الطبعة الأولى
كانون الثاني سنة ١٩٦٧

أبو خلدون

ساطع الحصري



١٩٢١ - ١٩٤١

منشورات دار الطليعة - بيروت

مقدّمة

نظرة إجمالية إلى

حياتي وعملي في العراق

(١٩٢١ - ١٩٤١)

نظرات اجمالية

الى

حياتي وعملي في العراق

١ – لقد عشت وعملت في العراق مدة عشرين عاماً ، لا ينقصها إلا شهر ونصف شهر .

سافرت اليه سنة ١٩٢١ ، مدعواً من الملك فيصل ، مؤسس الدولة العراقية .

وخرجت منه ، سنة ١٩٤١ ، مطروداً بأمر الوصي عبد الاله ، وقرار الحكومة التي ألفها بعد عودته الى البلاد ، تحت حماية الدبابات الانكليزية التي كان يقودها « غلوب » المعروف بلقب « ابو حنيك » .

٢ – خلال الأشهر الستة الأولى من وصولي الى بغداد ، بقيت في معية الملك – بمثابة مستشاره – في أمور المعارف ، ثم توليت الوظائف التالية :

معاون وزير المعارف – مدير المعارف العام – أستاذ في دار المعلمين العالية – مراقب التعليم العام – رئيس كلية الحقوق – رئيس كلية الحقوق ومدير الآثار القديمة – مدير الآثار القديمة ومدير التدريس والتربية العام – مدير الآثار القديمة .

ان الجدول (رقم ١) يبين مدة عملي في كل واحدة من الوظائف المذكورة .

٣ – عندما أنعم النظر في طبيعة عملي في الوظائف المذكورة ، أرى أن

حياتي في العراق ، تنقسم الى ثلاث فترات أساسية ، بعد فترة عمـــلي في معية الملك :

(أ) فترة العمل في مركز الوزارة ، أولاً بصفة « معاون وزير المعارف » ثم بصفة « مدير المعارف العام » .

(ب) فترة العمل في معـــاهد التعليم ، أولاً بصفة « أستاذ في دار المعلمين العالية » ، ثم بصفة « رئيس كلية الحقوق وأستاذ فيها » .

(ج) فترة العمل في « مديرية الآثار القديمة » .

٤ – ان طبيعة عملي في كل واحـدة من هذه الفترات الثلاث ، كانت تختلف عن غيرها اختلافاً بيناً ، من حيث الأساس .

اقول « من حيث الأساس » ، لأن الأمر يختلف عن ذلك بعض الاختلاف في التفاصيل والتفرعات .

قد كان هناك عدة أعمال اضافية وجانبية ، وبعض الأعمال الوقتية ، في كل فترة من هذه الفترات .

فاني خلال فترة عملي في مركز الوزارة ، القيت سلسلة دروس في دار المعلمين العالية ، ومحاضرات مختلفة في الثانوية المركزية .

كما أني ، خلال عملي في دار المعلمين العالية ، اشتركت في اعمال عدة لجان وزارية ، وقمت بدور رئيسي في وضع مشروع قانون المعارف العام ، ومشاريع انظمة المدارس والامتحانات .

وفضلاً عن ذلك ، بعد أستاذية دار المعلمين العالية ، توليت وظيفة «مراقب التعليم العام » المستحدثة ، غير اني لم اعمل في هذه الوظيفة سوى شهرين ونصف الشهر ، انتقلت بعدها الى رئاسة كلية الحقوق .

وفي الأخير ، خلال فترة عملي في مديرية الآثار القديمة ، أجبرت على العمل في مركز الوزارة بصفة « مدير التدريس والتربية العام » ، وذلـــك علاوة على عملي في مديرية الآثار . غير أني لم أبقَ في هذه الوظيفة الجديدة – فعلا – أكثر من أربعة أشهر ، وان كنت بقيت فيها – اسماً – تسعة أشهر .

الجدول رقم (١)

الوظائف التي توليتها في العراق

معاون وزير المعارف

من ٥ آذار ١٩٢٢ الى ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣

مدير المعارف العام

من ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣ الى ٣١ تموز ١٩٢٧

استاذ في دار المعلمين العالية

من ١ آب ١٩٢٧ الى ٣٠ أيلول ١٩٣١

مراقب التعليم العام

من ١ تشرين الأول ١٩٣١ الى ٢١ كانون الأول ١٩٣١

رئيس كلية الحقوق

من ٢٢ كانون الأول ١٩٣١ الى ١٠ تشرين الأول ١٩٣٤

رئيس كلية الحقوق ومدير الآثار القديمة

من ١١ تشرين الأول ١٩٣٤ الى ١٥ أيلول ١٩٣٥

مدير الآثار القديمة ومدير التدريس والتربية العام

من ١٦ أيلول ١٩٣٥ الى ١١ أيلول ١٩٣٦

مدير الآثار القديمة

من ١٢ أيلول ١٩٣٦ الى ١١ حزيران ١٩٤١ .

يلاحظ أن عملي في رئاسة كلية الحقوق استمر :

من ٢٢ كانون الأول ١٩٣١ الى ١٥ أيلول ١٩٣٥ .

وأما عملي في مديرية الآثار القديمة فقد استمر :

من ١١ تشرين الأول ١٩٣٤ حتى ١١ حزيران ١٩٤١

ولذلك كله ، استطيع ان اقول : ان تقسيم اعمـــالي في العراق الى الفترات الثلاثة التي ذكرتها آنفا ، يبقى أحسن التقاسيم ، من حيث الأساس .

* * *

ولكن ، من جهة اخرى ، لا بد لي من القول بأني خلال هذه الفترات كلها، لم انقطع عن القيام باعمال تستهدف غايات اخرى؛ الا وهي : بث الايمان بوحدة الأمة العربية ، مع اشاعة الشعور بأمجادها الماضية .

إني عملت لهذه الغاية ، تارة بصورة مباشرة ، وطوراً بصورة غير مباشرة ، داخل نطاق الوظائف ، وخارج ذلك النطاق .

داخل نطاق وظائفي الرسمية : بالمناهج التي وضعتها ، والتعليمات والبلاغات العامة التي أصدرتها ، والمعارض التي نظمتها ، ومتحف الآثار العربيــة الذي أنشأته ... والدروس التي ألقيتها .

خارج نطاق الوظائف الرسمية : بالمحاضرات التي القيتها في النوادي المختلفة، مثل المعهد العلمي ، نادي المعلمين ، نادي التضامن ، نادي المثنى .

خلاصة القول : اني انتهزت كل الفرص ، وتوسلت بكل الوسائل للعمل في هذا السبيل ..

ويؤلمني أن أقول : ان هذا كان من جملة الأسباب التي حملت حكومة عبدالاله على طردي من العراق ، مع تجريدي من الجنسية العراقية ، سنة ١٩٤١ ، بعـد أن تنكرت لكل المباديء الوطنية ، ونبذت السياسة العربية التي كان يلتزمها الملك فيصل الأول ، ثم نجله الملك غازي .

السفر الى العراق

الاستعداد في القاهرة

- ١ -

عبد الملك الخطيب - معتمد الملك حسين بن علي (عاهـل المملكة العربية الهاشمية) -- في القاهرة أبلغني البرقية التي تلقاها من بغداد ، في اليوم الخامس من شهر تموز ١٩٢١ .

« بلغوا ساطع ، بأن يستعد للالتحاق بنا »

هذه البرقية كانت نتيجة التفاهم الذي تم بيني وبـــين الملك فيصل ، خلال مقابلتي الاخيرة له في القاهرة ، عندما جاء اليها في طريقه الى الحجاز فالعراق .

اني كنت اطلعتُ على الأمور التي تم الاتفاق عليها بينه وبـــين الحكومة البريطانية في لندن ، كما اطلعت على أسس السياسة الـتي قرر اتباعها في تأسيس وتكوين المملكة العراقية : انـــه سيأخذ السلطات من الانجليز شيئاً فشيئاً - فسيحرر أمور الدولة من سيطرتهم تدريجاً ، الى حين ايصال البلاد الاستقلال ، استقلالا تاماً .

واعتقدت ان هذه الخطة السياسية « حكيمة وبناءة » ، نظراً الى ما كنت اعرفه عن أحوال السياسة العالميـــة من ناحية ، واحوال العراق الداخلية من ناحية أخرى .

كما اعتقدت ان أمور المعارف - والتربية والتعليم - يجب أن تكون في

مقدمة الامور التي ستؤخذ من الانكليز ، واعتقدت أني أستطيع أن اعمل الشيء الكثير في هذا المضمار .

والحديث الذي جرى بيني وبين الملك فيصل حول هذه الامور ، انتهى الى اتفاق تام ، ولذلك قال لي – عندما ودعني :

« – على كل حال ، أنا سأعتمد عليك في اصلاح وتنظيم وتأسيس أمور المعارف في العراق ، وسأستدعيك الى العمل معي ، في أول فرصة » .

وأنا وطدت النفس على العمل في العراق ، وأخذت أستعد الى ذلك بكل اهتمام ، منذ تلك الملاقاة .

– ٢ –

استعدادي هذا كان استعداداً معنوياً ، بكل معنى الكلمة :

أخذت أستعيد وأستعرض كل ما كان لديّ من معلومات عن العراق – وبالأحرى عن ولايات بغداد والموصل والبصرة – ثم أسعى الى توسيع وتعميق تلك المعلومات عن طريق الاتصال بالأشخاص الذين يعرفون العراق من ناحية ، وعن طريق اقتناء الكتب التي تبحث في شئون العراق ، من ناحية أخرى .

ان استفادتي من الأشخاص ظلت محدودة . فانها انحصرت – تقريباً – في المعلومات التفصيلية التي تلقيتها من الشاعر « عبد المحسن الكاظمي » عن الفروق القائمة بين مذاهب السنة ومذاهب الشيعة .

وأما استفادتي من الكتب ، فصارت أوسع وأعمق من ذلك ، وان حام معظم المعلومات التي حصلت عليها منها حول المباني الأثرية الموجودة في العراق .

فاني عندما زرت الكتبية واستعرضت الكتب الموجودة لديهم ، عثرت فيها على ثلاثة مؤلفات هامة ، لم أكن قد اطلعت عليها قبلا :

(١) المجلدات الأربعة الضخمة عن « الأبحاث الاركيولوجية » في مناطق الفرات والدجلة تأليف « فريدريك ساره » و « آرنست هرتزفلد » [١] .

---

(1) Archéolagische Reise in Euphrat - und Tigris. Jebiet Von Friedrich Sarré und Herzfeld.

(٢) كتاب الجنرال « دوبيليه » الكبير عن سامرا [1] .
(٣) كتاب « أميل اوبرييه » الصغير ، عن بغداد وسكتها الحديدية [2] .
وسارعت في شراء الكتب المذكورة ، وانصرفت الى درسها بكل انتباه .
ان ولعي بالآثار العربية والاسلامية كان قديماً . الا أنه كان بدأ من « آثار الاندلس » ، ثم توسع الى ما في البلاد الاخرى ، بوجه عام . وأما علمي بما كان موجوداً منها في العراق فقد ظل ضئيلاً الى حين اقتنائي المؤلفات المذكورة .
اني استفدت كثيراً – بوجه خـــاص – من مجلدات هرتزفلد وساره – في الواقع أنها كانت باللغة الالمانية ، التي لا أعرفها . ولكنهـا ، كانت تحتوي على خرائط عديدة ، مع عدد كبير من المخططـات والصور ، التي أعطتني فكرة واضحة عن تلك الآثار وعن مواقعها .
ولذلك ، عندما ذهبت الى بغداد والموصل ، كنت اعرف المباني والاطلال التي يجب أن ازورها ، واشاهد احوالها .
ولا اراني في حاجة الى القول ، ان دراستي السابقة لهـذه الآثار ، افادتني كثيراً ، في توجيه اعمالي ، عندما توليت ادارة الآثار القديمـــة في العراق ، بعد عدد من الأعوام .
ولكن استعدادي المعنوي للعمل في العراق، قد اتجه الى ميدان آخر ايضاً : هو درس نظم التربية والتعليم القائمة في مصر .
لان مصر كانت سبقت كثيراً سائر البلاد العربية، في ميدان « التعليم باللغة العربية». فكان لا بد لكل بلد اخذ يسعى في الميدان ، ان يطلع على تفاصيل ما تم في مصر في هذا المضمار .
اني كنت قدرت هذه الضرورة ، عندما كنت بدأت العمـــل في سوريا ، فسافرت من دمشق الى القاهرة ، لهذا الغرض ، سنة ١٩١٩ .

---

(1) Prôme et Samara.
par Général De Bylié.
(2) Bagdad, et son chemin de fer
par Aubrié.

غير أن سفرتي تلك صادفت ايام احتدام الثورة في مصر،واعلان والاضراب العـــام ، الذي شمل جميع الدوائر الحكومية ، وجميع طبقـــات الشعب المصري .

ولذلك اضطررت الى العودة الى دمشق دون ان استطيع ان ازور المدارس، مكتفياً بالمعلومات التي استطعت الحصول عليها من الكتب المدرسية الموجودة لدى باعة الكتب .

فكان من الطبيعي ان استفيد من وجودي في القاهرة – هذه المرة – لزيارة طائفة من المدارس ، والاطلاع على اتجاهات حياة التعليم فيها ، بالمشاهدة فعلاً.

فأرسلت الى « وزير المعارف العمومية » « جعفر ولي باشا » الكتاب التالي:

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف الأفخم

سيدي الوزير ،

بعد التحية والاكرام ، أعرض انني أود ان انتهز فرصة وجودي في القطر المصري لدرس حالة التعليم فيه ، بقدر ما تسمح لي الأحوال . ولم أشأ أن اصدعكم بزيارتي نظراً الى كثرة أشغالكم السياسية في هذه الأيام لذلك، رأيت أن ألتمس من معاليكم كتابة الاذن بزيارة مدرسة أولية ومدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية ، ومدرسة من مدارس المعلمين . وبما أن قرينتي من المشتغلات بأمور التربية وقد كانت مديرة لـ « دار المربيات » في الاستانة ، أرجو أن تسمحوا لي أن أزور برفقتها مدرسة المعلمات واحـــدى المدارس الأولية واحدى المدارس الابتدائية للبنات ، وحديقة من حدائق الأطفال .

واني أرجو المعذرة على تصدع خاطركم بما تقدم آملاً أن تصدروا الأمر لمن يلزم بتسهيل زيارتي وزيارة قرينتي للمدارس المذكورة وان تتكرموا علي بالجواب.

وتفضلوا في الختام بقبول فائق الاحترام .

ساطع الحصري

٢٥ أبريل ١٩٢١ وزير معارف سوريا سابقاً

العنوان : الزيتون – فيللا كربونارو

أجاب طلبي الوزير حـــالاً ، وأمر كبير المفتشين أحمـد بك برادة بمرافقتي خلال زيارتي للمدارس .

وبعد اتمام الزيارات ، رأيت أن أرسل الى الوزير مذكرة تتضمن ملاحظاتي على النظام التعليمي المتبع في المدارس المذكورة ، فأرسلت اليه الكتاب التالي :

الزيتون ١٤ يونيو ١٩٢١

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف الأفخم .

سيدي الوزير المحترم .

أتشرف بأن أشكر معاليكم شكراً جزيلاً على تكرمكم باجابة طلبي وتسهيل زيارتي لمدارس الذكور والاناث الأولية والابتدائية والثانوية ، ولمدارس المعلمين والمعلمات في القـــاهرة . فقد أنست بزيارة بعض هذه المدارس ولقاء فريق من معلميها ومعلماتها ، ونظرت في نظاماتها وبرامجها مما ضاعف شكري لمعاليكم على ما رأيته فيها من اللطف والعناية والاكرام. واني أخص بالشكر حضرة صاحب العزة احمد بك برادة الذي رافقني في هذه الزيارة وترك في نفسي أجمل أثر لما كان يطلعني عليه من المعلومات اللازمة .

وغني عن البيان ان النهضة العلمية العربية تتوقف على مصر الآن وتطلب منها : فان مصر أحرزت الشرف لأن تكون أول مهد رسمي للمعارف العربية الحديثة بعدما كانت الملجأ الاخير لعلومهم القديمة ، لذلك نرى الأقطار العربية التي أخذت تعنى بجعل معارفها ومدارسها عربية، تنظر اليوم الى مصر وتقتبس عنها ، فكل رقي يظهر في مصر والحالة هذه لا يستأثر به هذا القطر وحده ، بل يعم الأقطار العربية كلها .

لهذا السبب ، لم أقتصر على تدوين ملاحظاتي عن هذه المدارس في مفكراتي الخصوصية — كما كنت أفعل في سائر البلاد — بل رأيت أن أرفـع لمعاليكم أهم تلك الملاحظات :

ان نظـــام هذه المدارس وترتيبها جديران بكل ثنـــاء ، ولكن يوجد بعض ما يقال في روح التعليم السائد فيها وفي برامج الدروس الموضوعة لها .

١ – العلوم الطبيعية ، غير مشمولة بالعناية اللازمة في المدارس الابتدائية والثانوية : فالمدارس الابتدائية محرومة حتى من دروس الأشياء ، والتاريخ الطبيعي لا يدرس في المدارس الثانوية ، حتى ولا في قسم العلوم منها ...

ومعلوم ان العلوم الطبيعية ذات تأثير عظيم في التربية العقلية ، ولا بد من الاستفادة من هذا التأثير في الدراسة الابتدائية والثانوية ولا سيما في الشرق . لأننا نحن الشرقيين ميالون الى الخياليات والكلاميات ، بعوامل عديدة أثرت ولا تزال تؤثر في تربيتنا منذ قرون . وهذا ما يجعلنا أشد افتقاراً من سوانا الى العلوم التي تعدّل هذا الميل فينا . ولا يمكننا ان ننتظر ذلك من العلوم الرياضية لأنها هي أيضاً مستندة الى الامور الذهنية المجردة ، وعاجزة عن تعويد الشبيبة على قسم مهم من الخصائل العقلية ، كالمشاهدة والتجربة والمقايسة والتصنيف والاستقراء ... لذلك اعتقد ان اهمال العلوم الطبيعية في المدارس ، قصور شديد الضرر .

٢ – ان الفرق الموجود بين المدارس الابتدائية والمكاتب الأولية فرق أعظم مما يجوز وجوده في تربية الطبقات المختلفة من سكان بلاد واحدة . والذي أظنه أن السبب الحقيقي في هذا الفرق، هو اختلاف منشأ هذه المدارس، اكثر مما هو اختلاف غاياتها . فمن المناسب اعادة النظر في برنامجيهما والعمل على التقريب والتوفيق بينهما .

٣ – ان الدراسة الثانوية ، تتفرع الى قسمي العلوم والآداب قبل الأوان. أقول قبل الأوان ، لاعتقادي بان التلاميذ لا يبلغون المستوى العقلي اللازم لهذا التفرع في ختام السنة الثانية من سني الدراسة الثانوية ، ولا سيما وان هذه الدراسة لا تستند في مصر الا على اربع سنوات فقط مخصصة الدراسة الابتدائية. فاتباع البرنامج الحالي يجعل الخريجين من القسم العلمي يجهلون التاريخ العام مثلاً ، كما انه يجعل الخريجين من قسم الآداب لا يتعلمون شيئاً عن ماهية التلغراف والفونوغراف . فمن المناسب ان يعنى بهذه المسألة العناية التي تستحقها ، وأن يزداد الاهتمام في تثقيف عقول الطلبة واثارتها اثارة عامة ، تجهزهم بالمعلومات

العمومية والخصائل العقلية اللازمة لهم في الحياة .

٤ – ان قلة العناية بالتاريخ في المدارس الأولية والابتدائية تسترعي الانظار ؛ لأن التاريخ – كما لا يخفى – هو الاساس المتين الذي تقوم عليه التربية الوطنية ولا سيما في التعليم الابتدائي .

٥ – يتعلم التلاميذ في الغالب – في المدارس الابتدائية – الحروف العربية والحروف اللاتينية في وقت واحد [١] ، مع ما بينهما من الاختلاف العظيم في اللفظ والمخارج والأشكال . ويكفينا نظرة واحدة الى هذا الاختلاف ، لمعرفة الضرر النفسي والتعب الذهني الذي ينشأ في اكراه الأطفال على تعلم حروف لغتين مختلفتين في وقت واحد ، ولا سيما وان الحروف العربية متعددة الأشكال ، بسبب اتصالها وانفصالها . ولذلك أعتقد أنه لا يجوز تدريس الألفباء اللاتينية قبل الانتهاء من تدريس الألفباء العربية .

٦ – ان الأساليب المتبعة في تدريس الألفباء متأخرة جداً ، فان طريقة التهجئة القديمة لا تزال هي السائدة ، والكتاب المقرر لتدريس التهجي بعيد عن الأساسات البيداغوجية . وبما أن تعلم الألفباء هو أهم أركان التعليم الأولي والابتدائي ، فمن الواجب أن يعنى به عناية خاصة ، ويستحضر لذلك وسائط مخصوصة .

٧ – الحصص المخصصة لتعليم الخط تبلغ مجموعاً لا يستهان به . ولكن تقدم التلاميذ في الخط في نهاية دراستهم لم يبلغ قط درجة تناسب هذه الحصص . وأهم الأسباب في ذلك – على ما أرى – هو ، بعد نقائص الطرق المتبعة في هذا التعليم ، الاشتغال بمزاولة أنواع الخط ، من نسخ ورقعة وثلث . وذلك يشتت قوى التلاميذ ، ويحول دون اجادتهم ولو نوعاً من هذه الأنواع . والأفضل أن يقتصر على تعليم النوع الدارج والمستعمل عادة فيعنى باتقانه ، ويترك تعلم النوعين

---

(١) لقد علمت – فيما بعد – ان المدارس الابتدائية لا تعلم الألفباء . لانها لا تقبل الا من كان قد تعلم القراءة قبلاً في مدرسة أولية ، أو في كتاب ، أو في المنزل .

الآخرين لمن يحتاج اليها .

٨ — ان الأقسام الداخلية في المدارس الأميرية قليلة جـداً بالنسبة الى المدارس الداخلية الأجنبية . وبما ان المـدارس الداخلية تؤثر في الاخلاق وتستحق أن تسمى « دور التربية » أكثر من سواها ، نرى هـذه الحال جديرة بالنظر والاهتمام .

ثم ان الحياة الليلية في الأقسام الداخلية منـاطة بضباط [1] . والأساتذة ليسوا مكلفين بشيء من شؤون تلك الحياة . وبما ان التربية بجميع أنواعها يجب أن يعنى بها أكثر من التعليم ، وبما أنها تؤثر خارج الدروس أكثر من داخلها ، فلا يجوز إناطة الحياة الداخلية بالضباط ، بل يجب توظيف المعلمين بهذا الشأن ، — على طريق المناوبة — لكي تكون المدرسة بيئة مؤثرة في نفوس الطلاب .

٩ — ان مدارس القرى ذات أستاذ واحد وقـاعة درس واحدة ، وهـذا يستوجب اتباع مناهج وطرائق خاصة للتعليم فيها . فمن المناسب ان لا تترك تابعة لحكم الصدف والآراء الذاتية وأن توضع لها المناهج اللازمة ، وأن يعنى بتعليم تلك المناهج والطرائق في مدارس المعلمين ، لتدريبهم على ادارة المدارس التي هي من هذا النوع .

١٠ — على الأمم في ابان نهضتها أن لا تكتفي بتثقيف الأولاد ، اذا كانت متأخرة في معارفها ، بل تتخذ التدابير اللازمـة لتعليم الكهول الذين انقضى زمن تدريسهم في المدارس الاعتيادية . وذلـك بدروس الثكنات ، والدروس الليلية والمحاضرات النافعة وأمثالها . والعناية التي تبذلهـا وزارة المعارف في ترويج هذه المشاريع ومساعدة أصحابها تأتي بأفضل النتائج . واذا قام أساتذة المدارس بهذه الأعمال خدموا بلادهم أجل خدمة ، ومهدوا السبل لنشر ألوية المعارف بين جميع طبقات الأمة .

١١ — ومن المسائل التي أود أن أوجه نظر معاليكم خاصة اليها ؛ مسألة

---

(١) يسمون « ضباط » ولكنهم ليسوا من العسكريين .

الاصطلاحات العلمية الحديثة التي لا تزال تحت رحمة الكتاب ، مناطة باجتهادهم الشخصي . لذلك أرى من اللازم تأليف لجنة من الاخصائيين في العلوم وفي اللغة ، لدرس هذه المسألة الحيوية ، وايجاد الاصطلاحات العلمية التي تحتاج اليها . ولا بد للوصول الى ذلك من مراجعة الكتب القديمة ، وجمع ما فيها من الاصطلاحات من جهة ، والنظر الى المدوّنات الحديثة وجمع الاصطلاحات الموضوعة في مصر وسوريا وتركيا من جهة أخرى .. لأجل اختيار الأوفق منها والسعي في نشرها .

واني أتشرف يا صاحب المعالي بتقديم هذه الملاحظات اليسيرة ، مردداً في الختام أجمل عبارات الشكر وأجل الاحترامات الخالصة لمقامكم الكريم .

ساطع الحصري

وزير معارف سوريا سابقاً

* * *

ان هذه الزيارة والدراسة أفادتني كثيراً جداً ، عندما ذهبت الى العراق . لأني لاحظت ان الانكليز كانوا قد نقلوا الى هناك ، النظام التعليمي الذي كانوا وضعوه في مصر . وذلك ساعدني مساعدة كبيرة على سرعة اكتشاف النواقص الأساسية التي تشوبه ، وتقرير ما يجب عمله لمعالجتها .

- ٢ -

تلقى عبد الملك الخطيب من بغداد في ٢٣ تموز ٩٢١ برقية تطلب اليه القيام بما يلزم من اجراءات لأجل سفري الى بغداد بأول واسطة ممكنة ، مع اعلام تاريخ حركتي برقياً، وتطلب مني أن استصحب معي نماذج من الكتب المدرسية.

بما أني كنت درست الكتب المدرسية الموجودة في مصر دراسة وافية ، استطعت أن انتخب وأشتري ما يلزم منها بكل سهولة . وأمّا ايجاد واسطة السفر ، فلم تتيسر الا بعد نحو عشرة أيام .

كان لا بد من السفر بحراً من بور سعيد الى البصرة ، والسفر من البصرة الى بغداد بالقطار .

غير أنه ما كان يوجد خطوط ملاحية منظمة بين بور سعيد وبين البصرة . كان هناك خطوط ملاحية منظمة بين بور سعيد وبين كراتشي في الهند ، وخط منظم بين كراتشي والبصرة . وكان الذين يودون السفر براحة ، يختارون هذه الطريقة ، مع انها كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، كما انها كانت تستلزم البقاء في كراتشي عدة أيام .

وكان هناك بعض البواخر التي تتولى نقل البضائع بين انكلترة وبين الخليج والبصرة مباشرة ، مارة من بور سعيد والسويس . وهذه البواخر وان لم تكن مرتبة ترتيباً خاصاً لنقل الركاب ، كانت تقبل عدداً قليلاً من المسافرين .

وقد علمنا — بعد البحث — ان احدى هذه البواخر ستصل الى بور سعيد في طريقها الى البصرة ، خلال الاسبوع الأول من شهر آب .

ولذلك حجزت محلاً في الباخرة المذكورة .

وسافرت الى بور سعيد ، في اليوم السابق لموعد وصول الباخرة اليها .

وقد نزلت فيها ، في نفس الاوتيل الذي كنت نزلت فيه في السنة الماضية .

عندئذ كنت أتيت الى بور سعيد — مع الملك فيصل — من دمشق فحيفا ، وأبحرت منها — مع الملك فيصل ايضاً — الى الغرب .

ولكن هذه المرة جئت اليها من القاهرة ، وسأبحر منها في اتجاه معاكس للاتجاه السابق : سأتوجه الى الجنوب ، ثم الى الشرق ، فالى الشمال ، الى أن أصل البصرة — بعد الطواف حول الجزيرة العربية — ومن البصرة أتوجه الى بغداد ، حيث ألتقي بالملك فيصل ، وأبدأ صفحة جديدة من حياة العمل .

التفكير والتأمل في الباخرة

- ١ -

ركبت الباخرة التي ستوصلني الى البصرة ، دون أن تدخل أي ميناء ، بعد خروجها من قناة السويس الى حين دخولها خليج البصرة .

سأبقى عليها نحو ثلاثة أسابيع .

وكان في الباخرة أربعة ركاب آخرون : شبان عراقيون من أهالي الموصل ، قاصدين – مثلي – البصرة ، فبغداد :

ثابت عبد النور ، محمود الشهواني ، رؤوف هجول ، داوود . .

انهم كانوا ضباطاً في جيش الثورة العربية ، ثم في الجيش السوري . وعندما استولى الفرنسيون على سوريا الداخلية ، وحلوا الجيش ، وألغوا وزارة الدفاع وسرحوا الضباط ، انتقل هؤلاء – مع من انتقل – الى عمان ، والآن يعودون منها الى العراق .

وأذكر ان قافلة كبيرة من الضباط والموظفين العراقيين الذين كانوا في خدمة الحكومة السورية ، عادوا الى العراق – بحراً – مجتمعين ، وحزب الاستقلال السوري في القاهرة كان أرسل وفداً الى بور سعيد والسويس ، للترحيب بهم ، وتوديعهم ، بعد القيام بما يجب لتسهيل سفرهم .

يظهر أن هؤلاء الاربعة كانوا تخلفوا عن تلك القافلة . ولذلك يعودون الآن

وحدهم ، في هذه الباخرة .

وانا كنت التقيت - قبلا - بثابت عبد النور ، مرة واحدة : كان قد زارني ببزته العسكرية في مكتبي بوزارة المعارف في دمشق ، وكلمني عن بعض المعلمين في دير الزور .

ان الحكومة السورية كانت عيّنت كثيراً من الضباط العراقيين في منطقة دير الزور ليسهل عليهم الاتصال بالعراق ، والعمل على تنظيم جماعات العراقيين ، للقيام على الحكم البريطاني . وقد علمت انه كان من جملة المنتدبين الى دير الزور ، لهذا الغرض .

واما الثلاثة الآخرون ، فقد التقيت بهم لأول مرة ، في هذه الباخرة .

* * *

وطبيعي ، اني كنت التقي كل يوم مع هؤلاء الشبان ، بضع ساعات قبل الظهر وبعد الظهر أستمع الى أحاديثهم ، وأتحدث اليهم أستقي منهم بعض المعلومات ، وأدلي اليهم ببعض الآراء ، ثم أتركهم يلعبون النرد أو الشطرنج ، واختلي بنفسي في زاوية من ظهر الباخر ، وأسترسل في التذكر والتخيل ، والتأمل .. في الماضي من ناحية وفي المستقبل من ناحية ، ثم أدوّن أهم خطوط هذه التأملات .

* * *

الشبان الأربعة تكلموا كثيراً عن الأيام التي قضوها في عمان ، وقصّوا عليّ تفاصيل الأحاديث التي كان يدلي بها الأمير عبدالله عن عرش العراق : انه كان يتكلم بكل مناسبة عن حقه في عرش العراق ، ويقول : والدي طلب مني أن أتنازل عن حقي ، ولكني لم ألبّ طلبه ، لم أتنازل ، ولن أتنازل عن حقي في عرش العراق.. سأحتفظ بحقي ، ولو للتاريخ .. وكثيراً ما يكرر : للتاريخ.. للتاريخ .

ثم انه كان يطلب منهم بعض التفاصيل عن العراق ، وكلما سمع منهم مدائح عن العراق ، كان يزداد تحسراً وتأوهـاً ، ويعاود الحديث عن حقه في عرش العراق ، ويصرّح بعزمه على عدم التخلي عن حقه هذا ، والتمسك به ، ولو للتاريخ .

حتى أن « نبيه العظمة » قال لهم مرة : « يا جماعة ، جوزوا بقى عن مدح العراق ، خاو الرجل يشتغل هنا ... »

ان هذه الأخبار ، لم تكن جديدة عليّ ، من حيث الأساس . لأن أحاديث الأمير عبد الله عن حقه في عرش العراق ، وعن أن أخيه فيصل يغتصب منه هذا الحق ، كانت قد شاعت كثيراً ، حتى انها انعكست على صفحات الجرائد. حتى ان احدى الجرائد التركية ، كانت اتخذت ذلك ذريعة للطعن بالثورة العربية .

غير أن أحاديث الشبان الأربعة أعلمتني أنه لم ينقطع عن التكلم في حقه في عرش العراق ، حتى بعد توجه الملك فيصل من جدة الى بغداد . وفضلاً عن ذلك ، أعلمتني أن أحاديثه هذه لم تخلُ من التأثير على بعض الجماعات من العراقيين لأنهم صاروا يقولون : « فيصل لم ينجح في سوريا .. لماذا نجربه في العراق ؟ .. »

* * *

وأما أحاديثهم عن العراق ، فلم تخرج عن نطاق الكلام العام ، ومع هذا كانت تنم عن روح التفاؤل والتفاخر: كثيراً ما كانوا يتكلمون عن حميّة الشيوخ، وحماسة الشبان .

ثابت عبد النور ، كان أشدّهم تفاؤلاً ، كان يقول : الشيء الذي عمله الألمان في أربعين عاماً ، نحن سنعمله في عشرين عاماً .

وأنا أردت أن أستفيد من روحهم التفاؤلية لألفت أنظارهم الى ما يترتب عليهم – وعلى الشبيبة بوجه عام – من واجبات . وقلت لهم : لا يجوز الاعتماد

على الحكومة في كل شيء ، لأن الحكومة – بطبيعة الحال – لا تستطيع أن تعمل كل شيء ، فعلى الشعب – ولا سيا على الشبيبة المتنورة – أن تعمل بجانب الحكومة ، بتأليف النوادي والجمعيات . .

ثابت عبد النور ، قال : نعم ، يجب أن نعمل ناد ، مثل « النادي العربي » بدمشق .

ولكني قلت : أنا أرى أن تعملوا أكثر مما كان يعمله النـادي العربي . لانه كان يجمع ويخاطب الطبقة المثقفة ، في الدرجة الأولى . ولكن ، في العراق ، يجب أن يعمل النادي أكثر من ذلك : يجب أن يعمل لمكافحة الأمية ، وتعليم الكبار أيضاً .

وذكرت لهم – في جلسات عديدة وبتفاصيل وافية – ما يعملون في البلاد الغربية في هذا المضمار .

ان ايضاحاتي وايحاءاتي في هذه الأمور ، ستكون الدافع الأول لتكوين « المعهد العلمي » في بغداد ، كما سيتضح في الأبحاث التالية .

– ٢ –

وأما التأملات التي كنت استغرق فيها – عندما أختلي بنفسي – فقد شملت أمور السياسة العالمية من ناحية ، وشؤون التربية والتعليم من ناحية أخرى .

وهذه أبرز الأمور السياسية التي استوقفت أنظاري خلال هـذه التأملات .

إن الحرب العالمية التي انتهت قبل ثلاث سنوات ، تمخضت عن انقلاب كبير وخطير ، في القوى المؤثرة في السياسة العالمية :

قبل الحرب ، كانت أزمة السياسة الأوروبية – أو بتعبير أدق : أزمـة السياسة العالمية – في أيدي ست دول أوروبية ، بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، النمسا والمجر . هذه الدول – التي كانت تنعت بال « معظمة » كانت تتفق في بعض الأمـور ، وتتنافس وتتساوم وتتنازع في أكثر الأمور . وأما مثار هذا التنافس والتساوم وموادهـا ، فكانت المستعمرات الآسيوية

والافريقية بوجه عام ، وممتلكات الدولة العثمانية بوجه خاص . والدولة المذكورة عاشت – طوال نصف قرن من الزمان – ، على الرغم مما اعتراها من ضعف وهزال – بفضل التنافس والتنازع القائم بين الدولة المعظمة .

والأحوال استمرت على هذا المنوال ، حتى بداية الحرب العالمية .

في الوقع ، ان أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، شهدت ميلاد دولتين عظيمتين غير أوروبيتين : اليابان في أقصى الشرق من آسيا ، والولايات المتحدة في شمال أمريكا .

اليابان، اكتسبت قوة كبيرة ، بعد الانتصارات التي أحرزتها أولاً على الصين ثم على روسيا ، وبعد التقدم الهائل الذي حققته في ميادين الصناعات العصرية ، غير أن موقعها الجغرافي جعل تأثيرها ينحصر في نطاق الشرق الأقصى والمحيط الهادي ، فلا يتعدى ذلك الى الشئون الأوروبية ، وما يتصل بها من شئون الشرق الأدنى .

والولايات المتحدة الاميركية أيضاً كانت أصبحت دولة كبيرة وقوية جداً . غير انها كانت مشغولة بشئون القارة الاميركية ، وغير مكترثة بشئون القارات الأخرى .

في الواقع ، إن الحرب التي خاضت غمارها – في أواخر القرن التاسع عشر ، ضد إسبانيا والمستعمرات الاسبانية ، ومكنتها من الاستيلاء على جزيرة كوبا من جهة وجزر الفيليبين من جهة أخرى ، كانت قرّبتها من البر العتيق من جهتيه ، وجعلتها تولي شيئاً من الاهتمام بالشؤون الأوربية أيضاً ، غير أنها ، على الرغم من هذا الاهتمام ، بقيت بعيدة وخارجة عن التكتلات الأوربية .

ومعلوم ان الدول المعظمة الأوروبية كانت منقسمة الى كتلتين متخاصمتين : دول الاتفاق الثلاثي (ألمانيا ، النمسا والمجر ، ايطاليا) من ناحية ، ودول الاتفاق الثنائي (فرنسا وروسيا) الذي تحول الى تحالف ثلاثي (فرنسا وروسيا وبريطانيا) ، من ناحية أخرى .

ولكن الحرب العالمية غيرت هذه الأوضاع السياسية تغييراً كلياً :

فأولاً : ايطاليا انضمت الى الدول المتحالفة، على الرغم من الاتفاق الثلاثي الذي كانت دخلته وبقيت فيه منذ مدة تزيد على ثلث قرن .

ثم روسيا ، بعد انقلاب اكتوبر سنة ١٩١٧ عقدت صلحاً منفرداً وخرجت من معامع الحرب التي كانت خاضت غمارها بجانب فرنسا وانكلترة .

وفي الأخير ، الولايات المتحدة الاميركية خرجت على سياستهـــا التقليدية ودخلت الحرب بجانب الدول المتحالفة ، بكل ما لديها من قوى مادية ومعنوية وصارت العامل الأساسي في استسلام ألمانيا والنمسا ، وانتصار الدول المتحالفة انتصاراً حاسماً .

ولذلك ، عندما انعقـــد مؤتمر الصلح في باريس ، كانت القوى المؤثرة في السياسة العالمية ، أخذت شكلا جديـداً ، يختلف عما كان مألوفاً قبل الحرب ، اختلافاً كلياً :

روسيا ، بعد خروجها من الحرب ، غرقت في بحر من المشاكل الداخليـة ، وفقدت كل ما كان لها من مكانة وتأثير في السياسة العالمية .

امبراطورية النمسا والمجر ، تمزقت بكل معنى الكلمة،وأصبح اسم «النمسا» يختص بدويلة صغيرة ، مجموع نفوسها يكاد يتجاوز الخمسة ملايين .

ألمانيا ، خسرت كل ما كان لها من مستعمرات في قارتي إفريقيا وآسيا ، كما خسرت قسماً كبيراً من البلاد التي كانت تحكمها في القارة الأوروبية . وكما فقدت أسطولها القوي ، وفضلا عن كل ذلك ، اضطرت الى أن تسخر قسماً كبيراً من جهود أبنائها،لاحضار ما يطلبه المنتصرون-ولا سيما ما تطلبه فرنسا- من مواشٍ وحيوانات ، ومنتوجات زراعية وصناعية متنوعـــة .. وبذلك أصبحت المانيا دولة لا تزال كبيرة ، ولكنها محرومة من كل قوة حربية - برية وبحرية - وفضلا عن ذلك مسخرة لخدمة مطالب المنتصرين الاقتصادية .

ولهذه الأسباب كلها تركزت القوى المؤثرة في السياسة العالمية ، في أيدي الـ « أربعة الكبار » :

ويلسون ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ،

لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا العظمى ،

كليانصو ، رئيس وزراء فرنسا ،

اورلاندو ، رئيس وزراء ايطاليا ،

في مؤتمر الصلح وفي مجلس الأربعة ، صوت ايطاليا كان خافتاً ، خفوتاً يقترب من الصمت . لأن ايطاليا ، وان كانت دخلت الحرب بجانب الحلفاء وضد حلفائها السابقين ، غير أنها لم تظهر كفاءة حربية تستحق الذكر ، ولم تقدم الى مجهود الحرب مساعدة تستحق التسجيل ، وفضلاً عن ذلك ، أنها تعرضت الى مشاكل واختلافات داخلية ، زادتها ضعفاً على ضعف ، بمجرد انتهاء الحرب . ولذلك ما كان يمكن أن ترفع صوتها ، أمام أصوات زميلاتها الثلاث .

ولا شك من أن أقوى الأصوات في مجلس الأربعة ، كان صوت ويلسون ، لأنه كان لعب دوراً حاسماً في كسب الحرب ، بتأثير المبادىء الأربع عشرة التي أعلنها ، من ناحية ، وبتأثير الجيوش والأساطيل التي كونها ، ودفعها الى ميادين الحرب في أوروبا من ناحية أخرى ، ولا شك في أنها أصبحت ذات قوة اقتصادية وحربية هائلة ، لا يمكن قياسها مع قوى فرنسا وبريطانيا . فكان من الطبيعي أن يعلو صوت أمريكا على أصوات زميلاتها ، بقوة كبيرة .

ولكن .. هذه الحالة لم تستمر مدة طويلة ، لأن « المثالية الانسانية » التي كان يحملها « ويلسون » عجزت عن التغلب على المناورات والمخاتلات السياسية التي كان برع فيها لويد جورج وكليانصو . والرأي العام الأميركي ، سئم تلك المناورات والمخاتلات ، وصار يطالب بالعودة الى سياسة العزلة مكتفياً بما اكتسبته البلاد من قوة صناعية وتجارية هائلة ، خلال الحرب العالمية .

وفعلاً ، قررت أميركا أن تكف اليد عن التدخل بالسياسة الأوروبية المعقدة والشائكة ، وأن تنكمش على نفسها ، وأن تتخلص من مخاتلات ساسة أوروبا ، كما تتخلى عن « مثاليات » رئيسها ويلسون .

ولذلك لم يعد ويلسون الى مؤتمر الصلح ، ولم يشترك في مذاكرات مجلس الأربعة ، بعد ما سافر الى بلاده ، وحاول مناقشة الرأي العام في سياسته .

هذا التحول العظيم الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الاميركية ، كنت قد اطلعت عليه – بصورة رسمية – عندما قال لي قنصلها العام بدمشق ، قبيل يوم ميساون ، بحضور جميع القناصل : « إن حكومتي قررت منذ مـــدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

* * *

الولايات المتحدة الأميركية ، بعد تقرير هذه السياسة الجديدة ، انسحبت من « عصبة الأمم » أيضـاً ، على الرغم من كونها أولى الداعيات لها ، وأخلص العاملات في انشائها .

وطبيعي أن – نتيجة لكل مـــا سبق – أصبحت جميع خطوط السياسة العالمية ، في أيدي فرنسا وبريطانيا وحدهما .

إنهما اختلفتا في كيفية اقتسام الولايات العربية بينهما، على الرغم من ارتباطهما السابق بـ « اتفاقية سايكس بيكو المشهورة » ، لأن بريطانيا صارت تقول ان الاتفاقية المذكورة كانت تضمنت أحـــكاماً عديدة ، تقررت مراعاة لأوضاع روسيا ومطالبها ، ولكن الآن ، بما أن روسيا انسحبت من الميدان ، أصبح من الضروري ، أن يعاد النظر في تلك الأحكام .

والمفاوضات والمساومات التي جرت بين الدولتين في هـذا المضمار ، انتهت الى تسوية الأمور والخلافات وفقاً للأسس التالية :

فرنسا تتنازل عن المطالبة بالموصل – وفقاً لأحكام اتفاقية سايكس بيكو السابقة – وتقر انتداب بريطانيا على العراق وعلى فلسطين مع جنوب سوريا ، وتترك لها حرية العمل في نطـاق انتدابها ، دون أن تتقيـد بأي قيد من القيود الواردة في الاتفاقية المذكورة .

ومقابل ذلك ، تترك بريطانيا لفرنسا ربع الأسهم المقررة لشركـــة نفط الموصل ، وتقر انتدابها على سوريا ولبنان ، وتترك لها حرية العمل والتصرف في تلك البلاد ، دون أن تتقيد بالقيود الواردة في اتفاقية سايكس بيكو السابقة »



عن الأقسام الداخلية من سوريا .

وبعد هذه التسوية النهائية : أصبحت فرنسا حرة في تقرير وتنسيق شؤون سوريا الساحلية والداخلية ، حرية مطلقة . كما أصبحت بريطانيا حرة في تقرير وتنسيق شؤون العراق وفلسطين وشرق الاردن ، بالطرق والأشكال التي تحلو لها ..

اذن ، نحن نعيش الآن في أسوأ ظروف السياسة العالمية ، وأضرها بالمصالح العربية ، في سوريا والعراق .

فلا بد لنا ان نعمل الآن تحت هذه الظروف السيئة والقاسية ، دون أن نأمل في أية مساعدة - مادية أو معنوية - من أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الامم أو الباقية خارجها .

* * *

ومع هذا لا مجال للشك في ان هذه الأحوال والأوضاع السياسية لا يمكن أن تبقى وتستمر مدة طويلة ، فلا بد أن تتغير هذه الاحوال والاوضاع ، وتخف هذه الظروف القاسية ، شيئاً فشيئاً ..

فان ايطاليا - مثلا - أخذت تلم شعثها ، وصارت ترفع صوتها ، وتستعد الى القيام بدور ايجابي في السياسة العالمية .

اني كنت لاحظت بوادر هذا التحول السياسي بكل وضوح وجلاء . أولا قبيل يوم ميسلون ، ثم خلال وجودي في روما ، ولا سيما عندما شاهدت هناك ، - خلال الاحتفال الذي أقيم في دار الأوبرا - الحماس الجنوني الذي استولى على نفوس الحاضرين ، أمام خطب «دانونتشيو» وقصائده المتعلقة بـ «فيومه» . فلم أشك في أن ايطاليا لن تبقى مدة طويلة في وضع «المتفرج» أمام السياسة العالمية ، بل ستلعب دوراً فعالاً في مجالس عصبة الامم ولجانها .

كما أني لا أشك في أن المانيا لا يمكن ان تبقى « مستعمرة » لخدمة الدولتين المنتصرتين ، كما هي الان .

ولا اشك في ان روسيا ايضاً لن تبقى في حالة التفكك والفوضى التي اعترتها الان ، بل ستتغلب على مشاكلها الداخلية ، وستعود الى مسرح السياسة العالمية .

كما اني أظن ظناً قوياً بان الولايات المتحدة الاميركية نفسها لن تبقى متمسكة بسياسة العزلة التي اختارتها لنفسها أخيراً .

وأعتقد أن سائر الدول الداخلة في عصبة الامم ايضاً ، لن تبقى خاضعة لأوامر وتوجيهات سادة اليوم - كما هي الان - بل ستقدر واجبها في خدمة الحق ، وستجد سبيلاً للتصويت بجانب الحق ، في عصبة الأمم .

وعلى كل حال ، لا شك في اننا سنجد في المستقبل ظروفاً سياسية ، أقل قساوة ، من الظروف الحالية ، وأكثر مساعدة لمصالحنا القومية .

وطبيعي أن ذلك لن يتم بين ليلة وضحاها ، بل سيستغرق سنوات عديدة .

فيجب علينا أن نعمل بروح الصبر والمثابرة ، حتى حدوث التطور الذي ذكرته . ويجب أن نبذل أقصى الجهود لـ « تقوية أنفسنا » - من كل الوجوه المادية والمعنوية ، حتى نستطيع ان نستفيد من تطور السياسة العالمية ، بأحسن الصور وأنجعها .

* * *

ان أبرز وأهم مواطن الضعف وعوامله في العراق ، هي : - حسب معلوماتي السابقة عن أحوال ولايات بغداد والبصرة والموصل - :

أ) كثرة العشائر البدوية التي تحيط بمعظم المدن من جميع جهاتها .

ب) قلة المتعلمين ، مع قلة معاهد التعليم .

جـ) ضآلة وسائل المواصلات التي تربط مختلف أقسام البلاد بعضها ببعض .

ويجب على الحكومة العراقية أن تتوسل بكل الوسائل الممكنة لتخفيف وطأة هذه العوامل المختلفة ، والتغلب عليها شيئاً فشيئاً ، ولكن بسرعة ، وذلك يحتم عليها أن تقوم بأعمال اصلاحية وتنظيمية كثيرة ، وفق خطط ترسم بتبصر

واتقان ، وتنفذ بروح المثابرة والاقدام .

* * *

طبيعي ، أن الخطط المتعلقـــة بشؤون المعارف أشغلت القسم الأعظم من تأملاتي .

كنت أعلم أن المعارف في العراق كانت متأخرة جداً ، في العهد العثماني ، ولا مجال للشك في أنها لم تتقدم بعد ذلك ، ان لم تكن قد تأخرت أكثر من ذي قبل ، نظراً لتوالي أحداث الحرب العالمية في مختلف الميادين العراقية .

اذن أمام الحكومة العراقية الآن واجب ثقيل وملح جداً في هذا المضمار : عليهـا أن تعمل عملاً حثيثاً لتلافي هذا التأخر ، بأعظم ما يمكن من السرعة ، لضمان التقدم والنهوض ، في مختلف ميادين التربية والتعليم .

ان قسماً هاماً من هذه الواجبات ستلقى على عاتقي أنا ، فيجب علي أن أوطد نفسي على أداء تلك الواجبات بكل تبصر واهتمام ، وبكل حزم وثبات.

وأخذت أفـكر : ماذا يجب أن تعمل الحكومة - ولا سيما ، ماذا يجب أن أعمل أنا ، - لتشييد بناء المعارف في العراق ، على أسس متينة ، ودعـائم قوية ؟

أمعنت النظر كثيراً في هـــذا الأمر . استعرضت في ذهني - استعراضاً سريعاً - كل ما كنت قرأته ولاحظته وقلته وكتبته وعملته .. - خلال حياتي الماضية - في أمور اصلاح المعارف وترقية معاهد التربية والتعليم بوجه عـام . استعرضت كل ذلك ، لأستخلص منه « المبادىء والقواعد الأساسية » التي يجب أن أتخذها نبراساً . خلال الأعمال الاصلاحية والتأسيسية التي سأقوم بها في العراق .

* * *

خلال هذه التأملات ، توقفت كثيراً أمـام القواعد الأساسية التي كنت دونتها وسردتها في احدى التقارير التي قدمتها الى وزارة المعارف العثمانية ، قبل

نحو اثني عشر عاماً .

ان أولى هذه القواعد الأساسية ، كانت :

العمل على الدوام ، وفق خطط ترسم بتبصر تام : تحـــدد الغايات ، وتعين الوسائل الضرورية لها ، وتقرر كيفية اعداد تلك الوسائل واستكمالها .

ان الأعمال الاصلاحية والانشائية لا تثمر الثمرات المنشودة منها ما لم تجر وفق خطط مرسومة بوضوح وشمول وإتقان .

هذه القاعدة العامة ، تكتسب خطورة خاصة في أعمال التربية والتعليم ، اني كنت نشرت البعض من انتقاداتي على أعمال وزارة المعارف العثمانية تحت عنوان « بلانسن اجراءات » يعني « اجراءات دون تخطيط » ، وأظهرت فيها كيف أن الوزارة كانت تتخبط في تلك الأعمال خبط عشواء ، من جراء عدم اهتمامها بأمر التخطيط قبل البدء بالعمل والتنفيذ .

فيجب علي أن أضع هذه القاعدة نصب عينيّ على الدوام ، في الأعمال الـتي سأقوم بها في العراق .

* * *

وهناك قاعدة هامة أخرى ، تتفرع من هذه القاعدة الأولى :

ان الأهداف الأساسية كثيراً ما تكون صعبة المنـــال ـ بل ومستحيلة التحقيق ـ في حملة واحدة ، وذلك لبعدها عن الأحوال الراهنة بعداً شاسعاً ، ولعدم وجود الوسائل اللازمة للوصول اليها . فلا بد من وضع مخططات انتقالية ـ في أمثال هذه الأحوال ـ ، لضمان الوصول الى الأهداف المنشودة بشيء من التدرج ، على أن تكون هـــذه المخططات الانتقالية بمثابة « محطات » تقام في السبل المؤدية الى الأهداف الأساسية .

ان هذه القاعدة أيضاً تكتسب أهمية خاصة في أمور التربية والتعليم .

فان المنهج الذي يوضع على أسس « نظرية ومثالية » بحتة دون الالتفات الى الأحوال الراهنة ـ من مستوى التلاميذ ومقدرة المعلمين ـ يبقى حـــبراً على الورق . وأما المنهج الذي يوضع على ضوء الأحوال الراهنة وحدها ـ ومستوى

المعلمين الحاليين وحدهم — فيؤدي الى تحجر الأمور في أوضـــاع سيئة تماماً .
فالمنهج يجب أن يأخذ الأحوال الراهنة بنظر الاعتبار ، غير أنه لا يجوز أن يكتفي بها ، ويقف عند حدها . بل يجب أن يكون « واسطة » لتحسين تلك الأحوال . وذلك بدعوة المعلمين الى التفكير الجـــدي في الغايات وارشادهم الى الأحسن والأصوب من طرق التدريس .

وفضلا عن ذلك كله ، فان المنهج نفسه ، يجب أن يتطور ، ويرتفع كلما ارتفع مستوى التلاميذ والمعلمين.. لكي يصبح أكثر تقرباً من « الشكل الأمثل » ، في كل مرحلة من مراحل هذا التطور .

وطبيعي أن هـــذه الأمور تكتسب أهمية خاصة ، في مرحلة التأسيس ، ولذلك تأملت فيها كثيراً ، وقررت أن أعمل بهـــا ، وتمنيت أن أبقى في العمل مدة لا تقل عن عشرة أعوام، لكي أستطيع اجتياز اهم المراحل الانتقالية، وايصال معارف العراق الى الميادين التي تمكنها من التقدم السريع .

* * *

طبيعي أننا سنجابه مشاكل كثيرة ، في سبيل تحقيـــق الغايات المنشودة بالسرعة المطلوبة . أول واهم هذه المشاكل هي :

ا) ايجاد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين للقيـــام بأعباء التربية والتعليم في مختلف أنواع المدارس .

ب) الحصول على الأموال الضرورية لسد حاجات المدارس ، مـــع تكثير أعدادها وأنواعها .

إن مشكلة المعلمين تحتم علينا التوسل بوسائل عديدة :

١ – العمل على زيادة كفاءة المعلمين الموجودين حالياً ، برفع مستواهم العلمي والتعليمي ، بوسائل مختلفة .

٢ – إنشاء دور المعلمين ودور المعلمات من درجات مختلفة ، لتخريـــج ما تحتاج اليه المدارس المتنوعة .

٣ – ايفاد الطلاب الدراسة في معاهد التعليم العالي القائمـــة خارج العراق ،

نحو اثني عشر عاماً .

ان أولى هذه القواعد الأساسية ، كانت :

العمل على الدوام ، وفق خطط ترسم بتبصر تام : تحـــدد الغايات ، وتعين الوسائل الضرورية لها ، وتقرر كيفية اعداد تلك الوسائل واستكمالها .

ان الأعمال الاصلاحية والانشائية لا تثمر الثمرات المنشودة منها ما لم تجر وفق خطط مرسومة بوضوح وشمول وإتقان .

هذه القاعدة العامة ، تكتسب خطورة خاصة في أعمال التربية والتعليم ، اني كنت نشرت البعض من انتقاداتي على أعمال وزارة المعارف العثمانية تحت عنوان « بلانسن اجراءات » يعني « اجراءات دون تخطيط » ، وأظهرت فيها كيف أن الوزارة كانت تتخبط في تلك الأعمال خبط عشواء ، من جراء عدم اهتمامها بأمر التخطيط قبل البدء بالعمل والتنفيذ .

فيجب علي أن أضع هذه القاعدة نصب عينيّ على الدوام ، في الأعمال الـتي سأقوم بها في العراق .

* * *

وهناك قاعدة هامة أخرى ، تتفرع من هذه القاعدة الأولى :

ان الأهداف الأساسية كثيراً ما تكون صعبة المنـــال – بل ومستحيلة التحقيق – في حملة واحدة ، وذلك لبعدها عن الأحوال الراهنة بعداً شاسعاً ، ولعدم وجود الوسائل اللازمة للوصول اليها . فلا بد من وضع مخططات انتقالية – في أمثال هذه الأحوال – ، لضمان الوصول الى الأهداف المنشودة بشيء من التدرج ، على أن تكون هـــذه المخططات الانتقالية بمثابة « محطات » تقام في السبل المؤدية الى الأهداف الأساسية .

ان هذه القاعدة أيضاً تكتسب أهمية خاصة في أمور التربية والتعليم .

فان المنهج الذي يوضع على أسس « نظرية ومثالية » بحتة دون الالتفات الى الأحوال الراهنة – من مستوى التلاميذ ومقدرة المعلمين – يبقى حـــبراً على الورق . وأما المنهج الذي يوضع على ضوء الأحوال الراهنة وحدها – ومستوى

المعلمين الحاليين وحدهم – فيؤدي الى تحجير الأمور في أوضاع سيئة تماماً . فالمنهج يجب أن يأخذ الأحوال الراهنة بنظر الاعتبار ، غير أنه لا يجوز أن يكتفي بها ، ويقف عند حدها . بل يجب أن يكون « واسطة » لتحسين تلك الأحوال . وذلك بدعوة المعلمين الى التفكير الجـدي في الغايات وارشادهم الى الأحسن والأصوب من طرق التدريس .

وفضلا عن ذلك كله ، فان المنهج نفسه ، يجب أن يتطور ، ويرتقع كلما ارتقع مستوى التلاميذ والمعلمين ، لكي يصبح أكثر تقرباً من « الشكل الأمثل » ، في كل مرحلة من مراحل هذا التطور .

وطبيعي أن هـذه الأمور تكتسب أهمية خاصة ، في مرحلة التأسيس ، ولذلك تأملت فيها كثيراً ، وقررت أن أعمل بها بـها ، وتمنيت أن أبقى في العمل مدة لا تقل عن عشرة أعوام ، لكي أستطيع اجتياز اهم المراحل الانتقالية ، وايصال معارف العراق الى الميادين التي تمكنها من التقدم السريع .

* * *

طبيعي أننا سنجابه مشاكل كثيرة ، في سبيل تحقيـق الغايات المنشودة بالسرعة المطلوبة . أول واهم هذه المشاكل هي :

ا) ايجاد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين للقيـام بأعباء التربية والتعليم في مختلف أنواع المدارس .

ب) الحصول على الأموال الضرورية لسد حاجات المدارس ، مـع تكثير أعدادها وأنواعها .

إن مشكلة المعلمين تحتم علينا التوسل بوسائل عديدة :

١ – العمل على زيادة كفاءة المعلمين الموجودين حالياً ، برفع مستواهم العلمي والتعليمي ، بوسائل مختلفة .

٢ – إنشاء دور المعلمين ودور المعلمات من درجات مختلفة ، لتخريـج ما تحتاج اليه المدارس المتنوعة .

٣ – ايفاد الطلاب للدراسة في معاهد التعليم العالي القائمـة خارج العراق ،

ليتولوا التدريس أولاً في المدارس الثانويـــة ، ثم في المدارس العالية التي لا بد من إنشائها .

٤ – استقدام بعض الأساتذة من ذوي الكفاءة العاليـة من مصر وسوريا ، لمقابلة حاجات البلاد السريعة .

وأما مشكلة الأموال الضرورية فستكون – بطبيعة الحال – كبيرة جداً ، في السنوات الأولى من تأسيس وتكوين الدولة العراقية ، فلا بد من السير في هذا المضمار ، على الأسس التالية :

١ – استثمار الاعتمادات المخصصة للمعارف ، بأحسن الصور وأبعدهـــا عن الاسراف .

٢ – حث الحكومـــة على زيادة اعتمادات المعارف ، زيادة تدريجية، الى أقصى حدود الامكان .

٣ – إعداد الرأي العـــام على قبول مبدأ طرح ضرائب خاصة بالتعليم الابتدائي ، بعد مدة من الزمان .

* * *

في العراق ، ستنضم الى هذه المشاكل الناجمة عن « طبيعة الأشياء »، مشكلة كبيرة جداً ، ناجمة عن « الأوضاع السياسية » .

ان الانكليز حكموا العراق حكماً مباشراً منذ مدة : سبع سنوات في المناطق الجنوبية ، أربع أو خمس سنوات في المناطق الوسطى ، ثلاث سنوات في المناطق الشمالية ، فلا ينتظر منهم أن يتخلوا – الآن ، وفي دفعة واحدة – عن جميع السلطات التي كانوا يمارسونها ، إنهـــم سيحتفظون بالبعض من تلك السلطات ، وسيقيّدون الدولة العراقية ببعض القيود . سيكون منهم مستشارون ومفتشون في مختلف الوزارات ، وسيترتب على الحكومة الوطنية أن تعمل لتأسيس الدولة وترقية أحوال البلاد، مع وجود هؤلاء ، على ان تستكمل وسائل التخلص منهم ، بعد مدة من الزمان .

طبعاً هذه الأوضاع السياسية ، ستولد كثيراً من المشاكل ، وستستلزم بذل

جهود جبارة للتغلب عليها .

وفيما يخص ساحة عملي أنا ، كنت اعلم انه سيكون هناك مستشار ومفتشون بريطانيون . فسيترتب عليّ ان أسعى الى اصلاح معارف البلاد وترقيتها ، وايصالها الى مدارج النهوض والاعتلاء من الوجهتين العلمية والقومية ، على الرغم من وجود هؤلاء .

لم اشك في أن هذه المهمة ستكون شاقة جداً ، ولذلك فكرت فيها طويلا .

ان اعمالي في قائمقامية « رادوويشته » التابعة الى ولاية قوصوة – خلال عهد المراقبة الدولية المفروضة على « الولايات الثلاث » أي : « ماكدونيا » كانت اكسبتني بعض الخبرة في كيفية تدبير الأمور ، دون افساح المجال الى اعتراض هيئة المراقبة وتدخلها . مع التغلب على الدسائس والمناورات التي كان يقوم بها البعض من المراقبين .

ولذلك ، استعرضت في ذهني كل تلك الوقائع والتجارب ، وقررت لنفسي الخطة التي يجب اتباعها في هذا الشأن :

بحث الأمور والمشاريع بحثاً دقيقاً وشاملاً ، قبل ايصالها الى مكتب المستشار ، والتسلح بسلاح قوى من العلم والمنطق ، في مناقشتها معه .

والعمل على الدوام بهدوء تام ، دون اثارة وضجيج ، مع اخفاء الغرض الأصلي من ذلك العمل ، في بعض الاحيان .

* * *

ان تأملاتي في الباخرة قد تناولت قضايا « علاقة التعليم بالسياسة » أيضاً :

السياسة ... كلمة واسعة المعنى كثيرة الشمول ، والعمل السياسي .. متعدد الجوانب والمستويات ، ومتنوع الوسائل والأغراض .

فهناك « السياسة العليا » التي ترمي الى بث الشعور الوطني والقومي في نفوس المواطنين بوجه عام ، وفي نفوس النشء الجديد بوجه خاص . وهناك « سياسة الادارة والحكم » . بتعبير آخر ، « السياسة العملية » ، وما يتفرع منها من أنواع « السياسات الحزبية » .

ان « المرتبة العليا من السياسة » ، أي « سياسة التربية الوطنية والقومية » تدخل - ويجب أن تدخل في صميم أعمال المدارس وأغراضها .

وأما المراتب الأخرى من السياسة - أي : السياسة العملية والسياسية الحزبية - فتبقى - ويجب أن تبقى بعيدة عن أعمال المدارس واهتماماتها .

هذه الخطة - التي كنت شرحتها ونشرتها في احدى المحاضرات التي ألقيتها في الاستانة - قبل نحو احد عشر عاماً - ، ستكون من أهم المبادىء التي سألتزمها خلال عملي في العراق ، اني سأتوسل بكل الوسائل لتقوية الشعور الوطني والقومي في نفوس أبناء العراق ، وبث الايمان بوحدة الأمة العربية بينهم .. وذلك دون أن أنتسب الى حزب من الأحزاب السياسية التي لا بد أن تتألف ، عاجلا أو آجلا ...

* * *

كل الأمور التي ذكرتها آنفاً ، فكرت فيها مراراً ، وتوسعت وتعمقت في بحثها كثيراً ، طوال مدة بقائي على ظهر الباخرة ، التي كانت تسير بعيداً عن الموانيء والسواحل ، وتهيىء بذلك الجو المعنوي الذي يدعو الى الانطواء على النفس ، والاستغراق في التفكير والتأمل ...

ولا أراني في حاجة الى القول : ان هذه التأملات أفادتني كثيراً ، لأنها أنارت أمامي سبل العمل الجدي والمثمر .. في الوظائف التي توليتها في العراق .

ولكني يجب أن أعترف بأن نوعاً آخر من المشكلات لم يخطر ببالي خلال هذه التأملات : هي التي ستنجم عن عدم كوني مولوداً في احدى المدن العراقية . ان المعارضين لاجراءاتي ، سيستغلون هذا الأمر ، في التهجم عليّ ، وسيحدثون أمامي من المشاكل والمصاعب والدعايات ما لم أفكر فيها ، وأتوقعها أبداً ، خلال تأملاتي الطويلة ، في الباخرة .

فترة الاستطلاع والاستحضار
قبل تولي وظيفة رسمية

أواخر آب ۱۹۲۱ - أوائل آذار ۱۹۲۲

قبــــل التوظف

نظرات عامــــة

وصلت بغداد في الأسبوع الأخير من شهر آب سنة ۱۹۲۱ ، ولكني لم أتول وظيفة رسمية في وزارة المعارف الا في الأسبوع الأول من شهر آذار ۱۹۲۲ .

خلال الأشهر الستة التي مضت بين هذين التاريخين ، بقيت في « معية الملك فيصل » أستطلع أحوال البلاد بوجه عام ، وأدرس شؤون المعارف والتعليم بوجه خاص ، أنظر في « مسائل المعارف » التي تعرض على الملك – أو تخطر بباله وأقدم الحلول والمقترحات اللازمـــة لمعالجتها . وفضلاً عن ذلك : أرسم بعض الخطط وأكتب بعض التقارير التي تبين رأيي فيما يجب عمـــله لاصلاح المعارف ، من وجوهها المختلفة . وخلاصة القول : أقوم بعمل « مستشار الملك في شؤون المعارف » .

* * *

كنت من جملة من رافقوا الملك في سفرته الى الموصل ، في ۹ تشرين الأول ۱۹۲۱ وسفرته الى الفرات ، في ٢٥ تشرين الأول ۱۹۲۱ .

خلال سفرة الموصل : توقفنا في سامراء ، زرنا المسجد والمرقد ، ونزلنا الى باب الغيبة ، شاهدنا بقايا الجامع الكبير القديم والملوية وبعد الغداء ، واصلنـــا السفر الى تكريت ،وفي صباح اليوم التالي غادرنا تكريت الى الموصل ، بعد المرور

من الشرقاط ، ومشاهدة الكيّارة .

وأما خلال سفرتنا الى الفرات : توقفنا في الحلة ، وزرنا أطلال بابل ، وبعد الغداء توجهنا الى سدة الهندية ، فكربلاء . وهنــاك زرنا المراقد المباركة . وفي اليوم التالي غادرنا كربلاء الى النجف فالكوفة ، وزرنا المساجد والمراقد القائمة فيها. وبعد الغداء ، واصلنا السير حتى وصلنا مساءً الى الديوانية .

خلال هاتين السفرتين ، اطلعت على أمور كثيرة ، في بيئات مختلفة . وبين جماعات ومجتمعات متنوعة . غير أني لم أجـــد مجالاً لزيارة المدارس ، بسبب انشغال الجميع بالاستقبالات والاحتفالات الرسمية . وذلك باستثناء الموصل ، لأننـا أقمنا هناك عدة أيام . فاستطعت خلالها أن أزور جميع المدارس الموجودة فيهـــا ، وأطلع على الكثير من مسائلها ومشاكلها ، كما أطلع على آراء الوطنيين فيها .

* * *

بعد عودتنا من هاتين السفرتين ، أخذ الكثيرون يتوقعون تعييني في وظيفة رئيسية في وزارة المعارف ، ويستغربون بقائي خارج جهاز الحكومة . ولا سيما رجال الحركات الوطنية — الذين كانوا يعتقدون بوجوب اصلاح المعارف اصلاحاً أساسياً — لماذا لم يباشر فلان، العمل لاصلاح الامور، الى الآن ؟ حتى ان الجرائد اليومية ، أخذت توجه أمثال هذه الأسئلة ، اليّ ، أو الى الحكومة .

وأما أنا ، فكنت أقول ، لكل من يستفسر الأمر مني : — اني لم أنتهِ بعد من دراسة الأحوال

ولكن ، في حقيقة الأمر ، كنت أمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأسباب وملاحظات أخرى ، لم أصرح بها إلا للملك فيصل ولرستم حيدر :

الكابتن فارل ، القائم بأعمال مستشار وزارة المعارف ، كان جامد الفكر ومتعجرف الطبع . كان يعتقد أن النظـام التعلمي الذي وضعته الادارة البريطانية كان « النظام الأمثل » الذي يلائم حاجات البلاد ، في حين أني كنت أعتقد ، أن هذا النظـــام ، كان من أسوأ الأنظمة ، فكان لا بد من تغييره من

أساسه . وقد تأكدت – من مجموعة أحاديثي مع الرجل ، أنه لا يمكن تحقيق شيء من ذلك الاصلاح ، طالما بقي في وزارة المعارف ، ولو بصفة مستشار .

وفضلاً عن ذلك ، كل شيء كان يدل على أنه كان يظن أن هو – ومن كان أتابـه – سيبقى الآمر والناهي في شؤون المعارف ، على الرغم من تغيير اسم وظيفته من « مدير المعارف » أو « ناظر المعارف » الى مستشار المعارف .

ولهذه الأسباب ، اعتقدت ان « عمليات الاصلاح » يجب أن تبدأ بانهـاء خدمات الكابتن فارل ، وابعاده عن ميدان المعارف بالبلاد .

والملك فيصل ، بعد بعض المحاولات ، اقتنع بوجاهة رأيي في هذا المضمار ، وألح على المندوب السامي ، باتخاذ ما يلزم من اجراءات ، لانهاء خدمات فارل في العراق .

وأنا لم أتولَ وظيفة « معاون وزير المعارف » إلا بعد صدور قرار الحكومة البريطانية ، بانهاء خدمة فارل في العراق ، ونقله الى العمل في فلسطين .

* * *

ولهـذه الأسباب ، لم أستطع أن أقدم – خلال هذه الأشهر الستة ، الى معارف العراق خدمة فعلية تستحق الذكر ، وان كنت نجحت في تقديم بعض الخدمات السلبية .

منها : الحيلولة دون تنفيذ مشروع فارل في « تعليم العلوم باللغة الانجليزية ، في المدارس الثانوية » .

ومنها : عدم افساح المجال لتوسيع نطاق التشكيلات الطائفية التي كانت أوجدتها الادارة البريطانية ، في معارف العراق .

ومنها : الحيلولة دون تأسيس كلية للطب ، على أسس واهية ، ومظاهر خداعة .

في الصحائف التالية ، سيجد القراء الأهم من الوقائع والملاحظات والحادثات والمناقشات التي كنت سجلتها في هذه الفترة من حياتي في العراق .

مناقشات حولي

قبل وصولي

عند وصولي الى بغداد ، أطلعني بعض الأصدقاء على ما قيل وكتب عني ، منذ شيوع دعوتي الى العمل في العراق :

كان الملك فيصل ، خلال استطلاعه الأحوال ، جمع يوماً مديري ومعلمي المدارس ببغداد ، وأستمع الى بياناتهم عن أحوال المدارس ، وبين لهم اهتمامه الشديد بأمور المعارف ، ثم سألهم : هل تعرفون الاستاذ ساطع الحصري .

قال جماعة منهم : — نعرفه من كتاباته ومن تلاميذه ، فان عادل بك مدير دار المعلمين ببغــــداد كان من تلاميذه ، وكثيراً ما كان يتكلم لنا عنه ، باعجاب واحترام .

عندئذ قال الملك فيصل : — انا أيضاً كنت أعرفه — قبلا — من كتاباتـــه ولكني في سورية ، عرفته من أعماله ايضاً . مع أن المدة التي تولى فيهـا العمل هناك ، كانت قصيرة جداً، فاننا صرنا نشعر بهبوب نسيم من الاصلاح الأساسي، وصرنا نشم رائحة النهوض في ساحة المعارف .

وفي الأخير ، قال : — سأستدعيه الى هنا ، ليتولى تنظيم أمور المعـــارف وترقيتها .

* * *

بعد شيوع تصريحات الملك هـــذه ، صارت قضية مجيئي الى العراق ،

موضوع أحاديث وكتابات ، في مختلف المحافل ، وعلى صفحات الصحف .

صارت الصحف اليومية تكتب عني ، وتمتدحني ، وتتكلم عن الخير الذي تنشده مني ..

يظهر أن هذه الكتابات أثارت مخاوف أحد الذين كانوا يطمحون في تولي وزارة المعارف ، فأوعز الى أحد مريديه ، أن يكتب مقالة تقول مهما كانت مقدرة الأستاذ الحصري وخبرته ، لا يجوز أن يتولى وزارة المعارف ، لانه لا يعرف أحوال البلاد . فان وزارة المعارف يجب أن يتولاها رجل عراقي ، نشأ في العراق ، وعرف أحوال العراق ، وحاجات العراقيين .

إن حجة « عدم معرفة أحوال البلاد» الواردة في المقالة المذكورة لم ترق لبعضهم ،لأنه كان يعتقد أن أحوال العراق في حاجة الى دراسات علمية جديدة ، وأن مجرد النشأة في العراق لا يضمن ذلك. فان البغداديين الذين يعرفون أحوال البصرة والموصل معرفة جيدة كانوا قليلين : وأما الموصليون الذين يعرفون شيئاً عن أحوال بغداد والبصرة فكانوا أقل من ذلك أيضاً .

ولذلك احتدم النقاش بين الرأيين المذكورين .

عندئذ ظهر في الجريدة رأي آخر ، يستند على دليل أقوى من ذلك ، اذ يقول :

– إننا لا نشك في أن الأستاذ الحصري خبير وقدير . ومع هذا لا نرى أن يتولى وزارة المعارف لأن الوزراء يتبدلون كثيراً . ولكن المعارف تتطلب أعمالا لا بد أن تستمر مدة سنوات عديدة . ولذلك نرى أن يتولى الاستاذ الحصري وظيفة رئيسية ثابتة في وزارة المعارف ، لكي يستطيع انجاز الأعمال والاصلاحات المنشودة .

* * *

لا شك أن هذا الرأي الأخير كان صائباً وسديداً ، كما أنه كان موافقاً لرأيي أيضاً : اني أطمع في خدمة أهم من الوزارة ، أريد أن أوفق في بناء معارف العراق على أسس متينة ودعائم قويمة ، وفق خطط علمية وتربوية سليمة بكل

معنى الكلمة . وهذا لا يتيسر ما لم أبقَ في رأس العمل مدة لا تقل عن ست سنوات . وبديهي أن ذلك مستحيل بالنسبة الى المناصب الوزارية . ولذلك أنا شخصياً لم أفكر في تولي الوزارة أبداً .

ان الملك فيصل أيضاً كان بهذا الرأي : انه سيستفيد من خدماتي « بصفتي « خبير يستطيع أن يناقش الخبراء البريطانيين مناقشة علمية » . انه سيعرفني الى البريطانيين كخبير درس أمـــور التربية درساً شاملاً ، واطلع على أحوال المعارف في مختلف البـــلاد الأوروبية ، وذلك لكي لا يترك لهم مجالاً ليقولوا « انكم في حاجة الى خبراء » فيحشدون في وزارة المعـــارف عدداً كبيراً من « الخبراء البريطانيين » .

أحاديث بعض الوزراء

- ١ -

وزراء الحكومة المؤقتة بقوا في مراكزهم – بعد تتويج الملك فيصل – حتى ١٠ أيلول سنة ١٩٢١ .

وقد زرتهم خلال الاسبوع الأول من الشهر المذكور . ودوّنت في حينها – أهم ما جاء في أحاديثهم معي :

عبد الرحمن النقيب

كان « رئيس الوزراء » ونقيب الأشراف » وعميد الأسرة الكيلانية » .

زرته في داره ، لأنه ما كان يخرج من الدار ، حتى ان مجلس الوزراء كان ينعقد هناك .

وقد أطلعوني – قبل زيارتي – على عادته الغريبة في أمر المصافحة : انه كان شديد النفور من المصافحة . واذا ما امتدت يدا أحدهم فاضطرته الى المصافحة ، أبقى يده المصافحة في جانب جيبه بوضع غريب . وذلك الى أن يخرج الضيف المصافح ، عندئذ يذهب الى الحمام ويغسل يده لتطهيرها من آثار المصافحة .

ولذلك ، عندما دخلت عليه ، عملت بما كانوا أوصوني به ، سلمت عليه برفع يدي بالتحية ، دون أن أقترب منه .

كان في الغرفة عدة أشخاص لا أعرفهم . وكان مسترسلاً معهم في حديث طويل . وعندما سمع باسمي ، قطع الحديث معهم ووجه الكلام اليّ بالترحيب والمجاملة ، ثم عاد الى حديثه ، مديراً وجهه تارة اليّ وتارة الى الزوار الآخرين .

محور الأحاديث كان مناقب البعض من الولاة العثمانيين ، وكلما ذكر اسم أحد هؤلاء أردفه بكلمات تنم عن اعجاب عميق: «رجل عظيم، مدبّر ، حكيم ...»

انتقل بحديثه من الولاة الى الغـــازي مختار باشا الذي كان قوميسيراً فوق العادة للسلطنة العثمانية في مصر .. ومنه الى الانجليز ، وقال عنهم – حرفياً – ما يلي :

« ... الانجليز شياطين .. الشيء الذي صار اليوم ، كانوا يعرفونه من مائة سنة ... والشيء الذي سيصير بعد مائة سنة ، يعرفونه من اليوم .. »

محمد الطباطبائي

كان من علمـاء الدين في كربلاء ، وكان يتولى وزارتين : وزارة الصحة ، ووزارة المعارف . وكان معروفاً بلقب «بحر العلوم» .

عندما دخلت عليه – في مقامه الرسمي – كان يتكلم بحرارة ، مـع أحد الزوار .. كان يقول :

– والله أحسن من الأطباء ، ... والله أقدر من الأطبـاء ..

وفهمت من سياق الحديث : أن أحد مفتشي الصحة كان قد اشتكى من أعمال المتطببين الذين يزاولون مهنتهم علناً في كربلاء ، وطلب اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من مزاولة الطب ، ما داموا لا يحملون شهادة رسمية من مدرسة طبية .

ولكن الوزير كان يعترض على ذلك ، لاعتقاده بأن هؤلاء المتطببين كانوا أحسن وأقدر من الأطباء المتخرجين من المدارس الطبية ، وكان يشرح لزائره رأيه في الموضوع ، ويؤيد رأيه هذا بذكر بعض الأمثلة :

فلان كان تمرض .. طال مرضه أشهر وأشهر ، راجـــع عشرات الأطباء ،

وعمل بوصفاتهم ، دون أيّ جدوى ، في الأخير راجع فلان (المتطبب المشهور) وعمل بوصفته ، وشفي من مرضه ، شفاءً تاماً في بضعة أيام ..

بعد ذكر أمثلة أخرى ، كرر رأيه ، مقروناً بالقسم :

– والله أحسن من الأطباء ، والله أقدر من الأطباء .

* * *

وبعد الانتهاء من هـذا الحديث الصحي والطبي ، رأى الوزير أن يقول لي شيئاً عن قضايا المعارف ، فقال :

– مسألة المدارس هـي مسألة فلوس .. لو يعطوني فلوس ، لفتحت خمسين مدرسة في يوم واحد .

عزت بك

من أهالي كركوك ، ومن القواد العثمانيين المتقاعدين ، وكان وزيراً للنافعة (الأشغال والمواصلات) .

كلمني بالتركية ، وقال :

– أنا في كل الوظائف التي توليتها قبلاً ، كنت آمراً مطلقاً .

ولكن ، بعد أن صرت وزيراً هنا ، صار أمري لا يتعدى حدود هـذا البارافان .

جعفر العسكري

كنت أعرفه ، معرفة تامة ، من سوريا : كان حاكماً عسكرياً في حلب ، ثم رئيساً للمرافقين في بلاط الملك فيصل .

وكان من أوائل الذين عادوا الى العراق – بعد يوم ميسلون – وتولى وزارة الدفـاع في الحكومة المؤقتة ، وقد اشترك في مؤتمر القاهرة الذي انعقد تحت رئاسة « تشرشل » ...

كلمني بصراحة ، وقال :

– قبلا ، كانوا يعملون ما يريدون ، دون أن يسألونا ، ولكن الآن صاروا يسألونا ، ويقولوا لنا « ماذا ترون في هذه القضية ؟ » لا شك في أن هذا تقدم : تقدم بالنسبة للماضي ، ولكنا ، لو قلنا لهم « لا » ماذا سيفعلون ؟ هـــذا ما لم نستطع أن نعرفه بعد ...

صاصون حسقيل

كان وزيراً للمالية ، وكان من الذين اشتركوا في مؤتمر القاهرة ، ولا شك في أنه كان أذكى الوزراء ، وأعرفهم في شؤون الحكم .. ولكن أبعدهم عن التفكير في مصالح البلاد . فان مصلحة طائفته الاسرائيلية كانت تشغل الموقع الأول ، في تفكيره وفي عمله .

انه تولى وزارة المالية ، عدة مرات ، ولمدد طويلة ،

حديثه معي ، خلال ملاقاتنا الاولى كان طبيعياً .

غير أنه خلال عملي في المعارف خاصم مشاريعي بشدة ، كما سيراه القراء في الفصول القادمة .

مصطفى الآلوسي

كان وزيراً للعدلية ، عندما زرته ، قال لي إنه كان يعرف والدي ، وكان يزورنا كثيراً . وأنه يذكر بأنه كان يراني أنا أيضاً ، عندما كنت تلميذاً .

حديثه معي لم يتعدَ حدود العائليات . إلا أنه قال لي حينما قمت لأودعه :

– لا أدري ، سأبقى ، أم سأروح ..

– ٢ –

بعد تأليف الوزارة الأولى ، في ١٠ أيلول ، التقيت بوزيرين آخرين. ودوّنت أهم الآراء التي أبدياها خلال الحديث :

هبة الدين الشهرستاني

كان من علماء الدين المشتهرين بالمـــام بالعلوم العصرية ، كان يلقب بلقب الـ « علامة » . وكان يعتبر من المتبحرين بالعلوم العقلية والنقلية .

تولى وزارة المعارف في الوزارة النقيبية الأولى .

تواجهت معه ــ المرة الأولى في مقامه بوزارة المعارف . وكان مما قاله :

ــ ان الأهالي لا يقدرون أهمية المعارف . والحكومة لا تراعي مزاج الأهالي. مثلاً ، عندما يسمع الناس أن في مدارس البنات يدرسون الهندسة ، يتساءلون : لماذا ؟ هل سيصبحن مهندسات ؟ يظهر أن ــ على الأغلب ــ المدارس الأجنبية، ومدارس الراهبـــات ، تراعي مزاج الأهالي أكثر من الحكومة . ولذلك نرى الناس يرغبون فيها أكثر من رغبتهم في المدارس الرسمية .

ثم حكى حديثاً عن انكليزي كان لاقاه . سأله الانكليزي :

« يقال إن هناك حديث نبوي يقول : « العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » هل هذا صحيح ؟ أجابه الشهرستاني نعم . فقال الانكليزي « اذن لماذا أنـــتم تعملون بالجزء الأول من الحديث وتهملون جزأه الأخير ؟ » فأجابه الشهرستاني ، اننـــا مع الأسف لم نعمل بالجزء الأول أيضاً ، فلو علمنا المسلمين ، لتعلمت المسلمات أيضاً .

لاحظت أنه يحاول إخفاء آرائه الحقيقية تحت ستار « قول الناس» و«مزاج الأهالي» . وظهر لي أنه هو أيضاً يقول « لماذا نعلم الهندسة للبنات ؟ »

وقد أنهى حديثه بشيء من الصراحة : فلنصلح مدارس البنين، ونعلم الرجال، ذلك يسهل تعلم البنات . .

عبد اللطيف منديل
وزير الأوقاف

التقيت بـ « عبد اللطيف منديل » الذي كان وزيراً للأوقاف .

اشتكى من الأحوال الاقتصادية . وقـــال : لا مجال لانعاش اقتصاديات البلاد ... حتى البواخر الوطنية لا تستطيع أن تعمل ، أمام مزاحمة شركة لنج وسائر الشركات البحرية .

ثم تطرق الى المعارف ، وقال :

– يتكلمون عن المدارس .. يقولون مدرسة ، مدرسة .. لماذا يبحثون عن بنايات للمدارس ؟ ألا توجد هناك ، في كل الجهات ، جوامع ومساجد ؟ ان وقت الدراسة يختلف عن وقت الصلاة : والبنايـــة تكون مدرسة في بعض الساعات ، ومسجد في ساعات أخرى .

ثم تدارك الأمر ، فقال :

– فضلا عن ذلك ، حتى لو تطابـــق وقت الصلاة مع وقت الدرس ... لا أرى محذوراً في ذلك . بل أرى فائدة كبرى : فان التلاميذ اذا بقوا في المدرسة وقت الصلاة يكون أحسن وأحسن ، .. لأنهم يتعلمون الصلاة بمشاهدة المصلين، ويتعودون على الصلاة ..

ومع هذا أظهر بعض الآراء التجديدية في شئون الاوقاف :

– التكايا والمساجد الزائدة في بعض المحلات ، يجب أن تحول الى عقارات، وبفلوسها يجب أن تنشأ مساجد في المحلات التي تحتاج اليها ...

أحاديث بعض الانجليز

مس جرترود بل

عندما ذهبت لزيارتها ، قابلتني بجفاوة بالغة ، وقالت :

– الجرائد أخذت تكتب عنك قبل وصولك الى العراق .. وأنا كل مـــا كنت أقرأ في الجرائد «ساطع بك..ساطع بك» كنت أشتاق الى الالتقاء بك .

وبعد أن جلسنا أخذت تتكلم بنوع من الاسترسال . وأنا رأيت أن أتخذ لنفسي وضع السامع ، لأتبين عقليتها واستكشف اتجاهاتها الفكرية والسياسية ولذلك ، لم أقطع عليها الكلام ، وأبدِ رأياً ، الا عند الضرورة القصوى ..

وكان مما قالته :

● أنا من زمان كنت أقول : يجب أن تؤلف حكومة عربية في العراق .. اذا لم نرد أن يعود العراق الى حـــكم الأتراك ... يجب أن نؤلف فيه حكومة عربية . هذه المسألة بالنسبة الينا ، مسألة شرف وكرامة ..

● وكنت أرغب كثيراً في مجيء سيّدنا فيصل الى هنـــا . كنت أقول دائماً « انشاء الله ، سيدي فيصل يجيء ... انشاء الله سيدي فيصل يجيء » ، أعترف بأن أملي في ذلك ، كان قد ضعف مدة من الزمن. اذ كنت أخاف أن الفرنسيين سيحولون دون ذلك . مع هذا كنت أتمنى من كل قلبي « انشاء الله يجيء ..

انشاء الله يجيء » . الحمد لله جاء . وأنا لا أشك في أنـــه أقدر وأذكى أمراء العرب . .

● هنا الأهالي لا يحبون سيّدنا فيصل ، شيوخ العشائر يأتون الينا، ويسألوننا : هل تأذنون لنا أن نذهب الى فيصل لتهنئته ؟ وأنا أقول لهم : أنتم مأذونون . . بل مجبورون .

هذا ، وأنا أتمنى أن تتغير الأحوال خلال بضعة أشهر . حتى يذهب هؤلاء الشيوخ الى سيدنا فيصل ، ويسألونه : هل تسمح لنا بأن نزور الخاتون ؟

● قلت لجلالة الملك : لا لزوم لتتعلم الانكليزية ، لأن هذه الحكومة ستكون عربية . ان تعلمك الكردية ، يكون أكثر فائدة من تعلمك الانجليزية .

● هنا ، ساطع بك ، ماكو حس وطني . ان الذين يتحسسون باحساسات وطنية لا يتجاوزون العشرة . هذا الحس موجود عند جعفر ، عند نوري ، وعند عـــدد محدود من الأشخاص الآخرين . ولكنه لا يوجد عنـــد غيرهم من الناس .

والسبب في ذلك ، هو أن الحس الوطني كان مفقوداً في التاريخ العربي بأجمعه .

وتوسعت في هذا الموضوع ، كررت عدم وجود الحس الوطني ، وقالت : الكل يركضون وراء الفلوس ، وراء الوظيفة . . المنفعة تتحكم فيهم . .

وكثيرون منهم يتحسرون على الأتراك . .

ثم أضافت : نحن نريد الخير للأتراك أيضاً . ولكننا لا نريد أن يتوجه أهالي هذه البلاد الى الأتراك .

وفي الأخير ، اشتكت من تسرع البعض ، وقالت :

— الأمور يجب أن تسير بالتدريج . . يا واش يا واش . . لأن الشيء الذي يكتسب بسرعة ، يضيع بسرعة . . كل شيء ، كل اصلاح ، يجب أن يتم بالتدريج . .

وفي الأخير ، تكلمت عن البولشفيك ، وعن مساعدة البولشفيك للاتراك .

* * *

وأما المواضيع التي قاطعت فيهـــا أنا حديث المس بل ، وأبديت بعض الآراء ، فهي ما يلي :

● عندما تكلمت عن فقدان الحس الوطني ، قلت لها :

– أنا لا أشاركك هذا الرأي . فــــلا أقول إن الحس الوطني مفقود . بل أقول : إنه يحتاج الى تنوير ، وتوجيه ، وتقوية . وذلــــك ليس من الصعوبة بمكان . لأن التاريخ ، وأمجاد الماضي تساعدنا على ذلك مساعدة كبيرة .

● وعندما تكلمت عن التريث والتدريج ، في الأمور ، قلت لها :

– أنا أفهم التدريج ، ولكني لا أفهم التريث والتباطؤ . وأعتقد أن التدريج يمكن أن يتم بسرعة كبيرة .

(وقلت في نفسي : كانوا يلومون الدولة العثمانية على سياستها الـــتي كانت تشتمل بتعبير « ياواش ياواش» . حتى أنهم صاروا يستعملون هذا التعبير– بنصه التركي – في مقام الازدراء. ولكنهم الآن، صاروا يروّجون سياسة الـ « ياواش ياواش » ويطلبون منا التريث والتأني) .

● وعندما تكلمت عن رأيها في وجوب تكوين حكومة عربية « اذا لم نرد أن تعود هذه البلاد ، الى الأتراك » ، قلت لها :

– يسرني جداً ، أن أسمع هذا الرأي منك. لأنني– مع الكثيرين من أمثالي– أرى نفس الرأي .

● وعندما تكلمت عن مساعدة البولشفيك للأتراك ، قلت لها :

– ولكن اسمحي لي أن أقول : أنتم الانجليز ساعدتم الأتراك– دون قصد– أكثر من البولشفيك . لأنكم ، عندما أخلفتم بوعودكم للعرب ، جعلتم الكثيرين يتحسرون على عهد الأتراك ، فيقولون : يا ليت بقي الأتراك .. وأتمنى أن

وفي الأخير ، تكلمت عن البولشفيك ، وعن مساعدة البولشفيك للاتراك .

* * *

وأما المواضيع التي قاطعت فيها أنا حديث المس بل ، وأبديت بعض الآراء ، فهي ما يلي :

● عندما تكلمت عن فقدان الحس الوطني ، قلت لها :

– أنا لا أشاركك هذا الرأي . فلا أقول إن الحس الوطني مفقود . بل أقول : إنه يحتاج الى تنوير ، وتوجيه ، وتقوية . وذلك ليس من الصعوبة بمكان . لأن التاريخ ، وأمجاد الماضي تساعدنا على ذلك مساعدة كبيرة .

● وعندما تكلمت عن التريث والتدريج ، في الأمور ، قلت لها :

– أنا أفهم التدريج ، ولكني لا أفهم التريث والتباطؤ . وأعتقد أن التدريج يمكن أن يتم بسرعة كبيرة .

(وقلت في نفسي : كانوا يلومون الدولة العثمانية على سياستها التي كانت تشتمل بتعبير « ياواش ياواش» . حتى أنهم صاروا يستعملون هذا التعبير– بنصه التركي – في مقام الازدراء. ولكنهم الآن، صاروا يروّجون سياسة الـ « ياواش ياواش » ويطلبون منا التريث والتأني) .

● وعندما تكلمت عن رأيها في وجوب تكوين حكومة عربية « اذا لم نرد أن تعود هذه البلاد ، الى الأتراك » ، قلت لها :

– يسرني جداً ، أن أسمع هذا الرأي منك. لأنني– مع الكثيرين من أمثالي– أرى نفس الرأي .

● وعندما تكلمت عن مساعدة البولشفيك للأتراك ، قلت لها :

– ولكن اسمحي لي أن أقول : أنتم الانجليز ساعدتم الأتراك– دون قصد– أكثر من البولشفيك . لأنكم ، عندما أخلفتم بوعودكم للعرب ، جعلتم الكثيرين يتحسرون على عهد الأتراك ، فيقولون : يا ليت بقي الأتراك .. وأتمنى أن

تقدروا أهمية هذه القضية ، فتسرعوا في تعريب الحكومة ، تعريبا فعلياً .

* * *

بعد أسبوع من هذه الزيارة دعتني مس بل ، الى تناول العشاء في دارها.

كان بين المدعوين ناجي السويدي – الذي كنت أعرفه من قبل وكاظم الدجيلي – الذي كنت سمعت باسمه ، دون أن ألتقي بـه : والمستر غلين مساعد مستشار وزارة المعارف .

وقالت مس بل : – إنها كانت دعت الكابتن فارل أيضاً غير أن مرضه حال دون حضوره .

وقد علمت أن قصدها الأصلي من هذه المائدة ، كان ترتيب ملاقاتي مع فارل في دارها ، لأنه كان يقوم بأعمال مستشار وزارة المعاف .

غلين ظهر لي خلال هذه الملاقاة كطفل يفرح من ملاعبه وألعابه .

انه كان يتكلم باغتباط شديد ، ينم عن اعتقاده بأنهم أتوا بأعمال جسيمة في ميدان معارف البلاد . وكان يسألني : – هل رأيت دار المعلمين ؟ .. هل زرت ثانويتنا ؟

وكلما تكلم عن مدرسة ، كانت عيناه تلمعان من الفرح ، بسذاجة الأطفال .

ان أعمالي الرسمية ، ستؤيد انطباعي الأول عنه .

وأما كاظم الدجيلي ، فكان لا ينقطع عن التملق للمس بل . وكان يؤيد كل ما تقوله .

انه كان من المرشحين لوزارة المعارف ، في الوزارة الجديدة . غير أن كفة هبة الدين الشهرستاني ترجحت على كفته .

وكاظم الدجيلي سيبقى في موقع « المرشح الدائم » الى وزارة المعارف ، يعود اسمه الى التذكر كلما تبدلت الوزارة . وذلك الى أن يذهب الى لندن ، لتعليم اللغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية .

* * *

خلال المائدة ، وبعد المائدة ، جرى بحث ونقاش حول العربية الفصحى

والعربية العـــامة . وكان جميع الحاضرين يزعمون أن العلاقة بين الفصحى والعامية ، تشبه العلاقة بين اللاتينية والفرنسية ، وأنا كنت أنتقد هذا الزعم بشدة .

* * *

وكان من الطبيعي أن يقال شيء عن الوزارة الجديدة ، الـــتي تألفت تحت رئاسة عبد الرحمن النقيب .

وميس بل قالت ، بكل تأكيد :

– انها « الإيديال » ، فلا يمكن تأليف وزارة أحسن منها .

* * *

(هذه البداية الطيبة ، لن تمنع حصول خلاف كبير بيني وبينها حول قانون الآثار ، كما سيراه القـــراء في الفصول التـــالية) .

* * *

كور نواليس

كان مستشاراً الداخلية .

وكنت قد تعرفت اليه قبلاً ، في مصر . عندما زرت « المكتب العربي » بصحبة الدكتور قدري .

خلال الحديث الذي جرى بيننا عندئذ ، كان سألنا :

– يقولون إن العرب يحبون الانجليز ، ومع هذا نرى أنهم يعادوننا ويثورون علينا في فلسطين وفي العراق ، لماذا ؟

وكنت قلت له :

– اني لا أعرف الشيء الكثير عن العراق ، لذلك لا أستطيع أن أجيب على سؤالك فـيما يخص العراق . ولكني أستطيع أن أعطيك جواباً شافياً عن

فلسطين : ان الادارة الانجليزيـــة في فلسطين ، تشجع الهجرة الصهيونية ، وتحمي اليهود وتدللهم لضرر العرب . وطالما تستمر هـــذه السياسة ، لا بد للعرب بوجه عام ، ولعرب فلسطين بوجه خاص ، أن يكرهوا الانجليز .. ويعادوهم .

ولذلك ، رأيت أن ألاقيه في بغداد ، وأكلمه بصراحة ، اتماماً لحديثي في القاهرة ، فقلت له :

– كنتم قـــد سألتموني عن أسباب معاداة العرب وكرههم للانجليز في فلسطين وفي العراق – وكنت أجبتكم رأيي فيما يخص فلسطين ، وأما فيما يخص العراق ، فكنت قلت لكم بأني لا أعرف الشيء الكثير عنه ، فاعتذرت عن الاجـابة على سؤالكم فيما يخص العراق ، ولكن الآن ، بما أني عرفت أشياء غير قليلة – خلال هذه الأسابيع الثلاثة عن العراق ، أود أن أتمم جوابي السابق ، وأتكلم عن العراق أيضاً :

وتكلمت عن كثرة الموظفين الانجليز والهنود، وعن الكتابات الانجليزية التي لا تزال تستأثر بدوائر البرق والبريد وبرؤوس الشرطـــة . وقلت إني ما كنت أتوقع أبداً أن أجد الادارة الانكليزية هنا ، بهذا الشكل من اهمـــال حقوق العرب ..

وأسهبت في الحديث معه بحرارة ، على هذا المنوال .

ولكن أجوبته كانت :

– أنا كتبت تقريراً ، اليوم . إني أفكر في تقليل عدد الانجليز . ولكن .. ذلك لا يمكن أن يتم في دفعة واحدة ، بل يتطلب سنتين أو ثلاثاً . لأن : أولا هناك عقود معقودة بين الحكومة البريطانية وبين هؤلاء الموظفين والمستخدمين.. ثانياً : لا يوجد موظفون اكفاء من العراقيين . عندما تتقرر المعاهدة تعين فيها الوظائف التي سيحتفظ بها الانجليز ، والتي ستترك للعراقيين .

ولكني قلت له :

أنا أعتقد الأمر لا يحتمل الانتظار سنتين أو ثلاثاً . كما أني لا أرى أي موجب

لهذا الانتظار . يمكن تعليق بعض الوظائف الى المعاهدة، ولكن هناك وظائف كثيرة وكثيرة جداً ، لا مجال للتردد فيها . هـذه الوظائف يجب أن تودع الى الأهلين بأعظم ما يمكن السرعة. وقد لاحظت أن استمرار هذه الحالة تولد في نفوس الناس تذمراً محقاً ..

فكان جوابه الأخير :

– على كل حال ، أنا أيضاً أبذل أقصى ما يمكن من الجهد في هذا السبيل.

* * *

غاربيت

غاربيت كان مستشاراً للمالية . التقيت به في دار جعفر العسكري .نوري السعيد أيضاً كان حاضراً خلال هذه الملاقاة .

غاربيت تكلم عن الخطر التركي . وقال إنه يظن أن هذا الخطر سيزداد في السنة القادمة .

نوري قال له – بهذه المناسبة – عن وجوب تقوية الجيش ، وأقترح الاتفاق مع اليونانيين .

ولكني أنا أردت أن أغتنم الفرصة لتعميق البحث . نوري أراد أن ينقل الحديث الى مواضيع أخرى ، وحاول ذلك غير مرة . الا أني رأيت أن أعيـد البحث الى هــــذا الموضوع ، وأصارح غاربيت برأيي في الأمر ، فأجبره على مصارحتنا برأيه هو .

قلت : اني أعتقد أن هناك قضية أساسية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ؛ ان توجه الناس نحو تركيا ، نتيجة طبيعية لأوضاع الادارة الانجليزية . وأعتقد أن الواسطة الوحيدة ، لتوقيف هذا التيار ، هو الاسراع في تأليف حكومة عربية بكل معنى الكلمة . كما أعتقد أن كل تدبير يمكن تصوره خلاف ذلك ، لا يمكن أن يوقف التيار .

ثم أوضحت له رأيي وملاحظاتي بتفصيلات وافية ، حيث قلت :

– اني دهشت عندما رأيت قوة التيـــار التركي الذي ينجذب اليه الناس وعلمت – بعد البحث – أنه نتيجة طبيعية لاهمال القضايا العربية .

وتأييداً لرأيي هذا ، ذكرت له ما حدث في سوريا ، فقلت :

– في سوريا ، ما كان أحد يتجه نحو الاتراك . بل بعكس ذلك كان الجميع يشعرون بكراهية شديدة نحوهم . ولكن بعد سقوط الحكومة العربية ، وبعد استيلاء الفرنسيين على سورية ، تغيرت الأوضاع .. ولدينـــا معلومات أكيدة انه بدأ هناك ايضاً تيار يوجه الناس نحو الاتراك .

يظهر أن حججي هذه أثرت في غاربيت ، فقال :

– اذن ، اسعوا للعروبة ، قوموا بدعاية لها .

ولكني قلت له :

– ان ذلك لا يمكن أن يتم بالكلام وحده . يجب البدء بذلك من الحكومة ، يجب الاسراع في تعريب الحكومة .

قال غاربيت : اننـــا لا نتداخل في شؤون الملك ، وعندما نتقدم اليه باقتراح ، نقول له : وعلى كل حال الأمر لكم ..

قلت : حتى هذا لا يكفي . الناس لا تطلع على المخابرات . الناس يشاهدون رجـال الشرطة ، ويشاهدون دوائر البرق والبريد . وعندما يلاحظون ان كل شيء لا يزال بالانجليزية ... يتأثرون من ذلك .. ويقيسون الامور على ذلك .

* * *

تحمس خلال هـــذا الحديث جعفر ونوري أيضاً للموضوع . ولاح لي أنهم صاروا يصارحونه في بعض الامور ، للمرة الاولى ، خلاف عادتهم معه :

غاربيت تكلم عن جريدة دجلة . وقال ان الناس يتخاطفونها ويقرأونها بنهم . عندئذ سأله جعفر ، بأدءًا العتاب :

– ولكني أسألك : من أصدر تلك الجريدة ؟ من أغدق عليها الفلوس ؟

وبمـــا أني ما كنت أعرف شيئاً عن الجريدة وعن صاحبها ، وعن ماضيه

التزمت السكوت ، وصرت أتتبع النقاش الذي احتدم بهذه الصورة بين جعفر وبين غاربيت .

جعفر واصل الحديث :

– لماذا لا تزالون تحامون هؤلاء ؟ دجلة ، أليست مجيد الشاوي ؟ ومجيد الشاوي ألم يكن من صنائعكم ، الذين لا تزالون تحمونهم ؟

ولكن جواب غاربيت على ذلك ، انحصر في الكلمات التالية :

– انهم خدمونا .. فلا نستطيع أن نتخلى عنهم مرة واحدة .

نوري السعيد تكلم عن ديكسون ، وسرد سوء تصرفاته .

غاربيت ، اضطر ، عندئذ أن يظهر كل مكنونات قلبه ، فقال بعصبية غريبة :

– يجب أن نعذر هؤلاء . لأنهم شاهدوا الفظائع التي ارتكبها الثوار ...

وقال : انهم ذبحوا بعض الضباط الانجليز ذبح الشاة . وقد مثلوا بأيديهم وبأرجلهم ، وقطعوها إرباً إرباً . وقد وجدنا أكثر من عشر جثث بمثل هذه الأحوال الفجيعة . نحن سعينا أن نخفي ذلك ، لم نقل : العرب يحاربون هكذا، بل قلنا لعائلاتهم – اننا دفناهم بالاحتفالات اللازمة . ولكن هناك من عرف ذلك . وشاهد ذلك . فاذا ما رأيتموهم يسلكون مسلك القساوة ، يجب أن لا تتعجبوا على ذلك .

غاربيت في خلال هذا الحديث ، استسلم لدواعي العصبية استسلاماً غريباً، حتى أني قلت في نفسي « أين هي برودة الدم التي اشتهر بها الانجليز ».

.. اذ نسي غاربيت نفسه تماماً ، وترك كل ملاحظة سياسية جانباً ، فقال :

– ثاروا علينا .. هجموا علينا .. حاربناهم .. تغلبنا عليهم . ومع ذلك نراهم الآن ، يفتخرون طوراً ولسان حالهم يقول : « نحن غلبنا » .. هذا لا يطاق ...

بعد هذه الاندفاعات الحماسية ، نقل غاربيت الحديث الى الماضي الأبعد ،

التزمت السكوت ، وصرت أتلبع النقاش الذي احتدم بهذه الصورة بين جعفر وبين غاربيت .

جعفر واصل الحديث :

– لماذا لا تزالون تحامون هؤلاء ؟ دجلة ، أليست مجيد الشاوي ؟ ومجيد الشاوي ألم يكن من صنائعكم ، الذين لا تزالون تحمونهم ؟

ولكن جواب غاربيت على ذلك ، انحصر في الكلمات التالية :

– انهم خدمونا .. فلا نستطيع أن نتخلى عنهم مرة واحدة .

نوري السعيد تكلم عن ديكسون ، وسرد سوء تصرفاته .

غاربيت ، اضطر ، عندئذ أن يظهر كل مكنونات قلبه ، فقال بعصبية غريبة :

– يجب أن نعذر هؤلاء . لأنهم شاهدوا الفظائع التي ارتكبها الثوار ...

وقال : انهـــم ذبحوا بعض الضباط الانجليز ذبح الشاة . وقد مثلوا بأيديهم وبأرجلهم ، وقطعوها إرباً إرباً . وقد وجدنا أكثر من عشر جثث بمثل هذه الأحوال الفجيعة . نحن سعينا أن نخفي ذلك ، لم نقل : العرب يحاربون هكذا، بل قلنـــا لعائلاتهم – اننا دفناهم بالاحتفالات اللازمة . ولكن هناك من عرف ذلك . وشاهد ذلـــك . فاذا ما رأيتموهم يسلكون مسلك القساوة ، يجب أن لا تتعجبوا على ذلك .

غاربيت في خلال هذا الحديث ، استسلم لدواعي العصبية استسلاماً غريباً، حتى أني قلت في نفسي « أين هي برودة الدم التي اشتهر بها الانجليز ».

.. اذ نسي غاربيت نفسه تماماً ، وترك كل ملاحظة سياسية جانباً ، فقال :

– ثاروا علينا .. هجموا علينا .. حاربناهم .. تغلبنا عليهم . ومـــع ذلك نراهم الآن ، يفتخرون طوراً ولسان حالهم يقول : « نحن غلبنا » .. هــــذا لا يطاق ...

بعد هذه الاندفاعات الحماسية ، نقل غاربيت الحديث الى الماضي الأبعد ،

فقال : انه ما كان يستحسن سياسة ويلسون . وأن تأخر مجـــيء السير برسي كوكس – بسبب انشغاله في ايران – صار كارثـة على العراق . كان يقال على على الدوام ، سيأتي قريباً . ومر بهذه الصورة نحو تسعة أشهر .. سببت كثيراً من المشاكل . لو لم تشغل قضايا ايران السير برسي كوكس بهذه الصورة لسافر ويلسون قبل تسعة أشهر .

وبعد أن هدأت أعصابه تكلم عن مشروع سكة حديـــد كربلاء وكوت العمارة .

وعندما عدنا الى بحث تعريب الدوائر الرسمية قال : لا تنسوا أن هناك مخابرات مع البلاد الأجنبية ، فلا بد من أن يعرف الموظفون اللغة الانجليزيـة .

قلت له : إن ذلك لا يتطلب أن يعرف الجميع الانكليزيـــة ، ويكفي أن يكون في كل مركز شخص أو شخصان يعرفان الانجليزية . وأمـا البقية فلا تحتاج الى الانجليزية فيمكن تدبير الامور بهذه الصورة .

قال غاربيت : – فكرة جيدة .. أشكركم عليها . وسأسعى لأعمل بها .

* * *

خلال هذه الجلسة الطويلة ، ظهرت لي عند غاربيت روح نفسية غريبة .

تكلم عن خدماته في مالية العراق . وقال : ومع الأسف لا أحد يقدر هذه الخدمات ، ولا يظهر عرفان الجميل .

ثم وجه الكلام الى نوري ، فقال :

– حتى أنت ، عندما كنت في لندن، في أوتيل كارلتون ، قابلتني ببرود، ولم تذكرني – عند رؤسائي ، بكلمة ثناء ...

ثم ذكر شخصاً لم أحفظ اسمه ، وقال انه قـــال له : – قد التقيت بنوري السعيد ، لم يذكر لي شيئاً عن حسن خدماتك .

فارل

كابتن «فارل» Farell كان البريطاني المهيمن على شؤون المعارف في العراق، عند وصولي بغداد، غداة تتويج الملك فيصل.

وقد علمت انه كان يعمل في العراق منذ ثلاث سنوات ونصف السنة. تولى وظيفة «مدير معارف الموصل» عندما كان «الميجر بومن» ناظراً للمعارف، وكابتن «لاينل سميث» مساعداً له.

ولقد لعب فارل دوراً هاماً في تقرير وتوجيه سياسة المعارف في الموصل.

عندما ذهب بومن وتولى وظيفته «لاينـــل سميث» بقي فارل في وظيفته في الموصل. ولكن عندما مرض سميث وسافر الى انجلتره باجازة مرضية طويلة الامد، انتقل فارل الى بغداد، وتولى وظيفة «ناظر المعارف» بالوكالة عنه.

عند بدء الحكم الوطني، تبدل اسم الوظيفة الى «مستشار المعارف»، ولكنه بقي «المدير الفعلي» والآمر والناهي في وزارة المعارف.

التقيت به لأول مرة في وزارة المعارف. عند زيارتي الاولى لها، بعد ذلك التقيت به مرتين في مائدتين، في المرة الأخيرة دعاني الى الاجتماع بـه في وزارة المعارف يوم الجمعة، قائلا: «في ذلك اليوم لا يكون هنـــاك موظفون ولا مراجعون، فنستطيع أن نتكلم طويلا».

وفعلا، عندما ذهبت الى وزارة المعارف في اليوم المذكور، بقيت معه مدة ساعتين ونصف الساعة، تكلمنا خلالها وحدنا، وتكلمنا في مختلف الأمور.

وفيما يلي أهم الاحاديث التي دونتها بعد عودتي الى الفندق:

* * *

بادرني فارل قائلا: — ان جلالة الملك كلمني عن حضرتك مرتين. وأمر بوجوب استفادة المعارف من خبرتك. أنا ايضاً أرغب في ذلك كثيراً. ولكن مع الأسف إن الميزانية كانت تقررت قبلاً، وعند تنظيمهـــا كنا اضطررنا الى التزام جانب الاقتصاد، ولذلك لا يوجد لدينا الآن الاعتمادات اللازمة لوظيفة

تليق بحضرتك . ومع ذلك ، سأبذل الجهد ، لتدارك الأمر قريباً .

قلت : — أنا أساساً لا أريد أن أتولى وظيفة رسمية الآن.أريد ان أطلع على الأحوال ، وأدرس الامور بتفاصيل وافية ، قبل أن أتولى مسؤولية العمل .

قال فارل: — أنا أعتقد أن هذا خطأ،الامور يجب أن تدرسها من الداخل. في داخل الوزارة تستطيع أن تدرس الامور بسهولة أعظم . ونستطيع أن نتفاهم على ضوء الحقائق الراهنة .

وأنا قلت له : — ولكن هناك أمر آخر لا بد من أخذه بنظر الاعتبار : في الداخل ، خلال العمل ، قد ينجرف المرء بسيل من أمور الساعة ، فيجد نفسه أمام تفاصيل كثيرة تحول دون رؤية الخطوط الأساسية . ولهذا السبب أرى أن أدرس الأحوال دراسة عامة ، قبل أن أتولى الوظيفة .

وأضفت : — وقد عرضت رأيي هذا على جلالة الملك ، وهو وافق عليه .

* * *

قال فارل : — طبيعي أن المدارس العراقية لن تسير على النظام التركي أو النظام الفرنسي ، بل ستسير على النظام الانجليزي .

قلت : — أنا معك ، لا يجوز لمدارس العراق أن تسير على النظام التعليمي التركي ولا على النظام التعليمي الفرنسي . ولكني أضيف الى ذلك فأقول : حتى ولا على النظام التعليمي الانجليزي : لأني أعتقد أن النظام التعليمي القائم في كل بلد يرتبط بأحواله العامة وظروفه التاريخية ، فلا يجوز أن ينقل الى بلد آخر .

وقد لاحظت أنه صدم من ملاحظتي هذه . ولذلك رأيت أن أتوسع قليلاً في هذا الأمر ، فقلت :

— لا شك في أن النظام التعليمي القائم في انجلتره ، يعطي نتائج باهرة ، لا يمكن لأحد أن ينكرها . ولكن ، يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه : انه يستند على أساس متين ومرتفع من « التربية العائلية » و « التربية العامة » ، و « الظروف التاريخية » . واذا جرّد النظام التعليمي المذكور من هذه الأسس،

ونقل الى بلد آخر — تختلف أحواله وظروفه عن أحوال الجلترة وظروفها — لا يمكن أن يعطي نتائج مماثلة لما يعطيه في الجلترة . فالنظام التعليمي في كل بلد، يجب أن يأخذ الشكل الملائم لأحواله واحتياجاته ..

قال فارل : — أنا لا أقول انه يجب أن ننقل النظـام الانجليزي بعينه ، بل من حيث الأساس .

وقلت : — وأنا أقول : يجب أن نوجد نظاماً تعليمياً خاصاً ، دون أن نتقيد بنظام من النظم القائمة في البلاد الأخرى .

* * *

قال فارل : — لا تقس العراق بتركيـــا أو بسوريا . هذه البلاد متأخرة أكثر بكثير منها . هنـــا الى الآن يوجد معلمون ينكرون كروية الأرض ، ومعلمون يعترضون على استعمال الكتب المصورة ..

قلت : — وهل تظن أن في تركيا — مثلاً — لا يوجد أمثال هؤلاء ؟

وبعد ذكر أمثلة عديدة مما شاهدته بنفسي ، قلت :— هذه الأمور لا تعرقل سير التعليم ، وتزول بسهولة ، بانتشار التعليم .

قال : — يظهر لي أنك شديد التفاؤل .. ولكنك ستري .. وكرر : ستري .

* * *

خلال الحديث عن المعلمين ، قـــال فارل بأنه لا يعطي أهمية كبيرة الى الـ « بداغوجيا » لأنه يعتقد أن المعلمين يحتاجون الى معلومات أكثر مما يحتاجون الى أبحاث في طرق التعليم .

ولكني قلت : — هذا قد يكون صحيحاً بالنسبة الى بلادكم ، ولكنه لا يصح بالنسبة الى هذه البلاد ، والبلاد المشابهة لنا . لأن المدارس عندكم صارت تمارس التعليم وفق طرائق سليمة ، منذ مدة غير قصيرة . فالطالب ، قبل أن يدخل دار المعلمين يكون قـد تلقى دروسه — في المدارس الابتدائية والثانوية — وفق طرق تربوية الى حد كبير . وفضلاً عن ذلك ، عندما يتخرج من دار المعلـين ،

ويدخل في سلك التعليم ، يتلقى من مديريه ومفتشيه كثيراً من الارشادات التربوية .

ولا بد من أنك تسلم أن الأمور هنا تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فلا بد من الاعتناء بتعليم طرق التربية والتدريس اعتناء تاماً .

* * *

وتكلم عن مشاكل تعليم العلوم ، بسبب عدم وجود الاصطلاحات العلمية .

ولكني قلت له : ان هذه ليست مشكلة كبيرة كما تظنون .

فان الأتراك يدرسون العلوم المختلفة باللغة التركية ، حتى في كلية الطب وكلية الهندسة وكلية الزراعة ، ولكن الاصطلاحات العلمية التي يستعملونها « عربية » بكل معنى الكلمة ، حتى أن البعض من واضعي الاصطلاحات المذكورة ، كانوا من أولاد العرب مثلاً . ان « باسيل نعوم » الذي وضع اصطلاحات الكيمياء كان من أهالي حلب . وعلى كل حال أؤكد لكم بأن قضية الاصطلاحات العلمية ليست مشكلة كبيرة .

وبعد أن ذكرت له ما كنا بدأنا نعمله في سوريا في هذا السبيل ، قلت :

– فضلاً عن كل ذلك ، أنا لا أرى مانعاً يمنعنا من استعمال بعض الاصطلاحات العلمية كما هي ، أو بقليل من التحوير ، والمهم في نظري هو : اللغة التي يجري بها الشرح والتفهيم ، واستعمال بعض المصطلحات العلمية الغربية خلال هذا التعليم – اذا اقتضى الحال – لا يخل بمبدأ « التعليم باللغة العربية » .

* * *

وقد لاحظت أن فارل – مثل سائر البريطانيين الذين قابلتهم هنا – يستغرب توجه الناس نحو تركيا ، ويتوجس خيفة من هذا الاتجاه .

وأنا قلت له – ما قلته لغيره من البريطانيين – ان هذا نتيجة السياسة التي اتبعوها في العراق . وكررت عليه ما حدث في سوريا ، منذ احتلال الفرنسيين لدمشق ، ولسائر المدن الداخلية .

وعندما سمع ذكر كلمة « الفرنسيين » ، قال بكل اندفاع :

– ولكن الفرنسيين يفرنسون سوريا ..

قلت له: – تأكد أنهم لن يفلحوا في ذلك أبداً .

وبعد ذلك ، أردت أن أغتنم الفرصة التي أتاحها لي ، بكلمته الأخيرة .

قلت له : – طبعاً ، يا مستر فارل ، انـــك لا تستطيـع ان تتهمني بموالاة فرنسا ، ولا بالرضا عنها ، فان خروجي من سوريا ومجيئي الى هنا ، يـدل على عكس ذلك دلالة قاطعة . ومع ذلك ، أقول لك بكل صراحة ، لقد لاحظت انكم هنا تجاهلتم كل مستلزمات « الحكومة العربية » وتباعدتم عنها ، أكثر بكثير مما تجاهلها الفرنسيون في سوريا .

ولكنه رد علي بقوله : – غير أن أسباب ذلك واضحة تماماً : الفرنســيون لم يفتحوا سوريا خلال الحرب . ولكننا نحن فتحنا هذه البلاد خلال الحرب ، بجيوشنا وتضحيات كبيرة .

قاطعته بكل استغراب : تقول فتحنا هذه البلاد ؟ فهل نسيت أن الجنرال مود نفسه عندما دخل بغداد ، أصدر بيانـــا يقول : « اننا لم نأتِ الى هذه البلاد فاتحين ، انما أتيناها محررين » والذي أعرفه أنا ، أن كل رجـال السياسة البريطانيين – من مدنيين وعسكريين – كرروا هذا القول بدون استثناء..

قال ، متضايقاً : – أنا أتكلم عن الواقع ..

ثم استرسل في الكلام : – هل تظن حضرتك ، اننا لم نخدم هـذه البلاد . اننا اشتغلنا واشتغلنا كثيراً . ولكننا لم نجد «الهدوء» الضروري للعمل المثمر . عملنا بقدر ما يمكن عمله خلال الاضطرابات التي عمت البلاد ..

وأنا قلت له : – أنا أظن أنه أصبح من الامور التي لا يمكن انكارها : ان الاضطرابات المذكورة نشأت من تجاهل الحكومـــة البريطانية مستلزمات « الحكومة العربية الوطنية » على الرغم من وعودها السابقة . وأعتقد أن أحسن الطرق للوصول بالبلاد الى «الهدوء والاستقرار» بعد الآن هو الاسراع في العمل بكل ما يستلزمه مفهوم «الحكومة الوطنية» .

وختمت الحديث بقولي : – أنا لا أهتم بالماضي كثيراً . كل اهتمامي يحوم حول المستقبل . فيجب علينا أن نعمل بعد الآن، بكل قوانا، لمستقبل أفضل .

* * *

بعد مرور بضعة أيام على هذه الجلسة الطويلة ، قال لي رستم حيدر : انه التقى بفارل في مائدة « غاربيت » . وخلال الحديث ، تكلم عني وقال : « لا شك انـــه واسع الاطلاع . وكثير الخبرة . ولكنه مستوي التفكير ومثالي النزعة (انه Idéaliste et idéologue) .

* * *

لقد التقيت بفارل بعد ذلك ، مرات ومرات كثيرة . وكلمته وناقشته في مناسبات عديدة ، وفي قضايا متنوعة . سأذكر أهم ما دار بيني وبينه من حديث ونقاش ، عند بحث تلك القضايا .

ولكني أرى أن أدون هنا أحد أحاديثه التي لا تتعلق بالمدارس، وبالمعارف، ولكنها تظهر غرابة تفكيره في الشؤون السياسية .

قال لي يوماً – وكنا نسير جنباً الى جنب في دربونة بعد خروجنا من حفلة مدرسية – ، دون أي مقدمة ، بادي التلهف :

– ما كنت أظن أن ساسة مصر ومثقفيه مجانين الى هذا الحد ..

نظرت اليه باستغراب شديد .

وأما هو ، فواصل حديثه بذكر الأخبـــار التي كانت تأتي تلك الأيام عن الحركات الوطنية القائمة في مصر ، مطالبة الغـــاء الحماية واعلان الاستقلال ، ثم قال :

– أخشى ان حكومتي تقرف من هذه المطالبات والمشاغبات ، فتنسحب من مصر ..

قلت : وهذا ما يطلبه المصريون ، ويتمنونه .

قال : تقول : المصريون يتمنون ذلك ؟ أفتعرف ماذا يحدث ، اذا انسحبنا

نحن من مصر ؟ اؤكد لك : ان مصر ، لا تلبث أن تتفرنس بسرعة !
Gallicisé .

عندما سمعت منه هذا القول ، بذلت جهداً كبيراً ، لأجل أن أمنع نفسي من الضحك عالياً .

وقلت له : إسمح لي أن أقول : يظهر لي من كلامك هذا ، انكم لا تفهمون مرامي الحركات الوطنية ... أنا أؤكد لك : ان مصر لا تتفرنس أبداً ... واذا اقتضى الحال تقاوم الفرنسيين الآن ، بشدة أشد مما كانت قاومت البريطانيين قبلاً .

مسائل ومشاكل
تتطلب حلاً سريعـــاً

- ١ -

مســــألة
تأسيس مدرسة للطب على الفور

ان فكرة « تأسيس مدرسة للطب ، على الفور » كانت من أولى المسائل التي اضطررت الى درسها ومناقشتها خلال الأسابيع الاولى من وصولي الى بغداد .

كان الأطبـــاء العراقيون مجمعين على القول بأنه يجب تأسيس مدرسة للطب بدون تأخير . والأطباء البريطانيون كانوا يشتركون معهم في هذا الرأي. وكانت الجرائد تصغي لهذه الفكرة ، وتطلب الاسراع في تحقيقها .

كان الأطباء يقولون : ما دام المستشفى موجوداً ، والأطباء موجودين ، فقد أصبح من الميسور تأسيس مدرسة للطب . ولكنهم عندما يقولون ذلك ، مـــا كانوا يفكرون في وجود أو عـدم وجود الطلبة الذين يمكن أن يقبلوا في مثل هذه المدرسة .

وأما أنا ، فقد رأيت من الضروري البحث في ذلك ، قبـــل كل شيء . فسألت ، كم مدرسة ثانوية توجد في العراق . وكم هو عدد طلاب هذه المدارس .

وكم هو عـدد الذين تخرجوا منها هذه السنة . وكم هو عدد الذين يتوقع أن يتخرجوا منها في كل سنة من السنوات القادمة . وما هو مستوى التعليم في هذه المدارس . ولا سيما مستوى تعليم العلوم الطبيعية .

وعندما حصلت على الأجوبة الأولى لهذه الأسئلة تأكدت أن فكرة تأسيس مدرسة للطب على الفور ، كانت خاطئة جداً ، وكان من الضروري تأجيل ذلك الى أربع أو خمس سنوات ، على أقل تقدير .

لأنه كان عند ذاك — في كل العراق — ثلاث مدارس ثانوية ، مدة الدراسة فيها أربع سنوات ، غير منقسمة الى فرعين للعلوم والآداب . والصف الأخير لم يتكون بعد ، الا في مدرسة واحدة ، ومجموع تلاميذ الصف المذكور كان عبارة عن ستة فقط . وأما مستوى التعليم في المدارس المذكورة ، فلا يكاد يعـــادل مستوى دراسة متوسطـة . ولا سيا تعليم العلوم الطبيعية فقد كان في منتهى الضعف .

فما كان يجوز تأسيس مدرسة للطب قبل اصلاح المدارس الثانوية ، من حيث الكم والكيف . وهذا الاصلاح ما كان يمكن أن يتم قبل خمس سنوات ، على أقل تقدير .

وأما اذا كان هناك بعض الشبان المستعدين لدراسة الطب — بسبب دراساتهم السابقة — فمن الأوفق ايفـــاد هؤلاء الى الخارج ، ليدرسوا في احدى مدارس الطب القائمة .

فقد عرضت رأيي هذا على الملك فيصل ، وتكلمت في هذا الشأن مع بعض الأطباء ، والصحفيين الذين كنت قد تعرفت اليهم .

الجمعية الطبية كانت رأت ان تؤسس المدرسة عقب استلام مستشفى الحيدية من الجيش البريطاني . وطلبت من كورنواليس ، أن يعرض الأمر على جلالة الملك ويحصل على موافقته .

ولكن الملك بعد إمعان النظر في القضية وافق على وجهة نظري ، رأى ان يؤجل الأمر الى حين اصلاح وتنظيم المدارس الثانويـة ، وأمر رستم حيدر —

رئيس الديوان الملكي — أن يكتب الجواب اللازم على هذا الأساس :

ومما جاء في الكتاب الذي أرسله رئيس الديوان ، بأمر جلالة الملك :

« وقد امرني جلالته أن أبلغكم نتائج بحثه ، وهي أن جلالته يشارك الجمعية الطبية البغدادية في ضرورة تأسيس الكلية وحاجة البلاد الماسة اليها ، الا انه يعتقد أن التفكير في هذا الأمر سابق لأوانه نظراً لأن مستوى التعليم في البلد واطيء الى درجة لا يمكن إعداد الطلبة ذوي الكفاءة اللازمة بالاشتراك في دراسة هذا الفرع الخطير » .

« ان جلالته يرغب الى حكومته أن تعمل بصورة فوق العادة على رفع مستوى التعليم الى حد يمكن من التفكير في تأسيس كلية خطيرة ككلية الطب قبل أن تفكر في هذا التأسيس » .

« ان جلالته يرغب في أن لا تسيروا في هذا الموضوع الآن ، غير أنه يشاركم في المبادىء التي ذكرتموها ، وهو يؤمل أن يكون ذلك اليوم الذي يساعد مستوى التعليم على انشاء هذه الكلية قريباً جداً » .

« ولذلك أرجو أن تقنعوا زملاءكم الكرام بذلك ، وأن تقولوا لهم بأن جلالته يريد أن يعمل على التفكير الطويل في هذا الأمر ، لكيما تكون لنا كلية تستحق ان نفخر بها وبكيانها » .

وبهذه الصورة تقرر تأجيل أمر « كلية الطب » الى حين اصلاح أوضاع المدارس الثانوية من حيث الكم والكيف ، وذلك تم بعد خمس سنوات .

* * *

وهنا ، لا بد لي من ذكر الحديث الذي جرى بيني وبين « فارل » حول هذه القضية :

تلقيت منه كتاباً مكتوباً بخط يده ، مع عبارة « مستعجل جداً » - يرجوني أن أشرّف الوزارة للتذاكر في قضية عاجلة .

عندما ذهبت ، عرفت أنه أراد ان يحدثني في أمر مدرسة الطب ، لانه كان

مدعواً لحضور الاجتماع الذي سيعقده الأطباء – في اليوم التالي – لاتخاذ قرار في هذا الشأن .

قال لي – بعد الاعتذار عن اضطراره لدعوتي بهذه الصورة العاجلة :

– تعرف أنه في هذه الأيام ، سيتخذ قرار في أمر مدرسة الطب ، وقد بلغني أنك تعارض هذا المشروع ، فوددت أن أعرف رأيك في هذا الباب منك مباشرة ، مع معرفة أسبابها .

ورداً على سؤاله هذا ، بينت له رأيي ، وشرحت له الأمور التي أستند اليها في رأيي هذا ، وعندما انتهيت من كلامي ، قال فارل :

– أنا موافق على رأيك هذا تمام الموافقة . وأنا أيضاً أقول معك :

– ان الأمر يجب أن يبدأ باعداد الدراسة الثانوية لهذا الغرض . . .

اني سررت من كلامه هذا ، لأن هذه كانت أول قضية ، يتفق معي فيها . غير أن سروري هذا ، لم يلبث أن تبدد وزال ، لأني عرفت أنه كان يقصد من تعبير « اعداد الدراسة الثانوية » ، غير ما كنت أقصده أنا تماماً ، اذ قال :

– طبيعي ، ان اعداد الدراسة الثانوية لهذا الغرض ، يجب أن يكون بتعليم العلوم الطبيعية فيها باللغة الانجليزية .

ولكني ، عندما سمعت منه رأيه هذا ، اعترضت عليه ، على الفور :

– هذا لا ، يا مستر فارل . أنا أقصد من « اعداد الدراسة الثانوية » تقوية الدراسة فيها بوجه عام ، ودراسة العلوم الطبيعية بوجه خاص ، بتزويدها بما تحتاج اليه من الأجهزة والمختبرات والمعلمين ، فلا أوافقك على رأيك في جعل هذا التعليم باللغة الانجليزية .

وتأكيداً على رأيي هذا ، قلت :

– لا تنسَ أن الثورة العربية قامت على الدولة العثمانية ، بغية الاهتمام باللغة العربية ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء . ان الحركات العربية بـدأت بمطالبة جعل التعليم باللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية . ولذلك لا يجوز أبداً التفكير في جعل تعليم العلوم في المدارس الثانوية باللغة الانجليزية .

انه أراد أن يرد على رأيي هذا ، بقوله :

– ان هذه الأمور يفكر فيها المتنورون فقط ، وأمـــا الشعب ، فلا يهتم بها أبداً .

ولكني اعترضت على قوله هذا ، بكل شدة ، وقلت له :

– اسمح لي أن أقول بأنك غلطان كثيراً في هذه القضية . ان جميع الناس – على اختلاف طبقاتهم – يهتمون بأمر اللغة العربية اهتماماً كبيراً جـــداً . وأكرر ما قلته قبلاً : ان الثورة العربية قامت على الدولة العثمانية ، لأجل اللغة في الدرجة الأولى . انها تحالفت مع الحكومة البريطانية ، لهذه الغاية أكثر من أية غاية أخرى . فلا يجوز – والحالة هذه – التفكير في جعـــل تعليم العلوم الطبيعية في المدارس الثانوية باللغة الانجليزية ، لأي سبب كان .

وخرجت من غرفته ، بعد أن أكدت عليه اهمية هذه القضية ، بكل قوة .

ولكن عندما ذهبت الى الموصل – مع الملك فيصل – وزرت مدرستها الثانوية لاحظت أن عـدة معلمين هناك كانوا يدرسون فعـلاً باللغة الانجليزية ، وفقاً لأوامر فارل السابقة .

الميكانيكا والتاريخ القديم

ان اعادة الدروس المذكورة الى اللغة العربية ، وتجهيز المدارس الثـــانوية بالآلات والمختبرات اللازمة لتعليم العلوم الطبيعية بصورة جدية ، ستكون من أهم الأمور التي سأسعى الى تحقيقها عندمـــا توليت مسؤولية الأمور في وزارة المعارف .

– ٢ –

مشكلة يوم الجمعة
في ثانوية الموصل

ان الأحوال الشاذة التي أوجدتها الادارة البريطانية في المدارس الابتدائية في

الموصل ، أنتجت ـ بطبيعة الحال ـ حالة أشد شذوذاً منها في المدارس الثانوية :

فان معظم طلاب المدرسة المذكورة كانوا من المسيحيين ، لذلك كانت قررت ادارة المعارف أن تعطل الدراسة فيها أيام الأحد ، ولكنها تستمر أيام الجمعة .

وطبعاً كان هذا النظام يثير شعور المسلمين ، وكان يحملهم على التذمر والتظلم . وقوي هذا الشعور عند بدء الحكم الوطني ، وصار الطلاب المسلمون ينقطعون عن الحضور في المدرسة أيام الجمعة .

وأمـــا الادارة فقد أوصلت فقدان البصيرة الى حد معاقبة الطلاب الذين لا يحضرون أيام الجمعة .

وهذا أدى الى انفجار الرأي العام هناك ، وصار البلاط الملكي يتلقى كل يوم البرقيات والمضابط والاحتجاجات التي تطلب « وضع حد الى هـــذا التغلب المسيحي في هذه البلاد الاسلامية » .

هذه كانت مشكلة كبيرة : خلال درس القضية ، كان الانكليز يقولون إن الأكثرية العظمى من الطلاب مسيحيون ، فلا بد من تعطيل الدراسة أيام الأحد ، ويدعمون قولهم هذا بالأرقام الاحصائية .

والأهالي يقولون : ان هذه الأكثرية قد حصلت من جراء اهمـــال الادارة البريطانية حاجات المسلمين ، وحصر اهتمامها بحاجات المسيحيين . فضلاً عن أن البلاد بلاد اسلامية ، وعدد المسلمين في المدينة يبلغ سبعة أمثال عدد المسيحيين .

وأنا ، رأيت أن أحسن الطرق لحل هذه القضية – في الظروف الحالية – هو : تعطيل الدراسة في ثانوية الموصل ، يومي الجمعة والأحد .

والملك فيصل ، استحسن رأيي هذا ، وأصدر أمره الى سلطات المعـارف بجعل يومي الجمعة والأحد ، يوم عطلة في المدرسة المذكورة .

وقد لاحظت خلال دروس هذه القضية ، ان «فـــارل» كان يضمر خطة أخرى للمستقبل ، كان يريد تفريق المسلمين من المسيحيين في الدراسة الثانويـة وفقاً للخطة التي كانوا اتبعوها في المدارس الابتدائية .

- ٣ -

مسألة

تكثير دور المعلمين

تكثير دور المعلمين، كان موضوع أحاديث ومطالبات ودعـايات في بعض المحافل، وعلى صفحات بعض الجرائد، وكان أشد الداعين الى ذلك، محمد عبد الحسين الذي صار مفتشاً لمعارف الفرات.

حجة الداعين كانت قوية في ظاهرها: في العهد العثماني كان في العراق ثلاث دور للمعلمين، فلا يجوز أن نكتفي - في عهـد الحكم الوطني بدار معلمين واحدة.

وأما أنا، فبعد الاطلاع على الأحوال الراهنة، تأكدت أن تكثير دور المعلمين سيكون مضراً لمصلحة البلاد ولمستقبل المعارف من وجوه عديـدة، ولذلك عارضت ذلك معارضة شديدة:

أولاً: ان دار المعلمين الموجودة في بغداد كانت في حاجـة الى اصلاحات أساسية، لأن سوية التعليم فيها كانت واطئة، ونظام المعيشة فيها كان سيئاً بكل معنى الكلمة. فلا شك في أن دور المعلمين التي ستنشأ، - في الظروف الحالية - في خارج بغداد، ستكون أسوأ حالا منها.

ولذلك يجب ان نركز كل جهودنـا حول اصلاح الدار الموجودة الآن، من جميع الوجوه المادية والمعنوية، مع تنظيم وتوسيع القسم الداخلي فيها.

ويجب أن نعلم علم اليقين: ن «النقائص» في دور المعلمين تضر البلاد ضرراً بليغاً، لا يمكن قياسه بأضرار « النقائص » في المدارس العادية. لأن الأضرار التي تنجم عن نقائص تلك المدارس تنحصر - تقريباً - في طلابها، وأمـا الأضرار التي تنجم عن نقائص دور المعلمين، فتنتقل مع كل واحد من متخرجيها فتشمل جميع المدارس التي يتولون التعليم فيها.

ثانيا: ان مهام دور المعلمين لا تنحصر في « تعليم العلوم والمواد المختلفة»بل تتعدى ذلك الى تعليم أحسن طرق التدريس، وأفضل أساليب التربية وممـا

يجب أن لا يغرب عن البال : أن تقرير أحسن الطرق والأساليب — في العديد من المواد التدريسية — يحتاج الى أبحاث وتجارب يقوم بها أساتذة متخصصون في فنون التربية والتعليم فضلاً عن تضلعهم في العلوم .

ان تكثير دور المعلمين ، قبل بحث وتقرير أحسن طرق التدريس ، يولد بلبلة في طرق التدريس التي يتبعها المعلمون ، فيكون مضراً من هذه الوجهة أيضاً.

ثالثاً : إن نوايا وأنظار الداعين لفكرة التكثير ، كانت تتجه الى انشاء دار للمعلمين في الحلة ، ودار في الموصل .

محمد عبد الحسين كان يدعو الى الحلة ليختص بمنطقة الفرات ، والوزير الشهرستاني كان يؤيده .

وأما فارل — فقد قيل — أنه يهتم بالموصل . ومع هذا كان يبدي استعداداً لانشاء الدارين في وقت واحد ، في السنة القادمة .

وأنا لم أتردد في الحكم بأن تنفيذ هذه الخطة يعرض « الوحدة الوطنية » لخطر عظيم . لأنه كان من الطبيعي — في تلك الظروف — أن تكون الأكثرية الساحقة من طلاب دار المعلمين في الموصل من أبناء المسيحيين ، وفي الحلة من أبناء الجعفريين . وذلك يؤدي الى تعزيز روح الطائفية وترسيخها عند المعلمين .

فكان لا بد من العمل لوقاية البلاد من هذه الأخطار . كان لا بد لدار المعلمين أن تجمع الطلاب من مختلف أنحاء البلاد ، ومن مختلف الطوائف ، لا بد لها من أن تجمع المسلمين والمسيحيين ، السنيين والجعفريين من المسلمين ، الكلدان والسريان من المسيحيين ، لكي ينشأوا سوية ، بنزعة وطنية ، تسمو فوق الاعتبارات الطائفية .

* * *

ولهذه الأسباب عارضت فكرة تكثير دور المعلمين معارضة شديدة . وحادثت في هذا الشأن طائفة من رجال الصحافة ورجال السياسة . غير أني

اكتفيت بذكر الملاحظات الاولى والثانية ، وأما الملاحظة الثالثة فقد احتفظت بهـــا لنفسي ، وذلك أولاً لأني اعتقدت أن الملاحظات الاولى والثانية تكفي لاقناع المخلصين ، وثانيا ، لأني لم أرَ من الحكمة أن أبدي الملاحظة الثالثـــة في مختلف المحافل التي كان يكثر فيها الطائفيون .

فاكتفيت بعرضها على الملك فيصل الذي أيّد خطتي تمام التأييد .

وبذلك ، تم وأد فكرة تكثير دور المعلمين .

مشاهدات وملاحظات

متنوعـــة

كتابتان

على جانبي معسكر الهنود

على جانب رأس جسر مود – من جهة الكرخ – كان يوجد معسكر للجنود الهنود، الذين كانوا جاءوا مع الجيش البريطاني .

على يمين مدخل المعسكر المذكور، لوحة خشبية سوداء . كتب عليها :

درب ماكو

وعلى يساره لوحة خشبية أخرى، كتب عليها :

طريق عام نهي

الكتابة الأولى باللغة العربية، والكتابة الثانية بلغة «الاوردو» الهندية .

والغريب ان الثانية كانت أكثر فصاحة من الأولى .

بلاغـات اداريـة

على باب خان دلله

كان خان دلله من أكبر الخانات الموجودة في بغداد . والسلطات البريطانية كانت اتخذته مركزاً للشرطة، ومحلاً لتوقيف المظنونين والمعتقلين .

وقد وقفت أمام مدخل الخان المذكور خـــلال احدى جولاتي في مختلف احياء المدينة وأسواقها .

ولاحظت على أحد جداري المدخل لوحة خشبية كبيرة ، ألصق عليها عدة بلاغات ادارية صادرة من مديرية الشرطة .

قرأت البلاغات ، واستنسخت منها ، الفقرات التالية :

● صار معلوم عندنا قبل كم يوم ان الباشجاويش مال السكشنات صايرون جـــداً ردىء في شغلهم ووظيفتهم . وبهذه الواسطة الشغل يبان ردىء جداً . واخبركم اذا ما شغلكم .... بعد أيام قلائل ، أرجعكم الى رتبتكم .

* * *

● خصوص السلام

السلام عند البوليس مال خان دلله صار رديئاً . البوليس عندما يقف قدام الآمر مـــاله ، يتكلم معه بـــلا تفكير . واذا ..... يجازي بالحبس ... يوم وعشرة عصا .

* * *

● الباشجاويش لازم يتذاكر من تحت أمرهم .

فإذا لم ينظرون فأرجعهم الى رتبتهم .

طريقة التهجي
في الملالي

عندما زرت مدرسة البارودية ، لاحظت أنـــه يوجد في القرب منها ملا (أي : كتاب) . دخلت لأرى أحوالها .

نحو ثمانين من الأطفال : أمام بعضهم الفباء ، وأمام البعض الآخر جزء عم ، وأمام البعض الآخر القرآن الكريم .

اقتربت من طفل يقرأ الألفباء ، لكني لم أفهم كلمة واحدة ممـــا يقوله :

باتوز بر بن – باتوز بر بين – باتو بيش بون ...

انتقلت الى طفل آخر ، يقرأ أيضاً الألفبـــاء . ولم أفهم شيئاً مما يقوله هو أيضاً : لام زبرل – لام زبر لي – لام بيش لو ...

سألت الملا : – ماذا يقول .

وفي مقام الجواب كرر هو أيضاً نفس الكلمات .

سألته : ما معنى هذه الكلمات .

قال : – هكذا يتهجون الالفباء ، دون أن يستطيع أن يوضح لي معـــاني هذه الكلمات ..

بعد خروجي من الملا ، بحثت الأمر وعلمت : أن كلمات فتحه وكسره وضمه ، وفتحتين ... تلفظ – خلال التهجي – بالفارسية : (زبر) يعني فتحه ، (زبر) يعني كسرة ، (بيش) يعني ضمه ... (توزبر – دوزبر) يعني فتحتين ، (توزبر) يعني كسرتين (توبيش) يعني ضمتين .

ان الملالي – في حارات السنة والجعفرية على حد سواء – يعلمون الأطفال بهذه الصورة ، بالكلمات الفارسية .

حتى أجزاء القرآن يتهجونه ويتعلمونه على نفس النمط .

قاف بيش لام «قل» – ...

كما علمت بعد ذلك أن هذه الطريقة هي المتبعة في جميع المـــلالي الكائنة في جنوب العراق ووسطه .

وظاهر أن هذه الحالة من بقايا التأثير الفارسي .

ولذلك ، الموصل ظلت خارج هذا التأثير : فالتهجي هناك يتم بالكلمات العربية : فتحة ، فتحتين ...

حديث مصطفى المنديل
عن وجوه البصرة

تحدثت عدة مرات – في الفندق – مع مصطفى المنديل، من أهالي البصرة.

ومما قاله لي – خلال أحاديثه – :

ان وجوه البصرة وأغنياءها كانوا يترفعون عن ارسال أولادهم الى المدارس. ويقولون : لماذا المدرسة ؟ ألا يوجد لدينا أموال وأملاك ؟ هـل يحتاج ابني الى وظيفة ؟.. هل أنا احتجت الى التعليم ؟ أنا اريـد أن يكون ابني مثلي : انه لا يحتاج الى التعلم في مدرسة ؟

شارع الرشيد
كمـــا شاهدته

شارع الرشيد ، كان الشارع الوحيد الذي تستطيع أن تسير فيه العربات . خارج الشارع المذكور ، ما كان يوجد إلا دربونات كثيرة المنعطفات . لا يمكن السير فيها إلا مشياً على الأقدام . والبعض – مثل جميل الزهاوي – كان يمتطي حماراً ، لأجل التنقل بين مختلف البيوت .

ولكن شارع الرشيد نفسه كان حديثـــاً : تم شقه خلال الحرب العالمية وبالوسائط العسكرية . كان يوجد رصيف في طرفي الشارع ، ولكن ما بين الرصيفين كان باقياً على الحالة الطبيعية من الترابية . وهذا التراب كان يتحول عند هطول الأمطار الى أوحال ، واذا زادت الأمطار ، امتلأ الشارع بالميـاه ، فلم يبقَ مجال للانتقال من رصيف الى الرصيف الذي يقابله إلا بالركوب على أكتاف العتالين .

وفعلاً ، أنا بنفسي اضطررت عـــدة مرات الى استعمال هذه الواسطة ، والانتقال من رصيف الى رصيف ، محمولاً على ظهر عتال ، ومرتبطاً بكتفيه .

* * *

بين الرصافة والكرخ جسران : الأول: جسر مود ، الذي يقوم على دعامات ثابتة ، انشيء بعد الاحتلال ، ولذلك سمي باسم القائد البريطاني ، والثـــاني : جسر الكرخ القديم ، وهو يمتد على قوارب وعوامات .

وكان جسر الكرخ يفتح ليـــلا ، وينصب نهاراً . ولذلك ، فان وسائط المواصلة بين الكرخ والرصافة كانت تنحصر بجسر مود ، وبالأبلام التي تقطـــع دجلة ، من شريعة الى شريعة .

ولكن عندمـــا تهب الرياح وتهطل الأمطار ، تتوقف الأبلام عن العمل . والاتصال بين الرصافة والكرخ ما كان يمكن أن يتم إلا عن طريق جسر مود .

ولكن الأمطار كانت تحدث في جهة الكرخ عدة بحيرات، تقطع المواصلات

والدار الذي استأجرته كان في جانب الكرخ ، في باب السيف. وفي احدى الليالي هطلت الأمطار عندما كنت في جانب الرصافة . وعندما ركبت عربة لأعود الى داري ماراً من جسر مود ، لم تجد العربة امكاناً للسير في الشوارع التي تحولت الى بحيرات ، فاضطررت الى العودة الى جهة الرصافة ، لأقضي الليلة في احد الفنادق .

* * *

كانت جميع المخازن والدكاكين محرومة من واجهة زجاجية باستثناء مخزن واحد قريب من رأس جسر مود ، وكان يعود الى شركة انجليزية .

حتى الصيدليات كانت محرومـــة ، ليس من واجهات زجاجية ، بل ومن الخزانات الزجاجية ، وقناني الأدوية فيها كانت مصفوفة على رفوف مكشوفة .

العـــلم العراقي
خلال تمثيل فاجعة كربلاء

لقد شهدت ، في الكاظمية – لأول مرة – مراسم عزاء الحسين ، وتمثيـــل فاجعة كربلاء .

التمثيل يجري في صحن المسجد الفسيح الذي يحيط بالمرقدين من كل جانب يشترك فيه مئات من الأشخاص ، ويتفرج عليه آلاف من الرجال والنساء ، من المقصورات ومن السطوح .

وقد حصلت ما يلزم من المعلومات لفهم ما يجري خلال التمثيل ، قبل أن أذهب الى الكاظمية : وقد علمت انه سيكون هناك فارس يمثل الامام حسين ، وفارس يمثل سعد بن أبيه ، قاتل الحسين ، وفارس ثالث ، يقوم بدور «النصراني» الذي سيتأثر بما يجري تأثراً شديداً ، فيشهر اسلامه . وسيسير كل واحـد من ممثل الامام حسين وممثل سعد ، بموكب من أتباعـه . وستظهر في الأخير ، المحفات التي تحمل أفراد أسرة الامـام حسين ، الكبار والصغار . هذا ، فضلاً عن مواكب اللطم .

* * *

جلست في المقصورة المجـاورة لمقصورة الملك ، وأخذت أتتبع حركات المواكب ، بكل انتباه .

وقد لفت نظري ، أولاً النظام التام الذي كان يسود حركات اللطم : انهـا كانت بمثابة حركات رياضية جماعية ، متقنة تمام الاتقان .

كما لفت نظري صيحات اللعنـة الصاخبة ، التي كانت تنطلق من حناجر النساء – بوجه خاص – كلما ظهر الى الأنظار ، الفارس الذي يقوم بدور سعد ابن أبيه ، مع أتباعه .

بعد المشاهدات الأولى ، لاحظت ان العـلم العراقي يسير بجانب الفارس المذكور . وعندمـا أطلت النظر علمت أن العلم كان يحمله رجل لا يفارق الفارس .

العلم العراقي يسير في موكب الفارس الذي يلعنه الناس !

فكرت على الفور في المحاذير العظيمة التي تنجم عن ذلـك ، فالتفت الى الخلف ، ولمحت بين المرافقين « صبيح نجيب » الذي كنت أعرفـه من أيام دمشق ، حيث كان مرافقاً للأمير زيد ، كلمته بسرعة ، وقلت له : حامل العلم يجب ان يسير بجانب ممثل الامام حسين ، لا بجانب ممثل سعد . « صبيح نجيب » نزل من المقصورة ، ليعطي التعليمات اللازمة للمسؤولين عـن تنظيم الاحتفال .

وفعلا ، بعد مدة وجيزة ، شاهدت أن حامل العلم أخذ يتباعد عن ممثل سعد ، ويتوجه نحو ممثل الامام حسين . ولكن عندما ، اقترب منه ، لاحظت ان الفارس دفعه بشدة . وكلما حاول حامـــل العلم أن يسير بجانبه كرر الدفع ، وأظهر علائم الغضب والتأنيب . صبيح نجيب لاحظ ذلك مثلي . وجاء يسألني « ما العمل. » قلت : « أحسن طريقة ، الآن ، أن ينسحب حامل العلم من الميدان بهدوء ، دون ان يلفت أنظار الناس . المهم : أن لا يسير بجانب الفـارس الذي يمثل سعد » . وهكذا تم انسحاب حامل العلم من الميدان .

* * *

وبعد العودة من الكاظمية ، حكيت الى الملك فيصل ، هذه القصة . انـــه استغرب ذلك وقال : « ان ذهــــني كان مشغولاً بسماع بعض الشروح ، وتتبع حركات المواكب وأصوات الجماهير ، فلم انتبه الى أوضاع العـــلم » واستصوب الطريقة التي عالجت بها الأمر .

* * *

وزير المعارف يجد
في المدرسة الثانوية من الكمال « فوق ما ينبغي »

عندما زرت المدرسة الثانوية ، دخلت عـــدة صفوف ، وسمعت مختلف الدروس ، وبعد ذلك ،ذهبت الى غرفة المدير وذهني مشغول بالنقائص والاخطاء التي لاحظتها .

والمدير قدم الي «دفتر الزيارات » لأكتب فيـــه كلمة عن زيارتي . ولكنني عندمــــا ألقيت النظر على الكتابة الأخيرة المسطورة فيه ، صدمت ممـــا قرأته : اذ علمت منها أن وزير المعارف ،وجد في المدرسة – خلال زيارته لها – من الكمال « كما ينبغي ، بل فوق ما ينبغي » !

* * *

طلب الدكتور فائق شاكر
وسوء فهم الدكتور خياط

راجعني الدكتور فائق شاكر ، باسم جماعة من الأطباء العراقيين ، قائـــلا
إنهم يريدون «مقابلة جلالة الملك» وطلب مني أن أحصل لهم على موعد للمقابلة.
ثم ذكر لي أسباب هذا الطلب :

– لقد بلغنا أن هناك نية في تسليم وزارة الصحة للانكليز .

استغربت ذلك ، وقلت له : « أنا متأكد من أن ما بلغكم في هذا الشأن
ليس صحيحاً أبداً » .

ولكنه قـــال : لا .. نحن متأكدين من صحة الخبر . لأن وزير الصحة
الدكتور حنا خياط بنفسه قال لنا ذلك .

وعندما سمعت اسم الدكتور حنا خياط ، عرفت حالاً منشأ القصة :

كان الدكتور حنا خياط من أهالي الموصل . ومـــا كان قد نقل عائلته الى
بغداد ، بعد . ولذلك كان يقيم في الفندق الذي أقيم أنا فيه . وهذا كان يعطيني
فرصاً كثيرة للالتقاء به والتحدث معه في مختلف الشؤون .

وفي احدى الليالي انتقل حديثنا الى كثرة الموظفين الانجليز . وقلت خلال
هذا الحديث : « ان كثرة الموظفين الانجليز ، في الوظائف الفنية البحتة – مثل
الطب والهندسة – لا تضر المصلحة كثيراً . بعكس ما يحدث في الوظائف التي
تتصل بالشؤون القومية ، مثل وظائف المعارف والتعليم » .

يظهر أنه استنبط من كلامي هذا ، ان هنـــاك نية في ترك أمور الصحة
للانجليز . في حين أني كنت أقصد من كلامي هذا ، اظهار أهمية شؤون المعارف
بالنسبة الى شؤون الصحة في هذا المضمار . فضلاً عن ذلك ، اني أقدمت على هذه
المقارنة ، لكونه طبيباً ، دون أن أتكلم في ذلك ، لا مع الملك فيصل ، ولا
مع أحد من رجال الحكومة ..

الدكتور فائق شاكر ، اقتنع بتصريحاتي هذه ، وعدل عن طلب المقابلة .

ولكني ، فكرت في الدرس الذي يجب أن استخلصه من هــذه الحادثة : اذا كان رجل مثقف مثل حنا خياط يسيء فهم المقصود من الحديث الى هذا الحد الغريب ... فيجب علي أن أبذل المزيد من الحذر والانتباه مع سائر الناس ، لكي لا أترك مجالاً لسوء تفسير أحاديثي ..

* * *

الانتخابات في جمعية أخوان الأدب

لقد اطلعت على ما حدث خلال اجتماع جمعية اخوان الأدب، لانتخاب اللجنة الادارية . حضر الاجتماع ٤٥ شخصاً . غير أن أكثرية الأصوات التي نالها شخص واحد ، كانت ٢٧ فقط . وأما بقية الأصوات ، فكانت مشتتة ، بكل معنى الكلمة يعني : حتى الأدباء ، لم يستطيعوا أن يجمعوا كلمتهم لانتخاب أربعة أشخاص !

* * *

محاضرة الشيخ مهدي البصير وما قاله عن عوامل الوطنية

ثابت عبد النور تحدث اليّ عدة مرات عن المواعظ الوطنية الــتي تلقى على سطوح المساجد ، بمثابة « عزاء الحسين » . وامتدح بوجه خاص محاضرات الشيخ مهدي البصير ومواعظه .

وكنت قد اطلعت على البعض من الأسفار والأناشيد التي نظمها الشيخ المذكور أيام الثورة ، وأعجبت بهــا . ولذلك رأيت أن أحضر احدى محاضراته علني أستفيد من شاعريته في أعمال المستقبل . وذهبت – مساء ٣٠ تشرين الأول – مع ثابت عبد النور ، لسماع مواعظه ، على سطح المسجد .

عندمـــا صعدنا على السطح ، رأينا أنه بدأ محاضرته ، أمام جمع غفير من المستمعين ،

ولكن محاضرته هذه خيبت أملي فيه ، وأزالت من نفسي تأثير أشعاره وأناشيده .

انه كان يتفلسف دون أن يستند الى أي أساس معقول ، ويقول هـــذه نظريتي ، ولاحظت أن الناس المجتمعين على السطح لم يعيروا كلامه أي انتباه ، إلا عندمـــا انتهى من التفلسف وأخذ يلقي بعض الشعر ، وينقل الحديث الى مناقب الحسين .

وأما النظرية التي سردها متباهياً بها ، فكانت في منتهى الغرابة ، يزعم أن حب الوطن في الدم ، انه ينشأ من تأثير الهواء والماء والغذاء في الدم . وبمـا أن دم الانسان يتكون من الهواء الذي يستنشقه ، والماء الذي يشربه ، والأغذيـة التي يأكلها ، يرتبط المرء بالوطن الذي يعطيه هذا الهواء والماء والغذاء ..

ويتوصل من ذلك الى نتيجـة أغرب منها ، ويقول : ان الشيوخ يبرد فيهم الدم لذلك نجد أن وطنيتهم تأخذ في الخود ، مع برودة دمهم . وأما الشبان فيكونون أشد وطنية ، لأن دمهم يغلي ويفور ..

وخلاصة القول : خلال محاضرة الشيخ مهدي البصير ، وجدت نفسي أمام أبرز الأمثلة على المعلومات الـ « غير مهضومة » والممزوجة بنـــازع « التفكير اللفظي » الذي يحكم على الأشياء ، من خلال الألفاظ ..

* * *

بعد انتهـــاء المحاضرة ، ونزول معظم المستمعين من السطح ، قربني ثابت عبد النور من محل جلوس الشيخ البصير ، وعرفه بي ، قائلاً : — الاستاذ ساطع الحصري .

وعندما سمع باسمي ، أخذ يتكلم بتواضع كبير : — هذا شرف عظيم لي يا أستاذ أن تشرفوا لسماع محاضرتي ، مع قلة بضاعتي .. أرجو أن ترشدوني ..

أود أن أستفيد من إرشاداتكم ...

هذه الكلمات شجعتني على مصارحته ؛

فقلت له : الوطن يا أستاذ لا ينحصر في المحل الذي يعيش فيه الانسان ، ويستنشق هواءه ويشرب ماءه ، انه يشمل بلاداً لم يعش فيها ، ولم يرهـا ، وربما لن يراها ..

وحاولت أن أشرح الموضوع ..

ولكنه ، لم يكد يسمع مقدمة انتقادي ، حتى تخلى عن التواضع الذي كان أظهره ، وأخذ يدافع عن آرائه ، بغرور ظاهر واصرار غريب :

— لا .. لا .. يا أستاذ .. أنا أتمسك بنظريتي .. أنا أدافع عن رأيي .. الوطنية في الدم ، ومن الدم .. والدم من الهواء والماء والغذاء ..

وصار يغوص في سلسلة من السفسطات اللفظية .. ويكرر كلمة الدم ..

والغريب أن غير واحد من الحاضرين ايضاً أخذوا يدافعون عنه بسفسطات لا تقل عن سفسطاته . حتى أن أحدهم وجه اليّ هذا السؤال :

— السوداني ، هل يستطيع أن يعيش في المنطقة القطبية ؟

طبعاً ، اني لم أفهم علاقة هذا السؤال بالقضية التي يجري البحث فيها ..

فلم أرَ فائدة من ادامة البحث في هذه المسألة ، بعد أن أخذت هذا الشكل الغريب .. فقطعت الحديث قائلاً : — نتكلم في هذه الامور ، في وقت آخر .

* * *

نزلت من سطح المسجد ، وغادرت مكان المحاضرة ، وأنا أشعر بألم ممض .

ما كان يمكنني أن أعلل ما شاهدته وسمعته بغير «الغرور الفارغ» و«الاعتداد بالنفس ، دون تفكير وروية ... وربما كان يسمى بـ «الجهل المركب» .

ولكني رأيت في الوقت نفسه ، باني كنت مخطئاً في الاعتماد على كلماته التواضعية ، وفي المبادرة الى نقده ، قبل أن أطلع على خوالجه النفسية .

وفضلاً عن ذلك ، قلت في نفسي : ربما كان أمثاله المغرورون كثيرين ..

في هذه البيئات . فيجب علي ان آخذ ذلك بنظر الاعتبار ، خلال محاضراتي ومناقشاتي في المستقبل .

وعندما ألقيت محاضرتي الأولى في المعهد العلمي ، وتكلمت خلالها عن الوطنية والقومية ، حرصت على أن لا يظهر حديثي بمظهر الانتقاد لآراء أحد من الحاضرين .

وبعد ذلك ، كلما عرفت كثرة أمثال الشيخ مهدي البصير ، أصبحت أشد تمسكاً بهذه الخطة ، كما أني تأكدت من أنها أشد ضماناً للنجاح في الاقناع . وصرت — خلال محاضراتي العامة — أعرض الحقائق التي أريد نشرها — بأبرز الدلائل المقنعة — دون أن أتطرق الى الآراء المخالفة لها ..

ثابت عبد النور والمعهد العلمي

ثابت عبد النور ، اهتم كل الاهتمام بالآراء التي كنت أبديتها له ولرفقائه في الباخرة ، وأخذ يسعى الى تكوين النادي . واتصل بي عدة مرات ، ليطلعني على ما تم في هذا الأمر ، وعلى مشروع النظام الذي يعدونه . وأعلمني بأنهم قرروا تسمية النادي باسم « المعهد العلمي » .

وقال لي يوماً — إننا قررنا أن لا يكون للمعهد رئيس . على أن ينتخب في كل جلسة رئيس خاص بها .

وعندما بينت له محذور ذلك ، من وجهة ضمان تنظيم الأعمال ، قال :

— ولكن ما العمل ، الرئيس من الضروري أن يكون من أهل البلد ، ولا يوجد بين أهل البلد من يستطيع أن ينال أكثرية الأصوات . ولذلك رأينا أن لا يكون للمعهد رئيس . وأما تنظيم العمل ، فيتم بواسطة السكرتير ، الذي يسمى باسم « المعتمد » .

* * *

عندما تم تشكيل المعهد العلمي ، انتخبوني لعضويـــة هيئة الادارة، ولكني اعتذرت عن الاشتغال بإدارة المعهد ، ومع ذلك وعدتهم بمؤازرة المعهد بكل الوسائل الممكنة .

ولكن ثابت عبد النور توهم أن سبب امتناعي عن قبول العضوية هو عدم انتخابي رئيساً للمعهد . وأرسل لي كتاباً مفصلاً-يقع في ثلاث صحائف مكتوبة بخط يده - ، يذكرني بأحاديث الباخرة ، ويلومني على عدم قبولي الاشتراك في مجلس ادارة المعهد ، بعد أن أوحيت لهم بفكرة تكوينه ، وبعد أن واصلت تشويقهم على الاسراع في افتتاحه . ويعتبر موقفي هذا نوعاً من الترفع .

قرأت الكتاب بأسف شديد ، ومع ذلك ، رأيت أن أصارحه في حقـائق الأمور ، فاستدعيته وقلت له :

- تأكد بأني لم أفكر لحظة واحدة ، أن أكون رئيساً للمعهد ، وتأكد لو اقترحتم علي ذلك لما ترددت لحظة واحدة في رفضها ، بصورة أشد من رفضي لعضوية مجلس الادارة .

أما الدافع الذي يدفعني الى عدم الدخول في هيئة الادارة ، فهو ملاحظـة المستقبل . أنا سأتولى بعد مدة قصيرة أو طويلة ، وظيفة رسمية فعالة في وزارة المعارف . وأنت تعرف بأني كنت اقترحت تكوين المؤسسة لتساعدنا-بصورة غير رسمية - في جهودنا القومية والتعليمية . واذا دخلت في مجلس ادارة المعهد ، لا أستطيع أن أساعده ، ولا أن أستفيد منه ، بالقوة اللازمة ..

وأضفت : لا أكتم عنك بأني الآن في خلاف شديد في كثير من الأمور مع فارل ، القائم بأعمال مستشار وزارة المعارف . وأريد أن أكون قويّ الحجة أمامه وأمام من يخالفه في كل قضية أتولى معالجتها ..

هذا هو السبب الحقيقي لعدم قبولي عضوية مجلس ادارة المعهد .

سترون في المستقبل بأني سأساعد المعهد مساعدة كبيرة ، بطرق ووسائـــل عديدة . على أن تكون هذه المساعدة من الخارج ومن بعيد .

* * *

وفعلا عندما توليت الوظيفة الرسمية في وزارة المعارف ، ساعدت المعهد مساعدة كبيرة في كثير من الأحوال ، كما استفدت منه في أحوال أخرى ، كما سيتضح من أعمالي عندما صرت معاوناً لوزير المعارف، ثم مديراً عاماً للمعارف.

ورأيت أن أنشر هنا كتاب ثابت عبد النور بنصه الكامل ليطلع القراء على الكثير من الحقائق والأمور المتعلقة بالمعهد العلمي ، وبعقلية ثابت عبد النور .

سيدي الفاضل صاحب المعالي ساطع بك الحصري المحترم

بعد التحية والاحترام أعرض أن الشعور الوطني الصـــادق والاخلاص الشخصي لفضيلتكم دفعاني لأكتب ما يأتي اظهاراً للحق وتزبيداً للوثايق الوطنية التي جمعت كثيراً منها منذ ظهور الحركة العربية في الاستانة وبعدئذ في العراق وسورية والحجاز ومصر وأوروبا بقصد نشرها لأبناء العرب المشتتين في مشارق الأرض ومغاربها والذين كثيراً ما تغشهم الأخبار الملفقة والدعوات المزوقة .

لقـــد اسعدني الحظ بمرافقة معاليكم اثناء العودة الى العراق فتمكنت من الوقوف على ما تيسر لي معرفته من علمكم الواسع وفضلكم الكثير ولطفكم المتواتر وقد أسفت كثيراً بعد عدم مساعدة الزمن لتبؤكم المنصب الذي تقدرون أن تخدموا فيه بصلاحية واسعة وسلطة عظمى . ولكنني ما زلت واثقاً أن معاليكم ستقتحمون كل المصاعب وتذللون أنواع العقبات لخدمة الأمة العربية التي طالما تدفقت محبتكم لها على لسانكم في مجتمعات كثيرة كان حضّارها يثنون عليكم أطيب الثناء ، لتلك الشفقة والغيرة .

والآن بعد أن تشكل المعهد العلمي وفتح أبوابه تحت رعاية صاحب الجلالة ملكنـــا المعظم أيده الله وأيد دولته أراكم تتجنبون مساعدته وتعتذرون عن القيام بالواجب الذي طالما حثثتمونا عليه وبحثتم لنا عن سبله المختلفات .

لقد شوقتمونا وشجعتمونا لفتح المعهد وقلتم لنا يجب ان نقتدي بالنادي العربي الذي كان في دمشق الشام فسعينا وتوفقنا لفتح المعهد راغمين كل العراقل الـتي لا بد من اقتحامها في هذه الظروف الحرجة وكفى المعهد فخراً أن ينال معاونة

صاحب الجلالة الملك المعظم مادياً وأدبياً ولكني ما زلت مستغربا عن عـــدم اهتمامكم كعادتكم بهذا المشروع العلمي الأدبي الأخلاقي المحض ، والذي دعاني الى تحرير المعروض هو تصميمكم على الاستغنـاء من العضوية الادارية التي احرزتموها بثقة المنتمين الى المعهد الذين لا يعرفكم منهم الا القليل . واعتذاركم بأسلوب لا يكفي ولا يفي .

قلتم وأكدتم انه لا بد من فتح نادٍ يضم المشتتين ويجمع ابناء الأمة وها هو المعهد موجود ومحتاج للتنظيم . ولو كان لكم مانع من الاشتغال لما كان بأس ، ولكن ماذا نقول للأصدقاء ولعشاق الحرية العربية اذا رأوا منكم هـــذا الاستنكاف أو الاستكبار ؟!

أنتم أعرف من غيركم بالأتعاب التي جازفنا بها في سبيل تشييد هذا المعهد الذي لم ينل من الحكومة مساعدة مـــا ، كما يزعم بعض الذين شهدوا وسمعوا مساعدة الحكومة العربية في سورية للنادي العربي . فلماذا لا تتألمون على بقائه في سويته الحاضرة ولا تسعون لاغنائه وتنظيمه يعود على الأمة بالفوايد العظيمة المنتظرة منه ؟!

ان الأمة يا سيدي ، متعطشة للعلوم ، فلنتسابق لاغاثتهـا ، ولنخفف بعض آلامها ونمسح دموعها،فلا تلذع النار قلب المتفرج المتألم كما تلذع قلب المكوي !.. وها انتم قد يممتم العراق لهذه الغايـــة الشريفة فلما لا تتزاحمون على تنشيط الحاضرين وترغيب الغايبين ؟!..

أنا أعرف عزمكم على خدمة الأمة،وقد وقفت على بعض الخطط التي تريدون تطبيقها لبث الفكرة العربية الحية ، وانماء الشعور القومي . واعلم ايضاً حرصكم الزائد لاستعادة سورية الشهيدة ، التي كثيراً ما نغصت عليكم عيشكم الرغيد ، وبددت حلمكم السعيد ، وأعرف شيئاً كافياً عما قاسيتموه وتكبدتموه للمجيء الى العراق لتحقيق تلك المبادىء الشريفة والسعي وراء المصلحة العامـــة، ولكني مازلت غير عارف بالأسباب التي قلبت افكاركم ، وغيرت نياتكم عن السعي في المعهد ، مع قرب عهدي بكم ، وأنتم تبلغون الأوامر المكررة لتأسيس النادي ،

وتثيرون الهمم لتشييد هذه المؤسسة التي نؤمل أن تعود على الوطن الكبير بالنفع الجزيل ...

أما المعهد فقد سار شوطاً بعيداً في الحياة ، وهو مـــا زال يقطع المسافات ويرسخ في العاصمة ويشتهر في مدن العراق ومصر وسورية وغيرها من البلاد التي يخفق فيها قلب عربي صميم ،فان كانت الموانع طفيفة ، وكنتم على مذهبكم القديم ، فلا تمتنعوا كل هذا الامتناع ، لأن تهافت الأدباء والوجهــاء والعشم الاكبر من الناشئة على المعهد يطمئننا عن العذر في المستقبل. وكفى تكاثر الطلاب في الدروس الليلية والمطالعين في النهار ولا أظنكم تجدون – خارج سلطات الحكومة – محلاً يمكنكم ان تخدموا فيه اكثر من المعهد . وفي الحقيقة اني حريص على شهرتــكم الأدبية ومقدر لمعارفكم الكثيرة ،ولهذا فرجائي ان لا تضنوا على الأمة بمعلوماتكم وان لا تبخلوا على محبي فضلكم بدرر أفكاركم وغرر تجاربــكم ولا زلتم اهلاً للفضل سيدي ، ١٠ – ١ – ٢٢

المخلص

ثابت عبد النور

ملاحظات جغرافيـــة

- ١ -

التقسيمات الادارية

١ – في عهد الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية تقسم البلاد – من الوجهة الادارية – الى « ولايات » والولايات الى « سنجق » ات ، والسناجق الى « قضاء » ات ، والاقضيـــة الى « ناحيات » .

وكانت تنصب على رأس كل ولاية موظفـــاً كبيراً ، يسمى « الوالي » ، ويكون مسؤولاً عن جميع أمـــور الولايات ، ومشرفاً على أمور السناجق التابعة لها .

وكانت تعهد بادارة كل سنجق الى « متصرف » ، وكل قضاء الى « قائمقام » ، وكل ناحية الى « مدير » .

وبناء على هذا النظام الاداري ، كانت البـــلاد العراقية مقسمة الى ثلاث ولايات : الموصل ، وبغداد ، والبصرة .

وكانت ولاية الموصل تضم سنجقي كركوك والسليمانية ، وولاية بغداد تضم سنجقي كربلاء والديوانية ، وولاية البصرة تضم سنجقي المنتفك والعمارة .

٢ ـ عند تكوين الدولة العراقية

عندمـــا استلمت الدولة العراقية زمـــام الأمور من الادارة العسكرية البريطانية، لم ترَ لزوماً الى اعادة تشكيل الولايات واستبدلت كلمة «سنجق» بكلمة «لواء» العربية، واحتفظت بكلمات القضاء والناحية والمتصرف، والقائمقام، ومدير الناحية .

وفضلاً عن ذلك، رأت أن تقلل اتساع بعض الألوية الكبيرة وفصلت عنها بعض القائمقاميات، وحولتها الى ألوية . وانشأت بذلك خمسة ألوية جديدة، هي : أربيل، الحلة، الدليم، ديالى، الكوت .

وصار عدد الألوية أربعة عشرة، هذه اسماؤها، بترتيب الحروف الهجائية :

أربيل ـ البصرة ـ بغداد ـ الحلة ـ الدليم ـ ديالى ـ الديوانية ـ السليمانية ـ العمارة ـ كربلاء ـ كركوك ـ المنتفك ـ الموصل .

(ومما تجدر الاشارة اليه : أن السلطات البريطانية كانت فصلت ـ في بادىء الامر ـ لواء السليمانية عن العراق، وجعلته «حكمدارية» يرأسها الشيخ محمود. واللواء المذكور لم يعد يلتحق بالعراق الا سنة ١٩٢٠) .

ـ ٢ ـ

نفوس العراق

نفوس العراق كانت تقدر بنحو ثلاثة ملايين موزعة على الألوية كما يلي :

لواء بغداد	٣٨٨٠٠٠
لواء الديوانية	٣٨٠٠٠٠
لواء الموصل	٣٧٦٠٠٠
لواء المنتفك	٣٢٠٠٠٠
لواء البصرة	٢٨٠٠٠٠

لواء أربيل	٢٠١٠٠٠
لواء الحلة	١٨٦٠٠٠
لواء الدليم	١٧٥٠٠٠
لواء ديالى	١٦٤٠٠٠
لواء كركوك	١٥٨٠٠٠
لواء العمارة	١٥٣٠٠٠
لواء السليمانية	٧٢٠٠٠
لواء كربلاء	٦٥٠٠٠

يلاحظ ان اكبر الالوية – من حيث عدد النفوس–كان لواء بغداد واصغرها كان لواء كربلاء فان عدد نفوس الاول كان يقرب من ستة امثال نفوس الاخير.

-٣-

المدن الكبيرة

المدن التي تستحق التسمية باسم «الكبيرة» كانت قليلة جداً.

اذ ما كان يوجد هناك مدينة يزيد سكانها على المـــائة الف، سوى بغداد. وكان يقدر مجموع سكانها بـ ٢٥٠،٠٠٠.

والمدن التي يقل سكانها عن مـــائة الف ولا يقل عن خمسين الفاً، كانت ثلاثاً فقط:

الموصل	٧٠٠٠٠
البصرة	٦٠٠٠٠
كربلاء	٥٠٠٠٠

واما المدن التي يقل سكانها عن خمسين الفاً ولا يقل عن الثلاثين. فهي ايضاً كانت ثلاثاً فقط:

كركوك	٤١٠٠٠

الحلة	٣٠٠٠٠
النجف	٣٠٠٠٠

والمدن التي يقل سكانها عن ذلك ، ولا يقل عن عشرة آلاف ، كانت سبعة :

السليمانية	١٦٠٠٠
رواندوز	١٦٠٠٠
أربيل	١٤٠٠٠
سوق الشيوخ	١٢٠٠٠
العمارة	١٠٠٠٠
الناصرية	١٠٠٠٠
السماوة	١٠٠٠٠

واما بقية المدن ، فكان عدد سكانها يقل عن عشرة آلاف بوجه عام . حتى ان عدد سكان الأكثرية العظمى منها كان يقل عن الألفين .

* * *

ويمكن القول : بان المدن كانت منبثة بين مضارب العشائر ، ومحاطة بها من كل جانب .

وهذه العشائر – باستثناء شمر وعنيزه – كانت تشتغل بالزراعة ، ومع هذا تتمسك بتقاليد البداوة ، وتعيش في صرائف متفرقة .

– ٤ –

مدينة بغداد

مدينة بغداد ، كانت اقل اتساعاً من حدود سورها القديم .

ان الاعظمية والكاظمية كانتا خارجتين عنها ، ومنفصلتين منها . فان الاراضي التي تمتد بين باب المعظم وبين الاعظمية كانت كلها بساتين . وما كان

يوجد خارج باب المعظم مبانٍ سوى الشكنة العسكرية ومستشفى المجيدية .

والاراضي الممتدة بين الكرخ والكاظمية كانت خالية من العمران . ما عدا سكة الترام الباقية من عهد ولاية مدحت باشا .

السور القديم كان مندرساً لم يبقَ منه الا الجزء المتصل بالقلعة، وبضعة اقسام من الخندق الذي كان يحيط بالسور ، وبعض الاجزاء من الابواب القديمة :

باب المعظم — في الشمال — كان قائماً — بشكل جديد نسبياً . وكان مؤلفاً من طاق كبير ، وطاقين صغيرين بجانبيه — وكان يعلو هذه الطوق قاعة اتخذت مركزاً للشرطة .

الباب الشرقي — في الجنوب. كان برجه قائماً في محله. وكانت جمعية مسيحية، احتلته وركبت عليه ناقوساً .

الباب الوسطاني — في الشمال الغربي — ، كان في حالة خراب، لم يبقَ منه الا القسم الاسفل من البرج ، مع قسم صغير من الجسر .

باب الطلاسم — في الغرب — كان اجمل الابواب القديمة ، وكان قائماً حتى سنة ١٩١٧ . وكان الجيش العثماني اتخذه مخزناً للذخائر الحربية . وعندما قرر تخلية المدينة والانسحاب الى الشمال — بسبب اقتراب الجيوش البريطانية — رأى ان يدمر الذخائر المذكورة لكي لا يستفيد منها العدو — والانفجارات التي حصلت عندئذ دمرت الباب تدميراً ، وحولته الى كومة من الانقاض وزال الباب من الوجود ، منذ سنة ١٩١٧ .

نظام التعليم الابتدائي

كان الانكليز وضعوا منهجاً للتعليم الابتدائي في العراق، وطبعوه سنة ١٩١٩.

في ملاك التدريس والمدرسين المعارف التالية ، أطلقها عيناً ، بعد حذف المواطن [illegible] والسطر الذي يليه.

نظارة المعارف العمومية

مدارس الحكومة في العراق

منهج

التعليم الابتدائي

المصدق عليه من ناظر المعارف ومجلس المعارف

١٣٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية

مطبعة ولاية الموصل

وقد طبع في الصفحتين الثامنة والتاسعة – مقابل بعضهما البعض – جدول ترتيب الدروس في المدارس الأولية من المنهج ، وفي المدارس الابتدائية من المنهج أيضاً.

الجدول (رقم ٢) والجدول (رقم ٣) المطبوعان في الصفحتين التاليتين ، [illegible]

نظام التعليم الابتدائي

كان الانجليز وضعوا منهجاً للتعليم الابتدائي في العراق، وطبعوه سنة ١٩١٩.

في غلافه الداخلي والخارجي العبارات التالية، أنقلها عيناً، بعد حذف الفواصل المتروكة بين كل سطر، والسطر الذي يليه:

نظارة المعارف العمومية

مدارس الحكومة في العراق

منهج

التعليم الابتدائي

المصادق عليه من ناظر المعارف ومجلس المعارف

١٢٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية

مطبعة ولاية الموصل

وقد طبع في الصفحتين الثامنة والتاسعة – مقابل بعضها البعض – جدول توزيع الدروس في المدارس الأولية من ناحية، وفي المدارس الابتدائية من ناحية أخرى.

الجدول (رقم ٢) والجدول (رقم ٣) المطبوعان في الصفحتين التاليتين، منقولان من المنهج المطبوع المذكور.

الجدول (رقم ٢)

المدارس الأولية

جدول توزيع الدروس في الاسبوع

	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
القرآن الكريم والتعليم الديني	٦	٦	٥	٥
اللغة العربية	١٠	١٠	٩	٩
الخط العربي	٤	٣	٢	٢
الحساب	٥	٥	٦	٧
الجغرافيا	٢	٢	٣	٣
التاريخ	—	١	٢	٢
الرسم	—	—	٢	٢
الأشغال اليدوية	٢	٢	٣	٢
الهندسة والمساحة او مبادىء الزراعة	—	—	٢	٢
دروس الأشياء	٢	٢	٢	٢
الرياضة البدنية	٣	٣	٣	٣
الجملة	٣٤	٣٤	٣٩	٣٩

الجدول (رقم ٢)

المدارس الأولية

جدول توزيع الدروس في الاسبوع

	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
القرآن الكريم والتعليم الديني	٦	٦	٥	٥
اللغة العربية	١٠	١٠	٩	٩
الخط العربي	٤	٣	٢	٢
الحساب	٥	٥	٦	٧
الجغرافيا	٢	٢	٣	٣
التاريخ	—	١	٢	٢
الرسم	—	—	٢	٢
الأشغال اليدوية	٢	٢	٣	٢
الهندسة والمساحة او مبادىء الزراعة	—	—	٢	٢
دروس الأشياء	٢	٢	٢	٢
الرياضة البدنية	٣	٣	٣	٣
الجملة	٣٤	٣٤	٣٩	٣٩

الجدول (رقم ٣)

المدارس الابتدائية

جدول توزيع الدروس في الاسبوع

	القسم الاولي		القسم الابتدائي			
	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
القرآن والتعليم الديني	٦	٦	٥	٥	٤	٣
اللغة العربية	١٠	١٠	٩	٨	٦	٦
الخط العربي	٤	٣	٢	٢	١	١
الحساب	٥	٥	٤	٥	٥	٤
الجغرافيا	٢	٢	٢	٢	٢	٢
التاريخ	—	١	٢	٢	٢	٢
الرسم	—	—	١	١	١	١
الأشغال اليدوية	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الهندسة	—	—	—	—	٢	٢
دروس الأشياء	٢	٢	١	١	١	١
الترجمة	—	—	—	—	١	٢
اللغة الانكليزية	—	—	٦	٧	٨	٩
الخط الانكليزي	—	—	٢	١	١	١
الرياضة البدنية	٣	٢	٢	٣	٣	٣
الجملة	٣٤	٣٤	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩

- ١ -

أول مـا وقع نظري على هذين الجدولين أدركت : ان نظام التعليم الابتدائي الذي أحدثـه الانجليز في العراق كان مستوحياً من النظام القائم في مصر ، بل منقولاً منه : يتم التعليم الابتدائي في نوعين من المدارس ، وتختلف مناهج الدراسة في كل واحد من هذين النوعين اختلافاً كبيراً جداً .

وعندما بحثت عن كيفية تقرير النظـام المذكور في العراق ، تأكدت من صحة انطباعي الأول :

عندما احتل البريطانيون البصرة ، مهدوا أمر الاشراف على شؤون التعليم الى مدير المدرسة الأميركية « فان اس » ولكنهم عندمـا احتلوا بغداد ، أنشأوا « نظارة المعارف العمومية »، وعهدوا بها الى « الميجر بوومن »، وبوومن هذا كان ممن عملوا مدة غير قصيرة في مصر ، في معية مستشار المعارف المشهور « دنلوب » . فكان من الطبيعي أن ينسج في العراق ، على المنوال الذي كان تم صنعه في مصر تحت اشراف البريطانيين وتوجيهاتهم .

ان نظام « ثنائية التعليم الابتدائي » المؤسس في مصر ، كان وليد ظروف تاريخية وسياسية سيئة جداً :

المدارس الأولية كانت قد نشأت من اصلاح المدارس الوقفية القديمة . وأما المدارس الابتدائية ، فقد أنشئت – بغيـة اعداد التلاميذ للمدارس الثانوية ، وذلك « على النمط الأوروبي » حسب تعبير الكتابات الرسمية ، في عهد الانشاء والتأسيس .

ولهذا السبب اختلفت مناهج كل واحد من هذين النوعين من التعليم الابتدائي اختلافاً كبيراً جداً .

في الواقع أن المناهج المذكورة حظيت ببعض التعديلات والاصلاحات عدة مرات ، في مختلف الأوقات . غير أن ذلك أيضاً تم في كل واحد من النوعين على حدة ، وبطريقة خاصة به ، وفي مناسبات واتجاهات مختلفة . فـلم يبذل أي جهد للتقريب بينهما .

وفضلاً عن ذلك ، اختلف النوعـان من وجهة الاجور والرسوم المدرسية أيضاً . فاختصت المدارس الابتدائية بتعليـم أولاد الموسرين ، والبعض من متوسطي الحال .

وبهذه الصور المختلفة صار الفرق بين النوعين من التعليم الابتدائي يزداد بمرور الأيام ، حتى وصل الى ما وصل اليه من التباين التام .

وأنا كنت استغربت هذه الحالة ، واستنكرتها بشدة ، عندما اطلعت عليها ، خلال زيارتي لبعض المدارس في القاهرة – قبـل مجيئي الى العراق ، حتى أني أشرت الى وجوب معالجتها ، في المذكرة التي كنت قدمتها الى جعفر ولي باشا ، وزير المعارف العمومية ، بعد الانتهاء من تلك الزيارات [1] .

وبطبيعة الحال ، لقد زدت استغراباً واستنكاراً لها ، عندما وجدتها منقولة الى العراق ، ووطدت العزم على تخليص البلاد منها ، قبل أن تتوسع وتتأصل في العراق ، كما كانت تأصلت وتوطدت في مصر .

* * *

– ٢ –

ولكن تغيير هذا النظام كان يتطلب اقنـاع الانجليز بوجوب هذا التغيير .

انا كنت أعرف ان رجال التربية والتعليم في انجلتره لا يهتمون ابـداً بمبدأ « وحدة الأساس في التعليم الابتدائي » ولذلك ، رأيت أن أركز جهودي حول « نقد نظام التعليم الابتدائي المقرر » ، دون أن أتطرق الى أمر « وحدة التعليم » .

ان النظام الذي أسسوه في العراق ، كان يختلف عن النظام القائم في مصر ، في أمر واحد : أنهم جعلوا مدة الدراسة في « المدارس الابتدائية » ست سنوات ، عوضاً عن الأربع المقررة في مصر . ولكنهم حصروا اسم « الابتدائية » بالسنوات الأربع الأخيرة ، وأما السنتان اللتان تسبقها ، فأسموهما باسم « الاولية » ، لأنهم

---

(١) الصفحة (١٧ – ٢١) من هذا الكتاب .

- ١ -

- ٢ -

* * *

طبقوا فيهما منهاج السنتين الأوليتين من المدارس الأولية .

وأما الأسباب التي حملتهم على هذا الاجراء ، فكانت واضحة كل الوضوح :

عندما أنشأوا المدارس الابتدائية في مصر ، كان يوجد هناك عدد كبير من المدارس الأولية . ولذلك لم يروا لزوماً لتحميل المدارس الابتدائية أعباء تعليم القراءة والكتابة باللغة العربية ، وجعلوا معرفـــة القراءة والكتابة شرطاً من شروط القبول في المدارس الابتدائية ، سواءً كان التلاميذ قد تعلموا ذلــك في المدارس الأولية ، أو في منازلهم على يد معلمين خصوصيين ، قبل ان يدخلوا المدارس الابتدائية ، ولذلك جعلوا مدة الدراسة في المدراس المذكورة أربـع سنوات فقط .

ولكن في العراق ، ما كان يوجد مدارس أولية ، فما كان يمكن أن يجعلوا معرفة الكتابة والقراءة شرطاً من شروط القبول ، كما هو في مصر ، ولذلــك اضطروا الى جعل الصفوف الأربعة الابتدائية مسبوقة بسنتين أوليتين، كما يتضح ذلك من انعام النظر في الجدول (رقم ٣) المسطور في الصفحة (١٠٧)من هذا الكتاب : ان السنة الثالثةمن الدراسة تسمى«أولى ابتدائية »... والسنة السادسة والأخيرة من الدراسة تسمى « رابعة ابتدائية » .

وبعد التفكير ملياً في الأمر ، رأيت أن ابدأ انتقاداتي من هنا :

ان النظام المقرر مبني على أساس (٢ + ٤) ، أي : سنتين أوليتين ، تليهما أربع سنوات ابتدائية . وهذا ترتيب غير طبيعي وغير معقول. فمن الأوفق أن نقلب الأمر ، ونبني الدراسة الابتدائيـــة على أساس (٤ + ٢) أي : أربع سنوات اولية ، تليها سنتان ابتدائيتان ، أو اتمامیتان . عندئذ يمكن تزويـــد التلاميذ بالحد الأدنى من المعلومات والمقدرات الضروريـــة لكل فرد ، خلال السنوات الأربع الأولى ، وأما السنتان الاخيرتان ، فتتولى توسيع واتمـــام المعلومات والمقدرات المذكورة ، لدى التلاميذ الذين يستطيعون مواصلةالدراسة حتى نهاية السنة السادسة .

بعد تقرير هذه الخطة عرضتها على الملك فيصل ، بتفاصيل وافية ، وحصلت على موافقته عليها .

وبعد ذلك ناقشتها مع فارل . ولكني وجدت أن عقليته المتعجرفة لا تقبل المناقشة في أمثال هذه الأمور التي كانوا قرروها قبلاً .

ولذلك لم يتيسر تغيير النظـام المقرر، وتطبيق خطتي الآنفة الذكر إلا بعد اقصاء فارل عن وظيفته في العراق ، وتوليتي وظيفة « معاون وزير المعارف » ، سنة ١٩٢٢ ، كما سيرى القراء في بحث المنهاج الذي وضعته للتعلـيم الابتدائي ، خلال السنة المذكورة .

- ٣ -

أرى من المفيد أن أذكر هنا تفاصيل المناقشة التي جرت بيني وبين فـــارل حول هذه القضية ، كما كنت سجلتها في حينها :

قال فارل – عندما قابلني بعد بضعة أيام :

–جلالة الملك قال لي إنك تقترح جعل السنوات الأولية في المدارس الابتدائية أربعاً ، والسنوات الابتدائية اثنتين ، لا أدري ماذا تقصد من ذلك . هل تريد تغيير الأسماء والمصطلحات ؟

قلت له : – كلا ! ... ان ما أريده ليس تغيير الأسماء ، بل هو أمر فعـلي ومشخص Concret : أريد تغيير منهاج الدراسة على أساس جعل موادالسنوات الأربع الأولى دورة – أو حلقـــة – كاملة ، لأني لا أفهم : لماذا نجعل دراسة السنتين الأوليتين منفصلتين عن السنوات التي تليها ؟ أعتقد أن السنتين لا تكفي للوصول بالتلاميذ الى درجة من المعلومات الـــتي يمكن الوقوف عندها ، في أي ميدان من الميادين ، وبالنسبة الى أي فئة من فئات التلاميذ الذين يدرسون في المدرسة . وأعتقد أن المدة اللازمة لذلك ، هي أربع سنوات ، على أقل تقدير . ولذلك أقترح جعل السنوات الأربع الأولى حلقة كاملة ، واعتبـــار السنتين الأخيرتين دورة متممة ومكملة لها .

رد فـــارل على كلامي هذا ، قائلاً : – ولكن هناك حقائق سيكولوجية (نفسية) تمنع ذلك . فيجب علينا أن نأخذ بنظر الاعتبـــار ، كيفية تطور عقليات الأطفال . ان نظام هذا التطور يفرض علينا أن نميز السنتين الأوليتين عن التي تليها ..

ان أول جواب خطر ببالي رداً على قوله هذا : اذا كنـتم تعتقدون ذلك ، فلماذا جعلتم الدراسة الأولية في أربع سنوات متوالية ؟ .. ولكني ، بمـــا أني كنت قررت أن أحصر حديثي في نطـــاق المدارس الابتدائية وحدهـــا ، صرفت النظر عن الادلاء بهذه الحجة الملزمة ، ولجأت الى حجج أخرى ، فقلت :

– أنا درست كثيراً من الأبحـــاث المتعلقة بتطور نفسيات الأطفال . ولا أذكر اني وجدت بينها ما يؤيد رأيكم هذا ، ويمنعنا من جعل السنوات الأربع الأولى دورة متكاملة ..

وهنا قاطعني قائلاً : لا .. لا .. الحقائق السيكولوجية لا تسمح بذلك .. انها لا تسمح بتغيير نظامنا ..

أما أنا ، فقلت له : أنا لا أعتقد أبـــداً أن الحقائق السيكولوجية تستلزم المحافظة على النظام الحالي . وفضلاً عن ذلك أرى أن ألفت أنظارك الى حقائق أخرى ، أثبت وأظهر مما ترويه عن الحقائق السيكولوجية . أظن أنك معي أن الأحوال المحلية والاجتماعية يجب أن لا تغيب عن الأنظار عند بحث وتقرير هذه الأمور . ولا أشك في أنك عرفت ان في البلاد عـــدد الذين يتزوجون في سن الرابعة عشرة ، والذين يصبحون آباء في السادسة عشرة ، ليس بقليل . وأنت كتبت في مذكراتك أن « كثيراً من الآباء يخرجون أبناءهم من المدارس قبل أن يبلغوا السنة السادسة بالمدارس » . فأرجو أن تفكر معي : ماذا تكون المعلومات التي اكتسبها التلاميذ ، اذا ما انقطعوا عن الدراسة ، بعد أربع سنوات من الدرس ، وفقاً للمنهاج الحالي ؟ لا شك في أن كل معلومـــاتهم تبقى مبتورة ، ولذلك تكون معرضة الى التلاشي ، دون أن تترك في أذهـــانهم أثراً ذا بال .

ولذلك أقول : لا بد من أن نجعل السنوات الأربع الأولى حلقة كاملة ، لنعـــالج

هذه الأحوال الاجتماعية معالجة مجدية ...

ولكن فارل رد على كلامي هذا ، بملاحظة ، أذهلتني بعدها عن النطق ، قال : – كنت أوافقك لو كان « التعليم الابتدائي الزامياً » .

وأما أنا فقلت له : – أنا أقول بعكس ذلك تماماً : لو كان التعليم الابتدائي إلزامياً ، لما رأيت لزوماً لبحث هذه القضية . ولكن ، بما أن هذا التعليم ليس اجبارياً ، يجب علينا أن نفكر في هذا الأمر ملياً .

ولاحظت أنه تضايق كثيراً من أقوالي هذه ، فأراد أن يقطع الحديث بقوله :

– مهما كان الأمر ، أنا لا أحبذ اقتراحك ..

ثم أضاف – أنا لست مستعداً لتغيير النظام الحالي Désorganiser

* * *

وهذه المناقشة كانت من جملة الوقائع التي جعلتني اعتقد اعتقاداً جازماً ،بأنه لا يمكن ان نقوم بأي اصلاح جدي ، دون أن نقصي فارل من ميدان المعارف .

ذيـــل

حول التسميات

من أغرب الامور التي لاحظتها : أن الانجليز عندما انشأوا في بغداد الدائرة الحكومية المكلفة بتسيير وتنسيق أمور المعـــارف ، خلعوا على رئيس الدائرة المذكورة لقب « ناظر المعارف » مع انهم كانوا يسمونـــه باللغة الانكليزية « مدير » Director .

كما اسموا الدائرة باسم « نظارة المعارف العمومية » مع أنهم كانوا يعرفون بان هذا التعبير كان يقابل – في مصر – Ministry Of Education .

يظهر أنهم أرادوا – باستعمال هـــذه التعبيرات باللغة العربية – أن يرفعوا في نظر الاهالي من مكانة الدائرة ورئيسها .

وهذه التسميات أدت فيما بعد الى النتيجة الغريبة التالية :

عند بدء الحكم الوطني لم يقتدِ العراق – في أمر الاصلاحات الادارية – بمصر ، بل اقتدى بسورية ، فاستعمل اسماء « الوزير » و « الوزارة » ، مقابل «الناظر» والنظارة ، المستعملة في مصر ، وفي الدولة العثمانية .

ولهذا السبب ظل الرئيس الانجليزي يحمل لقب « ناظر المعارف » – مدة من الزمن – حتى بعد تشكيل الوزارات ، وتعيين وزراء المعارف .

في الصفحة التالية ، صورة زينكوغرافية لكتاب رسمي مطبوع بالآلة الكاتبة العربية : انه يدعو أعضاء لجنة التعريب للحضور في دائرة ناظر المعارف ، تاريخه ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢١ ، أي في الشهر الثالث من وزارة «هبة الدين الشهرستاني» .

نظرات عامة الى
حالة المعارف في العراق
— في عهد الدولة العثمانية —

ان « وزارة المعارف العمومية » – في الدولة العثمانية – كانت نشرت ، سنة ١٩١٥ ، احصاءات مفصلة ، تبين عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ في جميع الولايات ، خلال السنة الدراسية التي سبقت نشوب الحرب العالمية .

لقد راجعت النشرة الرسمية المذكورة بغية تكوين فكرة صحيحة عن احوال المدارس في العراق ، خلال تلك السنة . استخرجت منها ما يتعلق بولايات البصرة وبغداد والموصل .

وبعد جمع وتنسيق هذه المعلومات الاحصائية ، رأيت ان اقارن بين الولايات المذكورة وبين بقية الولايات العثمانية ، فاستخرجت من النشرة الاحصائية المذكورة المعلومات اللازمة لهذه المقارنة .

وفيما يلي ملخص النتائج التي توصلت اليها من هذه الابحاث الاحصائية .

المدارس الابتدائية الرسمية

عدد المدارس :

ان مجموع المدارس الابتدائية الرسمية في ولايات بغداد والموصل والبصرة

– التي تألف منها العراق – كان ١٦٠ . منها ٧٨ في ولاية بغـــداد ، و ٥١ في ولاية الموصل ، و ٣١ في ولاية البصرة .

وكان ١٣ من هذه المدارس خاصة بالبنات : سبعة منهـــا في ولاية بغداد ، واربعة في ولاية الموصل ، واثنتان في ولاية البصرة .

عدد القائمين بالتعليم :

مجموع القائمين بالتعليم في الولايات المذكورة كان ٣٢١ ، منهم ١٨٣ في ولاية بغداد ، و ٨٤ في ولاية الموصل ، و ٥٤ في ولاية البصرة .

واما عدد المعلمات بين هؤلاء . فكان ٣٢ فقط : ٢٢ منهن في ولاية بغداد ، و ٦ في ولاية الموصل ، و ٤ في ولاية البصرة.

عدد التلاميذ :

مجموع التلاميذ في المدارس المذكورة كان ٦٦٥٥ ، منهم ٣٥٧١ في ولايـــة بغداد ، و ٢١٣٢ في ولاية الموصل ، و ٩٥٠ في ولاية البصرة .

وأما مجموع البنات بين هؤلاء فكان ٧٥٦ فقط ، وكان ٥٤٠ منهن في ولاية بغداد ، و ١٨٥ في ولاية الموصل ، و ٣١ في ولاية البصرة .

الجدول (رقم ٤) يبين تفاصيل هذه الارقام .

المدارس الرسمية الاخرى

المدارس الثانوية :

كان عددها أربعة : اثنتان منها في درجة «سلطاني» (في بغداد وكركوك) واثنتان في درجة « اعدادي » (في الموصل والبصرة) .

عدد مدرسي المدارس الثانوية المذكورة كان ٤٩ ، وعدد طلابها ٨١٨ (منهم ٤٧٢ في الصفوف الابتدائية ، و ٣٤٦ فقط في الصفوف الثانوية) .

دور المعلمين :

كان عددها ثلاثة ، في بغداد والموصل والبصرة .

عدد معلميها ٢٢ ، ومجموع طلابها ٢٧٠

مدرسة الحقوق :

في بغداد ، عدد معلميها ١٠ ، عدد طلابها ٢٤٤

مدرسة الصنائع :

في بغداد . عدد تلاميذها ٧٠ .

المدارس الاهلية والأجنبية

عددها كان قليلا . وأرقاها كانت في درجة مدرسة ثانوية .

في بغداد : مدرسة الترقي الجعفري ، مدرسة اللاتين ، ومدرسة الاليانس الاسرائيلية .

في البصرة : المدرسة الاميركية .

في الموصل : مدرسة الدومينيكان .

مقارنة بين الولايات العثمانية
– من حيث مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية –

إن الجدول (رقم ٥) يبين مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية في جميع الولايات العثمانية (وقد رتبت الولايات حسب كثرة تلاميذها) .

والرسم البياني (رقم ١) يظهر هذا الترتيب الى العيان .

يلاحظ : ان عدد الولايات العثمانية كان ٢٣ . وولاية بغداد تأتي في المرتبة السادسة عشرة وولاية الموصل في المرتبة العشرين ، وولايـة البصرة في المرتبة الثالثة والعشرين – والاخيرة – في هذا الترتيب هذا ، ويتبين من إمعان النظر في أرقام هذا الجدول ، انه يمكن تقسيم الولايات الى ثلاثة صفوف بالنسبة الى

الجدول (رقم ٤)

المدارس الابتدائية الرسمية

	عدد المدارس			عدد القائمين بالتعليم			عدد التلاميذ		
	الذكور	للاناث	المجموع	المعلمين	المعلمات	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
ولاية بغداد :									
متصرفية المركز	٥١	٤	٥٥	١١٤	١٥	١٢٩	٢٢٥٧	٤٣٣	٢٦٩٠
« كربلاء	١١	١	١٢	٢٤	٢	٢٦	٤٣١	٣٩	٤٧٠
« الديوانية	٩	٢	١١	٢٣	٥	١٨	٣٤٣	٦٨	٤١١
المجموع	٧١	٧	٧٨	١٦١	٢٢	١٨٣	٣٠٣١	٥٤٠	٣٥٧١
ولاية الموصل :									
متصرفية المركز	٢٢	٢	٢٤	٣٥	٥	٤٠	٩٥٤	١٤٧	١١٠١
« كركوك	١٨	٢	٢٠	٣٣	١	٣٤	٧٤٧	٣٨	٧٨٥
« السليمانية	٧	٠	٧	١٠	٠	١٠	٢٤٨	٠	٢٤٨
المجموع	٤٧	٤	٥١	٧٨	٦	٨٤	١٩٤٩	١٨٥	٢١٣٤
ولاية البصرة :									
متصرفية المركز	١٦	١	١٧	٢٦	٢	٢٨	٤٤٩	١١	٤٦٠
« العمارة	٦	١	٧	١٢	٢	١٤	٢٣٩	٢٠	٢٥٩
« المنتفك	٧	٠	٧	١٢	٠	١٢	٢٣١	٠	٢٣١
المجموع	٢٩	٢	٣١	٥٠	٤	٥٤	٩١٩	٣١	٩٥٠
المجموع العام	١٤٧	١٣	١٦٠	٢٨٩	٣٢	٣٢١	٥٨٩٩	٧٥٦	٦٦٥٥

الجدول (رقم ٥)

مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية

١	ولاية آيدين (مركزها إزمير)	٣٠ ٩٧٤
٢	ولاية خداد ندكار (مركزها بروسه) . . .	١٨ ٤٨٤
٣	ولاية قونية	١٥ ٢٤٣
٤	ولاية أدرنه	١٤ ٢٥٨
٥	ولاية آنقرة	١٣ ٠٣١
٦	ولاية طربزون	١١ ٤٢٥
٧	ولاية استانبول	١٠ ٧١٥
٨	ولاية أرضروم	٩ ٢٠٥
٩	ولاية حلب	٨ ٧٧٣
١٠	ولاية آضنة	٨ ٥٥٠
١١	ولاية سيواس	٨ ٢٢٥
١٢	ولاية قسطموني	٨ ٠٨٥
١٣	ولاية سورية	٧ ٨٨١
١٤	ولاية معمورة العزيز	٧ ٦٥٠
١٥	ولاية بيروت	٧ ٠٥٤
١٦	ولاية بغداد	٣ ٥٧٣
١٧	ولاية بتليس	٢ ٩٥٥
١٨	ولاية ديار بكر	٢ ٥٩٤
١٩	ولاية اليمن	٢ ٥٥٣
٢٠	ولاية الموصل	٢ ١٣٤
٢١	ولاية وان	٢ ٠٦٠
٢٢	ولاية الحجاز	١ ٠٢٤
٢٣	ولاية البصرة	٩٥٠

الرسم البياني (رقم ١)

آيدين
خداوندكار
قونيه
ادرنه
آنقره
طربزون
استانبول
آرضروم
حلب
آطنه
سيواس
قسطموني
سوريه
معمورة العزيز
بيروت
بغداد
تبليس
ديار بكر
اليمن
موصل
وان
حجاز
بصره

تلاميذ المدارس الابتدائية الرشدية
في
الولايات العثمانية

مجموع التلاميذ في مدارسها الابتدائية الرسمية :

الصنف الأول : يضم الولايات التي يزيد مجموع تلاميذها على عشرة الآف (وعدد هذه الولايات سبع) .

الصنف الثاني : – يضم الولايات التي يقل تلاميذها عن عشرة الآف ويزيد على خمسة الآف ، وعدد هذه الولايات ثمانٍ .

الصنف الثالث : – يضم الولايات التي يصل مجموع تلاميذها خمسة الآف ، (وعدد هذه الولايات ثمانٍ) .

يلاحظ ان ولايات بغداد والموصل والبصرة تقع في هذا الصنف الثالث والاخير ، مع ولايتي الحجاز واليمن .

الذين يدرسون في عاصمة الدولة

عند البحث في أبناء العراق الذين درسوا في المدارس العالية القائمة في عاصمة الدولة العثمانية وتخرجوا منها علمت ان عددهم كان قليلا جداً : فانه كان يقل عن أصابع اليدين .

غير ان الذين درسوا في المدرسة الحربية وتخرجوا منها كانوا كثيرين .

وأما اسباب هذه الحالة ، فكانت جغرافية واقتصادية من ناحية ، وادارية وسياسية من ناحية اخرى .

فان السفر الى القسطنطينية كان يستغرق مدة طويلة ، لا تقل عن ستة أسابيع . وكثيراً ما تزيد على ذلك ، وتبلغ الشهرين في بعض الأحوال . فضلا عن أنه كان يستلزم تغيير وسائط الانتقال ثلاث مرات .

وطبيعي ، أن الأسر التي تقدم على ايفاد ابنائها الى المدارس العالية القائمة في عاصمة الدولة – على الرغم من المشاكل المادية والمعنوية التي تكتنف الايفاد – كانت قليلة بكل معنى الكلمة .

وسياسة الدولة العثمانية ما كانت ترى لزوماً لاتخاذ التدابير التي تخفف من

حدة هذه المشاكل ، الا بالنسبة الى العسكرية لانها كانت تهتم اهتمامــاً كبيراً لتنشئة الضباط الذين تحتاج اليهم جيوشها الكبيرة .

كما انها كانت ترى من الضروري اقتناء هؤلاء من أبناء جميع الولايات ولذلك كانت تتخذ تدابير فعاله عديدة لتسهل الانتماء الى المدارس العسكرية . وكان من جملة هذه التدابير : نقل الطلاب الى عاصمة الدولة ، على نفقة الحكومة ، وتحت رعايتها ، ثم توفير كل ما يحتاجون اليه من وسائل المعيشة في المدرسة الحربية ، طوال سني دراستهم .

ولهذه الأسباب كثر عدد خريجي المدرسة الحربية بـــين أبناء العراق ، على الرغم من ضآلة الخريجين من المدارس العالية المدنية .

نظرات عامة الى
حالة المعارف في العراق
— في زمان الادارة البريطانية —

- ١ -

مذكرة فارل

كتب فارل مذكرة تلخص سير التعليم في العراق منذ بداية الحرب، وقدّمها الى جلالة الملك .

هذا نص المذكرة :

١ — ان التعليم في المدارس التركية كان شيئاً قضي عليه أثناء الحرب .

٢ — لما أحدثت الادارة العسكرية الانجليزية المدارس في غضون الحرب والهدنة ، لم تجد سوى عدد قليل من الطلبة الذين تمكنوا من استئناف دروس الصفوف العليا .

٣ — أثّر استبدال اللغة التركية المتخذة لغة للتدريس باللغة العربية على تقدم أعمال وزارة المعارف تأثيراً يذكر . لأن الأساتذة اضطروا الى التدريس في لغة لم يتلقوا علومهم بها ولم يتضلعوا فيها ، رغم كونها لغتهم الأصلية .

٤ — بما أن انشاء المدارس كان جارياً جنباً الى جنب مع الاحتلال البريطاني،

نرى ان مدارس البصرة قد مضى عليها ست سنوات من حين انشائها ، وهذه المدة الكافية لتخريج الطلبة من المدارس الابتدائية . أما بغداد والموصل ، فقد مضى على مدارس الاولى أربع سنوات ، وعلى الثانية ثلاث سنوات من حين انشائها . ولم يمض على أكثر مدارس القطر أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات من حين دخولها تحت سيطرة الحكومة ، ولم ينشأ الصف السادس فيها بعد .

٥ – ان كثيراً من الآباء يخرجون أبناءهم من المدارس قبل أن يبلغوا السنة السادسة بالمدارس .

٦ – ان الصبغة اللادينية التي عرفت بها مدارس الحكومة العثمانية أثناء دولة جمعية الاتحاد والترقي أوجدت ضغينة في الصدور نحو المدارس . وبقي منها أثر نحو مدارسنا ايضاً في الأيام الاولى ، وقد بدأت هذه الضغينة تتلاشى تدريجاً ، لأننا درسنا العلوم الدينية في المدارس على أحسن وجه . وقد جعلت من الدروس الاجبارية . وشجعنا الطلبة على اقامة فريضة الصلاة . ولهذا السبب دخل عدد عظيم من الطلبة في الصفوف الابتدائية . وستظهر نتيجة هذا بعد سنة أو سنتين لما يكمل الصفوف المنتهية التي سيوجد ثلاثون طالباً في كل صف منها . ونرى عندئذ عدد المتقدمين الى الامتحان النهائي سيصبح أربعة أضعاف ما هو عليه الآن ، بدون أن نزيد في عداد المدارس .

ن . فارل
وكيل مستشار وزارة المعارف

ان ما جاء في الفقرة السادسة من هذه المذكرة تخالف للحقائق الراهنة مخالفة تامة :

يزعم فارل أن مدارس الحكومة العثمانية أثناء « دولة الاتحاد والترقي » كانت لادينية ، فما كانت تعلم الدين ، ويريد أن يحتفظ للحكومة البريطانية بشرف الاهتمام بالدين ، وجعل الدروس الدينية اجبارية .

ولكن – في حقيقة الأمر – ان المدارس التركية لم تهمل تعليم الدين في وقت

من الأوقــات . وكل الأنظمة وكل المناهج الموضوعة في العهد العثماني كانت تجعل هذا التعليم من الأمور الاجبارية .

فان زعم فــارل في هذه القضية كان من المزاعم الباطلة التي لا تستند الى أي أساس حقيقي .

اني لم أتعب في معرفة منشأ هذا الزعم الباطل :

انه سمع أن البيان الذي أصدره « الملك حسين بن علي » يوم اعلان الثورة ، كان يتضمن عــدة فقرات عن خروج الحكم العثماني على أحكام الدين الاسلامي . ولذلك توهم أن هذا الخروج شمل حذف دروس الدين من منـــاهج المدارس الابتدائية ، وبنـــاء على هذا الوهم صار يتباهى بعمل الادارة البريطانية بجعل الدروس المذكورة من المواد الاجبارية .

* * *

صحيح أن اقبال النـــاس على المدارس كان ضئيلاً في العهد العثماني ، ولكن سبب ذلك كان : « التدريس باللغة التركية » التي يجهلها الناس ، لا « عـــدم تدريس الدين » كما يزعم فارل .

- ٢ -

نظرات احصائية

الاحصاءات الرسمية تدل على أن : في نهاية السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١ (أي : عند تتويج الملك فيصل ، وبدء تكوين المملكة العراقية) كان مجموع عـــدد المدارس الابتدائية والأولية الرسمية في جميع أنحاء العرق ، نحو ٩٠ ، وعدد معلمي المدارس المذكورة ٤٨٠ ، ومجموع تلاميذها ٨١٩٣ .

ان هـــذا العدد من المدارس الرسمية ، في بلاد شاسعة الأطراف - مثل العراق - كان في منتهى الضآلة . ولذلك ، كان أولى الأمور التي طلبها الملك من

الحكومة ، الاهتمام البـــالغ في أمور المعارف ، والعمل المتواصل لتزييد عدد المدارس في جميع أنحاء العراق » .

توزيع المدارس على الألوية والمدن المختلفة :

وكان هناك أمر آخر ، يلفت النظر ويستلزم الاهتمام ، أكثر من ضآلة العدد، هو : غرابة التوزيع .

لأن ما يقرب من ثلثي هذا العدد كان في لواء الموصل ، وأما ما يزيد قليلاً على الثلث الباقي ، فكان موزعاً بين سائر الألوية .

ان غرابة هذا التوزيع يظهر بكل وضوح وجلاء ، من المقارنة بين مدينتي بغداد والموصل :

كان عدد المدارس الابتدائية والأوليـــة الرسمية في العاصمة بغداد (٧) ، وفي مدينة الموصل (٢٣) .

وأما ما يختص بالبنات بين هذه المدارس : فكان واحدة فقط في بغداد ، و (٩) في الموصل !

ان كيفية توزيع المدارس الابتدائية والأولية الرسمية على منتسبي الأديان والمذاهب المختلفة في الموصل ، كانت أشد غرابة من ذلك أيضاً :

فان عدد المدارس الخاصة بالمسلمين كان (٦) والخاصة بغير المسلمين كانت (١٧) ! وكان (١٤) منها خاصة بالذكور ، و (٩) منها خاصة بالأناث .

وكان توزيع مدارس الذكور ، كما يلي : (٥) للمسلمين ، و (٣) للسريان الكاثوليك ، و (٣) للكلدان ، و (٢) للسريان القدماء ، و (١) للاسرائيليين .

وأما توزيع مدارس الاناث فكان كما يلي : (٢) للمسلمات ، (٣) للكلدان ، (٢) للسريان الكاثوليك ، (٢) للسريان القدماء .

هذا ، مع أن عدد المسلمين في مدينة الموصل كان سبعة أضعاف عـــدد « غير المسلمين فيها » .

* * *

هذه الأحوال الغريبة والشاذة – التي تخالف أبسط مستلزمات الادارة الحكيمة والعادلة – كانت من نتائج السياسة التي رأت الادارة البريطانية أن تتبعها في الموصل .

إنها أخذت على عاتقها جميع نفقات المدارس الطائفية الموجودة في الموصل، وأدخلتها في عداد المدارس الرسمية ، وذلك بعد الاتفاق مع رؤساء الطوائف الدينية .

هذا الاتفاق المعقود بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف – وكانوا يسمونه باسم الـ « كونكورداتو » – أوجد نوعاً خاصاً من المدارس الرسمية: انها كانت « حكومية » تماماً من وجهة الامور المالية ، ولكنها كانت « نصف حكومية » من وجهة الامور الادارية . لأن ادارتها أصبحت « مشتركة » بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف .

ويظهر أن القصد الأصلي من هذه السياسة ، كان استمالة المسيحيين نحو بريطانيا ، وإبعادهم عن نفوذ فرنسا .

ان من المعلوم أن فرنسا كانت تعتبر – منذ عدة قرون – حامية الكاثوليك في الشرق، فضلا عن أن الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبين انكلترة سنة ١٩١٦– لاقتسام البلاد العربية العثمانية ، كانت جعلت الموصل من نصيب فرنسا .

ولكن الحكومة البريطانية – في أواخر أيام الحرب ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب – ارادت تغيير الاتفاقية المذكورة على أساس الاحتفاظ بالموصل لنفسها. ودخلت مع فرنسا في سلسلة من المفاوضات والمساومات ، الى أن حققت مبتغاها .

وخلال ذلك ، رأت أن تدعم مساعيها هذه بتدابير داخلية ، لهذا السبب أقدمت على الاتفاق مع رؤساء الطوائف الدينية على الاسس المذكورة آنفاً.

* * *

إن ازالة آثار هذه السياسة – وتخليص مدارس الموصل من أحكام

الكونكوردانو لم تتيسر الا بعد سلسلة طويلة من الأعمال والتدابير ، تمت بها عندما كنت مديراً عاماً للمعارف — كما سيرى القراء تفاصيل ذلك ، فيما بعد .

— ٣ —

المدارس الابتدائية الرسمية
في بغـــداد

لقد زرت جميع المدارس الابتدائية الرسمية الموجودة في بغداد ، خلال شهر أيلول . ولاحظت أنـــه كان هناك اسراف كبير في عدد المعلمين المخصصين للمدارس المذكورة : كل مدرسة كانت ذات ستة صفوف ، على الرغم من ضآلة عدد التلاميذ في صفيها الأخيرين . ورأيت أنه من الممكن تكثير المدارس وزيادة عدد التلاميذ ، دون زيادة الميزانية المخصصة لها ، ودون زيادة مجموع المعلمين ، وذلك بمجرد حسن توزيعهم على المدارس ، بعد ترتيبها ترتيباً معقولاً ، وكتبت مذكرة في ذلك هذا نصها :

بغداد : ٨ — ١٠ — ١٩٢١

ملاحظات
تتعلق بمواقع المدارس الابتدائية وصفوفها

مواقع المدارس :

في مدينة بغداد ست مدارس ابتدائية رسمية ، خاصة بالبنين : واحدة منها في جانب الـكرخ والخمس الباقية في جانب الرصافة ، وثلاث من هذه المدارس تقع في الجهة الشمالية ، والاثنتان في الجهة الجنوبية .

أما الثلاث الشمالية ، فهي : المدرسة الحيدريـــة ، المدرسة البارودية ، ومدرسة الفضل ، وكلها تقع بقرب بعضها بعضاً من جهة ، وعلى مقربة من أقصى المدينة من جهة أخرى .

وأما الاثنتان الجنوبيتان ، فهما : مدرسة رأس القرية الواقعة في المربعة ، ومدرسة باب الشيخ الواقعة بقرب جامع سراج الدين ، وليس بينهما سوى مسافة قليلة .

وأما الأحياء الواقعة بين الميدان وبين المربعة ، والأحياء المتوسطة ، فانها خالية من المدارس [1] .

وأما مدرسة الكرخ الوحيدة ، فهي أيضاً واقعة في الجهة الشمالية من ذلك الجانب ، وليس ثم مدرسة ما في الأحياء الوسطى ولا في الأحياء الجنوبية .

ان هذه الحالة يجب أن ينظر اليها بعين الاهتمام ، وان يبذل الجهد لازالتها . ولا أرى في ذلك صعوبة ما .

عدد التلاميذ :

ان عدد التلاميذ في الصفوف العالية من هذه المدارس ، قليل جداً كما يتبين من الجدولين التاليين :

المدارس الشمالية

	المدرسة الحيدرية	المدرسة البارودية	مدرسة الفضل
الصف الأول الأولي	٢٥	٣٠	٢٥
« الثاني «	٢٦	٣٠	١٥
« الأول الابتدائي	٤١	٣٠	٢٢
« الثاني «	١٧	١٤ ⟵⟶	٧
« الثالث «	٢٥	١٠ ⟵⟶	٦
« الرابع «	١٠ ⟵⟶	٤ ⟵⟶	٤

(١) مما تجب الاشارة اليه : أن في ذلك التاريخ كان باب المعظم منتهى المدينة من الجهة الشمالية . اذ ما كان يوجد بين الباب المذكور وبين الأعظمية ، مبان سوى الثكنات العسكرية ومستشفى المجيدية .

المدارس الجنوبية

	مدرسة باب الشيخ		مدرسة رأس القرية
الصف الأول الأولي	٢٥		٢٥
« الثاني »	١٦		٢٢
« الأول الابتدائي	١٤		١٨
« الثاني «	١٢	←→	١٢
« الثالث «	٩	←→	٤
« الرابع »	٩	←→	٨

ونرى من هذه الأرقام : أنه لا يوجد في الصف المنتهي في مدرسة الفضل سوى أربعة تلاميذ ، وكذلك في المدرسة الباروذية .

أما الصف الثالث الابتدائي، فلا يوجد فيه ، في المدرسة الأولى سوى ٦ ، وفي المدرسة الثانية سوى ١٠ تلاميذ .

ولا يوجد في الصف الثاني الابتدائي من المدرسة الأولى سوى ٧ ، وفي المدرسة الثانية سوى ١٤ تلميذاً ...

توحيد بعض الصفوف :

لما كان البعد بين هاتين المدرستين لا يزيد على خمس دقائق،أرى من الاسراف ابقاء هذه الصفوف على حالتها الحاضرة ، ومن الممكن ، بل من الواجب توحيد تلك الصفوف في هاتين المدرستين . ومن الممكن أيضاً ضم تلاميذ الصف المنتهي من المدرسة الحيدرية الى الصف الموحد ، لأنه لا يوجد في ذلك الصف سوى عشرة تلاميذ .

ويمكننا أن نطبق العمل عينه على مدرستي رأس القرية ، وباب الشيخ ، لأنه اذا تم ذلك التوحيد ، يكون مجموع تلاميذ الصف الرابع الابتدائي ١٧ ، والثالث الابتدائي ١٣ ، والثاني الابتدائي ٢٤ تلميذاً .

الفوائد :

اذا جمعنا الصفوف على هذا المنوال ، تمكنا من اقتصاد المخصصات العائدة الى سبعة من الصفوف العالية ، من جهة ، والمعلمين الموظفين لهذه الصفوف من جهة أخرى ، وتمكننا أيضاً من الحصول على المعلمين والأموال التي نحتاج اليها لافتتاح مدارس في الأحياء المحرومة منها ، وتخليص أكثر من مائة وخمسين ولداً من الشوارع .. كل ذلك من غير أن نتكلف زيادة في المصاريف أو في عدد المعلمين ، ونكون – في عين الوقت – جعلنا مدرسة الفضل موافقة لمقتضيات النظام والصحة ، لأن بنايتها لا تكفي لاستيعاب ستة صفوف .

الخلاصة :

اني أقترح اجراء الأمور التالية :

١ – توحيد الصفوف الثلاثة الأخيرة في مدرستي الفضل والبارودية .

٢ – توحيد الصفوف الثلاثة الأخيرة أيضاً في مدرستي رأس القرية وباب الشيخ .

٣ – احداث ثلاث أو أربع مدارس ، واحدة منها في جانب الكرخ ، والباقي في جانب الرصافة .

وذلك بالاستفادة من المعلمين والمخصصات التي ستتوفر من جراء هذا النقل والتوحيد .

* * *

ان آرائي واقتراحاتي هذه لم تجد قبولاً حسناً ، لا في دوائر المعارف ولا في محافل المعلمين والمديرين .

ذلك لأن كل مدير كان يعتقد أن منزلته تتبع عدد الصفوف الموجودة في مدرسته . فكان يرى أن حذف بعض الصفوف منها – بنقل تلاميذ تلك الصفوف الى مدرسة أخرى – يكون بمثابة « تنزيل درجته ، وتقليل مكانته » .

ولذلك كان يعارض تغيير الأوضاع القائمة ، بحجة أن التلاميذ لا يذهبون الى مدرسة أبعد من مدرستهم الحالية ، مع ان التوحيد المقترح ما كان يكلف أحداً منهم « المشي » نحو خمس دقائق ، على أكثر تقدير .

وخلال حديثي مع المديرين ، عرفت أن الوضع الحالي لم يكن « غير سليم » من حيث الاقتصاد والاسراف في عدد المعلمين فحسب ، بل كان شديد الضرر ، من وجهة أخرى أيضاً : فان حرص المعلمين والمديرين في أن تكون مدرستهم كاملة الصفوف ، كان يدفعهم الى التساهل تساهلاً كبيراً في ترفيع التلاميذ الى الصفوف الأخيرة .

ولذلك صرت أعتقد بضرورة تغيير هذه الأوضاع، ليس من وجهة الاقتصاد فحسب ، بل من وجهة تنظيم وتوجيه مستوى التعليم أيضاً .

وذلك كان يتحتم عليّ أن أبذل أقصى الجهود لتغيير « وجهات النظر » في هذه الأمور ، وأفهم المديرين أن درجاتهم ومكانتهم لا تتبع عدد الصفوف الموجودة في مدرستهم ، بل تتبع – أكثر من ذلك بكثير – مستوى التعليم والتربية فيها .

هذا ، وقد ظهر لي فيما بعد ، أن المعلمين ايضاً كانوا يشتركون مع المديرين ، في هذه النظرات الخاطئة ، فضلا عن ذلك ، كانوا يظنون أن درجتهم تتبع الصف الذي يتولون التدريس فيه ، فيستنكفون عن التدريس في الصفوف الاولى ، ويسعون الى الانتقال الى التدريس في الصفوف العليا .

فكان يجب علي أن أبذل كثيراً من الجهد ، لتغيير نظرتهم هذه أيضاً ، وأن أفهمهم أن المعلم الناجح في الصف الأول ، يكون – في نظري – أعلى درجة ومنزلة من الكثيرين الذين يدرسون في الصفوف النهائية .

غير أن كل هذه الأمور ، لن تتيسر لي ، الا بعد أن أتولى وظيفة رسمية في وزارة المعارف ، فأصبح من المسئولين فيها .

MINISTRY OF EDUCATION,
'IRAQ.

وزارة المعارف

العراق

No. .... عدد

٢٦ تشرين ثاني ١٩٢١
Date........................ تاريخ

لحضرات اعضاء لجنة التعريب المحترمين
لمعالي جعفر باشا وزير الدفاع
لحضرة المحترم ماجور ايدي بوزارة الدفاع

سيعقد اجتماع لجنة التعريب يوم الثلثاء الواقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٢١ الساعة ٤ زوالية في ادارة ناظر المعارف.

ناظر المعارف

ع ع

الكتابة (رقم ١)

كتاب رسمي ، يجمع بين اسمي وزارة المعارف
ودائرة ناظر المعارف

قضية توظيفي

وملابساتها الغريبة

خلال الأسابيع الاولى من وصولي الى بغداد ، صار الناس يعرفون بـأني سأبقى مدة في معية الملك فيصل ، لأدرس أحوال المدارس قبل أن أتولى وظيفة في وزارة المعارف .

ولكن عندما مضى على وصولي شهران بل ثلاثة أشهر ، صار الكثيرون يستغربون بقائي خارج أجهزة المعارف . ولا سيما الوطنيون الذين كانوا يعتقدون بوجوب اصلاح أحوال المعارف اصلاحاً أساسياً ، صاروا يتساءلون : لماذا لم يشرع فلان في العمل لتحقيق الاصلاحات المنشودة .

حتى الجرائد اليومية ، صارت تكتب في هذا الموضوع ، وتكرر الكتابة فيه ، بأساليب وبمناسبات مختلفة .

وأما أنا ، فكنت أقول ، لكل من يسألني : أنا لا أزال أدرس الأحوال ولم أنته من دراساتي بعد .

ولكن ، في حقيقة الأمر ، كنت أمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأسباب أخرى ، لم أصرح بها لأحد ، غير الملك فيصل ، ورستم حيدر :

كلما درست أحوال المعارف أعتقدت بوجوب إجراء تغييرات واصلاحات جوهرية فيها ، وكلما تكلمت مع «فارل» وناقشته في مختلف المسائل ، تأكدت

أنه لا يمكن إجراء شيء من تلك التغييرات والاصلاحات الجوهرية طالما يبقى الرجل في وظيفته الحالية ، في وزارة المعارف . إنه جامد الفكر وضيق الأفق، غير مستعد ، بل غير قادر لبحث المسائل بنظرات جديدة . فضلا عن أنه كان تعود أن يكون الآمر والناهي في الوزارة . فيتعذر عليه أن يتحول الى « مستشار » بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة .

فاذا توليت العمل ، وهو موجود في الوزارة سأقضي أوقاتي وجهودي في مناقشات ومجادلات عقيمة ، فلن أستطيع أن أقدم لمعارف البلاد ، الخدمات المطلوبة مني .

فمن الأوفق أن لا أتولى وظيفة رسمية في وزارة المعارف ، قبل اقصاء فارل عنها .

لقد عرضت رأيي في الرجل على الملك فيصل . قال : أكلم المندوب السامي ليعطيه الأوامر والتعليمات اللازمة . ولكني قلت : أنا لا أعتقد بفائدة ذلك . ولا أشك أنه غير قادر على تغيير اتجاهه الفكري ، ولو تلقى أمراً من المندوب السامي . فأرى من الأوفق العمل لانهاء خدماته .

والقضية بقيت معلقة بعض الوقت .

وبعد ذلك كلمني رستم حيدر ، وقال : — ان جلالة الملك يتألم كثيراً من سير شؤون المعارف . ويرى أنه من الضروري أن تباشر الوظيفة فيها ، لتنظم أمورها وتصلحها ..

وقلت له : — أنا مستعد أن أقبل وظيفة صغيرة ، صلاحيتها مقررة ومعلومة . ولكني لا أستطيع أن أتولى وظيفة كبيرة ، أعرف مقدماً بأني لن أستطيع أن أقوم بعمل مثمر فيها .

بعد بضعة أيام ، قال لي الملك فيصل ، تعالَ هذه الليلة ، تتعشى معي ، حتى نقعد وحدنا بعد العشاء ، نتكلم طويلا ..

وعندما بقينا وحدنا ، بعد العشاء ، بدأ الحديث قائلاً :

— رستم حيدر قال لي بأنك تمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأنك تعتقد

بأنه لا مجال للخدمة فيها . وهل تظن بأني أبقى هنا ، لو لم أعتقد بامكان العمل والخدمة ؟ تأكد ، يا ساطع ، لو قطعت الأمل في الخدمة الحقيقية ، لما ترددت لحظة واحدة ، في ترك العرش ومغادرة البلاد . .

ثم أخذ يتكلم عن قلة الرجال الأكفاء ، وعن أحوال الوزراء ، وقال :

– من الأمور المقررة ، انه اذا اختلف الوزير مع المستشار في قضية من القضايا ، يرفع الأمر اليّ . . والى الآن لم ترفع اليّ أي قضية من القضايا . كل الوزراء يمتدحون لي مستشاريهم . .

وبعد ذكر بعض الأمثلة ، قال :

– انك تقول : « لا بد من اقصاء فارل . وأنا أثق بك ، وأريد أن أطلب من المندوب السامي ، أن يستبدل هذا الرجل بشخص جديد . ولكن ، يجب أن أستند في طلبي هذا على دلائل مقنعة ، لا يجوز لي أن أطلب من المندوب السامي انهاء خدمات فارل ، بناء على ما جرى بينه وبينك من أحاديث شفهية ، في مواقف غير رسمية . فأرى من الضروري أن تتولى العمل بصورة رسمية ، حتى تأتيني بدلائل ملموسة ، أستند اليها في طلبي . أقول لك ، يا ساطع ، اعطني براهين رسمية ، وأنا أتعهد لك بالعمل على اقصاء فارل بصورة نهائية . . »

وطبعاً اضطررت أن أقول له : – في هذه الحالة ، أنا تحت الأمر . .

وهو سُرّ من هذه النتيجة ، وقال : – غداً صباحاً ، سأقول لحيدر ليتصل بوزير المعارف ، وبرئيس الوزراء ، ويستكمل المعاملات الرسمية اللازمة . .

وودعني قائلاً : – وأنا لا أشك في أنك ستخدم معارف هذه البلاد خدمات جليلة .

* * *

في مساء اليوم التالي ، أطلعني رستم حيدر على الحديث الذي جرى بينه وبين وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني . وأعلمني أنه تقرر أن يكون عنوان وظيفتي « معاون وزير المعارف » .

ولكن في اليوم التالي لذلك ، بدأت تظهر سلسلة تصرفات غريبة من فارل .

أرسل لي كتاباً مكتوباً بخط يده ، يبـــدأه بكلمة طيبة عن الدار التي استأجرتها ثم يقول : أوقات الدوام في الدائرة هي كذا وكذا ، ويدعوني الى مباشرة العمل دون تأخير .

أرسلت اليه جواباً ، بدأته بالشكر على كلمته الطيبة ، ثم قلت : « أما من جهة العمل ، فهل من حاجة الى القول ، بأني لا أستطيع أن أباشره ، قبـل أن أتبلغ قرار الحكومة العراقية الرسمي في هذا الأمر » .

ولكنه أرسل لي جواباً طويلاً مطبوعاً بالآلة الكاتبة ، يقول في بدايته : « ان وظيفتك ستكون معاون المدير Assistant du directeur . وأمـا الأمر الرسمي فـلا لزوم لانتظاره . لأن الجريدة لا تصدر الا بعـد شهرين ولو تعلقت أمور تعيين الموظفين بصدور الجريدة الرسمية لتوقف دولاب العمـل » . وبعد بعض التفاصيل عن الأشغال المطلوبـة على الفور ، ينهي الكتاب بقوله : « لقد اقترحت لأجلك راتباً قدره ألف روبية اعتباراً من بداية هذا الشهر . فيجب ان تباشر العمل بأعظم ما يمكن من السرعة . تجنباً للمشاكل التي قد تثيرهـــا وزارة المالية » .

قرأت هذا الكتاب باستغراب كبير : ان الرجل لا يزال يعتبر نفسه محور كل شيء ، في الوزارة . حتى في أمر تعييني أنا . . ! ولا يفهم وجوب صدور الارادة الملكية ، وفضلاً عن ذلك يتوهم بأني سأكون معاوناً له ! . .

* * *

هذا الكتاب كان قد وصلني يوم الخميس . يوم الجمعة كنت مدعواً الى حفلة مدرسية . هو أيضاً كان من المدعوين اليها . بعد انتهاء الحفلة ، عندما خرجت من المدرسة ، جاء الى جانبي وقـــال : « نمشي سوية ، ثم ندخل الى الوزارة : اليوم جمعة ، نستطيع أن نتكلم هناك بكل هدوء » .

جرى بيني وبينه محاورة طويلة ، بدأت في الطريق ، واستمرت في مكتبه بوزارة المعارف .

فيما يلي ، أبرز أقسام هذه المحاورة :

بدأ الحديث ، قائلاً : - طبعاً استلمت كتابي ، وآمل انك لن تنتظر صدور الجريدة الرسمية ، فستأتي غداً ، لمباشرة العمل ..

قلت : أنا لم أقصد من « تبلغ الأمر الرسمي » .. « نشر الأمر في الجريدة الرسمية . بل قصدت صدور الارادة الملكية وتبليغها لي » .

قال : - هذه أمور شكلية ، لا يجوز أن تؤخرنا عن العمل .

قلت :- أنا لا أعتبرها أموراً شكلية، بل أعتبرها أموراً ضرورية قانونية . فضلاً عن ذلك ، أنت تقول في كتابك بأن وظيفتي ستكون « معاون المدير » ولكن الوظيفة التي قبلتها أنا هي وظيفة «معاون الوزير» ، لا « معاون المدير».

قال :- الوزير لا يحتاج الى معاون . الذي يحتاج الى معاون ، هو المدير . هو أنا ..

قلت : - اذن يجب عليك أن تبحث عن شخص يعاونك .

قال : - وأنت ، ألا تريد أن تخدم البلاد ؟

قلت : - طبعاً أريد ، ولكن لا بصفة « معاون المدير » .

قال : - ولكن العمل عند المدير ، لا عند الوزير .

ثم أخذ يذكر أعمال المدير ، ويكرر قوله : « لا عمل عند الوزير » .

قلت : - اذا كان الأمر كذلك قبل الآن ، فلا يجوز أن يبقى كذلك بعد الآن .

قال : - لا ، لا بدّ أن يبقى بعد الآن أيضاً . الوزراء يشتغلون بالسياسة ، ولذلك لا ينتخبون من الاختصاصيين .

قلت : - ولكن يكون بجانبهم معاونون ووكلاء ، يزودونهم بما يحتاجون اليه من معلومات اختصاصية .

قال : هذا العمل ، أنا الذي أقوم به الآن ، بهذا الاعتبار أنا معاون الوزير . فلا حاجة الى معاون آخر ..

قلت : - مهما كان الأمر ، أقول لك بكل صراحة ، وبكل قطعية ، اني

لست مستعداً لقبول وظيفة « معاون المدير » .

قال : — اسمح لي أن أقول لك : انك تتأخر عن أداء الواجب الذي يترتب عليك .

قلت : — أنا أعرف واجبي ، وأعرف كيفية ادائه ..

قال : — وأنا أقول لك بكل صراحة : أنا المسؤول في هذه الوزارة . أنا قائم بعملي وكالة عن المستر سميث . وأنا مسؤول أمام جلالة الملك ، ومسؤول أمام المندوب السامي ، ولا أرضى أبداً أن يدخل بيني وبين الوزير شخص آخر ..

قلت : — هذا شأنك ..

قال : — ولازم تعرف انك في هذه الحالة ، تبقى دون وظيفة .

قلت : — أنا لم أطلب الوظيفة .

قال : — ألا تريد أن تخدم معارف البلاد .

قلت : — الوظيفة ليست الوسيلة الوحيدة لخدمة البلاد .

ثم أضفت : — أرى أنه من العبث أن نطيل الحديث في هذا المضمار ..

وقمت ، استعداداً لتوديعه والخروج من مكتبه .

هو ايضاً قام من كرسيه ، ومدّ يده الى يدي ، وأمسكها بشدة ، لا ليودعني ، بل ليقدم لي اقتراحاً جديداً .

قال : — عندي اقتراح آخر ..

وبعد وقفة قصيرة ، أوضح اقتراحه قائلاً : — اذهب الى كركوك . هناك يتكلمون التركية ، وأنت تعرف التركية ، تولّ وظيفة « مدير المعارف » هناك .

عندما سمعت هذا الاقتراح ، لم أتمالك نفسي من اطلاق ضحكة عالية .

خطر ببالي أن أقول له : « لو أردت أن أشتغل بتعليم الأتراك ، لما تركت عاصمة الدولة التركية » . أو أقول : « يظهر لي انك لم تعرف شيئاً عن ماضي حياتي » ولكني رجحت أن لا أقول شيئاً في أساس الموضوع :

– لا تنتظر مني أي جواب على اقتراحك هذا . وأظن ان الضحكة التي انطلقت مني ، دون ارادتي ، تقوم مقام الجواب .

بعد ذلك سحبت يدي من يده ، وخرجت من غرفته .

* * *

خلال هذه المحاورات ، تضايقت وتنرفزت ، عدة مرات، غير أني ، عندما فارقت فارل ، شعرت بارتياح عميق ، لاني فكرت في أن الملك فيصل عندما يطلع على هذه الأمور سيقدر بأني ما كنت مغالياً عندما قلت: لا امكان لاجراء أي اصلاح ، مع وجود هذا الرجل في وظيفته الحالية . كما أن رستم حيدر لن يجد مجالاً ليكرر قوله «طوّل بالك قليلاً» .

هذا ، وفي مساء اليوم التالي حكى لي رستم حيدر ما حدث بينه وبين فارل .

يظهر أنه شعر بارتباك ، بعد مقابلتي ، فأرسل الى رستم حيدر كتاباً مستعجلا قال فيه : « بأنه يود مقابلته ليكلمه بصورة «محرمانة» ، في قضية ، هامة ، فيرجوه أن يحدد له موعداً للمقابلة بأعظم سرعة ممكنة » .

وعندما قابله في الموعد المعين، قال له : إن ساطع بك يريد أن يتعين معاوناً لوزير المعارف ، ولا بد من أنك تعرف أن الوزارة تحتاج الى « ديسيبلين » ، وفق « هيرارشي» ثابت . ان احداث وظيفة معاون الوزير ، يخل بالديسيبلين، ويربك الـ « هيرارشي » .

ولكن رستم حيدر قال له : – أنا لا أرى في وظيفة « معاون الوزير» لا ما يخل بالديسبلين ، ولا ما ينافي الهيرارشي . ان المعاون لا يتمتع بسلطة إدارية ، أنه يعاون الوزير،والوزير هو الذي يبت ويقرر الأمور،بصفته المسؤول الأعلى..

كرر فارل تخوفه من اختلال « النظام » . وفي الأخير ، قال : أنا اقترحت عليه أن يتولى وظيفة « مدير المعارف » في كركوك ، لأن أهالي كركوك

يتكلمون التركية وهو يعرف التركيـة ، ولكنه ترفع عن الاجابة على اقتراحي هذا ، واكتفى بالضحك عليه .

رستم حيدر قال له : – أنا لم أتصل بساطع بك بعد، ولا أعرف الآن كل ما جرى بينه وبينك من حديث ، ولكن عندما سمعت منك الآن هذا الاقتراح ، استغربته جداً لأني أعتقد أنه أسوأ الاقتراحات التي يمكن أن تخطر على البال : ان ساطع بك كان يتمتع بمكانة سامية جداً في عاصمة الدولة التركية ، وكان معروضاً عليه أكبر المناصب في وزارة المعارف . مع ذلك ترك تركية ، ليخدم معارف البلاد العربية، وذلك على الرغم من توسلات الكثيرين من رجال الأتراك . وأظن أنك لو عرفت ذلك ، لما سمحت لنفسك أن تقترح عليه أن يتولى العمل في مدينة تركية ، ولوجدت من الطبيعي أن لا يقابل هـذا الاقتراح بشيء غير الضحك . . .

* * *

بعد بضعة أيام ، جاء الدكتور حنا خياط ، الى الفندق محمر الوجه ، مـع شيء من النرفزة ، وقال :

– جلالة الملك ، سلقنا اليوم في مجلس الوزراء . . وقـال « بعضكم يعتبر الوزارة وظيفة اسمية ، ويترك الأمور في أيدي المستشار . وأنا قلت لكم عدة مرات ، اذا حصل خلاف بين الوزير والمستشار ، يرفع الأمر اليّ ، والى الآن لم ترفع الي أي قضية . . »

وأنا عرفت حـالاً ، أن الملك كان يقصد – في الدرجة الأولى – وزير المعارف ، هبة الدين الشهرستاني . .

* * *

لا أرى لزوماً الى تفصيل ما حدث بعد ذلك . واكتفي بذكر خـاتمة هذه الأمور :

الملك فيصل طلب من المندوب السامي السير برسي كوكس ، – بالحاح شديد – انهاء خدمات فارل ، واقصائه من العراق ، والمندوب السامي اقتنع بوجوب تلبية طلب الملك . وكتب الى حكومته ، طالباً منها ، نقل فارل الى محل آخر . انتهى الأمر بوصول قرار يقضي بنقله الى العمل في حكومة فلسطين.

وبعد انهاء خدمات فارل ، صدرت الارادة الملكية بتعييني معاوناً لوزير المعارف .

وبهذه الصورة ، باشرت العمل في وزارة المعارف ، بعد انقطاع علاقة فارل بها .

حزورة

عندما دخلت على الملك فيصل – بناء على طلبه – نظر اليّ ضاحكاً ، ثم أخرج من درج مكتبه ورقة مطوية ، وبعد أن فتحها عرضهـــا عليّ من بعد ، قائلاً :

– أحزر ، ما هي هذه الورقة ؟

كانت ورقة كبيرة قسمت الى أربع صفحات : كل صفحة منهـــا حددت بخطوط حمراء ، ثم قسمت الى عدد من المربعات والمستطيلات الكبيرة والصغيرة بخطوط زرقاء ، وبعد ذلك ملئت هذه المربعات والمستطيلات بكتابات وأرقام مكتوبة بالحبر الأسود . وكانت البعض من هذه الكتابات أفقية وبعضها مائلة ، وكانت الكتابات المائلة تتجه – بالتناوب – من اليمين الى اليسار ، فمن اليسار الى اليمين ، أو من الأسفل الى الأعلى ، فمن الأعلى الى الأسفل ، حيث يتكون من مجموعها خط منكسر يزين أعلى الصفحة وجانبها .

وكانت الورقة – بما عليها من خطوط حمراء وزرقاء وأرقام وكتابات مائلة وأفقية سوداء .. تشبه الطلاسم والتعاويذ والتمائم .. التي يرسمها ويكتبها بعض الدراويش وأدعياء السحر، زاعمين أنها تصون حامليها من عيون الحساد، وتدفع عنهم الشر ..

فظننت أن أحد المنافقين كتبها وقدمها الى الملك فيصل ، لصيانته عن عيون الحساد ، فقلت له ، دون تردد :

- حجاب ... ضد اصابة العين ..

ولكن الملك أطلق ضحكة عالية ، فقال :

- لم تحزر ..

ثم أضاف : - ولا يمكنك أن تحزر ..

وبعد ذلك ، قال ، وهو يهز رأسه :

- هذا برنامج ... برنامج مدرسة المشائر ..

ثم دفع الورقة اليّ لأقرأ ما بها من خطط وتفاصيل .

البرنامج الذي أعدّه
وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني

كان الملك كلمني ، قبل مـــدة ، في أمر تأسيس مدرسة للعشائر على نمط « عشيرت مكتبي – مدرسة العشيرة » التي كانت مؤسسة في عاصمـــة الدولة العثمانية .

كان السلطان عبد الحميد أسس المدرسة المذكورة ، لغاية سياسة صريحة : جمع فيها طائفة من أولاد رؤساء العشائر العربية والكردية الموجودة في مختلف الولايات العثمانية .. وكان بينهم الشامي ، والعراقي والحجازي والطرابلسي ، وكان بين الحجازيين البعض من شرفاء مكة وسادة المدينة . وكان السلطان يلحق معظم خريجي المدرسة المذكورة بهيئة المرافقين – الياوران – ، وكان يهدف من وراء ذلك ، الى زيادة ارتباط رؤساء العشائر بسدته الملوكية .

ولكن العراق ، هل يستفيد من مثل هذه المدرسة ؟ ومصلحة العراق ، هل تقضي تعليم أولاد رؤساء العشائر في مدرسة خاصة ؟ أم يستلزم تعليمهم – مع سائر أبناء البلاد – في مدرسة عامة ؟

اني رأيت أن المسألة تحتاج الى بحث ، وتأمل ، ولذلك رجوت الملك أن يؤجل النظر في هذه القضية ، الى حين انتهائنا من دراسة أحوال المدارس من ناحية ، وأحوال العشائر من ناحية أخرى ، دراسة مستفيضة .

ولكن ، يظهر أن الملك كان قد كلم وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني أيضاً في

اسم المدرسة	((جامعة الاشبال))
نوع المدرسة	جامعة مصغرة تجمع صنفا من الاولي وصنفا من العالي وثلاثة اصناف من الابتدائي وتدرس خمس شعب من العلوم المهمة
محل المدرسة	في فضاء الكاظمية في خارج البلد لجهات متعددة
لغة المدرسة	العربية الفصحى
عدد تلاميذها	في السنة الاولى ١٠٠ (مئة) فارس مع خيولهم
وظيفتهم بها التلاميذ	يدرسون في المدرسة ويطبقون علومهم بالعمليات فيها انفسهم كما انهم يبيتون في المدرسة ويطعمون فيها ومنها
لباسهم فيها	لباسهم نفس البسة الكشافة في المدرسة والبسة البدو في الربيع
سن الداخلين فيها	يقبل التلميذ من السادسة فما فوق ولكن يبقى في المدرسة تلميذ بلغ الخامسة عشر
ميزانية المدرسة	. . . .
منبع مالية المدرسة	. . . .
شكل بناء المدرسة	. . . .

٢

الكتابة (رقم ٢)

الصفحة الأولى من برنامج الشهرستاني

اعمال المدرسة اليومية	ينهض التلميذ صباحاً فيبادر الى وضوئه وصلاته ثم الى اذكاره وافطاره (ريوق) ثم بعد الشمس بساعة ينهض للتنفس بالعاب رياضية ساعة ثم يدخل غرف الدرس الى اربع ساعات كل درس ٥٠ دقيقة ويتنفس بعشر دقيقة بين الدرسين ويقضي حوائجه والظهر يستعدون للصلاة جماعة ثم للطعام والاستراحة ثم ساعتين للدرس كما مر ثم يخرجون قبل المغرب بساعات لصلاة العصر والتطبيقات الزراعية والحيوانية والحربية
اعمالها الاسبوعية	يشتغل التلميذ ايام التحصيل كما بيناه ويستريح عن الدرس يومي الثلاثاء والجمعة لاجل تنظيفات بدنه وراحة فكره وزياراته وشراء ما يلزمه وحضور احتفالات الخطابة والمحاضرات الاجتماعية والدينية وتعلم آداب المعاشرة وتفرج العوالم الاجتماعية
اعمالها الشهرية	للمدرسة في كل شهر امتحان خصوصي بين التلامذة والاساتذة والمدير كما ان للمدرسة امتحان عمومي في اول شهر حزيران قبل التعطيل الطويل ويدعى فيه عموم اكابر العشاير والبلاد ثم تعطل المدرسة من ١٠ حزيران الى ١٠ اب
اعمالها السنوية	تعطل المدرسة في شهر اذار فيخرج الاولاد الى خارج البلد على ماء وكلاء باخبية وخيم وخيل وكلاب وطنب وابل ومواشي واسلحة قديمة للصيد والسباق والرماية والحدي ويجدد بها العهد بكل مظاهر العشيرة وآداب السلف وهم في هذه النزهة الربيعية يلبسون البسة عربية بدوية ويلهجون بمحاورات كذلك

الكتابة (رقم ٣)

الصفحة الثانية من برنامج الشهرستاني

جمع وحساب للدروس والعطلاة	في ساعات اليوم	في ايام الاسبوع	في السنة تقريباً	في خمس سنين تقريباً
دروس التلاميذ	٦	٣٠	٧٩٢	٣,٩٧٠
دروس المدرسين	٣٠	١٥٠	٣,٩٦٠	١٩,٨٠٠
وقت التحصيل	اربع ساعات قبل الظهر و٣ بعد [illegible] والرياضة [illegible]	السبت والاحد والاثنين والاربعا والخميس	ثمانية اشهر تقريباً	......
وقت التعطيل	ساعة الظهر وساعتين قبل المغرب الى ساعة بعد العشاء	الجمعة والثلاثا	حزيران وتموز وشهر النيروز	نحو ثلثين شهراً
مجموع اوقات التحصيل	٨	٥	١٨٤	٩٢٠
مجموع اوقات التعطيل	٤	٢	١٧٠	٨٥٠
دروس المعلم	..	..	..	.....
دروس المدير	.	..	...	.....

(٣)

الكتابة (رقم ٤)

الصفحة الثالثة من برنامج الشهرستاني

٤

المشعب	شرح الدروس وفنون الشعب الخمس	حروف الشعب	مجموع دروس الشعب	في الصف الأول	في الصف الثاني	في الصف الثالث	في الصف الرابع	في الصف الخامس	الشعبة الغالبة
العلوم العربية	١ الخط ٢ الانشاء ٣ اللغة ٤ الشعر ٥ التاريخ ٦ الحساب	=ا=	٣٧	٩	٨	٧	٧	٧	
الأدبيات والدينيات	١ الخطابة ٢ الانساب ٣ الاخلاق ٤ القرآن ٥ الحديث ٦ الشرعيات	(ب)	٣٤	٩	٧	٧	٦	٥	
العلوم الرياضية	١ الجغرافيه ٢ الهندسة ٣ الرسم ٤ علم النباتات ٥ انواء النجوم ٦ البناء والحفر	=ج=	٢٨	٤	٥	٦	٧	٦	
علم تربية حيوان	١ الطب ٢ البيطرة ٣ علم النفس ٤ تربية الخيل والكلاب ٥ تربية المواشي ٦	=د=	٢٤	٤	٥	٥	٥	٥	
فنون حربية	١ الكشافة ٢ السباحة ٣ تعليمات جندية ٤ محاربة وهجوم ٥ مدافعة وحصار ٦ مدفعية وتعبية	=هـ=	٢٦	٤	٥	٥	٥	٧	الشعبة الغالبة في الصف
			[illegible]	=ا= و =ب=	=ا= تتم =ب=	=ا= و ب تتم ج	=ا= وج تتم ب	=ا= وهـ تتم ج	

٣

الكتابة (رقم ٥)

الصفحة الرابعة من برنامج الشهرستاني

« مدرسة العشائر » .. والوزير ، تحمس للفكرة ، ووضع مشروعاً مفصلاً يتضمن اقتراحاته في كيفية تأسيس المدرسة . ثم قدمها الى الملك بهذه الورقة الغريبة الشكل .

وعندما قرأت الورقة علمت أن مندرجاتها ، لم تكن أقل غرابة من شكلها :

فان الصفحة الأولى ، تتضمن العناوين التالية : اسم المدرسة ، نوع المدرسة ، محل المدرسة ، لغة المدرسة ، عدد تلاميذها ، وضعيتهم تجاه المدرسة ، لباسهم فيها ، سن الداخل فيها ، ميزانية المدرسة ، وشكل بناء المدرسة .

ونفهم من التفاصيل المدرجة في هذه الصفحة : أن اسم المدرسة سيكون « جامعة الأشبال » .

وأما نوعها ، فستكون « جامة مصغرة تجمع صنفاً من الأولي وصنفاً من العالي وثلاثة أصناف من الابتدائي ، وتدرس خمس شعب من العلوم المهمة » .

وأما محل المدرسة ، فسيكون « في قضاء الكاظمية ، في خارج البلد لجهات متعددة » .

وقد جاء في حقل « سن الداخل في المدرسة » ما يلي :

« يقبل التلميذ من السادسة فما فوق ، ولكن لا يبقى في المدرسة تلميذ بلغ الخامسة عشرة » .

والصفحة الثانية تتضمن العناوين التالية : « أعمال المدرسة يومياً ، أعمالها الاسبوعية ، أعمالها الشهرية ، وأعمالها السنوية » .

وقد جاء في حقل « أعمالها السنوية » ، التفاصيل التالية :

« تعطل المدرسة في شهر آذار ، فيخرج الأولاد الى خارج البلد على ماء وكلأ بأقبية وخيم وخيل وكلاب وطنب وإبل ومواشي وأسلحةقديمة للصيد والسباق والرماية والحدي ، وتجديد العهد بكل المظاهر القديمة وآداب السلف . وهم في هذه النزهة الربيعية يلبسون ألبسة عربية بدوية ويلهجون بمحاضرات كذلك» .

وأما الصفحة الثالثة فتحمل العنوان التـــالي : « جمع وحساب للدروس والعطلات » وتتضمن العناوين الفرعية التالية : دروس التلميذ، دروس المدرسة، وقت التحصيل ، وقت التعطيل ، مجموع أوقات التحصيل ، مجموع أوقـــات التعطيل ، دروس المعلم ، دروس المدير » . وكل ذلك « في ساعات اليوم ، في الأسبوع ، في السنة تقريباً ، في خمس سنين تقريباً » ونفهم مما جـــاء في هذه الصفحة أن دروس التلميذ ستبلغ خلال خمس سنين تقريباً ٣٩٧٠ ، وأما دروس المدرسة فستبلغ خلال هذه المدة ١٩٨٠٠ .

وأما الصفحة الرابعة من المشروع – وهي الأهم – فتتضمن منهاج الدروس، لأنها تحمل العنوان العام التالي : « شرح الدروس وفنون الشعب الخمس » .

ونفهم مـــا جاء في هذه الصفحة : أن فنون الشعب الخمس هي : « العلوم العربية ، الأدبيات والدينيات ، العلوم الزراعية ، علوم تربية الحيوان ، فنون حربية » .

وكل شعبة من هـــذه الشعب الخمس تضم ستة علوم مختلفة ، كما يتبين من التفاصيل التالية :

« العلوم العربية » تتألف من « ١ الخط ، ٢ الانشاء ، ٣ اللغة ، ٤ الشعر ، ٥ التاريخ ، ٦ الحساب » .

وأما « الأدبيات والدينيـــات » فتشمل : « ١ الخطابة ، ٢ الأنساب ، ٣ الأخلاق ، ٤ القرآن ، ٥ الحديث ، ٦ الشرعيات » .

« والعلوم الزراعية » تتألف من : « ١ الجغرافية ، ٢ الهندسة ، ٣ الرسم ، ٤ علم النباتات ، ٥ أنواء النجوم ، ٦ البناء والحفر » .

وأما « علوم تربية الحيوان » فتشمل : « ١ الطب ، ٢ البيطرة ، ٣ عـــلم النفس ، ٤ تربية الخيل والكلاب ، ٥ تربية المواشي ، ٦ ... » .

و « فنون حربيـــة » تتألف من : « ١ الكشافة ، ٢ السباقات ، ٣ تعليمات جندية ، ٤ محاربة وهجوم ، ٥ مدافعة وحصار ، ٦ مدفعية وتدمير » .

والمشروع يرمز على هذه الشعب الخمس بحروف « أ ، ب ، ج ، د ، ه » . ويبين توزيعها على الصفوف المختلفة .

هذا هو المشروع الذي قدمه وزير المعارف الى الملك فيصل ..

ان هبة الدين الشهرستاني كان ينعت دائماً بنعت « العلامة » ، وكان يقال انه من « علماء الدين المجددين ، المتبحرين في العلوم العصرية بجانب تبحرهم في الشؤون الدينية » .

ومع ذلك ، انه يعتبر « التاريخ والحساب » من العلوم العربية ، والجغرافية والهندسة والرسم » من العلوم الزراعية ... ويقترح تعليـــم الطب والبيطرة ، وعـــلم النفس مع الفنون الحربية — من محاربة وهجوم ، ومدافعة وحصار ، ومدفعية وتدمير — لطلاب يتراوح أعمارهم بين السابعة والرابعة عشر .. لأنـــه يصرح — في الصفحة الاولى من مشروعه — بأنه « لا يبقى في المدرسة تلميذ بلغ الخامسة عشر » .

هذا ، فضلا عن « النزعة السلفية » الصريحة التي يظهرها ، عندمـــا يقترح تزويد « الاولاد » بـ « أسلحة قديمة » بغية « تجديد العهد بكل المظاهر القديمة وآداب السلف » .

وكلما تقدمت في قراءة المشروع — واطلعت على هـــذه الآراء الغريبة ، لم أستطع أن أمنع نفسي من الضحك ، وضحك ، معي الملك فيصل — .

وفي الأخير ، استرد الملك الورقة مني ، قائلاً :

- سأعيدها اليه ، وسأقول له : أن يعطيها اليك ويتذاكر معك في أمرها..

ذلك ، لانه كان قد تقرر تعييني « معاوناً لوزير المعارف » ، وهذا الحديث كله كان جرى قبل أن ابدأ عملي الرسمي في الوزارة ، بيومين فقط .

* * *

عندما خرجت من مكتب الملك فيصل ، صرت أضحك كلما تذكرت الآراء التي قرأتها في مشروع « العلامة هبة الدين الشهرستاني » .

ولكني عندما عدت الى داري ، واختليت بنفسي، أخذت أشعر بألم مرير : لأني تبينت بأن مشاكلي لن تنحصر في اقناع « المستشار الانجليزي » فحسب ، بل ستتعدى ذلك الى تصحيح آراء « الوزير الوطني » أيضاً .

* * *

بعد يومين من ذلك التاريخ ، باشرت عملي في وزارة المعارف .

وفي اليوم التالي أعطاني الوزير مشروعه الخطير ، قائلاً :

– أنا وضعت هذا المشروع وقدمته الى جلالة الملك ، وجلالته أعجب به هوايه[1] ، وقال لي : اعطيه لي ، لأطبقه حـالاً . ولكني قلت : لا يا صاحب الجلالة ، مـادام جلالتك تفضلت فوافقت على تعيين الاستاذ ساطع الحصري معاوناً لي ، اسمح لي أن آخذ رأيه في هذا المشروع ..» .

وأنا – مع استغرابي لهذه الكذبة – ، رأيت أن أتظاهر بعدم معرفة شيء عن القضية ، فأخذت الورقة منه ، قائلا :

– أدرس المسألة ..

* * *

بعد درس أحوال العراق ، تأكدت من أنه ليس من المصلحة في شيء تأسيس مدرسة خاصة بأولاد رؤساء العشائر .

واستطعت أن أقنع الملـك فيصل ، بالتخلي عن فكرة تأسيس مثل هذه المدرسة .

ومع ذلك ، احتفظت بالمشروع الذي كان وضعه « العلامـة هبة الدين الشهرستاني » لهذه المدرسة .

وها اني أنشر الآن صورته الزينكوغرافية ، آسفاً على عدم ظهور الخطوط الحمراء فيها ، وعلى تقطع خطوطها الزرقاء في بعض أقسامها .

---

(١) أي كثيراً .

فترة العمل في وظيفة

معاون وزير المعارف

٥ آذار ١٩٢٢ - ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣

نظرة اجمالية

ان فترة عملي في وظيفة معاون وزير المعارف كانت قصيرة : فانها لم تتجاوز العشرة شهور الا عشرة أيام .

ومع ذلك ، لقد انجزت خلال هذه الفترة ، كثيراً من الأعمال التنظيمية والاصلاحية . منها :

أ – تنظيم اجهزة الادارة والتفتيش والارشاد في وزارة المعارف . وذلك باستصدار قانون لتأليف مجالس المعارف في الألوية . واستصدار عدة تعليمات وزارية التي تضمنت الأمور التالية :

١ – تعيين وتحديد واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم .

٢ – تعيين أهداف التفتيش وواجبات المفتشين .

٣ – توضيح واجبات المدارس الأهلية وكيفية مراقبتها .

٤ – تنظيم الاحصائيات المطلوبة من المدارس .

ب – اصلاح وتنظيم التعليم الابتدائي .

وذلك بوضع منهج جديد ، مبني على أسس تربوية قويمة ، ومقترن بتوجيهات وطنية وقومية صريحة .

وبدعوة المديرين وطائفة من المعلمين الى دورة صيفية ، تلقى خلالها محاضرات في أهم أسس التربية والتعليم ، وتشرح أهم الغايات التي توخاها المنهج الجديد .

ج – اصلاح وتنظيم أمور دار المعلمين ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

د – الشروع في رفع مستوى التعليم الثانوي ، تمهيداً لاصلاحه اصلاحاً أساسياً .

* * *

اني أنجزت هذه الأعمال الأساسية – وسائر الأعمال الفرعية – بموافقة وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني ، والقائم بأعمال المستشار المستر فلين البريطاني .

ولم أصادف أي صعوبة في الحصول على موافقتهما . لأنهما كانا علما من الظروف التي تم فيها تعييني معاوناً لوزير المعارف : ان الملك فيصل يهتم بأمور المعارف اهتماماً خاصاً ، كما انه يعتمد في هذه الأمور عليّ اعتماداً كبيراً .

ولهذا رأى الوزير ، ان يوافق على كل ما أقترحه عليه ، وان يوقع على كل ما اعرضه على توقيعه .

واما المستر فلين ، فقد اغتبط بوجه خاص ، من اقتران تعييني للوظيفة المذكورة بانهاء خدمات الكابتن فارل ، الذي كان مهيمناً على أمور المعارف منذ عدة سنوات ، فلم يعارضني الا مرة واحدة ، وذلك في قضية توزيع المساعدات المالية للمدارس الاهلية . تلك القضية التي تعقدت كثيراً ، بسبب المناورات التي قام بها وزير المالية ساسون حسقيل ، خدمة لمصالح طائفته الخاصة ، وأخذت شكلا سياسياً بكل معنى الكلمة . ولكن معارضته في هذه القضية لم تجده نفعاً ، لأن رأيي تغلب في آخر الامر ، على رأيه ورأي ساسون ، بالقرار الجديد الذي اتخذه مجلس الوزراء في هذه القضية .

* * *

ولذلك ، استطيع ان اقول : ان أعمالي في هذه الفترة لم تصادف معارضة تستحق الذكر ، من داخل الوزارة ، غير انها صارت هدفاً لمعارضة شديدة ومغرضة ، خارج الوزارة :

فان جماعة من المعلمين الموتورين أخذوا يتهجمون عليّ وعلى أعمالي بشدة ، ويتوسلون بكل وسائل الدعاية لاثارة الرأي العام ضدي .

وأما أمضي الاسلحة التي استعملوها خلال هذه الدعايات ، فكان « تلفيق الأخبار الكاذبة » لاستثارة نعرة « العراقي والدخيل » .

انهم وجدوا لدعاياتهم هذا ، انصاراً ومعاضدين ، اولا في بعض الجرائد ، ثم في الحزب الذي تألف عنـــد رئاسة « محمود النقيب » وتسمى باسم « الحزب الحر العراقي » .

وفي الاخير ، دخل الى هذا الميدان وزير المالية صاصون حسقيل ، مصمماً تنفيذ خطة مرسومة باتقان ، لاقصائي عن ساحات العمل في وزارة المعارف .

انه كان حاقداً علي ، من جراء قضية مساعدات المالية للمدارس الاهلية التي سيطالعها القراء بعد هذه النظرة الاجمالية . وعندما قررت الحكومـــة تأليف لجنة خاصة لدرس احوال العراق الاقتصادية والمالية ، وتقرير ما يجب عمله لمعالجة الضيق المالي المستحوذ على البلاد ، وجد فيها فرصة سانحة لتنفيـــذ مآربه الآنف الذكر : واتفق مع مستشار وزارة الماليـة البريطاني وادخل بين المقترحات والمقررات الكثيرة التي تضمنها التقرير العام – مادتين تتعلقان بي مباشرة ، وان لم تذكرا اسمي صراحة . احـدى هاتين المادتين تنص على الغاء وظيفة « معاون وزير المعارف » ، والاخرى تنص على احداث وظيفة مـــدير المعارف العام ، واسنادها الى مدير عراقي ..

ان الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة كانت خارجـــة عن مهام اللجنة الاقتصادية ، وكانت تكشف الستار عن الغرض الاصلي منها .

ومع ذلك وافق مجلس الوزراء على تقرير اللجنـــة بهيئة مجتمعة . وبذلك انشرح صدر صاصون ، وعم الفرح والحبور اوساط الموتورين والمشاغبين .

ولكن سرعان ما تغيرت الاحوال . لان الملك فيصل لم يعترض على الغـاء

وظيفة معاون وزير المعارف ، واحداث وظيفة مدير المعارف العام . ولكن لم يرَ ما يمنع اسناد هذه الوظيفة الجديدة اليّ .

ولذلك ، صدرت الارادة الملكية بتعييني مديراً عاماً للمعارف .

ولذلك انتهى عملي كـ « معاون وزير المعارف » . ولكني بقيت في مركز الوزارة ، لاواصل اعمالي الاصلاحية والتنظيمية ، بصفتي مديراً عاماً للمعارف .

قضيـــة

المساعدات المالية للمؤسسات التعليمية

ملابساتها السياسية

أولى القضايا التي اضطرتني الى بذل الجهود الكبيرة لمعالجتها – بين الملابسات السياسية العمياء ، والمداورات الطائفية الهوجاء – كانت قضية توزيع المساعدات المالية على المدارس الأهلية والأجنبية .

– ١ –

كانت ميزانية المعارف تتضمن بعض الاعتمادات ، لمساعدة المدارس « غير الحكومية » . ولكن جميع المساعدات كانت تمنح المدارس الأجنبية ، فلا يخصص شيء منها الى المدارس الأهلية والوطنية . وهذه الحالة كانت تحمل الوطنيين على انتقادها ، وعلى المطالبة بتغييرها .

وكان من الطبيعي أن تشتد هذه الانتقادات والمطالبة ، ببداية الحكم الوطني في البلاد ، كما كان من الطبيعي أن تستجيب الحكومة الوطنية – في آخر الأمر – الى مقتضياتها .

ولذلك قرر مجلس الوزراء : قطع المساعدات المالية عن المدارس الأجنبية ، ومنحها للمدارس الأهلية وحدها .

ولكن ، بعد هذا القرار ، ظهرت الى الميدان قضية أخرى ، هي : كيفية تعريف المدارس الأهلية والأجنبية ، والتمييز بينها ، لأن مدرسة الآليانس الاسرائيلية ادعت أنها ليست أجنبية ، بـــل هي أهلية ، بدليل ان الطائفة الاسرائيلية هي التي تتولى الانفاق عليها ، ولذلك ، طلبت عدم قطع المساعدات المالية عنها .

* * *

عندما باشرت العمل في وزارة المعارف – معاوناً للوزير – وجدت القضية مفتوحة ، فأخذت أنعم النظر فيها ، من وجوه عديدة :

اني كنت أعرف الشيء الكثير عن « مدارس الآليانس الاسرائيلية » بوجه عام ، ومكتبتي كانت تضم العديد من الكتب والمراجع التي تعطي تفاصيل وافية عن الجمعية التي أنشأت المدارس المذكورة : Alliance Israélite Universelle وعن أغراضها وتاريخها وأعمالها .

انها كانت ترمي الى هدفين في وقت واحد : نشر اللغة الفرنسية ، تعليم ابناء الجاليات الاسرائيلية في البلاد الشرقية .واذا مزجنا الهدفين المذكورين،استطعنا أن نقول : إنها كانت تهدف الى تعليم وتثقيف الاسرائيليين باللغة الفرنسية .

المركز العام للجمعية كان في عاصمة فرنسا : باريس ، كما أن دار المعلمـــين الخاصة بالجمعية كان في احدى ضواحي باريس. وأما المدارس التي أنشأتها الجمعية، فكانت منتشرة في عدد غير قليل من المدن العربية والتركيـــة والايرانية – من مراكش حتى طهران .

وبناء على كل ذلك ، كان لا بد من ادخال مدرسة الآليانس في عـــداد المدارس الأجنبية .

* * *

ومن جهة أخرى ، كنت أعرف أن الجمعية المذكورة كانت تسير على خطة محكمة التنظيم في أمر إنشاء المدارس . فانها عندما تنشىء مدرسة في مدينة ما ،

تأخذ على عاتقها جميع نفقاتها – في بادىء الأمر – . غير أنها تتخذ – في الوقت نفسه – كل ما يلزم من التدابير لتضمن ، بعد مدة ، مساهمة الطائفة الاسرائيلية المحلية في هذه النفقات ، بصورة تدريجية ، تمشياً مع تقدم « الوعي » و«التنظيم» في صفوف الطائفة . بهذه الصورة تزداد نسبة هذه المساهمة ، سنة بعد سنة ، الى أن تشمل القسم الأعظم من نفقات المدرسة. فتتضاءل مساهمة المركز العام في هذه النفقات ، الى أن تصبح « رمزية » ، وربما مقتصرة على راتب المدير .

والادارة العامة للجمعية المركزية ، كلما اقتصدت في الاعتمادات المخصصة للمدارس المؤسسة قبلاً ، استخدمت المبالغ التي تتوفر لديها لتأسيس مدارس جديدة ، في مدن أخرى .

وهذه الخطة ، هي التي ساعدت الجمعية على تكثير عدد مدارس الآليانس ، دون تزييد مجموع اعبائها المالية زيادة كبيرة .

* * *

ان مدرسة الآليانس الاسرائيلية في بغداد ، قد تكون وصلت الى المرحلة الأخيرة من مراحل هذا التنظيم ، وأعباؤها المالية قد تكون انتقلت على عاتق الطائفة الاسرائيلية نفسها .

ولكن ذلك لا يدل على انقطاع علاقاتها بالمركز العام القائم بباريس : فانها لا تزال تابعة الى المركز المذكور : تسير على الخطط التي يقررها ، وتستقبل المدير الذي توفده ، وتودع المدير الذي يتلقي منها أمراً بنقله الى مدينة أخرى .

ويتبين من كل ذلك، أن مدرسة الآليانس الاسرائيلية لا تستطيع أن تدعي بأنها « أهلية » ، في حالتها الحاضرة .

فاذا أرادت الطائفة الاسرائيلية ببغداد أن تكسب المدرسة المذكورة صفة الـ « أهلية » ، وجب عليها أن تعين لها هيئة ادارية مسؤولة أمام وزارة المعارف مسؤلية تامة ، دون ان ترجع في أي أمر من أمورها الى الهيئة المركزية القائمة في باريس . .

غير أني ،قبل أن أنتهي من تسويد المذكرة التي توضح هذه الامور ، فوجئت بقرار يصدر من مجلس الوزراء ، ويقلب الأوضاع قلباً غريباً ، ويضعنا أمـــام مسائل ومشاكل جديدة تماماً ..

- ٢ -

رأى مجلس الوزراء أن يعالج قضايا المساعدات المالية بنفسه ، وقرر ما يلي:

« كل مدرسة غير حكومية تعتبر « أهلية » اذا زاد عدد طلابها العراقيين على ٩٠ في المائة من المجموع » .

« وتوزع المساعدات المالية على المدارس المذكورة بنسبة عدد طلابها » .

ان هذا القرار كان يخالف أثبت مفاهيم الادارة والسياسة، وأظهر مقتضيات التربية والتعليم .

اذ من البديهي أن تابعية المدرسة تتعين بتابعية هيئتها الادارية ، لا بتابعية تلاميذها . فالمدرسة التي تؤسس وتدار من قبل هيئة أجنبية ، يجب أن تعتبر « أجنبية » ولو كان جميع تلاميذها من العراقيين . وبعكس ذلـــك : المدرسة التي تؤسس وتدار من قبل هيئات وطنية يجب أن تعتبر « أهلية » ولو كان بين تلاميذها عدد غير قليل من غير العراقيين .

ان نظرة واحدة الى أوضاع المدرسة الاميركية في البصرة والمدرسة الجعفرية في بغداد ، تكفي للتأكد من أن قرار مجلس الوزراء في هذا المضمار ، لا يتماشى مع حقائق الامور ، ولا يدل على سياسة حكيمة بوجه من الوجوه .

* * *

وأما مبدأ « توزيع المساعدات المالية على المدارس بنسبة عدد تلاميذها » الذي أقره مجلس الوزراء ، فانه لا يستند الى أي أساس معقول ، بل انه يخالف مبادىء « عدالة التوزيع » ، كما أنه ينافي مقتضيات التربية والتعليم السليمة .

فان نفقات المدرسة لا تتناسب مع عدد تلاميذها ، بل تتبع درجتها ومستوى التعليم فيها ، وعدد معلميها .

لأن المدرسة لا تنفق على كل تلميذ على حدة ، انما تنفق على المعلمين ، وكل معلم يتولى تعليم مجموعة من التلاميذ. ونفقات المدرسة ترتفع بارتفاع درجات الصفوف من ناحية ، ومستوى المعلمين من ناحية أخرى .

فضلا عن ذلك، اذا زاد عدد التلاميذ في الفصل الواحد اكثر من الحد المعقول، أدّى ذلك الى التأخر في سير الدروس ، والى هبوط مستوى التعليم .

فتوزيع المساعدات المالية بالنظر الى عدد التلاميذ دون الالتفات الى مستوى التعليم ، يؤدي – في آخر الأمر – الى منح أكبر المساعدات الى أسوأ المدارس.

وأما الطريقة المثلى التي يجب اتباعها في هذا المضمار ، فهي : تقرير المساعدات المالية ، بعد درس أحوال كل مدرسة على حدة ، من جميع الوجوه العلمية والمالية والتعليمية .. مثلاً : درجات صفوفها ، حالة التعليم فيها ، مستوى معلميها ، مقدار الأجور التي تتقاضاها من تلاميذها ، ومقدار الرواتب التي تدفعها الى معلميها ، وعدد التلاميذ الذين تقدمهم الى الامتحانات العامة ، وعدد الذين ينجحون في تلك الامتحانات ... وما يشبه ذلك من خصائص هامة .

ومن البديهي أن مجلس الوزراء عندما قرر توزيع المساعدات بالنسبة الى عدد التلاميذ – دون أن يلتفت الى سائر ألامور – ، قد حاد عن جادة الصواب ، وتباعد عنها بعداً كبيراً .

وكان من الواضح : أن الذي دفع مجلس الوزراء الى هذا الطريق الخاطيء كان وزير المالية صاصون حسقيل . ولا شك في أنه كان يقصد من ذلك ، أولا : إدخال مدرسة الآليانس الاسرائيلية في عداد المدارس الأهلية – دون تقييد ذلك بأي قيد – ثم تخصيص معظم المساعدات المالية الى المدارس الاسرائيلية ، نظراً لكثرة عدد تلاميذها ..

وقد تأكدت بعد ذلك : أنـه هو الذي كان قدم الاقـتراح ، وأما سائر الوزراء ، فكانوا وافقوا على ذلك ، دون أن يروا لزوماً لانعام النظر في الأمر . وطبيعي أن وزير المعارف كان من جملة الحاضرين في الجلسة والموافقـين على الاقـتراح ...

* * *

طبيعي ، انه ما كان يجوز لي أن أبقى مكتوف اليدين أمام هـذا القرار السخيف والضار .

ولا سيما ، ما كان يسوغ لي بوجه من الوجوه ، أن أشرف على تنفيذ القرار ، مع علمي بسخافته ، ومع اعتقادي بأضراره

بل كان يجب علي أن أتوسل بكل الوسائل لتعـديل القرار المذكور ، وارجاع الامور الى مجار معقولة وطبيعية .

والسبيل الوحيد الى ذلك — في الظروف الادارية القائمة في ذلك التاريخ — كان : أولاً العمل على تدخل الملك فيصل في الأمر ، وبعد ذلك الأتصال ببعض الوزراء لتفهيمهم أهمية القضايا المذكورة .

كانت مقرارات مجلس الوزراء ، ترسل الى رئاسة الديوان الملكي لعرضها على جلالة الملك ، فلا تعتبر نافذة المفعول الا بعد موافقة الملك عليها . وكان الملك الحق في اعادة النظر فيها .

ولذلك رأيت أن أستفيد من هذه الطريقة :

أولاً ، اتصلت تليفونياً برستم حيدر ، أطلعته على رأيي في الأمر باختصار ، ورجوته أن يرسل الجواب قبل أن ألتقي بالملك فيصل ، فأشرح له القضية .

وفعلا ، ذهبت الى البلاط ، وكلمت الملك فيصل، وشرحت له أوجه الخطأ في القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء ، وبينت له بتفاصيل وافية الطريقـة المثلى التي يجب اتباعها في هـذه القضايا . واقتنع بصواب رأيي في هذه القضايا ، كما قدر الأضرار والمحاذير التي تنجم من العمل بقرار مجلس الوزراء الآنف الذكر .

ولذلك أمر «رئيس الديوان الملكي رستم حيدر» أن يبلغ رئيس الوزراء، رغبة جلالته في إعادة النظر في هذه القضايا ..

بعد هذه الملاقاة، غادرت البلاط، مطمئن البال، وانصرفت الى تسويد مذكرة مفصلة، لألفت أنظار الوزراء الى اوجه القضية المختلفة، لكي يكونوا على بينة من حقائق الأمور، عندما تطرح القضية على بساط البحث في مجلسهم، للمرة الثانية .

* * *

ولكني، في اليوم الذي وصل الى الوزراء الكتاب المتعلق بطلب إعادة النظر، جاء الى غرفتي «مستر غلين» الذي كان يقوم بأعمال المستشارية منذ سفر فارل، وأخذ يكلمني بعصبية ظاهرة :

قال : – علمت أن جلالته لم يوافق على قرار مجلس الوزراء المتعلق بقضية المساعدات المالية، وطلب من مجلس الوزراء أن يعيد النظر فيها ..

قلت : – نعم .

سألني : – من استشار جلالته في هذا الأمر ؟

قلت : – أنا أستغرب هذا السؤال . فان جلالته حر في هذا الباب : قد يبدي رأيه دون أن يستشير أحداً . وقد يفعل ذلك بعد استشارة من يشاء . ولا أدري كيف تجيز لنفسك أن تطرح الآن مثل هذا السؤال ؟

قال، بعصبية متزايدة : – أنا أسأل . لأني أقوم بأعمال مستشارية المعارف، فكان على جلالته أن يستشيرني في هذا الأمر ..

قلت له بكل هدوء : – لا، يا مستر غلين، إسمح لي أن أقول بأنك غلطان جداً في هذا الباب . فأنت مستشار وزارة المعارف . ولست مستشاراً للملك في شؤون المعارف . لك أن تقدم رأيك الاستشاري الى وزير المعارف، على أن لا تنسى أن فوق وزير المعارف يوجد مجلس الوزراء، وفوق مجلس الوزراء يوجد ملك البلاد ..

قال عندئذ ، دون أن يتخلص من آثار العصبية :

ــ أنا سأقترح على الوزير ، أن يتمسك بالقرار ، فلا يتخلى عنه .

قلت : ــ أنت حر في ذلــك ، بطبيعة الحال . ولكني أنا ، أود أن أصرح بأني سأفعل عكس ذلك. سأقدم الى الوزارة ما لديّ من المعلومات والملاحظات التي تبرهن على ضرورة العدول عن ذلك القرار الى قرار فني ومعقول .

ورداً على تصريحي هذا ، كرر قوله السابق :

ــ وأنا سأخلي الوزير يتمسك بالقرار .

ثم قام وخرج من الغرفة ، دون أن يتخلص من العصبية التي تملكته في هذه القضية .

* * *

أنا لم أكترث بما قاله غلين ، لأني كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوزراء لن يستطيعوا أن يتمسكوا بقرارهم السابق ، بل سيسارعون الى العدول عنه . بعدما اطلاعهم على حقائق الأمور .

وفعلاً ، مجلس الوزراء لم يتمسك بالقرار السابق ، بل رأى أن تقرر وزارة المعــارف كيفية توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية ، بعد أن تدرس أحوالها من جميع الوجوه التعليمية والمالية .

ـ ٣ ـ

غير أن ملابسات القضية المذكورة لم تنتهِ بذلك أيضاً.لأن المندوب السامي أيضاً تدخل في الأمر :

فان سكرتير المندوب السامي أرسل الى سكرتير مجلس الوزراء ــ في ٥ أيار ــ كتابــاً يتضمن « رأي فخامته » في الأمر ، وسكرتير مجلس الوزراء أرسل الكتاب المذكور الى وزارة المعــارف ، طي كتابه المرقم ٧٠٨-٩-٦ بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٢ .

ان المندوب السامي كان يقول بوجوب « مراعاة عدد نفوس الطوائف عند

توزيع المساعدات المالية ، وكان يرى في عدم مراعاة ذلك « ما يبتر وسائل الحياة للمدارس غير الاسلامية » .

وأما الدافع الأساسي لهـــذا الرأي ، فكان الزعم الخاطيء الذي عبر عنه الكتاب بالعبارات التالية :

« ومما ألم به فخافة المندوب أن ٩٧ من ميزانية المعارف مخصصة لمـــدارس الحكومة الـــتي جميع طلبتها مسلمون ، باستثناء قليل منها في لوائي الموصل وكركوك » .

ولكن الاحصاءات الرسمية الموجودة لدى الوزارة كانت تـدل دلالة قاطعة على أن ذلك يخالف الواقع مخالفة كلية .

فان (٣٠) في المائة من طلاب المدارس الثانوية ، و (٢٦٫٥) في المائة من طلاب دار المعلمين كانوا من « غير المسلمين » .

حتى المدارس الابتدائية الحكومية كانت تضم عدداً كبيراً من التلاميذ « غير المسلمين » .

فان المدارس الرسمية في لواء العمارة ــ مثلاً ــ كانت تضم ــ مقابل كل مائة من التلاميذ المسلمين، نحو ٣٢ تلميذاً غير مسلمين . وكان في مدارس لواء كركوك مقابل كل مائة تلميذ مسلم أكثر من ١٩ تلميذاً غير مسلم، حتى مدارس لواء الناصرية كانت تضم نحو ١٥ تلميذاً غير مسلم مقابل كل مائة تلميذ مسلم .

وأما مدارس الموصل الرسمية فكانت تضم مقابل كل مائة تلميذ مسلم ٢١٦ غير مسلم. فان مجموع التلاميذ المسلمين كان ٢١٦٢، في حين كان مجموع التلاميذ المسيحيين ٤٤٤٥ ، أي انه كان يزيد على ضعف التلاميذ المسلمين .

فما جـاء في كتاب سكرتير المندوب السامي من أن « جميع طلبة المدارس الحكومية مسلمون ، باستثناء قليل منهـا في لوائي الموصل وكركوك » يخالف الواقع مخالفة كلية ، بل يناقضه مناقضة تامة .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كان لا بد من لفت الأنظار ــ في هذا المضمار ــ الى أمر آخر ، وهو : ان المساعدات المالية مخصصة للمدارس لا للطوائف ، انها

لا تمنح لطائفة من الطوائف لكي تؤسس مدارس خاصة بهـا ، انما تمنح لكل مدرسة من المدارس المؤسسة فعلاً ، لتشجيعها على المساهمة في أعباء « التعليم العـام » ولذلك يترتب على وزارة المعارف أن تنظر الى كل مدرسة من المدارس الأهلية كـ « مؤسسة تعليمية قائمة بذاتها » ، فتقرر لهـا المساعدة المالية بنسبة خدمتها لمعارف البلاد من ناحية ، وبنسبة حاجتها الى المساعدة من ناحية أخرى ، وذلك بقطع النظر عن الطائفة التي تنتسب اليها .

* * *

لقد كتبت جواباً الى سكرتارية مجلس الوزراء ، يتضمن هذه الملاحظات بتفاصيل وافية ، وأرفقت بالكتاب الجوابي المذكور جدولاً احصائياً يبين مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية في كل لواء من ألوية العراق ، منقسمين الى مسلمين وغير مسلمين .

ويتبين من الجدول المذكور ، أن مجموع التلاميذ – في ذلك التاريخ – كان ١٥٥١٨ ، عدد المسلمين بينهم ١٠٢١٠ والمسيحيين ٤٦١٩ ، والاسرائيليين ٥٤٣ ، والصابئة ١٤٧ .

وما كنت أشك في أن المندوب السامي عندما يطلع على هـذا الاحصاء الرسمي ، سيدرك خطورة الغلط الذي تورط فيه ، وسيسدل الستار على هذه القضية .

وهذا ما حدث فعلاً .

غير أن وزير المالية ، « صاصون حسقيل » الذي كان العامل الأصلي في كل هذه الملابسات والتعقيدات ، اغتاظ من هذه النتائج .

وغيظه هذا ، هو الذي سيدفعه على العمل مع الذين كانوا يسمون الى إبعادي عن ميدان المعارف ، وهو الذي سيحمله – بالاتفاق مع المستشار المالي – على طلب الغاء « معاونية وزارة المعارف » بحجة « الاقتصاد » كما سأشرح ذلك في نهاية هذا البحث .

الجدول (رقم ٦)

احصاء تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية بحسب الأديان

لـواء	مسلم	غير مسلم				
		مسيحي	صابئي	اسرائيلي	المجموع	
بغداد	١٩٤٣	١٩	٠	١٤	٣٣	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٠٧ من غير المسلمين
كوت	٤٣٣	٠	٠	٠	٠	
دليم	٥٦٦	٠	٠	٠	٠	
ديالى	٦١٣	٠	٠	٨٣	٨٣	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٣٠٥ من غير المسلمين
حلة	٦٣٩	٠	٠	٣١	٣١	« ١٠٠ « ٤,٨ «
كربلاء	٣٩٧	٠	٠	٠	٠	
بصره	١٣٨٠	٨	٠	١٢	٢٠	« ١٠٠ « ١,٥ «
عماره	٥٩١	٦	١١٢	٧٠	١٨٨	« ١٠٠ « ٣١,٨ «
ناصريه	٥٧٠	٥	٣٥	٤٥	٨٥	« ١٠٠ « ١٤,٩ «
كركوك	١٠١٦	١٣٦	٠	٦٠	١٩٦	« ١٠٠ « ١٩,٢ «
موصل	٢١٦٢	٤٤٤٥	٠	٢٢٧	٤٦٧٢	« ١٠٠ « ٢١٦,٢ «
المجموع	١٠٢١٠	٤٦١٩	١٤٧	٥٤٢	٥٣٠٨	مقابل ١٠٠ من المسلمين ٥٢,٩ من غير المسلمين

وزارة المعارف أخذت تعمل في أمر توزيع المساعدات الماليـــة للمدارس الأهلية ، وفقاً للمبادىء التي شرحتها خلال هذه المخابرات .

غير أني – بعد مدة – رأيت من الضروري أن أثبت هـــذه « المبادىء » بقانون ، « يقترن بموافقة مجلسي النواب والشيوخ، وبمصادقة جلالة الملك، وفعلا استصدرت « قانون توزيع المساعدات للمدارس والمعاهد الأهلية» .

كان تم ذلك خلال عملي «مديراً عاماً للمعارف» . ومع ذلك رأيت أن أدرج نص القانون المذكور هنا ، لاتمام هذا البحث ..

قانون توزيع المساعدات للمدارس والمعاهد الأهلية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون توزيع المساعدات المـــالية للمدارس والمعاهد الأهلية) رقم « ١٨ » لسنة ١٩٢٦ .

المادة ٢ – توزع هذه المساعدات على المدارس الأهلية والمعـاهد التعليمية بنسبة خدمتها للمعارف العامة من جهة، ومقدار حاجتهـا الى المساعدة من جهة أخرى ولذلك ينظر في هذا الباب الى :

أ) درجة المدرسة وعدد صفوفها .

ب) مستوى التدريس فيها .

ج) عدد معلميها ومستواهم العلمي والتعليمي .

د) منهج الدراسة المتبع فيها، ودرجة قربه من منهج المعارف العام.

هـ) درجة اشتراك المدرسة في الامتحانات العامة ونسبة نجـــاح طلابها فيها .

و) واردات المدرسة ومصاريفها .

المادة ٣ – ان كيفية التوزيع تتقرر كل سنة على حدة بقرار وزاري يصدر بعد الاطلاع على مقترحات لجنة خاصة تؤلف من كبار موظفي الوزارة .

وعلى هـــذه اللجنة أن تنظر – قبل ابداء اقتراحاتها في ملاحظات مديري المعارف وتقارير المفتشين المتعلقة بكل من المدارس والمعاهد

التي تطلب مساعدة مالية وتدرس حالتها من جميع الوجوه المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٤ – لوزارة المعارف الحق بمنح المساعدة المالية نقداً أو تحويلها الى راتب شهري يدفع الى معـلم أو معلمين من قبلها ، اذا رأت أن ذلك أوفق لصالح المدرسة وأضمن لتقدمها .

المادة ٥ – على وزيري المعارف والمالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر آذار سنة ١٩٢٦ واليوم السابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٤ .

مس بل
ومشروع قانون الحفريات الأثرية
— المستند على سيفر —

مس بل – السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي في العراق – كانت «مديرة فخرية للآثار القديمة» منذ تولى «السير برسي كوكس» المندوبية السامية قبل تكوين الحكومة الوطنية في العراق، واحتفظت بهذه المديرية الفخرية عند تكوين المملكة العراقية .

إنها أتت يوماً الى وزارة المعارف – عندما كنت معاوناً للوزير – ، بصفتها هذه ، وسلمتنا مشروع قانون للحفريات الأثرية ، وطلبت منا أن نرسله الى رئاسة مجلس الوزراء بسرعة ، لأن («مستر وولي سيأتي قريباً ، ليقوم بحفريات أثرية في «اور Ur») وأضافت الى قولها هذا بعض الكلمات التوضيحية ، اذ قالت : «ان مشروع القانون موضوع وفقاً لأحكام المعاهدة التي تم التوقيع عليها بين الدول المتحالفة وبين تركيا . ومن الطبيعي أن تشمل هذه الأحكام الدولة العراقية التي انبثقت عن الدولة التركية» .

وعندما أنهيت أعمالي في الوزارة ، وذهبت الى داري ، اعتكفت في مكتبي لأدرس المشروع بما يستحقه من اهتمام . فراجعت أولا قانون الآثار العثماني ، المسطور في مجموعة القوانين المعروفة باسم «الدستور» . ثم راجعت معاهدة

سيفر لأطلع على النصوص الواردة فيها عن الآثار القديمة .

وقد علمت من أبحاثي هذه ، ، ان المشروع الذي أتت به المس بل ، كان يعطي للحفارين ، أكثر بكثير مما تفرضه المعاهدة المذكورة :

لأن المادة الثانية عشرة من القانون العثماني كانت تصرح بأن « كافة الآثار التي تحصل من الحفريات تكون ملكاً للحكومة » و « بأن الحفارين لا يأخذون الا صور وقوالب تلك الآثار » .

وأما معاهدة سيفر ، فان المادة (٤٢١) منها كانت تحتم على تركيا « أن تلغي القانون المذكور – ، خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة » ، و « أن تسن قانوناً جديداً ، وفقاً للقواعد المدرجة في ملحق المعاهدة » . والفقرة الثامنة من الملحق المذكور كانت تنص على ما يلي : « تقسم نتائج الحفريات بين الحفار وبين الدائرة المفوضة التركية ، بنسبة تعينها تلك الدائرة . واذا تعذرت القسمة لأسباب علمية ، يعطى للحفار تعويض مناسب عن بعض المكتشفات » .

ويفهم من هذه العبارة ، أن المعاهدة تحتم على تركيا ، أن تعطي للحفارين « حصة » من المكتشفات ، ولكنها لا تحدد نسبة هذه الحصة ، بل تترك ذلك الأمر الى الدائرة المختصة .

وذلك يعني : أن هذه الحصة قد تكون الثلث أو الربع – مثلاً – على أن تقررها دائرة الآثار نفسها .

وطبيعي أن ذلك يمكن أن يتم بالمفاوضة ، خلال منح الرخصة ، بعد ملاحظة أهمية الموقع من الوجهة العلمية ، وظروف الحفريات من الوجهة العملية .

ولكن مشروع القانون الذي أعدته المس بل كان يجعل حصة الحفارين « النصف » على الاطلاق وفي كل الأحوال . وفي ذلك انتقاص لحقوق البلاد في آثارها القديمة ، أكثر بكثير مما طلبته معاهدة سيفر نفسها .

في الواقع أن المشروع المذكور يصرح بأن المدير « ينتخب من بين العاديات ما يتراءى له أنه يحتاج اليه لاكمال المجموعات الأثرية في العراق من الوجهة العلمية » ، غير أنه يصرح ، من جهة أخرى ، بأن للمدير « أن يسد ما يقع من

العجز في حصة التنقيب ، كي تكون حصته ممثلة لنتيجة التنقيبات ، بأشياء مستخرجة من أعمال التنقيب الأخرى أو ما هو من مقتنيات الحكومة ».

وهذا يعني : ان حصة الحفارين تبقى «النصف» في كل الأحوال ، مع إمكان استبدال البعض من هذه الحصة بآثار أخرى .

وبناء على كل هذه الملاحظات ، رأيت أن أقترح مبدأ متوسطاً بين أحكام القانون العثماني ، وبين مشروع المس بل ، مع مراعاة ما تطلبه معاهدة سيفر :

« يعطى للمنقبين نصف الآثار المكررة، على أن يحتفظ المتحف بجميع الآثار الفريدة ، مع السماح للمنقبين بأخذ قوالبها » .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى : فكرت في أن اصدار قانون خاص بالحفريات الأثرية، دون ضمان صيانة الآثار القديمة قد يؤدي الى أضرار جسيمة . فلا بد من التفكير في أمر صيانة الآثار القديمة ، قبل التفكير في أمور رخص الحفريات :

ولذلك ، لا بد من أختيار أحد الأمرين التاليين :

إما إصدار قانون ينظم أمور الحفريات ، مع أمور الصيانة ، في وقت واحد .

وإما اضافة مادة الى قانون الحفريات ، تنص على أن « أمور صيانة الآثار القديمة تبقى خاضعة لأحكام القانون العثماني » .

وبعد هذه الأبحاث والتأملات كتبت مذكرة سردت فيها انتقاداتي ، واقتراحاتي هذه بشيء من التفصيل .

وعندما حضرت مس بل الى الوزارة – بعد بضعة أيام – لتعقيب القضية ، أعطيتها نسخة من مذكرتي ، وأخذت أشرح لها انتقاداتي واقتراحاتي . ولكنها عندما اطلعت عليها ، صارت تقول – بعصبية ظاهرة – « هذا ما يصير ساطع بك .. هذا ما يصير .. » ثم أضافت : « بعدين ما أحد يجيء لاجراء الحفريات .. » .

وأنا رددت على كلمتها هذه بما كنت قد عرفته من الحفريات الأثرية التي تجري

في جزيرة كريت ، وقلت لها: « هناك كل الآثار التي تكتشف تعطى للمتحف ، ولا يعطى شيء منها للمنقبين ، في حين أن اقتراحي سيعطي لهم شيئاً غير قليل .. » .

ولكنها أصرت على رأيها ، وقالت – بعصبية متزايدة – « هذا شيء آخر ... العراق شيء ، وكريت شيء آخر.. » وكررت قولها « هذا ما يصير ساطع بك ، هذا ما يصير » .

غير أنها ، بعد مدة وجيزة ، استعادت هدوءها بغتة ، وأخذت مذكرتي وضمتها الى أوراقها ، ثم خرجت من الغرفة ، بعدما ودعتنا ، في حالة طبيعية .

* * *

بعد هذه المناقشة ، صرت أفكر : ماذا ستعمل ؟ هل ستعدل مشروعها على ضوء انتقاداتي ، أو على ضوء قسم منها ؟ أم ستبقى متمسكة برأيها ، فتطلب منا أن نرسل المشروع – مع مذكرتي – الى مجلس الوزراء ، لتتولى هي بنفسها اقناع الوزراء ؟

ولكن ، بعد نحو عشرة أيام ، عرفت أنها لم تسلك لا الطريقة الأولى ولا الطريقة الثانية ، بل اختارت لنفسها طريقة أخرى ما كانت تخطر ببالي أبداً : انها استحصلت من مجلس الوزراء قراراً بفك ارتباط دائرة الآثار القديمة من وزارة المعارف ، وربطها بوزارة الأشغال والمواصلات .

وبعد البحث والسؤال ، علمت أنها حصلت على هذه النتيجة بالطريقة التالية : كتبت مذكرة موجهة الى رئيس مجلس الوزراء ، قالت فيها ما مآله : ان ربط دائرة الآثار القديمة بوزارة المعارف كان غلطاً ، لأن شؤون الآثار تتصل بالامور الهندسية أكثر من اتصالها بأمور المعارف والتعليم . وأقوى برهان على ذلك : أن مصلحة الآثار القديمة في مصر ، تتبع وزارة النافعة ، ولا تتبع وزارة المعارف .

ومجلس الوزراء اقتنع بما جاء في هذه المذكرة – ولا سيما بمثال مصر المذكور

فيها – ، فوافق على اقتراح « المديرة الفخرية للآثار القديمة » .

* * *

بهذه الصورة ، تخلصت مس بل ، من انتقاداتي واقتراحاتي ، فأصبح من السهل عليها أن تتصرف في شؤون الآثار القديمة كما يحلو لها ، نظراً لخلو وزارة الأشغال والمواصلات – في ذلك التاريخ – من رؤساء ومديرين وطنيين .

ويظهر أنها – بعد هذا القرار – لم ترَ لزوماً للاستعجال في اصدار قانون الآثار ، كما أنها رأت أن تأخذ بما جاء في القسم الأخير من مذكرتي ، فتضع مشروعاً لقانون الآثار ، يشمل جميع شؤون الآثار القديمة .

والقانون صدر سنة ١٩٢٤ – «بناء على ما عرضه وزير الأشغال والمواصلات» ووافق عليه مجلس الوزراء » .

* * *

دائرة الآثار القديمة ، أعيدت الى وزارة المعارف ، سنة ١٩٢٦ ، وصدر « قانون لتعديل قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ » استبدلت فيه عبارات « وزارة الأشغال والمواصلات » بتعبير « وزارة المعارف » .

ولكن سائر أحكامه لم تعدل ، وأحكامه بقيت نافذة حتى سنة ١٩٣٦ ، حيث تم وضع . استصدار قانون جديد ، مبني على أسس جديدة ، ترعى حقوق البلاد في آثارها القديمة ، كما تصون مصالح العلم في الآثار المذكورة ، وذلك خلال قيامي بمهام مديرية الآثار القديمة .

* * *

وأرى أن أذكر هنا واقعة واحدة ، حدثت بعد مدة وجيزة من تعييني مرجع مديرية الآثار القديمة ، وذلك لاظهار مبلغ فهم دائرة الأشغال والمواصلات لقضايا الآثار القديمة ، ودرجة اهتمامها بها :

كنت أسكن دارا مطلة على دجلة في باب السيف ، وكثيراً ما كنت أعبر

النهر بالبلم الى الشريعة التي تقع بين رأس الجسر وبين المستنصرية ، ثم أجتاز من هناك الفرع الأخير من سوق السراي ، في طريقي الى وزارة المعارف .

وحدث يوماً أن الأمطار الشديدة التي هطلت ليلا أدت الى انهدام قسم من سقف الفرع المذكور . وعندما مررت من هناك بعد انتهاء الأمطار شاهدت زخارف عربية بديعة تزين سقف طاق مرتفع ، ظهرت الى العيان من جراء انهدام سقف السوق . وعندما بحثت عن القسم الأسفل في الطاق المذكور علمت أنه فرن معروف باسم كاهي . ولاحظت أن سواد الزخارف الطابوقية كان نجم عن أدخنة الفرن . ولم أشك في أن المحل كان جزءاً من مدرسة المستنصرية .

فرأيت من الضروري أن تكتب وزارة المعارف الى وزارة الأشغال والمواصلات، لتلفت أنظارها الى أهمية القاعة المذكورة ، وتطلب منها أن تتخذ ما يلزم من التدابير ، لاخلاء الفرن ، صيانة للقاعة الأثرية المذكورة .

ولكن الجواب الذي تلقته وزارة المعارف على رسالتها هذه كان قصيراً وبليغاً :

« لقد كشف مهندس الأشغال على القاعة المبحوث عنها ، وقرر أنه لا خطر عليها من بقاء المخبز فيها » .

هذا كان مبلغ فهم مهندسي الأشغال لمعنى صيانة « الآثار القديمة » ، وهذا كان مبلغ اهتمام « المديرة الفخرية » بالآثار العربية .

تنظيم
أجهزة الادارة والتفتيش والارشاد
في وزارة المعارف

- ١ -

تأليف مجالس المعارف في الألوية

كان الانجليز ألفوا – سنة ١٩١٨ – مجلساً للمعارف ، وجعلوه يصادق على منهج التعليم الابتدائي الذي وضعوه ودليل حفظ النظام الذي قرروه .

ولكنهم – بعد ذلك – اهملوه اهمالاً كلياً !.

وعندما تكونت الحكومة الوطنية ، قام جماعة من رجال العراق يدعون الى تأليف مجلس – على غرار « مجلس المعارف الكبير » الذي كان قائماً في عاصمة الدولة العثمانية ، منذ عهد السلطان عبد الحميد .

وبناء على ذلك ألفت وزارة المعارف لجنة لوضع النظام اللازم لذلك . واللجنة المذكورة كانت أنهت اعمالها في الأيام الاولى من مباشرتي العمل في وزارة المعارف .

وعندما درست مقترحات اللجنة ومقرراتها لم احبذها ابداً . لاني اعتقدت اعتقاداً جازماً ، بأن المجلس الذي يمكن تأليفه من مركز الوزارة ، لا يأتي بأي

فائدة حقيقية ، نظراً للاحــوال الراهنة . وربما عرقل كثيراً من الاعمـــال الاصلاحية الضرورية .

ولكن ، من جهة اخرى ، فكرت في أن تأليف مجالس معارف في الالوية ، قد يؤدي الى فوائد ملموسة ، بزيادة اهتمام الناس بشؤون المعارف ، وحث الاباء على ارسال اولادهم الى المدارس ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لمساعدة المحتاجين من الاطفال ، وجمع التبرعات لانشاء المباني المدرسية او توسيعها وتعميرها.

وبذلك وضعت مشروع قانون لتأليف مجالس للمعارف في الالوية. والمشروع ارسل من وزارة المعارف الى مجلس الوزراء . وبناء على موافقة المجلس المذكور صدرت الارادة الملكية لوضعه موضع التنفيذ .

وفيما يلي نص القانون المذكور :

قانون لتأليف مجالس المعارف في الالوية

نحن ملك العراق

بناء على ماعرضه وزير المعارف وصادق عليه مجلس الوزراء امرنا بما هو آت

١ – يتـــألف في كل لواء مجلس للمعارف تحت رئاسة المتصرف واعضاؤه عضو من اعضاء مجلس ادارة اللواء وعضو من اعضاء المجلس البلدي في اللواء ومفتش المعارف في اللواء ومدير المعارف في اللواء وعضو من قبل مدراء ومعلمي المدارس الاولية الابتدائية الرسمية في اللواء وعضو من قبل مدراء معلمي المدارس الاولية الأهلية في اللواء ومدير المدرسة الثانوية اذا وجـــدت في اللواء .

٢ – في اللواء الذي لم يكن فيه مدير معارف ولا مفتش فمدير اكبر مدرسة في اللواء يقوم مقامهما في المجلس، واذا كان في اللواء مدرسة واحدة فينتخب مدرس واحد ليحضر المجلس .

٣ – يجوز للمجلس ان يدعو عند الحاجة ذوي الاختصاص والخبرة في امـــور المعارف لاستشارتهم والاستفادة من افكارهم .

٤ ــ ان المجلس يتذاكر وينظر في شؤون ترقي المعارف ويتخذ التدابير لتزييد عدد التلاميذ ويساعد على تنفيذ النظامات والتعليمات الموضوعة، ويشرف على اعمال لجان الاعانات بحسب قانون الاعانات للمدارس، ويبدي رأيه فيما يحيله اليه الرئيس من المسائل .

٥ ــ على مدير المعارف ان يقدم للمجلس في كل ثلاثة اشهر تقريراً يبيّن فيه سير التعليم ، ونتائج التفتيشات والاجراءات في المدارس .

٦ ــ يجتمع المجلس في كل شهر مرة، وللمتصرف ان يجمعه فوق العادة اذا رأى حاجة لذلك .

٧ ــ في اللواء الذي لم يكن فيه مدير معارف يرسل الرئيس منهاج الجلسة الى مدير معارف المنطقة ليحضر بنفسه او يرسل المفتش نيابة عنه .

٨ ــ الاعضاء الذين لا يحضرون اجتماعين متواليين من دون معذرة ولا اخبار يعدون مستقيلين .

٩ ــ ترسل الى وزارة المعارف صورة قرارات المجلس .

١٠ــ على وزارتي الداخلية والمعارف تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شوال ١٣٤٠ والسادس من حزيران سنة ١٩٢٢ .

فيصل

وزير المعارف	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
هبة الدين	توفيق الخالدي	عبد الرحمن

٢

تعليمات
في شأن مديري المعارف

بعد درس أحوال الألوية ، وتتبع أعمال مديري المعارف ... رأيت أن الطريقة المثلى لتنظيم أمور الأدارة ، هي: منح مديري معارف المناطق صلاحيات واسعة ، مع اتخاذ كل ما يلزم من التدابير لمراقبة أعمالهم ، وتصحيح أخطائهم ، وتزويدهم – على التوالي – بما يجب من ارشادات .

ولذلك وضعت « التعليمات » التالية ، التي صدرت من الوزارة في ٧ كانون الأول سنة ١٩٢٢ :

تعليمات في شأن مديري المعارف

رأينا من الموافق أن نوضح ونثبت حدود وظيفة وصلاحية مديري المعارف بحسب الاصول المتبعة والنظامات الموضوعة والأوامر المبلغة .

وظائف المدير وسلطته بصورة عامة

أ – إن مدير المعارف هو المأمور الاجرائي لأمور معارف المنطقة ، ويجري كلما هو داخل في سلطته ويستأذن من الوزارة في المسائل الخارجة عن السلطة المخولة له .

ب – هو المسئول المالي وآمر الصرف في الصرفيات ضمن السلطة المخولة له .

جـ – له حق التفتيش على جميع المدارس الموجودة في منطقته .

د – هو الذي ينظر في تقارير المفتشين في الدرجة الأولى .

هـ – المدير عضو طبيعي في مجلس المعارف وأكبر ممثل لها فيه .

و – هو المسئول عن تنظيم وضبط تراجم أحوال الموظفين .
ز – هو المكلف باحضار احصائيات المدارس .

علاقة المدير مع المدارس :

(أ) ان دار المعلمين ومدرسة الصناعة في بغداد مربوطتان مباشرة بالوزارة فلا علاقة لهما مع مديري المعارف .

(ب) ان المدارس الثانوية مربوطة بالمديريات، وتدار أمورها الحسابية ومخابراتها العمومية بواسطة مديري المعارف، ولكن تعيين وتبديل مديريها ومعلميها مختصان بالوزارة .

(ج) ان مدرستي الصناعة في كركوك والبصرة مربوطتان بالمديريات ، لكن مديراهما يعينان من قبل الوزارة . أما معلميها فيعينون ويبدلون بناء على اقتراح مدير المدرسة من قبل المدير في البصرة والمفتش القائم بأعمال الادارة في كركوك .

(د) المدارس الابتدائية مربوطة بالمديريات فمديريها يعينون بأمر الوزارة بعد اقتراح مديري المعارف وأما معلميها فيعينون من قبل مديري المعارف مباشرة .

التعيين والتبديل :

(هـ) مدير المعارف يجري التعيينات والتبديلات التي هي ضمن صلاحيته ، ولكنه ينظر في تقارير المفتشين ويأخذ رأيهم قبل إجراء التعيينات والتبديلات ، ويعرض ذلك على الوزارة مع الأسباب الداعية لها . واذا كان التعيين مخالفاً لرأي المفتشين يخبر الوزارة بالخلاف أيضاً .

تقدير الرواتب :

(و) يعين مدير المعارف مقدار الراتب الذي يجب أن يخصص للمعلمين الذين

يدخلون في الخدمة حديثاً وكانوا من الدرجة الرابعة وذلك بعد اختيارهم وبالنسبة الى أمثالهم من المستخدمين والموظفين ولكنـــه يتبع تبليغات الوزارة في تخصيص الرواتب التي تتجاوز هذا الحد .

(ز) زيادة الرواتب وترفيع الدرجة لا يكونان الا بعـد الاقتراح على الوزارة واستحصال الأمر والاذن منها .

العلاقات مع المفتشين :

ان المفتشين العامين ليسوا بتابعين الى منطقة بل تابعون الى الوزارة مباشرة أما مفتشو المدارس الابتدائية فيوزعون على المناطق من قبل الوزارة . فالمفتش الذي يخصص لمنطقة من المناطق يكون مربوطاً من الوجهة الادارية بمدير معارف تلك المنطقة ومن بقية الوجوه بدائرة التفتيش في الوزارة .

لمدير المعارف الحق بأن يطلب من المفتش أن يذهب الى أيـــة مدرسة من المدارس ، وأن يحقق أية مسألة من المسائل التي تقتضيها المعاملات الادارية أما السفريات التفتيشية العمومية فترتب من قبل ادارة التفتيس بالوزارة ويرسل منها صورة الى مدير المعارف، وعليه أن يطلب رأي المفتش في تبديل المعلمين وتقدير رواتبهم واقتراح تزييدها .

على المفتش أن يراجع مدير المعارف في جميع الأمور الادارية ويعرف أن القوة الاجرائية منحصرة بالمـــدير لكن مع ذلك اذا رأى المفتشون أمراً فوق العـــادة (حين تفتيشهم) يستلزم العمل السريع فبامكانهم أن يوقفوا المدير أو المعلم عن العمل على أن يكتبوا الأمر الى مدير المعارف في الحال ولكن في الأمور الفنية والتربويـــة كالترتيبات الداخلية للصفوف والحديقة وتوزيع الدروس على الساعات والمعلمين وكلمـــا يختص بطرق التعليم يحق للمفتش أن يعطي الأوامر اللازمة للمديرين والمدرسين مباشرة .

تقـــارير المفتشين عن المدارس تعطى الى المدير في بادىء الأمر . وعلى المدير أن يقدمهـــا الى الوزارة مع بيان ملاحظاته واجراءاته الا تقرير أعمال المفتش

فينظم نسختين ويرسل أحداهما الى مدير المعارف والأخرى الى دائرة التفتيش في الوزارة رأساً .

علاقات المدير مع المخزن :

ان مخزن المنطقة يكون تحت أمر ومراقبة مدير المعارف، وهو المسؤول عن حفظ وتوزيع ما يوجد فيه .

على مدير المعارف أن يتخذ الأسباب اللازمة لمسك قيود منظمة وكافية لمعرفة ما يوجد في كل مدرسة من الكتب والأثاث وحالتها .

على المفتش أن يفحص حـــالة الكتب والأثاث ومطابقة تلك الحالة والعدد للقيود والدفاتر الموجودة، واذا رأى أن بعض الأثاث قد عتق أو تمزق لكثرة استعماله – بدون تقصير الادارة – يكتب الى مدير المعارف لزوم اخراجها من دفتر الأثاث .

تقارير المدير :

ينظم مدير المعـــارف تقريراً في آخر كل شهر يبين فيه كلما حصل من تغيير وتحويـــل في معارف المنطقة ومدارسها كفتح مدارس جديدة رسمية أو أهلية وتأليف صفوف جديدة في المدارس الموجودة، وتحويل محلات المدارس وتعطيل المدارس لأسباب صحية أو فوق العادة وبناء أو تعمير مدارس، جمع اعانات، اجراء حفلات . مساعدة التلاميذ الفقراء وتجهيزهم باللباس والكتب .

الاستمارات :

يهيء المدير الاستمارات الخمس المطلوبة في تحرير الوزارة المرقم ت-٢١-١٥٦٦ في وقتها ، ويقدمها الى الوزارة وهو المسؤول عن ضبطها .

مجالس المعارف :

ينظم مدير المعارف تقريراً يبين فيه وقـــائع كل جلسة من جلسات مجالس المعـــارف في منطقته مع مقرراتها واقتراحاتها وملاحظاته عليها ويقدمها الى الوزارة في الشهر مرة .

-٣-

تعليمات خاصة بالتفتيش

إن واجب المفتش الأكبر هو اصلاح أحوال المدارس والمدرسين فله أن يكون قدوة فعالة أمام المديرين والمدرسين الذين يتجول فيما بينهم ويرشدهم ليس في الكلام فقط بل بالفعل والمثل لكي يروا فيه أنموذجاً يمكنهم الطموح اليه والامتثال به .

وظائف المفتشين

(١) المراقبة : على المفتش أن يراقب أحوال المدارس والمدرسين في منطقته، ويطلع الوزارة عليها وذلك بواسطة التقارير على أنواعها كما يبين فيما بعد .

(٢) الدعوة : على المفتش أن يبث دعوة المعارف بين الأهالي في كل مكان وزمان، ويسعى بدون كلل في ترغيبهم الى معاضدة المدارس وإرسال أولادهم اليها، كما وأنه من الواجب عليه أن يسعى جهده في حل وانهاء كل المشاكل الصغيرة التي تقع بين الأهالي والمديرين والمدرسين كيلا يبقى مجال لسوء التفاهم ، الى غير ذلك مما يؤدي الى خير الطرفين .

(٣) الارشاد : على المفتش أن يرشد المديرين والمدرسين الى أحسن الوسائط والاساليب في الادارة والتدريس، وذلك بروح حسنة كأخ لهم، مظهراً شعوره معهم في صعوباتهم وبالوقت نفسه شديد بتدقيقه غير راض الا بأحسن ما عندهم وهذا أهم واجبات المفتش . ولأجل أداء هذه الواجبات بحسب الأصول على المفتش أن يبقى في كل مدرسة عدة أيام كاملة يحضر فيها دروس المدرسين من أولها الى آخرها ويدقق النظر في دفاتر واجبات التلامذة وتصحيحات المدرسين فيها ويبين لكل خطيئاتهم مع طرق إزالتها كما أنه يجب عليه أن يشرح لهم التعليمات الواردة من الوزارة الى غير ذلك مما فيه الفائدة وتأمين الغاية وعليه أن

يلقي دروساً كلما يرى لزوماً لذلك ليكون أنموذجاً يتبعه المدرس فيما بعد .

ولكي يتمكن المفتشون من معاضدة بعضهم البعض ومراقبة نتائج ملاحظات من سبقهم في التفتيش ، فعليهم أن يجعلوا في كل مدرسة دفتراً يسمى دفتر ملاحظات التفتيش ويسجل المفتش في هـذا الدفتر جميع الملاحظات التي قد أبداها لكل من المدير والمدرسين وعليه أن يذكر أيضاً النقاط التي أوصاهم بها والطرق التي أرشدهم لاستعمالها والأوامر التي أعطاها وبهـذه الواسطة تأمن الوحدة بالمراقبة المتواصلة من قبل كل مندوبي الوزارة الذين يزورون المدرسة . فعلى كل مفتش عند وصوله للمدرسة أن يطلب هذا الدفتر من المدير ويطلع على كل ما قد كتب فيه من قبل أو من قِبَل غيره ليكون على بصيرة منها ثم يبحث عن درجة تطبيق هذه الارشادات والأوامر وينبه المدرسين اليها اذا استدعت الحالة الى ذلك، وبهذا الخصوص على المفتش أن ينتبه كل الانتباه للمدرس أمام التلاميذ أو في مسمع منهم .

تقارير التفتيش

على المفتش أن يدرس حالة المدرسة جيداً ، ويطلع على كل أمورها قبل أن يشرع في كتابة تقرير عنها . أمـا التقارير فتقع على الأنواع الآتية وتكتب في الشكل المدرج أدناه، وتقدم الى مدير معارف المنطقة التي توجد المدرسة فيها .

أنواع التقارير

(١) التقارير عن أعمال المفتش .

(٢) التقارير المفصلة عن المدارس على أنواعها .

(٣) التقارير المتفرقة .

(٤) التقارير السرية عن مدرسي المدارس .

أما تفصيل هذه الأقسام ، فهو كما يأتي :

(١) التقارير عن أعمال المفتش

على المفتش أن يقدم تقريراً بصورة مذكرة موجزة الى المراجع عن أعماله مرة كل اسبوعين يذكر فيه المدارس التي زارها والدروس التي حضرها والأعمال التي عملها في بقية أوقاته الرسمية وهذا التقرير يكون دائماً بصورة مختصرة ، دون تفاصيل .

صورة التقرير

اسم المدرسة ودرجتها   تاريخ الزيارة   اسم المفتش

(١) المحيط : يذكر هنا البلدة والمحلة التي توجد فيها المدرسة مع عدد سكانها وعدد المدارس الأخرى رسمية كانت أو غير رسمية الموجودة فيها أيضاً وحالة الأراضي المجاورة لها من الوجهة الصحية الى غير ذلك من المعلومات التي هي ذات فائدة وتستحق الذكر لأجل فهم حالة محيط المدرسة .

(٢) البناء : (أ) نفس البناء (مع خريطة تخمينية) يذكر فيها اذا بني البناء أصلاً لأجل أن يكون مدرسة وهل هو مناسب لهذه الغاية أم لا مع بيان نواقصه ومحامده وهل فيه فسحة للعب وهل النوافذ كافية ومناسبة وهل البناء في حالة حسنة أم لا الى غير ذلك من المعلومات عن حالة البناء ويرسم خريطة تبين موقع الغرف وكبرها الى غير ذلك مما يستدعيه المكان .

(ب) الحديقة (يذكر حالتها وكبرها ومناسبتها للعب التلاميذ وهل فيها أزهار) .

(ج) المراحيض (يذكر عددها وحالتها وبعدها عن البناء ومناسبه وكيفية عمارها وتقسيمها هل بآجر أم حصران ، هل لها أبواب أم ستائر فقط الى غير ذلك) .

(٣) الأثاث : (أ) الأثاث المدرسية (يذكر عدد الرحلات والطاولات والكراسي والسبورات والخزانات الى غير ذلك من قطع الأثاث الموجودة مع بيان حالتها) .

(ب) الكتب (يذكر فيما اذا كانت الكتب كافية أم لا مع بيـان النقص منها بالتفصيل) .

(ج) لوازم مدرسية (يذكر وسائل الايضاح على أشكالها مـع عددها) .

(٤) الطلبة : (أ) عدد الطلبة ومعدل دوامهم على الصورة الآتية :

اسم الصف	عدد المسجلين	معدل الحضور	معـدل الدوام
الاول الاولي	٣٢	٢٩	٩٤/٨٣ أو
الثاني الاولي	٢٩	٢٥	٨٨/٤٣
الثالث الاولي	١٧	١٥	
الرابع الاولي	١٦	١٤	
المجموع ٤	٩٤	٨٣	٨٨/٤٣

قد لوحظ أن بعض المديرين لا يضبطون عدد الحضور بل يكتبون العدد كاملاً فقط، فعلى المفتش أن يصلح هذا الخلل بكل قوته ، ويلاحظ تماماً نسبة الحضور الى العدد المسجل . وعليه أن يعلم المديرين أنـه من الواجب التفتيش على حضور الطلبة قبل دخولهم الدرس الأول صباحاً ومساء ويجب معاقبـة المتأخرين بصورة متواصلة على تأخرهم، حتى يحضروا على الوقت. ويجب على المفتش أن يذكر أيضاً أسباب ازدياد أو تناقص الطـلاب وملاحظات المدير على الوسائط الممكن اتخاذهـا لاصلاح الحالة وتحسينها .

(ب) الدين والمذهب (يذكر عدد الطلبة من كل دين ومذهب) .
(ج) الأجور المدرسية (يذكر اذا كانت توجد ، مع بيـان عدد الذين يدفعون الأجرة الكاملة والذين يدفعون قسماً منها ، وعدد المعفيين. وعلى المفتش أن يدقق جيداً عن حالة المعفيين حتى يقف تماماً على حقيقة اعفائهم ويتأكد أن حالتهم تستدعي ذلـك لأنه يجب تقليل عدد هؤلاء الى أدنى حد ممكن) .

(٥) الموظفون : (أ) المدير (يذكر عن مقدرته في الادارة وفي الدروس التي بعهدته والطريقة التي يتبعها ونظام صفوفـــه وانتباه الطلبة في الصف ونظره الى التدريس ونشاطه ورغبته الى غير ذلـــك من المعلومات عن صفاته وأخلاقه) .
(ب) المدرسون(النقاط المذكورة أعلاه باستثناء مسألة الادارة.)
(ج) الخدمة (يذكر عددهم وراتب كل منهم وملاحظات عنهم اذا استدعى الحال ذلك) .

(٦)التدريسات: (أ) تقسيم الصفوف (تدرس مسألة كبر الصف ودرجـة الطلبة فيه نسبة الى بعضهم البعض والى أعمارهم الى غير ذلك من النقاط الآيلة الى تقدم أو تأخر الصف) .
(ب)توزيع الدروس (تدرس مسألة توزيع الدروس على المدرسين، وأعطاء كل منهم ما هو أكثر اقتداراً على تدريسه، ومسألة توزيع الدروس على ساعات التدريس ومناسبة تقديم البعض على الغير الى غير ذلك من العوامل في هذا الأمر) .
(ج)حالة الدروس ومستوى صفوف المدرسة(يقف على درجة تقدم كل صف وسعي الطلبة وحالة الدروس. وتكتب الملاحظـات على ذلك في هذا الباب) .

(٧)الأدارة : (أ) النظام والانتظـــام: (يبحث عن أحوال المدرسة من حيث حضور الطلبة على الوقت والاصطفاف والجلوس وغير ذلـك على

نظام الطلبة وأيضاً عن كيفيـة ترتيب الدفاتر والخرائط والصور وغير ذلك مما يدل على الدقة والانتباه .

(ب) السجلات : تفتش السجلات بالتدقيق ، ويكتب ملاحظات عنها، وبالاخص مسألة المصاريف المتفرقة فعلى المفتش أن يدقق كل هذه المصاريف مع مستنداتها ويبدي ملاحظاتـــه عما اذا كانت معقولة من جهة لزومها وقيمتها الى غير ذلك مما يخطر لباله في هذا الباب .

(ج) الجداول (كذلك).

(د) النظافة والصحة : تكتب الملاحظات عن هذا الأمر مع بيان امكانية التحسين وطرقه .

(٨) نظر الأهالي الى المدرسة	يبحث في هذا الباب ثقة الاهالي في المدرسة أو عدمهـــا، وعن رغبتهم في ارسال أولادهم اليها أو عدم رغبتهم ، مع بيان أسباب ما سيظهر من هذا القبيل والوسائط الممكن اتخاذهـــا لاصلاح الحالة .
(٩) الكشافة وحالتهم	يبحث عن أمر الكشافة وعددهم ، وحالتهم مع ذكر كل النقاط التي تعود بالفائدة على المدرسة والكشافة .
(١٠) ملاحظات عمومية عن احتيـاجـات المدرسة وما يجب اجراؤه لأصلاحها	مجال للآراء في الطرق التي تعود على المدرسة بالفائدة والصلاح .

(٣) التقارير المتفرقة :

كثيراً ما يزور المفتش مدرسة ما لمراقبـــة مسألة خصوصية ، أو للبحث والاستنطاق عن أمر جرى ، ففي أحوال كهذه لا يقدم المفتش تقريراً كاملاً بل تقرير مختصر يتعلق بتلك المسألة الـتي تحت البحث فقط ، فتسمى هذه التقارير

متفرقـة ، ولا تتبع شكلاً خصوصياً على أنه لا بد من ذكر اسم المدرسة وتاريخ الزيارة والمواد التي وقف عليها المفتش في ذلك الخصوص،أي نتائج الزيارة .

(٤) التقارير السرية عن مدرسي المدارس :

تكتب هذه التقارير على الأوراق المطبوعة لهذه الغاية ويجب أن تقدم الى مدير معارف المنطقة مرتين في السنة في منتصف السنة الدراسية وفي نهايتها، أما الملاحظات التي تكتب على كل مدرس فيجب أن تكون بشكل واضح تمكن من يقرؤها من أن يدرك مقدرة المدرس المومى اليه ادراكا تاما، وكما ذكر سابقاً على المفتش أن يشير الى سعة اطلاع المدرس ومقدرته في كل من المواضيع التي يقوم بتدريسها، والأسلوب الذي يتخذه بالأكثر وحفظ نظام الصف ونظرته الى شغله عموماً .

تفتيش المدارس الأهلية ومدارس الأوقاف والجوامع :

على المفتش أن يفتش هذه المدارس على الأقل مرتين في كل سنة دراسية، أما طريقة تفتيشها فيجب أن تكون مقرونة باللطف وحسن السياسة غير غارب على ذهنه أنها مدارس أهلية. أما شكل التقارير التي تقدم عنها فتكون على نمط المدرج في هذه التعليمات .

مرجع المفتشين وحدود وظيفتهم :

مرجع المفتشين للمفتش مرجعان : مديرية معارف المنطقة التي هو فيهـــا وادارة التفتيش في الوزارة ففي جميع الأمور الادارية عليه أن يراجــع مدير المعارف وأما في الأمور الفنية الخاصة بالتعليم فمرجعه ادارة التفتيش في الوزارة.

وظيفة المفتش وحدودها : ان واجبات المفتش كما ذكر سابقاً هي المراقبـة والدعوة والارشاد وأهمها الأخير ، وللمفتش الحق أن ينتقد وينصح وأحياناً أن يصدر أوامر في كل ما يتعلق بوظائفه المذكورة ، وتختصر تلك في الأمور الفنية

الخاصة بالتربية والتعليم ، ولكنه عليه أن يتذكر أن لا قوة اجرائية له خارجاً عن الأمور الفنية اذ أن القوة الادارية تنحصر في مدير معارف المنطقة. فلذا اذا رأى المفتش ما لا يسره في أحد المعلمين مثلاً فيجب أن يحول المسألة الى مدير المعارف ، مع بيان رأيه المفصل في الموضوع وحينئذ مدير المعارف يتصرف في الأمر كما يستنسب في جميع المسائل الاجرائية كالعزل والتعيين والتغريم الى غير ذلك مما لا يدخل في ضمن سلطة المفتش بل هو في يد مدير المعارف .

مرجع التقارير وملاحظات مدير المعارف عليها : يقدم المفتش كل تقاريره الى مدير المعارف بالمنطقة وعلى المدير أن يقدمها الى الوزارة مع ابداء ملاحظاته على كل اقتراحات المفتش في التقرير ، مبيناً معاملاته على كل منها مع اظهار الأسباب التي تحمله على ذلك ويقدم نسخة منها أيضاً الى متصرف اللواء .

- ٤ -

كتاب وزارة المعارف المؤرخ ٢١ تموز ١٩٢٣ عن المدارس الأهليـــة

من الأصول المتخذة والقواعد المقررة، أن كافة القوانين والنظامات العثمانيـة تكون مرعية الأجراء، ما لم تعدل أو تبدل من قبل الحكومة العراقية، ومن جملة أحكام تعليمات المدارس غير الرسمية التي لم تبدل حتى الآن المواد الآتية :

أ) - ان المدارس الخصوصية تابعـــة الى اشراف وتفتيش أكبر المأمورين الملكيين الذين في الأماكن التي هي فيها ومديري ومفتشي المعارف والصحة .

ب)- ويجب على كل مدرسة غير رسمية أن تعطي جدولاً يبين اسم وشهرة المدير المسؤول والمعلمين ومحل اقامتهم ونشأتهم . وتعطي بتوقيع المدير المسؤول تعليمات المدرسة الداخلية ومنهاج مفردات العلوم والفنون التي تدرس فيها أو جدولاً يتضمن أسماء ومحل طبع الكتب التي تدرس في كل صف وأسماء المؤلفين والدروس التي تدرس بصورة الاستكتاب ، ويرفق بالجدول المذكور نسخة من جميع الكتب التي بغير اللغة الرسمية .

ج)- على كل مدرسة غير رسمية أن تستأذن من إدارة المعارف اذا أرادت تبديل درجة المدرسة واحالة التأسيس الى آخر أو تبديل المدير المسؤول أو نقل المدرسة الى بناء آخر، أو تبديل اسمها أو أجراء التعديلات في منهاج الدرس والكتب أو تبديل مدرسة نهارية الى ليلية أو مدرسة ذكور بانات أو بالعكس أو فتح شعبة أن تخبر ادارة المعارف عند حدوث تبدل في المعلمين .

د) - إن مديري المدارس الأهلية يقدمون قبل إجراء الامتحانات العمومية والنهائية بخمسة عشر يوماً على الأقل، الى أدارات المعارف، والى أكبر المأمورين

الملكيين في الأماكن التي ليس فيهـــا ادارة معارف جدول الأيام والأوقات الامتحانية والصفوف والدروس التي يجري الامتحان فيها، وتنظم ادارات المدارس دفتراً من نسختين محتوياً على نتائج الامتحانات العمومية وتودعها الى ادارات المعارف المحلية ومن هناك ترسلان الى مديري المعارف .

ه) — تراقب كافة المدارس الأهلية كما يأتي :

(١) هل المدرسة ذات رخصة ؟ (٢) هل المعلمون حائزون ورقــة الشهادة والأهلية ؟ (٣) هل التدريسات مطابقة الى المناهج والكتب المودعة سابقاً من قبل مديري المدارس الى ادارات المعارف ؟ (٤) هل مسكت دفاتر للكونية والتسجيل ؟ (٥) هل وثائق التلقيح موجودة ؟ (٦) هل روعيت قواعد حفظ الصحة في غرف التدريس والمنام والطعام وفي بقية مشتملات المدرسة ؟ (٧)هل حدث تدريسات وتلقينات توجد التفرقة والنفاق بين العناصر المختلفة ومغايرة الآداب والأخلاق العمومية ؟

و) — إن مدير المدرسة والمديرة والمعلم والمعلمة والمعاون والمعاونة الذين يخالفون أحكام هذه التعليمات والتبليغات الرسمية الواقعة أو لم يعملوا بموجبهـــا ترتب وتنفذ في شأنهم لدى ادارة المعارف وأكبر المأمورين الملكيين في الأماكن التي لم يكن فيها ادارة معارف ما عدا الجزاء الذي يترتب وفقاً لأحكام نظام المعارف العمومية وقانون الجزاء — الجازاة الانضباطية الآتية :

أولاً — تحرير تنبيه

ثانياً — توبيـــخ

ثالثاً — فالذين يصرون على فعلهم وحركاتهم بعد تنفيذ المجازاة المذكورة أو الذين يعملون في خلال سنة عملين يستلزمان التوبيخ يخرجون من وظائفهم .

ز) — القرار بسد مدرسة أهلية بسبب الحركات المخالفة للنظام والتعليمات يعطى من قبل المتصرف بانضمام علم المعارف ويمكن الاعتراض على القرار في خلال خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه، وتعطى ورقة الاعتراض الى الحكومة

المحلية كي ترسل الى وزارة المعارف، وأما المعاملات المختصة بتعطيل المدارس بسبب الأمراض السارية فتابعة الى النظام المخصوص .

ح) – إن مديري المدارس مكلفون باحضار واعطاء جميع الايضاحات والمعلومات والاحصاءات التي تطلب من قبـــل مأموري المعارف أو الرؤساء الملكيين .

فالرجاء أن تبلغوا كافة مديري المدارس الأهلية الأحكام المذكورة، ووجوب مراعاتها وتعملوا بمقتضاها حرفياً حفظاً للنظام .

تنظيم دار المعلمين

ان اصلاح وتنظيم شؤون « دار المعلمين » ، كان في مقدمة الأمور التي اضطررت الى الاهتمام بها، وبذل الجهود للتغلب على المشاكل التي كانت تلابسها .

«١» قضية البنايات :

دار المعلمين كانت داخليـــة ، ولكنها كانت في أسوأ الحالات من حيث البنايات . كانت حياتها موزعة بين أربع بنايات بعيدة بعضها عن بعض . الأولى في الخاتونية ، الثانية في الحيدرية ، الثالثة في الميدان ، والرابعة قريبة من الشط ، مقابل المحفل العسكري . وكان الطلاب يدرسون في بناية ، ويتناولون طعامهم في بناية ثانية ، وينامون في بناية أخرى . ويضطرون الى الانتقال كل يوم عدة مرات بين الدروب الكثيرة والمتعرجة التي تمتد بين هذه البنايات .

بناية الدراسة ، كانت أحسنها ، لأنها كانت بنيت لتكون مدرسة . ولكنها كانت أبعد الكل ، وكانت محرومة من وسائل التنوير ، لأن شبكة الكهرباء في بغداد ما كانت شملت بعد جميع الحالات . ولذلك ، ما كان يمكن أن يعود الطلاب اليها ليلاً ، ليطالعوا ويحضروا دروسهم ، فأمور المطالعـة والمذاكرة كانت متروكة الى محلات النوم . وتلك المحلات كانت محرومـة من غرف خاصة بالمطالعة الأسرة من سعف النخيل مرصوصة بجانب بعضهـا البعض بفواصل

صغيرة . والطلاب كانوا يجلسون عليها ليطالعوا دروسهم ، ويتمددون عليها لينناموا .

طبيعي أن كل ذلك كان يؤدي الى فوضى يصعب وصفها . وما كان يترك أي مجال للتنظيم الجدي ، والمراقبة المؤثرة .

ولا سيما ، فأن الضرورة كانت تقضي بتوسيع دار المعلمين ، وتزييد عدد الطلاب فيها ، في السنة الدراسية الجديدة ، ولذلك أصبحت قضية بناية دار المعلمين من أهم القضايا التي تستلزم المعالجة السريعة .

إن البناية الوحيدة التي تساعد على حل الأشكال ، كانت البناية المعروفة باسم « كوجك ضابطان » – يعني : « مدرسة الضباط الصغار » ، ولكن هذه البناية كانت تحت أشغال وزارة الصحة .

إن توزيع البنايات الحكومية على مختلف الوزارات والادارات ، كان من الأمور المودوعة الى وزارة الداخلية. ولذلك كتبت وزارة المعارف الى الوزارة المشار اليها ، طالبة تخصيص البناية المذكورة الى دار المعلمين . ولكن وزارة الداخلية قررت إبقاء البناية تحت أشغال وزارة الصحة . رأيت أن تعترض وزارة المعارف على هذا القرار ، باعتبار أنه أتخذ دون حضور ممثل لوزارة المعارف . وهيأت مسودة تحرير مفصل في الموضوع ، ومما جاء في التحرير المذكور – بعد وصف المحاذير الناجمة مزتوزع أمور دار المعلمين بين أربع بنايات ، وذكر الحاجة الماسة الى توسيع دار المعلمين في السنة الجديدة – « أن وزارة الصحة أشغلت أكبر وأحسن البنايات المدرسية الموجودة في العراق . مثل بناية مدرسة الحقوق ومدرسة كوجوك ضابطان في بغداد ، والمدرسة الاعدادية في البصرة ، والمدرسة الصناعية في الموصل ، مع أن ميزانية وزارة الصحة تزيد على ضعف ميزانية وزارة المعارف »

وكان تحرير الوزارة مؤرخاً بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٢٢ ، ولكن وزارة الداخلية ردت عليه بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٢٢ قالت : « بكل أسف أبين لمعاليكم أنه لا يمكن تغيير القرار المتخذ من قبلنا بخصوص بناء مدرسة « كوجوك

ضابطان » . وأود أن أقترح على معاليكم بإصلاح البناء الذي كان مدرسة المعلمين سابقاً . والى الآن هو غير مشغول من قبل السلطات ... » .

هذا الاقتراح الذي قدمه وزير الداخلية الى وزير المعارف كان في منتهى الغرابة : لأن الجيش العثماني كان اتخذ البناية المذكورة – في أواخر أيامه – مخزناً للذخائر الحربية ، وعندما قرر الانسحاب من بغداد ، نسفها – كما نسف باب الطلاسم المشهور – ولم يبق الآن من بناية دار المعلمين السابقة ، شيئاً غير بعض الجدارات !

* * *

رأيت من الضروري أن اخرج قضية بناية كوجك ضابطان ، من نطاق المخابرات القرطاسية : ذهبت بنفسي اليها ودرست أحوالها . ولاحظت أن المختبرات والمعامل الصحية ، ما كانت تشغل الا أقل من ربع البناية ، وهو الضلع الواقع على الشط . أما الأضلاع الثلاثة الباقية ، فكانت مخصصة لسكنى جماعة من الموظفين الصحيين مع عائلاتهم ، وكانت البناية مقسمة بين تلك العائلات .

وبعد الحصول على هذه المعلومات ، قررت أن نطالب بالأضلاع الثلاثة المشغولة من قبل عائلات صغار موظفي الصحة وحدها . ولذلك رسمت كروكياً يبين تقسيمات البناية الأساسية ، وذهبت الى وزير الداخلية ، وشرحت له الموقف. وقلت : لتبقَ المعامل والمختبرات الصحية في مكانها ، ولكن تنقل عائلات الموظفين الى بنايات متفرقة . وهو وجد اقتراحي هذا معقولاً ، فقال لي : – غداً أستدعي مستشار وزارة الصحة ، شرف حضرتك أيضاً حتى نتذاكر القضية .

وعندما ذهبت اليه في اليوم التالي – في الساعة المتفق عليها – التقيت هناك لأول مرة بمستشار الصحة البريطاني – الذي كان فعلاً مديراً للصحة – والذي كان لا يزال يعمل عمل المدير تحت اسم المستشار .

جرى الحديث بيني وبينه بحضور وزير الداخلية . وهذه أهم نقـــاط هذا الحديث :

عندما شرحت رأيي، قال : – أن أمور الصحة هامة جداً وهي فنية، فلا يجوز التهاون فيها .

قلت : – أن اقتراحي لا يستوجب تغيير شيء في الأقسام الفنيـــة . كل المعامل والمختبرات تبقى في محلاتها ، انما الذي نطلبه هو الأقسام المتخذة مساكن لعائلات موظفي الصحة ، وحدها .

قال : – هذه أيضاً قضية فنية . اجتماعهم في بناية واحدة ضرورة فنية .

اعترضت عليه، – بعد أن فتحت الكروكي أمامه وأخذت أشير الى أقسام البناية المختلفة – وقلت : – انهم موظفون يعملون في مختلف أنحاء مدينة بغداد. فلا موجب لاجتماعهم – مع عائلاتهم – بعد العمل ، في بناية واحدة .

وكان انزعج كثيراً من مشاهدة الكروكي ، وقال : – بنوع من الحدة : – هذه أيضاً قضية فنية : وجودهم في بناية واحدة يساعد على تنظيم اعمالهم .

قلت : – هل نستطيع أن نقول ، إن في المستشفيات والمؤسسات الصحية الموجودة في انجلترة ، مثلاً ، يجتمع الموظفون مع عائلاتهم في بناية واحدة ؟

قال : (بحدة متزايدة) : – هذه قضايا فنية . هذه من اختصاصي أنا . لا أقبل المناقشة فيها . وبصفتي اختصاصياً في الصحة ، أقول – (وهنا ضرب يده على المنضدة) – نحن لا نستطيع أن نترك هذه البناية .

ورأيت أن أقابله بالمثل ، وضربت يدي على المنضـــدة – وقلت : – وانا بصفتي اختصاصياً في التربية والتعليم أقول : لا بد أن يجتمع في تلك البناية طلاب دار المعلمين .

كلمتي هذه أغاظته تماماً ، وصار لا يتمالك أعصابه ، وصاح :

– اذا اصريتم أنا أسد المختبرات كلها ..

وانا سارعت في الرد عليه ، متسائلا : – تقول أسد المختبرات كلها ، هل هي ملكك حتى تسدها ؟ هي ملك للحكومة العراقية ..

وزير الداخلية توفيق الخالدي ارتبك من الشكل الذي أخذته المناقشة ، ولا سيما الصفحة الأخيرة منها ، فأراد أن يقطع المناقشة بقوله : — نترك الحديث الآن ، نتكلم فيها في وقت آخر .

وقام من كرسيه ، ليقطع الحديث ، وليودعنا . أنا أيضاً قمت من الكرسي ، غير أني قبل أن أخرج من مكتب الوزير ، قلت بأداء هادىء ولكن حاسم :

— هذه البناية كانت مدرسة في عهد الحكومة التركية ، فلا يجوز أبداً أن تصبح مساكن لعائلات بعض الموظفين الصحيين ، في عهد الحكومة العراقية .

بعد هذه المقابلة والمناقشة ، واجهت بعض الوزراء وأطلعتهم على أهمية القضية مع جميع ملابساتها الغريبة ، .. ونتيجة لكل ذلك ، تم اتخاذ القرار التالي :

تترك وزارة الصحة بناية «كوجوك ضابطان» الى وزارة المعارف . على أن يتم ذلك بعد ان تستلم وزارة الصحة بناية «مستشفى المجيدية» .

مستشفى المجيدية هذا ، كان تحت اشغال الجيش البريطاني ، وقيادة الجيش المذكور ، كانت قررت ان تعد ما يلزم للاستشفاء داخل معسكراتها ، ثم تسلم المستشفى الى الحكومة العراقية .

وكان من المقرر أن يتم ذلك في أواسط أشهر الصيف .

* * *

بهذه الصورة أمنا مستقبلا جيداً لدار المعلمين : سنستلم بناية كوجوك ضابطان في أواسط الصيف . وسنجري فيها الترميمات اللازمة ، قبل نهاية الصيف ، وستبدأ السنة الدراسية الجديدة لدرار المعلمين — مع تزيد عدد طلابها — في بناية تتوفر فيها جميع الشروط الصحية والتعليمية والتربوية .

وفعلا ، قد تم ذلك ، في الوقت المعين ، بعد أن تحول عنوان وظيفتي الي « مدير المعارف العام » .

ولكني لم أرَ من الموافق أن أترك شؤون دار المعلمين ، على ما هي عليه من الفوضى ، خلال الأشهر الباقية من السنة الدراسية الحالية وبحثت عن وسائل تخفيف الفوضى ، ولو بتدابير وقتية :

كانت المدرسة الثانوية ، في بناية مستأجرة ، تقع بالقرب من بناية المنامة لدار المعلمين الكائنة مقابل المحفل العسكري . وكان في البناية المذكورة أرض فراغ ، يمكن أن تنشأ فيها سقيفة بسيطة تعمل عمل « المطعم » . فكان في الامكان معالجة قسم كبير من عوامل الفوضى بتغيير محلات بعض المدارس : تنقل الدراسة في دار المعلمين الى محل المدرسة الثانوية ، وتنقل مدرسة البنات — من بنايتها المستأجرة الحالية ، الى بناية دراسة دار المعلمين ، التي كانت بناية حكومية أنشئت لتكون مدرسة ، وهي مستجمعة كل الشروط اللازمة لمدرسة نهارية وتنقل المدرسة الثانوية ، الى البناية التي ستفرغ من مدرسة البنات .

وصار طلاب دار المعلمين ، يدرسون في النهار ، ويطالعون ويحضرون دروسهم صباحاً ومساءً ، نهاراً وليلاً ، ويتناولون طعامهم في الأوقات الثلاثة .. في بناية واحدة ، فلا يفارقونها الا ليلاً — وبعد الانتهاء من المطالعة والمذاكرة — لبناية المنامة القريبة منها .

وبهذه الصورة ، تم اصلاح الشيء الكثير من حياة دار المعلمين الداخلية .

« ٢ » قضية العقود

كان من الأمور المقررة في دار المعلمين ، أن يوقع الطلاب — على عقد — مشفوع بكفالة — يتعهدون فيه خدمة التعليم بضع سنوات ، والا ، يدفعون تعويضاً قدره (٣٠٠) روبية (وهذا كان يعادل ٢٥ جنيهاً استرلينياً) .

ان هذا المقدار كان قد تقرر عندما كانت دار المعلمين نهارية ، وكانت مدة الدراسة فيها سنة واحدة .

فما كان من المعقول أن تبقى الأمور كما كانت عليه ، بعد أن أصبحت المدرسة ليلية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

وكان من الطبيعي أن تحدد مدة الخدمة المفروضة بست سنوات (ضعف مدة الدراسة) ، كما يصبح مبلغ التعويض - عند مخالفة العقد - ثلاثة أمثال المبلغ الذي كان تقرر قبلاً .

هذه الأمور تذاكرنا فيها مع مدير دار المعلمين ، وقررناها بحضوره .

وعندما طبعت العقود بشكلها الجديد ، قالت المحاسبة ، بضرورة عرض الصيغة الجديدة على وزارة العدلية ، لتبدي رأيها القانوني فيها .

ولهذا تأخر الأمر بضعة أسابيع . وعندما تم طبع العقود الجديدة ، وعرضت على الطلاب ، امتنعوا عن التوقيع عليها وأعلنوا الاضراب العام .

وقد علمنا أن جماعة الموتورين والمشاغبين المعلومين كانوا من الداعين الى هذا الاضراب . وصاروا يكتبون في الجرائد ، فقرات تؤيد الاضراب ، وتعلن أن الشروط الجديدة ثقيلة وصعبة .

ومما زاد الطين بلة ، ان مدير دار المعلمين نفسه ، أخذ طور المؤيد والمشجع للطلاب .

فرأينا من الضروري أن ننهي خدمات المدير ، ثم نتصل بسائر معلمي الدار ، وبالطلاب .

قلت للطلاب : أود أن أعرف ، من كل واحد منكم ، هل يريد أن يكون معلماً ، أم لا ؟ اذا كان يود أن يكون معلماً ، فان هذا العقد لا يكلفه شيئاً . فانه ، بعد ست سنوات ، يصبح لاغياً بكل معنى الكلمة . لانه سيواصل العمل في التعليم أربعة بل خمسة أمثال المدة المفروضة عليه في العقد . وأما اذا كان بينكم من لا يريد أن يكون معلماً ، بل يريد أن يعيش في الدار ثلاث سنوات ، ثم يتولى عملاً غير التعليم ، فان الحكومة ترجح أن لا يشغل مكاناً في دار المعلمين. بل ينفصل عنها من الآن ... لكي تقبل ادارة دار المعلمين من يقوم مقامه من مختلف أنحاء العراق .. خلاصة القول أن العقد المعروض عليكم الآن ، هو المعيار الذي سيظهر نواياكم الحقيقية .

ثم أشرت الى الجهود التي تبذلها الوزارة ، والتدابير التي تتخذها لرفع

مستوى الحياة ومستوى التعليم في دار المعلمين .

وفي الأخير ، استسلم الطلاب الى حكم العقل والمنطق والمصلحة العـامة ، وتركوا الاضراب ، وعـادوا الى الدراسة بعد التوقيع على العقود . ولم يتخلف من بينهم إلا ثلاثة أو أربعة .

بعد هذا الحادث العابر ، سارت أمور دار المعلمين سيراً طبيعياً ، بما في ذلك نظام العقود .

«٣» قضية مدير دار المعلمين

مدير دار المعلمين السيد خليل كان مصرياً ، تولى ادارة الدار ، بعد سفر السيد عبد العزيز .

وقد علمت أن السيد عبد العزيز ، كان قديراً ونشيطاً ومخلصاً في عمـله ، ولذلك ترك أثراً محموداً في نفوس الطلاب والمعلمين .

إلا أن خلفه السيد خليل – الذي كان مديراً عند وصولي الى العراق – كان جامد الفكر ، وكان يهتم بالمظاهر والشكليات أكثر من اهتمامه بحقائق الأمور .

حضرت الكثير من دروسه ومناقشاته . ولاحظت أن بضاعته التربوية كانت عبارة عن كتاب « هداية المعلمين » لعلي بـك عمر . وكان يتبع في المحاضرات وفي نماذج الدروس التي يلقيها، خطوات هربارت الملومة على العمياء، وكان يرى أنـه لا بد من بدء الدروس بمقدمة « توصل الى الموضوع » ، في كل الأحوال ، ويشتغل بمقدمات تشلت أذهان التلاميذ أكثر مما توجهها ، وتبعدها عن الموضوع أكثر مما تقربها اليه .

مثلاً حضرت يومـاً درساً نموذجياً يلقيه على تلاميذ مدرسة التطبيقات ، بحضور طلاب دار المعلمين . كان موضوع الدرس منظومة « حاكي الأصوات يقلدها .. » ، لقد نقل الى الصف فونوغرافاً كبيراً ، غير أنه غطاه ، بغية عدم اظهاره لأنظار التلاميذ ، وبدأ الدرس بسلسلة أسئلة يوجهها الى التلاميذ ، وظل يثرثر أكثر من عشرة دقائق ، متنقلاً من موضوع الى موضوع – مجروراً بأجوبة

التلاميذ ، بغية ايصالهم - بطرق متدرجة غاية التدرج - الى « حاصكي الأصوات » ! ..

بعد انتهاء الدرس ، وعندما اختليت به ، سألته : - ألم تلاحظ أن أنظار التلاميذ كانت مشدودة الى الفونوغراف المغطى ، أكثر مما كانت أذهانهم منتبهة الى الأسئلة التي كنت توجهها اليهم ؟ أفلا تظن أن منظر الفونوغراف نفسه ، ثم عمله .. كان يكفي الى جذب وتوجيه أذهان التلاميذ الى الموضوع، أكثر بكثير من الأسئلة التي ألقيتها عليهم ؟ ..

وحاولت أن أفهمه الخطـــأ الذي ينطوي عليـه تطبيق آراء ونظريات هربارت في أمثال هذه المواضيع .

وبعد ذلـــك ، أيضاً لاحظت كثيراً من السخافات في خططه التدريسية . وحاولت كثيراً توجيهه نحو خطط اصح واسلم منها . غير اني لاحظت بأنه كان جامد الفكر ، ولذلك ما كان يتأثر التأثر الكافي من انتقاداتي وارشاداتي .

ومع ذلك كنت اواصل السعي وراء اصلاحه .

غير أن سلوكه في قضية اضراب الطلاب لم يترك لي أدنى مجال للشك في انه لا يجوز ابقاؤه في ادارة دار المعلمين ، فلا بد من انهاء خدماته .

والوزير ووكيل المستشار ايضاً اقتنعا بضرورة ذلك ، وصدر قرار وزاري بانهاء خدماته وتسوية حساباته وفق أحكام عقد استخدامه .

* * *

والسيد خليل ، عندما تبلغ قرار الوزارة ، دهش دهشة كبيرة، ويظهر أنه ما كان يظن ان المستشار البريطاني سيوافق على القرار .

وكان روح المعارضة والمشاغبة قد تفوق كثيراً بـــين مديري المدارس الابتدائية في بغداد ، لأسباب مختلفة، ذكرناها في محل آخر من هذه المذكرات،

فقرروا ان يقيموا له حفلة تكريم ووداع ، وأفسحوا امامـــه مجال التهجم على الوزارة . والجرائد المعلومة تولت اذاعة أخبار هذه الحفلة باسهاب .

طبعاً أنا لم اهتم بما قيل في الحفلة ، وبما كتب عنها، لأني كنت أعرف أن هذا القرار قد خلص دار المعلمين من احد العثرات التي كانت تعتري سبيل اصلاحها وتقدمها .

منهج الدراسة الابتدائية

و

النظام التعليمي الجديد

انتهيت من وضع وتقرير المنهج الجديد للدراسة الابتدائية في مدة وجيزة ، لاني كنت فكرت فيه ملياً ، واستعديت اليه كثيراً ، قبل أن أولى وظيفة « معاون وزير المعارف » .

وقد تم نشر المنهج سنة ١٩٢٢ باسم «وزارة المعارف في المملكة العراقية ». وبدأ العمل به منذ بداية السنة الدراسية الجديدة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ .

— ١ —

أنقل فيما يلي جدول توزيع الدروس الاسبوعي المطبوع في الصفحة الاولى من هذا المنهج الجديد .

ان مقارنة هذا الجدول بالجدولين اللذين كانا مقررين في عهد الادارة البريطانية — (والمسطورين في الصفحة ١٠٦ و ١٠٧ من هذا الكتاب — تظهر الى العيان الفروق الأساسية التي تميز النظام التعليمي الجديد ، عن النظام التعليمي السابق ، وتساعد على تفهم المبادىء التي التزمها والغايات التي استهدفها المنهج الجديد :

الجدول (رقم ٧)

برنامج الدروس في المدارس الابتدائية

	الصفوف الأولية				الصفوف التالية	
	الصف الاول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس
الديانة	٦	٥	٥	٤	٣	٣
اللغة العربية	١٢	٩	٨	٧	٦	٦
الحساب والهندسة	٦	٦	٥	٥	٥	٥
الجغرافية والتاريخ	١	٢	٤	٤	٤	٤
الأشياء والصحة	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المعلومات الاخلاقية والمدنية	٠	٠	٠	٢	٠	٠
اللغة الانجليزية	٠	٠	٠	٠	٩	٩
الرسم	٠	٠	١	١	٢	٢
الأعمال اليدوية	٢	٢	٢	٢	١	١
الرياضة البدنية	٢	٢	٢	٢	٢	٢
النشيد	١	١	١	١	١	١
المجموع	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٦	٣٦

أولاً – المنهج الجديد قضى على « ثنائية التعليم الابتدائي » التي كان احدثها والتزمها البريطانيون .

المنهج الجديد لا يتضمن برنامجا خاصاً بما يسمى « مدارس أولية » وآخر خاصاً بما يسمى « مدارس ابتدائية » . بل انه يضع برنامجاً واحداً ، يشمل جميع المدارس. انه يسمى السنوات الأربع الأولى من التعليم « أولية »، ويعتبرها حلقة كاملة ، قائمة بنفسها . بعض المدارس تكتفي بهذا المقدار من الدراسة ، وبعض تضيف اليها سنتين دراسيتين ، ولكن دروس السنوات الأربع الأولى تتساوى في جميع تلك المدارس بدون استثناء .

هذا المبدأ الهام ، التزمه وحققه المنهج الجديد ، دون ضجيج وإعلان .

لأن المنهج المذكور أوضح الغرض من هذا التنظيم ، بالعبارات التالية ، دون أن يذكر شيئاً عن « ثنائية التعليم » ، « ووحدة التعليم » :

جاء في الصفحة الخامسة من المنهج :

« إن من المجرب والمحقق أن كثيراً من التلاميذ لم يتمكنوا من البقـــاء في المدارس ست سنين ، بل تركوا المدارس قبل هذه المـــدة ، لأسباب اجتماعية واقتصادية. ولذلك قد اعتبرت السنوات الأربع الأولية دورة كاملة قائمة بنفسها. حتى اذا ترك بعض التلاميذ المدرسة بعد إكمالهم هذه الدورة وانقطعوا عن المدرسة وعن التعليم ، كانوا قد حصلوا شيئاً في الجملة من كل فرع من الفروع الضرورية ، واذا استمروا في التحصيل ، حصلوا عليه في الصفوف الأولية » .

ثانياً : – إن هذا التنظيم الجـــديد ، أدى الى تغيير جوهري آخر ، هو : حذف اللغة الانجليزية من مناهج السنوات الأربع الأولى ، في جميع المدارس ، بدون استثناء . وصار تعليم اللغة المذكورة يبدأ في السنة الخامسة ، بعد أن كان يبدأ في السنة الثالثة من المدارس الابتدائية .

ثالثاً : – المنهج الجديد ، أضاف الى مواد الدرس مادتين مهمتين :

أ) – المعلومات الأخلاقية والمدنية .

ب) – النشيد .

ان المنهج المقرر في عهد الادارة البريطانية، كان خالياًمن المادتين المذكورتين، على الرغم من أهميتها الكبيرة ، في التربية الوطنية .

إن المنهج الجديد يمتاز عن سابقه من وجهة أخرى أيضاً . انه يتضمن كثيراً من التنبيهات والتوجيهات التربوية الهامة ، يعين الأهداف الأساسية ، ويرشد المعلمين الى أحسن الطرق للوصول اليها .

أبحاث هذه التنبيهات والتوجيهات ، تشغل نحـــو ثلث صحائف المنهج . بعضها يشمل جميع الدروس ، وبعضها يختص بكل مـــادة من مواد الدرس ، معظمها يتضمن قواعد التربية والتدريس بوجه عام ، وبعضها يستهدف أصول التربية الوطنية ، بوجه خاص .

أذكر فيما يلي بعض النماذج منها ، لأعطاء فكرة اجمالية عن الطريقـــة المتبعة فيها .

* * *

مما جاء في الصفحة الرابعة تحت عنوان « تنبيهات عامة – تراعى في جميع الدروس » :

« إن الغاية من التعليم في المدارس الابتدائيـــة ليست هي تحفيظ المباحث الكثيرة والقاء المعلومات الواسعة ، بل هي : تثقيف العقل وتجهيزه بالمعلومات الضرورية التي لا غنى عنها لأحد ، مهما كانت مهنته . لذلك كان من الواجب على المدرس رعاية الأمور الآتية :

أولاً :بذل العناية في اصطفاء المباحث المفيدة الموافقة لقابلية التلميذ والاقتصار على الأهم منها .

ثانياً : الاهتمام في حسن تفهم المواضيع ، وجعلها متناسبة مع المقـــدرة العقلية والسوية العلمية للتلاميذ .

ثالثاً : الابتعاد عن جعل التلاميذ سامعين مطيعين فحسب ، بل الاهتمام في

جعلهم فعالين مفتكرين . وذلك بتعويدهم على الانتباه والملاحظة ، وسوقهم الى المقايسة والمحاكمة خلال كل درس .

رابعاً : التدرج في السير بارشاد الأولاد من المعلوم الى المجهول ، ومن المألوف الى غير المألوف ، ومن المادي الى المجرد ، ومن السهل الى الصعب .

خامساً : ربط الدروس بعضها ببعض ، حتى يقوي ويؤيد كل واحد الآخر .

في دروس التاريـخ

ومما جاء في الصفحة (٥٨) تحت عنوان (التاريخ) .

« إن الغرض الأصلي من تدريس التاريخ في المدارس الابتدائيــــة ، هو : تعليم « تاريخ الوطن » و « ماضي الأمة » . والغاية القصوى من ذلك ، هي : تقوية « الشعور الوطني والقومي » في أفئدة التلاميذ .

« لذلك » « تاريخ البلاد العراقية » و « تاريخ الأمة العربية » يجب أن يكون محور الدروس التاريخية . وأما تاريخ بقية البلاد وسائر الأمم ، فلايبحث عنه – في الصفوف الأولية – الا بنسبة علاقتها بتاريخ العراق وتاريخ العرب .

« وفي الصفوف التالية يرمى إلى أعطاء فكرة اجمالية عن سير التاريخ العام. ومع ذلك يعتنى في تفصيل المباحث والوقائع المتعلقة بالعراق بصورة خاصــــة وبالعرب بصورة عامة .

« في هذه الدروس يجب مراعاة القواعد الآتية :

(١) – يجب الاجتناب عن ذكر وقائع واسماء وتواريخ كثيرة ، وعن جعل الدروس مجموعة أسماء وأرقام متسلسلة. بل يجب الاكتفاء بذكر الحوادث والأسماء والبلدان المهمة التي لا بد من معرفتها لفهم سير التاريخ .

(٢) – يجب الاعتناء في مقايسة الأحوال الماضية مــع الأحوال الحاضرة ، واظهار الفروق والمشابهات الموجودة بين الأجيال الغابرة المختلفة .

(٣) – يجب الاهتمام بتصوير الوقائع والأحوال ، بطرز يؤثر على مخيلة التلاميذ ، وجعلهم يتخيلونها كأنهم رأوها .

(٤) – يجب الاعتناء في انتخاب الوقائع التي تؤثر على شعور التلاميذ ، وتحرك عواطفهم ، وتبعث فيهم الهمة .

(٥) – يجب استعمال الخرائط دائماً ، وبيان حدود الممالك ومواقع المدن ومحلات الحروب في هذه الخرائط مستمراً .

(٦) يجب الاستعانة بالتصاوير لأفهام أحوال وعادات الأمم في الأجيال السالفة ، وبيان الآثار الباقية من تلك الأمم والأجيال ، كلما أمكن ذلك .

(٧) – يجب زيارة الأبنية التاريخية والأطلال القديمة والتدقيق فيها على قدر الأمكان .

(٨) – يجب استلفات أنظار التلاميذ الى أسباب الوقائع المهمة ونتائجها – لا سيما – أسباب انقراض الدول العربية ونتائج الاختلافات الداخلية .

* * *

يلاحظ أن فكرة وحدة « الأمة العربية » و « عروبة العراق » ، تبدو واضحة في مستهل هذه التوجيهات .

انها تظهر بوضوح أعظم في بعض المقرارات المتدرجة في منهاج التاريخ :

قد جاء في مقررات السنة الثالثة (ص ٦١) :

« سكان العراق القدماء : الكلدان والأشوريون ، قرابتهم بالعرب ونشأتهم من جزيرة العرب .

« العرب قبل الأسلام : الدول العربية في اليمن ، في الشام ، في مصر ، وفي العراق . الحميريون ، التدمريون ، الأنباط ، الغساسنة ، المناذرة والرعاة : أعمالهم ، آثارهم ، وحضارتهم » . (ص ٦١) .

وفي مقرارات دروس التاريخ في السنة السادسة ، بحث عن الاتحادات :

(٩) – اتحاد ايطاليا « كافور وغاريبالدي » .

(١٠) – اتحاد المانيا « اسرة هوهنزولن ، بسمارك » (ص ٦٨) . وجاء في نهاية منهج الجغرافيا :

(١١) – نظرة عامة في انتشار العرب واللغة العربية والحروف العربيـــة في العالم .

* * *

في دروس

المعلومات الأخلاقية والمدنية

قد جاء في الصفحة (٨٠) من المنهج ما يلي :

« إن الغرض الأصلي من تدريس المعلومات الأخلاقية والمدنية » هو :

تعريف التلاميذ بـ « الواجبات الأخلاقية » بصورة عامة» و بـ « الواجبات المدنية » بصورة خاصة . والغاية القصوى من ذلـــك هي : اثارة العواطف الاخلاقية في قلوبهم ، وجعلهم يشعرون بتلك الواجبات ، ويميلون الى أدائها .

وبتعبير آخر : التربية الأخلاقية بصورة عامة والتربية المدنية بصورة خاصة .

« ان هذه التربية لا تحصل بهذا الدرس وحده . بل تحتاج الى معاضدة جميع الدروس في الوقت نفسه : هذه التربية يجب أن تكون أسمى المرامي في جميـع الدروس وفي جميع الأعمال المدرسية . على المعلم أن يجتهد لاعطاء وتلقـين « الأفكار والاحساسات والاعتبارات الأخلاقية » في كل حين ، منتهزاً كل الفرص – في خلال الدروس والمحادثات ، أثناء التنفس والنزهات ، خـلال الأشغال والألعاب – أما في درس المعلومات الأخلاقية والمدنية ، فيجب أن يرمي الى تلخيص وتوضيح وتصنيف تلك المعلومات والأفكار التي لقنها بصورة متفرقة في هذا المنوال .

« يجب أن لا يغرب عن بال المعلم أن الأخلاق مربوطة بالحياة الاجتماعيـة ، وأن فهم الواجبات لا يمكن الا بفهم هذه الحياة . لذلك عليه أن يعتني في إظهار الروابط الاجتماعية بجلاء تام ، حتى تظهر الوجبات الأخلاقية بوضوح كامل .

« إن الروابط المادية والمعنوية التي تربط أفراد « العائـــلة » بعضها ببعض

واضحة في حد ذاتها ، فلا تحتاج الى توضيحات كثيرة . وأما الروابط التي تربط الأفراد بالأمة والحكومة فليست جلية في حد ذاتها ، فعلى المعلم أن يعتني خاصة في اظهار هذه الروابط ، واستكشاف ما يترتب على المرء من الواجبات بناء على تلك الروابط .

* * *

النشيد

وقد جاء في الصفحة (١٢٥) في النشيد :

« إن فوائد النشيد عديدة . فهو : يمرن الصوت والنفس، ويسكن الأعصاب وينظم الحركات ، من جهة ، ويؤثر على النفوس بالحانه ومعانيه من جهة أخرى .

« فيجب على المعلم أن يختار الأناشيد التي : (١) تثير العواطف الوطنية في القلوب . (٢) وتبعث النشاط والسرور في النفوس . (٣) وتنظم الحركات ، في السير وفي الدخول والخروج .

« وأن يجتنب تعليم الأناشيد الصعبة التي تتطلب جهداً عظيماً من الحنجرة والصدر . وأن ينتخب لكل صف الأناشيد المناسبة له من حيث سهولة الألحان والمعاني وصعوبتها .

« وأن يعتني في تفهم معنى النشيد قبل التشبث بتعليم ألحانه » .

« يمكن للمعلم أن يعلم النشيد كقطعة منظومة في دروس اللغة ، ثم تعليم لحنها في دروس النشيد » .

« يجب عدم الاقتصار على الانشاد في الدروس المخصصة للنشيد . بل ينبغي تكرار الأناشيد خارج الدروس — قبل الدخول الى الصفوف ، وحين الانصراف من المدرسة وخلال المشي في دروس الرياضة البدنية وفي النزهات » .

* * *

التعليم العرضي

قد جاء في الصحيفة الأخيرة من المنهج ما يلي ، تحت عنون « التعليم العرضي » :

« إن يومين من أيام الدراسة الأسبوعية خاليان من الدروس بعد الظهر . فيجب أن تخصص هذه الأوقات للتعليم العرضي ، في النزهة أو في المدرسة :

« في النزهة : تنزه وجولات خارج المدرسة ، في المدينة أو خارجها — تدقيق الطبيعة — زيارة المعامل والمباني — تخطيط الأرض — رسم الأشياء — ألعاب رياضية — تمارين كشفية — أعمال زراعية .

« في المدرسة : محاضرات في مواضيع مختلفة من قبل المعلمين — خطب صغيرة من قبل التلاميذ — محاورات تمثيلية — مطالعات مفيدة — تمثيل مدرسي — ألعاب رياضية — ألعاب ذهنية .

(إن البقاء في المدرسة أو الخروج منها يكون حسب حالة الهواء) .

انتقادات

على منهج التعليم الابتدائي الجديد

عندما صدر منهج التعليم الابتدائي الجديد ، نشرت الجرائد اليومية عنه عدة مقالات . بعضها امتدحته ، وبعضها انتقدته ، وبعضها وصلت في الانتقاد الى حد الزعم بأنه أسوأ من المنهج القديم الذي كان وضعه البريطانيون ، وأكثر اخطاء منه !

أني تتبعت الانتقادات التي نشرتها الجرائد ، باهتمام بالغ ، لأني كنت بعيداً عن « توهم الكمال » في المنهج المذكور . فإني كتبت الارشادات المدونة فيه بنفسي — بعد تأمل شامل ودرس دقيق وكذلك كتبت مفردات بعض الصفوف الصغيرة في معظم الدروس : ولكني لم أجد مجالاً للقيام بدرس مماثل لذلك في بعض الدروس ، ولا سيما فيما يتعلق بالصفوف الأخيرة . ولذلك ما كنت استبعد حدوث نقائص وأخطاء فيها . ولهذا السبب رأيت من واجبي أن أطالع كل ما ينشر حوله من مقالات وانتقادات ، لعلني اجد فيها ما يفيد ويستوجب الاصلاح .

ولكن — مع الأسف — لم أجد فيها ما يفيد أبداً ، لأن معظم الانتقادات كان يدل على عدم معرفة شيء من حقائق التربية والتعليم ، وبعضها كان يدل على سوء فهم مقاصد المنهاج ، وبعضها كان ينم عن « سوء نية » بكل معنى الكلمة .

أهم الانتقادات كانت صدرت في سلسلة مقالات نشرتها جريدة « العاصمة » بقلم « عراقي أمين » فان تلك المقالات كانت تتسم بمظاهر « البحث الجدي والعلمي » لأنها تبدأ بتعداد مزايا المنهج الجديد بالنسبة الى القديم ، ثم تنتقل الى بيان عيوبه ، وتستشهد في قسم من انتقاداتها بما جـاء في كتاب « الفونس اسكيروس » في التربية الأستقلالية ، وكتاب أدمون ودمولان في سر تفوق الانكلوسكسونسيين » ...

ولكني عندما أمعنت النظر في المقالات المذكورة ، لم أجد فيها أيضاً أي نقد « صائب او مفيد ».

وقد تبين لى ان مطالعات الكاتب ، في المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم ، لم تتجاوز حدود الكتابين المذكورين ، كما أن معلوماته عن أحوال مدارس العراق أيضاً كانت محدودة وسطحية .

ومع ذلك ، فكرت في ان تلك الانتقادات قد تخدع الكثيرين ، بسبب مظاهرها التي ذكرتها آنفاً . ولكني لم أرَ فائدة مناقشة المسائل التربوية على صفحات الجرائد اليومية ، ولذلك لم أنشر رداً يليها . وقررت أن أتكلم عنها - بين مسائل التربية المختلفة - خلال أحاديثي مع المديرين والمفتشين، ولا سيما خلال المحاضرات التي سألقيها على المعلمين الذين سيستمعون إليها في الدورة الصيفية التي قررت تنظيمها قريباً . ولذلك سجلت أهم ما جاء في تلك المقالات، مع أهم ملاحظاتي عليها « تمهيداً للاستعانة بها ، خلال تلك الأحاديث والمحاضرات .

وأدرج فيما يلي أهم ما لاحظته في المقالات المذكورة .

* * *

مزايا المنهج الجديد :

يقول المؤلف إن المنهج الجديد ، يمتاز عن القديم بمزايا هامة ، ويذكر المزايا السبعة التالية :

١ — حذف دروس اللغة الانجليزية من الصفين الثالث والرابع وتقليل ساعات تدريسها في الصفين الخامس والسادس .

٢ — جعل عدد ساعات تدريس اللغة العربية متناسباً مع الصفوف ومع تدرج التلاميذ .

٣ — تخصيص ساعتين لتدريس الأخلاق والمعلومات المدنية في الصف الرابع .

٤ — تخصيص عصر يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع للتنزه والجولات ومشاهدة محاسن الطبيعة خارج المدرسة .

٥ — التوسع في مواد المنهج توسعاً كبيراً ، حتى انه ليساوي ثلاثة أضعاف المنهج القديم .

٦ — احتواء المنهج على ارشادات وافية، يستنير بها المدرسون في تدريسهم، وتعرفهم الغاية التي يتبعونها والطريقة التي ينهجونها .

٧ — اشتمالها على مواد تبث الروح الوطنية والحب القومي في النشء وتغرس في قلوبهم بذور الأخلاق السامية . وهذه اكبر مميزاته وأجلها .

وينهي الكاتب بحثه هذا بقوله : « هذه هي النقاط الجوهرية التي يمتاز بها منهجنا الجديد على سابقه »

ملاحظتي على ذلك :

وقد لاحظت أن محرر المقالات عندما استعرض سلسلة هذه المزايا ، لم ينتبه الى ما هو أهم منها جميعاً بمئات الدرجات : فان أهم الامور الاساسية التي حققها هذا المنهج كان — ولا شك — توحيد مناهج الصفوف الأربعة الأولى من المدارس الابتدائية مع مناهج المدارس الاولية . انه بهذه الصورة قضى على ثنائية التعليم الابتدائي التي كان نقلها البريطانيون من مصر الى العراق ، وخلص البلاد من اضرار تلك الثنائية .

يظهر أن محرر المقالات المذكورة لم ينتبه الى الثنائية المقررة في المنهج القديم،

ولا تأمل في الأضرار التي تنجم عن هذه الثنائية . ولذلك لم يقدر خطورة الاصلاح الأساسي الذي حققه المنهج الجديد في هذا المضمار .

* * *

عيوب المنهج الجديد :

أما عيوب المنهج الجديد – في نظر محرر مقالات العاصمة ، فكانت عديدة :

(أ) كثرة عدد ساعات الدروس

يرى المحرر أن عدد ساعات الدروس الاسبوعية المقررة في المنهج الجديد كثيرة . فأن آلفونس أسكيروس يزعم ان هذا العدد يجب أن لا يتجاوز الثمانية عشرة . والا ، فانها تتعب أذهان الأطفال ، وتضر بصحتهم المادية والمعنوية ، وتورثهم قصر البصر .

ولكن ، ما من بلد عمل بآراء اسكيروس في هذا المضمار . لأن الأبحاث العلمية أثبتت : أن التعب الذهني يتبع عوامل عديدة ، فلا يمكن أن يقدر بعدد ساعات الدروس الأسبوعية . فان هذا التعب يتبع نوع المادة التي تدرس من ناحية ، وزمان تدريسها وطريق تدريسها من ناحية أخرى . فان التعب الذي ينجم من ساعة درس في الحساب ، لا يمكن أن يقاس بما ينجم عن ساعة درس في التاريخ او المطالعة ، ولا سيما في النشيد والأشغال اليدوية . كما أن التعب الذي ينجم عن تدريس مادة واحدة ، يختلف باختلاف الوقت الذي يخصص لها ، في بداية الدروس اليومية أو نهايتها . ويختلف بوجه خاص باختلاف طريقة التدريس : فان ساعة واحدة من درس يلقى على طريقة التقرير والتحفيظ التقليدية ، يتعب أذهان الأطفال أكثر من ثلاثة ساعات من الدرس الذي يراعي طرائق التدريس الحديثة .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : إن ربط التعب الذهني بعدد ساعات الدروس الأسبوعية خطأ كبير . فان توقي التعب لا يتم بتنقيص عدد ساعات الدروس الأسبوعية ، بل بحسن تنظيم أوقات الدروس ، مع تحسين طرائق التدريس .

وأما قصر البصر ، فانه أيضاً لا ينبع عدد ساعات الدروس الأسبوعية ، بل ينجم عن عوامل عديدة، منها أوضاع « الرحلات » حالة السبورات ، وكيفية اضاءة الصف بوجه عام ، واضاءة السبورة ، والكتب والدفاتر الموضوعة أمام التلاميذ بوجه خاص . وفضلاً عن ذلك كله ، يتأثر من كثرة الواجبات البيتية ، التي قلما توفر للأطفال الشروط الصحية الملائمة للقراءة والكتابة .

فما يجب عمله في هذا الميدان أيضاً ، ليس تنقيص عدد ساعات الدروس ، الى الحد الذي يقترحه إسكيبروس ، بل هو مراعاة جميع شروط الصحة المدرسية ، المادية والمعنوية .

ومع كل ذلك : يجب أن يلاحظ أن المنهج الجديد ، قلل عـــدد ساعات الدروس الأسبوعية بالنسبة الى المنهج القديم : فانه أنقص ساعتين في كل من الصف الأول والثاني ، وسبع ساعات في كل من الصف الثالث والرابع ، وثلاث ساعات في كل من الصفين الخامس والسادس ، وذلك يعني أنقص من مجموع ساعات دروس المدرسة الابتدائية ٢٤ ساعة في الأسبوع .

* * *

(ب) – إهمال الزراعة ..

من أكبر عيوب المنهج الجديد – في نظر المحرر الناقد – هو : عدم تقديره أهمية الدروس الزراعية وإهماله لها .

ولكن – في حقيقة الأمر – ان المنهج الجديد ، لم يهمل الزراعة . بل اعطى لها ما يلزم من العناية .

اولاً : – إن منهج دروس الاشياء ، يتضمن مبادىء الزراعة .

ثانياً : – منهج الأشغال اليدوية يصرح بأن « الاعمال الزراعية أيضاً تعد من الأشغال اليدوية ، فعلى المعلمين ان يسوقوا التلاميذ الى هـــذه الاعمال ، ويرجحوها على غيرها ، متى تسنى لهم ذلك » .

ان محرر مقالات العاصمة – « عراقي امين » – لم ينتبه الى النقطة الاولى ولكنه يلاحظ النقطة الثانية . اذ يقول :

« قد جاء في الفقرة الخامسة من ارشادات الاشغال اليدوية : ان الاعمال الزراعية أيضاً تعد من الاشغال اليدوية ، فعلى المعلمين ان يسوقوا التلاميذ الى هذه الاعمال ويرجحوها على غيرها ، متى تسنى لهم ذلك » .

ومع ذلك ، يرى هنا أيضاً عيباً كبيراً في المنهج ، حيث يقول :

« ان هذه الفقرة التي تسر القارىء لاوّل وهلة ، جاءت عقب الارشادات الكثيرة التي اعطيت للاشغال اليدوية ، ولم يأتِ بعدها أي توضيح . ومن المستغرب جداً ان المنهج يصرح بان دروس الزراعة أهم من دروس الأشغال ، في حين انه لم يوضح كيفية تدريسها » .

يتبين من ذلك : ان المحرر الناقد يعترف بان المنهج قدر اهمية الزراعة . ومع ذلك يعترض عليه لانه لم يوضح كيفية تدريس الزراعة .

يلاحظ أنه لم ينتبه الى المعنى المفهوم من عبارة : « متى يتسنى لهم ذلك » . لان هذه العبارة تدل ، بكل وضوح ، على ان واضع المنهج كان يعرف ان ذلك لا يتسنى الا للقليل من المعلمين ، وفي ظروف خاصة . ولذلك رأى من الضروري ان يترك ذلك الى « من يتسنى له ذلك » ، ليعمل ما يمكن عمله في الظروف الخاصة التي يجدها أمامه .

ولكن المحرر الناقد – يود ان تكون بجانب المدارس جنائن خاصة بها ، ليشتغل بها «تلاميذ المدارس الابتدائية ، كل يوم عملياً » ويزعم ان ذلك من الامور السهلة فيقول :

« إن هذا الامر لا يكلف الوزارة من النفقات الا النزر ، لوجود كثير من الاراضي الاميرية البائرة ، بجانب المدارس وقرب المياه » .

إن هذا القول يدل دلالة صريحة على ان المحرر الناقد لم يمعن النظر في احوال المدارس ، كما أنه لم يفكر في مستلزمات الزراعة ومشاكلها في العراق . والا ، نعرف – مثلاً – أن معظم المدارس محرومة حتى من ساحات تكفي

لتحركات التلاميذ خارج غرف الدرس، كما عرف أن الاراضي الاميرية البائرة– التي يشير الي كثرتها – لم تكن بائرة الا بسبب حرمانهـــا من المياه الضرورية لزراعتها ..

حاشية : – لتوضيح موقفي من هذه القضية ، أرى ان أذكر الحقيقة التالية : اني كنت نشرت كتاباً باللغة التركية ، بعنوان « التطبيقات الزراعية » بينت فيه التجارب الزراعية التي يمكن ان يقوم بها المعلمون ، وذلــك مستنداً على التجارب التي كنت قمت بها ، عندما كنت معلماً في أقصى الغرب من اوروبا العثمانية . وكان من السهل علي ان اكتب الارشادات المتعلقــة بالزراعة ، نقلاً من فهرس ذلك الكتاب . ولكني لم أفعل ذلك . لعلمي بأحوال المدارس والمعلمين في العراق ، في تلك الحقبة من الزمان .

* * *

(ج) – عدم حذف دروس الديانة

ومن أغرب الامور ، أن محرر مقالات العاصمة يذكر بين العيوب التي يراها في منهج التعلم الابتدائي الجديد – « عدم حذف دروس الديانة » !

لأنه يعتقد أن « تعليم الدين يجب أن يحذف من مناهج الدراسة في المدارس الابتدائية ، ويترك الى « الاسر والمعابد » ذلك لأن « هـــذه الدروس تسبب اختلافاً بين التلاميذ ، وتحول دون توحيد الشعوب ، ويقول – تحت تأثــــير هذا الأعتقاد –

« والأسف ملء افئدتنا ، أن الاستاذ الحصري لم يقدر هـذا الواجب ، ولم يوجه له أي عناية » .

ومن أغرب الغرائب ، أن الكاتب العراقي الامين ، ينتقدني وينتقـد المنهج من هذه الوجهة ، ويعلن وجوب حذف دروس الديانة ، من المدارس ، في الوقت الذي كان الكثيرون ينتقدونني – بعكس ذلك – على عدم تخصيص ساعات كافية لدروس الديانة ، ويطلبون زيادة تلك الساعات !

* * *

أعتقد أن هذه الامور الثلاثة تكفي لاظهار مبلغ انحراف المقالات المذكورة عن جاده الصواب ، على الرغم من مظاهر «البحث الجدي» التي التزمتها .

ذيـــل

حول قضية ثنائية التعليم الابتدائي

تأكيداً لما قلته آنفاً من « أن تخليص التعليم الابتدائي من نظام الثنائية التي نقلها البريطانيون من مصر الى العراق ، كان أهم الاصلاحات الاساسية » التي حققها منهج التعليم الابتدائي الجديد سنة ١٩٢٢ .

أرى أن أذكر الامور التالية :

اني كنت لاحظت هذه الثنائية ، عند زيارتي الأولى لطائفة من المدارس في القاهرة ، وأشرت اليها في الكتاب الذي أرسلته الى وزير المعارف العمومية ، جعفر ولي باشا ، سنة ١٩٢١ ، قبل مجيئي الى العراق .

وعندما زرت طائفة من المدارس المصريـــة للمرة الثانية – سنة ١٩٣٥ – لاحظت أن النظام المذكور كان لا يزال قائماً هناك ، وبينت رأيي فيه بصورة تفصيلية الى البعض من رجال المعارف الذين التقيت بهـــم . ثم دونت رأيي في اضرار هذه الثنائية في المقالة التي كتبتهـــا تحت عنوان « نقد نظام التعليم في مصر » – والتي نشرها صديقي الاستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة «الرسالة».

أدرج فيما يلي ، ما جاء في خاتمة المقالة المذكورة :

يظهر أن مصر الفت هذا النظام المزدوج منذ مدة طويلة . وربما كانت هذه الالفة الطويلة من أهم الاسباب التي حالت دون انتباه مفكري مصر الى أضرار هذا النظام ، ودون اقدامهم على تغييره .

غير أنني أعتقد بان إعادة النظر في أسس النظام التعليمي في مصر على مبدأ « توحيد أسس الدراسة » أصبحت من أهم الاصلاحات الضرورية لمصر في بدء نهضتها السياسية والاجتماعية الحديثة . فان بقاء نظام التعليم على ما هو عليه من (الثنائية) يكون خطراً على وحدة الشعور التي يجب أن تسود في البلاد .

قد يقول قائل : لا خوف على وحدة الشعور في مصر أبـــداً ؛ لان هذه الوحدة قد تجلت بأجلى مظاهرها خلال كفاح المصريين الطويل ضد الحمايـــة والاستعمار ؛ غير أنني أقول بان (وحدة الشعور) التي عملت خلال ذلك الكفاح كانت (وحدة) من نوع خاص، تكونت تجاه عدو مادي وخارجي استمر في ارهاق نفوس الجميع مدة تنيف على نصف قرن . اما الان فستدخل مصر في حياة كفاح جديد تتطلب النضال في سبيل اصلاح النقائص الداخلية وضمان التقدم في جميع مناحي الحياة .

إن وحدة الشعور التي تكونت وتجلت خلال الكفاح السياسي لا تلبث ان تندثر في هذا النضال الاصلاحي ، اذا لم تغذ بتربية موحدة مستندة على نظام تعليمي موحد .

ولذلك أقول : ان إعادة النظر في أسس نظام التعليم اصبح من الواجبات التي تترتب على مصر في مستهل حياة النهوض التي دخلتها الآن ...

* * *

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار ، أن مصر أيضاً تخلصت من «الثنائية» في التعليم الابتدائي . ولكن ذلك لم يتم إلا بعد مرور مدة تزيد على ثلاثـة عقود من السنين على تخلص العراق منها ، سنة ١٩٢٢ .

الاهتمام بالكشافة

إن ضعف الحركة الكشافية كان من جملة الامور الـتي استوقفت نظري ، منذ زياراتي الاولى للمدارس :

وعندما كلمت الكابتن فارل في هـذا الأمر ، وبينت له رأيي في وجوب الاهتمام بها ، قال لي :

– إننا عملنا كل ما يجب عمله في هـذا السبيل . وأنت تعرف أن الانتساب الى الكشافة لم يكن من الأمور الاجبارية ، بل هو متروك الى اختيار التلاميذ وآبائهم ، في كل بلاد العالم . وظهر لنا ان الرغبة في الكشافة قليلة بـين العراقيين .

وبعد قليل من التوقف ، اضاف :

– ولا سيما عند المسلمين ...

هذه العبارة الاخيرة ضاعفت اهـتمامي بالأمر ، وحملتني على تحري أسباب هذه الحالة .

وبعد التكلم مـع بعض المديرين ، علمت ان بعض المتزمتين يزعمون أن للحركة الكشافية اصولاً مسيحية واهدافاً دينية .

وناجي القشطيني الذي كان أول من اطلعني على هذه المزاعم ، ذكر الدلائل التي تدعم هذا الرأي ، اذ قال :

اولا : – إن سلام الكشافة يكون برفع اليد مع فتح ثلاثة من الاصابع .

وهذا رمز صريح للتثليث الذي يعـــد من أهم أركان الاعتقادات المسيحية ، ويخالف أسس الديانة الاسلامية التي تقوم على مبدأ التوحيد .

ثانياً : ـ أن اشارة الكشافة المرسومة على أعلامها هي الصليب اللاتيني الذي كان انتشر خلال الحروب الصليبية .

ثم أضاف الى ما تقدم ملاحظة أخرى ، حيث قال :

ـ فضلاً عن ذلك ، إن الكشافـــة يلبسون بنطلونات قصيرة تكشف الركبتين . ولكن الركبة في مذهب أبي حنيفة تعتبر من أجزاء البدن التي لا بد من سترها .

* * *

أنا لم أعبأ كثيراً بالملاحظة الاخيرة ، لاني كنت ألاحظ ـ خلال مروري من الحقول ، وتجولي في الارياف ـ أن الفلاح عندما يقوم بأعمال الفلاحة ، يرفع ذيل دشداشته الى وسطه ، ويربطه بحزامه . وذلك كان كثيراً ما يكشف عن ركبتيه . ولذلك لا أظن ان طول البنطلون او قصره يلعب دوراً يذكر في الترغيب الى الكشافة او التنفير منها .

غير ان الزعم الاول كان خطيراً جداً ، وان كان باطلاً تماماً . كان لا بد من الاهتمام به ، واظهار بطلانه ، قبل ان ينتشر بين الناس .

فاني كنت تتبعت الحركة الكشافية ، منذ بداية نشأتها ، بتفاصيل وافية ، واطلعت على اهم ما كتب عنها في كبريات مجلات التربية ،وفضلاً عن ذلـــك ، كنت طبقتها فعـلاً ، في احدى المدارس الكبيرة التي كنت توليت ادارتها في الاستانة . وكنت اعلم العلم اليقين ان دوافعها ومراميها تربوية محضة لا يدخلها شيء من الغايات الدينية . غايتها القصوى ، يمكن ان تتلخص بما يلي : المساهمة في تربية الناشئة بأوسع معاني التربية ، التي تشمل الحياة البدنية والعسكريـة والخلقية والاجتماعية ، وذلك بتعويد الاطفال والشبان على الدقة في الملاحظة وفي الاقدام والنظام في العمل ، والاعتماد على النفس في تدبير مختلف امور الحياة

مع التعاون مع الغير لانجاز الكثير من الأشغال. ولهـــذه الأسباب ، رأيت من الضروري اتخاذ ما يجب من التدابير ، لاخفات اصوات المترمتين والحيلولة دون انتشار مزاعمهم الباطلة .

وذلك لم يكن من الأمور العسيرة ، لبداهة فوائد اعمال الكشافة وتمارينها .

فقررت التوسل في هذا السبيل بالوسيلتين التاليتين :

(أ) – الاسراع في تكوين جمعية الكشافة العراقية . وفصلها عن الكشافة البريطانية ، مع تقرير شارة خاصة بها وفقاً لما تفعله سائر دول العالم .

(ب) – القيام بدعاية حكيمة للكشافة من طريق بيان الفوائد المتوخـــاة منها ، والبرهنة على انها لم تكن غريبة عنا وعن تاريخنا .

* * *

ان هذه الامور تمت بسهولة ، دون ان تصادف موانع وعراقيل :

فان جميل الراوي كان قد تعلم مختلف امور الكشافة في انكلترة ، واشترك في المخيمات الكشفية . وكان شاباً جم النشاط . فاعتمدت عليـــه في تكوين جمعية الكشافة العراقية ، وفي تعليم وتدريب معلمي الرياضة البدنية على مختلف التمارين والأعمال الكشفية .

وفعلاً ، تم تشكيل الجمعية تحت رعاية الملك فيصل الأول ، وتقرر لها شارة مكونة من سعف النخيل ، لكون العراق اغنى بلاد العالم في النخيل .

واما الدعاية للكشافة ، فقد دشنتها بنفسي بمحادثة المديرين والمعلمـــين في تاريخ الكشافة واغراضها الاساسية .

وخلال هذه الأحاديث ، استلفتُ انظارهم الى الحقائق التالية :

ان مبتكر حركة الكشافة ومؤسسها « بادن باول » كان من قـواد الجيش البريطاني . غير انه استلهمها من حياة « البوير » .

كان قد ذهب الى جنوبي افريقيا ــ مع الجيوش البريطانيـــة لمحاربة البوير ، واخماد ثورتهم العارمة .

ولاحظ هناك كيف ان شراذم صغيرة من البوير كانت تقاوم كتائب كبيرة من الجيوش البريطانية مقاومـــة ضارية ، وتكبدها خسائر فادحة وترتبك حركاتها ، على الرغم من قوة اسلحتها . في الواقع ان بريطانيـا تغلبت في آخر الأمر على تلك الثورة .

ولكن بادن باول ، اخذ يفكر في دوافع البطولات التي اظهرها البوير — واطال التفكير في الامر . وتوصل الى الحكم بان ظروف الحياة التي كان ينشأ فيها شبيبة البوير لعبت دوراً هاماً في هذا الامر ، فانهم كانوا يمارسون العيشة في احضان الطبيعة — على الرغم من كونهم منحدرين من اصول هولانديـــة — ويكتسبون من ذلك مزايا وخصالاً هامة . وقدر الفوائد التربوية التي يحصل عليها شبان البلاد المتحضرة ، ولو مارسوا ما نسميه حياة الفطرة والبداوة ، من وقت الى آخر .

وقرر تمارين الكشافة واعمالها على هذا الأساس ، ولذلك نجد ان كثيراً من اعمال الكشافة ، تشبه شبهاً كبيراً بالأمور المألوفة في حياة البادية .

وبعد تفصيل هذه الحقائق — طلبت منهم ان يبذلوا اقصى ما يستطيعون من جهود ، للدعاية للكشافة ولتنظيم أمورها ، مع توسيع نطاقها ، وتزييـــد منتسبيها .

والمديرون والمعلمون ، استجابوا لطلبي هذا . وزادوا اهتماماً بالكشافـة ، وعملوا الى ازدهارها .

* * *

حفلة تمثيلية في دار السينما
لمنظمة جمعية الكشافة

ثم رأيت ان نخرج بهذه الدعاية، من ميدان المدارس الى ميدان الرأي العام، وطلبت من المديرين والمعلمين ان ينظموا حفلة — في بناية السينما — لمنفعة جمعية

الكشافة العراقية ، تلقى فيها الخطب والأناشيد ، مع تمثيل بعض الفصول المسرحية ، تحوم بعضها حول الاعمال الكشفية .

والحفلة نجحت نجاحاً باهراً ، وساعدت كثيراً على زيادة اهتمام المجالس بالاعمال الكشفية .

وكان من بين الفصول المسرحية التي مثلت في الحفلة :

فصل يمثل استكشافات بدوي ، على أساس قصة الجمل الأعور والأعرج المشهورة .

وفصل من رواية « طارق بن زياد » لعبد الحق حامد ، ترجمها طالب مشتاق ، واشترك في تمثيلها هو ، مع نجيب الراوي وبعض الاشخاص الآخرين.

تزويد المدارس بلوازم الكشافة

ثم تم تزويد المدارس بلوازم الكشافة ، على ان يكون بعضها خاصاً بكل مدرسة ، وان يخزن بعضها في مخزن الكشافة لاستعمالها في اجتماعات الكشافة العامة ، وأن تنتقل بعضها من مدرسة الى مدرسة ، عن طريق المناوبة ، وفقاً لخطة مرسومة ، لكي يتمكن طلاب المدارس المختلفة ، من التمرن عليها .

ان الوسائل اللازمة لنصب الجسور الكبيرة ، والابراج المرتفعة كان من جملة النوع الأخير .

دفاتر الكشافة

أن ازدهار الكشافة كما ينبغي كان يتطلب نفقات غير قليلة . إن ما يمكن ان يخصص لها من ميزانية وزارة المعارف ما كان يكفي لذلك ، نظراً لمحدودية الميزانية المذكورة ،ولصعوبة الحصول على المزيد من الاعتمادات ، بسبب الضيق المالي المستحوذ على البلاد .

فكان لا بد من تدبير موارد خاصة لجمعية الكشافة العراقية . وما كان يمكن الاعتماد على تبرعات الأهالي لها .

ولذلك فكرت كثيراً في الحصول على موارد مالية أخرى .

وأول التدابير التي اتخذتها في هذا السبيل ، كان استحضار واستيراد دفاتر مدرسية لبيعها لمنفعة الكشافة .

ولكني توخيت من الدفاتر المذكورة ، فوائد أخرى كما يتبين من التفاصيل التالية : وكانت الدفاتر المدرسية ، المكدسة في الأسواق والمتداولة بين أيدي الطلاب ، تكون خليطاً عجيباً ، لا يخلو من الضرر ...

وعلى هذه الدفاتر ، صور شخصيات غريبة عن البلاد ، من الملك ادوارد ، ورضا شاه البهلوي ، الى السلطان وحيد الدين ، وانور باشا ، ويوسف عز الدين ..

كذلك ، كان من عمل التجـــار ، الذين كانوا يجلبون الدفاتر — من اي بلد كان — .

ما العمل ؟ ما السبيل الى تخليص المدارس من أمثال هذه الدفاتر ، فكرت طويلاً في الأمر . فلم أرَ من الموافق ان اتولى محاربة هـــذه الدفاتر ، قبل ان اهيء للبلاد ما هو اوفق منها .

فقررت ان احارب الدفاتر المذكورة ، عن طريق غير مبـــاشر : باعداد واستيراد دفاتر — لمنفعة الكشافة ، بالمبـــالغ المخصصة في الميزانية لمساعدة الكشافة — وجعل اغلفة الدفاتر مفيدة وجميلة في وقت واحد .

فانتخبت صوراً شمسية ، تتعلق بأنفس الآثار العربية . وشغلت معلم الرسم ومعلم الخط ، برسم وكتابة الاطارات اللازمة لذلك : ٢٤ نوع .. عليهـا صور الآثار العربية وخرائط آسيا العربية والعراق ، وصور الملك فيصل .

الريازة العربية في بلاد الشام ، في العراق ، في الاندلس ، في المغرب ، في تركستان ، في الهند ، في فلسطين ..

لقد تم طبع اغلفة الدفاتر ، في لندن . وكذلك الدفاتر ، وبعد ورودها ، وتوزيعها على المدارس ، اكتسحت في مدة وجيزة الدفاتر التي كانت تملأ الاسواق .. وصارت — فيما بعد — نموذجاً — يحتذي به التجـــار ، ويوجدوا ويستوردوا دفاتر مفيدة .

ان دفاتر الكشافة ، افادتنا من وجوه عديدة :

أ) – فتحت لجمعية الكشافة مورداً لا يستهان به .

ب) – ساعدت على نشر الفكرة القومية ، بصورة عيانية .

جـ) – قضت على الدفاتر التي كانت تحمل على غلافاتها صوراً اجنبية .. وخلصت المدارس من صور ملوك تركيا ، وبريطانيا وايران .

* * *

إن دفاتر الكشافة صارت مورداً مالياً للجمعية اعتباراً من سنة ١٩٢٣ .

ولكن سنة ١٩٢٦ ، – بعد عودتي من رحلتي الى الأندلس – أوجدت لها مورداً آخر ، هو : استيراد وبيع النماذج المصغرة من شبابيك وأبواب قصر الحمراء في الأندلس ، ونماذج من الزلاجات (أي : كاشانيات) التي تزين قصور إشبيلية .

ان هذا ايضاً عاد الى جمعية الكشافة العراقية بربح لا يستهان به ، فضلاً عن فوائده الأخرى .

* * *

ان هذه الموارد الخاصة هي التي مكنتنا من تنظيم وتسوير ساحة الكشافة ومن إنشاء المدرج فيها .

قضايا سليم حسون

سليم حسون كان مفتشاً للمعارف في الموصل ، وكان موضع ثقـة الانجليز ، ثقة كاملة .

و«فارل» كان قال لي – قبيل سفره – إنه الرجل الوحيد بين العراقيين – الذي يستحق أن يكون مديراً للمعارف .

ولكن دراستي لأحواله وتصرفاته أظهرت لي أنه كان بعيداً عـن المقدرة العلمية والخبرة التربوية التي تؤهله لمثل هـذه الوظائف . فضلا عن أن اعتياده التفاني في خدمة الانجليز من ناحية ، وتحزبه لطائفته الخاصة من ناحية أخرى ، كان جعله مكروهاً من أكثرية الناس ، ليس من المسلمين فحسب ، بـل من المسيحيين المنتسبين الى الطوائف الأخرى أيضاً .

فرأيت من الضروري تبعيده من الموصل الى منطقة أخرى ، كما رأيت أن أحسن طريقة لحل قضيته هو تحويله مفتشاً الى البصرة .

بما أني كنت أعرف أن الانجليز كانوا يتوهمون فيـه المقدرة ، لم أرَ من الموافق أن أبدأ معالجة القضية بمخالفتهم في أمر مقدرته ، بل قلت :

– أنا لا أعرف عن مواهبه شيئاً . والذي أعرفـه أنه لم يحسن التصرف في أمور المدارس في الموصل ، ويثـير تذمر المسلمين والمسيحيين على حـد سواء . ولذلك أعتقد أن بقاءه في الموصل ، يضره هو نفسه . كما يضر المصلحة العامة . لأنه يصعب عليـه أن يخلص نفسه من طلبات طائفته ، ومن ظنون

الطوائف الأخرى . فمن الأوفق أن ينتقل الى منطقة أخرى لا يكون فيها مجال للاعتبارات والحزازات الطائفية، حتى يستطيع أن يظهر مواهبه وقابلياته التي تعتقدون فيها ، في بيئة جديدة عليه ، بعيدة عن جماعة طائفته ، وعن أبناء الطوائف المنافسة والمعادية لها .

إنهم وجدوا كلامي معقولا ، ولذلك استصدرت أمراً وزارياً ، بتحويله الى البصرة ، بوظيفته الحالية ، وراتبه الحالي .

سليم حسون ، كان يعتمد على حماية الانجليز له اعتماداً أعمى . وما كان يتصور أبداً أنهم سيوافقون على تحويله من الموصل . فخبر تحويله نزل على نفسه نزول الصاعقة .

جاء الى بغداد ، يرعد ويزبد ، ويتذمر ..

ولكن عندما علم أن الأمر أصبح مبتوتاً فيه ، لا مجال للرجوع عنه ، طالب بتعينه في بغداد .

ولكني لم أوافق على تغيير الأمر السابق بتحويله الى مفتشية بغداد ، نظراً لمعضلية المسائل القائمة في بغداد أيضاً .

وقلت : – اذا أردت بغداد ، يمكن تعيينك معلماً للعربية في دار المعلمين أو الثانوية . ولكن اذا أردت البقاء في المفتشية ، فما عليك ، الا الذهاب الى البصرة .

* * *

بعد مراجعات ومحاولات عديدة ، تأكد سليم حسون أن القرار لن يتغير ، ولذلك قدم استقالته .

ثم أقدم على تأسيس جريدة « العالم العربي » – وأخذ يتهجم عليّ فيها بكل مناسبة ، ويفتح صفائحها لجميع المتذمرين من سياستي ، على اختلاف أنواعهم واتجاهاتهم .

* * *

وان أنسَ لا أنسَ المقالة التي كتبها ، خلال مذكرات المعاهدة العراقية

البريطانية ، قال فيها ، في جملة ما قاله :

– بأي حق ، بأي وجه .. تطلب الاستقلال ، في الوقت الذي تولي أمور معارفنا شخصاً دخيلاً على البلاد ؟

* * *

بعد أن تعب سليم حسون ، من كتاباته التي لم تجد آذاناً صاغية في أية بيئة من البيئات التي يهمها الأمر .. – في قضيتي – انقطع عن الكتابة في الموضوع .

وظهر لي فيما بعد ، أن تعيين « بولينا حسون » مديرة لأحـدى مدارس البنات في بغداد ، كان من دوافع هذا الانقطاع .

اذ عندما اضطررنا الى نزع المديرية عنها ، وتعيينها معلمة في مدرسة أعلى... كشف النقاب عن دوافع انقطاعه عن الهجوم عليّ ، وبـدأ سلسلة من الهجمات الجديدة .

* * *

بولينا حسون – بعد ما عادت الى البلاد – كانت عينت مديرة لاحـدى المدارس الابتدائية للبنات ، ويظهر أنها كانت عصبية ، تسيء التصرف مـع المعلمات ومع الطالبات ، فوجه اليها مدير المعارف عاصم الشلبي كتـاباً يلفت نظرها الى بعض الامور ، ويطلب منها أن تغير سلوكها نحو المعلمات والطالبات .

جاءت غرفتي ، عندما كان عاصم الشلبي جالساً عندي ، وأخذت تتكلم بعصبية تتجاوز كل الحدود .

فتحت حقيبة يدها ، وأخرجت منها عدة كتب دفعتها لي قائلة :

– اقرأ .. اقرأ أرجوك .. شوف شو يكتبوا لي البنات ، ومدير المعارف يرسل الي الفات نظر ..

وبدأت تقرأ إحدى الرسائل ، ثم ترمي الحقيبة الى الأرض ، وتعود ترفعها لتخرج منها كتاباً آخر ... وصارت عصبيتها تزداد بسرعة ، حملتها على القيام من كرسيها ، وترفع عن رأسها برنيطتها ، ثم تعيدها ، ثم ترفعهـا لتضعها الى

زاوية الغرفة .. كل ذلـك بين كلمات وعبارات متفككة « أنا ... لا أحسن التصرف .. » « أنا لا أعرف الادارة .. » « البنات يكتبوا لي هذه الكتابات، ومدير المعارف يوجه لي انذار .. » .

ان كل حركاتها ، وكل كلماتها التي رأيتها وسمعتها بعيني وأذني ، كانت تـدل على هستيرية صريحة ، فلم يبقَ لدي أدنى مجال للشك في أنه لا يجوز ترك ادارة المدرسه في أيديها .

ولذلك قررنا تحويلها الى معلمة دون تغيير شيء من مرتبها ومرتبتها ..

* * *

في اليوم التالي من تبليغ القرار ، صادفت سليم حسون في المطار ، عندما كنا ننتظر هناك قدوم الأمير زيد .

جاء لعندي ، قائلاً : – ماذا عملت لبولينا حسون ؟ كنا سكتنا .. لماذا تجبرنا نبدأ من جديد ؟ .. ما ذنبها ؟

لم أرد أن أطيل الكلام معه ، فقلت :

– رأيت أنها شديدة العصبية ، فلا تستطيع أن تدير مدرسة ...

قال لي – حضرتك انخدعت بكلمات عاصم الشلبي .

قلت : كلا – رأيت بعيني أنها عصبية .. عصبية لا تترك لهـا مقدرة لادارة مدرسة ..

وكلما أطال الحديث ، كررت له : – انها عصبية .

* * *

في اليوم التالي ، كتب في جريدته مقالة طويلة عن حديثي معه ، وتصرفي مع بولينا حسون ، وقال : كلما كلمني عنها ، لم أرد عليه بغير كلمات « انهـا عصبية .. رأيت أنها عصبية .. تأكدت أنها عصبية » .. واعتبر ذلك كله دليلاً على عدم اهتمامي بكلام الناس ، وترفعي عن مخاطبتهم ومناقشتهم ..

اني لم أستغرب كتابة سليم حسون الجديدة .. نظراً لسلسلة كتاباته السابقة :

ولكني ما كنت أتوقع أبداً ، أن يكون لهذه المقالة ذيول جانبية غريبة ، لا بد لي من تسجيلها، لدلالتها على الحالة الروحية التي كانت تسيطر على « الأديبة الكبيرة » بولينا حسون ، وعلى المحرر النحرير سليم حسون .

* * *

بعد صدور كتابة سليم حسون التي ذكرتها آنفا ، كتب عبد المسيح وزير في جريدة العراق ، مقالة علق فيها على مقالة سليم حسون .

وقال فيها ، فيما قاله :

– ان الاستاذ ساطع الحصري ، استعمل كلمات مهذبة ، ولم يذكر الحقيقة صراحة . وكان على الاستاذ سليم حسون ، أن يفهم أن قوله « إنهـــا عصبية » وتكراره « انها عصبية » انما يدل على شيء آخر ...

وقد علمت بعد بضعة أيام ، أن بولينا حسون أقامت قضية على عبد المسيح وزير ، وطلبت الحكم عليه بتعويض مالي قدره عشرة آلاف روبية .. لأن ما كتبه يمس كرامتها ، ويسيء الى سمعتها ، ويحول دون زواجها ... ويكبدها بذلك أضراراً مادية ، فضلاً عن الأضرار المعنوية ...

ان شيوع القضية التي رفعتهابولينا حسون ضد عبد المسيح ، وطلبها تعويضاً مالياً .. بسبب تأخير زواجها .. أثار الضحك في محافل عديدة ..

وقد علمت أن حتى جماعة من الذين كانوا يكرهونني لأسباب عديدة ، عندما سمعوا أخبار هذه القضية، قالوا : « اذن إن الاستاذ ساطع الحصري كان محقاً في عدم تركه ادارة المدرسة في أيديها ... » .

السنة الدراسية

١٩٢١ — ١٩٢٢

ان السنة الدراسية ١٩٢١ – ١٩٢٢ كانت «سنة مخضرمـــة» بكل معنى الكلمة : بقيت اشهرها الخمسة الاولى تحت ادارة الكابتن فارل – وان كانت قد تأثرت بعض التأثر من قيام الحكم الوطني في البلاد – وادارة المعارف لم تصبح وطنية بصورة فعلية الا خلال الأشهر الباقية من السنة المذكورة .

* * *

قد ظهر من الاحصاءات التي استطعت ان اجمعها ، في نهاية السنة المذكورة ، ان مجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية الرسمية قد ارتفع خلال تلك السنة من نحو (٨٠٠٠) الى نحو (١٥٥٠٠) . يعني : انه زاد نحو (٧٥٠٠) .

ولكن مجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية الأهلية ، نزل من نحو (١٠،٠٠٠) الى نحو (٨٥٠٠) يعني انه نقص نحو (١٥٠٠) .

وقد تبين لي من درس الاحوال : ان هذا النقص لم يكن حقيقياً ، بل كان ناجماً عن اخراج طائفة من المدارس من عداد «الأهلية» وادخالها ضمن «الحكومية» لان الكابتن فارل واصل العمل بأحكام السياسة التي كان قررها لمدارس الطوائف المسيحية في الموصل . اشملها الى مدارس الكنائس القائمة في القرى ايضاً ، في اوائل السنة المذكورة .

فاذا اردنا ان نعرف الأمور على وجوهها الصحيحة ، وجب علينا ان نطرح النقص الحاصل في تلاميذ المدارس الأهلية ، من الزيادة الحاصلة في تلاميذ المدارس الحكومية .

وبعد هذا الطرح ، نستطيع ان نقول : ان مجموع التلاميذ في المدارس الحكومية قد زاد فعلاً نحو (٦٠٠٠) .

وزيادة الى ستة آلاف على الثمانية الآف ، تعني : زيادة (٧٥ ٪) وهذا القدر من الزيادة في سنة واحدة ، يمكن ان يعتبر « قفزة » بكل معنى الكلمة .

* * *

وأما اسباب هذه القفزة ، فكانت عديدة :

١ – ان الملك فيصل كان لا ينقطع من حث المسؤولين على زيادة الاهتمام بأمور المعارف ، وتكثير عدد المدارس ، وتوسيع نطاقها .

٢ – وانا عندما التقي برجال الحركات الوطنية ، واستمع الى شكاويهم من تقصير الحكومة في تكثير المدارس ، قلت لهم : لا شك في انه حدث تقصير في الماضي ، ولا شك في ان الحكومة الوطنية ستعمل كل ما يمكن عمله لتلافي هذا التقصير . ولكن يجب ان نعرف ان التقصير السابق لم يكن من جانب الحكومة وحدها ، بل كان من جانب الاهالي ايضاً . واوضح دليل على ذلك : ان المدارس المفتوحة قليلة التلاميذ . فيجب على الأهالي – بوجه عام – وعليكم بوجه خاص – ان تساعدوا الحكومة الوطنية في هذا السبيل . ويعملوا كل ما في استطاعتهم لحمل الآباء على ارسال اولادهم الى المدارس المفتوحة والمدارس التي ستفتح .

٣ – ان اعادة النظر في كيفية توزيع المعلمين على المدارس – وفقاً للخطة التي اقترحتها لأجل مدارس مدينة بغداد ، والتي ذكرتها في الصفحة (١٣١) من هذا الكتاب مكنتنا من زيادة عدد المدارس بالمعلمين الموجودين والاعتمادات المالية المقررة .

٤ – ان قانون تأليف مجالس المعارف في الألوية ، ادخل بين واجبات المجالس المذكورة العمل لحمل الآباء على ارسال اولادهم الى المدارس، كما ان التعليمات التي عينت اهداف التفتيش وواجبات المفتشين ، جعلت « الدعوة في هذا السبيل » من اركان الواجبات الأساسية المترتبة على المفتشين .

٥ – وقد انضم الى العوامل المذكورة آنفاً ، تأثير النشاط العام الذي نجم عن قيام الحكم الوطني في البلاد .

المشاغبات والمناورات

- ١ -

- المشاغبون -

لقد تآزر جماعة من مديري المدارس الابتدائية ببغداد ، وأحـد المفتشين لمهاجمتي ، من وراء الستار ، متوسلين في هذا السبيل في شتى وسائل الدعايـة والتضليل .

بعضهم كان مشدوداً الى عهد « ادارة البريطانيين » ، ومتحسراً على الحظوة التي كان ينالها منهم في ذلك العهد .

وبعضهم كان مستاءً أو موتوراً لما أصابه في مصالحه ومطامعه ،

وبعضهم كان مدفوعاً بنوازع طائفية عمياء .

وقد وجد جميع هؤلاء بعض المؤيدين لدعايتهم بين محرري بعض الجرائـد . وأخذوا يختلقون الأخبار الكاذبة ويذيعونها بشتى الصور والأساليب ، وينشرون في الجرائد سلاسل مقالات تضليلية ، بتواقيع مستعارة . ويكتبون بعض العرائض والمنشورات ، ويرسلونها الى المقامات العليا ، دون أي توقيع .

وقد احتفظت بإحدى العرائض المرسلة الى رئيس الوزراء ، أنشر في الصفحة التالية ، صورتها الزينكوغرافية .

أصحاب العريضة — المجهولون — يضعون على رأسها العنوان التالي :

(ما نعرف حكومتنا اليوم عراقية أم سورية !) .

ثم يقولون : « نعرض لكم المواد التالية : نسترحم من عدالتكم أن تنظر الى حالة وزارة المعارف وتدققوها » .

وبعد ذلك ، يعزون اليّ سلسلة من النوايا السيئة ، التي لا تمت الى الحقائق بأية صلة :

« ان معاون الوزير حضرة ساطع بك يريد أن ينسق هـذه السنة من المدرسين في العاصمة وخارجها ما يقارب من مائة مدرس ، ويجلب عوضهم من سورية مدرسين » ...

« انه يريد أن يسقط جميع طلاب مدارس العاصمة ، ليتخذ ذلك دليلا على « عدم اقتدار المدرسين في العراق » ..

« ويريد أن يلغي جميع مدارس العاصمة ،ولا يبقى منها سوى مدرستين».. وبجانب هذه الأراجيف ، لا يتردد أصحاب العريضة في امتـداح « الميجر بومن » ، اذ يقولون : « انه شد ازر المدارس ووسع نطاقها » ، ويزعمون « ان جميع المدارس الموجودة الآن فتحت في زمانه ، في العاصمة وخارجها ! » .

وبعد ذلك كله ، ينهون العريضة ، باسترحام يعقبه « تهديد » ، اذ يقولون :

« نسترحم من عدالتكم أن تنظرون على هذا المواد ، ولا تعطو ميدان الى هذه الحالة . والا بالجبورية نراجع الأجانب وجميع السادة والعشائر على هـذه الأحوال ! » .

* * *

أنشر في الصفحة التالية صورة زينكوغورافية لهذه العريضة .

ونظراً لرداءة خطها وغرابة املائها أنقل في الصفحة المقابلة لذلك ، نصها الكامل بالحروف المطبعية ، دون أن أغير شيئاً من املاء كلماتها .

يلاحظ أنها غير مؤرخة . ولكنها كانت كتبت وأرسلت في أوائل صيف ١٩٢٢ ، كما يتبين من مضمونها أيضاً .

الى فخامة رئيس الوزراء الكرام

(ما ندري حكومتنا اليوم عراقية ام سورية)

نحن ابناء [illegible]

نستعرض من فخامتكم ان تنظر الى الحالات والشذوذ [illegible] وتنقذونها

١ . يا فخامة معاون المدير حضرت صاحب [illegible] فكره في هذه السنة يريد ان ينسق من المدرسين في الناصرية فقط فاجعها ماتقارب عن المائة مدرس ويجب عظمهم من سوريين مدرسين ما نعرف ما هذا السبب فقصده يريد يطرد سياسياً لتلف هؤلاء المساكين الذين هم كل أحب منهم خدماته اكثر من خمسة سنوات او اربعة وكلهم صاحبين الاطفال وعيال هات الكم تقبل :

٢ . انظر ماذا فعل في طلاب مدرسة الثانوية مجموعهم خمسة وسبعون طالباً سقط منهم ستون طالب ونجح منهم خمسة عشر طالب ما ذنب هؤلاء الطلاب مع ان مدرسيهم باجمعهم من السوريين هذا وله فكر جميع طلاب مدارس الناصرية الابتدائية كلهم يريد يسقطهم ولذلك يريد يستند على عدم اقتدار مدرسين العراق هل هذا الانصاف وقصده ينسب الخارج مدرسين الناصرية ومدرسين الحاليين ٪ اكثر من مائة مدرس ويجلب عوضهم من سوريين ما نعرف هل اهل سوريا اشتركو في أثناء (ثورة) العراقيين واعطو الضحايا من النفوس والمال شو يقصد من الانصاف

٣ انظر زمن المجرمين من كان مثل بريطاني [illegible] اخذ المدارس و [illegible] نطاقها ولكن له فكر ان يؤسس مدارس سيارة لجميع [illegible] العرب البدو) وهذه المدارس الموجودة الآن هي جميعها فتحت في زمانه في الناصرية وفي نواحيها !! وانظر في زمان هذه الوزارة اي مدرسة فتحت في زماننا ! ومع هذا حضرت صاحب [illegible] قصده يلغي جميع المدارس الابتدائية في الناصرية وما سواء مدرسين . هل هذا [illegible] كنا نتأمل يرقى مدارس العراق ويوسع نطاقها . ومع الآن جميع النواحي والقرى [illegible] ويستنجدون بفتح المدارس وتهذيب اولادهم و [illegible] جميعهم عن قريب سنفتح لكم مدارس وبأملهم [illegible] له فكر ان يفتح له مدرسة كما [illegible] ... ! انظر الى الحالات [illegible] ولنظر الى [illegible] الى [illegible] وماذا [illegible] ؟

٤ نستعرض من فخامتكم ان تنظر [illegible] الوزارة [illegible]

[illegible] الحكومة [illegible] السادة [illegible]

ولا حاجة الى القول ان كل ما جاء فيها كان جزءاً مما كان ينشر ويذاع في بيئات التعلم في ذلك التاريخ .

- ٢ -

نص العريضة

أدرج فيما يلي نص العريضة المذكورة آنفاً ، بكاملها :

الى فخامت رئيس الوزراء المكرام

(ما نعرف حكومتنا اليوم عراقية أم سورية)

نعرض لكم المواد الآتية

نسترحم من عدالتكم أن تنظر الى حالت وزارة المعارف وتدققوها

١ – بما أن معاون الوزير حضرت ساطع بك فكرة في هذه السنة يريد ان ينسق من المدرسين في العاصمة وخارجها ما يتقارب عن المأة مدرس ويجلب عوضهم من سورية مدرسين ما نعرف ما هذا السبب قصده يريد يصير سبباً تلف هؤلاء المساكين الذين هم كل واحد منهم خدماته اكثر من خمسة سنواة او اربعة وكلهم صاحبين أطفال وعيال حاشا عدالتكم تقبل .

٢ – انتظر ماذا عمل في طلاب مدرسة الثانوية مجموعهم خمسة وسبعون طالباً سقطو منهم ستون طالب ونجحو منهم خمسة عشر طالب ما ذنب هؤلاء الطلاب مع ان مدرسيهم بأجمعهم من السوريين ... وله فكر جميع طـــلاب مدارس العاصمة الأبتدائية كلهم يريد يسقطهم ولذلك يريد يسند على عدم اقتدار مدرسين العراق هل هذا الأنصاف وقصده يريد اخراج مدرسين العاصمة ومدرسين الخارج ، أكثر من مائة مدرس ويجلب عوضهم من سورية ما نعرف هـل أهل سورية اشتركو في أثناء الثورة مع العراقيين واعطو تلفيات من النفوس والمال هل هذا من الأنصاف .

٣ – أنظر في زمن الميجر بومن مع كان رجـــل بريطاني كيف شيد أزر

المدارس ووسع نطاقها وكان له فكر ان يؤسس مدارس سياره لجميع (العرب-البدوان) وهذه المدارس الموجودة الآن هي جميعها فتحت في زمانه في العاصمة وخارجها ! في زمان هذه الوزارة اي مدرسة فتحت في زمانها ! هذا حضرت صاطع بك قصده يلغي جميع المدارس الأبتدائية في العاصمـــة ويبقى سواء مدرستين . هل هذا كنا نتأمل برقي مدارس العراق وبوسع نطاقها . ومع الآن جمع النواحي والقرى يبكون دم ويسترحمون بفتح المدارس وتهذيب اولادهم . وهوه يجيبهم عن قريب سنفتح لكم مدارس ويأملهم املا ظعيفاً وليس له فكر ان يفتح أي مدرسة كانت في العراق ... ! أنتظر الى حالت سعادة الميجر بومن. وأنظر الى وزارتنا الحاضرة وقارن بينها :

٤ - فنسترحم من عدالتكم أن تنظرون على هذه المواد ولا تعطو ميدان الى هذه الحالة والا بالجمهورية تراجع الأجانب وجميع السادة والعشائر على هـــذه الأحوال !

- ٣ -

- ادعياء الاختصاص -

كان هناك العديد من أدعياء الاختصاص ، الذين يزعمون في أنفسهم المقدرة والأهلية لتولي مهام التدريس في المدارس الثانوية ،مع أن كل ما لديهم من معلومات كان أقل بكثير مما يتعلمه طلاب الثانويات ، كما يتضح ذلك من المثالين التاليين :

١ - قال أحدهم « أنا اختصاصي في العلوم الطبيعية » ، وطلب ترفيعه الى التعليم في المدرسة الثانوية .

سألته : - أين درست ؟

قال ، بأداء ينم عن شدة الاعتماد على النفس : - في دار المعلمين ... في زمان عادل بك ..

قلت : - عادل بك كان من تلاميذي ، وأنا الذي كنت رشحته الى مديرية

دار المعلمين ببغداد . وأعرف أن العلوم الطبيعية التي كانت تدرس في دار المعلمين في زمانه ، ما كانت تستهدف شيئاً أكثر من « التأهيل لتعليم ما يسمى باسم « دروس الأشياء » في المدارس الابتدائية .

ولكنه لم يتردد في الرد على كلامي هذا، قائلا : — أنا لم أكتف بما تعلمته في دار المعلمين بل طالعت كثيراً ، بعد ذلك .

قلت له : — ولكن العلوم الطبيعية لا يمكن أن تكتسب بالمطالعة وحدها . لأنها تحتاج الى آلات وأجهزة ومختبرات ، فأين تيسر لك الحصول عليها ؟ .. مثلا ، هل تعلمت كيفية استعمال الميكروسكوب وكيفية درس الأنسجة بالميكروسكوب ؟

قال ، بكل بساطة : — لا ... ما كان عندنا ميكروسكوب ..

قلت : — في المدرسة الثانوية سيدرس الطلاب العلوم الطبيعية بالميكروسكوبات وبغيرها من الآلات والأجهزة ، وفي المختبرات .

وأضفت : — لا يستطيع أحد أن يتولى تدريس العلوم الطبيعية ، في المدرسة الثانوية ، ما لم يكن قد درسها هو في مدرسة عالية، مزودة بالآلات والأجهزة والمختبرات اللازمة لها ..

على كل حال ، لا يجوز لك أن تقول « أنا اختصاصي في العلوم الطبيعية » .

٢ — راجعني أحدهم ، وكلمني عن شغفه بالتاريخ ، وطلب تعيينه مدرساً في المدرسة الثانوية ، لتعليم التاريخ .

اني كنت أعرف انه من ذوي الدراسات الدينية والأدبية ، ولا يحمل أي شهادة مدرسية ، فسألته : — هل تعرف لغة أجنبية ؟

قال : — لا ..

قلت : — اذن ، لا تستطيع ان تتولى تدريس التاريخ في المدرسة الثانوية . لأن التاريخ الذي يدرس في الثانوية لا ينحصر في تاريخ الاسلام ، بل يشمل التاريخ العام ، ويهتم — بوجه خاص — بتاريخ اوروبا الحديثة . والتخصص في ذلك يتطلب معرفة لغة اوروبية ، لمراجعة المؤلفات المطولة ..

قال : — لماذا ؟ أفلا يوجد مؤلفات في هذه المواضيع باللغة العربية ؟
قلت : — مع كل أسف ، أقول : — لا يوجد في الحالة الحاضرة ..
ولكنه رد على قولي هذا قائلاً : — يوجد .. يوجد .. أنا عندي « معالم التاريخ العام » و « معالم تاريخ القرون الوسطى » و « معالم تاريخ العصر الحديث » ..

قلت : — هذه الكتب موضوعة لأجل طلاب المدارس الثانوية ، انها تدرس في المدارس الثانوية ، وطبيعي ان من يتولى تدريسها يجب ان يكون أوسع وأرقى علماً من ذلك بدرجات ..

— ٤ —

المشاغبة على المعلمين الدخلاء

لقد لاحظت ان المعلمين في بغداد كانوا يكثرون الكلام عن المدرسين المستقدمين من سوريا ولبنان ، يسمونهم باسم « المعلمين الدخلاء » ، وينتقدون الفرق الموجود بين رواتبهم ورواتب هؤلاء انتقاداً مريراً ، دون ان يأخذوا بنظر الاعتبار الفرق الموجود بين شهاداتهم وشهادات هؤلاء .

وكان جماعة منهم تدعو الى الاستغناء عن خدمات جميع المعلمين الدخلاء ، وجماعة منهم تطلب مساواة رواتبهم برواتب هؤلاء .

إن مجموع عدد المعلمين الذين ينعتون بالدخلاء ، كان لا يتجاوز كثيراً عدد أصابع اليدين ، وكلهم كانوا استقدموا في عهد الادارة البريطانية ، كما أن رواتبهم كانت تقررت في ذلك العهد . وأنا عندما درست الأحوال ، لم أجد أي لزوم ولا مجال لتغيير تلك الأوضاع ، بل رأيت أن ما كان يقوله ويطلبه المعلمون في هذا المضمار ، كان بعيداً عن مقتضيات الحق والمنطق والمصلحة .

فان طلب مساواة الرواتب ، كان غير محق وغير معقول ، لأن « المعلمين الدخلاء » — حسب تعبير المعارضين — كانوا من خريجي الجامعات : وكانوا

يقومون بمهام التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية ، فكان من الطبيعي أن تختلف رواتبهم عن رواتب خريجي دار المعلمين الابتدائية .

وأما الاستغناء عن خدماتهم– في الظروف الحالية – فكان مما لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يوجد – في الحالة الحاضرة – بين أبنـــاء البلاد ، من يقوم مقامهم .

فضلاً عن ذلك ، فان البلاد ستحتاج الى استقدام المزيـــد من أمثالهم في المستقبل ، كلما توسعت المدارس الثانوية وزاد عددها ، وذلك الى ان ينشأ بين أبناء العراق العدد الكافي من ذوي الدراسات والكفاءات العالية .

ولهذه الأسباب ، أخذت أبذل جهداً كبيراً ، لنشر الحقائق التالية ، بين المعلمين القائمين بالتدريس من ناحية ، وبين المتنورين العاملين خارج نطاق التعليم ، من ناحية :

« إن مهام التعليم في الثانويـــة لا بد أن يتولاها مدرسون متخرجون من المدارس العالية .

« والى أن ينشأ أمثال هؤلاء من بـــين شبان العراق ، لا بد من استقدام واستخدام مدرسين اختصاصيين من سائر البلاد العربية » .

ولكن ، على الرغم من ذلك ، فان قضية « المعلمين الدخلاء » ستبقى مدة طويلة مثاراً للمعارضة ، وسيستغلها المشاغبون أسوأ استغـــلال ، على ضرر المصالح الوطنية .

– ٥ –

الاستقالات

كانت مدرسة الحقوق تجتذب الكثيرين من الشبان ، لانهم كانوا يجدون في التخرج منها مجالا واسعاً للعمل والتقدم : الاشتغال بالمحاماة ، الانتساب الى سلك القضاء ، التوظف في مختلف الوزارات . ولذلك كان كل سنة عـــدد من

يقومون بمهام التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية ، فكان من الطبيعي أن تختلف رواتبهم عن رواتب خريجي دار المعلمين الابتدائية .

وأما الاستغناء عن خدماتهم - في الظروف الحالية - فكان مما لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يوجد - في الحالة الحاضرة - بين أبنـــاء البلاد ، من يقوم مقامهم .

فضلاً عن ذلك ، فان البلاد ستحتاج الى استخدام المزيـــد من أمثالهم في المستقبل ، كلما توسعت المدارس الثانوية وزاد عددها ، وذلك الى ان ينشأ بين أبناء العراق العدد الكافي من ذوي الدراسات والكفاءات العالية .

ولهذه الأسباب ، أخذت أبذل جهداً كبيراً ، لنشر الحقائق التالية ، بين المعلمين القائمين بالتدريس من ناحية ، وبين المتنورين العاملين خارج نطاق التعليم ، من ناحية :

« إن مهام التعليم في الثانويـــة لا بد أن يتولاها مدرسون متخرجون من المدارس العالية .

« والى أن ينشأ أمثال هؤلاء من بـــين شبان العراق ، لا بد من استخدام واستخدام مدرسين اختصاصيين من سائر البلاد العربية » .

ولكن ، على الرغم من ذلك ، فان قضية « المعلمين الدخلاء » ستبقى مدة طويلة مثاراً للمعارضة ، وسيستغلها المشاغبون أسوأ استغـــلال ، على ضرر المصالح الوطنية .

- ٥ -

الاستقالات

كانت مدرسة الحقوق تجتذب الكثيرين من الشبان ، لانهم كانوا يجدون في التخرج منها مجالا واسعاً للعمل والتقدم : الاشتغال بالمحاماة ، الانتساب الى سلك القضاء ، التوظف في مختلف الوزارات . ولذلك كان كل سنة عـدد من

المعلمين يستقيلون من وظيفة التعليم ، ليلتحقوا بمدرسة الحقوق .

وكنت لاحظت أن عدداً غير قليل من متخرجي دار المعلمين كانوا تركوا مهنة التعليم . ولذلك كنت قررت التشديد في التعهد الذي يؤخذ من الطلاب عند قبولهم في دار المعلمين .

ولكن المشاغبين اعتبروا الاستقالات التي حدثت تلك السنة ، ناجمة عن سوء ادارة المعارف ، وصاروا ينشرون أخبارها في الجرائد ، مع الشيء الكثير من المبالغة والتهويل ، ويتخذونها وسيلة للتهجم عليّ .

إني لم أعبأ بتلك الكتابات في بادىء الأمر .

ولكني ، بعد مـــدة ، تبين لي أن هناك مناورات يقوم بها المناوئون والمشاغبون لحمل المعلمين على الاستقالة ، مؤكدين لهم أن اقصاء ساطع الحصري عن منصبه في وزارة المعـــارف أصبح قريباً ، وصار بعض المعلمين يقدمون استقالاتهم ، معتمدين على هذا التأكيد ، وآملين ان استقالاتهم الآن ، تضمن لهم الحظوة عند من سيخلف الحصري قريباً .

يوسف عزالدين الناصري ، كان في مقدمة هؤلاء المستقيلين ، انه قدم استقالته احتجاجاً على تحويله من مفتشية منطقة بغداد الى مفتشية منطقة الموصل .

لقد استغربت هذه الاستقالة كل الاستغراب ، لأني كنت كلمتـــه في أمر التحويل وفي أسبابه بكل تفصيل ، قبل كتابة الأمر الرسمي وإرساله اليـه ، وهو كان وافق على الانتقال الى الموصل .

ومع ذلك ، بعد بضعة أيام ، وفور استلامه الأمر الرسمي ، يغير رأيـه ، ويقدم استقالته . وفضلاً عن ذلك ، يتكلم في كتاب الاستقالة عن الفرق بين راتبه وراتب المدرسين السوريين والمصريين ويسميهم باسم « الدخلاء » . مع أن عدد الذين يتناولون راتباً أزيد من راتبه بين هؤلاء كان ثلاثة فقط ، ومع أن هؤلاء كانوا من حملة الشهادات الجامعية الممتازين ، في حين أن مستوى دراساته هو كان يكاد يصل الى درجة دراسة ثانوية ! وبين هـذه الأقوال ، يغتنم الفرصة للتكلم عن شدة حرصه على خدمة الوطن !

هذه الاستقالة تكشف الستار عن بعض النواحي من الأحوال العقلية والاخلاقية التي كانت توجه أعمال جماعة المناوئين والمشاغبين في أوساط التربية والتعليم ، في ذلك التاريخ .

ولهذا السبب ، رأيت من المفيد أن أسجل هنا ظروف هـذه الاستقالة وملابساتها ، بشيء من التفصيل :

- ٦ -

استقالة يوسف عز الدين الناصري

كان من الطبيعي أن نبذل أقصى الجهود لتقوية جهاز التفتيش ، وتزييد عدد المفتشين ، تمشياً مع زيادة عدد المدارس ، كما نسعى الى إحداث مراكز تفتيش في الألوية المختلفة ، بصورة تدريجية .

وكنا حصلنا في تلك السنة على الاعتمادات المالية اللازمـة لاحداث مفتشية جديدة واحدة ، وكنا نأمل في الحصول على المزيد منها في السنوات القادمة .

فكان يجب علينا أن نفكر في انتخاب واعداد الأشخاص الذين سيتولون وظائف التفتيش ، في ظروفنا الحالية .

ورأيت أن نتبع في هذا المضمار ، الخطة التالية .

كل مفتش جديد ، يبدأ عمله في منطقة معارف بغداد ، حيث يسهل الاتصال به كثيراً ، ومناقشة تقاريره ومقترحاته تفصيلا، وتزويده بما يلزم في الارشادات العلمية والعملية ، خلال هـذه المحادثات والمناقشات . وبعد أن يمارس مختلف شؤون التفتيش ، ويتدرب عليها ، ينقل الى احدى المراكز الخارجة عـن العاصمة ، لكي يعمل هناك ، على ضوء الخبرة التي كان قد اكتسبها ، والتوجيهات التي كان قد تلقاها .

ولهذا السبب دعوت يوسف عز الدين الناصري لمقابلتي ، وشرحت له هذه الخطة ، ثم قلت له : — الآن ، حان الأوان لخروجك من منطقة بغداد .

واقترحت عليه أولاً ، أن يذهب الى كركوك ، ولكنه اعتذر عـن العمل

في كركوك ، نظراً الى وجود بعض العلاقات العائلية التي من شأنها أن تحدث مشاكل كبيرة له هناك .

قبلت عذره هذا ، وقلت له : – اذن اذهب الى الموصل . عندئذ أظهر موافقته على ذلك ، قائلا : – « أمرك » . ولكنه كرر شكواه من قلة راتبه ، ومن عدم ترفيعه منذ مدة .

وقلت له : – تعرف ، ان هـذه الوزارة ليست مطلقة اليدين في أمر الترفيعات ، اذ يوجد هناك كثير من القيود المالية ، ونحن الآن في مخابرة مع وزارة المالية في هذا الشأن ، عندما تنتهي هذه المخابرات ، ويُفتح أمامنا مجال الترفيعات ننظر في الأمر ، ونرفع من تأخر ترفيعه ، فلا بد من انتظار بعض الوقت .

وعند انتهاء هذه المحادثة ، خرج من غرفتي بعد أن شكرني على هذا الوعد ، وكرر قوله : « أمرك » ...

* * *

ان اقدامه على الاستقالة احتجاجاً على تحويله الى الموصـل ، على الرغم من موافقته السابقة على هذا التحويل – ولاسيا تكلمه في كتاب الاستقالة عن « الدخلاء » وعن « الغرض الشخصي » – حملني على قبول الاستقالة على الفور ، دون أن أدعوه الى مقابلتي .

وكتبت جواباً رسمياً ، يبدأ بتذكيره بالمحادثات التي كانت قد جرت بيني وبينه – قبل اصدار الأمر بتحويله الى الموصل ، (وهي المحادثات التي ذكرتها آنفاً) ثم يقول :

« ونحن لم نكتب الأمر الرسمي القاضي بتحويلكم ، الا بعد هذه المحادثات .

« فان توهمكم بوجود غرض شخصي في هذا الأمر – بعد كل ما سبق – ، يخالف العقل والمنطق ، كما أن توسلكم بهذه الوسائل، لعدم الانفكاك من العاصمة، ينافي مصالح البلاد .

« ان وزارة المعارف تستغرب جداً صدور أمثال هذه الحركات من موظفيها الكبار ، الذين يجب أن يكونوا قدوة لبقية موظفيها ، فلا يسعها أبداً أن تسمح لمفتشيها ، – الذين هم موظفون لارشاد المعلمين الى ما فيه خير المعارف وخير البلاد – أن يتمللوا ويتأخروا عن اداء واجبهم حيث ما تقتضيه مصلحة الأمة والبلاد .

« ولذلك ، فهي تقبل استقالتكم ، والسلام عليكم » .

* * *

غير أني لم أكتف بارسال هذا الكتاب الرسمي ، بل أرسلت اليه كتاباً شخصياً ، شرحت فيه رأيي فيما جاء في كتاب استقالته عن « الدخلاء » ، بكل تفصيل وبكل صراحة .

وأما سبب جعلي هذه الأمور موضوع كتاب شخصي ، فيعود الى علمي بأن النتيجة التي توصلت اليها من بحث القضية ، لم تكن من الأمور التي يجوز درجها في كتاب رسمي يصدر باسم الوزارة ، – سنة ١٩٢٢ – لأن كل كتاب يصدر باسم الوزير ، كان يمر من تحت أنظار المستشار البريطاني .

ونظراً لأهمية الكتاب المذكور ، من جهة الفكرة القومية ، رأيت أن أنقله فيما يلي ، بنصه الكامل .

وتسهيلاً لفهم ما جاء في سطوره الأولى وسطوره الأخيرة ، يجب علي أن أذكر هنا ما كان قاله لي يوسف عز الدين الناصري ، عندما قابلني للمرة الأولى بعد وصولي الى بغداد .

قال : – انه كان يتتبع كتاباتي منذ مدة طويلة ، وانه قرأ كل ما نشرته في مجلة التدريسات الابتدائية ، التي كانت تصدر تحت رئاستي في الآستانة ، وفضلاً عن ذلك ، قال انه كان نشر في مجلة الزهور التي كانت تصدر ببغداد مقالة عني ، وقدم لي نسخة من المجلة لأطلع على ما كان كتبه فيها ، قائلاً : سأنشرها قريباً في مجلة دار المعلمين التي سنصدرها .

ولكني قلت له : — «أنا أحبذ اصدار المجلة ، ولكني لا أرى فائدة من نشر تلك المقالة فيها ، بل أرد أن تحصروا صحائف المجلة لنشر ما يفيد المعلمين في حاضرهم وفي مستقبلهم» .

ولهذا السبب ، رأيت من الموافق أن أرسل له الكتاب الشخصي ، ليطلع هو ، ويطلع زملاءه على آرائي المسطورة فيه .

(ان كتاب الاستقالة كان مؤرخاً بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٢٢ ، وأما كتابي كان مؤرخاً بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٢٣) .

وفيما يلي نص كتابي :

حضرة يوسف عز الدين أفندي الناصري المحترم

بعدما كتبت لكم الورقة الرسمية ، التي أرسلتها اليكم بصفتي معاوناً لوزير المعارف ، رأيت أن أكتب لكم ورقة خصوصية أرسلها بصفتي الشخصية ، بتلك الصفة التي عرفتموني بها قبل مجيىء الى العراق ، حتى قبل مجيىء الى سوريا .

استغربت جداً لما رأيتكم تتذمرون في كتابكم من الدخلاء وتشملون معنى تلك الكلمة الى السوريين والمصريين الذين هم من أبناء جلدتكم وأمتكم ... كان في نفسي شيء من الريب في ذلك ، ولكـــن كتاب زميلكم ونسيبكم الذي حذا حذوكم لم يترك في نفسي أثراً من ذلك الريب ، وأظهر لي الحقيقة بكل وضوح وجــلاء .

لا بد من أنكم تعلمون أن عدد السوريين والمصريين المستخدمين في وزارة المعارف في كل القطر عبارة عن خمسة عشر موظفاً . ثلاثة عشر منهم تابعون لأحكام العقود ، واثنان منهم مجردان عن تلك الشروط . اذا دققنا رواتب هؤلاء الثلاثة عشر وجدنا أن خمسة منهم يتناولون راتباً أقـــل من راتبكم الحالي ، وخمسة منهم يتناولون رواتب معـــادلة الى رواتبكم ، وثلاثة يتناولون رواتب أكثر من راتبكم . اذن ، الفرق الموجود بينهم وبينكم بصرف النظر عن الفرق الموجود بين درجة تحصيلهم وتحصيلكم — ما هو الا من جهة المخصصات . وهل يمكنكم أن تدعوا أن تلك المخصصات غير محقة ، في حين أنا كنا نعطي قبل شهرين الى كل من يذهب من بغداد الى الحلة أو الى بعقوبا ثلاثين

روبية اكرامية باسم اكرامية الخارج ؟ وفي حـــين أننا قررنا حديثاً حتى هذه السنة أن نعطي اكرامية الى كل معلم يذهب من بغداد الى هيت أو من الموصل الى سنجار ؟ هل من المعقول أن تعدوا تلك المخصصات التي تعطى للذين أتوا الى العراق من مصر أو سوريا زائدة ، في حين أنكم تطلبون زيادة راتبكم لأجل أن تذهبوا من بغداد الى الموصل ، مع أنه لكم أقارب وتعلقات هناك .

لكني لي سؤال أهم من كل هذا : انني لعاجز عن فهم معنى الوطنية التي تعد السوريين والمصريين دخلاء .

لا بد من أنكم تعلمون أن هنـاك فكرة — تمت عند البعض — تقضي بفصل البصرة عن العراق ، ويجعلها اما مستملكة انجليزية واما ايالة نجدية . افرضوا — لا سمح الله — أن السياسة أو القوة حققت هذه الفكرة . فماذا تقولون حينئذ لكل من يدعي بأن البصريين الذين يقيمون في بغداد ما هم الا دخلاء ؟ من جهة أخرى ، لا بد أنكم لا تجهلون أن الفرانسويين ادعوا مدة طويلة بوجوب الحاق الموصل الى سوريا وجعلها من مناطق الانتداب الفرانسوي ، — والأتراك أيضاً ادعوا مراراً — وربما لا يزالون يدعون — بأن الموصل يجب أن تكون من اجزاء تركيا — افرضوا أن احدى هاتين الفكرتين تحققت ، والموصل انفصلت عن العراق — معاذ الله — هل تعتقدون حينئذ بوطنية من يدعي أن الموصلي ما هو الا دخيل وأجنبي ؟ اني أخشى من شر هذه الوطنية الكاذبة على الأمة العربية عامة وعلى البلاد العراقية خاصة ألف مرة أكثر مما أخشى عليهـا من مدرعات الانجليز ومفرقعاتهم ، أو من طيارات الفرانساويين ورشاشاتهم .

أكتب هذا ولا أظن أنكم ستتلقون دفاعي هـذا دفاعاً عن نفسي ، لكوني سورياً ، لأنكم — كنتم قلتم لي أنكم — تعرفون المبادىء التي سرت عليها طول حياتي ،

اكتب لكم هذا — بقلب ملؤه الأسف — لما يشاهد من تظاهرات المنافـع الشخصية المستترة وراء نقاب الوطنية .

٢٣ أيلول سنة ١٩٢٢ .

- ٧ -

المناورات الأخيرة
والغاء وظيفة معاون وزير المعارف

وفي الأخير ، ازداد نشاط المشاغبين ازدياداً مفاجئاً ، لأن آمالهم انتعشت تماماً ، للسببين التاليين :

أولاً : — الحزب الذي تألف تحت رياسة السيد محمود النقيب وتسمى باسم « الحزب الحر الوطني » ، — ذلك الحزب الذي قال عنه معروف الرصافي « لا هو حر ولا هو وطني » — صار يشد ازرهم ويشجعهم على المضي في مشاغباتهم .

ثانياً : — وزير المالية صاصون حسقيل وضع خطة ماهرة ، تضمن اقصائي من ميدان العمــل في وزارة المعـــارف . بحجة الاقتصاد في نفقات الحكومة .

انه كان موتوراً مني ، وحاقداً عليّ ، منذ فشله في نيل مبتغاه في قضيــة « توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية » ،وأخيراً وجد في الضائقة المالية ، الفرصة السانحة لاقصائي عن العمل في وزارة المعارف ، عن طريق الغــاء وظيفتي الحالية .

كانت الحكومة ألفت لجنة من الاختصاصيين ، لتدريس الشؤون الماليــة ، وتقرر ما يجب عمله لمعالجة « الضيق المالي الشديد » المستحوذ على البلاد .

ان زمام اللجنة المذكورة كان ، بطبيعة الحال — في أيدي وزير الماليــة صاصون ، ومستشار وزارة المالية « فرنون » . فلم يصعب على صاصون أن يحمل اللجنة على تقرير « الغاء وظيفة معاون الوزير » .

ولكن ، من البديهي أنه ما كان يمكن تسيير شؤون وزارة المعارف — مثل أمور سائر الوزارات — دون وجود رئيس دائم ، يعمل بجانب الوزير ، يستمر في العمل على الرغم من تبدل الوزراء . وصاصون ما كان يجهل هذه الحقيقــة ، ولذلك اردف القرار المتعلق بالغاء وظيفة معاون الوزير بقرار آخر ، ينص على

احداث وظيفة « مدير المعارف العام » ، غير أنه أضاف الى ذلك فقرة أخرى، تقول : « واسنادها الى مدير عراقي » .

ان هذه الفقرة كانت تكشف الستار عن الغرض الأصلي الذي كان يسعى الى تحقيقه صاصون : انه لم يكن الاقتصاد في النفقات ، بل كان – في حقيقة الأمر – : الغاء وظيفة ساطع الحصري الحالية ، مع عدم ترك المجال لتوليه وظيفة « مدير المعارف العام » التي ستحدث عوضاً عن وظيفة « معاون الوزير » لكونه « غير عراقي » ...

وهذا القرار دخل بين القرارات الكثيرة المتعلقة بجميع دوائر الحكومة .

واللجنة المالية انتهت من مذاكراتها ، ووضعت تقريرها الكبير ، وتم طبع التقرير ورفعه الى مجلس الوزراء .

ومجلس الوزراء قرر تنفيذ أحكامه اعتباراً من أول آذار ١٩٢٣ .

اذن : انتهت وظيفة ساطع الحصري ، بصورة نهائية .

ولذلك عم الفرح بين المشاغبين ، واكتسب صاصون « امتنان » هؤلاء ، من جراء المناورة البارعة التي قام بها في هذا السبيل .

– ٨ –

ولكن الموقف الذي وقفه الملك فيصل ازاء هذه القضية ، غير مجرى الأمور ، وقضى على كل ما كان يتوخاه منها صاصون .

فإن الملك فيصل لاحظ أن اللجنة خرجت في هذه القضية عن حدود الأمور المالية التي دعيت الى معالجتها ، ومع هذا لم يشأ أن يعترض عليها ، ولكنه قال للوزراء : « ان الأستاذ ساطع الحصري ، يجب أن يعتبر عراقياً مثلي ، فيعين مديراً عاماً للمعارف » .

وعلى هذا الأساس ، صدرت الارادة الملكية بتعييني في وظيفة « مدير المعارف العام » ، المستحدثة بقرار من اللجنة المالية ..

وهكذا تغير اسم وظيفتي من « معاون وزير المعارف » الى « مدير المعارف العام » ، ولكني بقيت على رأس جهاز الادارة في وزارة المعارف .

* * *

ولهذا السبب ، صار معظم الذين كانوا استقالوا من وظائفهم ، معتمدين على ما كان يشاع عن قرب موعد اقصائي من ميدان المعارف ، يظهرون الندم على ما فعلوا ، ويسترحمون اعادة تعيينهم ..

وطبيعي ان يوسف عز الدين كان في مقدمة النادمين : قدم اعتذاراً تحريرياً، وجاء بوساطة مدير منطقة بغداد يوسف ابراهيم ، ليقول : « أرجو أن تصفح عني ، أنا تحت الأمر الآن ». وقلت له : « اذهب الى الموصل وأدِ واجبك في التفتيش هناك ، بكل همة واخلاص » .

* * *

ان الدور الذي لعبه صاصون في هذه المناورة الفاشلة ، كان ظاهراً الى العيان ، لا يحتاج الى برهان .

ومع هذا ، عندما زارني بعد مدة ، الوزير السابق هبة الدين الشهرستاني ، أكد لي ذلك ، من تلقاء نفسه ، اذ قال :

« تعرف ان صاصون كان يشتغل في هذه القضية ، منذ مدة . كان يقول لي ، لماذا يوجد معاون في وزارتك في حين أنه لا يوجد معاونون في الوزارات الاخرى ؟ ، ويسألني هل أنت في حاجة الى معاون ؟ ألا ترى من الأوفق ان تلغي هذه الوظيفة ؟ . ولكني كنت أقول له ، في كل مرة : نعم ، انا في حاجة الى معاونة الأستاذ الحصري . ولا استطيع انجاز الأعمال الاصلاحية في الوزارة ، دون مساعدته ، ومع ذلك ، انه كان يصر ، ويكرر الكلام في هذا المضمار ، كثيراً . ويظهر أنه في الأخير اتفق مع مستشار المالية البريطاني ، ونفذ خطته » .

اني لم أرَ أي موجب للشك في صحة ما قاله الشهرستاني عن صاصون ، ولكنني لم أستطع ان امنع نفسي عن الشك في صحة ما قاله عن نفسه . وذلك لأني كنت اعرف ان مفتش معارف الفرات كان من أقرب المقربين اليـــه ، كما كنت أعرف ان المفتش المذكور كان من أنشط المشاغبين عليّ .

ومع ذلك ، لم أرَ لزوماً للاهتمام بهذه القضية .

لاني كنت أشعر بسرور وارتياح من الوضع الذي انتهت اليه المنـــاورة المذكورة : لأني كنت لا أشك في ان وظيفة « مدير المعارف العام » ستتيح لي فرص العمل بحرية ، أكثر مما كان يمكن أن تتيحها لي وظيفة « معاون وزير المعارف » .

فترة العمل في وظيفة

مدير المعارف العام

١١ كانون الثاني ١٩٢٣ - ٣١ تموز ١٩٢٧

في مديرية المعارف العامة

ان المؤامرة التي دبرت بقصد اقصائي عن ميدان العمل في وزارة المعارف ، ادت الى نتيجة تخالف القصد المذكور مخالفة تامة : انها انتهت الى تعييني «مديراً عاماً للمعارف» ، وصارت بذلك مفيدة لمصلحة عملي ، ولمصلحة معارف العراق ، بوجه عام .

لأني ، بصفتي « معاون الوزير » ، ما كنت أستطيع ان اقوم بعمل مباشر ، ولا كان بامكاني ان اطلب تعييني وتحديد صلاحياتي . لأن « معاون الوزير » يكون بطبيعة الحال مساعداً للوزير بوجه عام ، فلا يمكن ان يكون ذا صلاحيات معينة .

واما مدير المعارف العام ، فيمكن ان يتولى الأمور بحرية أوسع ، بعد ان يحصل من الوزارة على القرارات اللازمة في الأمور الأساسية .

وفضلاً عن ذلك ، فان تغيير عنوان وظيفتي من « معاون الوزير » الى « مدير المعارف العام » كان يمكن ان يكون ذات فائدة كبيرة – من وجهة أخرى أيضاً :

فان أعمال الوزير كانت تابعة الى نظام « استشارة البريطانيين » فكل كتاب يصدر من الوزير كان يجب ان يعرض على من يقوم بوظيفة المستشار في وزارة المعارف . ان أعمال معاون الوزير أيضاً كانت تخضع لأحكام النظام المذكور ، بصورة منطقية . غير ان الأعمال التي يتولاها « مدير المعارف العام » لا موجب لاخضاعها الى النظام المذكور . فكل عمل يخرج من نطاق عمل الوزير مباشرة ،

يخرج في الوقت نفسه من نطاق نظام استشارة البريطانيين .

لقد فكرت في كل ذلك ، منذ بداية عملي كمدير المعارف العام ، ومع ذلك ، رأيت من المصلحة ان أسير في هذه القضية ، بصورة تدريجية ، دون ان اصارح بها ، لكي لا ينتبه اليها المستشارون فيحملون المعتمد السامي على طلب توسيع نطاق الاستشارة البريطانية .

وسارت الأمور ، كما كنت أتمناها ، وانحصرت الاستشارة البريطانية في نطاق الأمور التي تستوجب اصدار قرارات وزارية .

والغريب ان العراقيل التي صادفتها في هذا المضمار ، اتت من جانب وزير المعارف العراقي ، لا من قبل المستشار البريطاني .

وقد استمر عملي في مديرية المعارف من ١٧ – ١ – ١٩٢٣ الى ٣١ – ٧ – ١٩٢٧ .

الوزير

عبد الحسين الجلبي

- ١ -

عبد الحسين الجلبي تولى وزارة المعارف الأولى سنة ١٩٢٢ ، في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى .

انه لم يكن من رجال الأدب ، ولا من علماء الدين ، بل كان من «الملاكين». وكان معروفاً بين الناس باسم « صاحب قصر الأبّل » الكائـــن في طريق الكاظمية .

انه لم يكن أمياً ، بالمعنى المعروف لهذه الكلمة ، بل كان يعرف القراءة والكتابة ، غير ان كل شيء يدل على انه كان قليل المطالعة جداً . ولذلك عندما يتناول ورقة رسمية ، كان يقضي وقتاً طويلاً في قراءتها ، ولو كان عدد أسطرها اقل من الخمسة أو الستة .

انه استطاع ان يتطور بسرعة في ملابسه الخارجية ومظهره المادي : خلال الاسبوع الاول من توليه الوزارة ، استعاض عن الكشيدة بالعمامة ، وبعـــد بضعة أسابيع ظهر في احدى حفلات البلاط بالسموكنج ومفرع الرأس ، وفي اليوم التالي ، صار يحضر الى الوزارة بالملابس الأفرنجية .

غير أن مقدرته على القراءة والتفكير لم تتطور بالسرعة التي تطورت فيها ملابسه المادية .

* * *

خلال الأشهر الأولى من وزارته ، عرف عبد الحسين الجلبي قـدر نفسه ، وترك أمور الوزارة تسير سيرها الطبيعي .

غير أنه بعد ذلك تغير فجأة ، وصار يقوم بتصرفات من شأنها أن تقوض دعائم النظام في مختلف شؤون المعارف .

وذلك لأنه عين أحد المعلمين سكرتيراً له ، قائلاً إنـه « خوش آدمي » . وهذا السكرتير كان محدود الفكر والثقافة ، ولكنه كثير الخبث وشديد الطموح ، سيطر على الوزير سيطرة تامة وصار يسيره كما يشاء .

ومما ساعده على ذلك ، أن « الغاء وظيفة معاون الوزير » و «احداث وظيفة مدير المعارف العام » ، وتعييني لهذه الوظيفة الجديدة ، كان قـد تم في تلك الأيام . والسكرتير اغتنم فرصة هـذا التحول ، لمحاولة تركيز جميع الأمور في أيدي الوزير – وبتعبير أصح : في يديه هو –، حتى السلطات التي كانت منحت الى مديري المناطـق ، بالأمر الوزاري ، أراد أن يعيدها الى ايدي الوزير مباشرة .

وعبد الحسين الجلبي صار يعمل – بايعاز من السكرتير – ، ويقـدم على تصرفات تشيع الفوضى في مختلف ميادين المعارف .

مثلاً : إنه أصدر أمراً الى مدير منطقة بغداد، بتعيين أحد الأشخاص معلماً في مدرسة المكيشيفة، مع أن الشخص المذكور ما كان يحمل أي شهادة. والقاعدة التي كنا اتخذناها في تعيين أمثاله كانت تقتضي امتحانهم في دار المعلمين باللغة العربية والديانة الاسلامية ، أمام لجنة مؤلفة لهذا الغرض . واللجنة المذكورة كانت تضم أعضاء السنة والجعفرية . والشخص المذكور عندما مثل أمـام لجنة الامتحان ، ظهر أنه كان جاهلاً بكل معنى الكلمة ، وكان لا يعرف شيئاً عـن أبسط قواعد اللغة العربية .

وكذلك، قد ذهب الوزير عبد الحسين جلبي يوماً الى زيارة مدرسة الكاظمية برفقة - أو بتعبير أصح : بمعية - سكرتيره ، دون أن يستصحب أحداً من المفتشين ، وفضلاً عن ذلك ، أمر بتعطيل الدراسة يوماً كاملاً ، احتفاءً بزيارته الميمونة ، دون ان يرى لزوماً لاطلاع مدير المنطقة على هذا الأمر . والمدير لم يطلع على ما جرى ، الا عندما صادف مدير المدرسة في السوق ، في اليوم التالي، وسأله أسباب بقائه بعيداً عن مدرسته في مثل هذا الوقت ، والمدير اعلمه بأن الدراسة عطلت في ذلك اليوم ، بأمر الوزير ! .

اني كلمت الوزير عدة مرات عن اضرار أمثال هذه التصرفات ، ثم ، رأيت ان ارفق بياناتي الشفهية هذه بمذكرات رسمية . ولكن كل ذلك لم يمنعه عن اعماله الفوضوية . فقررت - في آخر الأمر - ان اقوم بعمل حاسم : أوجه اليه مذكرة رسمية أقول فيها بأني لا استطيع ان أتحمل مسئوليات الامور ، في الظروف الحالية . ولذلك سأنقطع عن العمل في الدائرة، الى ان تقرر صلاحيات المديرية العامة ومسئولياتها بصورة معقولة .

ومما زادني اقتناعاً بضرورة القيام بهذا العمل الحاسم ، بأني تأكدت من أن السكرتير المذكور « أحمد جواد » كان ولا يزال ايراني الجنسية . وقد صرح بذلك بخط يده على الاستمارة التي كانت أرسلتها اليه دائرة الأمور الذاتية في الوزارة . والده كان ولا يزال معروفاً في السوق باسم « ميرزا جواد » ، وأخوه كان ولا يزال سكرتيراً في القنصلية الفرنسية .

ولذلك ، نفذت قراري هذا ، وأرسلت المذكرة الى الوزير ، وانقطعت عن الحضور الى الدائرة .

* * *

وعندما كتبت بعض الجرائد ، خبر هذا الانقطاع ، وتساءلت عن أسبابه ، أرسل الوزير الى الجريدة المذكورة بياناً رسمياً ، ذكر فيه أموراً لا أساس لها من الصحة أبداً .

وعندما قرأت هذا البيان في الجريدة ، لم اشك أبداً في ان السكرتير كان كتبه ، والوزير وقع عليه دون ان يفهم تمام الفهم كل ما جاء فيه . ولذلك ، أرسلت الى الوزير احتجاجاً شديداً عليه ، وطلبت منه ان يصحح البيان المذكور .. كما ارسلت الى رئيس الوزراء نسخة من البيان الكاذب ، مع نسخة من احتجاجي عليه .

رئيس الوزراء ، كان عبد المحسن السعدون ، قال لي ، في بادىء الأمر :

– أنا أستغرب جداً هذه الأمور ، عبد الحسين الجلبي رجل بسيط ومسكين .. ألم تستطع أن تداريه ؟

وأنا أجبت على سؤاله هذا ، قائلاً : – لو كان امامي عبد الحسين الجلبي وحده ، لاستطعت ان أؤثر عليه ، بكل سهولة . لكنه أتى بسكرتير خبيث وسلمه مقاليد أموره . والسكرتير المذكور صار يستفيد من بساطة عبد الحسين الجلبي ومسكنته ، لا يفارقه طول اليوم ، في الوزارة وخارج الوزارة ، فيسيره كما يشاء . وتأكدوا ان الوزير الفعلي اليوم ليس عبد الحسين الجلبي ، بل هو الميرزا أحمد جواد .

وأكدت على الكلمة الأخيرة ، قائلاً :

– أقول ميرزا أحمد جواد ، لأني علمت أخيراً بكل تأكيد ، انه ايراني الجنسية ، وهو ابن الميرزا جواد المعروف في السوق ، وأخوه يعمل سكرتيراً في القنصلية الفرنسية ببغداد . ولا أدري كيف ولماذا اختاره عبد الحسين الجلبي ، لتعيينه سكرتيراً لوزارته ..

ثم ذكرت لرئيس الوزارة أحوال مدرسة شراقة ايرانيان ، والخطة التي أعددتها لمكافحة تأثير المدرسة على الأطفال المراقبين ، وقلت : – طبيعي انا لا أستطيع ان أقدم على تنفيذ شيء من تلك الخطة طالما أجد في وزارة المعارف سكرتيراً ايرانيا ، ووزيراً لا يقدر المحاذير التي تنشأ من تولية وظيفة السكرتارية الى رجل ايراني بكل معنى الكلمة ..

وقد لاحظت ان حديثي هذا اوقع عبد المحسن السعدون في حيرة عميقة ،

ممزوجة بشيء من التردد . ولذلك واصلت الحديث من وجهة أخرى ، فقلت :

ـ اسمحوا لي ان اترك شؤون المعارف جانباً . وأتكلم عن الناحية التي تتعلق بمجلس الوزراء ، ومحاضر جلساته ومقرراته ـ مع مخابراته مع البلاط الملكي من ناحية ، والمعتمد البريطاني من ناحية أخرى ـ فهي ترسل الى كل وزارة ، تحت قيد « سري جداً » . وتأكدوا ان الذي يفتح تلك المغلفات السرية هو هذا السكرتير الايراني ، الذي هيمن على « عبد الحسين الجلبي » الذي تصفونه بالبسيط والمسكين . فهل ترضون ان تنتقل كل المذكرات والمقررات السرية ، في اليوم التالي الى القنصلية العامة الايرانية من جهة ، والى القنصلية العامة الفرنسية من جهة أخرى ، فتصبح معلومة لدى الحكومة الايرانية من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى .

* * *

رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، بعد سماع بياناتي هذه اقتنع بوجوب وضع حد لهذه الأوضاع الشاذة والمضرة للبلاد . وأوعز الى عبد الحسين الجلبي باعادة أحمد جواد الى وظيفته السابقة ، واقصائه عن الوزارة ، وتعيين سكرتير عراقي الجنسية وحسن السيرة ، مع حصر عمله بالسكرتارية وحدها .

وبناء على ذلك ، قد تم اقصاء أحمد جواد عن الوزارة ، وتقرر تنظيم أمور الوزارة وفقاً للأسس التي كنت عرضتها على الوزير بمذكرتي .

وبذلك عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية ، وأصبح عبد الحسين الجلبي وزيراً « لا يضر » ، وان كان « لا ينفع » أيضاً .

- ٢ -

عبد الحسين الجلبي خرج من وزارة المعارف ، عندما استقال عبد المحسن السعدون ، وخلفه في وزارة المعارف : « أبو المحاسن » في وزارة جعفر العسكري الأولى ، ثم رضا الشبيبي ، في وزارة ياسين الهاشمي الأولى .

وعندما ألف عبد المحسن السعدون وزارته الثانية ، أدخل عبـــد الحسين الجلبي بين الوزراء ، غـــير أنه لم يولّه وزارة المعارف ، بل وزارة الأشغال والمواصلات ، وأما وزارة المعارف ، فقد أسندها الى حكمت سليمان .

حكمت سليمان كان متخرجاً من المدرسة الملكية الشاهانيـــة في الاستانة ، وكان تولى مديرية معارف ولاية بغداد ، في أواخر الحكم العثماني . ولذلك كان أقدر العراقيين لتولي وزارة المعارف .

وهذا سرني كثيراً ، وكنت أعتقد أنه سيخلصني من مشاكل متابعة أمور المعارف في سائر الوزارات وفي مجلس الوزراء .

ولكن ، قبل أن يمضي على حفلة الاستيزار بضعة أسابيع .. وقبل أن يفرغ حكمت سليمان من أعماله في مجلس الوزراء الجديد ، وان ينتهي من استقبال المهنئين ، من الموظفين ، ووجوه البلاد وشيوخ العشائر ... وقبل ان يباشر اعمال وزارة المعارف بصورة فعلية .. طلبني عبد المحسن السعدون بالتليفون وعندما دخلت عليه في ديوان رئاسة الوزراء ، استقبلني بابتسامة تنم عن بالـغ الاهتمام ، وقال :

– تعرف يا أستاذ ، بأني عندما الفت هذه الوزارة ، أردت ان أخرج على العادة المتبعة منذ البداية ، في توجية وزارة المعارف الى أحد ابناء الجعفرية ، ولذلك لم أسند وزارة المعارف الى عبد الحسين الجلبي ، بل أسندتها الى حكمت سليمان ، وأما عبد الحسين الجلبي ، فقد أسندت اليه وزارة الأشغال والمواصلات.

غير ان التجربة خلال هـذه المدة القصيرة أظهرت لى بأني كنت مخطئاً في هذا الترتيب ، فرأيت من الضرورى ان أعيد عبـــد الحسين الجلبي الى وزارة المعارف .

وأخذ يشرح لي الأسباب التي اضطرته الى اتخاذ هذا القرار :

تأتي الى مجلس الوزراء من وزارة الأشغال تقارير واقتراحات تحمل توقيـع الوزير عبد الحسين الجلبي . وعندما يرى الوزراء ان يستوضحوا منـــه بعض الأمور ويناقشوه في بعض الأمور ، يظهر لهم ان الوزير لم يفهم شيئاً عن القضية التي

عرضها على مجلس الوزراء تحت توقيعه ، فلا يستطيع ان يوضح لهم أي أمر من الأمور ، هذا ، وفي وزارة الأشغال والمواصلات جميع رؤساء الدوائر ، جميع المديرين العامين ، من البريطانيين . فلم يرَ الوزراء من الموافق المصلحة استدعاء أحد البريطانيين الى مجلس الوزراء ، لاستيضاح الأمر منهم ..

وعبد المحسن السعدون ، بعد شرح هذه الأسباب ، قال لي :

ـ ارجو ان تقدر عذري في هذه القضية ، وان تتحمل عبد الحسين الجلبي مرة أخرى . ثم أضاف : وأعتقد أنه لن يحدث لك أي مشكلة ، بعد حدوث ما حدث خلال وزارته السابقة .

وهكذا كان : عبد الحسين الجلبي صار وزيراً للمعارف للمرة الثانية ، ولم يحدث لي أي مشكلة هذه المرة .

* * *

لقد تولى عبد الحسين الجلبي وزارة المعارف ست مرات أخرى . وبلغ بذلك عدد المرات التي تولى فيها الوزارة المذكورة ثماني ، وذلك في السنوات التالية : ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ .

وذلك في الوزارات التالية :

وزارة عبد المحسن السعدون : الأولى والثانية والرابعة – وزارة ناجي السويدي ، وزارة نوري السعيد الأولى والثانية – وزارة علي جودت الأيوبي – وزارة جميل المدفعي .

* * *

خلاصة القول : إن عبد الحسين الجلبي تولى وزارة المعارف ٨ مرات ، خلال ١٤ سنة ، في وزارات مختلفة الاتجاهات .

ولذلك ، صبيح نشأة كان يقول : إنه جوكر الوزارات العراقية .

اذ من المعلوم أن الورقة التي تسمى (جوكر) بين أوراق اللعب لا تحمل أي

قيمة خاصة بها ، فتصير كل شيء: واحد بجانب الواحد، عشرة بجانب العشرة، ملكة بجانب الملكة .. الخ .

وفعلا : إنه كان جوكر الوزارات .

- ٣ -

إن الذين يعرفون أن عبد الحسين الجلبي كان ساذجاً بسيطاً ، لا يعرفون المشاكل التي أحدثها في وزارة المعارف ، خلال وزارته الأولى .

ولهذا السبب ، أرى من المفيد ، أن أدرج فيما يلي أهم المكاتبات التي جرت بيني وبينه خلال فترة من زمان وزارته المذكورة .

صلاحيات المديرية العامة واختصاصاتها

بعد احداث مديرية المعارف العامة ، كان لا بد من تعيين وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها .

ولذلك قدمت الى الوزير المذكرة التالية :

٣١٧/١/٢٢   في ٥ شباط ١٩٢٢

الى وزارة المعارف الجليلة

تحية وتعظيماً .

من البديهيات أن السرعة والانتظام في المعاملات الرسمية لا تحصلان الا بتفريق الوظائف بين الدوائر وتعيين الصلاحية المخولة لكل دائرة وموظف . فالوزارة كانت قد اصدرت التعليمات اللازمة بشأن وظائف مفتشي المدارس ومديري المعارف فمن الضروري الآن تقرير الوظيفة والصلاحية اللتان ستخولان الى المديرية العامة .

من المعلوم أن المديرية العامة كانت موجودة قبلاً والامور التي كانت مخولة لها قبل الغائها تدلنا على وظائفها وصلاحيتها . مع هذا فاني أرى من الأوفق تثبيت هذه الوظيفة والصلاحية بصورة صريحة واقترح تقرير ما يأتي :

(١) السلطة الادارية تخول الى المديرية العامة . فهي تجري ما يجب اجراؤه ضمن الأنظمة الموجودة والميزانية الموضوعة وتراجع الوزارة في تعديل الأنظمة وفي إحداث أنظمة جديدة .

(٢) ان مديري المعارف يرسلون جميع محرراتهم اعتيادياً الى المديرية العامة، والمديرية العامة تجري ما هو ضمن صلاحيتها وتراجع الوزارة بما هو خارج عن صلاحيتها .

(٣) المخابرات مع الوزارات تجري من قبل الوزارة . والمدير العام يراجع الوزارة لاجل هذه المخابرات ولكن المخابرات الاعتيادية مع بعض الدوائر ـ مثل دائرة الحسابات العمومية ودائرة الصحة أو البلدية وما أشبه ذلك ـ تجرى رأساً من قبل المدير العام .

(٤) لا يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي الذكر الا بعرض المسألة على الوزارة واستحصال موافقتها . (أ) مديري المعارف (ب) مفتشي المعارف (ج) مدير دار المعلمين والمدارس الثانوية والمدارس الصناعية والموظفين التابعين للعقود أما بقية الموظفين وتعيينهم وتبديلهم يجري رأساً من قبل المديرية العامة .

(٥) يجب أن يرسل من الوزارة الى مديري المعارف ومديري المؤسسات غير التابعة لمديريات المعارف (أي مدير دار المعلمين ومدير مدرسة الصناعة) منشور يخبرهم بتشكيل المديرية العامة ويبلغهم أن المديرية العامة مرجعهم في الدرجة الأولى وأنه يجب أن يرسلوا جميع تحاريرهم الى المديرية هذه ولمعاليكم فائق التكريم .

مدير المعارف العام

ساطع الحصري

ولكن الوزير لم يشأ أن يناقشني في الموضوع ، بل قال لي، وهو محمر الوجه : «خليها عندي ، أفكر »

انتظرت نحو أسبوعين ، ثم فاتحته مرة ثانية ، وبينت له أهمية القضية ، ولكنه كرر لي أنه يفكر في الأمر ، وزاد : « بعدكم يوم .. بعدكم يوم » .

وبعد مدة ، أرسل لي مشروع البلاغ الذي رأى أن يصدره في هذا الشأن ، على أن يعمل بموجبه اعتباراً من أول آذار ١٩٢٣ .

وهذا نص المشروع :

سوريا

منشور تحديد الوظائف وانتظام الاعمال في وزارة المعارف

رقم ١

تنفذ المواد الآتية اعتباراً من ١ مارت ١٩٢٣ الموافق ١٣ رجب ١٣٤١

بخصوص المديرية العامة :

١ – إن المدير العام للمعارف قائم بما عهد اليه من الواجبات تحت سلطة الوزارة بمعنى أن للوزارة الحق في أي وقت كان أن تتداخل في الأمور الادارية بتفرعاتها وبالطبع هي لا تتعرض لسلطة المدير العام ما لم ترَ لزوماً لذلك وخصوصاً حينما ترى أنه حدث خطأ في السياسة والخطة التي تتخذ أو خلل ذو أهمية في الادارة ويجب أن لا يخرج عن البال أن تعاون الجميع على العمل بوفاق تام هو من الأهمية في درجة عظيمة .

٢ – للوزارة الآن كل السلطة فيما يختص بالميزانية في الوقت الحاضر حتى تصدر الوزارة تعليمات اضافية فيما بعد .

٣ – المخابرات مع الوزارات تجري بالطبع من قبل الوزارة – ولا مانع من أن المدير العام يراجع الوزارة لاجل هذه المخابرات . وأما المخابرات والمعاملات الاعتيادية الجارية مع بعض الدوائر كدائرة الحسابات العمومية ودائرة الصحة والبلدية وما أشبه ذلك تجري رأساً من قبل المدير العام .

٤ – يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي ذكرهم من قبل الوزارة مباشرة ، ويجوز في بعض الأحيان أخذ رأي ومطالعات حضرة المدير العام في ذلك . مفتشو المعارف مديرو ومدرسو دور المعلمين ودار المعلمات الثانوية والصناعية والموظفين التابعين للعقود وموظفي الوزارة وكذلك مديرو المدارس الابتدائية – يستثنى من ذلك المعلم الاول الذي يكون احياناً هو القائم بادارة المدرسة وذلك فيما اذا كانت المدرسة غير تامة الصفوف الابتدائية باجمعها – وبخصوص تعيين ونقل أو عزل بقية الموظفين في المدارس الابتدائية فيكون من قبل المدير العام وتراعى في ذلك بالطبع المادة الأولى من هذا المنشور .

٥ ـ ستجعل الوزارة مديري المعارف ومديري المؤسسات غير التابعة لمديري المعارف على علم من تشكيل المديرية العامة وتبلغهم بان المديرية العامة ستكون مرجعهم في الدرجة الأولى في بعض الحالات .

٦ ـ تعرض جميع المخابرات الصادرة والواردة للمديرية العامة على الوزارة .

٧ ـ ستصدر الوزارة تعليمات بخصوص المفتشين البريطانيين بالمديرية العامة فيما بعد .

وزير المعارف

ان الأحكام الواردة في هذا البلاغ كانت تبقي جميع الأمور في يد الوزارة مباشرة ، وكانت تحتم على المديرية العامة ان تعرض على الوزارة جميع الاوراق الواردة والصادرة فلا تترك لها أية سلطة فعلية .

سري

ملاحظات على المنشور المقرر اصداره من الوزارة لأجل تحديد الوظائف او انتظام الأعمال في وزارة المعارف ـ تحت رقم ١ ـ بخصوص المديرية العامة .

انني ارى من واجبي ان أعرض بعض الملاحظات على ما جاء في بعض المواد من هذا المنشور :

من المبادىء الادارية المسلمة ان ـ السلطة العليا ـ تكون وتبقى في الوزارة: والقصد من تخويل السلطة الادارية الى المديرية العامة ليس تجريد الوزارة من تلك السلطة ، بل توزيع الوظائف وتعيين المسؤليات وتسريع المعاملات ليس الا .

لذلك إني موافق على المادة الأولى ، من حيث الأساس ، ولكني أرى في عباراتها ما يفسح المجال لسوء التفاهم والتفسير :

ان سلطة الوزارة يجب ان تكون وتبقى « سلطة عليا » والسلطة العليا لا تنظر الا في المسائل الأساسية والخطط العمومية ، ولا تتداخل الا بالامور الجوهرية وذلك عند تعيين المديرين والمفتشين أو وضع الأنظمة والقوانين وترتيب الميزانية واجراء المراقبة العمومية على الأعمال الادارية .

اني أرى المادة الرابعة والسادسة مخالفتين لهذا المبدأ مخالفة كلية، اذ تقصدان وضع السلطة الادارية مباشرة في يد الوزارة، وتجعلان سلطة المديرية العامة أقل وأصغر حق من السلطة الممنوحة لمديري المناطق، بصورة تصبح معها المديرية العامة دائرة زائدة وعارية عن المنفعة بكل معنى الكلمة.

اني ألفت أنظار معالي الوزير الى التعليمات التي قد صدرت من الوزارة – في شأن وظائف مديري المعارف – في ٧ كانون الأول بتوقيع معاليه نفسه، وأرجوه ان يجري مقايسة صغيرة بينها وبين ما جاء في هذا المنشور: جاء في فقرة (ج) في مادة « علاقات المدير مع المدارس » من التعليمات المعروضة آنفاً ان « معلمي مدرسة الصناعة في البصرة وكركوك يعينون ويبدلون على اقتراح مدير المدرسة من قبل مدير المعارف ولكن جاء في المادة الرابعة من المنشور المنوي اصداره ان هؤلاء يعينون « من قبل الوزارة مباشرة ». جاء في فقرة (د) من تلك المادة والتعليمات « ان مديري المدارس الابتدائية يعينون « بامر الوزارة بعد اقتراح مديري المعارف » اما المنشور فيأبى تخويل هذه السلطة الى المديرية العامة، وزد على ذلك انه يسترد قسماً من السلطة المخولة قبلاً الى مديري المناطق في هذا الشأن.

اذ يقول ان تعيين وتبديل هؤلاء المديرين ايضاً « يجري من قبل الوزارة مباشرة » ويحصر حق أمر أخذ رأي المدير العام ب « بعض الاحيان »

على كل حال هذه المادة تجعل امر تعيين وتبديل جميع الموظفين من خصائص الوزارة مباشرة ولا تستثني من هذا الحكم الا « معلمي المدارس الابتدائية » – المخول أمر تعيينهم الى مديري المعارف. فلا تخول المديرية العامة اذاً أمر « ابداء الرأي والمطالعات في بعض الاحيان » وتجعل وظيفتها عبارة عن وظيفة كتابية، وظيفة التوسط بين المديرين والوزراء لأجل التبلغ والتبليغ ليس الا.

المادة السابعة التي تقضي بعرض « جميع المخابرات الصادرة » والواردة الى المديرية العامة على الوزراء « تبرز في النقطة بكل وضوح وجلاء. اذا كانت الوزارة راغبة في ان تأخذ بيدها مباشرة كل السلطة الادارية بهذه الصورة،

فارتأي عليها ان تلغي المديرية العامة بتاتاً ، وعلى كل حال أعرض عليها - ١٠ يختص بشخصي - انه ليس في استطاعتي ان اتحمل تبعة العمل في المديرية العامة اذا أصدرت هذا المنشور وجعلت المديرية وظيفة اسمية .

١٥ اذار ١٩٢٣ مدير المعارف العام

وعندما قدمت اليه هذه المذكرة ، قلت له شفهياً : أرى ان أؤكد لكم بان الصلاحيات التي أطلبها الى المديرية العامة الآن ، هي نفس الصلاحيات التي كنت أعطيتها الى « مدير المعارف العام » في سوريا ، عندما كنت وزيراً للمعارف فيها .

ولكن جواب الوزير انحصر هذه المرة أيضاً في قوله : « خليني أفكر في الموضوع »

كنت أعرف جيداً بأنه كان عاجزاً عن التفكير في هذا الموضوع بنفسه ، وانما كان يريد ان يستشير بعض الناس - وكنت بدأت أشعر بأن أقرب المشاورين اليه كان السكرتير أحمد جواد .

ولكن تفكيره في القضية ، وتسويفه للأمر ، طال بصورة غريبة . وقد علمت - خلال هذه المدة - من جميع تصرفاته ، ان زمام أموره أصبح في يد السكرتير ، بكل معنى الكلمة .

وهذه التصرفات ، خرجت - في آخر الأمر - عن حدود الأقوال والكتابات ، وصارت تتعدى ذلك الى أعمال المدارس أيضاً .

وقد ذهب يوماً ، برفقة السكرتير ، الى مدرسة الكاظمية ، ثم أمر بتعطيل الدراسة فيها ، تيمناً بهذه الزيارة . ولم يخبر ذلك لأحد ، حتى ولا لمدير معارف المنطقة .

وعندما اطلعت على ما حدث ، كلمته في الموضوع ، وشرحت له - شفهياً - المحاذير التي تنجم من أمثال هذه التصرفات .

وعلى الرغم من ايقاظي له بهذه الصورة ، ذهب بعد مدة الى مدرسة العوينة ،

وأمر بتعطيلها أيضاً ، دون أن يرى لزوماً لأخبار مدير المنطقة بما اتخـــذه من قرار وما أصدره من أمر خلال هذه الزيارة .

عندما بلغني ذلك ، رأيت من الضروري ان أعترض على هذه التصرفات ، هذه المرة ، بصورة تحريرية ، وقدمت اليه المذكرة التالية :

سري

٤ حزيران ١٩٢٣

الى وزارة المعارف الجليلة

تحية وتبجيلا .

لقد أمرتم معاليكم – أول أمس بتعطيل مدرسة العوينة يوماً كاملا بسبب زيارتكم اليها .

اني أرى من واجبي ان ألفت انظار الوزارة الجليلة ، الى خطأ هـــذه المعاملة من وجهتين مهمتين .

أولاً – من جهة الأساس. ان عادة تعطيل المدارس اظهاراً لارتياح الزائرين ما هي الاعادة موروثة من عهد باد ذلك العهد الذي كانت المدرسة فيه أشبه شيء بالسجون وكان سرور التلاميذ عند الانصراف من المدرسة يضاهي نوعاً مـــا سرور المسجونين عند اطلاق سراحهم من المعتقل . ولا شك في أن هذه لا تتفق بصورة من الصور مع روح التربية العصرية وغاية المعارف الحالية .

ومما يجب الانتباه اليه في هذا الصدد ان جلالة الملك المعظم كان قد زار هذه المدرسة نفسها ، قبل بضعة أشهر ولم يفكر قط في تعطيلها .

كان الأجدر بمعاليكم أن تقتفوا هذه الخطة الملوكية .

ثانياً – من جهة الادارة – ان معاليكم لم تبلغوا أمر التعطيل لا الى مديرية المنطقة ولا الى المديرية العامة ولو بعد تبليغها الى مدير المدرسة . فمدير المنطقة لم يطلع على هذا الأمر الا في اليوم التالي عندما صادف مدير المدرسة في مدرسة

أخرى ، وانا لم اطلع عليه الا صدفة عندما استدعيت مدير العوينة لاستيضاح مسألة كان فاتحني بها قبل بضعة أيام .

ولا شك في ان هذه المعاملة تخل بنظام الادارة اخلالاً كلياً .

هذه هي ملاحظاتي أعرضها بكل صراحة واخلاص ، آملاً ان معاليكم تنظرون لها بنظر الاهتمام ولمعاليكم خالص التكريم .

مدير المعارف العام

كما رأيت أن ارسل اليه مذكرة اخرى ، أشير فيها الى فوضى المعاملات ، واطلب انهاء قضية صلاحيات المديرية العامة :

٣ حزيران ١٩٢٣

الى وزاره المعارف الجليلة

تحية وتكريماً ،

أرى بملء الأسف ان معاملات المعارف تسير نحو الفوضى يوماً فيوماً في حين أن التطور الحاصل في السياسة يحمل تبعة الموظفين أشد من قبل ويقضي على الجميع أن يهتموا في تنظيم الأمور أكثر من السابق . بما أنني لا استطيع ان اشترك بمسؤولية هذه الفوضى ارجو انهاء المعاملة اللازمة لتعيين سلطة المديرية العامة ووظائفها تلك المعاملة التي لا تزال في قيد المماطلة والاهمال منـــذ اربعة أشهر ولمعاليكم فائق التعظيم .

مدير المعارف العام

وبناء على طلبه ، أرسلت اليه المذكرة التالية ، توضيحاً وتفصيلاً لما أشرت اليه في مذكرتي السابقة :

سري

١٠ حزيران ١٩٢٣

الى معالي وزير المعارف المفخم ،

تحية وتبجيلاً ،

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ٩ حزيران ١٩٢٣ والمرقم ١ / ٢٣٧ / ٣٣ سري . ها أنا أعرض بعض أمثلة من أنواع مختلفة :

(١) اني قدمت لمعاليكم في ٥ شباط مشروع تعليمات في تعيين وتحديد سلطة المديرية العامة ورجوت أن تصادقوا عليه وتكتبوا أمراً في هـذا الشأن الى مديري المناطق . اما معاليكم ما اتخذتم قراراً فيه الى الآن ، ولا أخبرتم مديري المناطق بتأسيس المديرية العامة ولا أصدرتم اليوم أمراً ما يرشدهم الى الخطة التي يجب أن يتبعوها في المخابرات . فاضطر كل مدير الى العمل بحسب رأيه الشخصي فبعضهم شرع يخابر الوزارة في بعض الامور والمديرية العامة في أمور أخرى ، وكافة ذلك بحسب مـا ارتآه كل مدير بمفرده . والامور لا تزال سائرة على هذا المنوال .

(٢) زرتم معاليكم مدرسة قبل ثلاثة أشهر وأمرتم بتعطيلها يوماً تذكاراً لزيارة معاليكم، من دون أن تستشيروا من تجب استشارتهم من الموظفين الاداريين ذلك الأمر الذي سبب تقولات كثيرة واتهامات عديدة ، تناقلتها أفواه الناس لتصادف ذلك اليوم عيداً عجمياً ولعدم سبق زيارة معاليكم مدرسة ما الى ذلك الحين . لا بد في ان معاليكم تتذكرون تلك التقولات والاتهامات الـتي كانت المعارف في غنى عنها . وزيادة على ذلك ان معاليكم لم تفكروا في لزوم إخبار المديرية بالأمر الذي اعطيتموه الى مدير المدرسة مباشرة . وقـد صادف مدير المنطقة في السوق أحد معلمي تلك المدرسة وسأله سبب انفكاكه عن المدرسة ولم يطلع على أمر معاليكم الا من جواب ذلك المعلم . وفي خلال الاسبوع الاخير

زرتم مدرسة العوينة وأمرتم بتعطيلها يوماً ايضاً ولم تخبروا لا مديرية المنطقة ولا المديرية العامة .

(٣) وقد وردت الى معاليكم مضبطة بتوقيع ثمانية اشخاص من سكان الهويدر ضمن تحرير متصرف لواء ديالى يطلبون بها تعيين الملا شاكر بن الملا أسعد معلماً دينياً بدلاً عن معلم الدين الحاضر فأمرتم معاليكم « مدير معارف منطقة بغداد » مباشرة وتحريراً بتعيين هذا المرشح من دون أن تراعوا الأصول المرعية في مثل هذه الامور ومن دون ان تفكروا في لزوم تحقيق مقدرة المرشح . لما علمت ذلك اضطررت الى المداخلة في هذة المسألة واوقفت المعاملة ثم ارسلت المرشح الى دار المعلمين للامتحان فتبين حينئذ انه جاهل بكل معنى الكلمة لم يقدر على اجابة سؤال من الأسئلة التي ألقيت عليه من الدينية والعربية .

(٤) كثيراً ما تتأخر الأوراق في مقامكم العالي مدة طويلة وتفك أحياناً من محفظتها أو من متعلقاتها مما يقضي على بعض الموظفين بعمل شاق لتعقيبها وجمعها وتنظيمها ويفسح الآخرين مجالاً واسعاً للتملص من تبعة التأخرات التي ربما يسببونها . وبالنتيجة يحدث تذبذباً مؤسفاً في الادارة والمعاملات . انني لا أرى لزوماً لاتيان أمثلة في هذا الصدد لكنني مستعد لبيانها اذا طلبتم ذلك .

هذا وفي الختام تفضلوا بقبول خالص التكريم والاحترام .

مدير المعارف العام

ونظراً لاستمرار التسويف والمماطلة ، رأيت أن أنقطع عن العمل، وأرسلت المذكرة التالية :

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتعظيماً: الحاقاً بكتابي المؤرخ ٤ حزيران ١٩٢٣ والمرقم ١/٢٣٧/٢٦٨ أعرض انني قررت أن أكف يدي عن الادارة واترك مسئوليتها على عاتق معاليكم مباشرة ريثما يتم قراركم القطعي في تعيين وتحديد السلطات كي أرى فيما

اذا كان يقضي علي الواجب بالعودة الى العمل أو بالانسحاب منه نهائياً ولمعاليكم خالص التبجيل .

مدير المعارف العام

إن تركي العمل بهذه الصورة ، وعدم ذهابي الى الدائرة، حملت بعض الجرائد على التساؤل عن أسبابه. وقد علمت فيما بعد أن المستشار الانجليزي ، اقترح على الوزير إصدار البلاغ التالي :

سري

١١ حزيران ١٩٢٣

منشور يتضمن مجمل واجبات المدير العام

إن ما يأتي هو مجمل واجبات حضرة المدير العام للمعارف .

(١) المبدأ العمومي هو أنه يعهد الى المدير العام القيام بأعمال وزارة المعارف الادارية تحت سلطة معالي الوزير .

(٢) مدير المعارف العام يكون مسؤولاً عن سداد إدارة جميع المعاهد العلمية طبقاً للخطة العمومية وعن توخي أفضل السبل وأقربها للاقتصاد لصرف المبالغ التي توضع تحت تصرفه وعن ضبط وصحة الحسابات ما عدا تلك التي تنحصر تحت قسم «الوزارة» وعن الاجراءات التي يتخذها فيما يتعلق بالتعيين والتحويل والعزل والتدابير التأديبية بحق الموظفين بحسب التعليمات المفصلة الآتي ذكرها .

(٣) للمدير العام النظارة على جميع موظفي المعارف ومفتشي المدارس وبواسطة هؤلاء يقبض على زمام تفرعات الأعمال والمساعي التهذيبية وكذلك في الوقت الحاضر تكون له السلطة على هيئة الموظفين من الكتبة مفسحاً للوزارة التسهيلات الكتابية اللازمة في الادارة المركزية لأنه لم يفرز لها هيئة كتابية مخصوصة مراعاة للاقتصاد .

أما علاقته بالمفتشين البريطانيين العامين تحدد على حدة .

(٤) المدير العام يصدر الأوامر ويتخابر مع جميع الموظفين تحت ادارتـــه بالطرق الاعتيادية .

(٥) المدير العام ينظم أعمال مجالس المعارف في الألوية بواسطة مـــديري معارف المناطق .

(٦) المدير العام يوصل الى الوزارة أي استدعاء يقـــدم من الموظفين الذين تحت ادارته ضد أوامره معلقاً عليه ملاحظاته على حدة . ولكن من المفهوم ان الاجراء الذي يتخذه المدير العام لا يستعلى عليه الا في حالات فوق العادة .

ولأسباب موجبة وحق تقديم الاستدعاء مع الملاحظة الأخيرة يجب ان يبلغه المدير العام لجميع المشتغلين في المعارف .

(٧) عموماً المدير العام ينفذ الخطة العمومية التي ترسمهـا الوزارة ويراجعها بخصوص كل المسائل التي لها علاقة بالخطـــة العمومية وتؤثر فيها وبخصوص مصروفات جديدة أو فوق العادة سواء كانت ضمن الميزانيـة أم لا ويعرض على الوزارة المسائل الخارجية عن حد المعاملات الجاريـــة والتي لها مساس بسائر الوزارات أو الرأي العام .

(٨) بخصوص تعيين وتحويل وعزل وأخـــذ اجراء تأديبي أو تهذيبي بحق الموظفين ستكون الطريقة كما يأتي :

التعيينات :

يقدم حضرة المدير العام للاستحصال على موافقة معالي الوزير اقتراحاتـــه في كل التعيينات التي ضمن صلاحية الوزارة .

اما التعيينات التي راجعة له (أي مدرسي المدارس الابتدائية والأولية) فله ان يعينها مباشرة على ان تراعى الشروط المالية الاعتيادية :

للمدير العام ان يرشح حسب معلوماتـــه الموظفين الآتي ذكرهم وللوزارة تعيينهم :

مفتشو المعارف مديرو ومدرسو دور المعلمين والمعلمات والمدارس الثانوية والصناعية والموظفين التابعين للعقود وموظفي الوزارة وكذلك مديرو المدارس الابتدائية الكاملة كما ان للمدير العام ان يعين جميع المدرسين في المدارس الابتدائية والأولية مباشرة وليس لمديري المناطق ان يعينوا أحداً من الموظفين المذكورين(مدرسي المدارس الابتدائية والأولية)الا ان لهم حق الترشيح فقط. الا اذا خول المدير العام لهم تلك السلطة .

للمدير العام السلطة ليأمر انفصال أي موظف تحت سلطته فوراً لاسباب يراها ضرورية اما طرد وعزل الموظفين التابعين للعقود أو قانون التقاعد فلا بد من استحصال موافقة الوزارة .

أما اجراء ما يراه المدير العام موافقاً بخصوص نقل موظف أو معاقبته أو أمور ادارية أخرى فللمدير العام الحق في ذلك مباشرة اذا كان فيما يختص بالموظفين التابعين له واللذين تحت سلطته ، وله أيضاً ان يبدي ما يجب اتخاذه في هذا الصدد في حق مديري المعارف ومفتشي المدارس ومديري دور المعلمين والمدارس الثانوية والموظفين التابعين للعقود او لقانون التوقيفات والتقاعد ويستحصل موافقة الوزارة فيجري ما يراه لازماً .

للوزارة الحق في الاطلاع متى شاءت على مخابرات المدير العام المهمة وذلك لأن ما يقوم به المدير العام من المعاملات هو من ضمن أعمال وزارة المعارف وليست باهميتها كأعمال مدراء المناطق كما ان للمدير العام حق الاطلاع على ما يجريه مديرو المناطق ومن المفهوم ان الوزارة انما تطلع على ما يجريه المدير العام لأجل احاطتها علماً على كيفية سير المعاملات المهمة التي لها كل المساس بالوزارة ولا يفهم من هذا ان الوزارة ليست بموافقة على ما يتخذه المدير العام من التدابير في ذلك الصدد .

هذه التعليمات هي مؤقتة إذ ان لجنة الملاك الآن تدرس المسألة بصورة عمومية وستدرج قراراتها فيما بعد .

وزير المعارف

ولكن الوزير عوضاً عن ان يحسم القضية ، أرسل الى جريدة العراق البيان التالي ، الذي نشر في عددها الصادر ٢١ حزيران ١٩٢٣ .

٢١ حزيران ١٩٢٣

من وزارة المعارف

الى حضرة الفاضل مدير جريدة العراق الغراء المحترم

بعد التحية ،

حرصاً على اظهار الحقائق ليهدأ بها روع المخلصين لقطرنا العراقي المحبوب وترتاح اليها أفكار الغيورين على معارف هذه المملكة نرى نشر الكلمة الآتيـة ضرورياً وذلك بمناسبة ما نشرته جريدة العاصمـة في عددها ١٨٧ الصادر يوم الاثنين ٣ ذي القعدة بعنوان « شؤون المعارف » وبتوقيع « مطلع »

نستغرب كل الاستغراب من ان تتوغل أقلام الكتاب على مسمع ومرأى من الجمهور على لسان الصحف المحلية لم يسبر كاتبها غور النقاط الهامة التي يـدور حولها مقاله . اذ ان مراعاة الحقيقة بالاطلاع وامعان النظر لمن يطرق موضوعاً مهماً لهو من الأهمية بمنزلة لا يستهان بها اليوم .

اليوم ونحن في دور عصيب نحتاج الى التفاهم والتعاضد في أعمالنا مستوخين الاخلاص ديدناً لنا ، وانتشال أمتنا العربية مما يسوقها الى الشقاق واختلاف الكلمة مبدأ لا تزعزعه الأهواء والأغراض . فلنضرب صفحاً عن كل مـا يشوه الحقيقة ويظلم سبيل تقدمنا نحو ضالتنا المنشودة « سعادة هذه الأمـة » . ولا نضل سواء سبيلنا كاظهار ما يخالف الحقيقة ولو برهة يسيرة .

ولا يعلو الباطل الزهوق ولا تضمحل الحقائق بالنعاس الضلال أمامها ردحاً من الزمن وعلى كل لا نقصد أن يتسرب الى بال أحد بأننا نرتاح لما تخطه يراعـة الكتاب حول شئون المعارف من الانتقاد بل انما نود أن يستلفتوا نظرنا من آن الى آخر ما يرونه صالحاً ونعترف ان الانتقاد هو قوام الاصـلاح فيما اذا كان مفيداً .

كلمة وزارة المعارف اليوم

لنكتفِ بنشر الكلمة الموجزة الآتية لأن عليها مدار كل ما شاع من حصول الخلاف بيننا وبين سعادة المدير العام للمعارف وهي : لم ينجم بيننا وبين المدير العام خلاف في المبدأ والخطة التي عليها تسير الآن وزارة المعارف بل انما تدور المناقشة حول نقطة أساسية في نظرنا وهي مسألة تعيين وعزل رؤوس موظفي المعارف . فنحن نرى ان يكون ذلك بعلم من وزارة المعارف وبتصديق منها خصوصاً فيما اذا كان الأمر ذا أهمية وله مساس بالرأي العام لئلا يتسنى للبعض ان يتصوروا ان التعيين أو العزل شيء كيفي تتلاعب فيه الأهواء والأغراض . ولا نقصد بتصديق الوزير على نصب الموظف أو عزله ان الأمرين منوطان بارادة الوزير ومشيئته . كلا بل نريد ان يكونا منوطين بقرار لجنة تؤلف في الوزارة، فتنظر في الامر ثم عند اللزوم ترفع مقرراتها الى لجنة الملاك التي ينوى تشكيلها لأن عزل الموظف التابع للعقود أو لقانون التقاعد كذلك نصبه يستوجبان امعان النظر وتبادلاً في الآراء لئلا يغدر الموظف وليعطى كل ذي حق حقه .

هذا ، ولا يفهم ان اناطة هذا الأمر بالوزارة سوف يمنع المدير العام للمعارف الذي لا ننكر فضله واختصاصه ومقدرته بأمور المعارف من ابداء آراءه اذ ان ترشيح الموظف أو عكسه يتوقف على رأي المتخصصين المسؤولين عن سير المدارس وشؤونها واقتدار موظفيها وتصرفاتهم ولا يستعلم ذلك الا من اقتراحات المدير العام المدعمة بتقارير المفتشين وكل ذلك لأن له وللمفتشين كل التماس بالمدارس وشؤونها .

ولكل رأي . فلا ينتظر ان تتفق دائماً أبداً الآراء اذا كان كل يفكر في الامور شد، فيصرح بما يراه معقولاً على ان القرار القطعي (فيما يخص الموضوع الذي نحن بصدده) لا يتم غالباً الا بعد المداولة والمناقشة فاصطفاء الأصلح .

ولا نرى حاجة للاستنجاد بالصحف فيما اذا حصل خلاف في الرأي بين رئيس دائرة وبين أحد موظفيها لأن اثارة الرأي العام في مسائل لم تكتسب بعد

شكلاً نهائياً لا يجدي نفعاً كثيراً وخصوصاً اذا كانت الحقائق مبتورة مشوهة.

والسلام على من أخلص عملاً.

وزير المعارف

عبد الحسين

عندما قرأت الجريدة، سارعت في الاحتجاج على ما جاء في البيان، بالمذكرة التالية:

٢١ حزيران ١٩٢٣

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتكريماً،

قرأت اليوم في الجرائد بياناً مطولاً بتوقيع معاليكم يشوه الحقائق تشويهاً غريباً ويتهمني همزاً «بعدم الأخلاص في العمل» وصراحة «بالاستنجاد بالصحف».

(١) جاء في البيان ان المناقشة تدور حول نقطة أساسية وهي «مسألة تعيين وعزل (رؤس) موظفي المعارف». فاسمحوا لي بأن أذكر معاليكم أنني صرحت في المادة الرابعة من المشروع الأول الذي قدمته لمعاليكم في ٥ شباط ان «لا يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي الذكر الا بعرض المسألة على الوزارة واستحصال موافقتها» وزيادة على ذلك لا بد من أنكم تتذكرون اني حينما ارتأيت تعيين مدير لدار المعلمين ومفتش لمنطقة بغداد ومدير لمنطقة البصرة عرضت الأمر على معاليكم.

(٢) جاء في البيان ان معاليكم تريدون (ان يكون نصب الموظف أو عزله منوطين بقرار لجنة تؤلف في الوزارة) والحال ان معاليكم لم تقترحوا قط تأليف لجنة كهذه ولم تذكروا شيئاً من هذا القبيل في جميع المشاريع التي أردتم اصدارها. بل بعكس ذلك أنا الذي قلت لمعاليكم ان ما يجب عمله منعاً للخطأ

وتهدئة للخواطر ليس ايصال كافة الأمور الى الوزارة بل تحرير التعليمات اللازمة وتأليف اللجان المقتضية .

(٣) جاء في آخر البيان « فلا نرى حاجة للاستنجاد بالصحف فيما اذا حصل خلاف في الرأي بين رئيس دائرة وبين أحد موظفيها .

بما ان هذه العبارة تتهمني صراحة بالاستنجاد بالصحف فقد رأيت من واجبي ان احتج عليها أشد الاحتجاج وان أعرض على معاليكم ان ما هذا الاتهام الا افتراء محض .

فلذا أرجو من معاليكم ان تسارعوا الى تصحيح البيان وتتخذوا التدابير اللازمة والمؤثرة لمنع صدور بيانات من مقامكم العالي كهذه مخالفة للحقيقة ومضرة بالادارة والا أعرض على معاليكم انني سأصبح مضطراً الى التجرد من صفتي الرسمية لكي أستطيع ان أدافع عن شرفي الملكي وارائي المسلكية تجاه بيان معاليكم الرسمي المخالف للحقيقة كل المخالفة وتنازلوا بقبول خالص التعظيم .

مدير المعارف العام
ساطع الحصري

مفتش المعارف العام
لاينل سميث

مستر لاينل سميث كان قد تولى ادارة المعارف – بعد بومن – ، في عهد الادارة الانكليزية .

ثم سافر الى بريطانيا ، في اجازة مرضية طويلة قبل بدء الحكم الوطني ، وبعد ذلك عاد خلال شهر تشرين الثاني ، سنة ١٩٢٣ ، مفتشاً عاماً لوزارة المعارف .

وأنا تعرفت عليه ، بعد عودته هذه .

* * *

خلال هذه المدة ، كنت قد انتهيت من تنظيم شؤون الادارة مما أثر فيـــه تأثراً واضحاً .

قال لي ، بعـــد بضعة أيام من وصوله ، وأظن في المرة الثالثة من مجيئه الى غرفتي :

– تعرف ، أي شيء لفت نظري ، منذ مجيئي الى هنا ، هــذه المرة ، هو اختفاء البوروقراطية ، دون اضرار بالنظام .

كانت الاضبارات تتكدس أمامـــي ، على الدوام ، وكنت أشعر بوجوب تخفيف هذه البوروقراطية ، ولكن ما كنت أجد سبيلاً الى ذلك .

فأود ان أسألك ، كيف نجحت في هذا الأمر ؟

عندئذ شرحت له الطريقة التي اتبعتها :

أولاً : خولت سلطات واسعة الى مديري المعارف . تركت لهم أمر تعيين وتبديل معلمي المدارس الابتدائية على أن يرسلوا اليّ كل شهر جدولاً بما تم في هذا الأمر ، مقروناً بالأسباب الموجبة ، لأجل تمكيني من مراقبة أعمالهم ، وتوجيههم ، حسب ما تقتضيه الأحوال .

ثانياً : أخذت أصدر بلاغات عامة لتوجيه أعمال المديرين ، وارشادهم الى سواء السبيل .

وعندما أتلقى من أحدهم استفساراً ، أو الاحظ من أعمال أحدهم خطأ ، لا أكتفي بالكتابة اليه فقط ، بل أكتب الى سائر المديرين أيضاً ، للحيلولة دون وقوعهم في غلط مماثل لذلك ، أو لاضطرارهم الى كتابة استفسار يشابه الاستفسار المذكور .

وفي الأخير ، ألغيت عادة إرسال الأوراق الواردة ، مع الاضبارات المتعلقة بها فالاضبارات لا تأتي الا عندما أرى لزوماً لها . وما أتذكره من المعاملات السابقة ، يغنيني عن طلب الاضبارات ، الا في أحوال نادرة .

هذا ، وقد قضيت وقتاً في درس الاضبارات، مستقلة عن الأوراق الجديدة، لاطلع على المعاملات والمخابرات التي جرت خلال السنتين الأخيرتين .

وبهذه الصورة ، تخلصت من كثرة الأوراق ، وصرت استطيع ان أخصص وقتاً كبيراً لمعالجة القضايا الأساسية ، وتهيئة المناهج المدرسية .

قال : — اعترف بأني كثيراً ما أردت ان أجد طريقة لتنقيص المعاملات القلمية ، ولكني لم استطع ، ولذلك انا أقدر قيمة التنظيم الذي وفقت اليه واهنئك من كل قلبي ..

* * *

بعد هذا التأثير الأول ، توالت معاملات كثيرة ، جعلت الرجل يحترمني ، ويثق بي ، بكل معنى الكلمة .

كان حسن النية ، وسليم التفكير .

كلما تـذاكر معي في مشاكل مختلفـــة ، ولاحظ سعة اطلاعي على نظريات التربية من ناحية ونظم التعليم المرعية في البلاد المختلفة من ناحية أخرى ، وشاهد كثرة المراجع والوثائق الموجودة في مكتبتي ... زاد احترامـــاً لي ، واعتماداً عليّ ، حتى انه صار يستشيرني في بعض الأمور العامة .

وعلى كل حال ، كنت اتفاهم معه بسهولة ، ولا أجد منه معارضة .

واستطيع ان أقول : اني كنت أقنعه بسهولة اعظم بكثير من سهولة اقناع الوزراء ، وسائر اصحاب الاغراض حتى من العراقيين .

* * *

ان التفاهم الذي ساد بيني وبين مستر سميث ، كان يثير استغراب الكثيرين .

وقد سمعت ان بعض أصحاب الأغراض – وعلى رأسهم فهمي المدرس – كانوا يقولون : لا شك في ان ساطع بك يأخـــذ رأيهم من قبل ، ويعمل بما يوحون اليه .

* * *

وقد قال لي غير واحـــد من الوزراء – ومن بينهم مزاحم الباجه جي – بانهم رأوه يقول في عدة مناسبات : – أنا ، لا أرى لزومـــاً لوجودي هنا . الصحيح ان ساطع بك يعرف أحسن مني ، ويعمل أحسن مني ..

أود ان اسجل احـــدى المناقشات التي جرت بيني وبين المستر سميث ، في أوائل اتصاله بي .

الحديث كان يحوم حول تدريس التاريخ الطبيعي في المدارس الثانوية . ان ذلك ما كان يدرس قبلاً . وأنا رأيت من الضروري ادخـــال ذلك في مناهج المدارس الثانوية .

قال لي المستر سميث : – ألا ترى ذلك يكون توسعاً لا مبرر له في المدارس الثانوية ، نحن لا ندرس ذلك .

قلت له : — أنا أعلم أن مناهج الدراسة الثانوية في بريطانيا لا تتضمن دروساً في التاريخ الطبيعي . ولكني أعرف في الوقت نفسه أن بـلاد القارة الأوروبية تختلف عن بريطانيا في هذا المضمار : فان في ألمانيا ، وفي فرنسا ، وفي سويسرا، وفي بلجيكا .. يدرسون التاريخ الطبيعي بفروعه المختلفة ، حتى البعض من هذه البلاد يعطونها أهمية كبيرة .

قال : — أنا لا أنكر أهمية التاريـــخ الطبيعي ، ولكني اقول لا ضرورة لتدريسه في المدارس الثانوية ، أنا فعلاً لم أدرس شيئاً من ذلك خلال وجودي في الكولدج . ولكني تلقيت الشيء الكثير منه بعد ذلك ، في نوادي الصيد ، وفي الكتب ..

قلت : — لا تنسَ أن في بلادنا لا توجد نوادي صيد ولا كتب . فلا بد أن تتولى هذا الأمر المدارس الثانوية .

ثم شرحت له وجهة نظري بتفصيل أزيد :

تعرف أن في هذه البلاد نواقص كثيرة ، من حيث العادات الصحية . ونحن في حاجة الى التعليم الصحي ، والتربية الصحية . ومن المعلوم أن هذه المعلومات والقواعد تتطلب معرفة الفسلجة .

كما أن هذه البلاد متأخرة في الزراعة. فهي في حاجة الى اصلاحات عظيمة في طرق الزراعة . ان أضرار الطرق المرعية ، ومنافع الطرق الزراعية الحديثة .. لا يمكن أن تفهم تماماً ، دون معرفة شيء من علم النبات ، وحياة النباتات .

ولذلك كله نحن نحتاج الى تدريس التاريخ الطبيعي بفروعه المختلفة ، اكثر من الألمان والفرنسيين أيضاً .

بعد هذه الأحاديث :

قال : هذه النقاط أنا ما كنت فكرت فيها . بينت لك رأيي ، تحت تأثير اعتباراتنا نحن — ولكن، بعد أن سمعت هذه الايضاحات اسلّم بإصابة الخطة التي تتبعونها في أمر ادخال التاريخ الطبيعي في مناهج الدراسة الثانوية .

بعد المذاكرات والمناقشات الاولى ، أعتاد المستر سميث أن يبدأ حديثه بقوله :

– خطرت على بالي مسألة ، أريد ان أعرف رأيك فيها .

أو بقوله : أريد ان أتنور في الأمر الفلاني .

أو : أرجو ان توضح لي المسألة الفلانية .

وفي معظم الأحوال ، كان ينتهي من المناقشة ، بقوله :

– هـذه الفكرة ، طرأت على بالي ، أردت ان اطلعك عليها ... ولكني الآن ، لا أتمسك بها .

* * *

السيد عبد المهدي عندما تولى وزارة المعارف ، أظهر – من أول يوم – نياته في « تخليص المعارف من سيطرة ساطع الحصري » .

وكان من جملة التدابير التي اتخذها ، لهذه الغاية ، ان أصدر أمراً بتأليف لجنة لأصلاح مناهج الدراسة ، تحت رئاسة المستر سميث .

والمستر سميث ، بعد كل جلسة ، كان يأتي لغرفتي ، ويطلعني على ما جرى من أحاديث ، كما كان يطلعني على ما يقوله الوزير .

بعد بضع جلسات ، أتاني يوماً ، وعلى وجهه ، آثار ابتسامة ممزوجة بنرفزة ، وقال :

– الجماعة .. لا يعرفون شيئاً عن المنهاج الحالي ، ولا يعرفون ماذا يريدون. انهم يريدون تغيير المنهاج ، يريدون شيئاً جديداً ، دون ان يعرفوا لا المنهاج الحالي ، ولا الشيء الجديد . أتعرف ماذا خطر على بالي ، بعد هذه الجلسات .. فلنعد طبع المنهاج ، على ان نغير غلافه ، ونكتب عليه ، هذا المنهاج وضع في عهد الوزير السيد عبد المهدي .. وانا متأكد ، من أنهم لا ينتبهون الى ما حدث .

* * *

ان المسألة الوحيدة التي لم يقتنع فيها بوجهة نظري تماماً ، ولكنه لم يعارضني فيها صراحة ، كانت مسألة التوسع في دور المعلمين .

قال لي غير مرة : — اني أخشى ان يحدث هذ التوسع ، — في المستقبل — بعض المشاكل . لاني لا أعتقد ان ميزانية المعارف ستزداد الى درجة تساعد على فتح مدارس كثيرة ، فماذا يكون ، عندئذ ، مستقبل خريجي دار المعلمين ؟

وأما انا فأجبته بتفصيل :

— اني أعتقـد اننا في المستقبل ، سنُحدث ضرائب خاصـة بالمدارس الابتدائية . ومع هذا ، أرى أنه حتى ولو لم يحدث ذلك ، فان البـلاد ستحتاج الى عـدد غير قليل من المعلمين الجدد . وذلك لأن ، أولاً ، المدارس الموجودة ستتوسع ، وستحتاج الى عدد أزيد من المعلمين ، ثم ، ان بين المعلمين الموجودين ، عدداً كبيراً لا يصلح للتعليم أبداً ، انهم يبقون في وظائفهم الحالية بسبب عدم وجود من يقوم مقامهم ، وفي الأخـير ، نحن نشاهد فعلاً ، ان كل سنة يخرج من خدمة المعارف عدد غير قليل من المعلمين ، لانهم يدخلون في كلية الحقوق ، او الكلية الحربية ، أو ينتقلون الى الخدمـة في وزارات أخرى . فضـلاً عن ان عدداً منهم يموت ، وعـدداً آخر يصل لسن التقاعد .. ان دور المعلمين الحالية — بوجودها الحالي — تكاد تكفي لسد هـذه الحاجات الأكيدة .

انه كان يسكت تجاه ملاحظاتي هذه .

ولكنه ، كان يعود ويثير القضية ، ببعض المناسبات .

وكنت أشعر بانه في هذه القضية يتعرض لضغط شديد ، من المحـافل الانكليزية السياسية . لانهم كانوا يتوجسون خيفة ، من تزايد الطلاب الداخليين في العاصمة ، لانهم يستطيعون ان يلعبوا دوراً هاماً في المظاهرات .

ان ما حدث ، بعدما تخليت عن ادارة المعارف ، ولا سيا ، بعد ان تولى الادارة رشيد الخوجة ، أثبت ذلك بصورة حاسمة .

مفتش المعارف

رايـــلي

لقد سافرت الى الموصل مع المستر رايلي ، عـــن طريق كركوك وأربيل وخلال هذه السفرة ، وبعدها ، وجدت مجالاً واسعاً لدرس حالتـــه النفسية واتجاهاته الفكرية بتفاصيل وافية . إني استطعت أن أؤثر فيه تأثيراً قوياً ، جعله يحترم رأيي ، ويثق بنواياي الاصلاحية .

انه ما كان يشبه لامستر فارل ، ولا مستر غلين ، لم يكن مغروراً وعنيداً مثل الأول ، ولا محدود الفكر وضيق النظر مثل الثاني ، كان بعيداً عن خبث الأول وعجرفته ، وسذاجة الثاني وولدنته .

إنه كان شابا اوستراليا ، يمتليء حيوية مقرونة بحرية التفكير . ما كان ينوي البقاء في خدمة الحكومة البريطانية مدة طويلة، بل كان يعد نفسه للعودة الى استراليا ، بعد بضع سنوات ، ليخوض فيها غمار المعارك السياسية هناك ، ولهذا السبب كان متحرراً من نزعات الانجليز الاستعماريـــة ، وكان لا ينكر أخطاء حكومته ، حتى أنه كان يعترف بأخطائه هو في بعض الأحيان .

وعلى كل حال ، إنه كان سليم التفكير وحسن النية . ولذلك تأكدت من اني أستطيع أن أؤثر فيه – بالحجج العلمية والمنطقية – ، فأستطيع بذلك أن أستفيد من خدماته استفادة كبيرة ، ولا سيما في معالجة قضية المدارس الرسمية

الخاصة بالطوائف المسيحية، التي كنت أعتبرها من أهم المشاكل التي يجب التغلب عليها، لضمان وحدة التربية والتعليم في البلاد .

* * *

وقد لاحظت أن الناس، حتى المثقفين منهم كانوا ينظرون الى جميع الانجليز بنظرة واحدة، دون ان يخطر ببالهم امكان كون بعضهم حسن النية وسليم السلوك وسهل التوجيه، بشيء من الحكمة والتبصر .

وقد علمت فيما بعد، أن المعلمين في الموصل كانوا يتهمونه بمحاباة المعلمين المسيحيين، وعدم الاهتمام بالمعلمين المسلمين . ولكن دراستي لسلوكه ودوافع ذلك السلوك – أثبتت لي أن هذه التهمة كانت غير حقيقية .

إنه كان حر التفكير، لا يعرف شيئاً عن البوروقراطية ولا يعيرها ما تستحقه من الاهتمام . وكان يعتقد انه من الواجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار أحوال المعلمين العائلية وحاجاتهم البيتية، عند تقرير أمر تعيينهم وتحويلهم وترفيعهم، هذا المعلم يعول عائلة كبيرة، له أم وله جدة، فهو في حاجة الى مساعدة . وهذا المعلم، أب لأولاد عديدين، فيحتاج الى نفقات كبيرة . وبما ان المعلمين المسيحيين كانوا يتصلون به كثيراً، ويطلعونه على أحوالهم العائلية بتفاصيل وافية، بعكس المعلمين المسلمين الذين كانوا يبتعدون عنه، ولا يسمحون لأنفسهم ان يطلعوه على شيء من أحوالهم العائلية ... كانت مساعدته للمعلمين المسيحيين تظهر أكثر وأشد من مساعدته للمعلمين المسلمين . والمعلومات التي حصلت عليها، عن كيفية ادارته للمدارس عندما كان في البصرة من ناحية، والأحاديث التي جرت بيني وبينه عن طائفة من المعلمين خلال وجوده في الموصل، من ناحية أخرى .. لم تترك لي مجالاً للشك في ان سلوكه هذا، كان ناجماً عن ملاحظات عاطفية، فكان من السهل التأثير فيه وتوجيهه الوجهة السليمة .

بعد ان عرفت دخائل نفسيته، ودوافع سلوكه، وبعد ان تأكدت من حسن نيته وسلامة تفكيره .. قررت ان أستفيد منه، بوجه خاص في معالجة

القضايا المتعلقة بالمدارس الرسمية المسيحية .

فعندما كانت تحدث بعض الاختلافات بين مدير المعارف عاصم الجلبي وبين رؤساء الطوائف الدينية .. كنت أعالجها بنفسي ، اذا كانت القضية تافهة . ولكني عندما ألاحظ ان الخطأ والمشكلة ناتجة عن سوء تصرف رئيس الطائفة ، كنت أطلب من رايلي ان يدرس القضية ، ويقدم لي تقريراً عنها . ورايلي ما كان يخيب حسن ظني فيه ، وكان يكتب تقريراً يوجه اللوم الى رئيس الطائفة .

ان التقارير التي حصلت عليها من رايلي بهذه الصورة ، في مناسبات عديدة ، هي التي ساعدتني على تغيير أوضاع المدارس المذكورة .

كنت أعرف ان سلوكي هذا ، كان من شأنه ان يثير عليّ بعض الانتقادات ، ويحمل البعض على استغراب اعتمادي على هذا المفتش الانجليزي في القضايا المتعلقة بالمدارس المسيحية .

ولكني لم أبالِ بتلك الانتقادات .. معتقداً بأن العمل ، عندما يتم ، يقضي على جميع تلك الظنون والشبهات ، ويظهر حكمة الخطة التي اتخذتها في هذا السبيل .

وهذا ما حصل فعلاً .

كتاب المستر رايلي

رايلي أرسل كتاباً من الموصل مؤرخاً بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

الكتاب المكتوب باللغة الافرنسية ، لا يزال محفوظاً لديّ ، فأنقل ترجمة ما جاء فيه أولاً عن قضية عاصم جلبي ، ثم عن قضية الدعاية التركية .

عزيزي ساطع بك .

فرغت الآن من الكتابة الى المستر غليني عن قضية عاصم الشلبي .

يلوح لي أنه قد حان وقت التكلم عنها بصراحة . كل الناس هنا لا يريدونه ولا سيما منذ مجيء يوسف افندي يقولون « لماذا لا يصبح هذا مديراً للمعارف ، فيذهب عاصم الشلبي من هنا ؟ » . ان رأيي أيضاً يوافق أقوال هؤلاء ، يجب

أن يقال ، أن البعض من أسباب عدم حب الناس له ، لم تكن من الأسباب التي تعود مسؤوليته اليه ، مثل ، ضيق الميزانية التي تحول دون التقدم ، تغيير المعلمين ، الذي تقتضيه مصلحة الدائرة ، ولكن (هناك أسباب تعود اليه) : البوروقراطية المفرطـــة ، نزعة الشك في كل شيء وعدم الثقة بالمديرين ، حتى الكذب .. كل ذلك مجتمعة مـع شخصية متعجرفة .... هذا ما لا يتماشى مع المصلحة ، ولا سيما في العراق .

وهذه هي التهم التي وجهت الى الانجليز ، أحياناً بحق ، أسلم بذلك ، اذن ، ولا سيما الآن ، ليس من المستحسن ان تمثل حكومة بغداد ، بمثل هذه الشخصية في ادارة التعليم في الموصل . كلنا ، نضيق ذرعاً من العمل معه . كلنا ، انكليز وعرب . لسنا متدينين الى درجة (تحمل الأحمق بارتياح) .

وأما أنا ، فلا يحلو لي ان ينظر الي كروح شريرة ، تبحث الشر للبـــلاد . فلتكن ادارة البلاد عربية ، أو ، انجليزية ، أو دولية ، .. ذلك يتساوى عندي على ان يطرد التقدم في تربية الناشئة بأعظم ما يمكن من السرعة . ولكن ، بما أننا دخلنا في خدمة الحكومة الوطنية ، لا يزال يحق لنا أن نطالب من الموظفين العرب الشبان ان لا ينظروا الينا كشياطين شريرة ، بل ينظروا الينـــا كأناس يريدون الخير للبلاد ، حقيقة ، ويعملون لذلك .

ولكن ، ماذا يجب العمل مع عاصم ؟ .. اني حقيقة لا أعرف ذلـــك . مفتشاً في البصرة أو الحلة ؟ يمكن ، وان كان ذلك لا يحلو لي . أنا شخصياً ، لو عاد الأمر لي ، لما وضعته على رأس مدرسة كبيرة . ان عقليته ، ليست العقلية التي يجب ان تنشأ وتنشر في هـــذه المنطقة . من الأصلح ان ينقل الى وزارة الداخلية ، أو وزارة أخرى .

(بعد ذلك يتكلم رايلي في كتابـــه عن بعض القضايا المتعلقة بالمدرسة الاميركية في البصرة وعن بعض المعلمات اللاتي كن في خدمتها) .

ثم ينتقل الى بحث ثالث ، ويتكلم عن المدرسة الثانوية ومعلميها ... وفي الأخير يقول :

والناس هنا تحتدم انشغالاً بقضية الشمال . ولكن الغاء الخلافة ، ساعد على توجيه انظار الكثيرين من المسلمين نحو بغداد ، عوضاً عن الشمال . أرى أنه يجب القيام بدعاية قوية لمصلحة العراق . يلوح لي ان الأمور متروكة على سيرهـا الوئيد . وزراؤكم ، ألا يعرفون ان يلقوا الخطب ، وينشروا الاعـلانات والتصريحات في كل الجهات ، كما يفعل ساسة فرنسا . في رأيي ، هـذا ما يجب عمله الآن .

* * *

عندما التقيت برايلي ، بعد ان تلقيت كتابه الآنف الذكر ، قلت له :

– اني أعرف ان عاصم ليس الشخص اللازم لمنطقة كالموصل . ولكني ، من جهة أخرى ، أعتقد ان كل من يتولى العمل هناك ، وقضية المدارس الرسميـة الطائفية على حالتها من التعقيد والسوء ، لا يمكن ان ينجح . وأنا وضعت مشروعاً لتغيير الأوضاع في أمر ادارة المدارس المذكورة .

أود ان نخير رؤساء الطوائف بين أمرين :

أ) – ترك ادارة المدارس الى ادارة المعارف تماماً ، على ان يؤخذ رأيهم في معلمي الدين وحدهم ، وفي تفاصيل مناهج الدروس الدينية وحدها .

ب) – اعتبار المدارس المذكورة خاصة بالطائفة ، وتولي جميع مسؤولياتها ، ونفقاتها ، على ان تعاملها وزارة المعارف ، كما تعامل سائر المدارس الأهليـة ، ببعض المساعدات المالية ، وفقاً للخطط الموضوعة .

عندما استحصل قراراً من الوزارة في هذا الشأن ، نرسل الى الموصل ، مديراً جديداً ، يتولى تنفيذ سياستنا الجديدة ، بروح حيادية ، وحكمـة وبصيرة .

وأرى ان نؤجل قضيـة عاصم الشلبي ، الى حين صدور قرار الوزارة في المشروع الذي ذكرته آنفاً .

ورايلي وافقني على ذلك ، كما سعى الى اقناع الانكليز ، بضرورة تغيير أوضاع

المدارس المذكورة ، وفقاً المشروع الذي وضعته لهذه الغاية .

* * *

رايلي كان يتهيأ للعمل السياسي في استراليا . وبدأ بهذا العمل، عن طريق الاشتغال بالصحافة .

كان نشر مقالات عديدة ، في بغداد تايمس - خلال أزمة المعاهدة . كما أرسل رسائل عديدة الى جريدة التايمس اللندنية .

واكتسب شهرة بين الصحفيين يوم تصديق المعاهدة البريطانية العراقية ،لانه أستطاع ان يوصل الخبر الى الجريدة ، قبل ان يصل الخبر من دائرة المندوب السامي الى وزارة الخارجية .

ان اجتماع المجلس الذي أقرّ المعاهدة ، كان تمّ ليلاً . ورايلي ، كان حاضراً في المجلس ، وأول ما اطلع على القرار ، عبر النهر على الفور الى دائرة البريد ، وأرسل برقية بذلك .

في حين ان مأموري المندوبية ، ذهبوا أولاً الى المندوبية ، والمندوبية أرسلت البرقية بعد ذلك . ولذلك الجريدة أطلعت على الخبر ونشرته قبل ان تطلع عليه الحكومة البريطانية .

هذا السبق الصحفي ، أكسب رايلي منزلة كبيرة لدى الجريدة . فلم تتأخر عن ادخاله في خدمتها للقيام بأبحاث هامة .

وبعد مدة أرسلته الى الصين ، حيث بلغنا بعد ذلك ، أنه لقي حتفه هناك في الوقت الذي كان يتتبع أخبار الحرب وصفحاته .

بين غلين وبين رايلي

سنة ١٩٢٦ ، كان تقرر تنقيص عدد الموظفين الانجليز . وكان من جملة ما تقرر في هذا المضمار ، الاستغناء عن أحد مفتشي المعارف : رايلي وغلين ..

جاءني المستر سميث ، وكلمني في الموضوع . وسألني رأيي في أمر ترجيح

أحد الاثنين ، وقال لي ان المندوب السامي طلب منه ان يقدم له اقتراحــا في أيهما يبقى ، وايهما يذهب .

قلت : — أنا لا أظن أنه هناك مجال للتردد . فان رايلي يرجـح على غليني بدرجات ، من حيث الأدراك ، ومن حيث المقدرة ، ومن حيث النشاط .

قال : — من هذه الوجهة ، أنا أشترك معك في الرأي ، ولكني ألاحظ من جهة أخرى ، ان رايلي شاب وغير متزوج ، فيقدر ان يدبّر لنفسه مستقبلا جديداً . ولكن غليني ، ليس كذلك . فانه عندما يذهب من هنا ، لا يستطيع ان يدبر مستقبله بسهولة .

ولكني أجبته بصراحة : — اسمح لي ان أقول : أنا لا أستحسن التفكير في هذه الأمور . فيجب علينا ان نحصر تفكيرنا في المسألة التالية : من هو الأصلح للبقاء في خدمة العراق . وأقول بكل صراحة : أعتقـد انكم اذا استغنيتم عن خدمات رايلي ، وأستبقيتم غليني ، ذلك لا يخلو من إحداث تأثـير سيء في الرأي العام ، لأن الكل يعلمون ان رايلي ، أقدر وأنشط للعمل .

أما سميث ، فقد كرر قوله :

— أنا معك في مسألة المقدرة ، ولكني لا أستطيع ان أمنع نفسي من التفكير في أحوالهما العائلية .

ولكن ، ما دمت تقول ان ذلك سيحدث تأثيراً سيئاً في الرأي ، فسأعمل بما أشرت به اليّ .

وهذا ما حصل فعلا . ذهب غليني ، وبقي رايلي .

ولكن رايلي ، لم يبقَ مدة طويلة ، لأنه ترك خدمـــة العراق — من تلقاء نفسه — ليخوض غمار الصحافة والسياسة .. الى ان قتل في الصين ، خلال قيامه بواجب الصحافة — في ساحات القتال القائمة هناك .

وبهذه الصورة ، لم يبقَ في وزارة المعارف انكليزي ، غـير مستر سميث المستشار ، والمستر سمرفيل مساعد المفتش المساعد .

الغاء نظام الكونكورداتو

تغيير سياسة المعارف

ازاء المدارس الرسمية الطائفية في الموصل

ان سياسة المعارف ازاء مدارس الطوائف الغير اسلامية في الموصل كانت من اسوأ الأمور التي ورثتها وزارة المعارف العراقية من الادارة البريطانية .

كانوا يقولون ان هذه السياسة مبنية على اتفاقية تم عقدها بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف الدينية – في عهد الحكم البريطاني – ، وكان الكثيرون – وعلى رأسهم وكيل بطركية السريان الكاثوليك – يسمون الاتفاقية المذكورة باسم « الكونكورداتو » .

كانت وزارة المعارف تتولى الانفاق على المدارس المذكورة – أسوة بسائر المدارس الرسمية ، غير انها لا تستطيع ان تعين ، أو تنقل ، أو ترفع ، أوتعاقب أحداً من مديري ومعلمي تلك المدارس ، دون ان تحصل على موافقة الرئيس الديني للطائفة ! . وكان الكثيرون يعتبرون النظام الذي تأسس بموجب الاتفاقية السالفة الذكر ، « نظام الادارة المشتركة بين ادارة المعارف وبين رئاسة الطائفة » .

طبيعي ، ان هذا النظام كان يولد محاذير واضراراً كبيرة وخطيرة جداً : انه كان يحول دون تنظيم الادارة ، واصلاح التدريسات ، وترقية المدارس .

فضلاً عن أنه كان ينطوي على محاذير سياسية هامة ، بالانضمام الى المحاذير الادارية والتعليمية المذكورة .

فكان من الضروري العمل الى تخليص البلاد من هذا النظام السيء والضار .

ولكن ، ما السبيل الى ذلك ؟

كانوا يقولون : ان الحكومة العراقية مضطرة الى مراعاة الاتفاقات الدولية التي كانت عقدتها الحكومة البريطانية ، قبل تكوين الدولة العراقية .

ولكن الاتفاقية المعقودة بين ادارة المعارف البريطانية ، وبين جماعة من أهل البلاد ، هل يمكن ان تقاس على الاتفاقات الدولية ، فتعتبر واجبة المراعاة؟

هذا السؤال ارتسم في ذهني عندما أخذت أفكر في الطريقة التي يجب أن أتبعها في معالجة هذه القضية الهامة . ولكني لم أرَ من الموافق ان أثير هذه المسألة من هذه الوجهة ، لأنها قد تفسح مجالاً للجدل ، فلا توصلنا الى نتيجة حاسمة .

فقررت ان أعمل – قبل ذلك ، وقبل كل شيء – في ميدانين آخرين :

من جهة : أجمع الدلائل المادية والمقنعة التي تبرهن على اضرار هذا النظام من الوجهة العلمية والتعليمية .

ومن جهة أخرى : ادرس الاتفاقية نفسها – مع مقدماتها وملابساتها – لأرى : فيما اذا كان النظام القائم منطبقاً عليها تمام الانطباق ، كما أرى اذا كانت أحكام الاتفاقية مطلقة وغير مقيدة بأي شرط من الشروط ؟

ولذلك ، أخذت أبذل الجهود في هذين الميدانين ، في وقت واحد .

ان الوقائع والأحداث التي تبرهن على سوء نتائج هذا النظام كانت كبيرة ، ومع ذلك وددت ان تكون البعض من هذه الوقائع مدونة بقلم المفتش المستر رايلي ، لتكون أشد اقناعاً للسلطات البريطانية . ولذلك ، طلبت منه عدة مرات ، ان يدرس بعض القضايا ، ويكتب تقريراً عنها .

وكنت أعرف ان خطتي هذه ستجلب عليّ بعض الانتقادات . فان البعض سيقولون : كيف يعتمد المدير العام على المفتش الانجليزي في هذه القضايا الخطيرة .

ولكني كنت عرفت عقلية المستر رايلي ونزعته الفكرية تمام المعرفة . وكنت لا أشك في ان تقريره — لن يخلو من نقد سلوك رؤساء الطوائف الدينية ، والمديرين التابعين لهؤلاء .

وفعلاً فان تقارير المستر رايلي كانت من أهم المستندات التي أشرت اليها ، عندما كتبت المذكرة المفصلة ، التي طلبت فيها تغيير النظام .

وأما ابحاثي عن الاتفاقية نفسها ، فقد أوصلتني الى نتائج حاسمة تماماً :

والغريب انني لم أجد أثراً للاتفاقية بين محفوظات الوزارة : انما اطلعت على تاريخ القضية ، من الوثائق التي وجدتها بين محفوظات مديرية معارف الموصل . وقد علمت منها :

ان السلطات البريطانية — بعد الاحتلال — أخذت على عاتقها نفقات مدارس الطوائف الدينية . ولكنها عندما فعلت ذلك ، لم تفكر أبداً في امر ادارة المدارس المذكورة ، ربما انها كانت قامت بهذا الاجراء ، كتدبير مستعجل لمعالجة سؤ الأحوال الاقتصادية الناجمة عن امتداد سنوات الحرب .

وعندما تعين الـ « كابتن فارل » بوظيفة « مساعد ناظر المعارف في الموصل » [1] اراد ان يضفي على هذا الأمر صفة الاستمرار، وتذاكر مع رؤساء السريان الكاثوليك والكلدان ، ثم وضع مشروعاً ، كتبه باللغة الفرنسية وأرسله الى بغداد بغية الحصول على موافقة « ناظر المعارف » عليه . وكان من الواضح : ان كتابته بالفرنسية ، كانت نجمت عن عدم معرفة رؤساء الدين وموظفيهم اللغة الانجليزية ، وعن جريان المذاكرات باللغة الفرنسية .

ولكن « ناظر المعارف » في بغداد ، لم يستحسن المشروع بالشكل الذي تمّ تقديمه به اليه . وأبدى عليه بعض الملاحظات ، بعد ذلك، جرت سلسلة مخابرات بين المدير وبين الناظر ، استوجبت تعديل وتغيير بعض المواد . وفي الأخير وافق الناظر على المشروع على شرط ان ينحصر مفعوله بسنة مالية واحدة فقط !

---

(١) عنوان الوظيفة كان يظهر في بعض المخابرات بهذا الشكل ، وفي بعضها الآخر « مدير معارف منطقة الموصل »

والكابتن فارل بلغ الامور – التي وافقت عليها نظارة المعارف الى مطران السريان الكاثوليك والى وكيل بطريرك الكلدان في ٣٠ آذار ١٩٢٠ .

وهذا الأمر الذي كان محصوراً بسنة مالية واحدة ، هو الذي صار البطرك يعتبرها « اتفاقية » ، وصار البعض يسميها باسم « الكونكوردانو » !

ومن الغريب ان العمل به استمر الى الآن ! .

وقد لاحظت ان الكابتن فارل الذي كان « والد المشروع » استمر العمل به عندما انتقل الى بغداد ، وتولى وظيفة « الناظر » بالوكالة . فضلاً عن ذلك ، انه وسعه وطبقه على مدارس السريان القدماء والمدارس الاسرائيلية . والأغرب من ذلك كله ، انه أنجز قسماً من هذه التوسيعات ، بعد تتويج الملك فيصل ، خلال الفترة التي بقي فيها الآمر والناهي المطلق في وزارة المعارف .

* * *

بعد الاطلاع على هذه الحقائق ، توصلت الى هذه النتيجة :

لا يوجد أي موجب قانوني أو سياسي ، يحتم على وزارة المعارف ، مواصلة العمل بذلك النظام .

ولذلك أقدمت على العمل ، وأنا مقتنع بأن البريطانيين لا يمكن ان يعارضوا الخطة التي سأقترح اتباعها لتنظيم الأمور .

وكتبت مذكرة مطولة ، أنقل فيما يلي مقدمتها وخاتمتها .

معالي الوزير

لقد أصبح من الواجب علينا ان ننظر في وضعيـــة معارف الموصل نظرة أساسية ، وان نحسم المسائل المتعلقة بها حسماً نهائياً .

لأننا نرى ان بعض المديرين والمعلمين في مدارس الطوائف غير الاسلامية ، يظنون ان أمر تعيينهم يعود الى المطارنة (أنظروا ما ورد في تقرير المستر رايلي عن محاورة جرت بين مدير المدرسة ومدير المعارف) .

ونرى أيضاً ان بطريركية الكلدان تدعي بأن ادارة تلك المدارس مشتركة بين الدائرة والبطركية (أنظروا جواب وكيل بطريرك الكلدان المربوط الى تحرير مدير معارف الموصل المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني) .

على كل حال ، فان المدارس الرسمية المختصة بالطوائف غير الأسلامية ، هي في وضعية ممتازة عن بقية المدارس، وساعية الى التمسك والتوسع بهذا الامتياز. ورؤساء الطوائف تتدخل في شؤونها وفي أمر تعيين وتبديل موظفيها في حين أن جميع رواتبهم وجميع مصاريفها تدفع من قبل الحكومة .

ان هذه الوضعية نتجت قسما عن بعض مقررات تحريرية ، وقسما عن بعض مقررات شفهية .

وأهم وثيقة تحريرية في هذا الباب ، هي ما يسميه وكيل بطريرك الكلدان «الاتفاقية التي نظمت بتاريخ ٣٠ آذار سنة ١٩٢٠ » .

«لقد درست أوليات هذه المسألة بكل تفاصيلها ، وها إني ألخصها فيما يلي ، للتنور بها في تقرير ما يجب ان نعمله في شأنها » .

وبعد استعراض الوقائع ، قلت :

« يتضح من التفصيلات المسرودة آنفاً :

«أن تعهد نظارة المعارف في أمر القيام بجميع نفقات المدارس المذكورة كان منحصراً بالسنة المالية ١٩٢٠ وحدها . ولم يجر بعد ذلك أي مذاكرة ، ولم يصدر أي قرار وتحرير ، يجدد التعهد المذكور ، أو يجعله دائمياً .

« ولو اعتبرنا أن استمرار الحكومة على دفع النفقات المذكورة كان بمثابة «تجديد ضمني» ، فان هذا التجديد ايضاً كان – كالتعهد الأول – لسنة مالية واحدة .

« وعلى كل ، اذا اعتبرنا أننا ملزمون بالقيام بتلك النفقات خلال السنة المالية الحالية – لعدم اخبارنا الجماعة قبل بدء السنة ، فلا يوجد أي سبب كان لاعتبارنا ملزمين على ذلك ، في السنة المالية القادمة .

«ولهذه الأسباب، يترتب علينا أن نفكر في هذا الأمر ملياً ، من الآن ، لنتخذ التدابير اللازمة للسنة القادمة .

«إني أرى أنه لا يجوز لنا ان نستمر في دفع نفقات المدارس المذكورة ، دون ان نجعلها مرتبطة بادارة المعارف تمام الارتباط ، مثل سائر المدارس

الرسمية . ومن الضروري أن نجعل جميع المدارس الرسمية في درجة واحدة من الارتباط بالوزارة . فلا بد من أن تصبح : اما رسمية تماماً ، وإما طائفية صراحة .

«فاذا أصبحت رسمية تماماً ، يكون لادارة المعارف الحق المطلق في تعيين وتبديل مديريها ومعلميها . وتنظيم شؤونهـا ، أسوة بما تفعل في سائر المدارس الرسمية القائمة في مدينة الموصل ، في سائر أنحاء العراق. وذلك باستثناء ما يعود الى التدريسات الدينية . فان ادارة المعارف تعمل برأي المطارنة في تعيين معلمي الدين ، وفي تقرير مفردات دروس الدين ، ضمن الساعات المخصصة لهـا في البرنامج العام .

« وأما اذا أصبحت طائفية صراحة : فتعود ادارتهـا الى الطائفة ، تدير شؤونها وتقوم بجميع نفقاتها ، أسوة بما تفعله سائر المدارس الأهلية والطائفية في العراق . والحكومة العراقية تمنحها مقداراً من المساعدة المالية ، وفقاً للأصول المقررة لذلك .

ولذلك ، أرى أن تقرر الوزارة هذا المبدأ من الآن ، لكي نبلغ ذلك الى رؤساء الطوائف الدينية المعنية بهذا الأمر ، ونخيرهم بين هاتين الطريقتين » .

* * *

المفتش رابلي ، عندمـا اطلع على اقتراحاتي هذه أيدها تمام التأييد ، والمستشار لاينل سميث وافق عليها ، وبناء على ذلك أصدرت الوزارة قراراً بشأنها .

* * *

بعد الوصول الى هذه النتيجة الطيبة ، بدأت العمل لتنفيذ خطتي ، مستنداً الى القرار الوزاري .

اننا سنخير رؤساء الطوائف الدينية بين الأمرين : جعل مدارسهم رسمية تماماً ، أو جعلها طائفية صراحة .

اني كنت أرى ان نشجعهم على اختيار الأمر الأول ، لكي نضمن للبلاد قسطاً أوفر من وحدة التربية والتعليم .

في الواقع ان وجود القسم الأعظم من المدارس المذكورة داخل بنايات الكنائس والأديرة ، لن يخلو من التأثير على سير الأمور فيها ، ولكن في المستقبل ، نستطيع أن نتغلب على هذا التأثير عن طريق انشاء بنايات جديدة لها .

وعلى كل حال ، كنت اعتقد بانه يجب ان نعمل لكسب رأي المثقفين والمعلمين في كل طائفة لترجيح الامر الاول ، وجعل المدارس رسمية تماماً ، بالمعنى الذي سردته آنفاً .

ورأيت ان ذلك يحتم علينا ان نتخذ بعض التدابير الادارية : اننا سنسير على خطة جديدة ، وتنفيذ هذه الخطة بتدبير واحكام سيكون صعباً جداً ، على يد المدير الحالي عاصم الجلبي . لانه كان اضطر الى الاختلاف والاصطدام مع رؤساء الطوائف عدة مرات . فضلاً عن انه كان يقول على الملأ بوجوب اعادة المدارس المذكورة الى طوائفها . فما دمنا نريد ان نسير على سياسة جديدة ، فمن الارفق للمصلحة أن نعهد بأمر تدشين وتنفيذ هذه السياسة الى مدير جديد ، يستطيع ان يكلمهم بلغة جديدة ، دون ان يثير في نفوسهم اصداء الاختلافات السابقة .

ولذلك اقترحت على الوزارة نقل عاصم الجلبي الى مديرية المعارف في البصرة ، ونقل عبد الرزاق ابراهيم من البصرة الى الموصل . والوزارة وافقت على ذلك .

وعبد الرزاق ابراهيم تولى مديرية معارف الموصل ، ليطبق السياسة الجديدة .

وقد اطلعته – قبل سفره الى الموصل – على تفاصيل القضية ، وأوصيته بتطمين رؤساء الطوائف وكبارها على ان الوزارة تحترم جميع الأديان والمذاهب الموجودة في البلاد تمام الاحترام ، ولذلك ستترك لهم الحرية التامة في أمور التدريسات الدينية . وأما غرض الوزارة من تغيير النظام الذي كان قائماً قبلاً ،

فهو : ضمان تقدم المدارس تقدماً مطرداً . لأن الادارة المتداخلة والمشوشة التي كانت تسود المدارس ما كانت تترك مجالا لاصلاح أمورها اصلاحاً جدياً .

ونتائج الامتحانات العامة كانت أظهرت الفروق بين حالة التعليم في تلك المدارس ، وبين المدارس الرسمية الأخرى .

وقلت له : بأنني سأزور الموصل بعد مدة وجيزة ، لزيادة الاتصال ، وزيادة الاقناع .

وفعلا سافرت الى الموصل ، وبقيت فيها أياماً عديدة قضيتها كلها في محادثة رؤساء الطوائف ، ومديريها ومعلميها ، وسائر مثقفيها في شؤون المدارس .

لقد كلمت كل واحد من رؤساء الطوائف الدينية على حدة ، وشرحت لهم الغرض الأصلي من الترتيب الجديد . وأكدت لهم بأننا لن نتدخل في التدريسات الدينية ، وسنهتم بالدروس الأخرى ، لمصلحة أبناء الطائفة نفسها . وأمهلتهم مدة من الزمن ، ليمعنوا النظر في الأمر ، وليتخذوا قرارهم بعد التفكير في الأوضاع والنتائج تفكيراً جدياً .

وفي الوقت نفسه ، اغتنمت فرصة اجتماعي بالبعض من منوري الطوائف ومديري المدارس لأطلعهم على حقيقة الأمر ، وعلى حسن نوايانا تجاه جميع الطوائف .

وفضلاً عن ذلك ، لقد صرحت امام البعض منهم ، — وأردت أن تشيع تصريحاتي هذه بين الجميع — ، بأنه اذا قررت الطوائف استرداد مدارسها، فاننا سننشيء مدرسة ابتدائية خاصة بالمسيحيين ، وسنجمع فيها خيرة المعلمين المسيحيين . .

وقصدت من اشاعة هذا القرار ، ان احمل بعض المديرين على تأييد مشروعنا بين رجال طائفتهم ، دون ان يخافوا من احتمال فقدان وظائفهم .

وبعد مدة ، صرنا نستلم أجوبة الموافقة .

أول الموافقين كان السريان القدماء ، وآخرهم كان الكاثوليك . وظهر ان تأخر هؤلاء كان ناتجاً عن مراجعتهم للفاتيكان ، وانتظارهم الى حين وصول

جواب الفاتيكان . انهم قيدوا موافقتهم بقيد « تحت التجربة » ، وأنا وافقت على هذا القيد ، لاعتقادي بان التجربة ستأتي لصلحة المعارف . من جراء النتائج التي ستظهر في الامتحانات العامة ، وهذا ما حدث فعلاً .

في السنة التالية راجعنا رئيس الطائفـــة المذكورة في بغداد ، واسترحم ادخال مدرستهم التي في بغداد في عداد المدارس الرسمية ، ومعاملتها كما تعامل مدارسهم الكائنة في الموصل . (وكانت المدرسة التي في بغداد طائفية بحتة) .

وأنا لم أتردد في تلبية هـــذا الطلب ، لاسقاط قيد « تحت التجربة » الذي كانت الموافقة قد قُيِّدت به فيما يخص مدارس الطائفة المذكورة في الموصل .

* * *

بهذه الصورة ، تم دفن مـــا كانوا يسمونه باسم الكونكوردادتو ، وخطت معارف العراق ، خطوة هامة أخرى ، في سبيل توحيد التربية والتعليم .

حـــول
الدروس الدينية

- ١ -

ان منهج التعليم الابتدائي الذي كنت قررتــه سنة ١٩٢٢ تضمن عدة تنبيهات وتوجيهات أساسية حول الدروس الدينية، في المدارس الاسلامية .

إنه قسم الدروس المذكورة الى ثلاثة أقسام :

(أ) – تعليم الدين .

(ب) – تعليم القرآن .

(جـ) – تعليم سيرة النبي ﷺ ، وقصص الانبياء عليهم السلام .

وعين الغاية من الدروس المذكورة بوضوح تام ، حيث قال :

« ان المقصد الحقيقي من تعليم هذه الدروس هو :(التربية الدينية)«والغاية الأصلية من (التربية الدينية) هي :

١ – تعليم أحكام الدين .

٢ – تحبيب الدين الى التلاميذ .

٣ – تعويد التلاميذ على أداء الواجبات الدينية، واجتناب المنهيات الدينية.

وبعد ذلك ، صرح المنهج،عدم جواز الاكتفاء بتعليم الأحكام الدينية وحدها –

كما هو الواقع في الأكثر الآن ، – ، ولفت الأنظار بوجـــه خاص الى الأمور الأخلاقية ، بالعبارات التالية :

« ان الأحكام الدينية تتألف من اعتقادات وعبادات ومعاملات . والأخلاق قسم من المعاملات ، وهي أهم الأقسام – ولذلك يجب على المعلم أن لا يقتصر على تعليم أقسام العبادات والمعاملات ، بل يعطي الأخلاق أيضاً نصيباً من دروسه ، ويتوسع فيه خاصة بتحفيظ التلاميذ الآيات الكريمة والأحاديث الشريفـــة الواردة في الأخلاق ، ويفهمهم معناها» (ص ٦ من المنهج المطبوع سنة ١٩٢٢) .

ثم سرد عدة توجيهات هامـــة ، وقال فيما قاله : فيما يخص المعلومات الدينية :

« الاعتناء بالتدرج ، والابتعاد عن اعطاء المعلومات المفصلة التي ، هي فوق مقدرة التلاميذ » – (ص٩) .

وفيما يخص سيرة النبي ﷺ :

« يجب الاقتصار في تدريس سيرة النبي ﷺ ، على ما يغرس « محبته وتقوي تعظيمه في قلوب التلاميذ » (ص٩) .

غير أن الذين يقدرون أهمية هذه التوجيهات يستطيعون أن يعملوا بموجبها ، كانوا من النوادر جداً ، بين المعلمين القائمين بتدريس الدين في المدارس الابتدائية لأنهم باستثناء عدد قليل جداً – ما كانوا يعرفون شيئاً عن أصول التربيـــة والتعليم ، كما أنهم كانوا محرومين من الثقافة العامة .

في حين أن دروس الدين لا يمكن أن تأخذ شكلا «تربويا» – وتحقق الغايات المقصودة منها» ما لم يتولاها معلمون درسوا علم النفس وأصول التربية والتعليم ، وأخذوا أيضاً نصيباً كافياً من الثقافة العامة .

ولهذه الأسباب كلها ، كانت دروس الديانة الاسلامية ، تجري في المدارس الا ما ندر – بعيدة عن كل اتجاه تربوي سليم .

أذكر فيما يلي مثالين ، لتوضيح هذه الأحوال :

١) – الاستاذ الذي يؤلف .

أحد الأساتذة في بغداد، ألف كتاباً للتدريس في المدارس الأولية والابتدائية، وطلب تقرير تدريسه بصورة رسمية .

لاحظت أن الكتاب مفصل بالنسبة الى مقدرة تلاميذ المدارس الأولية وحاجاتهم . مثلاً ، في بحث مفسدات الصوم ، أو المفطرات يذكر « الاستمناع من تحت السرة » .

وعندما أردت أن أتحدث مع المؤلف عن التفاصيل غير الملائمة للمدارس ، رأيت أن أبدأ من هذا المثال . وحاولت أن ألفت نظره الى هـذه القضية ، ولكنه لم يتردد في الرد على ملاحظتي ، قائلاً :

ـ لكن ، لاحياء في الدين ، يا أستاذ .

قلت له :

ـ « لا حياء في الدين » ، هذا مبدأ صحيح ، يجب أن تعمل بموجبه عندما تخاطب الرجال ، ولا سيما المتزوجين . ولكن ، عندما تخاطب الأطفال يجب أن تبدأ العمل بموجب مبدأ آخر ، هو : « كلموا الناس على قدر عقولهم » ، وأن تفكر : هل التلاميذ يفهمون ذلك ؟ وهل هم في حاجة الى تعلم ذلك الآن ؟

ثم سألته : لا أدري ماذا يجب أن تقول ـ وماذا يجب أن يقول المعلم الذي يدرس مؤلفك ـ ، اذا قام تلميذ وسأل : ما معنى الاستمتاع من تحت السرة ؟ وكيف يصير الاستمتاع تحت السرة ؟

٢) ـ درس الدين في مدرسة كربلاء .

عند زيارتي للمدرسة الابتدائية في كربلاء ، دخلت الصف الذي دخل عليه معلم الدين ، كان يحمل على رأسه عمامة كبيرة ، وعلى كتفيه عباءة سوداء ، وكان يبدو عليه كل مظاهر وقار رجال الدين .

سأل التلاميذ : ـ من دخل على النبي .

أجاب التلاميذ ، بصوت واحد : ـ نصارى نجران ..

ثم سأل : ـ لماذا دخلوا على النبي ؟

وقد فهمت من الأسئلة والأجوبة التي تسلسلت بعد ذلك ان المعلم كان يستجوب التلاميذ عما كان قصه عليهم في الدرس السابق .

وخلاصة القصة : ان نصارى نجران تساءلوا : محمد ، هل يا ترى نبي أم ملك ؟ وقالوا فيما بينهم : فلندخل عليه ونسأله : اذا افتخر بقومه ، نفهم أنه ملك ، واذا افتخر بأهله ، نفهم أنه نبي . وعندما دخلوا على النبي ﷺ ، وحادثوه : انه لم يفتخر بقومه ، بل افتخر بأهله .

هذه القصة استوقفت نظري بشدة ، لأن كل ما هو معلوم عن اعتقادات النصارى بوجه عام ، واعتقادات نصارى نجران بوجه خاص ، يحول دون تصديقها . فلا شك في أنها مختلقة ، بنزعة شعوبية صريحة .

ولكني لم أقل شيئاً للمعلم . وقررت ان أبحث عن مصدرها الأصلي ، عندما اعود الى بغداد . ومع هذا رأيت ان أتابع دروس المعلم المذكور في الصفوف الأخرى ، عندما يدخل عليها في الساعات التالية .

ودخلت عليه في صف آخر ، في الساعة الثانية . ووجدته يكرر في الصف المذكور أيضاً استجواباته عن القصة المذكورة ، بنفس الطريقة . ثم دخلت عليه في صف آخر في الساعة الثالثة ، فرأيته يكرر على التلاميذ الأسئلة المذكورة بنفس الطريقة .

ان الخطة التي اتبعها المعلم في دروسه هذه كانت تستوجب المؤاخذة من وجوه عديدة : أولاً ، انه لم يعمل بمبدأ التدرج في التعليم ، ويلقي نفس المادة بنفس الطريقة ، في ثلاثة صفوف مختلفة الأعمار . ثانياً ، لم يراع المنهج الرسمي الذي يوصي الاقتصار في تعليم سيرة النبي ﷺ ، « بما يغرس في قلوب التلاميذ محبته ويستوجب تعظيمه » .

هذا بقطع النظر عن صحة أم عدم صحة الرواية التي يلقيها على التلاميذ .

مع كل ذلك : قررت ان التزم جانب الاحتياط ، ولم أقل شيئاً الى المعلم .

وعندما عدت الى بغداد . تكلمت مع العديد من مثقفي الطائفة الجعفرية ، كان بينهم المعلم ، والصحافي ، والموظف الحكومي . سألت كل واحد منهم على

حدة – دون ان أذكر شيئاً عن الدروس التي سمعتها في كربلاء – ماذا يعرف عن قصة « نصارى نجران مع النبي ﷺ » . وعرفت أنهم لم يعرفوا شيئاً عنها .

اذن هذا المعلم يلقي على التلاميذ بالمدارس الابتدائية ، ما لا يعرفه الكهول من مثقفي الجعفرية ، ويلح في تعليمها كل الالحاح .

وعند البحث عن ترجمة حـــال المعلم ، عرفت أنه من الايرانيين الأقحاح .

ولم أشك في أنه يهتم في تعليم التلاميذ العراقيين ، على الطريقـة التي يهتم معهـــا الايرانيون في تعليم أطفال ايران !

– ٢ –

ولكن أهم المشاكل التي يتعرض اليها تعليم الدين في مدارس العراق ، تعود الى وجود مذهبين اسلاميين مختلفين .

هذه المشكلة تبدو – في الوهلة الأولى – سهلة الحل : يعين معلمو دين من ابناء الجعفرية في بعض المدارس ، ومعلمو دين سنيون في بعض المدارس .

ولكن – في الحقيقة – ان هذه المسألة اكثر تعقيداً من ذلك . لأن عـدداً كبيراً من المدارس تضم تلاميذ من أبناء المذهبين ، بنسب مختلفة ، تصل في بعضها الى النصف تقريباً .

فما العمل ، في هذه المدارس الكثيرة ؟

تقسيم التلاميذ في دروس الدين الى قسمين ، يتولى تدريس كل قسم معلم من ذلك المذهب ؟

ولكن ذلك يقوي عند التلاميذ شعورهم بالاختلاف المذهبي ، يوصل هذا الاختلاف الى درجة الاختلاف في الدين ، ويولد كثيراً من المحاذير ، في التربية الوطنية .

تعليم التلاميذ ، مجتمعين ، أحكام المذهبين ؟ لا شك في ان ذلـك أحسن من الطريقة الأولى ، غير انه اذا كان يمكن العمل بهذه الطريقة ، في تدريس الكبار ،

في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين ، غير أنه لا يمكن العمل بهـــا في المدارس الابتدائية .

فما العمل ، إذن ؟

التوسع في الأحكام المتفق عليها في المذهبين ، وتأجيل تعليم الأحكام المختلف عليها الى الصفوف الأخيرة ، أو الى المدارس الثانوية ؟

ان تقرير ذلك يستوجب كثيراً من الابحاث الدقيقة، ويستغرق وقتاً طويلاً.

فلنبدأ – على الأقل – في تعيين وتثبيت الاعتقادات المتفق عليها ، ليسير المعلمون على ضوء ذلك .

اني تكلمت في هذه المسألة مراراً ، منذ بداية عملي في وزارة المعارف مع الوزير هبة الدين الشهرستاني . انه وافق على رأيي ، وعندما خرج من الوزارة ، تولى بنفسه تأليف كتاب في هذا الموضوع . وعنوانه بعنوان « توحيد أهـــل التوحيد » ، وطبعه وأرسل لي نسخة منه ، مع كتاب خاص يطلب فيه تقرير تدريس الكتاب في الصفين الأخيرين من المدارس الابتدائية .

هذا نص الكتاب :

صاحب السعادة حضرت ساطع بك مدير المعارف العام الأفخم

تحية واحتراماً وشوقاً وثناءً

وبعد بكل سرور وافتخار أقدم الى سعادتكم نسخة من الكتاب المطبوع جديداً تحت عنوان « توحيد أهل التوحيد » . وهو كما تجدونه كتاب ديني مدرسي وجيز اللفظ وافر المعاني – سهل الاسلوب والبيان مقتصر في الاستدلال على العقل والقرآن .

عنوان الكتاب « توحيد أهل التوحيد » يومي الى حقيقته والغاية منه ولا أنسَ الساعات السعيدة التي كنا نتذاكر – مجتمعـــاً – في لزوم تأليف كتب دينية على هذا الاسلوب والمسلك – يجتمع على دراسته أبناء المذاهب الاسلامية، مهما اختلفت فيتجلى لديهم من قراءته صورة الاتفـــاق الاسلامي فتضمحل التحزبات والتعصبات بالتدريج .

نعم . أهديت الكتاب – كما تجدون – الى جامعة آل البيت الهاشمية بمناسبة تشكيل صفين تجهيزيين فيها من الخامس والسادس الابتدائيين كما أمرني بذلك جلالة سيدنا الملك أيده الله تعالى .

غير ان تعميم هذا الكتاب في المدارس الابتدائية وصفيها – ٥ و ٦ يعين المتخرج منها الى جامعة آل البيت عندما تفتح .

على ان مدارسنا الابتدائية نفسها بحاجة الى كتاب ديني كهذا . ولا اتجاسر ان اقول في مدرسيها الكرام انهم لا يستغنون عن مطالعته .

فالمأمول من غيرتكم الشماء على المبادىء السامية ، وعلى مصلحة الناشئة الاسلامية أن تبذلوا عنايتكم في تقريره واقتنائه في مدارس المعارف العراقية اذا استصوب ذلك رأيكم السامي . وبطبع الحال فان ناشره يسمح للمدارس بالثمن الزهيد .

وبذلك تكون سعادتكم قد أضفتم على حلقات خدماتكم المجيدة للمدارس العراقية حلقة اصلاح أخرى لا تقصر عن أخواتها لو لم تكن هي الحلقة ! ونزداد جميعاً شكراً وثناءً . وتفضلوا في الأخير بقبول التحيات الفائقة والسلام .

٢٧ شعبان ٤١ — المحب الصميمي

هبة الدين

وقد تقرر تدريسه في المدارس ، كما جاء في التقرير الأول الذي كنت كتبته عن أحوال التعليم خلال السنة الدراسية ١٩٢٢ – ١٩٢٣ .

– ٣ –

وأما فيما يتعلق بالناحية الأخلاقية من دروس الدين ، فبعد البحث والتفكير رأيت من الأوفق أن أتصل أولا بالشيخ عبد القادر المغربي بدمشق ، لكي أعرف عن مصير كتاب « الأخلاق والواجبات » الذي كان ألفه بتشويقي ،

بسمه تعالى

صاحب السعادة حضرة ساطع بك مدير المعارف العام الأفخم

تحية واحتراما وشوقا وثناء

وبعد فبكل سرور وافتخار اقدم الى سعادتكم نسخة من الكتاب المطبوع

جديدا تحت عنوان ((توحيد اهل التوحيد)) وهو كما تجدونه كتاب

ديني مدرسي وجيز اللفظ وافر المعاني سهل الأسلوب والبيان

مقتصر في الاستدلال على العقل والقرآن .

عنوان الكتاب (توحيد اهل التوحيد) يومي الى حقيقة والغاية يترشح

ولا انسى الساعات السعيدة التي كنا نتذاكر - مجتمعا - في لزوم تأليف

كتب دينية - على هذا الاسلوب والمسلك - يجتمع على دراسته

ابناء المذاهب الاسلامية مهما اختلفت فيتجلى لديهم من قراءته صورة

الاتفاق الاسلامي فتضمحل التحزبات والتعصبات بالتدريج .

نعم . اهديت الكتاب - كما تجدون - الى جامعة آل البيت

المحترم بمناسبة تشكيل صفين تجهيزيين فيها من الخامس والسادس

الابتدائيين كما امرني بذلك جلالة سيدنا الملك ايده الله تعالى

غير ان تعميم هذا الكتاب في المدارس الابتدائية وصفيها ٥ - و ٦

يعين

الكتابة (رقم ٧)

الصفحة الاولى من رسالة الشهرستاني عن كتابه « توحيد أهل التوحيد »

يعين المتخرج منها الى حاجة آل البيت عندما انتهى اليه امره

على أن مدارسنا الابتدائية - في نفسها - بحاجة ماسة الى [illegible]

كهذا ولا أتجاسر ان اقول في مدرسيها الكرام انهم لا يستغنون عن مطالعته

فالمأمول من غيرتكم الشماء على المبادئ السامية وعلى مصلحة الناشئة

ان تبذلوا عنايتكم في تقرير دراسته واقتنائه في المعارف والمدارس اذا استصوب

ذلك رأيكم السامي . وبطبع الحال فان ناشره يسمح للمدارس بالثمن [illegible]

. وبذلك تكون سعادتكم قد اضفتم على حلقات خدماتكم المجيدة للمدارس العراقية

حلقة اصلاح اخرى لا تقصر عن اخواتها لو لم تكن هي الحلقة الذهبية . ونزداد جميعا

شكراً وثناءً . وتفضلوا اخيراً بقبول التحيات الفائقة والسلام

المحب الصميمي

هبة الدين

٢٧ شعبان ٦١

الكتابة (رقم ٨)

الصفحة الثانية من رسالة الشهرستاني عن كتابه « توحيد أهل التوحيد »

عندما كنت في سورية . وكتبت اليه أسأله : هل تم طبع الكتاب ؟ واذا لم يتم الطبع ، ماذا كان السبب ؟

فتلقيت منه رسالة جوابية يقول فيها : إني أتممت الكتاب ولكني لا أملك حق طبعه . لأن وزارة المعارف اعتبرت تأليفه جزءاً من وظيفتي في عضويـــة «المجمع العلمي العربي» وطلب مني أن اكتب الى المقامات السورية من أجله .

ولذلك،طلبت من وزير المعارف أن يرسل خطاباً الى «رئيس وزراء سوريا» لكون المجمع مرتبطاً برئاسة الوزراء ، والوزير أرسل الخطاب . وبعـــد مدة وجيزة ، جاءنا الجواب بتوقيع «رئيس دولة سوريا – صبحي بركات » .

أدرج فيما يلي نص الجواب المذكور ، الذي كان مؤرخاً بتاريخ ١٥ تشرين الأول عام ١٩٢٥ :

دولة سورية

الديوان

رقم

٣٤٣٢/١٣٣٦٦٨

معالي وزير المعارف المعظم

جواب كتاب معاليكم تاريخ ١٣ الجاري ورقم ١٣٢ بشأن تأليف الأستاذ عبد القادر المغربي كتاب الأخلاق والواجبات .

نوافق على ما ارتأيتموه من التسامح له بطبع الكتاب المذكور على نفقتـــه للطبعة الأولى فقط بشرط ان تستلم وزارتكم العلية مئتي نسخة منه حين صدوره وتبقى حقوق اعادة طبعه محفوظة للوزارة وقد أعدت رفيقه قرار اللجنـــة فتكرموا بالمقتضى بذلك واقبلوا احترامي الفائق .

دمشق ١٧ تشرين الأول ١٩٢٥

رئيس دولة سورية

صبحي بركات الخالدي

وبعد ذلك ، طبع الشيخ عبد القادر المغربي الكتاب ، ونحن قررنا تدريسه في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين .

الا ان نسخ الكتاب نفذت منذ مدة طويلة ، لذا انقل فيما يلي ، المقدمة التي كان صدره بها المؤلف ، لدلالتها على تفاصيل كيفية تأليف الكتاب :

نحمدك اللهم يا من خفيت عن الأبصار بقديم ذاتك ، وتجليت للبصائر بجليل صفاتك ، كما نحمدك على ان أقمت لنا من دلائل توحيدك حججاً بينات ونصبت لنا من باهر تدبيرك في خلقك آيات محكمات ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد القائل : « انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وعلى آله وأصحابه الذين أوتوا من معادن الشيم ومناقب الكرم أنفس الأخلاق .

أما بعد فان من نظر الديانة الاسلامية ، وتأمل في مقاصدها وأسرار تعاليمها ، وجدها ترمي الى غرض واحد تقريباً : هو توفير الكمال النفسي للانسان ، وتيسير أسباب السعادتين – الدنيوية والأخروية – عله ، وتمهيد طرق التكامل الاجتماعي والسياسي بين يديه . وقد قال الحكماء وعلماء الاجتماع : ان اعتدال الأخلاق في الانسان قد يكون وحده السبب في سعادته ، وتحسين حال اجتماعه : فالانسان بأخلاقه الفاضلة ، وآدابه الرفيعة ، يمكنه ان يعيش في هذه الحياة مطمئناً ، هادىء النفس ، حسن التصرف في الامور . فيكون سعيداً ، مهما نقصه من مطالب الحياة الأخرى : كالمال والنسب ، والبنين والرتب . واذا ساءت أخلاقه ، وانتكست طباعه ، عاش تعساً ، وقلق النفس ، منغص العيش ، مهما أوتي من الحطام ، ورزق من مظاهر الجاه ورفعة المقام . وما قاله الفلاسفة والحكماء قرره الاسلام في اول ما قرر من تعاليمه السامية ، وأصوله العامة . ويكفي شاهداً على ذلك الحديث الذي خرجه البخاري في كتاب الآداب والبيهقي في الشعب وهو قوله ﷺ « انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، فقد جعل مكارم الأخلاق ، ومحاسن الخصال الغاية من بعثته الشريفة . وقد أقسم تعالى في كتابه على أن لا سعادة الا بحسن الأخلاق مذ قال : « والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر »

أقسم تعالى على أن كل فرد من أفراد البشر في خسار وضلال. ثم استثنى منهم من اتصف بهذه الأخلاق العالية :(١) الايمان والثقة به تعالى (٢) العمل الصالح (٣) التعاون على نصرة الحق (٤) التعاون على الاستمساك بعروة الصبر . ولعمري ان من اتصف بمثل هـــذه الأخلاق الفاضلة كان جديراً بالسعادة والهناء حقيقاً بأن لا يكون ذا خسار وشقاء .

وهنا أمر يحسن التفطن له : ذلك أن هذه السوره على قصرها تضمنت أربعة أمور هي أمهات الأخلاق الفاضلة ، فاذا لم يكن المراد من (الأعمال الصالحة) الا ممارسة الطاعات والعبادات البدنية ، كانت هـذه الطاعات بمثابة ربع الدين أو ربع الوسائل المؤدية الى السعادة ، وتكون البقية وهي (الايمان) و (الحق) و(الصبر) ثلاثة الأرباع الأخرى .

ومن مواضع العجب أن المكتبة الاسلامية – على وفرة ما حوته من الكتب والأسفار المؤلفة في الفنون المختلفة – لم يكن فيها من المؤلفات المترجمة للأخلاق، الحاضة على الآداب ، المرغبة في الفضائل ، بمقدار الربع فضلا عن أن يكون بمقدار ثلاثة الأرباع باعتبار النسبة الملاحظة في السورة المذكورة . واذا تساءلنا عن كتب الأخلاق المتداولة بيننا اليوم لم نكد نجد منها سوى كتاب (تهذيب الأخلاق)لابن مسكويه. و (أدب الدنيا والدين) للماوردي و«الجزء الرابع» من احياء الأمام الغزالي . وليس لك أن تحتج علي بكتب السادة الصوفية التي أثاروا فيها السبيل الى أعماق قلب الانسان ومطامير نفسه ، فعرفوا أسرارها ، وبلوا أخبارها . لأني أقول : ان هذه الكتب انما ألفت بلسان اصطلاحي ، لا يفهمه الا طبقة خاصة من الأمة ، وهم السادة الصوفية رضي الله عنهم ، بل ان الكتب الثلاثة التي ذكرناها هي نفسها لا يكاد يفهمها أو يستفيد منها ، الا أفراد قلائل أيضاً . وكتاب (ابن مسكويه احتذى فيه مثال الحكماء والفلاسفة . وسلك طرائقهم في البيان والشرح) . ومالنا ولما قاله أولئك الحكماء الأقدمون وهــذا قرآننا وحديث نبينا ﷺ تضمنا من روائع الحكم وجوامع الكلم في الفضائــل والآداب ، والحث على مكارم الأخلاق،ما يبذ القائلين ، ويفي بحاجة المحتاجين.

وكل ما نريد اليوم كتباً اخلاقية يستعين بهـــا المعلمون والآباء وجميع المتصدين لارشاد العامة ، ولتربية الطلاب والناشئين . فان الكتب التي ألفت لهذا الغرض لم نكد نراها : فهي اما قديمة مخبوءة في مكاتب مصر والاستانـــة وعواصم أوروبا ، وإما حديثة غير وافية بغرض أمتنا العربية التي شعرت بمبلغ الحاجة الى تهذيب أخلاق ناشئتها على مبدأ ديـني قويم مراعى فيه تغيرات الأزمان ، وتطورات أحوال العمران .

شافهني بهذا كله ووصف لي مبلغ الحاجة اليه (السيد ساطـــع الحصري) وزير المعارف العامة في حكومة (سورية) سابقاً ورغب ان اضع كتابامدرسياً في تهذيب أخلاق الناشئة الاسلامية ، يجمع بين حاجة المربي والمعلم فيستعينان به على ما هم بصدده من تربية الأحداث ، وتكوين أخلاقهم ، وتقويم طباعهم — وفائدة المتعلم فيجد فيه كلمات جامعة وأقوالاً في الحكم والآداب رائعة تكون عوناً له اذا راعاها — على تهذيب نفسه وتقوية ملكاته . وان اقتصر فيه — من المنقول والمأثور — على اقتباس ما ورد في الكتاب السماوي والحديث النبـوي اللهم الا ما جاء عوضاً من أقوال الحكماء : مما يلتحم معناه مع معنى الآيـــة والحديث . وان أفرغ ذلك كله في أسلوب سهل المأخذ قريب التناول . وأعلق عليه — من الشرح والتفسير ما تستدعيه الحاجة ، ويتطلبه ذهن المطالع .

هذا ما أشار به الفاضل المشار اليه علي ، ورسم خطته بين يـدي فحمدت فكرته ، ولبيت دعوته ، وسلكت في العمل النهج الذي أشرعه ، محتذياً المثال الذي رسمه ووضعه . وأنت ترى ان معظم الفضل في هذا التأليف انما يرجـــع الى حضرته ، واذا كنت أستحق عليه تقريظاً أو ثنـــاء وجب ان يكون من حصته .

وقد رأينا ان نقدم بين أيدي أبواب الكتاب (مقدمة) نأتي فيها عـــلى مباحث القرآن والحديث : توسع المطالـع بياناً ، وتزيده رسوخاً وايماناً . والله نسأل ان يجعل عملنا مقبولاً لديه ، كما يجعل رغبنا معروفاً اليه واتـــكالنا مقصوراً عليه .

اولى تقاريري السنوية

ان اولى تقاريري السنوية « عن احوال المعارف في العراق » كتبته في صيف سنة ١٩٢٣ ، عن السنة الدراسية ١٩٢٢ – ١٩٢٣ .

وقد وصفت فيه احوال المدارس بتفاصيل وافية ، وذكرت ما تم انجازه خلال السنة المذكورة ، وما تقرر انجازه خلال السنة الدراسية الجديدة ، مع مقارنة تلك السنة بالسنة السابقة لها . والتزمت فيه الامانة والدقة والصراحة ، التزاماً تاماً ، حتى اني لم اتردد في التصريح بان بعض المدارس في حالة سيئة جداً ، لا تستحق حتى التسمية باسم المدرسة .

* * *

وطبيعي ، ان المشاغبين انتهزوا فرصة صدور هذا التقرير ، لتجديد دعاياتهم المغرضة ، في مقالات متعددة . فرأيت من الضروري اصدار بيان توضيحي لكي لا يبقى مجال لانخداع الناس بتلك الدعايات .

ان هذا التقرير لم يطبع في المطبعة . انما طبع منه عدد محدود بالرونيو. وبما أنه اثمن واشمل الوثائق التي تصف احوال المعارف ، في تلك الصفحة من تاريخ العراق الحديث ، رأيت ان انقله هنا ، بنصه الكامل ، مع البيان الذي صدر في حينه ، رداً على بعض الدعايات ، وتوضيحاً لبعض الحقائق ...

تقرير عن حالة المعارف

لسنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣

في مفتتح السنة الدراسية الجديدة رأيت ان أرفع الى معاليكم تقريراً عن حالة المعارف خلال السنة الدراسية المنصرمة (٩٢٢ — ٩٢٣) أبين فيه ماحصل من القديم والتطور في المدارس على اختلاف انواعها ، واقايس بين الاحصاآت العائدة الى ما قبلها وأبسط التطور المأمول للسنة القادمة والخطة الموضوعة لها .

١ — المدارس الابتدائية

عدد المدارس الرسمية :

ان عدد المدارس الابتدائية الرسمية في أواخر السنة الدراسية المنصرمة كان ١٧٣ في حين انه كان في أواخر السنة الماضية ١٥١ فقط فيكون الازديادالحاصل في عدد المدارس في خلال هذه السنة الاخيرة عبارة عن ٢٢ .

لكن هذا العدد لا يجوز ان يعتبر مقياساً لكمية التوسع الحاصل في المدارس الرسمية : اذ اندمج بعض المدارس ببعضها؛ مثلا وحدت مدرستان في قوه قوش ومدرستان أخريان في دهوك واخرجت المدرسة الآشورية في الموصل من عداد المدارس الرسمية ، كما انه فتح صفوف وفروع جديدة في كثـــير من المدارس قبلا . فلذلك ان الازدياد الحاصل في عدد المدارس لا يدلنا الا عـــلى قسم من التوسع فقط فاذا أردنا معرفة كمية التوسع الحقيقي يجب علينا ان ننظر في عدد الصفوف وفي عدد التلاميذ :

عدد الصفوف :

ان مجموع عدد الصفوف في المدارس الابتدائية الرسمية كان في هـــذه السنة

الدراسية ٦٨١ في حين انه كان في السنة التي قبلها ٥٦٧ .

يتبين من ذلك ان الازدياد الحاصل في عدد الصفوف – في المدارس القديمة والحديثة ١١٤

عدد التلاميذ

اما عدد التلاميذ فكان في هذه السنة – ١٧٢٣٢ – في حين أنه كان في السنة التي قبلها ١٥٢٧٥ .

يتبين من ذلك ان مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية زاد ١٩٥٧ على ما كان عليه قبلاً .

عدد المدرسين :

فأما عدد المدرسين فكان في هذه السنة ٦٨١ في حين انه كان ٦٦٣ . فالتزايد في هذا الباب كان مقتصراً على ١٨ مدرساً فقط .

النسبة بين الصفوف والتلاميذ والمعلمين :

اذا قارنا بين هذه الأعداد رأينا ان متوسط ما يصيب كل مدرسة من المعلمين نحو أربعة (٣ر٩٧) ومتوسط ما يصيبها من التلاميذ نحو مائة تلميذ (٦٦ر٩٩). وأن متوسط ما يصيب كل مدرس من التلاميذ نحو خمسة وعشرين (٣١ر٢٥) .

أما في السنة السابقة فكان متوسط ما يصيب كل مدرسة نحو اربعة معلمين ونصف معلم (٤ر٤) ومائة تلميذ (١ر٩٩) ومتوسط ما يصيب كل مدرس من التلاميذ نحو ثلاثة وعشرين .

منذ سنتين

ان عدد المدارس في أواخر السنة الدراسية ٩٢٠ – ٩٢١ ، عند تتويج جلالة الملك المعظم كان ٨٨ فأما عدد المعلمين ٨٦ ، ومجموع عدد التلاميذ ٨٠٠١ (هذا ما عدا تلاميذ مدارس السليمانية) .

يتبين من ذلك ان الازدياد الحاصل في خلال السنتين الاخـيرتين المنصرمتين منذ بدء عهدنا الجديد بلغ المقادير الآتية :

في عدد المدارس : ٨٥ وهذا المقدار بنسبة ٩٦٫٥ في المائة
« « المعلمين : ١٩٥ « « « « ٤٠ « «
« « التلاميذ : ٩٢٤١ « « « ١١٥٫٤ «

مقايسة بين الصفوف :

ان الجدول الآتي يبين مجموع مبلغ عدد التلاميـــذ في كل صف من الصفوف الابتدائية خلال السنتين الاخيرتين ، والازدياد الحاصل في السنة الاخيرة وفي السنتين الاخيرتين :

في هذا المجموع	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	ازدياد السنة	ازدياد السنتين
الصف الاول	٤٠٠١	٧٩١١	٨٣٥٥	٤٤٤	٤٣٤٨
« الثاني	١٩٢٦	٣٣٧٦	٤٠٣٨	٦٦٢	٢١١٢
« الثالث	١٠٣٥	٢١٤٧	٢٣٩٥	٢٤٨	١٣٦٠
الصف الرابع	٥٦٩	١٠٧٧	١٣٨٧	٣١٠	٨١٨
« الخامس	٣٥٢	٥٣١	٦٨١	١٥٠	٣٢٩
« السادس	١١٨	٢٣٣	٣٨٦	١٥٣	٢٦٨

يتبين من هذا الجدول ان نسبة التزايد كانت في الصفوف العالية اكثر منها في الصفوف الواطئة :

ففي السنة الاخيرة كان هـــذا التزايد خمسة ونصف في المائة (٥٫٦١) في الصف الاول ونحو تسعة وعشرين في المائة (٢٨٫٨٤) في الصف الرابع وخمسة وستين في المائة (٦٥٫٦٦) في الصف السادس .

اما في خلال السنتين الاخيرتين فعندما كان مجموع التزايد١٠٨ في المائـــة في

الصف الاول فقد كان ١٤٣ في المائة في الصف الرابع و ٢٢٥ في المائـــة في الصف السادس .

والسبب في ذلك هو عدم امكان حدوث تزايد مهم في الصفوف الواطئة الا بافتتاح مدارس جديدة، وتزايد عددها ،واما في الصفوف العالية فان هذا يمكن ان يحصل في الوقت نفسه من جراء تقدم الصفوف وتكاثر التلاميـــذ المتقدمين فيها . ولذلك تزداد التلاميذ وتتكاثر في هـذه الصفوف سنة فسنة حتى ولو لم تفتح معها مدارس جديدة ولو لم يزداد عدد تلك الصفوف .

العدد المتوسط للتلاميذ في الصفوف السادسة كان ٧٫٣٧ في سنة ٩٢١ فبلـغ ٩٫٣٢ في السنة الماضية وبلغ ١١٫٦٩ في هذه السنة .

أما المتوسط في الصفوف الرابعة فكان ١١٫٨ في سنة ٩٢١ فبلغ ١٥٫٥ في الماضية وبلغ ١٧٫٥ في هذه السنة .

مقايسة بين الالوية :

ان الجدول الآتي يبين عـــدد المدارس في كل من الالويـــة خلال السنتين الاخيرتين :

	٩٢١ – ٩٢٢	٩٢٢ – ٩٢٣	الزيادة
الموصل	٦٣	٦٧	٤
بغداد	١٨	٢٢	٤
البصرة	١٠	١٧	٧
كركوك	١١	١٢	١
العمارة	٧	١٠	٣
ديالى	٩	٩	٠
المنتفك	٥	٦	١
الحلة	٥	٦	١

الدليم	٥	٦	١
اربيل	٥	٥	•
كوت	٥	٥	•
كربلا	٤	٤	•
الديوانية	٤	٤	•

وأما الجدول الآتي فيبين عدد التلاميذ في كل من الألوية خــــلال السنتين الاخيرتين :

	٩٢١ – ٩٢٢	٩٢٢ – ٩٢٣		الزيادة
الموصل	٦٥٧٦	٧٠٨٧		٥١١
بغداد	١٩٢٥	٢٤٨٥		٥٦٠
البصرة	١٢٣٢	١٥٧١		٣٣٩
العمارة	٧٣٣	١٠١٨		٢٨٥
كركوك	٨٧١	٩٣٤		٦٣
ديالى	٦٧٥	٦٩٧		٢٢
الدليم	٥٤٥	٦٤٥		١٠٠
المنتفك	٥٥٣	٦١٥		٦٢
الحلة	٤٧٢	٤٩٤		٢٢
اربيل	٥١٤	٤٦٥	—•—	٤٩
الديوانية	٤٠١	٤٥٨		٥٧
الكوت	٤٣٠	٤٢٩	•	١ —
كربلاء	٣٤٨	٣٣٤	•	١٤ —

الاديان في المدارس

ان ادارة المعارف كانت قـــد اتفقت مع رؤساء الطوائف غير المسلمة في

الموصل وأدخلت المدارس العائدة الى تلك الطوائف في عـداد المدارس الرسمية، تحت بعض قيود وشروط هذه الخطة التي شرع بتطبيقها قبل نحو اربعة سنين في المدن، شملت القرى أيضاً، قبل نحو سنتين ، وتألف بهذه الصورة نوع خصوصي من المدارس الرسمية وهي المدارس الخاصة بالطوائف .

وكان هنالك مدرستان رسميتان خاصتان بالاسرائيليين ، الواحدة في الموصل والثانية في كركوك ، وخمسة واربعون مدرسة خاصة بالمسيحيين ، الواحدة في لواء كركوك والثانية في لواء اربيل والثلاث والاربعين الباقية في لواء الموصل .

اننا لم نحدث تغييراً ما في حالة هذه المدارس من وجهة علاقتها بالاديان والطوائف غير اننا قد وحدنا المدرستين اللتين كانتا في قره قوش ، والمدرستين اللتين كانتا في زاخو وشرعنا باتخاذ التدابير اللازمة لتوحيد بعض المدارس التي لم يبلغ عدد تلاميذها الحد الذي يبرر بقاءها منفردة عن غيرها .

مع هذا فقد أجرينا تغييراً جوهرياً في هذه المدارس من وجهة علاقاتها برؤساء الطوائف اذ ان ادخالها في عداد المدارس الرسمية قبلاً لم يكن ادخالاً نهائياً ولا ادخالاً صريحاً : فكانت ادارة هذه المدارس « مشتركـــة بين ادارة المعارف ورؤساء الطوائف » فلا يمكن لادارة المعارف ان تعين مدرساً ولا تبدله الا بعد استحصال موافقة رئيس الطائفة التي تنتسب اليها المدرسة ، وبما ان هذه الخطة كانت مخالفة للأسس الادارية مخالفة كلية ، وبما ان قد حدثت عـدة مشاكل في أمر ادارة هذه المدارس من جراء هذه الخطة . وبما ان القرار الذي كان وضع لها كان قراراً وقتياً لسنة مالية فقط . لقد بلغنا رؤساء الطوائف عدم امـــكان الاستمرار على هذه الخطة وضرورة جعل هذه المدارس اما رسمية تماماً واما طائفية صراحة ، وبعد مذاكرات عديدة تم أمر جعل هذه المدارس رسمية تماماً وصريحة مع بقاء حق انتخاب معلمي الدين وحق مراقبة التدريسات الدينية في يد رؤساء الروحانية .

اما بقية المدارس فانها ليست مختصة بدين أو طائفة دون اخرى ، فابوابها مفتوحة لجميع اولاد الوطن على اختلاف مذاهبهم !

وهذا ليس بصورة نظرية فقط ، بل بصورة فعلية ايضاً في عدد غير قليل من هذه المدارس .

فان اولاد الصابئة يدرسون في المدارس الرسمية مع اولاد المسلمين في المدارس الآتية : – العمارة والناصرية وقلعة صالح والقورنة والجبر الكبير والصغير سوق الشيوخ . وعددهم يتجاوز الثلاثين في كل من المدارس الاربع الاولى ، ويبلغ الخمسين في المدرسة الثالثة ، وفي كل من هذه المدارس الاربع معلم خاص لاجل تعليمهم الديانة والصلاة بحسب معتقدهم .

كما ان اولاد الاسرائيليين ايضاً في المدارس الرسمية مع اولاد المسلمين في المدارس الآتية : دهوك ، اربيل ، العمادية ، خانقين ، الهندية ، كفرى ، طوزخورماتوراً العمارة ، قلعة صالح ، على الغربي ، الناصرية ، السماوة ، يوجد في عشرة من هذه المدارس معلم خاص للديانة الاسرائيلية ، واما عدد التلاميذ الاسرائيليين فيها فيقارب الثلاثين على الوسط ويبلغ السبعين في خانقين .

وأولاد المسيحيين ايضاً ، يؤمون المدرسة الرسمية العمومية ، في زاخو ودهوك و كويستجان ، فيمكننا ان نقول عن بعض المدارس الرسمية انها أصبحت مختلطة تماما من وجهة الدين ، لانه فيها عدد غير قليل من التلاميذ المنتسبين الى الاديان والمذاهب المختلفة ، وفيها ثلاثة وحتى أربعة معلمين لتعليم كل من تلك الاديان والمذاهب على حدة .

ان مدرستي الناصرية والعمارة احسن مثال لهذه الحالة ، كما يتبين من الجدول الآتي الذكر :

	مسلم		مسيحي	اسرائيلي	صابئي
	سني	شيعي			
مدرسة الناصرية	٨٠	٩٩	٤	٢٣	٣٢
« العمارة	٨٩	٥٠	٤	٣٠	٤٢

أما مجموع التلاميذ من الاديان والمذاهب المختلفة فمبين في الجدول الآتي : —

	مسلم			غير مسلم				
	سني	شيعي	يكون	مسيحي	اسرائيلي	صابئي	يزيدي	يكون
سنة ٩٢١ – ٩٢٢	٧١٠١	٣١٤٦	١٠٢٤٧	٤٢٨٨	٥٧١	١٦٥	٤	٥٠٢٨
سنة ٩٢٢ – ٩٢٣	٨١٦٦	٣٨٠٢	١١٩٦٨	٤٣١٤	٧٤٠	١٩٤	١٦	٥٢٦٤

مدارس البنات

ان الارقام التي ذكرناها في كل ما سبق ، تعود الى جميع المدارس من ذكور وإناث ، وجميع التلاميذ من بنات وبنين .

فمن الـلازم ان نلقي نظرة خاصة على مدارس البنات ونذكر الاحصا آت الخاصة : —

١ — ان مجموع مدارس البنات كان في أواخر السنة الدراسية المنصرمة ٢٩ ، فيها ١٠٣ صفوف ولها ١٠١ معلمة ، ومجموع تلميذاتها ٣٤٩٢ .

أما في السنة التي قبلها فكان عدد مدارس البنات ٢٧ ، وعدد تلميذاتهـــا ٣٠٤٩ . يظهر ذلك ان عدد المدارس زاد اثنتين فقط ولكن عدد التلميذات زاد ٤٤٣ في خلال هذه السنة .

٢ — ان عشرين من هذه المدارس كائنة في لواء الموصل (٢٤١٣) تلميذة . اربعة في بغداد (٥٧٧ تلميذة) اثنتان في كركوك (٨٧ تلميذة) واحـــدة في اربيل (عنكاوه ٨٤ تلميذة) واحدة في البصرة (١٦٦ تلميذة) وواحدة في العمارة (١٦٥ تلميذة) .

ان مدارس الموصل وكركوك واربيل كانت موجودة في السنة الماضية ايضاً وعدد تلامذتها كان قريباً من عددها الحالي ، ولكن مدارس بغداد كانت حينئذ

عبارة عن اثنتين فيهما ٣٠٥ تلميذات فقط . اما مدرستنا البصرة والعمارة ففتحتا في خلال هذه السنة الدراسية .

كان في السنة الماضية مدرسة في الديوانية واخرى في كربلاء ولكن الرغبة لهما كانت قليلة جداً ، فتقرر الغاؤهما والاستفادة من مخصصاتهما في محال أخرى . ففتحت مدرستا البصرة والعمارة عوضاً عنهما ولم يمض على افتتاحهما اربعة أشهر الا وقد غصتا بالطالبات . حيث أصبح في كل منهما (١٦٥) طالبة ، مما جاء دليلاً على اصابة القرار المتخذ في هذا الشأن .

٣ – ان تسعة عشر من مجموع مدارس البنات الرسمية مختصة بالمسيحيات ، سبعة عشر منها في لواء الموصل ، واحدة في لواء كركوك وواحدة في لواء اربيل. ان معظم مدارس البنات المسيحية في لواء الموصل كائنة في القرى وسبع منها فقط في المدينة .

٤– ان مجموع المسلمات من تلميذات المدارس الابتدائية الرسمية كان (١٧٢١) اما عدد المسيحيات في تلك المدارس فكان (١٧٧١). أما في السنة الماضية (أي سنة ٩٢١ – ٩٢٢) فمجموع المسلمات كان (١٠٥٩) فقط، اما مجموع المسيحيات فكان (١٩٩٠) .

يستبان من ذلك ان عدد المسلمات زاد ٧١٢ (وهذا ازدياد بنسبة ٦٧ في المائة) واما عدد المسيحيات فنقص ٢٧٩ (وهذا تناقص بنسبة ١٤ في المائة) .

ان سبب نقص عدد المسيحيات ، هو ان أوليائهن كانوا قد ارسلوا كل البنات تقريباً من اللائي عمرهن لم يتجاوز الاربع . لذلك كان من الطبيعي ان ينقص عدد التلميذات عندما تنسق المدرسة وتنظم .

٥ – ان التوسع الحاصل في مدارس البنات يتجلى بوضوح تام عندما نلفت انظارنا الى ما قبل سنتين :

ان في السنة التي توج فيها جلالة الملك ، ما كان في العراق الا ثلاث مدارس رسمية للبنات واحدة في بغداد واثنتان في الموصل . وعدد تلميذاتها كان لا يتجاوز الـ ٤٦٢ .

يستبان من ذلك ان عدد التلميذات ترفع في خــلال سنتين من ٤٦٢ الى ٣٤٩٢ أي زاد نحو ٣٠٣٠ واصبح سبع مرات ونصف مرة أكثر مما كان في بادىء الأمر .

المدارس التي ستفتتح

ان التوسع في كمية المدارس سيستمر في السنة الدراسية المقبلة (٩٢٣-٩٢٤) اذ اننا استكملنا الوسائط اللازمة لفتح ٣١ مدرسة جديدة، علاوة على المدارس الموجودة .

ستفتح مدرسة في لواء بغـــداد ، ست مدارس في لواء الديوانية ، خمس مدارس في لواء ديالى، اربع مدارس في لواء البصرة،مدرستان في لواء الناصرية، مدرسة في لواء العمارة ، مدرسة في لواء الدليم ، مدرستان في لواء الموصـــل ، ثلاث مدارس في لواء أربيل ، وخمس مدارس في لواء كركوك .

ان احدى عشرة من هذه المدارس فتحت خلال هذا الشهر ،والمأمول ان يتم فتح البقية خلال الشهر القادم .

سيصبح عدد المدارس الابتدائية الرسمية مائتين وثلاثاً ، واما عدد المعلمين الابتدائيين فسيبلغ الى ٧٣٣ . وأمــا عدد التلاميذ فلا شك في انه سيتجاوز العشرين ألفاً .

بناءات المدارس

ان ٥٤ من المدارس الابتدائية الموجودة في أواخر السنة الدراسية المنصرمة كانت في دور مستأجرة و ٣٧ في الكنائس و ٧٨ في بنايات خاصة لها .

ان ادارات المعارف صرفت جهوداً عظيمـــة لتعمير وتوسيع البنايات الموجودة . ولانشاء بنايات جديدة خلال السنة المنصرمة . ولقد تم بناء مدرسة ذات ١٢ صفاً في الكوت ، وبناء مدرسة ذات ستة صفوف وحديقة واسعة في

الحـــلة . وانشأت غرفة في مدرسة سراجي ، وغرفتان في مدرسة الناصرية ، وغرفتان في الرميثة ، وغرفة في الموالي .

لقد تم انشاء مدرسة في كل من تلقف ، كرمليس ، القوشي ، وزاخو . ولقد شرع ببناية مدرسة في دهوك وفي الهندية وكلاهما على وشك الختـــام . ولقد شرعت البـــلدية بانشاء مدرسة في خانقين . ولقد تم انشاء مدرسة صغيرة في المكنية من قبل شيخ العشيرة . كما انه جمعت الاعانات اللازمة لتوسيع مدرسة حمدان في البصرة وداقوق في كركوك وشرع ببناء مدرستين في قريتي بطاملي ومرادلي التابعتين الى عشائر البيات . تم انشاء غرفتين كبيرتين وثلاث غرف صغار في محل الخان الذي اهدى من قبـــل البلدية والحق بمدرسة الفضل في بغداد. وانشيء ثمانية صفوف كبار وغرفتان صغيرتين في محل الرشارية العسكرية القديمة للمدرسة المأمونية ايضاً في بغداد ، كما انـــه شرع بانشاء مدرسة ذات صفين في جامع التسابيل في بغداد .

هذا عدا التعميرات، سيما التعميرات الكلية في مدرسة الوطن في الموصل وفي مدرسة اربيل .

ان معظم هذه الانشاءات تمت بالاعانات ، فاشتراك الخزينة فيهـــا لا يكاد يذكر اذ ان مخصصات التعميرات في ميزانيـــة ٩٢٢ ــ ٩٢٣ كانت عبارة عن ٢٥٠٠٠ روبية منها ١٧٠٠٠ خاصة بمدرسة الصنايع و ٨٠٠٠ روبية فقط لبقية المدارس ، كما انها في ميزانية ٩٢٣ - ٩٢٤ عبارة عن ١٥٠٠٠ روبية . ولكننا استفدنا من مخصصات الايجار ، في الانشاءات التي اجريناهـــا اخيراً في العاصمة ، لأن مجموع ما صرف لهذه الانشاءات لم تتجاوز قط مجموع ما كان يصرف في خـــلال سنة ونصف لايجار الدور التي استغني عنها من جراء هذه الانشاءات .

نرى أن نذكر بهذه الوسيلة ان الدور التي اخليت من قبل المعارف في العاصمة خلال السنة المنصرمة ست ، ولم يبقَ الآن من الدور المستأجرة الا مدرسة للبنين وثلاث مدارس للبنات في العاصمة .

ولا شك في ان تسلمنا بنايق الصناعة وبناية الخبز المركزي وتعميرنا اياها سهلت لنا سبل هذه الترتيبات تسهيلاً عظيماً .

سوية المدارس :

بعد التفصيلات الآنفة في حالة المدارس الرسمية من وجهة كمياتها، يجب علينا أن ننظر في هذه المدارس من وجهة كيفياتها :

ان المدارس الموجودة الآن تختلف الواحدة عن الاخرى اختلافاً كلياً من وجهة سوية التعليم ومن وجهة نظام الادارة، فهناك عدد غير قليل من المدارس يمكننا ان نقول عنها انها راقية جداً ، ونفتخر بها ، ولكن هناك عدد كبير من المدارس متأخرة للغاية والبعض منها تكاد لا تختلف عن مدارس الصبيان ، والبعض منها لا تليق حتى باسم مدرسة . ان معظم مدارس القرى من هذا القبيل لا سيما مدارس البنات في القرى ، فهي أشبه شيء بلجأ أو بمجمع للبنات ، علاقتها بالتعليم محدودة للغاية ، وحتى في بعضها مفقودة بتاتاً .

بما أن الوسائط اللازمة لاصلاح جميع هذه المدارس – من رجال ومال ، لم تكن لدينا متوفرة فلقد حصرنا اهتمامنا في بعض مدارس المراكز المهمة فأصلحناها اصلاحاً كلياً ، واجتهدنا لاصلاح بعض المدارس على قدر الامكان ، فاوصلناها الى درجة متوسطة الصلاح ، ولكننا اضطررنا الى ترك عدد غير قليل منها ، على ما كانت عليها ، الى ان تتوفر لدينا وسائط الاصلاح لهذه المدارس ايضاً .

يمكننا أن نلخص الخطة التي سرنا عليها بهذا الخصوص بما يأتي : الاجتناب من تشتيت القوى الاصلاحية، بدرجة يضيع معها تأثيرها والسعي وراء الاصلاح سنة فسنة بصورة تدريجية ومستمرة ضمن ترتيب معقول .

هذا واننا أعددنا العدد اللازمة لتوفير وسائط الاصلاح ، كما سيتبين من التفصيلات الآتية :

سوية المعلمين :

ان سوية المعلمين ، تترفع بصورة متساوية ،ولو كانت تدريجية . ففي خلال السنة المنصرمة انضم الى جماعة المدرسين ٢٥ معلماً متخرجاً من دار المعلمين ، وخمس معلمات متخرجات من مدرسة الامريكان بماردين .

فبلغ عدد المعلمين من الدرجة الاولى (١٧) بعد ما كان (١٠) في السنة التي قبلها (٩٢١ — ٩٢٢) ومن الدرجة الثانية (١١٤) بعد ان كان (٧٨) في السنة التي قبلها ، أما عدد المعلمين الذين من الدرجة الرابعة فنزل الى (٣١٣) بعد أن كان (٣٥٨) .

أما في هـــذه العطلة فانضم الى جماعة المدرسين ٢٣ معلماً متخرجاً من دار المعلمين و (٥) معلمات متخرجات من صف المعلمات . كما انه انضم الى هذه الجماعة (١٧) معلماً متخرجاً من دور المعلمين العثمانية أو المدارس الثانوية أو العسكرية والحربية السابقة .

فبلغ عدد المعلمين من الدرجة الاولى (٢٢) ومن الدرجة الثانية (١١٥) ومن الدرجة الثالثة (٢٢٣) .

ترفيع سوية المعلمين :

هذا ما عدا التدابير التي اتخذناها لترفيع سوية المعلمين الموجودين .

١ — لقد رتبنا في العاصمة — في العطلة الماضية — دروساً صيفية للمعلمين ، دعينـا اليها جميع مديري مدارس المدن واجتمع فيها أكثر من مائة وعشر من المعلمين .

لقد استمرت هذه الدروس شهراً كاملاً ألقي فيها دروس في أصول التدريس وفي الطبيعيات وفي أصول الحساب الذهنية، جرت في خلالها تطبيقات تدريسية ومناقشات تربوية .

٢ — لقـــد رتبنا في الموصل أيضاً — في العطلة الماضية — دروساً صيفية خاصة بمعلمي القرى . وفي خلال السنة الدراسية دروساً أخرى خاصة بمديري

تلك المدارس ، ألقي عليهم في خلالها محاضرات في طرق تدريس الدروس المهمة لا سيا الحساب واللغة .

٣ – لقد جمعنا – في خلال السنة الدراسية – جميع معلمي العاصمة ، نحو خمس عشرة مرة ، لالقاء دروس تطبيقية واجراء مناقشات عليها .

لقد عقدت عدة اجتماعات في الموصل ايضاً على هذا المنوال .

٤ – لقد شرعنا بتأسيس مكتبة في كل مدرسة من المدارس الموجودة، وأرسلنا لها كتباً عديدة لمطالعة ومراجعة المعلمين ، لأجل توسيع المعلومات وتحضير الدروس .

٥ – لقد اجتهدنا في جعل التفتيش ، مرشداً ومعلماً للمعلمين ، اكثر مما يكون مراقباً لهم ، وأوعزنا الى جميع المفتشين بان يهتموا خاصة في ارشاد المعلمين على طرق التدريس والاصلاح وان يلقوا بانفسهم دروساً على التلاميذ أمام المعلمين ، ليكون انموذجاً وقدوة لهم ، عند الحاجة .

٦ – لقد أدرجنا في منهج الدراسة ، أهم الارشادات العملية عن كل درس أوضحنا فيها الغاية التي يجب ان يرمي اليها والخطة التي يجب السير عليها في تلك الدروس . ولقد طبعنا كتاباً مفصلاً في طريقة تعليم الألف باء لارشاد المعلمين الى أفضل الطرق في هذا الباب .

منهج الدراسة :

ان أهم الأعمال التي تمت في هذه السنة الدراسية ، هي وضع المنهج الجديد للدراسة الابتدائية .

لقد ثبتنا في هذا المنهج المباحث التي ستدرس والغاية التي ستعقب والطريقة التي ستتبع في كل درس وأضفنا درس المعلومات الأخلاقية والمدنية ودرس النشيد الى الدروس الاعتيادية ، وحصرنا أمر تعليم اللغة الانكليزية بالصفين الأخيرين من الصفوف الابتدائية .

ان اللغة الانكليزية كانت تدرس في أربعة صفوف اعتباراً من بداية السنة

الثالثة من الدراسة . بما أن ارسال معلم يعرف هذه اللغة حق المعرفة ، لكل من هذه المدارس الكثيرة كان خارج الامكان . فالاستفادة التي تحصل من هذه الدروس كانت محدودة للغاية بالرغم من طول السنين وكثرة الدروس المخصصة لها.

المنهج الجديد قد حصر تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس التي تحتوي على الصفوف السادسة والخامسة فقط ، وبما ان عدد هذه المدارس ليس بكثير ، فقد أمكن ايجاد المعلمين اللازمين والكافين لهذه الدروس ، ولا شك في أن عدد الذين سيدرسون اللغة الانكليزية سيكون أقل بكثير مما كان قبلاً ولكن عدد الذين سيتعلمون هذه اللغة ، ويستفيدون منها سيكون اكبر بكثير مما كان قبلاً .

وهناك نقطة اخرى ، اعتنينا فيها بصورة خاصة عند ترتيب المنهج ، وهي جعل الدروس في السنين الاربع الاولى كدورة تامة - قائمة بنفسها - واعتبار السنتين الاخيرتين كدورة تالية داثمانية ، بحيث يكون الطالب قد استحصل على معلومات كاملة - ولو مختصرة - في كل درس من الدروس عند اتمامه الصف الرابع ، حتى اذا ترك المدرسة بعد اكمال هذا الصف يكون قد وصل الى درجة من المعلومات ، تمكنه من الاستفادة منها رأساً .

غني عن البيان ان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا لا تسمح الى عدد كبير من الطلاب بالبقاء في المدرسة ست سنين، فلذلك نرى معظمهم يتركون المدرسة بعد اكمال الصف الثالث أو الرابع ، فكان من الضروري ان نضع نصب أعيننا هذه الحالة الراهنة ، وترتيب المنهج على مقتضاها . فنفكر في حاجات هؤلاء التلاميذ الذين ربما سيتركون المدرسة بعد دراسة أربع سنين ، مضطرين الى ذلك من جراء حاجات أهلهم واحوال بيئتهم .

الكتب التدريسية :

بعد ترتيب المنهج ونشره ، اجتهدنا في تشويق المؤلفين والمعلمين على تحرير كتب مدرسية موافقة لهذا المنهج ، واعلنا الامر في الجرائد وأوضحنا مقاصدنا شفهياً لكثير من المعلمين والمحررين .

لقد قدم الى الوزارة خلال الموعد المضروب لهـذا الغرض اكثر من اربعين كتاباً .. لكننا رأينا معظمها ان لم نقل كلها بعيدة عن الغرض المطلوب كل البعد، وفهمنا ان أهم أسباب ذلك ، هو عدم كفاية الوقت من جهة وانشغال المعلمين الذين كان يمكنهم أن يؤلفوا أحسن الكتب بالتدريس من جهة اخرى ، فطلبنا الى البعض ان يعيدوا الكتابة في ايام التعطيل والى البعض ان يهتموا في تأليف كتاب جديد في العطلة .

لقد تم تأليف خمسة كتب مدرسية :

١ – الألفباء ، من القراءة الخلدونية ، لقد طبع على نفقة الوزارة .

٢ – التوحيد لاهل التوحيد ، تأليف هبـــة الدين الشهرستاني ، لدروس الديانة في الصفوف الخامسة والسادسة – لقد طبع على نفقة المكتبة العصرية .

٣ – المعلومات المدنية والاخلاقيـــة – تأليف طالب مشتاق – للصفوف الرابعة – تحت الطبع .

٤ – دروس التاريخ ، القرون الوسطى والقرون الاخيرة – تأليف عبـــد اللطيف الفلاحي للصفوف السادسة – تحت الطبع .

٥ – دروس التاريخ ، حياة المشاهير – تأليف محمد شاكر ومصطفى علي – للصفوف الثانية – تحت الطبع .

هذا ولنا وطيد الأمل أن حركة التأليف تتوسع في السنة القادمة ، ونوفق الى وجود كثير من الكتب المدرسية الموافقة للمنهج الجديد .

اللوازم التدريسية :

لقـــد شرعنا بتجهيز المدارس بوسائط التعليم ، فأوعزنا الى المعلمين والمديرين بأن يجمعوا النماذج اللازمة لدروس الاشياء وطبعنا حروفاً كبيرة متحركة على المقوى لتسهيل تعليم القراءة والالفباء ، وأخذنا نرسل الى كل مدرسة عـــدداً كافياً منها ، ضمن علب خشبية – وطبعنا خريطة طبيعية للعراق تحتوي حوض الرافدين من منبعهما الى مصبهما ، وخريطة أخرى تحتوي على البـــلاد المجاورة ،

وتشتمل على جميع آسيا العربية ، واشترينا وجلبنا كمية من الألواح والخرائط المختلفة .

لقد أسسنا في الموصل قاعة للتجارة مع لوازمها المختلفة لكي تستفيد منها المدارس المختلفة في دروس الأشغال اليدوية ، وسنؤسس في هذه السنة مثلها في بغداد .

ولقد شرعنا بتأسيس غرفة لوسائل الايضاح في بغداد ، لتستفيد منه جميع المدارس الابتدائية في التدريسات سيما في دروس الاشياء وسنؤسس هذه السنة مثله في الموصل .

سنعتني في السنة القادمة ، اعتناءً زائداً في اكمال تجهيزات المدارس ، من جهة وسائط التعليم .

معرض الاشغال والرسم .

لقد فتحنا في العاصمة معرضاً وقتياً للاشغال اليدوية والرسم ، في أول أسبوع من شهر آب ، اشترك فيه (٣٥) من مدارس البنين (١٣ من مدارس البنات ومن المناطق المختلفة ، عرض فيه نحو (٧٠) رسوم و (١٧٦) من الخياطة والتطريز ، و (٨٠) من اشغال الطين ، (١٢) من اشغال الخشب و (٦٦) من اشغال المقوى .

لقد زار جلالة الملك المعظم هذا المعرض واظهر ارتياحه وامتنانه .

ظلت ابواب المعرض مفتوحة خمسة أيام ، زارها خلالها نحو (٣٠٠٠) من الرجال و (٦٠٠) من النساء .

استعراض الرياضة البدنية :

لقد أجري استعراض للرياضة البدنية في العاصمة في ساحة القلعة يوم ٢٧ تموز ١٩٢٣ .

لقد شرف جلالة الملك المعظم هـــذا الاستعراض وشاهد جميع الالعاب والتمارين .

اجتمع في ذلك اليوم في ساحة القلعـــة نحو أربعة آلاف من التلاميذ ، واجريت تمارين سويدية مشتركة من قبل ثلاثمائة وستين تلميذاً .

الامتحانات العامة :

اشترك في الأمتحانات العامة للصفوف السادسة الابتدائية ٢٦٥ تلميذاً من ٢٩ مدرسة ، نجح منهم (٦٠) نجاحاً تاماً ، (٥٠) نجاحاً قسمياً ، وسقط منهم ١٥٥ ، فصار مجموع الذين استحقوا الدخول الى المدارس الثانوية (١١٠) .
ان هذا المجموع ، كان في السنة الماضية ٨٥ فقط .

الاجور المدرسية :

لقد تقرر في هذه السنة الدراسية ، استثناء جميع الصفوف الاربعة الاولية من الاجور المدرسية ، وحصر الاجور بالصفين الاخيرين التاليـــين فقط وجعل هذه الاجرة خمس عشرة ربيـــة في السنة ، مع استثناء الفقراء بنسبة عشرين في المائة على الاكثر .

أما قبلاً فكانت الاجرة – من حيث الأساس – ربية شهرياً في أربعـــة صفوف – ولكنها لم تكن مطردة في كل القطر ، اذ كانت الاجرة ، ربيتين في منطقة البصرة ، وثلاث ربيات في مدرسة البنات ، في حين ان المدارس الموجودة في منطقة كركوك لم تكن تابعة لاجرة ما ، امـــا مدارس الموصل الرسمية ، فالخاصة بالمسلمين منها كانت تابعة للقاعدة العمومية ، واما الخاصة بغير المسلمين فامر اجورها كان للطائفة التي تختص بهـــا ، فهي التي كانت تقررها وتجبيها وتصرفها كما تشاء .

فنظام الاجور الذي قرر هذه الاجور هذه السنة ، أزال جميع هذه الفروق واصبح نظاماً دائماً يشمل جميع القطر على السواء .

٢ – مدارس المعلمين

توجد في الحالة الحاضرة في العراق مدرسة للمعلمين – باسم دار المعلمين – في العاصمة ، ومدرستان للمعلمات – باسم صف المعلمات – الواحدة في العاصمة والثانية في الموصل .

دار المعلمين :

ان دار المعلمين كانت مدرسة خاصة لتخريج معلمين المدارس الابتدائية .

١ – لقد فتحنا فيها فرعاً جديداً ، وهو الفرع الأولي ، لتخريج معلمين لمدارس القرى وجعلنا مدة الدراسة في هذا الفرع سنتين ، في حين اننا أبقينا مدة الدراسة في الفرع الاصلي الذي يخرج معلمين للمدارس الابتدائية ، ثلاث سنين كما كان قبلاً . وجعلنا في ذات الوقت النجاح في الامتحان العام للدراسة الابتدائية شرطاً للدخول في القسم الاخير . فالمدرسة لم تخرج الا ثلاثاً وعشرين معلماً هذه السنة ، ولكنها ستخرج اعتباراً من السنة القادمة نحو ثلاثين معلماً للمدارس الأولية ومثله للمدارس الابتدائية .

٢ – كان في دار المعلمين – في سنة ٩٢١ – ٩٢٢ فرعان الواحد باسم « قسم الفنون » والثاني باسم « قسم الآداب » . بعد ما درسنا مستوى التلاميذ لم نرَ من الموافق الاستمرار على هذا التقسيم ، لان التخصص لا يمكن ولا يجوز الا بعد الوصول الى درجة كافية من المعلومات العمومية ، سواء كانت أدبية أو فنية . وسوية التلاميذ كانت بعيدة كل البعد عن هذا الحد الضروري في كلا الفرعين . لذلك وحدنا الفرعين ورتبنا المنهج على أساس اعطاء المعلومات الاساسية والعمومية الضرورية لكل من يريد ان يكون معلماً في المدارس الابتدائية .

ان الغاء هذا التقسيم مكننا من فتح القسم الخامس لمدارس القرى ، من دون زيادة ما في ميزانية المدرسة ومصاريفها .

٣ – ان نظام الادارة في دار المعلمين كان في حالة سيئة جداً . لأن الطلاب

كانوا يدرسون في بناية ولكنهم يذهبون الى بناية أخرى بعيدة عن الاولى لأجل الطعام ، ويتفرقون الى ثلاث بنايات مختلفة ، لاجل المطالعة والنوم . ولم يكن في هذة البنايات الاخيرة محلات خاصة بالمطالعة بل كان كل طالب يطالع كتبه ويستحضر دروسه في غرفة النوم نفسها ، بين السرر .

بما أنه كان يحدث محاذير جمة وجوهرية من جراء هذه الحالة، وجهنا اعتناءنا الى توحيد محلات دار المعلمين في بناية واحدة ، وطالبنا ادارة الصحة بالبناية المعروفة بـ « كوجوك ضابطان» ولكننا عندما علمنا ان ذلك لا يمكن الا عند تخلية قصر الجندية ، نقلنا دار المعلمين الى بناية المدرسة الثانوية ووسعنا حديقة هذه المدرسة من جهة الخندق ، وبنينا عليها مطبخاً ومطعماً كبيراً. وتمكنا بهذه الصورة من جمع محلات دار المعلمين في بناية واحدة ، وتنظيم أمور ادارتها وحياة طلابها .

أما في أواخر السنة فقد استلمنا بناية كوجوك ضابطان ، واجرينا فيها التغييرات اللازمة ، وخصصناها لدار المعلمين ولنا الامل ان دار المعلمين ستتقدم بخطوات سريعة في هذه البناية ، وتأخذ شكلا مستقراً ،يساعد على التدريسات ونظام التربية .

٤ – اننا وجدنا نقصاً عظيماً في نظام الامتحان ، اذ كل من ينال خمسين درجة من المائة كان يعد ناجحاً من دون ان ينظر الى نوع الدرس ومجموع الدرجات .

بما ان هذا النظام لا يمكن ان يكفل تخريج معلمين أكفاء ، فقد غيرناه واشترطنا للنجاح أولاً : الحصول على (٦٦) في المائة من مجموع الدرجات ، ثانياً : الحصول على درجة مثلها في كل من دروس اللغة العربية واصول التدريس والحساب على حدة .

٥ – لم يكن في العراق مدرسة داخلية ومجانية غير دار المعلمين هذه ، والكلية الاعظمية والمدرسة العلمية في كركوك . بما ان المدرستين الاخيرتين في

حالة خاصة من التعليم ، يمكننا ان نقول ان دار المعلمين كانت المدرسة العمومية الوحيدة التي يمكنها ان تعلم الطلاب داخلياً ومجاناً . لهذا كان يدخلها كثيراً من الطلاب للاستفادة من كونها مجانية وداخلية لا غير ، بدون ان يفكروا ولا لحظة واحدة في مهنة التعليم .

أما ورقة التعهد التي كانت تؤخذ من الطلاب ، لتقيدهم بخدمة المعارف ، لم تكن كاملة للأمر قط ، لأن صيغة التعهد كانت قد وضعت عندما كانت مدة الدراسة عبارة عن سنة واحدة ، وبقيت على ما هي عليها بالرغم عن ابلاغ هذه المدة الى ثلاث سنين ، فانها كانت تقضي على الطالب بان يخدم سنتين فقط أو يدفع غرامة قدرها (٣٠٠) روبية لا غير . كان تؤخذ ورقة تعهد بذات الصورة من كل معلم يدخل في خدمة المعارف مهما كان منشأه ومهما كانت خدماته السابقة .

فكان من الضروري تغيير صيغة هذا التعهد وجعل مدة الخدمة متفقة مع مدة الدراسة ومقدار الغرامة متفقاً مع المقدار المصروف . لذلك كله غيرنا نص التعهد ، واشترطنا على كل طالب ان يخدم سنتين لقاء كل سنة يقضيها في دار المعلمين ، وعند الامتناع عن الخدمة يؤدي غرامة قدرها خمسمائة (٥٠٠) ربية لقاء كل من هاتين السنتين ، لان الحكومة تنفق على كل طالب نحو خمسين ربية شهرياً ما عدا مصاريف التدريس .

٦ — ان التدبير الاخير لم يرق للطلاب الذين كانوا يدخلون دار المعلمين من غير ان يرغبوا في خدمة التعليم ، كما ان نظام الامتحان لم يرق لكثير من الطلاب الكسالى ، الذين كانوا يرومون الترفع من دون جهد ، وطلاب هذين القسمين توفقوا الى خدع كثير من رفاقهم واشراكهم في مطالباتهم ، فاحتجوا جميعاً على هذين التدبيرين ثم اعتصبوا جميعاً ولم يبقَ في المدرسة أحد .

ولكن معظمهم كانوا مخدوعين من قبل الكسالى ، فلما عرفوا ان القرار لا يتغير ندموا وعادوا الى دروسهم ، ولم يتخلف منهم الا (٢٣) فانهم ظلوا مصرين على مطالبهم فرفض قيدهم .

وبهذه الصورة تخلصت المدرسة من هؤلاء التلاميذ الذين كانوا لا يميلون الى

مهنة التعليم بل يحتقرونها . لذا الامل ان دار المعلمين ستصبح بعد اليوم موافقة لاسمها ، تخرج معلمين قادرين على التعليم ومربوطين بسلكه .

٧ - اننا اجتهدنا في تجهيز دار المعلمين بالخرائط والألواح وبعض الآلات اللازمة للتدريسات ولكن هذه التجهيزات لم تكمل بعد . لان معظم ما أوصينا به الى المحلات الأوربية لم يصل حتى الآن .

سنجتهد في خلال السنة الجديدة ، لأكمال التجهيزات بـدار المعلمين ، حتى يكون فيها جميع ما يلزمها من وسائط التدريس والتعليم .

صف المعلمات :

نظراً الى الحاجة الماسة الى المعلمات ، لقد أسسنا صفاً لتخريج معلمات في مدرسة البنات المركزية في بغداد ، وصفاً آخر في المدرسة الخزامية في الموصل. ولقد تخرج خمس معلمات من الصف الذي أسس في العاصمة ، اما في السنة القادمة فسيتخرج منها نحو عشر معلمات، كما انه سيتخرج من الصف الذي في الموصل نحو عشرين معلمة .

لا شك في ان هاتيك المعلمات سيسهلن لنا السبل اللازمة لتكثير مدارس البنات وتنظيمها في العاصمة وضواحيها، وفي الموصل ونواحيها ولكنهن سوف لايفدننا افادة تذكر في تأسيس مدارس في سائر الملحقات ، لأنه ليس من المأمول ان يظهر بينهن من تقبل وتقدر الذهاب الى الخارج الا قليل ، فمن الضروري ان تجعل مدرسة المعلمات مدرسة داخلية ، لكي نقدر ان نجلب البنات من الخارج ونستفيد منهن في الخارج .

فعند تنظيم ميزانية السنة الآتية، سنضع المخصصات الضرورية لهذا المشروع الحيـوي .

دار المعلمين العالية :

بما أننا سنحتاج الى فتح مدارس ثانوية في بعض المدن الكبيرة - مثل

العمارة ، الناصرية ، النجف والحلة - بعد سنتين على الاكثر ، رأينا من الضروري ان نفكر في كيفية استحضار المعلمين اللازمين لهذه المدارس . نحن مشغولون الآن بوضع خطة لتأسيس مدرسة عالية للمعلمين لتخريج المعلمين اللازمين للمدارس الثانوية ولنا الأمل باننا سنوفق الى الشروع بهذه التدريسات بعد شهر او شهرين من دون احتياج الى طلب مخصصات جديدة .

٣ - المدارس الثانوية :

١ - ان في العراق أربع مدارس ثانوية : الواحدة في العاصمة والبقية في الموصل وكركوك والبصرة .

ان مدرسة العاصمة ومدرسة الموصل اصبحتا كاملتي الصفوف وكثيرتي التلاميذ وقد تخرج هذه السنة من الاولى (٦) ومن الثانية (٥) تلاميذ . وبعد سنة يتخرج من الاولى (١٢) ومن الثانية (١٥) تلميذاً . واما بعد سنتين فعدد المتخرجين سيتجاوز الخمسين، وهكذا سيزداد عدد المتخرجين من هاتين المدرستين سنة فسنة ، بنسبة متزايدة كبيرة .

اما مدرستا البصرة وكركوك ، فلم تكونا كهاتين المدرستين ، مبنيتين على أساس متين ، اذ انها أسستا قبل اوانها أي قبل ان يتكون تحتها مقدار كاف من المدارس الابتدائية الكاملة الصفوف فلذلك لم يدخلها الا قليل من التلاميذ . وعندما زاد الاعتناء في الامتحانات تناقص فيها عدد التلاميذ تناقصاً كبيراً ، هذا ما اضطرنا الى الغاء صفين من كل من هاتين المدرستين، انتظاراً لازدياد تلاميذهما، فالتلاميذ الذين كانوا في هذه الصفوف انتقل بعضهم الى دار المعلمين وبعضهم الى مدرسة الهندسة والبعض الى الثانوية في بغداد .

٢ - عند تأسيس هذه المدارس الثانوية وقع تساهل عظيم في قبول التلاميذ وترفيعهم . وهذا التساهل دام الى ما قبل هذه السنة بحكم الاستمرار ، فكانت سوية التلاميذ في كل صف من الصفوف متفاوتة للغاية، مما كان يمنع تقدم الدروس والمدرسة بدرجة مؤسفة . رأينا ان نضع حدا لهذا التساهل في أواخر سنة ١٩٢١

-١٩٢٢، فاوعزنا الى ادارات تلك المدارس ومعلميها بلزوم الاجتناب عن التساهل في الامتحانات، ولكي تصبح هذه المدارس ثانوية بكل معنى الكلمة، كما اننا قررنا عدم قبول التلاميذ الذين لم يكونوا ناجحين في الامتحانات العامة للصفوف السادسة الابتدائية.

وفي الامتحان لم ينجح الا ثلث التلاميذ، وقد سقط منهم الثلث، وفرض على الثلث الباقي اعادة الامتحان في بعض الدروس.

ان نتائج هذه الامتحانات قد ولدت ضجة عظيمة من قبل التلاميذ الساقطين واوليائهم ولكن نتائجها الحسنة قد ظهرت في هذه السنة، لأن في الامتحانات النهائية، لم يسقط الا قليل من التلاميذ رغم تمسكنا بمبـــدأ عدم التساهل في الامتحانات، مما يدل على تقدم كبير في حالة الدروس.

هذا وان تصفية الصفوف من التلاميذ المتأخرين لقد مكنت المعلمين من جعل مستوى الدروس متفقاً مع قدرة التلاميذ الباقين وهم المتقدمون.

٢ - ان في سنة ٩٢١ - ٩٢٢ تقرر ان يقبل الى المدارس الثانوية كل من استحصل على (٢٥) في المائة من مجموع درجات الامتحان العام للصفوف الاخيرة من المدارس الابتدائية.

أما في سنه ٩٢٢ - ٩٢٣ فقد قررنا ان لا نقبل الا من استحصل على (٤٠) في المائة من مجموع هذه الدرجات.

في بدء هذه السنة الدراسية ٩٢٣ - ٩٢٤ قررنا أخيراً ان نخطو خطوة أخرى في ترفع سوية القبول: واشترطنا على كل من استحصل من الـ (٤٠) في المائة الى (٥٠) في المائة ان يؤدي فحصاً في الرياضيات بعد شهرين.

٤ - من البديهي انه يجب علينا ان نتخذ التدابير اللازمة لفتح مجال الدراسة الثانوية، امام التلاميذ الذين يكملون الدراسة الابتدائية، في المـــدن التي ليس فيها مدارس ثانوية.

ان هذه التدابير تنقسم الى قسمين: ١ - تأسيس أقسام داخلية في المدارس الثانوية الموجودة. ٢ - فتح مدارس ثانوية جديدة في مراكز الالوية.

اننا رأينا التدبير الاول أهم من التدبير الثاني في الحالة الحاضرة ، لأن الصفوف التالية في المدارس الابتدائية في مراكز الالوية لم تحتوِ مقداراً كافياً من التلاميذ فلا يمكنها ان تخرج في خلال هاتين السنتين من التلاميذ ما يكفي لتأسيس مدارس ثانوية في تلك المراكز . فكان من الضروري ان نكتفي بالحالة الحاضرة بفتح أقسام داخلية في المدارس الثانوية الموجودة ، وان نستجلب اليها التلاميذ الذين يتخرجون من مدارس الالوية الى ان يزداد عدد هؤلاء المتخرجين في بعض المراكز . ونصل الى درجة تبرر تأسيس مدرسة خاصة لها . نظن ان ذلك سوف لا يستحصل الا بعد سنتين .

فقد تأسس قبلاً في البصرة قسم داخلي على نفقة التلاميذ . ففتحنا الآن قسماً داخلياً في العاصمة ، على نفقة التلاميذ أيضاً .

٥ – لم نرَ لزوماً لتزييد مدة الدراسة في المدارس الثانوية ، بل نرى ألا تبقى هذه المدة أربع سنوات ، ولكنها تنقسم الى دورتين : فالدورة الاولى تحتوي على السنتين الاوليتين وندرس المعلومات العامة من العلوم والآداب والدورة الثانية ، تحتوي على السنتين الاخيرتين ، وتنقسم الى فرعين علمي وأدبي الاولى تعتني بتعليم العلوم اكثر من تعليم الآداب والثانية بعكس ذلك تهتم في تعليم الآداب اكثر من تعليم العلوم .

ولكن لما كانت سوية الدراسة في هذه الصفوف لم تصل بعد الى درجة تبرر هذا التفريع كما ان عدد التلاميذ فيها أيضاً لم يصل الى المقدار المساعد له ، رأينا ان نؤجل هذا التقسيم الى سنة ١٩٢٥ .

نرى ايضاً ان تفتتح الدورة الاولى فقط من الدراسة الثانوية عندما يشرع بتأسيس مدارس ثانوية في الالوية المهمة ، وتكون بهذه الصورة في مركز تلك الألوية مدارس ذات ثمانية سنوات أربعة منها أولية واثنتان تالية واثنتان ثانوية . ربما كان من الموافق – عندئذ – ان تسمى تلك المدارس بـ « المدارس المتوسطة » .

فعلى كل حال ، اننا شارعون بوضع الخطط اللازمة ، واعداد العدد المقتضية لتأسيس هذه المدارس ، بعد سنتين على الاكثر .

٤ – مدارس الصناعة :

١ – لقد كان في العراق في أوائل السنة الدراسية المنصرمة ثلاثة مدارس الصناعة ، الواحدة في العاصمة ، والثانية في البصرة ، والثالثة في كركوك .

وكان حينئذ في الاولى (٩٦) تلميذ ، وفي الثانية (١٣) وفي الثالثة (٥٨) تلميذ .

ان مدرسة بغداد ، تقدمت تقدماً كبيراً في خلال هذه السنة ، فانها كانت قبلا في دار مستأجرة ، لا امكان لتأسيس معامل ومكائن منظمة فيه ، ولما استلمت وزارة المعارف البناية القديمة الخاصة بالمدرسة الصناعية وعمرتها وانتقلت المدرسة اليها ، وتنظمت المعامل وتأسست المكائن فيها ، أصبحت المدرسة مجهزة تمام التجهيز لتعليم الصناعة بفروعها المختلفة من حدادة ، ونجارة وكهرباء ومكائن .

أما مدرسة كركوك ، فبقيت على حالها ، اما مدرسة البصرة فلم تتقدم قط، لا بل تأخرت عما كانت عليه قبلا ، بسبب انقطاع الرغبة عنها ، من جراء حذف مخصصات التلاميذ ، وعندما اضطرت الوزارة الى تخفيض ميزانيتها في رأس السنة الماضية ، تقرر الغاؤها ، ونقل جميع أدواتها ومكائنها الى مدرسة بغداد .

كان قد تقرر تأسيس مدرسة للصناعة في الموصل . ولكن أشغال البناء المخصص للصناعة من قبل ادارة الصحة ، واتخاذه مستشفى وعدم الحصول على المخصصات اللازمة ، حال دون تحقيق هذه الامنية .

كذلك كان من المتصور أن تؤسس مدرسة للصناعة العملية في النجف ، ولكن الضيق المالي ، حال دون ايصال هذا التصور الى حيز الفعل .

٢ — ان أكبر المشاكل في ترقية مدارس الصناعة في بلادنا تنحصر بنقطتين : أولاً : مشكلة استجلاب التلاميذ لهذه المدارس ، ثانيـاً : مشكلة ابقائهم في المدرسة الى حين اتمام تحصيلهم فيها .

لأنه يمكننا أن نقول ان الرغبة للصناعة محصورة بالفقراء والمحتاجين وهؤلاء يميلون الى الاستفادة من كد أولادهم بأعظم سرعة ممكنـة . فيرجحون تعليمهم الصنايع والحرف في المعامل والحوانيت ولا يرسلون أولادهم الى مدارس الصناعة الا قليلاً .

وزد على ذلك أن هذا البعض الذين يرسلون أولادهم الى مدرسة الصناعـة ، لا يتركونهم فيها السنين اللازمة ، بل يفصلونهم عنها ويرسلونهم الى الحوانيت ، حالما يرون انهم تعلموا شيئاً من الصناعة وأصبحوا قادرين على اكتساب شيء من المال — ولو كان قليلاً — بواسطتها .

كان من المعتاد أن يعطى للتلاميذ في مدارس الصناعة مخصصات شهريـة تتراوح بين ٢٥ و٦٥ روبية ، فهذه المخصصات كانت تستجلب كثيراً من التلاميذ ، ولكنها لم تكن تربط التلاميذ بالمدرسة طول مدة السنة .

فلما قررت لجنة الاقتصاد ، قطع هذه المخصصات ، قلت الرغبة لهـذه المدارس .

فمدرسة البصرة تأثرت من هذا القرار في الدرجة الأولى ، فلم يبقَ فيهـا الا عـدد قليل من التلاميذ ، فلما كانت الحالة المالية تحمل الوزارة على تقليل مصاريفها ، ألغيت المدرسة في أواخر السنة المالية المنصرمة .

أما مدرسة كركوك ، فمعظم تلاميذها كانوا مربوطين مع الحكومة بعقود ، تتعهد الحكومة بموجبها باعطائهم المخصصات لمدة معينة ، وهم يتعهدون لقاء ذلك بخدمة الحكومة لمدة معينة بأجرة معينة ، فقبلت المالية الاستمرار على اعطاء المخصصات لهؤلاء الى انتهاء مدة العقد . فلذلك بقي في المدرسة (٥٧) تلميذاً الى آخر السنة . ولكن الآن قـد انقضت مدة التعلم المشروطة في العقود وانقطعت المخصصات نهائياً في ختام السنة الدراسية المنصرمة . فلا شك في أن

التلاميذ يتناقصون تناقصاً كبيراً في السنة الدراسية الجديدة . فقد راجعنا بلدية كركوك وطلبنا منها أن تتخذ التدابير اللازمة لادامة الرغبة في مدرسة الصناعة .

أمـــا مدرسة بغداد ، فانها لم تتأثر كثيراً من قطع المخصصات لأن الرغبة لتعلـــم الصناعة في بغداد أقوى وأشد من المدن السابقة الذكر . هذا ومن جهة أخرى كان في المدرسة (٣٠) طالباً مربوطين بعقود مع ادارة سكك الحديد فاستمرت هذه الادارة على دفع المخصصات التي كانت تعهدت بها وهي (٢٥) روبية شهرياً .

٣ – نحن نرى من الضروري أولاً : أن يكون في مدارس الصنــاعة قسم داخلي ، يعيش فيه بعض التلاميذ مجاناً ، لاستجلاب الطلاب من الملحقات ، ثانياً : ان يعطى للتلاميذ الذين هم في الصفوف المتقدمة مقدار من الاجرة – كحصة من أثمان المعمولات التي يصنعونها – لتأمين ارتباطهم بالمدرسة الى ختام تحصيلهم . والا فلا يمكننا أن نستجلب لهذه المدارس عدداً كافياً من التلاميذ ، ولا ان نؤمن بقاءهم في المدرسة الى أن يكملوا تحصيلهم .

٤ – ان السنة الجديدة ، ستدخل تقدماً كبيراً في مدرسة بغداد ، لأنــــه سيفتح فيها صف راقٍ ، لا يقبل فيه الا من أكمل الدراسة الابتدائية ، وسيكون فيها قسم داخلي ومجاني .

٥ – المدارس الاهلية

لقد كان في آخر السنة الدراسية المنصرمة (٥١) مدرسة أهلية فيها (٣٦٦) معلماً و (١١٥٥٦) تلميذاً . هذا عدا الكتاتيب التي لا يقل مجموع تلاميذها عن (٨٠٠٠) وعن الأميين الذين يداومون على الدروس الليلية ، ويتجاوز عددهم الـ (١٠٠٠) .

ان الوزارة ساعدت هذه المدارس ووزعت (٦٠٠٠٠) روبية . فعدا ذلك فقد ساعدت الدروس الليلية بالمبـــاني ، ففتحت أبواب المدارس ليلاً الى المعهد العلمي الذي قام بهذه الدروس خير قيام .

فقد اعتنينا بصورة خاصة ، في أمر تنظيم مراقبة المدارس الاهلية . وأصدرنا

أوامر عامة أبلغنا بها جميع المديريات وجميع المدارس الاهلية ، لزوم اتباع النظامات العثمانية ، قد كانت الادارات والمدارس ، تقول بمبدأ آخر وهو ان مبدأ اعتبار حق مراقبة الحكومة مقدر باعطاء المساعدة فأبلغنا جميع المدارس، بان حق المراقبة من الحقوق الأساسية للحكومة وان جميع المدارس الاهلية ، يجب ان تكون تحت مراقبة الوزارة وتتبع أوامرها سواء أخذت مساعدات ، أم لم تأخذ .

٦ – الكشافة

١ – لقد كان في العراق في أواخر السنة المنصرمة (٦٢) فرقة كشافة ، تنقسم الى (٥٠٠) طليعة ، وتتألف من (٤٤٨٠) كشافاً .

٢ – ان الكشافة العراقية كانت تابعة الى كشافة انكلتره قبل تأليف الحكومة الوطنية وايعازاتها كانت باللغة الانكليزية ولم تستقل وتستعرب الا بعد تتويج جلالة الملك وتأليف الحكومة الوطنية .

لقد اشتركت كشافة العراق في مؤتمر الكشافة العام الذي عقد في باريس في تاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٢ ، وكان ممثلها السيد جميل الراوي ، الذي كان قد أرسل الى انكلتره لتتبع أمور الرياضة البدنية عامة والكشافة خاصة . ولقد اعترفت جمعيات كشافة جميع الدول الذين حضروا المؤتمر بجمعية الكشافة العراقية كجمعية داخلة في ديوان جمعيات الكشافة الدولية . فالمخابرات والعلاقات جارية بيننا وبين جمعيات الدول الأخرى والمركز العام للديوان الدولي ، ولها قسط سنوي كسائر الجمعيات يدفع لطبع ونشر أعمال الديوان الدولي .

لقد قبلنا رمزاً خاصاً للكشافة العراقية ، وهو مؤلف من ثلاث سعفات ، ولقد عملت القوالب والاشارات والاوسمة اللازمة لها .

ان التخوف والتحذر الذي كان قد حصل ضد الكشافة في كثير من المحلات، زال تماماً ولم يبقَ أثر من المعارضات السابقة فالتشكيلات الجديدة في هذه السنة ، كانت خاصة بمنطقة الفرات ومدارس ملحقات بغداد والموصل وكركوك .

ولنا وطيد الامل انها ستتقدم تقدماً كبيراً في السنين القادمة .

تصريح وتوضيح
من وزارة المعارف
بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢٣

منعاً لحدوث تشويش في بعض الأذهان من جراء بعض المقالات التي نشرت تشويهاً للحقائق « حول تقرير وزارة المعارف » رأينا ان نصرح بما يأتي :

١ – ان عدد الذين نجحوا في الامتحانات العامة في هذه السنة نجاحاً كاملاً كان ٦٠ ولكن هذا العدد كان في السنة التي قبلها ٣٨ فقط .

وأسئلة هـــذه السنة لم تكن قط أسهل من أسئلة السنة الماضية بل كانت أصعب منها .

٢ – ان فقدان المعلمات يحول دون امنية الوزارة بتكثير مدارس البنـات فلذلك رأت الوزارة ان تعـــالج الأمر من أساسه فسارعت الى اتخاذ الوسائل اللازمة لتخريج المعلمات بأسهل الطرق وأسرعها .

مع ذلك قد بلغ اليوم عدد التلميذات في مدارس البنات التي في مدينـــة بغداد ٦٧٠ وقد كان عددهن قبل سنتين ١٦٢ فقط .

٣ – غني عن البيان ان المعلمين الذين يمكن ان يستفاد منهم في الصف الاول والثاني من مدارس القرى لا يمكن ان يستفاد منهم لاصلاح الصفوف المتقدمة في المدارس الابتدائية . لذلك كان من الطبيعي ان توجد الوزارة الوسائط اللازمة لفتح بعض مدارس جديدة في القرى قبل ان توجد الوسائط الكافية لاصلاح جميع المدارس الموجودة .

ان المدارس التي ذكر في التقرير انها لا تليق ان تسمى مدارس جميعهـا في قرى الموصل ومعظمها خاص بالبنات . ومن البديهي ان الوسائط اللازمة لاصلاح تلك المدارس هي غير الوسائط اللازمة لفتح مدارس جديدة مثلاً في قرى لواء ديالى او الديوانية .

٤ – ان الاجور المدرسية لم تفرض من قبـــل وزارة المعارف بل كانت مفروضة قبلاً ، وشاملة أربعة صفوف فالوزارة سعت سعياً حثيثاً لاستثناء جميع الصفوف الاولية وحصر الاجرة بالسنتين الاخيرتين في المدارس الابتدائية كما انها استحصلت أخيراً قراراً بابلاغ نسبة الاعفاء من الاجور المدرسية الى خمسة وعشرين في المائة . بعد ان كانت عشرين في المائة .

٥ – ان عـــدم التناسب الموجود في توزيع المدارس على الالوية لم يكن نتيجة اجراءات السنتين الاخيرتين بل بعكس ذلك ، فالوزارة وضعت هـــذا الامر نصب عينيها منذ سنتين وقد أنقصت في خلال هذه المدة من عدد المعلمين المخصصين لمنطقة الموصل ٦٦ معلماً وزادت في العدد المخصص لمنطقة البصرة ٤١ وفي منطقة بغداد ٣٣ معلماً .

٦ – ان الوزارة لم تخفف شيئاً من شروط القبول الى دار المعلمين ، وكان الاقبال في هذه السنة على الدار المذكورة أكثر من جميع السنين السابقة . فبلغ عدد تلاميذها هذه السنة ١٤٢ بعد أن كان تحت المائة في السنين السابقة .

٧ – ان مخصصات المعارف كانت ٢١ لكاً (مائة ألف) حينما كان عدد التلاميذ دون تسعة آلاف والآن ١٨ لكاً مع ان عدد التلاميذ ينوف على ١٨ ألفاً .

الوزير

ابو المحاسن

طلبني جعفر العسكري بالتليفون، بروح المداعبة التي ما كانت تفارقه أبداً:

ـ تعال ، استلم وزيرك ..

ما كنت أعرف من هو وزيري الجديد ، كنت قــد عرفت ان الوزارة سيؤلفها جعفر العسكري. كما عرفت أن علي جودت سيدخلها. ولكني ما كنت عرفت من سيكون وزير المعارف فيها .

فذهبت الى بناية رئاسة الوزراء ، دون أن أعرف من هو وزير المعــارف الذي سألاقيه هنــاك ، ومع هذا ، لم أكد أدخل قاعة رئاسة الوزراء ، وألقي نظرة عجلى على الجالسين فيها ، الا وتفرست من بينهم وزير المعارف الجديد ، مع أني لم أعرفه قبلا ، ولا سمعت باسمه أبداً : كان على رأسه عمامة كبيرة، وعلى كتفيه عباءة وبرية اللون ، وكان له لحية كثة شقراء ، وعينان زرقاوان كاشفة اللون .

ان هذه الملابس ، كانت كافية لاعلامي بأنه ، هو وزير المعارف الجديد .

جعفر العسكري ، تولى مهمة التقديم ، بوجه بشوش ، وعرفني اسم وزيري الجديد : أبو المحاسن .

اني لم أسمع بهذا الاسم قبلا ، كانت دارت على الألسن أسماء العديد من رجال

الجعفرية وعلمائهم خلال تأليف هذه الوزارة والوزارات التي سبقتهـا ، ولكن اسم (أبو المحاسن) لم يدخل بين تلك الأسماء ، في وقت من الأوقات ، اذن فنحن أمام اسم جديد ، وشخص جديد تماماً .

وبعد الانتهاء من مراسم تهنئة رئيس الوزراء وزملائه ، قلت له : (تفضلوا لنذهب الى الوزارة) . وغادرت القاعة ، مرافقاً لوزير المعارف الجديد .

خرجنا من بناية رئاسة الوزراء ، وأخذنا نسير نحو بناية وزارة المعـارف (التي كانت في بناية مديرية الآثار القديمة الحالية) .

مشينا جنباً الى جنب ، دون أن نتكلم كثيراً .

قد سمعت منه خلال سيرنا في شارع السراي ، بعض الكلمات المتفرقة :

أنا هوايه ممنون ... كنت أسمع بك كثيراً ... أنا كل الوقت أدعو بطول العمر الى سيدنا الملك فيصل ...

عندما انتهينا من شارع السراي ، لم أشأ مواصلة السير من سوق السراي ، ورجحت على ذلك دربونة المطبعة للتخلص من زحام السوق .

ولم نكد نتقدم في تلك الدربونة الى منتصفها ، الا ورأيته يتوقف فجأة ، ويلتفت الى الوراء ، وأنـا أيضاً التفت الى الوراء ، لأرى الدافع لتوقفه ، ولاحظت خلفنا رجلاً مثله ، يحمل عباءة وكوفية ، وقد توقف مثلنا ، على بعد منا . وبعد هذا الالتفات الى الوراء ، والتأكد من عـدم وجود شخص آخر هناك ، وجه نظرة الي ، وقال ، بسذاجة غريبة ، وبصوت يشبه الهمس :

– أنا أريد منك اسم ... وهو يهز رأسه .

ثم كرر قوله هذا عدة مرات ، بأداء يزداد غرابة ، في كل هزة رأس :

– أريد اسم ... أريد اسم ...

عيناه كانتا تظهران الى ذلك الحين ، بمظهر الذكاء والحلاوة ، ولكن ، خلال هذه الوقفة واللفتة والكلمة ، تغير أداؤهما تغيراً كبيراً ، لمحت فيهما آثار سذاجة لا تخلو من الخبث : سذاجة الطفولة ، واندفاعة الطموح .

ومع ذلك ، رأيت ان اجيب على طلبه ، على الفور :

ـ تأكدوا ، أنا شخصياً لا أهتم بالاسم ، ولا افكر في شيء غير مصلحة المعارف . فكلما تساعدوني على العمل في سبيل تقدم المعارف ، فالاسم الذي سينتج عن ذلك ، سيعود اليكم وحدكم ..

انه فرح لقولي هذا ، فرحاً ظاهراً ، وضحك ضحكة طويلة ، ثم أخذ يواصل السير ، قائلاً ..

ـ أشكرك .. أشكرك .. انا هوايه سامع بيك .. أشكرك ..

وأنا التفت الى الوراء ، ولاحظت ان الشخص الذي كان واقف خلفنا ، على بعد بضعة أمتار منا ، صار يمشي بدوره ، من ورائنا ، وعلمت من ذلك انه من اتباعه او أقاربه .

وعندما وصلنا الى مبنى الوزارة ، ودخلنا الغرفة المخصصة للوزير ، دخل معنا الشخص الذي كان يتبعنا من بعد ، وانتحى في زاوية من زوايا الغرفة .

وبعد ان تمنيت له حسن الخدمة والنجاح ، دعوت الموظفين ، وأخذت اقدمهم اليه واحداً فواحداً . ولاحظت ان هذه المراسيم كانت قد طمنت « نهم الشهرة » التي أظهرها لي في طريقنا الى الوزارة ، وتغيرت معالم وجهه وتعبيراته تغيراً جلياً ، وصارت عيناه تفيضان فرحاً وسروراً ، ممزوجاً بالشيء الكثير من السذاجة ، كعيني طفل ارتدى ملابس العيد ، أو نال الهدايا النفيسة ..

وعندما انتهينا من هذه المراسيم ،ودعت الوزير الجديد ، وذهبت الى غرفتي ، وانصرفت الى أعمالي الاعتيادية .

* * *

غير انه لم يمض على ذلك مدة طويلة ، الا وسمعت باب الغرفة يفتح وهلة ، ويدخل حسون الفراش ليخبرني ضاحكاً ان معالي الوزير آت لزيارتي ..

جاء الوزير ، وبعد ان جلس على احد الكراسي ، رفع رأسه نحوي ، واخذ

يحدق بي مع ابتسامة غريبة ، ثم أومأ برأسه وبطرف عينه الى الخارج ، قائلا :
ـ خادمك ... عينه بوظيفة ..

وعلمت عندئذ ان الشخص الذي كان يتبعنا في طريقنا الى الوزارة ، ويقف عندما نقف ، ويمشي عندما نمشي .. والذي كان دخل معنا الى الغرفة .. كان من محاسيبه ، والوزير الجديد كان يرغب في افتتاح أعماله الرسمية بتعيينه في وظيفة ..

دهشت لهذه المطالبة المفاجئة ، ومع ذلك لم ارد ان أصدمه في اول يوم من ايام وزارته بالشروط التي تحدد للتعيينات ، والأصول التي تراعى في ذلك ، بل رأيت من الأوفق ان أقطع عليه طريق الطلب والالحاح ، بحجة مقنعة ، فقلت :
ـ مع الأسف ، لا توجد في الوزارة وظيفة شاغرة .

ولكنه لم يقتنع بهذه الحجة التي كنت ظننتها قاطعة ، بل أخذ يلح علي بأداء التملق :
ـ أنا هوايه سمان بك ... يقولون ان كل شيء تريده أنت تقدر تساويه عيّنه ، عيّنه .

اعترضت عليه ، موضحاً :
ـ أنا لا اقدر ان اعمل شيئاً خلاف الأصول ، وخارجاً عن الملاك ... سأقدم لكم بعد قليل ميزانية الوزارة وملاك الموظفين .. وسترون بانه لا يوجد أبداً وظيفة شاغرة .

قلت ذلك ، غير أني لاحظت ان كلمات الملاك ، والميزانية ، والنظام والشواغر .. التي كنت ألفظها بغية اقناعه .. ما كانت تعنيه بوجه من الوجوه ، ربما كان يسمعها لأول مرة ، وعلى كل حال ، انها كانت من الكلمات التي لم يفهم لها معنى .

فظل يكرر ، بلهجة ساذجة :
ـ عيّنه .. عيّنه .. هو محسوبي .. أنا هوايه أوده ..
أجبته متحيراً : ـ أؤكد لكم بأنه ليس لدينا امكان لتعيين احد .

وعندما كررت عليه عدم الامكان ، انتقل فجأة من الالحاح الى الزعــل ، فقــال :

ــ أنا اعرف ، انت كل شيء تريده تساويه .. الآن تقول : مـا يمكن .. معناه لا تريد ان تساويه ..

قال ذلك ، غاضباً ، وقام وخرج من غرفتي ، كما يخرج طفل الحردان ...

هذه الوقائع التي فاجأتنا في الساعات الأولى من جلوس الوزير الجديـد على كرسي الوزارة ، كانت من اسوأ العلامات ، انها آلمتني بشدة ، وجعلتني أتوقع مشاكل وخرابيط كثيرة ، من رجل يسلك هذا المسلك الغريب ، في اول يوم من أيام وزارته .

وهذا ما حملني على التساؤل عن ماضيه : من هو؟ .. ماذا كان يعمل ؟ وبماذا كان اشتهر ؟ ولماذا عيّن وزيراً للمعارف !

اني اطلعت على أجوبة هذه الأسئلة بسرعة ، وازددت حيرة على حـيرة ، وألماً على ألم : انه كان من الذين يقرضون الشعر في كربلاء ، ويتعيشون بواسطته . قيل لي انه كان ُوفِّق بعض التوفيق في الشعر الغزلي الرقيق ،غير انه اتخذ الشعر واسطة للارتزاق ، وصار يذهب الى بيوت موظفي الادارة أيام الأعياد ، يلقي عليهم بعض القصائد ، لينال منهم بعض الهدايا ــ حتى ان بعض الرواة أكدوا لي ان أحد مدراء النواحي ، كان أجازه بضعة روبيات ، خلال حفلات العيـد الأخيرة . وكان مما لا مجال له للشك فيه انه كان بعيداً عن وظائف الحكومة وأعمالها . حتى انه كان قد تقدم الى وزارة العدلية ــ قبل مدة وجـيزة ــ بعريضة يطلب فيها تعيينه بوظيفة صغيرة ، لا يبلغ راتبها المائة والخمسين روبية ، ويقال ان العمل الوحيد الذي استخدم من أجله في الحكومة كان عبارة عن مأمورية تعداد النخيل .

غير انه في المدة الأخيرة كان انتخب عضواً في مجلس معارف لواء كربلاء ، وعلي جودت تعرف اليه خلال متصرفيته هناك ، وعندما دعي الى تولي وزارة الداخلية في وزارة جعفر العسكري الجديدة ، ورأى الآراء المتضاربة حـول

الشخص الذي يعهد اليه بوزارة المعارف ، اقترح تعيين أبو المحاسن ظناً منه بأنه « رجل فقير » ، فلا يخرج عن خطط وتعليمات زملائه .

غير انه كان قد فات على علي جودت — كما فات على سائر رجال السياسة — ان كرسي الوزارة يغير طباع الأشخاص ، وهذا التغيير قد يكون شديداً ، بنسبة « سذاجة الشخص وفقره » قبل الاستيزار ..

كلمت علي جودت مساء ذلك اليوم ، ونقلت اليه كل ما حدث ، غير انه قابل ذلك بضحكة طويلة ، وقال لي : — انا اكلمه ... واظن انه لا يخرج عن كلامنا .

* * *

رأيت ان ارافق الوزير في زيارة بعض المدارس بقصد اشباع نهمه في الاشتهار ، وقررت ان نبدأ بمدرسة العوينه .

دخلنا المدرسة ، ووصلنا الى غرفة المدير ، وقدمته الى الوزير :

— المدير ، سعيد بهجت ..

وعندما سمع هذا الاسم ابتسم ابتسامة عريضة ، قائلاً :

— مسعود انشاء الله .. تبتهج البلاد بخدماته .

قال ذلك بجد وتجويد ، واخذ يتلفت الى ما حوله ، ويحدق في وجهي ، ويحرك رأسه وعينيه بأداء غريب كأنه يريد ان يقول : « أرأيت ، كم انا قدير في ارتجال القوافي المناسبة للمقام !! .. »

خرجنا من غرفة المدير ، لزيارة الصفوف .

قدمت له المعلم ، في اول الصفوف التي دخلناها :

— المعلم توفيق الشيخ داوود ..

والوزير ، سارع الى القول : — موفق انشاءالله ..

قال ذلك بأداء الفخر والمباهاة ، .. انه كان وجد الكلمة التي تلائم اسم المعلم تمام الملاءمة ..

ثم انتقلنا الى صف آخر ، كان المعلم فيه « صادق الأعرجي » .

والوزير لم يتأخر في ايجاد الكلمات التي تناسب هذا الاسم أيضاً ، اذ قال :

- صادق الكلام .. ولا شك صادق الجنان أيضاً ،

ان توصّله الى هذه الكلمات المناسبة ، زاده فخراً على فخره الأول ، وصار ينتظر انتقالنا الى سائر الصفوف ليرينا مدى مهارته في ارتجـال الكلمات في مختلف المناسبات .

ولكن الصف الذي دخلناه بعد ذلك ، كان صف اللغة الانجليزية ، وقدمت له معلم الصف ، كما كنت أقدم سائر المعلمين .

- معلم الانجليزية ... داود مينا .

عندما سمع هذا الأسم تلعثم قليلاً، غير انه لم يجد الكلمة المناسبة له . فكرر الاسم ، مستفهماً ، بغية اكتساب الوقت للتفكير والابتداع :

- داوود مينا .

أجبته : - نعم داوود مينا .

كرر ، متسائلاً ، ومستمراً في التفكير :

- داوود مينا .

كررت له الجواب : - نعم ، داوود مينا ..

كرر السؤال مرة ثالثة : داوود مينا .

ولم يجد كلمة تتفق مع هذا الاسم ، أو تتلاءم مع معناه ، فرأى ان ينهي الحديث بالكلمة التالية :

- خوش اسم . .

* * *

بعد بضعة ايام ، اخذ الوزير ، يتكلم عن مدير مدرسة كربلاء ، فقال :

- نظيف .. المدير ... « أخلاقسز » ... اعزله .

دهشت لهذا الطلب المفاجيء ، ان المدير كان من الذين يتلاءمون مع بيئـة كربلاء كل الملاءمة ، انه كان قد تمرن على أعمال التعليم والادارة ، كان ذهب الى بلاد الأفغان ، وتولى التعليم فيها . وهو في سن الكهولة ذو عيـال وأولاد .

والتقارير التي كانت وردتني من المفتشين ، كانت تمدحـــه ، وتثني على سلوكه وادارته بوجه عام .

وبعد التفكير قليلاً ، سألته : – مـــا هي « الاخلاقسزلقية » التي تروي عنه ... لنرسل مفتشاً يحقق في الأمر ..

غير ان كلامي هذا ، أثار فيه استغراباً شديداً ، وأخذ يعترض عليّ بشيء من التهور :

– مفتش .. نرسل مفتش .. ننتظر تحقيق المفتش . المفتش بيعرف أحسن مني كربلاء بلدي . انا أعرف كل شيء هناك .. أعرف ان نظيف أخلاقسز.. هل يستطيع المفتش ان يعرف أحسن مني ..

ضغطت على نفسي بشدة ، لكي لا أثور على هذا المنطق الغريب ، أو اضحك عليه ... فأجبته بكل هدوء :

– اسمحوا لي ان اقول : ان تقارير المفتشين ، ترسل صورها الى المتصرفين ، ويطلع عليها الموظفون .. وآخر التقارير التي وردتنا من المفتشين عن مـــدرسة كربلاء ، كان يمدح المدير ، فكيف يجوز لنا ان نفصله من وظيفته ، دون تحقيق . فلا بد لنا من احالة القضية الى أحد المفتشين قبـــل ان نقدم على عمل ما في هذا الشأن .

ولكن هذه البيانات أيضاً لم تقنع الوزير ، فعاد يكرر أقواله :

– كربلاء .. بلدي .. أنا أعلم الناس بها ... المفتش لا يستطيع ان يعرف أكثر مما أعرفه أنا ...

وعندما كررت عليه وجوب احالة الأمر الى أحد المفتشين ، وعدم جواز اتخاذ قرار نهائي ، دون الاستناد الى تقرير رسمي .. أجـــاب الوزير ، بكل بساطة :

– قلت لك انا اعرف أحوال المدير نظيف. ومع هذا ، هل تريد ان أجيب لك مضبطة من الأهلي في حقه .

ان هذه الكلمات التي قالها أبو المحاسن ، بكل بساطة ، وقعت في أذني وقع

الصاعقة ، لأني كنت بذلت جهوداً كبيرة للقضاء على عادة الالتجاء الى المضابط ، وكنت صدرت بلاغاً عاماً – صريحاً وقوياً – في هذا الشأن . قلت فيه – بعد المقدمات اللازمة – ان كل معلم ينال حقه دون ان يحتاج الى تقديم مضبطة من الأهالي ، أو ورقة التماس او وساطة من أحد الأشخاص ، وأما المطالب الغير محقة ، فلا يمكن ان تروج ، ولو اقترنت بالعديد من المضابط والالتماسات .

اني كنت عممت ذلك بكل اهتمام ، وطلبت من جميع المفتشين ، ان يسلكوا المسلك الذي يساعد على نشر هذا المبدأ وهذا الاعتقاد بين المعلمين ، كما كنت فرضت على نفسي التمسك بهذا المبدأ بكل قوة وبكل اصرار ، على الرغم مما كان يعرضني ذلك الى استياء الكثيرين من الأصدقاء ، ويخلق لي كثيراً من الأعداء . وكنت منشرح الصدر من نجاحي في نشر هذا الاعتقاد بين جماعات كبيرة من المعلمين ، وفي القضاء على عادة « السعي وراء الحصول على المضابط » التي كانت متفشية في بيئات التعليم .

والآن ، أجد نفسي أمام وزير يتكلم عن جلب مضبطة من أهالي كربلاء ، لتأييد قوله في أخلاق مدير المدرسة ! .

هذا كان يعني هدم كل ما كنا بنيناه ، وإبطال آثار كل الجهود التي كنا بذلناها في هذا السبيل .

فما السبيل الى حل هذه المشكلة بأقل ما يمكن من الأضرار .

رأيت من الضروري ان اكتسب بعض الوقت ، للتفكير في الأمر ، بمزيد من التفصيل ، فقلت للوزير :

– امهلوني قليلاً ، لأدرس القضية وأفكر في الأ ر .

وعندما عدت الى غرفتي طلبت تقارير المفتشين عن مدرسة كربلاء ، وموظفيها ، فقرأت في آخر التقارير – وكان مؤرخاً بتاريخ ١٩٢٣/٩/٢٩ ، بقلم عاصم الجلبي – العبارات الصريحة التالية :

المدير محمد نظيف افندي ، ادارته حسنة جداً . وقد توفق لضبط الطلاب

وانتظامهم ، بدرجة ما يفوق أقرانه . نشط ومنظمه . له المقام الرفيع بـ[illegible]

المدرسين » .

والمدة التي مضت بين تاريخ كتابة هذا التقرير وبين طلب الوزير ، [illegible]

عبارة عن ثلاثة أشهر ونصف . فكيف يجوز لنا ان نفصل المدير ، على الرغم

من مدحه في تقرير التفتيش .

ومن جهة أخرى ، علمت ان المفتش الجديد محمد الزين الذي كان يقوم بتفتيش

مدارس الفرات ، كان على وشك الانتقال الى كربلاء ..

فرأيت ان أوجه الى الوزير المذكرة التالية ، وهي مؤرخـــة بتاريخ ١٣

كانون الثاني ١٩٢٤ :

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتبجيلاً .

أمرتموني معاليكم أمس بسحب مدير مدرسة كربلاء حالاً بدون ان تبينوا

سبباً معيناً بل استناداً الى بعض الشكايات التي قلتم انــكم أخذتموها بصورة

خصوصية .

لا يخفى على معاليكم ان سحب مدير مدرسة حالاً وفوراً في أواسط السنة

الدراسية بهذه الصورة لا يجوز الا اذا كانت له جريمة ادارية أو أخلاقية يخشى

ان تأتي بخطر عظيم عند بقائه ولو مدة وجيزة .

والحال ان جميع تقارير التفتيش الموجـــودة في الوزارة تشهد بحسن ادارة

المدير المومأ اليه . اسمحوا لي بأن أعرض على معاليكم ان مدرسة كربلاء كانت

قبل سنة ونصف بحالة فوضوية مؤلمة . تتقاذفها التأثيرات الخارجية والأغراض

الشخصية بتباغض معلميها بعضهم بعضاً ويتشاغب بعضهم على بعض وكل حزب

من أحزابهم يحاول ان يستند الى قوة خارجية بدون ان ينظر الى منافع المدرسة

الحقيقية . والحمد لله ان ذلك التذبذب وتلك الفوضى زالت بعد تعيين المـــدير

الحالي كما تشهد بذلك سجلات الوزارة وتقارير المفتشين .

أني لأخشى ان يعود الى المدرسة ذلك الدور المشؤوم اذا سارعنا في سحب

المدير بمجرد طلب بعض الأشخاص . وبما ان مفتش منطقة الفرات السيد محمد الزين قد ذهب الى التفتيش وسيزور المدرسة المذكورة في هذه الأيام أرجو من معاليكم ان تسمحوا لنا بانتظار التقارير التي ستأتي من المفتش المومأ اليه ولا نبت في الأمر قبل ذلك .

اني لا أشك في ان معاليكم لو تفضلتم وطالعتم سجلات الوزارة المتعلقة بهذا الأمر لوافقتموني على لزوم التربص والتدبر قبل البت في الأمر فوراً .

وتفضلوا بقبول فائق التعظيم .

مدير المعارف العام

عندما واجهت الوزير بعد ارسال هذه المذكرة ، رأيته متجهم الوجه ، ومنقبض الصدر ، وبعد بعض الكلمات ، اضطر ان يقول لي بصراحة :

– أنا لا أعرف هذه الأشياء .. ان بقاء نظيف مديراً لمدرسة كربلاء يحط من كرامتي ...

وأدركت عندئذ ان اصراري في الأمر أكثر من ذلك سيؤدي الى أضرار كبيرة : انه سيلجأ الى طريقة جلب مضبطة من أهالي كربلاء . وسيحصل على ما يريد بكل سهولة ، ولا سيما بعد ان ارتقى الى منصب وزير المعارف ، ولا شك في ان منظمي المضبطة المطلوبة لن يتورعوا عن دعم مطالبهم بطائفة من الأكاذيب والمفتريات ضد المدير ، وذلك سيضعنا أمام مشاكل جديدة ، وربما سيعرض الرجل الذي نريد وقايته الى أضرار بليغة .

وبعد ان فكرت في هذه الاحتمالات بالسرعة التي يتطلبها الموقف ، قلت له :

– ان فصل المدير لا يمكن ان يتم دون تحقيقات رسمية ، ولكن نظراً لألحاحكم في الأمر ، نستطيع ان ننقل المدير الى مدرسة أخرى .

ان هذا الحل راق الوزير ، فقال :

– بسم الله .

فقلت له : اسمحوا لي ببضعة أيام ، لأبحث مع مدير المنطقة ، ومفتشيها في المحلات التي يمكن تحويله اليها ..

وبعد البحث والمداولة مع مدير المنطقة — واستعراض جميع الحلول الممكنة — قررنا تحويل المدير محمد نظيف الى مدرسة بعقوبه ، وتحويل مدير مدرسة بعقوبه الى كربلاء .

* * *

ولكن هذا الحل لم يدرأ عنا سيل المشاكل والمتاعب التي كان لا بد من أن تنجم عن جهل الوزير لمعنى الحكومة ومعنى النظام ، فضلا عن نزواته وأغراضه الشخصية التي ما كانت تحسب للمصلحة العامة أي حساب .

ان أولى هذه المشاكل الجديدة ، كانت قد تولدت عن المشكلة التي ذكرتها آنفاً : فان الوزير لم يرتح الى ارسال مدير آخر الى كربلاء ، بل كان يريد تعيين أحد المعلمين مديراً لها .

انه كلم مدير المنطقة في الموضوع ، قائلاً :— كيف ترسلوا مديراً لكربلاء ، لا يعرف البلد . كيف يستطيع ان يدير المدرسة ، وهو لا يعرف الأهالي . وطلب اليه تعيين المعلم مديراً ، وعندما بيّن له المدير ، عدم جواز تعيين المعلم المذكور ، قال له : سترون كم من المشاكل ستحدث في المدرسة .

عندما ما نقل لي مدير المنطقة هذه الأحاديث ، أدركت ان الوزير سيلجأ الى تحريك أصحابه في كربلاء ، ورأيت ان أكلمه بصراحة ، واحذره من الاستمرار في أمثال هذه الطلبات .

وكان قد وردنا خلال هذه الفترة تقرير من المفتش محمد الزين عن مدرسة كربلاء ، وقد جاء في هذا التقرير ، عن المدير محمد نظيف انه « رجل نشيط ذو مقدرة ونشاط في الادارة والتعليم » ، وعن المدرسة : (ان هذه المدرسة متقدمة تقدماً زائداً ، وهي أرقى درجة من الكثير من مدارس القطر) .

وهذا كان يؤيد — تأييداً تاماً — ما كان ورد في تقرير عاصم الجلبي السابق .

فرأيت ان أبني حديثي مع الوزير، على صراحة هذا التقرير، وقلت له : « ترون ان المفتش الجديد أيضاً يمدح ويقدر أعمال المدير محمد نظيف. وأنا وافقت على نقله الى مدرسة أخرى، نظراً الى قولكم ان بقاءه في كربـلاء يحط من كرامتكم الشخصية، واؤكد لكم بأني فعلت ذلك على مضض، لأني وأنا أشعر بأن عملنا هذا لا يتماشى مع مقتضيات الحق والنظام. فأرجو أن لا تطلبوا منا الخروج على النظام، أكثر من ذلك » .

ثم أوضحت له : ان للمعلمين درجات، وللمدارس مراتب، ولتعيين المديرين والمعلمين أصولاً عامة وقواعد ثابتة، نتمسك بها ونسير عليها على الدوام، مثلاً إننا لا نعين أحداً في سلك التعليم – اذا لم يكن متخرجاً من دار المعلمين – الا بعد امتحانه في دار المعلمين، على يد لجنة مؤلفة لهذا الغرض، ولا نعين مديراً لمدرسة كبيرة، ما لم يكن قد سبق له خدمة في التعليم وخبرة في الادارة، في المدارس الصغيرة، وفضلاً عن ذلك كله، ان نقل محمد نظيف من مديرية مدرسة كربلاء الى مديرية مدرسة أخرى، كان يستلزم – بطبيعة الحال – نقل مدير المدرسة المذكورة الى كربلاء .

والوزير لم يعترض على أقوالي هذه. الا أننا سنعرف بعد مدة قصيرة، انه لم يتخلّ عن غرضه الأصلي، انمـــا غيّر خطته للوصول الى ذلك الغرض، فانه أخذ يلجأ الى وسائل الدس والتحريك .

وموقفه معي، بعد هذه الاختلافات الأولية، صار يتأرجح بين التواضع الى حد التملق، وبين التكبر الى حـد التجبر، وذلك تبعـــاً لتغير ظروف القضايا .

وكان من الطبيعي ان يتصل أبو المحاسن بجماعة المعلمين المفصولين والطامعين والمشاغبين، ويتعاون معهم، يشجعهم ويتشجع بهم .

وصارت تتزايد المقالات التي تنشر في التهجم عليّ، تحت عـــلم الوزير، ومساعدته المادية والمعنوية، وانتهت أعمال هذه الطائفـة الى اصدار كتاب، تحت عنوان : « سر تأخر المعارف في العراق » .

كلمت رئيس الوزراء مرة أخرى ، بهذه المناسبة ، وشرحت له ما عندي من الدلائل القاطعة على اشتراك الوزير في نشر الكتاب المذكور .

يظهر أن جعفر العسكري كلمه في موضوع الكتاب بصورة مؤثرة ، لأنه جاء لغرفتي في اليوم التالي ، وقال لي ضاحكاً ومتلاطفاً :

— أستاذ سمعت ان حضرتك متوهم ان لي اتصال بالجماعة التي صدرت كتاب « سر تأخر المعارف » .

وأنا أسرعت في الرد عليه : — أنا لا أتوهم ..

ولكنه حالما سمع هذه الكلمة ، فرح بها ، فقال — دون ان ينتظر ما بعدها : — أشكرك .. أشكرك .

وأنا واصلت الكلام ، قائلاً : — أنا لا أتوهم ، بل أجزم ..... وأود ان نتكلم بصراحة ...

كلماتي هذه أربكته كثيراً ، فأخذ يقول : — ان حضرتك مخطيء .. مخطيء تماماً .. أنا أودك ، أنا أحترمك ، أنا أقدر علمك .. وفضلك وخدماتك ...

* * *

أنا لا أرى لزوماً لتسجيل سلسلة المشاكل والمتاعب التي تعرضت لها من جراء جهل الوزير لمعنى الحكومة والنظام ، واندفاعه وراء الأغراض الشخصية دون تبصر وروية ، وأكتفي بذكر خاتمة القضايا الغريبة التي أثارها ، مخالفاً لأبسط مقتضيات العقل والمنطق :

عندما ذهبت الى الألويه الشمالية ، لاستطلاع الأحوال ومعالجة القضايا ، أراد ان يستفيد من غيابي ، وأثار عدة قضايا في مدارس كربلاء والنجف ، وطلب من مدير المنطقة تعيين شخص اسمه « محمد الطباطبائي » الى مديرية مدرسة كربلاء ، والشخص المذكور لم يكن من حملة الشهادات ، ولا ممن لهم خدمة سابقة في سلك التعليم ، ومدير المنطقة استفسر رأي المفتش من ناحية

والمتصرف من ناحية أخرى، والمفتش أجاب بأن تعيين المشار اليه لا يجوز بوجه من الوجوه ، والمتصرف لم يحبذ تعيينه مديراً ، وانما قال بامكان تعيينه معلماً ، والوزير ، عندما سمع من مدير المنطقة هـذه النتائج وافق على الاكتفاء بتعيينه معلماً ، ولكنه في اليوم التالي، عدل عن ذلك ، وألح على تعيينه مديراً ،وعندما رأى تردد مدير المنطقة في هذا الأمر ، أصدر أمراً بتعيينه مباشرة .

ثم اندفع أكثر من ذلك : قرر نزع سلطة التعيين من مديري المناطق ،فأصدر الأمر التالي :

العدد ٧٨ ـ التاريخ ١٩٢٤/٢/١٤

الى سعادة مدير المعارف العام المحترم .

بناء على الشكايات الواردة من معظم الأهالي لسبب تحويل كثير من المعلمين والمديرين من مدارسهم ، وبناء على ما رأيناه من الاستياء العميق وانكسار شوق ورغبة الأهلين ، أمرنا حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير أو مدرس من مدرسة الى أخرى الا بعد عرض الأسباب الموجبة الى الوزارة والحصول على موافقتها . ويستثنى من ذلك الحوادث الفجائية المقتضية فصل المدير أو المدرس فوراً .

نرجو تبليغ مديري معارف المناطق ومفتشي المدارس هذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير المعارف

محمد حسن

استلمت هذا الأمر،بعدما كنت قد اطلعت على ما جرى حول مدارس كربلاء والنجف في غيابي مخالفاً لكل قاعدة وكل مصلحة :

أولاً : ان أمثال محمد الطباطبائي ، ما كانوا يعينون في وظيفة تعليمية ، الا بعد ان يؤدوا امتحاناً ، أمام هيئة خاصة في دار المعلمين ، وان ينجحوا فيه .

والوزير كان قد أصدر أمراً بتعيينه مديراً ، دون ان يؤدي أي امتحان .
ثانياً : الوزير أصدر أمر التعيين ، مخالفاً لتقرير المفتش ، ورأي المتصرف ، ورأي مدير المعارف . أي : مخالفاً لآراء جميع الموظفين المسؤولين .
فرأيت ان أقابل أمر الوزير الأخير بالشدة التي يستحقها ، فأرسلت اليه أولاً الجواب التالي ، بغية احراجه :

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتكريماً ،

لقد ذكرتم في مقدمة كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٤ والرقم ٧/١ ما يأتي : « بناءً على الشكايات الواردة من معظم الأهالي بسبب تحويل كثير من المدرسين والمديرين من مدارسهم ... »

فأعرض على معاليكم انني لم اطلع على الشكايات المبحوث عنها . كما أنني لا أعرف شيئاً عن تحويل كثير من المديرين ، فلم أذكر الا الشكاية الواردة من سميكة ، ولا أعرف الا تحويلات المديرين الأخيرة التي أجريت بناءً على أوامركم التي كان معظمها مخالفاً لآرائنا .

فأرجو من معاليكم ان تطلعوني على الشكايات التي تقولون أنها واردة من معظم الأهالي ، وان تخبروني التحويلات المشتكى عنها ، لكي أفحصها ، وأعرض على معاليكم حقيقتها ، كما فعلت ذلك على مضبطة السميكة التي اطلعت عليها .

وتفضلوا بقبول فائق التعظيم .

١٩٢٤/٢/١٦ ساطع الحصري
مدير المعارف العام

طبعاً ما كان في استطاعة الوزير ، ان يرد على أسئلتي هذه .
ولذلك وجهت اليه – في اليوم التالي – مذكرة مفصلة ، بدأتها بالعبارات التالية :

وجاء في كتاب معاليكم المؤرخ ١٤/٢/١٩٢٤ والمرقم ١/٣ – بعد المقدمة التي بحثت فيها وطلبت توضيحها وتعليلها بكتابي المؤرخ ١٦/٢/١٩٢٤ والمرقم ١/٥/٥١ ما يأتي :

وأمره حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير أو مدرس من مدرسة الى أخرى الا بعد عرض الأسباب الموجبة الى الوزارة وأخذ موافقتها .

وقد رأيت مضطراً ان اذكر ما حدث من التغيير والتبديل في جماعة مدرستي النجف وكربلاء بأمر معاليكم مباشرة ، وبالرغم من مخالفتنا وتنصلنا من تبعة الأمور العائدة اليها ....

وبعد أن ذكرت سلسلة مطاليبه واجراءاته المتعلقة بجماعة المدرستين المذكورتين – بصورة تفصيلية – قلت :

واسمحوا لي يا معالي الوزير أن أقول ان هذه الاجراءات ، يمكن أن تلخص كما يأتي : عدم الالتفات الى آراء الموظفين المسؤولين ، عدم التقيد بالاصول الموضوعة والرسمية ، عدم النظر الى درجات المدارس ودرجات المدرسين ، الاهتمام بالاعتبارات الخارجية الخصوصية والعمل بالآراء الشخصية والتحقيقات غير الرسمية .

ولا يخفى أن أكثر ما أثار لدي من الاستغراب عندما قرأت أمر معاليكم الصادر في نفس اليوم الذي قدمتم فيه مسألتين من الاجراءات الآنفة الذكر ، واتهمتم فيه الادارة بالتحويلات الكيفية ... وأمرتم بطريقة جديدة في التحويلات حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ، وطلبتم تبليغ الأمر الى مديري الألوية ومفتشي المدارس اعتباراً من تاريخ صدوره .

وبعد ذلك ، كتبت الرد الصريح التالي :

واذا كان قصد معاليكم من « اصلاح المعارف ورعاية السياسة » هو تعميم الخطة التي اتبعتموها فعلا في مدارس لواء كربلاء – التي تنصلت من تبعة

« جاء في كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٤ والمرقم ٧/١ - بعد المقدمة التي رددت عليها وطلبت توضيحها وتعليلها بكتابي المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٦ والمرقم ١٥/٧/١ ما يأتي :

« أمرنا حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير أو مدرس من مدرسة الى أخرى الا بعد عرض الأسباب الموجبة الى الوزارة وأخذ موافقتها »

« فأراني مضطراً لتذكير ما حدث من التغيير والتبديل في جماعة مدرستي النجف وكربلاء بأمر معاليكم مباشرة ، وبالرغم من مخالفتنا وتنصلنا من تبعة الأمور العائدة اليها ... »

وبعد أن ذكرت سلسلة مطالباته واجراءاته المتعلقة بجماعة المدرستين المذكورتين - بصورة تفصيلية - قلت :

«اسمحوا لي يا معالي الوزير أن أقول ان هذه الاجراءات ، يمكن أن تلخص كما يأتي : عدم الالتفات الى آراء الموظفين المسؤولين ، عدم التقيد بالاصول الموضوعة والمرعية ، عدم النظر الى درجات المدارس ودرجات المدرسين ، الاهتمام بالاخبارات الخفية الخصوصية والعمل بالآراء الشخصية والتحقيقات غير الرسمية .

فلا يمكنني أن أكتم ما اعتراني من الاستغراب عندما قرأت أمر معاليكم الصادر في نفس اليوم الذي قررتم فيه مسألتين من الاجراءات الآنفة الذكر ، واتهمتم فيه الادارة بالتحويلات الكيفية ... وأمرتم بطريقة جديدة في التحويلات « حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ، وطلبتم تبليغ الأمر الى مديري المناطق ومفتشي المدارس اعتباراً من تاريخ صدوره » .

وبعد ذلك ، كتبت الرد الصريح التالي :

« اذا كان قصد معاليكم من « اصلاح المعارف ورعاية السياسة » هو تعميم الخطة التي أظهرتم آثارها فعلا في مدارس لواء كربلاء - التي تنصلت من تبعة

أمورها رسمياً بكتابي ــ أعرض بكمال الأسف انه ليس في استطاعتي أن أشارك معاليكم في تنفيذ هذه الخطة .

« وأرجو أن تحيطوا علمـــاً بأن ما تأمرون به مخالف للاصول الموضوعة والأساسات الادارية .. كما انه مناف لما أمر به جلالة مليكنا المعظم أولاً وآخراً من وجوب توزيع الأعمال وتخصيص الوظائف .

فأرجو أن تعذروني لعدم تمكني من تنفيذ أمر معاليكم .

وفي الختام ، تكرموا بقبول فائق التعظيم .

وجهت الكتاب الى الوزير ، وأرسلت صورة منه الى « سعادة سكرتير مجلس الوزراء الموقر » لعرضه على فخامة رئيس الوزراء » .

وذهبت في اليوم التالي الى ديوان رئيس الوزراء ، لأقول لجعفر العسكري « لم يبقَ عندي مجال للصبر ، لا أستطيع أن أتولى « عمل حارس المجانين » .

انه كان يضحك ، في كل مرة أتكلم فيها عن أعمال الوزير ونزواته ، ويقول « أرجوك ، طول بالك .. » . ولكن هذه المرة لم يضحك ، ولم يقل لي « طول بالك .. » .. بل تأوه وقال :

ــ حقك .. ما العمل .. نحن أيضـاً صرنا نتعب معه .. أخذنا نبحث عن طريقة لنتخلص منه ..

وقد علمت ــ بعد ذلك ــ انه كان يتعب الوزراء بآراء سخيفة ، ثم كان يفشي أسرار المجلس ، ويشيع عنها أشياء غير صحيحة .. وعندمـــا تكررت مخالفاته للأكثرية .. قال له رئيس الوزراء :

ــ انك تكثر من مخالفتنا ... العادة ، ان الوزير الذي لا يتفق مع زملائه ينسحب ويستقيل .. فأرى أنه يجب عليك أن تستقيل ..

ولكن أبو المحاسن رد عليه ، بقوله :

ــ أنا لا أستقيل ــ أنت استقيل ..

* * *

أستطيع أن أقول : إن معظم جهودي – خـلال وزارة أبو المحاسن – انصرفت الى معالجة طلباته وتصرفاته الشاذة ، وتقليل أضرارها على قـدر الامكان .

ولكن الفوضى التي أحدثها ، وروح المشاغبة التي شجعها ، خلال وزارته ، ما كان يمكن أن تزول بمجرد خروجه من الوزارة ، بل تطلبت منا بذل جهود كبيرة لمعالجتها ، وازالة آثارها السيئة بعد ذلك أيضاً ...

كتـــاب
سر تأخر المعارف في العراق

في اواخر سنة ١٩٢٣ ، صدر في بغداد كتاب عنوانه « سر تأخر المعارف في العراق » وقد طبع في مطبعة الفرات ، سنة ١٣٤٢ هجرية .

الف الكتاب « جماعـــة من المدرسين » لم يذكروا اسماءهم ، ولكنهم كانوا معروفين : جماعة الموتورين والمشاغبين الذين سبق ذكرهم في بحث آخر . وغرضهم من نشر الكتاب كان واضحاً : تكرار الدعاية ضد ساطع الحصري ، واظهاره بمظهر « العامل الاساسي لتأخر المعارف في العراق » .

يبدأ الكتاب بـ « كتاب مفتوح الى اعتاب جـــلالة الملك فيصل الأول ، يسترحم تخليص معارف العراق من مساوىء المدير العام . ثم يخصص صفحـــة لتبجيل وتمجيد صاحب المعالي السيد هبة الدين ، وزير المعارف الاسبق ، تحت عنوان « صفحة بيضاء ، وذكرى خالدة » مطبوعة بحروف كبيرة ، تشير الى « جليل اعماله » في ترقية معارف البلاد ، كل ذلـــك داخل اطار زخرفي يلفت الانظار .

ثم يلفق الكتاب ترجمة حياة الأستاذ ساطع الحصري في صفحتين ، وبعـــد ذلك ينقل كل ما نشر في جرائد « العاصمة ، والامل ، والعراق » — تحت تواقيع « مدرس فاضل » و « عراقي امين » عن انتقادات على منهج التعليم الابتدائي الجديد ، وعلى تقرير المعارف عن السنة الدراسية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ، ويضيف

الى ذلك كله ، بعض الانتقادات الجديدة ، على غرار الانتقادات السابقة .

ومن الغريب ان مؤلفي كتاب « سر تأخر المعارف » لم يترددوا في نقل الرأي الذي كان ابداه المحرر الناقد « عراقي امين » في وجوب حذف دروس الديانة « من مناهج الدراسة » فان حتى هذا الرأي دخـــل بين صفحات « سر تأخر المعارف » ، لمجرد كونه ضد ساطع الحصري !

* * *

ان المزاعم التي سعى مؤلفو كتاب «سر تأخر المعارف» الى نشرها واشاعتها بين الناس ، يمكن ان تتلخص بما يلي :

ان كل ما حصل من تقدم ورقي في معارف العراق ، انمــا تم على يد « معالي العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني، وزير المعارف الأسبق» .

وأما كل ما يشوب معارف العراق ، من نقائص ومساوىء ، فهو من عمــل مدير المعارف العام ساطع الحصري . حتى الامتيازات التي تمتعت بها المدارس الطائفية في الموصل ، كلها ، من جملة اعمال مدير المعارف العام !

وقد توسل المؤلفون – في هذا المضمار – بكل وسائل الدعاية المغرضة التي تخطر على البال .. من الاستغفال والتضليل الى الكذب والافتراء .

اذكر فيما يلي بعض النماذج من هذه الوسائل :

كان الحكام العسكريون – في زمان الادارة البريطانية – حملوا الاهالي الى جمع التبرعات ، لانشاء بعض المدارس والمستوصفات والمستشفيات ، للتـذكير بالمرحوم « الجنرال مود » . وخصصوا قسماً من هذه المبالغ الى تشييد بنايـــة مدرسية كبيرة في حارة العوينة . وعندما أتمت ادارة الاشغال العامة انشاآت البناية وسلمتها الى المعارف ، تقرر تسميتها باسم مدرسة العوينة ، ونقل تلاميذ المدارس الصغيرة التي كانت قائمة في جوارها ، في دور عادية مستأجرة ، ومحرومة من جميع متطلبات الصحة المدرسية الى هذه البناية الكبيرة .

والمشاغبون وجدوا في هذه الواقعة وسيلة لتضليل افكار القراء ، حذفوا

منها كل ما يتعلق ببناية مدرسة العوينة وقالوا « الأستاذ الحصري ألغى مدرسة الشيخ صندل و....»

* * *

عند تنظيم واصلاح شؤون دار المعلمين ، قررنا وضع احدى المدارس الأبتدائية القريبة منها ، تحت اشراف ادارة الدار المذكورة ، لتقوم بمهمة مدرسة التطبيقات لدار المعلمين .

ولكن ، عندما استلمنا بناية كوجوك ضابطان القائمة في جهة الكرخ ، ونقلنا دار المعلمين اليها ، اصبحت المدرسة الآنفة الذكر صالحة للقيام بالمهمة المذكورة، لبعدها عن مبنى دار المعلمين — ولا سيا لوقوعها في الجهة الأخرى من نهر دجلة . فكان من الطبيعي ان ننزع منها هذه المهمة، لنلقيها على عاتق مدرسة قائمة في جهة الكرخ ، وقريبة من دار المعلمين الجديدة .

والمشاغبون اتخذوا هذه الواقعة ايضاً وسيلة للدعاية ، انهم جردوها من ارتباطها بدار المعلمين ، وقالوا « ان الأستاذ الحصري ، كان مغرماً بتغيير اسماء المدارس : انه غيّر اسم مدرسة البارونية ، وأسماها مدرسة التطبيقات ولكن بعد مدة عدل عن ذلك أيضاً ، واسماها « المأمونية » الخ ..

* * *

هذا ، وفي امر « تعليم البنات » لم يتورع المشاغبون من الالتجاء الى الكذب المحض : وزعموا بأن الاستاذ الحصري «لم يبذل أي جهد في سبيل تعليم البنات .»

ونشروا هذا الزعم الباطل بعبارات لا تخلو من قصد استثارة آراء بعض المحافل . اذ قالوا ، ما نصه :

« ان الاستاذ الحصري ، المتشبع بالافكار العصرية ، والمتطرف في رأيه في المرأة (ص ٦٨) لم يبدِ أي اهتمام في تعليم فتيات العراق، ولم يسعَ لهن في التقدم ولو لحظة واحدة . »

وأكدوا على العبارة الأخيرة ، بقولهم :

وما أحرى الاستاذ المصري المتشبع بالروح اللبنانية والمعجب بكل ما ينسب الى لبنانه – ان يقتدي بادارة معارف لبنان الكبير التي قررت ان لا تفتح مدرسة للذكور الا وبجنبها مدرسة للاناث . أليس جدير به ان يحذو حذو ذلك القطر الشقيق فيتخذ فعال رجاله قدوة يقتدي بها ؟؟؟

الكتابة (رقم ٩)

صورة زينكوغرافية من الأسطر الأربعة الواردة
في الصفحة ٦٨ من كتاب سر تأخر المعارف

****

نتائج مؤلمة

للسنة التدريسية الماضية

نفقات التعليم	١٧٠٠٠٠٠	روبية
عدد خريجي المدارس الثانوية	١١	طالب
عدد خريجي دار المعلمين	٢٥	«
عدد خريجي دار المعلمات	٥	طالبة
عدد خريجي المدارس الابتدائية	٦٠	طالب

هذا كل ما انتجته المدارس العراقية لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ بعد ان انفق في سبيلها مليون وسبعمائة الف روبية .

الكتابة (رقم ١٠)

صورة زينكوغرافية من خاتمة كتاب
سر تأخر المعارف في العراق

« أجل، انه أهمل تعليم البنات اهمالاً تاماً، وانصرف عنه بكليته (ص٦٨).
وفي الصفحة التالية قالوا :
(« ان ادارة المعارف » خصت مدينة الموصل بمعظم مدارس البنات) .

* * *

ان مؤلفي كتاب « سر تأخر المعارف » بدأوا ابحاثهم عني بترجمـة حال ملفقة تماماً . وعندما نقلوا ما كان نشره « المدرس الفاضل » في قضية تعليم البنات ، أضافوا الى تلك الأخبار الملفقة خبراً مكذوباً آخر : اذ زعموا ان ساطع الحصري « متشبع بالافكار اللبنانيـة ، ومعجب بكل ما ينسب الى لبنانه » !

ان الكتابة (رقم ٩) المطبوعـة في الصفحة ٣٩٠ ، هي : صورة زينكوغرافية لفقرة وردت في الصفحة ٦٨ من كتاب سر تأخر المعارف جاء فيه ما نصه :

« ما احرى بالأستاذ الحصري المتشبع بالروح اللبنانية ، والمعجب بكل ما ينسب الى لبنانه ، ان يقتدي بادارة معارف لبنان الكبير ، التي قررت أن لا تفتح مدرسة، الا وبجانبها مدرسة للبنات »

* * *

ولكن مؤلفو كتاب « سر تأخر المعارف في العراق » يصلون الى الذروة من الضلال والتضليل ، والغفلة والاستغفال ، عندما يحاولون ان يختموا مزاعمهم الباطلة ، بنشر سلسلة ارقام ، تحت عنوان « نتائج مؤلمـة » للسنة الدراسية الماضيـة »

في الصفحة ٣٩١ ، صورة زينكوغرافيـة لهذا القسم من الكتـاب (الكتابة رقم ١٠) .

يلاحظ : انهم يذكرون ان نفقات التعليم كانت ١،٧٠٠،٠٠٠ روبية ، في حين ان عدد خريجي المدارس الثانوية كان ١١ فقط ، وعدد خريجي دار المعلمين

٢٥ لا غير ، وعدد خريجي دار المعلمـــات ٥ فقط ، وعـدد خريجي المدارس الابتدائية ٦٠ لا غير. ولكنهم لا يرون لزوماً لذكر عدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس المذكورة .

ومع ذلك يقولون :

« هذا كل ما انتجته المدارس العراقية لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ بعد ان انفق في سبيلها مليون وسبعمائة الف روبية » .

كأن كل هذه المبالغ انفق في سبيل المتخرجين وحدهم !

* * *

ان هذا الكتاب نشر في زمان وزارة « حسن ابو المحاسن » ، بموافقتـــه وبمساعدته وتحت رعايته ...

اني اعتبره من اغرب وأثمن الوثائق التي تكشف الستار عن « المستوى العقلي والأخلاقي » ، الذي كان يهيم فيه أبطال الدعايات والمشاغبات القائمـــة ضدي ، وضد أعمالي التنظيمية والاصلاحية .

تعليم الأمير غازي

- ١ -

طلبني الملك فيصل يوماً وقت العصر ، فذهبت لفوري الى البلاط . وعندما وصلت الى باب القصر ، علمت بأنه يتجول في الحديقـــة ، فتوجهت الى جهة الشط ، لملاقاته هناك . وبعدما تقدمت قليلاً في ذلك الاتجاه ، رأيته من بعد ، متجولاً مع جماعة من حاشيته على السدة . وعندما لمحني ، خلال تلفتاته ، غـيّر اتجاهه بغتة ، وأخذ يتقدم نحوي ونحو القصر ، بخطى سريعة . وعندما التقينا في منتصف طريق السدة ، صافحني ، ثم وجـــه اليّ بعض الأسئلة السريعة : « كيف حالك . كيف خلدون . أمه . أخته ؟ » وبعد ذلك واصل السير نحو القصر بخطى واسعة وسريعة ، دون أن يقول شيئاً ...

وظهر لي بوضوح عندئذ أنه كان مشغول البال بقضية مهمة ، يريد أن يحدثني عنها ، ولكنه لم يشأ أن يذكر شيئاً بحضور أحد من رجال حاشيته . ولذلـك بقي صامتاً الى أن وصلنا القصر ، ودخلنا القاعة الكبيرة ، واختلينا فيها .

جلس على كرسي في أقصى زاوية القاعة ، وأشار اليّ بالجلوس الى الكرسي الذي بجانبه ، ثم خفض بصره نحو منضدة السجائر التي تقع بيننا ، ووقف في هـــذا الوضع مدة من الزمن ، وقفة من يريد أن يجمع شتات أفكاره ، وينظم

عناصر حديثه ... ثم رفع رأسه بغتة ، وهزه هزاً خفيفاً ، بوضع من اتخـذ قراراً خطيراً ، وأخذ يتكلم :

بدأ الحديث بلفظ كلمة « غازي » ، ثم كرر هذه الكلمة – حسب عادته عندما يتكلم عن شيء خطير – « أقول : غازي » .

ولم يكد يلفظ العبارات الأولى من حديثه ، حتى تبينت كل المسألة ، بكل ما فيها من خطورة وتعقيد :

غـازي ، ابنه وولي عهده ، غازي ... انه كان قد تركه هناك في الحجاز منذ بداية الثورة ، تحت رعـاية جده الملك حسين . ولكنه بعد أن استقرت الأمور في العراق – رأى من الضروري أن يجلبه الى بغداد ، ليشرف على تربيته وتعليمه بنفسه ، وينشئه التنشئة الـتي يتطلبها مستقبله . ويظهر أن البعض ممن كانوا ساهموا في تعلـيم الملك فيصل نفسه ، أرادوا أن يتولوا تعليم غازي . ولـكنهم لاحظوا بأنه لا يفهم ما يلقى عليه من الدروس . وما نقلوه الى الملك فيصل في هـذا الصدد ولّد في نفسه خوفاً من أن يكون في ذكاء غازي شيء من النقص ، وحمله على التفكير في الأمر بصورة جدية .

– تعرف يا ساطع ، باني احب اسرتي ، واحب ابني غازي ، واحب ان اؤسس اسرة مالكة... ولكني احب امتي اكثر من اسرتي واكثر من غازي... فاذا كان الأمر حقيقة كذلك ، واذا كان غازي لا يتصف بالذكاء اللازم لولي عهد وللملك ، أقول : اذا كان غازي لا يخلو من غباوة ، فانا سوف لا اتردد في العمل بما يحتمه عليّ الواجب الوطني . سأجمع مجلس الأمة ، وسأقول : إني اجعل الأمة في حل من ولاية عهد ابني ، واترك لها الحرية التامة في تقرير مـا يجب عمله في هذا الشأن ...

قال ذلك ، بصوت مختنق ، ولكنه مملوء بأداء العزم والحزم . ثم كرر :

– احب ابني ، ولكني احب أمتي اكثر من ابني .. فعليّ ان اقوم بواجبي نحوها ، قبل كل شيء ...

ولقد اصغيت الى حديثه هذا ، بسكون تام وبتأثر عميق .

اذكر انني كثيراً ما جوبهت باستشارات من بعض الآباء والأمهات عن بعض المشاكل والمسائل المتعلقة بأولادهم خـــلال حياتي التربوية الطويلة . غير اني لا اذكر ان واحدة منها بلغت من الخطورة مبلغ خطورة هذه الاستشارة ..

انني لم اكن قد رأيت الأمير غازي – حتى ذلك اليوم – الا مرة واحدة . فقلت للملك فيصل :

– مع الأسف انني لم اخالطه الى الآن مخالطة تمكنني من الحكم في الأمر حكماً قاطعاً . ومع هذا استطيع ان اقول : انني لم الاحظ على سحنته وشكل جمجمته ، ما يدل على نقص عقلي فيه .

وبعد هذه المقدمة ، سردت عليه بعض المعلومات العامة :

ان علماء النفس والتربية يقسمون « التأخر » الذي يلاحظ عند الأطفال الى نوعين أساسيين: النوع الأول هو التأخر الذي ينتج عن التأخر في الدرس والتعلم. والنوع الثاني ، هو التأخر الذي ينجم عن نقص طبيعي في القابليات الفكرية . ان النوع الأول مما يمكن تلافيه تلافياً تاماً ، بتدابير تربويـــة وتعليمية خاصة . بعكس النوع الثاني الذي لا يمكن معالجته معالجة تامـــة . يلوح ان حالة الأمير غازي، تنطبق على النوع الأول: انه تأخر في الدرس – المدرسي منه والطبيعي – بالنسبة الى عمره . ونتج عن ذلك نقص في قواه الفكرية الراهنة . وهذا ممـــا يمكن تلافيه بسهولة . ومع ذلك ، انا اقول هذا ، دون ان اؤكده . فاسمحوا لي أن اواجهه ، وافحصه عدة مرات ، قبل أن اعطي حكماً قاطعاً في الأمر ..

ان ايضاحاتي هذه بسطت على قلبه شيئاً من الطمأنينة وأزالت عن وجهه علائم التوتر والانقباض . ومع هذا ، بعد الاصغاء الى مـــا قلته اصغاء المرتاح المتفائل ، عاد الى تخوّفه فقال :

– ولكنني أريد ان اتأكد من الأمر ، أدرس المسألة جيداً ، وقل لي رأيك النهائي . لا تفكر فيّ ، لا تفكر في غازي . فكر في الأمة ، فكر في الوطن..

قال ذلك وانتصب في كرسيه ، وانتهزت انا فرصة هذا الانتصاب للنهوض والانصراف .

وعندما قام يصافحني مودعاً ، قال لي بلهجة ملحة ، كلها جد وحزم :

ـ أعرف ، يا ساطع ، انك رجل صريح تقول كل ما تعتقد به بدون مواربة ... غير أني أرجوك ان لا تخرج عن ديدنك هذا في هـذه المسألة : لا تفكر بي ، لا تفكر بغازي ، فكر بالأمة ، فكر بالوطن ...

ودعته بعد أن طمأنته على ذلك . وقبل أن أخرج من الباب ، سمعته يكرر مرة أخرى :

ـ قلت لك يا ساطع ، لا تفكر بي ، لا تفكر بغـازي ، فكر بالأمة ، فكر بالوطن ..

* * *

بعد ذلك ، قضيت عدة ايام في دراسة أحوال الأمير غازي العقلية ، دراسة علمية ، وفقاً للطرق المتبعة في الاختبارات العقلية . وبناء على هذه الدراسة ، تأكدت من أن قابلياته الفكرية كانت طبيعية وسوية . وقابلت الملك فيصل ، واطلعته على نتيجة دراستي التي دلت على صدق تخميني الأول ، وأكدت له أن عدم فهم غازي لما ألقي عليه من دروس، لم يتأت من نقص في قابلياته الفكرية بل نتج عن تأخره في الدرس والمخالطة تأخراً شاذاً ، بحكم حياته السابقة ، وان تلافي ذلك يتطلب السير على خطـة محكمة ، بوسائط خاصة ، بواسطة معلمين ومربين مجدين ويقظين ..

- ٢ -

بعد التأكد من قابلياته العقلية ، ترتب علينـا أن نتخذ التدابير اللازمة لتعليمه وفق منهاج خاص ، مع تعويـده على مراعاة النظام التام في الدرس والمطالعة .

تم تخصيص دار خاصة متصلة بالبلاط ، مع حديقة خاصة ، وردهة خاصة ، لتعليم الأمير غازي .

وانتخبنا المعلمين للمواد المختلفة ، من أقدر الذين كانوا يعلمون المواد المذكورة في المدارس الابتدائية .

ورأينا من الضروري أن يشرف على جميع شؤون « دار التعلـــم » الخاصة بالأمير غازي رجل ذو مكانة مرموقة ، وتم تعيين طه الهاشمي مراقباً لها .

وأنا أخذت أتابع سير الأمور ، أزور الدار من وقت الى آخـــر ، وأتصل بالمعلـــين ، لأطلع على ملاحظاتهم ، لأقرر تفاصيل المنهاج ، على ضوء التجارب والمشاهدات .

ولكن ، كانت هناك مسألة هامة ، لا بد من أخذها بنظر الاعتبار : حاجة الأمير الى الحياة المعشرية ، الضرورية للتربية الاجتماعية .

فان مهمتنا لا تتسم بتعليمه ما يحتاج اليه من مواد ، ولا بتعويده النظـام في الدرس وفي الأعمال . بل كان يترتب علينا وجود وسيلة لضمان معاشرته لأطفال من سنه .

ان مستوى معلوماته الضئيلة ما كانت تساعد على الحاقه بمدرسة من المدارس، لا في العراق ، ولا في خارج العراق .

وبعد التفكير مليـــا ، بدا لي أن أحسن طريقة لضمان المعاشرة الضرورية هي اشراكه في التمارين والحركات الكشفية .

ولذلك تقرر تأليف فرقـــة كشفية ، يلتحق بها الأمير غازي . لم أرَ من الموافق أن أربط هذه الفرقة بمدرسة من المدارس القائمة في بغداد . بل رأيت أن نجمع في هذه الفرقة طلاب من جميع المدارس الابتدائية .

طلبنا من كل مدرسة ان تنتخب طالبين من طلابها ، للالتحاق بالفرقـــة المذكورة ، ليقوموا بالتمارين والحركات والالعاب الكشفية مع الأمير غازي ، بعد ظهر يومي الأسبوع المخصصين لأمثال هذه الحركات في سائر المدارس .

بهذه الصورة هيأنا للأمير غازي مجال اللعب مع هؤلاء الأطفال المنتسبين الى مختلف احياء المدينة ، كرفيق لهم ، في مختلف الألعـــاب والتمارين والحركات الكشفية .

وبهذه الصور وفرنا له الشيء الكثير من وسائل التربية الاجتماعية بجانب التربية العقلية .

ان هذه التدابير اثمرت الثمرات المنتظرة منها : تقدم الأمير غازي تقدما سريعاً، وتم تلافي التأخر السابق، وأوصله الى المستوى العلمي والفكري الضروري لالتحاقه بالمدارس العسكرية .

مدرسة شرافة ايرانيان ببغداد

ان أحوال مدرسة شرافة ايرانيان كانت تسترعي الانتباه وتستلزم المعالجة بطريقة من الطرق .

مديرها كان من ضباط البحرية العثمانية . وضع كرهه للعرب في خدمة الدولة الايرانية . كان يكثر من الجولات المدرسية في شوارع المدينة . جميع التلاميذ كانوا يضعون على رؤوسهم القبعات البهلوية ، مع شاراتها المعلومة ، ويسيرون وراء العلم الايراني ، ويرتلون الأناشيد الايرانية ، مع ان الأكثرية الساحقة منهم كانت من أبناء العراقيين . وقد حُكي لي : ان بعض المعلمين الذين كانوا يعرفون المدير من قبل — لاموه على سلوكه هذا . ولكنه قال لهم : ان هـذا العلم ، يعني العلم الايراني أشرف من علمكم انتم .. وصار يزيد من الجولات المدرسية ، ويحاول ان يعطيها شكل مظاهرات استفزازية .

عندما فكرت في التأثيرات المعنوية السيئة التي تحدثها هـذه المدرسة في نفوس الأطفال العراقيين الذين يدرسون فيها ، تألمت كثيراً ، غير أني لم اجد سبيلا لتغيير أحوال المدرسة وأعمالها .

لأن الحكومة الايرانية ما كانت اعترفت بعد بالحكومة العراقية ، وزمام الأمور الخارجية كان باقياً في أيدي المندوب السامي ، وموظفو المندوبية كانوا ينصحون الحكومة العراقية بعدم احداث مشاكل مع الحكومة الايرانيـة في الظروف الحالية .

غير أني أخذت افكر في الأمر من وجهة أخرى : لماذا يرسل العراقيون أولادهم للمدرسة الايرانية ؟ اني لم أجد مجالاً لتعليل ذلك ، الا بالأمرين التاليين : اما لأنهم لم يجدوا مدرسة رسمية أقرب من المدرسة الايرانية ، واما لأنهم ينجذبون الى المدرسة الايرانية لكونها جعفرية .

اذن : لنفتتح مدرسة رسمية في نفس الحارة ، ولنعين لها مديراً ومعلمين من أبناء الجعفرية .. بهذه الصورة ، نستطيع ان نكافح المدرسة الايرانية ، دون ان نقول شيئاً لها او لحكومتها .

* * *

قررت تنفيذ هذه الخطة باحكام ، طلبت من مدير معارف منطقة بغداد ، ان يبحث عن دار في حارة باب السيف ، لاستئجارها واتخاذها مدرسة ، كما طلبت منه ان ينتخب معلماً نشطاً وشاطراً من أبناء الجعفرية ، ليتولى ادارة المدرسة ، ثم يعين لها ما يلزم من المعلمين على ان يكونوا هم أيضاً من أبناء الجعفرية ...

ولقد تم فتح المدرسة ، وفق هذه الخطة . كما تم تجهيز المدرسة أحسن تجهيز ، وتزويدها بالكثير من الخرائط والألواح والمصورات ..

وخلال بضعة أشهر ، امتلأت صفوف المدرسة بالتلاميذ ، وكان معظمهم انتقل اليها من المدرسة الايرانية ..

* * *

يظهر ان ادارة المدرسة الايرانية أرادت ان تكسب أهل الحارة الى جانبها بطريقة أخرى : رأت ان تفتتح دروساً ليلية لتعليم الكبار ، وطلبت من وزارة المعارف ان تمنحها « رخصة » لذلك .

وأنا عندما اطلعت على هذا الطلب ، كتبت تعليقاً عليه ، قلت : ان وزارة

المعارف لم تستصدر بعد القانون الذي ينظم أمور المدارس الأهلية والأجنبية . فلا يجوز لها ان تعطي رخصة جديدة – أو توسع نطاق رخصة قديمة – قبل اصدار القانون المذكور . مدرسة شرافة ايرانيان ، كانت مرخصة منذ العهد العثماني ، فلها ان تستمر بالعمل في حدود تلك الرخصة ، وأما الرخصة الجديدة التي تطلبها ، لتوسيع نطاق أعمالها ، فيؤجل النظر فيها الى حين صدور القانون الذي سيعين الشروط ويعرف الواجبات .

وكلٌ من الوزير والمستشار ، وجدا ملاحظاتي معقولة ، فلم يعترضا عليها .

* * *

بعد بضعة أيام ، غادرت بغداد للقيام بسفرة تفتيشية في هيت وحديثة وعانة وراوه ، وعند عودتي علمت بأن الوزارة – في غيابي – وبناء على المراجعات والوساطات العديدة – وافقت على طلب المدرسة الايرانية ، وأبلغتها هذه الموافقة بكتاب رسمي .

طبعاً ، تألمت مما حدث في هذا المضمار ، غير أني لاحظت ان كتاب الوزارة صدر قبل يوم واحد فقط ، وطبيعي ان المدرسة ما كانت بدأت العمل بها بعد . ففكرت في احباط مشروع المدرسة الايرانية في هذا الشأن ، على الرغم من الرخصة التي حصلت عليها : استدعيت ثابت عبد النور – معتمد المعهد العلمي – وطلبت منه ان يتخذ التدابير اللازمة لفتح دروس ليلية في باب السيف على الفور . وقلت له : اني سأبلغ الآن كلا من مدير المعارف ومدير المدرسة ليساعدكم في هذا الأمر . ووعدته بزيادة المساعدات المخصصة للمعهد ، بنسبة النفقات التي سيتكبدها من جراء هذه الدروس الليلية . وثابت عبد النور وعدني بإجراء الاعلانات اللازمة مساء هذا اليوم ، بالبدء بتسجيل وقبول الطلاب مساء يوم الغد ..

ان هذا التدبير أثمر الثمرات التي كنت أنتظرها منه : الدروس الليلية التي فتحت

في مدرسة باب السيف جذبت اليها كل من كان مستعداً لها في تلك الحـــارة .

وعندما أتمت مدرسة شرافة ايرانيان ترتيباتها وأعلنت عنها ، لم تجـــد طالباً يراجعهـــا .

وبهذه الصورة ، إنها لم تستطع ان تستفيد من الرخصة التي كانت قـــد حصلت عليها .

الشهادات المزوّرة في
مدرسة الحقوق

- ١ -

كانت مدرسة الحقوق تابعة الى وزارة العدلية وكان نظامها الخاص يشترط للدخول فيها ان يكون الطالب حاملاً لشهادة « دراسة ثانوية » ، أو يكون قد وصل الى الصف الحادي عشر سلطاني ، في العهد العثماني .

فقد جرت بيننا وبين المدرسة بعض المخابرات ،حول درجة بعض الشهادات، وكتبنا لها « ان مدرسة الجعفرية ومدرسة الآليانس الاسرائيلية ، كانتا في العهد العثماني في درجة مدرسة ثانوية الا أنهما لم تكونا في هذه الدرجة، في الحالة الحاضرة، فيجوز قبول من يحمل منها شهادة في العهد العثماني ، ولكنه لا يجوز قبول من يحمل شهادة بعد العهد المذكور » .

* * *

فقد أخبرني يوماً مدير دار المعلمين ان أحد الطلاب المسجلين في قسم دار المعلمين الأولية انقطع عن الدار . ولما كان مربوطاً بتعهد رسمي بحث المدير عن ما حل به ، وعلم أنه قبل في كلية الحقوق .

فاستغربنا قبول الطالب في كلية الحقوق ،لانه من طلاب دار المعلمين الأولية،

وكان قد أتم دراسته الابتدائية ، في السنة الماضية ..

وعندما أخذنا نبحث في الأمر ، علمنا ان أمثاله كثيرون . وكان من جملة الامور التي اطلعنا عليها :

ان مدير مدرسة الآليانس الاسرائيلية – بسام – كان يعطي لمن يرغب شهادات قديمة ، مقابل خمسين روبية . وان مـــدير مدرسة الأرمن – آرسين كيدوريان – الذي كان معلماً في المدرسة السلطانية في العهد العثماني ، صار يعطي وثائق يشهد فيها بان الطالب كان قد وصل الى الصف الثاني عشر ، مقابل ثلاثين روبية . وأما الشيخ شكر ، فيزود الطلاب بأوراق يشهد فيها بأن الطالب كان أتم دراسته في المدرسة الجعفرية في العهد العثماني .. وذلك دون مقابل بل (في سبيل الله) .

ولذلك كتبنا الى وزارة العدلية ما وصل الى علمنا من قضايا تزوير الشهادات بغية الدخول في مدرسة الحقوق ، وطلبنا منها ان ترسل لنا الشهادات المذكورة لكي ندرسها .

وبعد بعض الأخذ والرد ، أمر وزير العدلية ، سكرتير الوزارة ان يشترك معنا في تدقيق تلك الشهادات .

فعند الدرس اطلعنا على تزويرات كثيرة .

كان بين الشهادات أكثر من عشرة، صادرة من مدرسة الآليانس الاسرائيلية في العهد العثماني مطبوعة باللغتين التركية والفرنسية ، تواريخها تعــود الى سنة ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ولكن هذه التواريخ مكتوبة على طوابع عراقيـة حديثـــة !

والمدير الذي أملى الشهادات الباقية من العهد العثماني باسماء الطلاب ، ووضع لها تواريخ قديمة، لم ينتبه الى ان الطوابع التي استعملها ستفضح التزوير، والغريب ان مدير مدرسة الحقوق لم ينتبه الى ذلك، وقبل حملة تلك الشهادات المزورة . كما وجدنا ، بين وثائق القبول ، طائفة من الأوراق التي تحمل توقيـــع « آرسن كيدوريان » ، أستاذ في السلطاني سابقاً، ويشهد بأن الطالب كان أتم دراسته في الصف الحادي عشر . ولكن عندما درسنا سائر وثائق هؤلاء الطلاب ، وجدنا

بان بعضهم كان في ذلك التاريخ في السابعة من عمره ، وبعضهم في الثامنة ، بما يدل على كذب الشهادة بكل صراحة .

وقد وجدنا أحوال مماثلة لذلك في الأوراق التي تحمل توقيع الشيخ شكر ، وتشهد بان الطالب كان تخرج من المدرسة الجعفرية في العهد العثماني مع ان الوثائق الأخرى تدل على انه كان عندئذ في العاشرة من العمر . وكان بين الوثائق التي قبل أحد الطلاب بموجبها ، ورقة تشهد على ان الطالب أتم دراسته في مدرسة اللاتين الثانوية ، كانت الورقة مؤرخة بتاريخ ١٩٠٦ ، ولكنها مكتوبة باللغة العربية ، ومطبوعة بالآلة الكاتبة !

وقد بلغ عدد الوثائق التي لا مجال للشك في تزويرها نحـــو ٣٥ . وكتبنا تقريراً مفصلاً عنها . كما طلبنا من وزارة العدلية ، اجراء اللازم مع القيام بما يجب من التعقيبات القانونية على مرتكبي هذه التزويرات .

(هيئة مدرسة الآليانس ، عندما بلغها أخبار التحقيقات التي نقوم بهـــا ، سارعت في نقل المدير الى ايران) .

ولكن وزير العدلية ، لم يشأ ان يعمل شيئاً في هذا السبيل . فقد واجهته ، وبينت له خطورة السكوت على أمثال هذه التزويرات ، وشرحت الأضرار التي تلحق بأوضاع المدارس من جراء ذلك ، ولكنه قال لي :

ــ أنا لا أفهم ، لماذا تتدخل وزارة المعارف في شؤون مـــدرسة الحقوق ، المدرسة تابعة لنا ..

قلت له : إننا لم نتداخل في شئون مدرسة الحقوق ، انما نتداخل في شئون الشهادات التي قبلتها مدرسة الحقوق ؛ تلك الشهادات تتصل بالمدارس الثانوية وبالدراسة الثانوية ، فمن حق وزارة المعارف ان تتداخل فيها ، وان تطلب ان لا تقبل الشهادات ما لم تكن مصادقاً عليها من قبل وزارة المعارف .

والوزير ، – وكان ناجي السويدي – ، شقيق مدير المدرسة توفيق السويدي ، عندما ضاق ذرعاً بالحجج التي أبديتها ، قال بمنجهية غريبة :

– ما دامت المدرسة تابعة لنا ، فنحن نفصل من نريده ، ولا نعترف بأي حق لوزارة المعارف في التدخل في ذلك .

قلت له : اذا غيرتم نظام المدرسة وقلتم لمدير المدرسة أو لوزير العدلية ان يقبل ما يراه من الطلاب ، لا نتداخل في الأمر ، ولكن ما دام نظامكم ينص على الشهادات التي تؤهل للقبول ، فإن ابداء الرأي في تلك الشهادات يكون من حق وزارة المعارف ، لا من حق وزارة العدلية ..

واما مدير المدرسة توفيق السويدي ، فقد عز عليه ان يتهم بعدم الانتباه الى تلك التزويرات ، وقال لي بصراحة :

– مولانا ، هل تظن أنا ما كنت أعرف الحقيقة ، ان الملك طلب ان نتساهل في قبول الجعفرية ، وأنا تساهلت في قبول الجعفرية وغير الجعفرية .

وعندما سمعت هذا الكلام من توفيق السويدي ، رأيت ان أراجع الملك فيصل مباشرة ، فعرضت عليه القضية بتفاصيلها ، وبينت له الأضرار التي تلحق بسير التعليم من استمرار هذه الحالة .

قال لي الملك : – أنا ما قلت لهم ان يقبلوا أياً كان ، ولا ان يقبلوا شهادات مزورة . كل ما في الأمر اني ، خلال حديثي مع الوزراء قلت لهم نحن أمام مشكلة . الجعفرية يشكون من قلة الموظفين من مذهبهم . وتعرف ان السبب الأصلي في ذلك هو قلة حملة الشهادات منهم . والحكومة تضطر الى تعيين أشخاص ناقصي الدراسة ، ألا يمكن ان يجدوا طريقة لحل هذه الأشكال ، وضمان دراسة الشبان الجعفرية الذين فات عليهم وقت الدراسة سابقاً .

قلت له : اذا كان هذا هو الغرض ، فمن السهل ان نجد الطريقة لحل هذا الاشكال : نفتتح ثانوية مسائية ، يستطيع ان يدرس فيها الموظفون ، وأصحاب

الأعمال ، دون ان يتركوا وظائفهم ، أو يتخلوا عن أعمالهم، وبعد هذه الدراسة الثانوية ، تنفتح أمامهم أبواب الدراسات العالية ، فلا تبقى لديهم حجة تبرر التذمر .

والملك ، أظهر اعجابه بهذا الاقتراح : – قال ، هذا حسن جداً .. وأنا أشكرك على هذا التفكير في معالجة الامور . افتح المدرسة حالاً ، لنقطع بها ألسنة المتذمرين .

اننا أسسنا الثانوية المسائية ، على الفور ، بعد الاسراع في الحصول على بعض الاعتمادات اللازمة لذلك .

مشاكل تعليم البنات

ان الطريق الى تعليم البنات المسلمات في العراق ، كان وعراً بالغ الوعورة : كانت تعترضه موانع وعقبات عديدة فكان لا بد من بذل جهود عظيمة ، لتخطي تلك الموانع وتذليل تلك العقبات .

اولاً : كان هناك العراقيل الناجمة عن التقاليد الاجتماعية السائدة في البلاد ، فان عادات الحجاب المبكر ، والزواج المبكر كانت تعيق ميدان العمل في هذا المضمار فضلاً عن ان الرأي العام – باستثناء بعض الفئات القليلة – ما كان يرى لزوماً لتعليم البنات ، حتى ان جماعات كبيرة من الناس كانت تزعم ان هــذا التعليم لا يخلو من محاذير ، والبعض كان يغالي في هذا الزعم ويدعي ان تعليم البنات يؤدي الى افساد الأخلاق .

عندما بدأ الحكم الوطني كان ببغداد ثلاث مدارس للبنات : المدرسة الحكومية ، مدرسة الآليانس الاسرائيلية للبنات ومدرسة الراهبات – المعروفــة باسم الـ « ماسورات » .

كانت تلميذات مدرسة الآليانس اسرائيليات ، وتلميذات مدرسة الراهبات مسيحيات ، بينهن مسلمات ، لا يزيد عددهن على عدد اصابع اليد الواحدة ، ومدرسة الحكومة كانت تجمع البنات المسلمات ، وكان مجموع عـــددهن – في الصفوف الستة – يتراوح بين (١٥٠) و (١٦٠) .

وكانت مس بل – المعروفة باسم الخاتون – تقول ، بكل مناسبة : اننــا

عندما فتحنا مدرسة البنات ، رأينا ان نؤكد على الاباء والأمهات ان المدرسة « لن يدخلها الرياجيل (الرجال) ابداً » .

ومدير معارف بغداد ، قال لي : انهم تلقوا يوماً اخبارية تقول ان رياجيل دخلوا مدرسة البنات . وعند البحث علموا حقيقة الأمر : ان حب الماء انكسر. ولذلك اشتروا للمدرسة حب ماء جديد . وطبعاً العتال الذي يحمل حب الماء الكبير ، ما كان يمكنه ان يتركه خارج باب المدرسة ،فدخل الى فناء المدرسة ، وعلى ظهره الحب ، ليضعه في المكان المخصص له ! ....

ولاعطاء فكرة اوضح عن قوة التقاليد ، لا بد لي من ذكر ما حدث في « حفلة سوق عكاظ » التي نظمها المعهد العلمي في بغداد . كانت المادة الرابعة من منهج الحفلة تنص على ما يلي : « تنشد فتاة صغيرة قصيدة الخنساء ، التي اراد النابغة ان يفضلها على سائر الشواعر والشعراء » .

فعلاً الفتاة الصغيرة انشدت القصيدة المذكورة ، وهي على ظهر جمل . (وكانت الفتاة صبيحة بنت الشيخ احمد الشيخ داوود) .

ورئيس الوزراء (عبد الرحمن النقيب) عندما علم ان الفتاة مسلمة ، غضب من الامر غضبة شديدة ، وصاح « هذا لا يجوز ، هذا لا يجوز » . وعندما قيل له – بغية تسكين غضبه – ان البنت صغيرة عمرها لا يكاد يبلغ السبعة – استمر في الصياح غاضباً :

– هذا لا يجوز وحتى لو كانت « رضيعة .. لا يجوز لا يجوز .. »

ثانياً : كانت هناك المشاكل الناجمة عن قلة المعلمات . ان عدد المعلمات العراقيات اللاتي يمكن الحصول عليهن ما كان يكفي لتزييد عدد مدارس البنات، ولا لرفع المستوى التعليمي فيها . فكان لا بد من الاستعانة بمعلمات يستقدمن من سائر البلاد العربية .

اني لم افكر قط في استقدام معلمين للمدارس الابتدائية للبنين ، ولكني رأيت من الضروري ان نستقدم معلمات للمدارس الخاصة بالبنات .

ولكنا صادفنا مشاكل كبيرة في هذا الأمر ايضاً ، لان ، في ذلك التاريخ

كانت المواصلة بين العراق وبين بـــلاد الشام محفوفة بصعوبات ومخاطر . لان طريق الصحراء كان اكتشف حديثاً ، ولكنه كان باقياً على حالته الطبيعية ، لم يتناوله شيء من عمليات التنظيم والتعبيد .

ولذلك صادفنا صعوبات كثيرة لنحصل على معلمات ، يوافقن على المجيء الى العراق ، للعمل في مدارسها . وكل من استطعنا ان نستقدمهن ، كن من المعلمات اللبنانيات المسيحيات . واما الحصول على معلمات مسلمات — من بيروت ومن دمشق — فتبين لنا انه كان من رابع المستحيلات .

ولكنا ، ما كان يمكننا ان نفتح مدرسة للبنات ، وكل معلماتها مسيحيات. ولذلك رأيت من الضروري ، ان نتخذ في الوقت نفسه ،بعض التدابير الضرورية لتنشئة بعض المعلمات العراقيات ، بأعظم ما يمكن من السرعة . وانشأت صفاً للمعلمات في بغداد ، وآخر في الموصل : تقبل فيـــه متخرجات الابتدائيات ، لتزويدهن بمـــا يلزم من المعلومات الاساسية ليتولين تدريس مبادىء القراءة واصول الديانة الاسلامية ، بجانب المعلمات اللاتي سيأتين من خارج العراق .

وبهذه التدابير استطعنا ان نزيد عدد المدارس الابتدائية الخاصة ، وان نرفع مستواها التعليمي شيئاً فشيئاً .

* * *

كنت اظن ان استقدام بعض المعلمات والمديرات من خارج العراق ،لن يسبب اي اعتراض لعدم وجود معلمات عراقيات ، حتى من مستويات علمية عادية .

غير ان المشاغبين لم يتوانوا من اتخاذ هذا الامر ايضاً وسيلة للتهجم عليّ :

فان ابراهيم حلمي العمر اخذ ينشر في جريدته فقرات ومقالات ، تصف هؤلاء المعلمات بـ « بنات عشتروت » . والغريب ان بعض المشاغبين استطاعوا ان يدسوا أكاذيبهم بين سطور جريـــدة « الاستقلال » الوطنية . قرأت في الجريدة المذكورة فقرة انتقادية تقول: «اما وزارة المعارف فإنها تستقدم معلمات من خارج العراق في الوقت الذي يوجد في العراق عدد غير قليل من المعلمات باقيات دون عمل » .

استغربت نشر هذا الخبر في جريدة « عبد الغفور البدري » الذي كنت اقدر فيه الوطنية الحقة وارسلت اليه على الفور كتاباً ، قلت فيه : « ارجو ان تعلموني اسماء المعلمات الباقيـــات دون عمل ، لاسارع في تعيينهن على الفور » واضفت الى ذلك ما مآله : « وبهذه المناسبة اعلمكم باني مستعد لتعيين أي آنسة او سيدة ، تود ان تسلك سلك التعليم ، دون ان اطلب منها شيئاً سوى معرفة القراءة والكتابة ومبادىء قواعد اللغة العربية ، واصول الديانة الاسلامية » .

عبد الغفور البدري جاءني ليعتذر عما حدث، ويؤكد لي ان الفقرة المذكورة دخلت الجريدة دون علمه .

* * *

ولا بد لي من ذكر الامور التالية ايضاً :

اني عندما فتحت مدرسة للبنات في حارة الجعيفر، حيث تكثر الجعفريات، لم اعين فيها معلمة أو مديرة مسيحية، بل جعلت كل هيأتها التعليمية من المسلمات، وان كانت مؤهلاتهن ضعيفة جداً . وذلك لعلمي بان الجعفريين يأبون الاتصال بالمسيحيين .

وطبيعي ان المدرسة المذكورة بقيت في مستوى دون المدارس الاخرى .

وجاءني يوماً جعفر الشبيبي ، يشكو من حالة المدرسة ، ويقول انها دون سائر المدارس ، ويطلب مني العمل لرفع مستواها .

وقلت له : أنا أعرف ان مدرسة جعيفر للبنات ، متأخرة كثيراً بالنسبة الى غيرها . ولكني لا اجد وسيلة لرفع سوية المدرسة المذكورة في الحالة الحاضرة، لان صلاح المدارس الاخرى ، انما تم على يـد المديرات والمعلمـات المسيحيات . ولكني اعرف انكم لا ترضون بذلك .

قال ، على الفور : لا ، نحن لا نرضى بمعلمات مسيحيات .

قلت : فلا بد من الانتظار ، الى حين يتخرج معلمـــات مسلمات من دار المعلمات التي سنؤسسها في السنة القادمة .

ولكن ، في السنة التالية ، جاءني ليقول : ان تأخر مدرسة الجعفرية لا يطاق . فقد تداولت مع آباء البنات ، فقررنا ان نوافق على ان تستقدموا لها مديرة مسيحية على شرط ان تكون محتشمة .

وانا شكرته على ذلك ، وعملت ما يجب عمله في هذا الباب .

* * *

ان احداث « صف المعلمات » كان من التدابير المؤقتة التي اتخذتها لمعالجة الاحوال بأعظم ما يمكن من السرعة .

وكنت أعرف حق المعرفة ان دراسة سنة واحدة لا تكفي لتزويد الطالبات بكل ما يلزم من المؤهلات العلمية والتعليمية . وكنت قررت ان اعمل لتأسيس دار المعلمات ، عندما يصل عدد خريجات المدارس الابتدائية الى الحد الضروري لتكوين دار المعلمات . على اساس تدريسهن ثلاث سنوات . وشرعت العمل في هذا المضمار . ولكن من الغريب ، اني جابهت مشكلة كبيرة في هذا الأمر ايضاً.

ووجه الغرابة ، ان هذه المشكلة لم يحدثها اعداء تعليم البنات ، بل احدثها الشيخ احمد الشيخ داوود ، الذي كان من انصار المرأة ، وكان يهتم فعلاً ، بتعليم بناته اهتماماً كبيراً .

فيما يلي بعض التفاصيل عن هذه المشكلة الغريبة .

* * *

كان الشيخ أحمد الشيخ داود ، يفتخر كثيراً بتعليم بناته . وبوجه خاص بصبيحة ، وكان يرى من الضروري ان تكون الاولى في صفها ، وان تأخذ درجات كاملة في كل دروسها .

وأتاني يوماً ، عندما كانت صبيحة لا تزال تدرس في الصفوف الابتدائية ، يقول : في الدرس الفلاني أعطوها تسعة وانا اعتقد انها تستحق العشرة .

قلت له : تسعة وعشرة تعتبران درجات عالية ، حتى ان الأتراك كانوا يسمونها « علي الاعلى » .

قال : ولكن انا اقول انها تستحق العشرة تماماً ، فأطلب اعادة النظر في ورقة امتحانها .

قلت : لاشك في أنك تعلم أنه عندما ينظر في ورقة واحدة، عدة اشخاص، يختلف بعضهم عن بعض ، في التقدير ، درجة او درجتين . فنحن نرى ذلك من حق الممتحن ، ولا نريد أن نتدخل فيه ،الا اذا كان الفرق كبيراً، والا اذا كان مما يؤدي الى النجاح او الرسوب .

وتعبت كثيراً ، لاجل اقناعه بالاقلاع عن هذه المطالبة ...

* * *

ولكن في امتحان صف المعلمات، أحدث الشيخ احمد قضية اكثر تعقيداً ، واشد غرابة من ذلك .

أتاني يوماً ، ونادرني بقوله : حضرتك ما تعرف تاريخ حياة أهل البلاد .

ثم أخذ يتكلم عن المفتش امين زكي ، وعن عائلته ، وعما كان بين عائلته هو وعائلة امين زكي ، لا أدري منذ أية سنة . وانتقل من ذلك الى ما كان بين المفتش وبين احدى البنات المتنافسات لصبيحة ، وزعم ان امين زكي اطلع البنت المذكورة على أسئلة الامتحان ، قبل الامتحان ، وذلك بغية ضمان تفوقها على صبيحة ، واحرازها الأولية في الصف .

عندما اطلعت على هذه النتيجة التي توصل اليها الشيخ لم أتمالك نفسي من الضحك ، وقلت له :

- انا اؤكد لك ان حضرتك متوهم في هذه القضية لأن المفتش امين زكي نفسه ما كان يعرف الأسئلة قبل فتح المغلف في قاعة الامتحان . والدليل على ذلك بأني انا وضعت تلك الأسئلة بنفسي ، وكتبتها بنفسي ، وختمت الغلاف بنفسي دون ان أستشير واحداً ، ودون ان اطلع عليها أحداً ...

* * *

عندما هيأت الوسائل اللازمة لتأسيس دار المعلمات على أسس قويمة ،

فوجئت بطلب الشيخ أحمد الشيخ داود ، تعيين ابنته صبيحة معلمة في دار المعلمات . وللضغط عليّ في هذا الأمر ، ألح على ياسين ، ان يواجهني ويقنعني..

ياسين راجعني ، وطلب مني ان أتساهل في الأمر .

ولكني قلت له : اني أعرف كل دراستها ، انها ذكية ومجتهدة ، ولكن دراستها لا تتعدى دراسة ابتدائية . صف المعلمات ، كنا أوجدناه لمعالجة حالة عاجلة . ان خريجات الصف المذكور ، ليس لهن المؤهلات ليكن معلمات في مدرسة ابتدائية ، وكيف يجوز ان نعين احداهن معلمة في دار المعلمات التي ستخرج معلمات المستقبل . وأنا لا أشك ان صبيحة نفسها عندما ترى دار المعلمات ، ستطلب الانتساب اليها كطالبة ، لتوسع معلوماتها ، وتصبح معلمة صميمة ، وتنال راتباً من درجة أعلى .

اذا عينتها الآن في دار المعلمات ، لا أكون ألحقت الضرر بدار المعلمات فحسب ، بل أكون ألحقت الضرر بمستقبل البنت نفسها ايضاً .

ولذلك اعتذرت عن تلبية طلب ياسين بكل قطعية .

قال لي : ولكن الرجل مهتم بالأمر بشكل عجيب ، حتى أنه صار يهددنا بالانسحاب من الحزب !.

قلت له : انا لا افهم ، ماذا يستفيد الحزب من وجود رجل بين منتسبيه هذه عقليته ، يعتبر ارتباطه بالحزب منوطاً بتمشية طلباته .

ياسين ضحك ، وقال : أنت ما تعرف الحياة الحزبية ، انها تتطلب من الانسان ان يتساهل في كثير من الامور ، لأجل ان يحقق أهدافه السياسية .

قلت : انا لا أناقشك في أمور الأحزاب . ولكني أقول ، ان المدارس والمعارف ، لا يجوز ان تتشبه بها بوجه من الوجوه ، ولا سيما بالنسبة الى دار المعلمات التي ستكون مصدراً لجميع مدارس البنات في المستقبل .

وختمت حديثي معه قائلا : القوا المسؤولية على عاتقي ، قولوا له انه يصر في الأمر . ويعتقد بانه برفضه هذا لا يكون قد خدم التعليم فحسب ، بل سيكون قد خدم مستقبل صبيحة ايضاً .

* * *

لا أدري ماذا جرى من الحديث ، بعد ذلك بين ياسين وبين الشيخ أحمد الشيخ داود .

الا اني علمت بعد مدة وجيزة، ان حضرة الشيخ وجد طريقة للانتقام مني، جزاء عدم موافقتي على تعيين ابنته معلمة في دار المعلمات :

اثار في المجلس النيابي ، مسألة دستورية ، حيث قال :

ـ ان الدستور يصرح بانه لا يجوز تعيين احد من غير العراقيين في وظيفة ما ، الا عند الضرورات التي يحددها القانون . والحكومة الى الآن لم تعد مثل هذا القانون . ومع ذلك فان وزارة المعارف تستقدم وتعين معلمين ومعلمات ، وهذا يخالف الدستور .

* * *

عبد المحسن السعدون الذي كان رئيس الوزراء ، كلمني تلفونياً ، ودعاني الى الحضور الى ديوانه على الفور ، لبحث قضية مستعجلة . وعندما ذهبت الى ملاقاته، نقل لي ما حدث في المجلس النيابي، وطلب مني ان اؤجل كل المعاملات المتعلقة بغير العراقيين، الى ان تنجز الحكومة استصدار القانون وحل الاشكال. وبعد مدة ، اجتزنا هذه القضية — وان كنا قد تعرضنا الى بعض الحرج من جراء هذا التأخير .

ولا بد لي ان اقول : عندما اتممنا تشكيلات دار المعلمات ، حصل ما كنت اتمناه واتوقعه : الآنسة صبيحة الشيخ داوود ، دخلت دار المعلمات وتخرجت منها ، وصارت معلمة ذات اهلية تامة .

* * *

وكان لا بد لنا من انشاء قسم داخلي في دار المعلمات ، لنستطيع ان نجلب اليها طالبات من خارج بغداد . ولذلك استملكنا داراً متصلة بحديقة بناية دار المعلمات . وبعد هدمها — وكانت قديمة — انشأنا على عرصتها بناية جديدة

للقسم الداخلي . وصارت دار المعارف مؤلفة من بنايتين كبيرتين ، يتوسطها قاعة كبيرة .

البناية القديمة ضمت صفوف دار المعلمات وصفوف المدرسة الابتدائية التي اصبحت مدرسة للتطبيقات التابعة لدار المعلمات .

والبناية الجديدة ضمت قاعات النوم والطعام ، وغرف تدبير المنزل .. مع المرافق اللازمة لها .

واما القاعدة التي تتوسط البناية ، فقد خصصت لروضة الاطفال .

وبعد ذلك اتخذنا كل ما يلزم من اجراءات لتزويد دار المعلمات ، بهيئة ادارية وتعليمية راقية . كما زودنا جميع أقسامها ، بلوازم تدريسية وافية . ولكني شعرت في الوقت نفسه بضرورة تفتيش المؤسسة والقاء بعض المحاضرات على طالباتها ، مع تزويد معلماتها ببعض التوجيهات .

وحرصت على ان لا اقوم بعمل يثير الرأي العام عليّ – لخروجي على مبدأ عدم دخول رياجيل الى مدارس البنات – ولهذا السبب صرت اصطحب زوجتي في كل زيارة على ان لا تفارقني طوال وجودي هناك ...

وبالتدريج ، اوصلنا دار المعلمات الى مرتبة عالية من الرقي والنظام .

جامعة آل البيت

ان التفكير في انشاء الجامعة بدأ سنة ١٩٢١ : أولاً خصص للجامعة الاراضي الوقفية الواسعة المعروفة باسم بستان الطاوسية في الأعظمية . ثم وضع مخطط عام للمباني الجامعية التي ستشاد على الاراضي المذكورة : ست بنايات للكليات ، موزعة على طرفي طريق يشطر البستان على طوله ، وصرح مركزي يقام في نهاية الطريق المذكور .

وقد تقرر ان تتولى وزارة الأوقاف على الفور تشييد البناية الأولى التي ستخصص لكلية العلوم الدينية ، على ان تتكفل – بعد اتمام البناية المذكورة – تشييد الصرح المركزي أيضاً . وأما بنايات الكليات الأخرى فتتولى تشييدها الوزارات شيئاً فشيئاً ، عندما تستكمل الوسائل اللازمة لتأسيسها .

وفعلاً باشرت وزارة الأوقاف تشييد بناية الكلية الدينية في نيسان ١٩٢٢ ، وأتمتها سنة ١٩٢٤ .

وكان الملك فيصل الاول يولي الكلية المذكورة عناية خاصة . وغرضه الأصلي من تأسيسها كان : التقريب بين منتسبي المذهبين السني والجعفري ، لأنه كان في العراق عدة مدارس دينية تابعة لوزارة الأوقاف في بغداد والموصل وكركوك والبصرة ، كلها تدرس العلوم الدينية على مذهب أهل السنة ، وعدة مدارس دينية مستقلة عن الأوقاف في النجف وكربلاء تدرس العلوم الدينية على المذهب الجعفري . والمصلحة الوطنية كانت تقضي بانشاء كلية دينية ، تعلو فوق

المدارس المذكورة ، فتجمع طائفة مختارة من علماء المذهبين ، ليتولوا التدريس فيها وفق أساليب عصرية . وذلك بجانب أساتذة بعض العلوم الضرورية للثقافة العالية فينشأ طلاب الكلية - بهذه الصورة - ملمين بحقائق المذهبين ، مع الحقائق الأساسية للعلوم العصرية ، فيكونوا بعيدين عن التعصب الطائفي مع تشبعهم بروح الديانة الاسلامية الغراء .

ولهذا السبب ظل الملك يستحث الهمم لاتمام البناية بأعظم ما يمكن من السرعة . وعندما تم ذلك ، طلب الى وزارة الاوقاف تأليف لجنة من الخبراء لوضع نظام للكلية على طريقة حديثة .

والوزارة المذكورة ألفت اللجنة تحت رياسة فهمي المدرس ، من الأعضاء الآتية اسماؤهم : عطا الخطيب (المفتي السابق) - يوسف ابراهيم (مديرمعارف بغداد) - يوسف عز الدين الناصري (مدير دار المعلمين) - منير القاضي (مدرس مدرسة عثمان أفندي) . ثم أضافت الى أعضاء اللجنة يوسف العطاء ، والشيخ محمد آل رزق .

ولكن الاستاذ فهمي المدرس الذي ترأس هذه اللجنة ، استهان بالكلية الدينية ، فعمل على وضع مشروع نظام عام لجامعة آل البيت ، تشمل أحكامه جميع الكليات (وكان النظام يسميها الشعب) التي ستنشأ في المستقبل أيضاً .

وقد أتمت اللجنة عملها في ١١ شباط ١٩٢٤ . ومشروع نظام جامعة آل البيت قدم الى مجلس الوزراء والمجلس قرر احالته الى لجنة وزارية تتألف من وزراء الأوقاف والمعارف والعدلية والأشغال .

وعندما وصل المشروع الى وزارة المعارف درسته باهتمام واستغراب : كان يتألف من ٨١ مادة و ٤ مواد ملحقة . وكان ١٤منها فقط تختص بالشعبة الدينية ، وأما بقية المواد - وعددها يربو على السبعين - فكانت تتضمن أحكاماً تشمل جميع شعب (أي : كليات) الجامعة ، وهذه المواد كانت بعيدة عن مقتضيات الروح العلمية ، فضلا عن الروح الجامعية ، وكانت تنم عن اهتمام كبير بالمظاهر ، وعن رغبة شديدة في تضخيم الأمور .

مثلاً ، المادة ٣١ من مشروع النظام كانت تنص على ما يلي : « يوقــع على الشهادات مدرسو الشعب ورؤساؤها ، ويصادق عليها الأمين العام ثم تصدق من مجلس الوزراء . غير ان الشهادة العلمية توشح بتوقيع صاحب الجلالة أيضاً » .

وغني عن البيان ان تكثير التواقيع على الشهادات الى هذا الحد ما كان يخلو من الغرابة ، وأما التصديق عليها من مجلس الوزراء وتوشيح بعضها بتوقيــع جلالة الملك ، فما كان يدل على فهم سليم لمهمة الجامعة ولمكانة العلم .

والمادة ٥٨ من مشروع النظام ، كانت تنص على تأليف « المجلس العام من جميع المدرسين ورؤساء الشعب برئاسة أمين الجامعة » .

ان جمع كل المدرسين الذين يعملون في مختلف كليات الجامعــة في « المجلس العام » بهذه الصورة ، لا يلتئم مع المبادىء الادارية السليمة ، فضلاً عن أنه أمر محفوف بالمحاذير العظيمة . لان عند تكوين المجلس العام بهذه الصورة تكون أصوات كل كلية متناسبة مع عدد مدرسيها . وذلــك يؤدي الى تغلب آراء الكليات الحديثة . في حين ان الخطط المتبعة في جميع جامعات العــالم تقتضي تأليف مجالس الجامعة من ممثلي الكليات ، حيث تتساوي أصوات كل كلية ، مهما كان عدد مدرسيها .

ولكن مشروع النظام كان يحمل المجلس العام مهمة أخرى ، أشد خطراً من ذلك أيضاً . فان المادة ٦١ من المشروع كانت تنص على ما يلي : « يعقد المجلس العام مؤتمراً يدعو اليه ممثلين من الوزارات وبعض الوجهــاء من الألوية ، والاختصاصيين للنظر فيما يتعلق بنجاح الجامعة . وذلك في السنة مرة » .

وغني عن البرهان ، ان توسيع المجلس العام في مؤتمر يدعى اليــه « بعض الوجهاء من الألوية » ان دل على شيء فانما يدل على الاسترسال في حب المظاهر والفخفخة ، ويعرض مستقبل التعليم العالي الى اخطار عظيمة .

هذا ، وكان مشروع النظام يتضمن ست مواد (من ٦ — الى ١١) جمعت في فصل عنوانه « امتيازات متخرجي الشعبة الدينية » . هذه المواد كانت تعطي للمتخرجين حق الرجحان في تقلد بعض الوظائف حسب درجــات شهاداتهم -

ونذكر بين هذه الوظائف رئاسة محكمة التمييز الشرعي ، والقضاء من الدرجة الأولى ، والقضاء من الدرجة الثانية .

وغني عن البيان ان ادخال أمثال هذه الأحكام في نظام الجامعة من الأمور الغريبة في حد ذاتها ، فضلاً عن انه ينافي روح القوانين التي تنظم القضاء .

وأعتقد ان هذه الأمثلة تكفي لاعطاء فكرة واضحة عن العقلية التي كانت أملت « مشروع نظام جامعة آل البيت » .

اني دونت ملاحظاتي على المشروع في مذكرة تبدأ بالعبارات الصريحة التالية :

« ان هذا المشروع يحتوي على احكام تتعلق بالجامعة كلها أكثر من التي تتعلق بشعبة العلوم الدينية نفسها . كان على اللجنة ان توجه اهتمامها الى تشكيلات هذه الشعبة خاصة ، لانها ستؤسس فعلاً . وتكتفي بادخال مادة أو مادتين فقط في النظام للاشارة الى (ان الشعبة ستكون فرعاً للجامعة ، وستدخل تحت ادارة واحدة مع بقية الشعب عند تشكيلها) .

« انني لا أرى من الموافق التسرع في وضع نظام مفصل للجامعة كلها من الآن . مع ذلك أبدي ملاحظاتي على ما جاء في المشروع من الأحكام العامة للجامعة أولاً ، والاحكام المتعلقة بالشعبة الدينية ثانياً » .

وقدمت المذكرة الى الوزير ، ليستنير بها خلال مذاكرات اللجنة الوزارية ، أو يعطيها الى اللجنة اذا شاء .

ولكن ، بما ان اللجنة الوزارية رأت ان تؤلف لجنة موسعة لدرس المشروع ، ودعتني للاشتراك فيها ، توليت بنفسي انتقاد المشروع في اللجنة المذكورة .

لا أرى لزوماً لتفصيل ما دار في اللجنة من مناقشات غريبة . غير أني أرى من الضروري ان أذكر الحديث الذي جرى بيني وبين وزير الاوقاف ابراهيم الحيدري الذي كان يترأس اللجنة . خلال المذاكرات – أمال رأسه الى اذني – حيث كنت أجلس بجانبه – وقال باللغة التركية :

– يا سيدي . ان ما تقوله هو عين الصواب . لك الحق تماماً ، لك الحق من

الارض الى السماء (وهذا تعبير مألوف بالتركية) ولكن ما العمل . يجب ان نعطي الرجل راتباً يعتاش منه .

وأنا أجبته : أنا لا أتكلم ، ولا يخطر ببالي ان أتكلم في أمر الراتب . أعطوه الراتب الذي تنسبونه .

ولكنه قال : لا نستطيع ان نزيد الراتب ، دون ان نكبر الاسم .

وأنا أجبته : كبروا الاسم أيضاً كما تريدون . ولكن لا توسعوا الصلاحيات ، ولا تضحوا بمصلحة الجامعة ومستقبلها في سبيل هذه الملاحظات الطارئة .

ومع هذا : كرر الوزير قوله « ما العمل ، يجب ان نمشّي الأمور .

وقد علمت بعد ذلك ان ما همس به وزير الاوقاف في أذني ، كان معلوماً لدى أعضاء اللجنة قبل انعقادها . وفي نتيجة المناقشات ، عدلت البعض من مواد المشروع ، وتركت بعضها الآخر على حالها .

وعندما جاءوا الي بالشكل الاخير من المشروع للتوقيع عليه ، سجلت اعتراضي المبدئي ، ثم أوضحت ذلك بمذكرة مختصرة . وقد بنيت رأيي على مبدئين أساسيين ، الأول : عدم التسرع في وضع نظام عام للجامعة الآن . والثاني : عدم الاستعجال في منح الجامعة سلطات واسعة يجعل تعيين المدرسين منوطاً بانتخاب المدرسين المعينين سابقاً . وقلت « اني أرى ان في هذا الاستعجال ما يؤدي الى الجمود ، ويمنع التطور والتقدم » وأوضحت رأيي هذا بالعبارات التالية :

« لأن مما لا ريب فيه أن الضرورة ستوجب العمل بحسب مساعدة الاحوال الحاضرة في انتقاء المدرسين عند افتتاح الشعب ، فسيحدث اضطرار الى تعيين أساتذة قد يكونون غير حائزين على الكفاءة اللازمة للتدريس . فاذا تركنا حق انتخاب الاساتذة الى هيئة المدرسين الذين سيعينون في بادىء الامر ، سنرى ان آراء الاكثرية التي ستتألف عند التأسيس تبقى سائدة على مستقبل المدرسة ، فتمنع استفادة الجامعة من الاساتذة والعلماء الذين سينشأون وينبغون في المستقبل . »

هذا ، وقد ظهر خلال المذاكرات، أن الاستاذ فهمي المدرس ، كان يريد أن يلحق الى الجامعة على الفور ، دار المعلمين العالية ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الحقوق ، التي كانت قائمة فعلا في ذلك التاريخ .

اني عارضت بشدة فكرة الحاق دار المعلمين العالية ، ونجحت في استبعـــاد هذه الفكرة عن نطاق البحث . وأما فكرة الحاق مدرسة الهندسة ومدرسة الحقوق ، فقد صرحت عدم استصوابي لها ، ومع ذلك تركت بحث هذه المسألة على عاتق المسؤولين المباشرين عن المدرستين المذكورتين .

ان مدرسة الهندسة كانت تابعة الى وزارة الاشغال . وكانت أنشئت لغرض تكوين موظفـــين يعملون تحت امرة مهندسي الري والأشغال ، وينفذون تعليماتهم ولذلك كان يقبل فيها طلاب لا تتجاوز دراستهم حدود التعلـــيم الابتدائي. وكان التعليم فيها لا يصل حتى الى درجة التعليم الثانوي ، كما اعترفت بذلك ادارتها والوزارة المشرفة عليهـا . والحاق مثل هذه المدرسة الى الجامعة كان مما يحط من منزلة الجامعة . ومـــع كل ذلك ، تمسك الاستاذ فهمي المدرس بوجوب الحاقها ، بحجه أنها تحمل اسم مدرسة الهندسة ، وأن مشروع نظـام الجامعة يذكر بين شعب الجامعة « شعبة الهندسة » .

وأما مدرسة الحقوق ، فان الاستاذ كان يرى وجوب الحاقها حالا . مع أن مشروع نظام الجامعة الذي تولى الدفاع عنه ينص في مادته ٤٦ على أنه ، « لا يجتمع التدريس مع وظيفة في دوائر الحكومة » في حـــين أن جميع مدرسي مدرسة الحقوق – بدون استثناء – كانوا موظفين في دوائر الحكومة . وفضلا عن ذلك اتخذ الاستاذ فهمي المدرس موقفاً غريباً تجاه قضية مدرسة الحقوق ، في اليوم التالي لارسال مشروع نظام الجامعة الى مجلس الوزراء . فان المدرسة المذكورة كانت تابعة الى وزارة العدلية ، وكانت ألحقت بوزارة المعارف قبل مدة وجيزة . فرأت الوزارة أن تؤلف لجنة لدرس أحوال المدرسة ، واقتراح وسائل ترقيتها . والاستاذ عندما علم بذلك أرسل الى ادارتها كتاباً (رقمه ٣)

وتاريخه ٧ حزيران ١٩٢٤ ، أنقل نص الكتاب فيما يلي لتبيان القضية على وجهها الصحيح :

« صاحب الفضيلة حضرة أمجد أفندي الزهاوي وكيل المدير في مدرسة الحقوق .

بعد التحية والاحترام .

قرأت في احدى صحف العاصمة أن قد تألفت لجنة للنظر في وضع نظام لمدرسة الحقوق . وبما ان مدرسة الحقوق أصبحت شعبة عالية من شعب جامعة آل البيت . وقد وضع بالارادة السنية نظام عام للجامعة أقرته اللجنة الوزارية المحترمة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء من حضرات أصحاب المعالي وزير العدلية ، وزير الاوقاف ، وزير الاشغال ، وزير المعارف ، بانضمام آراء أساتذة الحقوق الافاضل كحضرة رؤوف بك الجادرجي وحكمت بك سليمان ، ويوسف افندي عطاء وحضرة الأستاذ ساطع بك الحصري مدير المعارف العام وحضرة مستر سميث المفتش العام في المعارف وغيرهم من الاختصاصيين الذين لهم علاقة بشعبة الطب وغيرها من شعب الجامعة . قد اطلعتم فضيلتكم أيضاً عليه عندما تلي في مجلس شورى الأوقاف . ولم يبقَ سوى حل الخلاف في تعيين السلطة على الجامعة ، فعرض بحسب قرار اللجنة الوزارية المحترمة على مجلس الوزراء الموقر للقطع فيه . ولا أظن انه يتأخر أكثر من بضعة أيام . فالرجاء من فضيلتكم عرض ذلك على من لم يحط علماً بواقع الحال من اعضاء اللجنة المحترمة » .

ووزارة الأوقاف أرسلت صورة من هذا الكتاب الى وزارة المعارف طي كتابها المرقم ٣٦٠٠ والمؤرخ ٧ حزيران ١٩٢٤ . وطلبت منها « الامر بايقاف تشبث ادارة المعارف المذكورة ، حفظاً لنظام الجامعة من أن يتطرق اليها الخلل » .

ولكن وزارة المعارف ردت على ذلك بكتابها المرقم ٣٠٢/٩/١ والمؤرخ ٨ حزيران ١٩٢٤ . قالت فيه :

« ان اللجنة تألفت بموافقة رئيس الوزراء ووكيل وزير المعارف . لا يخفى على معاليكم ان مشروع نظام جامعة آل البيت لم يكتسب الى الآن الشكل النهائي والقانوني . كما ان مدرسة الحقوق لم تلحق بالجامعة ، فلا نرى لزوماً لايقاف مذاكرات اللجنة الاختصاصية التي ستنظر فيما يجب عمله لترقية مدرسة الحقوق » .

وبعد بعض التفاصيل ، أنهت كتابها بالعبارات التالية :

« فلا مجال للتخوف من تطرق الخلل الى نظام الجامعة التي لم تتألف بعد ، من جراء التدقيقات التي ستقوم بها لجنة اختصاصية تنظر في أمر ترقية مدرسة الحقوق المؤسسة منذ سنين عديدة » .

* * *

وقد علمت ، بعد مدة بان أمين الجامعة الاستاذ فهمي المدرس كتب تعليقاً على مذكرتي الاعتراضية ، قائلاً انه لم يفهم منها شيئاً ، وزاعماً باني كنت المخالف الوحيد لمشروع النظام ، وباني خالفت بعد أن وافقت . وان وزارة الاوقاف أرسلت الى مجلس الوزراء التعليق المذكور مع مذكراتي الاعتراضية .

اني استغربت ذلك كل الاستغراب : لأني لم أكن المخالف الوحيد للمشروع . فان المستر سميث – مفتش المعارف العام – أيضاً كان مخالفاً له . وكان دوّن رأيه في مذكرة مؤرخة ١١/٤/١٩٢٤ ، انهاها بالعبارات الشديدة التالية :

« اني أرى انه يكون كارثة عظمى للعراق ، تأسيس أول جامعة للقطر تحت تأثير قانون سيء التصور ، وسيء الكتابة ، ومليء بالسخافات ، مثل القانون الذي عرض على مجلس الوزراء » (*) .

(*) كان المستر سميث يكتب ملاحظاته على النصف الايسر من الورقة ، ليكتب سكرتير الوزارة ترجمتها الى العربية على النصف الأيمن منها ، ان النص الذي نقلته هنا ، هو نص ترجمة السكرتير .

وأما قوله بأني خالفت بعد ان وافقت ، فكان استهتاراً غريباً بوقائع الاحوال . فكتبت مذكرة مطولة ، بينت فيها الاعتراضات التي أبديتها خلال مذاكرات اللجنة بتفاصيل وافية ، وقدمتها الى الوزارة . لترسلها الى مجلس الوزراء .

وكانت مذكرتي مؤلفة من نحو ٢٠٠ سطر ، مؤرخة بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٤ .

* * *

يلاحظ مما تقدم ان الاستاذ فهمي المدرس علق الاشتغال بأمور تأسيس الشعبة الدينية ، على الانتهاء من قضية مشروع نظام الجامعة ، كما انه ربط مسألة النظام المذكور بمسألة مدرسة الهندسة من ناحية ومسألة مدرسة الحقوق من ناحية أخرى .

وعندما تأخر مجلس الوزراء في درس هذه القضايا ، واتخاذ قرار في شأنها ، أراد ان ينقل القضية الى ميدان الصحافة ، فكتب مقالة مطولة بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٤ وأرسلها الى جريدة العالم العربي ، والجريدة المذكورة نشرتها في عددها ١٢٤ الذي صدر في ١٩ آب ١٩٢٤ .

كان عنوان المقالة « جامعة آل البيت وساطع بك الحصري » .

بدأ الاستاذ فهمي المدرس مقالته هذه بالعبارات التالية :

« فتحت الجامعة في اليوم التاسع من شعبان فتحاً مبيناً ، وسدت بعده سداً رصيناً . فتحت بمفتاح من ذهب ، وأغلقت بغلق من فولاذ ، وليس لذلك السد ولذلك الاغلاق سبب سياسي ولا سبب اداري ولا سبب مالي » .

وللبرهنة على انه ليس لذلك سبب سياسي ، كتب الكلمات التملقية التالية : « ليس لذلك سبب سياسي ، لأن اللجنة التأسيسية للجامعة كان فيها عضوان جليلان من رجال الانكليز ، هما مستر كوك وميجر ويلسن . وجميع ما تقرر في اللجنة كان مستنداً الى رأيهما . وعلى الاخص كان مستنداً الى تقرير ميجر ويلسن الذي سننشره في محله .. ويوم افتتاح الجامعة حضر على دعوة

وزارة الاوقاف فخامة المعتمد السامي مع جمع غفير من أعاظم رجال الانكليز وسيداتهم. وكنا نشعر من سرورهم انهم مستأنسون لهذا الأمر، وأنهم من اعوانه وأنصاره. واشتراكهم بتعليق رمز الجامعة على صدورهم لم يبقَ لنا شكاً في أنهم غير وجلين من هذه المؤسسة وانهم قانعون بحلول الوقت لتشكيلها .. وهذا ما ينتظر من أمـــة عظيمة اشتهرت بالمدنية ونشر العلوم والمعارف منذ أعصار عديدة .. وخصتها الفطرة بدهاء سياسي لاتحتاج معه الى أن تنقب عن صوالحها في ظلمات جهل لغير .. على ان الفخر كله يعود اليها في تأسيس هذه المؤسسات في القطر العراقي ».

ثم ينتقل الى البرهنة على انه « ليس لذلك سبب اداري » بقوله: « الشُعَب المقرر جمعها تحت عنوان الجامعة قائمة الآن بنفسها بكل ما تحتاج اليه من رجال العلم ورجال الادارة . وهي متشكلة في الحال الحاضرة » .

ثم يؤكد ان « ليس لذلك سبب مالي أيضاً » .

وبعد ذلك يحاول الرد على ما جاء في مذكرتي الاعتراضية .بسلسلة طويلة من المغالطات . ويستنتج من كل ذلك « ان السبب هو ساطع الحصري » لأنـــه « لا يروق له تشكيل الجامعة ما لم يكن هو أميناً لها » ، وربما لانه يريد أن يوجه الشبان العراقيين الى الجامعة الامريكية » .

وخلال ذلك يسأل الاسئلة التالية :

« وبما ان الجامعة قد تأسست . وبما انه يرى من الضروري تشكيل الشعب، وبما ان بعضاً من تلك الشعب موجود الآن ، فلماذا لا يقال لمدرسة الحقوق مثلاً شعبة الحقوق أو احدى شعب الجامعة ليكون لها مركز غير مركزها الحالي ، ويكون لمتخرجيها حقوق وامتيازات ، ويكون الدولة أيضاً بها شأن ؟.. ولماذا لا يقال لباقي الشعب التي يرى تشكيلها ضرورياً « شعب الجامعة » أيضاً ؟ ألغيرة الاستاذ وحرصه على استفادة أبناء العراق من الجامعة الامريكية » .

وبعد بعض الكلام ، يطلق السؤال التالي أيضاً : « ما هي المعاملة الطويلة ،

ومن هم الموظفون الكثيرون وما هي المصاريف الزائدة في تبديل الاسم ، أي تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق ؟ » .

وينهي مقالته الطويلة بالكلمات التالية : «انا لم نرد بما كتبناه سوى أن نلتزم أحد الشقين : سد الجامعة أو فتحها كلها أو بعضها .. وبدون أن ندعي بفضل أو باختصاص ، أو بحق لنا أو لبلادنا ... ان للبيت رباً ورب البيت يحميه » .

المقالة كانت تشغل الصحائف الثلاثة من الجريدة .

اني لم أغضب عليها ، على الرغم ممـــا كانت تتضمنه من ضروب الطعون والمفتريات الموجهة الى شخصي . وذلك لأني اعتبرتها وثيقة علنية تساعد على كشف النقاب عن عقلية كاتبها ، وتظهر الى العيان مبلغ بعده عن تفهم معنى الجامعة . ولذلك اكتفيت بالرد عليها بالكلمة التالية ، وقد نشرتها جريدة العالم العربي في عددها ١٢٨ الصادر في ٢٢ آب ١٩٢٤ :

« لا يسعني ان أجاري حضرة الاستاذ فهمي بك المدرس في وادي الشخصيات الذي سلكه في مقاله الطويل المنشور على صفحات جريدة العـــالم العربي تحت عنوان « جامعة آل البيت وساطع بك الحصري » ، حتى ولا أستطيع ان أشاطره في نشر المذاكرات التي جرت في لجنة رسمية ، لم تبت الحكومة فيهـا بصوره نهائية . بل أكتفي بأن أبين لحضرة أمين الجامعة المحترم أنني قد شرحت آرائي وأثبتُ ملاحظاتي على النظام المبحوث عنه بتقرير مفصل قدمته الى مقام وزارة المعارف في ٨ تموز ١٩٢٤ . فيستطيع مراجعته ليجد فيه أجوبة كافية على أسئلته .

« وهنا أود ان أزيد على ملاحظاتي السابقة أمراً واحـداً : يسألني الاستاذ « ما هي المصاريف الزائدة في تبديل الاسم ، أي تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق » ؟ ولماذا يقال لمدرسة الحقوق ، مثـــلا ، شعبة الحقوق ، ليكون لها مركزاً غير مركزها الحالي ، ويكون لمتخرجيها حقوق وامتيازات ؟ ويكون للدولة أيضاً بها شأن ؟ » .

« فعلي ان أصرح بهذه المناسبة بأنني لست من الذين يتناقشون على الأسماء

والكلمات فينظرون الى أمر تشكيل الجامعة بنظر لغوي و كلامي ولا من الذين يعتقدون ان مركز المدارس يتبع أسماءها ، فيتوقعون شأناً للدولة من هـذه الاسماء . بل إني كنت ولا أزال ممن يرون مفهوم تأسيس الجامعة أسمى وأرفع من تبديل اسم وعنوان ».

* * *

رئيس الوزراء اقتنع بوجاهة رأيي في أمر نظام الجامعة . ولذلـك قرر ان يترك مشروع النظام جانباً ، وان يعالج مطاليب أمين الجامعة بقطع النظر عن النظام . فوافق على نقل مدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة الى البنايـة التي تم تشييدها في الأعظمية على ان لا تقطع ارتباط الأولى بوزارة المعارف وارتباط الثانية بوزارة الأشغال والمواصلات وتجمع الشعب الثلاث – أي شعبة العلوم الدينية وشعبة الحقوق وشعبة الهندسة – في بناية واحدة ، يعطى أمين الجامعة حق الأشراف على ادارة الجامعة الداخلية . على ان تبقى كل وزارة مسؤولة عن الشعبة المرتبطة بها .

ولكن الوقائع لم تلبث ان أظهرت ان هذه الخطة لم تكن عملية ...

في مدرسة الحقوق : كان جميع المدرسين من موظفي الدولة ، كما ان جميع الطلاب كانوا أصحاب الوظائف أو أصحاب الأعمـال . ولهذا السبب كانت التدريسات تبدأ مع الفجر تقريبـاً لتنتهي قبل بدء أوقات العمل في الدوائر الرسمية ، لكي يستطيع المدرسون والطلاب ان ينصرفوا الى أعمالهم في الأوقات المقررة لذلك . ان نقل المدرسة الى الاعظمية كان يقتضي اضافة مدة لا تقل عن ساعة للذهاب والاياب واضافة هذه المدة الى أوقات الدراسة ، كانت تجعل اتمام الدراسة قبل أوقات الدوام من رابع المستحيلات . ولا سيما ، ان طريق الاعظمية كان – في ذلك التاريخ – غير مرصوف ، وفي موسم الامطار كان يحدث في عدة أمكنة منه بحيرات من المياه والأوحال ، تعرقل السير كثيراً ، وتعطله بتاتاً في بعض الأحيان . ولهذه الأسباب عارضت المدرسة أمر نقلها الى الأعظمية بكل شدة .

ومدرسة الهندسة أيضاً ، اعترضت على أمر النقل ، لأسباب عديـــدة ، وكررت القول بأنها لم تكن مدرسة في درجة عالية ، ولا حتى في درجـــة ثانويـــة .

ومع ذلك ، لم تكترث وزارة الاوقاف بهذه الاعتراضات، فطلبت من مجلس الوزراء ان يصدر قراراً حاسماً في هذا المضمار ، لإجبار المدرستين على الانتقال . ولكن رئيس الوزراء عندما اطلع على الاعتراضات المذكورة وجدها وجيهـة ومحقة : فعدل عن رأيه السابق . فصدر القرار من مجلس الوزراء ، لابقـــاء المدرستين في محلها . ولتكليف وزارة الاوقاف العمل للسريع افتتاح الشعبة الدينية . بهذه الصورة ، خرجت قضية جامعة آل البيت عن نطاق اهتمام وزارة المعارف . وانحصرت علاقة الأمين العام لجامعة آل البيت بوزارة الاوقاف . كما انحصرت ادارته بالشعبة الدينية وحدها .

الوزير

رضا الشبيبي

الشيخ محمد رضا الشبيبي تولى وزارة المعارف لأول مرة سنة ١٩٢٤ ، في وزارة ياسين الهاشمي الأولى . وبعد ذلك ، خلال وجودي في العراق ، تولى الوزارة المذكورة ثلاث مرات أخرى ، وذلك في ١٩٣٥، و ١٩٣٨ ، و ١٩٤١ .

خلال وزارته الأولى ، كنت مديراً عاماً للمعارف ، ولهذا السبب ، كنت أقابله كل يوم تقريباً . وأما في وزارته الأخرى ، فكنت مديراً للآثار القديمة ، ولهذا السبب ، ما كنت أقابله الا من وقت الى آخر ، حسب تطلبات الوظيفة .

ومعلوم أنه من رجال الأدب، ونطاق معلوماته واطلاعاته كان أوسع بكثير من نطاق معلومات واطلاعات أسلافه : انه كان سافر الى الحجاز والى سوريا ، أيام تأجج الحركات الوطنية والقومية فيها . مطالعاته لم تنحصر في الكتب الأدبية والدينية القديمة ، بل صارت تتناول طائفة من الكتب والمجلات الحديثة أيضاً . غير ان هذه المطالعات المتفرقة – المحرومة من الجذور والبعيدة عن التنسيق – لم تضمن له « الفهم الصحيح » لمذاهب التربية والتعليم ، ولخطط القائمين بالعمل في وزارة المعارف نفسها ،فلم تمنعه من الخروج عن جادة الصواب، ومن التباعد عنها كثيراً ، في تقدير الأمور .

ان ما كتبه الشيخ محمد رضا الشبيبي بنفسه عن أيام وزارته الأولى ، يعطينا أمثلة عديدة – جلية وبليغة – على مبلغ تباعده عن ميادين الحقائق الثابتة .

– ١ –

لقد نشرت جريدة « الزمان » البغدادية – سنة ١٩٤٥ – سلسلة مقالات « لمالي العلامة الشبيبي » ، تحت هذا العنوان العام :

« في سبيل التربية والتعليم »

وتضمنت المقالات المذكورة أبحاثاً عديدة عن أحداث سنة ١٩٢٤ . فان المقالة الصادرة بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٥ ، تحمل العنوان الخاص التالي :

« مناهج متعارضة بين الحصري وسميث » .

يزعم الشبيبي في هذه المقالة بأني اختلفت مع لاينل سميث أشد الاختلاف في المناهج ، اذ يقول ما نصه :

من الغريب ان يعمل مع الاستاذ الحصري في العراق ، وفي وزارة المعارف نفسها استاذ بريطاني معروف ، ثم اذا هما يختلفان كل الاختلاف في الآراء ويتباعدان أشد التباعد في المنهاج . ولم يكن هذا الاستاذ البريطاني سوى المستر لاينل سميث ، مستشار وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ . »

ويكرر الأستاذ الشبيبي هذا الزعم ، في موضع آخر من المقالة المذكورة ، بالعبارات التالية :

« اختلف لاينل سميث مع الحصري ، ولم يتفق الاثنان في منهاجهما لا في ناحية التربية ولا في وجهة التعليم ، وكانت مواضع الخلاف بين الاثنين عديدة... » .

لقد قرأت هذه الأسطر بحيرة عميقة واستغراب شديد . لأن كل ما جاء فيها عار عن الصحة ، مخالف للحقيقة ، ومختلق من أوله الى آخره .

لأن لاينل سميث لم يختلف معي لا في مناهج الدراسة ، ولا في طرائق التربية ، لا خلال سنة ١٩٢٤ التي يذكرها الاستاذ الشبيبي ولا خلال السنوات التي تلت ذلك . والخلاف الوحيد الذي حدث بيني وبينه ، كان يحوم حول قضية توسيع

دور المعلمين ، ولا يتصل بأمور التربية والتعليم ، لا من قريب ولا من بعيد. هذا الخلاف بدأ سنة ١٩٢٧ ، واحتدم سنة ١٩٢٨ لدوافع سياسية محضة ، كما سيرى القراء تفاصيلها في بحث « قضية دار المعلمين الأولية » .

ان تعميم هذا الخلاف المحدود الى قضايا التربية والتعليم – فضلاً عن ارجاعه الى سنة ١٩٢٤ – لهو من الأمور الغريبة التي لا تدل على « الفهم الصحيح » و « التفكير السليم » ، بل تنم عن الانجراف بتيار « الاختلاق » ، دون تبصر وروية ..

* * *

وهناك نقطة هامة أخرى ، لا بد من الاشارة اليها ، لأنها تدل على مبلغ تباعد الاستاذ الشبيبي عن الانتباه الى دقائق الأمور التي كانت تجري في وزارته نفسها ، انه يصف لاينل سميث – في الفقرات التي نقلتها آنفاً – بـ « مستشار وزارة المعارف » ، في حين ان عنوان وظيفة سميث الرسمية كان «مفتش المعارف العام » ، لا « مستشار وزارة المعارف » .

فضلاً عن ان اتفاقية الموظفين البريطانيين – الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية – كانت حصرت المستشارين بوزارات الداخلية ، والمالية ، والعدلية ، والدفاع ، والأشغال والمواصلات . وأما بالنسبة الى وزارة المعارف ، فلم تذكر الاتفاقية سوى « المفتش العام » .

هذه نقطة هامة ، يظهر ان الاستاذ الشبيبي بقي غافلاً عنها ، على الرغم من كثرة المذكرات التي كانت تعرض عليه – خلال توليه وزارة المعارف – حاملة توقيع لاينل سميث تحت كلمة « مفتش المعارف العام » .

* * *

لقد تطرق الأستاذ الشبيبي ، في المقالة المذكورة ، الى عدة مسائل تربوية ، متوهماً بأنها من مواضع الخلاف بيني وبين سميث .

قال الاستاذ الشبيبي – عقب العبارات التي نقلتها آنفاً :

« كان لاينل سميث يرى أن ما يصلح لفرنسا وسويسره من أساليب تربوية

مرت عليها عصور ، لا يصلــح للعراق . بل لا يمكن تطبيقه في العراق بمجرد النقل والاقتباس . كما يتعذر تطبيق قانون سن في انكلترة بمجرد نقله من تلــك البلاد ، الا على سبيل التقليد والمحاكاة .. »

لكن ، هل يزعم الشبيبي ، بأني كنت أقول خلاف ذلك ؟

فاني قلت ذلك قبل أن يقوله لاينل سميث ،وتجنبت طول حياتي تقليد نظام من النظم الغربية . وانتقدت بشدة ، في العراق ، سلوك جماعــــة من المعلمين ، عندما حاولوا تقليد النظم الاميركية تقليداً أعمى .

وعلى كل حال ، لم أختلف مع لاينل سميث في هذا المضمار .

* * *

وفي موضع آخر من المقالة المذكورة ، يقول الأستاذ الشبيبي : « وفي النهضة التعليمية ، يرى سميث ان يبدأ قدر الامكان باصلاح ما يوجد عندنا من معاهــد التعليم ، لا بتقويضها من الأساس . ما أشبه نمو التعليم عنده بنمو الأشجار .وأي شجرة تنمو فروعها اذا اجتثت من الجذور . فعلينا والحالة هذه ان نعمل على اصلاح نظم الدراسات الشعبية ، وان نراعيها في نمو الحركة العلمية والثقافيــــة مراعاة دقيقة . والا كانت أسس التربية والتعليم سطحية واهية » .

أنا لا أجد أي مجال لتصديق ما يرويه الأستاذ الشبيبي عن لسان لاينل سميث في هذا المضمار . لأني كنت أتصل بسميث مئات المرات أكثر من اتصال الشبيبي به . وكنت أكلمه بلغة يتقنها اتقاناً لا يترك مجالاً للالتباس في المعاني والمقاصد . وخلال أحاديثنا التي كانت تتناول مختلف الشؤون العلمية والتعليمية والاجتماعية، لم أسمع منه كلمة واحدة ، تشبه –من قريب أو من بعيد– ما يرويه عنـــه الأستاذ الشبيبي .

ومن جهة أخرى ، كنت أعرف ان الشبيبي كان صاحب الرأي الذي يعزوه هنا الى لاينل سميث ، وكان يسرد رأيه هــذا ، بتعبيرات مختلفة ، وبمناسبات عديدة، الى البعض من زواره من المعلمين وغير المعلمين . ولا شك في أنــه تكلم

عنه الى لاينل سميث أيضاً . ويظهر ان سميث لم يعترض عليه ، مجاملة منـــه .
وعلى كل حال ، اؤكد بأن هذه القضية لم تكن – في وقت من الأوقـــات –
موضوع حديث واختلاف بيني وبين لاينل سميث . ومهما كان الأمر ، يجدر بنا
ان نتساءل : ما هي معاهد التعليم التي كان يجب اصلاحها ، عوضاً عن تقويضها ،
حسب تعبير الأستاذ الشبيبي ؟

وما هي نظم الدراسات الشعبية التي كان يجب علينا ان نراعيها مراعـــاة
دقيقة ، وفقاً لرغبات معاليه ؟

أظن ان المعاهد التعليمية المذكورة عبارة عن :

أ) المدارس الدينية الكبيرة .

ب) الكتاتيب الصغيرة المعروفة في العراق باسم « المـلالي » .

ان تشكيلات وزارة المعارف واحداثاتها في العراق ، لم تتعرض الى المدارس
الدينية الكبيرة ، بل تركتها تعمل وفق نظمها الخاصة ، وهي لا تزال قائمـــة
بالعمل ، وفق تقاليدها العريقة . وأما الملالي ، فقد تقوضت حقيقة ، وأخذت
تتلاشى فعلاً ، أمام المدارس الأولية والابتدائية التي صارت تنشأ في كل الجهات.
ولكني أعتقد ان أحـــداً ممن يقدرون مصالح الشعب على وجوهها الصحيحة ،
يأسف على زوال تلك المؤسسات التي كانت تجمع بين أسوأ الظروف الصحية ،
مع أسخف الطرائق التعليمية .

* * *

يتطرق الاستاذ الشبيبي في مقالته المذكورة ، الى مذاهب التربية الحديثة ،
ويصفها كما يفهمها ، اذ يقول :

« نهج أكثر أساتذة التربية والتعليم في أوروبا ، وذلك في عصور يقظتهـــا
الحديثة ، وبعد ذلك ، نهجاً اعتمدوا فيه على العلم وحده وعلى الحقائق الحسية
من طبيعية ورياضية وأهملوا ما عداها . وبذلك اتخذت المدارس الحديثة صبغتها
العلمية البحتة ، وفصلوا عنها التربية الروحية ، واعتبروا الدين ومـــا اليه من
الشئون الخاصة بدور العبادة ، او بأوضاع الاسرة والبيت .

كانت فرنســا أشهر الأمم الغربية التي نهجت هذا المنهج . وقد حذا حذوهـــا

كثير من الدول في الشرق والغرب ، فسارت دول وحاولت اخرى ان تسير في مناهجها التربوية على أساس علمي او مادي بحت ، ومن الدول التي نسجت على هذا المنوال تركيا وتليها ايران » .

وبعد هذا الوصف والعرض، ينقل الشبيبي الحديث اليّ ، فيقول : « الاستاذ الحصري ، مدير شؤون المعارف العام سابقاً في العراق .. » كان « من أشد أنصار هذه الطريقة التربوية وأكثرهم تمسكاً بها . فالحصري يؤثر التربية العلمية البحتة التي تقوم على أسس من العلوم التجريبية المادية الحديثة ، كما كان يقاوم كل شكل ما سواها من اشكال التربية الروحية في مدارسنا الحديثة ... »

يدعي الاستاذ الشبيبي – بهذه العبارات الصريحة – ان الحصري كان من أشد أنصار الطريقة التربوية التي دشنتها فرنسا ، والتي اخرجت الدين من ميادين التدريسات العامة ، وتركتها الى رجال المعابد وأرباب البيوت !

لا أدري بماذا يجب ان اصف هذه المزاعم التي يسطرها الشيخ محمد رضا الشبيبي ، بصيغة اليقين ، وعلى وجه التأكيد ؟

لأن نظرة واحدة الى « منهج التعليم الابتدائي » الذي قرره « الحصري » سنة ١٩٢٢ ، تكفي للتأكد من ان هذه المزاعم تخالف أثبت الحقائق الراهنة مخالفة صارخة : فان المنهج المذكور لم يهمل « دروس الديانة ، والتربية الدينية» بل خصص لها عدة ساعات في جميع الصفوف ، بلغ مجموعها الست والعشرين !

أفلا يحق لي ان اقول – والحالة هذه – ، ان ما يقوله الأستاذ الشبيبي في هذا المضمار ، وليد توهم واختلاق ، وهو يتضمن افتئاتاً على الحقيقة ، وافتراءً على المنهاج ؟

* * *

ولإظهار مبلغ تباعد الأستاذ الشبيبي عن ميادين الحقائق ، بوضوح أعظم ، أرى من المفيد ان اشير الى الواقعة التالية :

عندما صدر « منهج التعليم الابتدائي » الآنف الذكر ، نشرت الجرائد عنه

عدة مقالات انتقادية . وأحد وجوه الانتقـــاد كان « عدم حذف الدروس الدينية » لأن الكاتب الذي كان ينشر مقالاته بتوقيع « عراقي امين » كان يعتقد بوجوب « حذف دروس الدين » من مناهج التعليم، و « اناطة تدريسها الى أولياء التلاميذ ومجامعهم الدينية في سائر أوقات الفراغ » ولذلك قال ما نصه : « ولكن والأسف ملء أفئدتنا ، أن الاستاذ الحصري قد أهمل هذا الواجب ، ولم يوجه له أي عناية ... »

ومن غرائب الامور ، ان المعلمين الموتورين الذين أصدروا كتاب « سر تأخر المعارف في العراق » في أواخر سنة ١٩٢٣ ، أدرجوا فيه انتقادات « العراقي الأمين » ، وكرروا فيه العبارات الآنفــة الذكر في الصفحتين ٤٧ و ٤٨ من الكتاب !

أفليس من أغرب الغرائب : ان ينتقدني البعض من جراء « عـــدم حذفي لدروس الدين من منهج التعليم الابتدائي » ثم يأتي « وزير المعارف رضا الشبيبي » ويتهمني باغفال دروس الدين ، اقتداءً بما فعلته فرنسا ، ومن حذا حذوهـا من الدول الشرقية والغربية !

اني لا أجد مجالاً لتعليل ذلك ، الا بالفرضية التالية :

يظهر أن الاستاذ الشبيبي كان قد سمع وصدق ما كان اشاعه عني جماعة من المغرضين ، بأني ألتزم النظم الفرنسية والطرائـــق اللاتينية في التربية والتعليم . وعندما علم أن فرنسا تستبعد الدين من مناهج التعليم ، توهم بأني اقتديت بها في هذا المضمار ، وكتب ما كتبه تحت تأثير هــذا الوهم ، دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن الحقيقة ..

* * *

هذا ، واذا تركنا جانباً كل ما جاء عني في اقوال الشبيبي الآنفة الذكر ، وأنعمنا النظر فيما جاء فيها عن طرائق التربية والتعليم ، وجدنا انهـــا تنم عن « سوء فهم » للأمور ، مع تخليطها تخليطاً يشوهها تشويهاً كبيراً ، ويحول دون

رؤية وجوههـــا الحقيقة . فانه ، عندما يتكلم عن المواد التي استبعدوها من مناهج التعليم في المدارس ، وتركوها الى المعابد والبيوت ، يقول : « الدين وما اليه » . واذا أنعمنا النظر في المقصود من تعبير « ومـا اليه » ، لما وجدنا مجالاً لتفسير ذلك بغير «الأخلاق» . ولكننا لا نعلم بوجود دولة استبعدت من مناهج الدراسة « الدين والاخلاق » معاً . بل بعكس ذلك ، وجدنا ان الدول التي تستبعد الدين مناهج الدراسة توجه المزيد من العناية الى «الأخلاق» .

ومن جهة أخرى ، نجد ان الاستاذ الشبيبي يخلط – خلال بحثه هذا – بين « العلمية » وبين « المادية » ، ويربط بين « الاعتماد على الابحـاث العلمية » وبين « استبعاد الامور الدينية من المناهج الدراسية » .

وفي هذه الامور كلها يخطيء خطأً فاحشاً .

ان التاريخ يشهد شهادة قاطعة على ان الخطة التي اتبعتها فرنسا في « عدم تدريس الديانة في المدارس » لم تكن وليدة « الأبحاث العلمية » ،بل كانت نتيجة « المنازعات السياسية » ، التي تصارعت خلالهـــا « الدولة » مع « الكنيسة » تصارعاً عنيفاً . ومن أبرز البراهين ، على ذلك : ان المانيا كانت المهـــد الاول للابحاث العلمية التي تحوم حول شؤون التربية والتعليم ، ومع ذلك، لم تحذُ حذو فرنسا في عدم تدريس الدين . كما ان الولايات المتحدة الاميركية ، تعتبر الآن ، أشد البلاد تغلغلاً في الأبحاث العلمية التي تتناول مختلف شؤون التربية والتعليم ، ومع ذلك ، انها لم تقرر حذف الدروس الدينية من المناهج الدراسية .

وفضلاً عن ذلك كله ، فان أكبر وأشهر المعاهد والجامعات الدينية القديمة في مختلف أنحاء العالم لم تهمل الابحاث العلمية ، بل – بعكس ذلك – صارت تستند الى الابحاث والتجارب العلمية « في تقدير افضل الطرائق في التربية الدينية » . حتى المؤسسات التبشيرية نفسها تتسلح بأسلحة « الابحاث والتجارب العلمية » ، عندما تضع الخطط التي تضمن لها النجاح في أعمالها الرامية الى نشر « الدين أو المذهب » الذي تلتزمه ، وتبذل أقصى الجهود في سبيله .

* * *

الوزير رضا الشبيبي ظل غافلاً عن هذه الحقائق الناصعة ، وواصل التخبط بين متاهات من « سوء الفهم » و « وسوء الظن » ، الى ان وصل الى ميـــادين « الاختلاق » و « الافتراء » ، فيما بعد .

* * *

ينقل الاستاذ الشبيبي حديثه — بعد الفقرات التي ننقلها آنفاً — الى انتقـاد آراء وأخلاق بعض الشبان ، لأنه يزعم انها من نتائج « المنهج » الذي وضعته أنا لمدارس العراق . فيقول ما نصه :

« عوّلت مدارس العراق على هذا المنهج ، منذ عُهِـد الى الحصري بمنصبه المشار اليه آنفاً ، الى أن اعتزل العمل ، بل ما بعد ذلك .. ومن النتائج الظاهرة التي ترتبت على ذلك لتطور الحركة العلمية الحديثة في العراق والمـــام الشباب بكثير من حقائق العلوم الكونية واطلاعهم على أحدث الآراء والمذاهب العلمية . ولكن هؤلاء الشباب — على الأكثر — لم يتقدموا وربمـــا تأخر كثير منهم في ناحية التربية الروحية والثقافة الشعبية . وقد أفرط فريق من المقلدين باستهجان كل قديم لانه قديم ، واستحسان كل بدعة محدثة لانها محدثة .

« والعلوم الاسلامية والعادات الشرقية والخصال العربية والدين والاخلاق كلها أمور بالية مضى شأنها وانقضى زمانها . لأنها لم تعد تجدينا نفعاً أو تجلب لنا رزقاً او تسد رمقاً ، على ما يزعمون في هذه الأيام . وخير علومنا اليوم علوم المادة ، وخير أنواع أدبنا أدب المعدة » .

ان ابحاثي السابقة كانت أظهرت بطلان مزاعم الشبيبي المتعلقة بالمنهج ، بما ان كل أمر يبنى على الباطل يكون باطلاً مثله — وربما أشد بطلاناً منه ، في بعض الاحيان — لا أرى لزوماً للبرهنة على بطـــلان مزاعم الشبيبي المتعلقة بنتائج المنهاج . ومع هذا ، زيادة للتأكيد ، أود ان أشير الى البعض من مقالاتي التي لا تترك أي مجال للشك في ان ما يزعمه الاستاذ في هذا المضمار ايضـــاً ، يخالف الحقيقة مخالفة كلية .

عندما دعا سلامة موسى – في احـــدى مقالاته – الى « قطيعة الماضي » نشرت في « مجلة التربية والتعليم » رداً شديداً على دعوته هذه . كما نشرت في المجلة المذكورة رداً آخر على ما نشره حول نظرية « المادية التاريخية » . وفضلا عن ذلك ، قد كتبت ونشرت أبحاثـــاً عديدة في نقد البعض من الضلالات الفكرية ، تحت العناوين التالية :

بين القديم والجديد – بين الماضي والمستقبل – بين العلم والاخلاق – بين العقل والعاطفة – بين القوى المادية والقوى المعنوية .

ان من يراجع الردود والابحاث المذكورة ، يقدر تمـــام التقدير فداحة « التجني » الذي تنطوي عليه مدعيات الشبيبي هذه .

* * *

ومع كل ذلك ، أنا سأترك جانبـــاً كل ما يتعلق بالمنهج وبنتائج المنهج ، وسأنعم النظر في الانتقادات التي يوجهها الشبيبي الى الشباب ، في الفقرات التي نقلتها آنفاً :

ان اول ما يستوقف النظر في هذه الانتقادات الموجهة الى طائفة من شبيبة العراق أنها واسعة النطاق جداً ، تشمل أموراً متنوعة تنوعاً غريباً . وفضلا عن ذلك أنها مسرودة بعبارات عامة مطلقة ، تتسع كل واحدة منها الى العديد من ضروب الخطأ والصواب فيترتب على كل من يتأمل فيهـــا ، أن يسعى الى تحديد وتحليل كل واحدة منها ، ليتوصل الى تمييز الصالح والطالح منها .

مثلا : ينتقد الشبيبي « فريق المغالين في التقليد » ، الذين يستهجنون كل قديم لأنه قديم ، ويستحسنون كل بدعة مستحدثة لأنها مستحدثة . ولا شك في أنه محق في انتقاد هؤلاء . غير أنه ، كان يجب أن لا يغرب عن باله – في الوقت نفسه – أن هناك فريقاً آخر ، يسلك مسلكاً معاكساً لذلك تماماً : انـــه يستهجن كل جديد لأنه جديد ، ويستحسن كل قديم لأنه قديم . ولا مجال للشك في أن هذا الفريـــق لم يكن أقل خطأ وضلالا من الفريـــق الأول الذي يخصه الشبيبي بالنقد والتقريع .

وكذلك ، يتكلم الشبيبي عن « العادات الشرقية » ، وينتقد من يزعم أنها من الأمور البالية التي مضى شأنها وانقضى زمانها ، ولكنه لا يتأمل تأملاً جدياً في الموضوع ، فلا يقول لنا : هل يعتقد أن كل العادات الشرقية حسنة يجب التمسك بها ؟ أفلا يسلم ان بين تلك العادات ، ما هي سيئة ، يجب نبذها ، والعمل للتخلص منها ؟

كما أنه يشير الى « العلوم الاسلامية » ، وينتقد بعض الشبان الذين يزعمون بأنها بالية تماماً . ولكن ، الا يسلم بان الكتب التي « تنتسب الى العلوم الاسلامية » تتضمن بعض الأمور البالية حقيقة ؟

وأرى أن أذكر المثالين التاليين ، لتوضيح هذه الأسئلة الخطيرة :

ا) معلوم أن أهالي بغداد ، كانوا يعزون الى « طوب أبو حزامة » طائفة من الكرامات والمعجزات : ولذلك ، كانوا يدخلون كل طفل رضيع ومقمط في فوهته ، بغية صيانته من الآفات والأمراض ، ويربطون على حلقات الزنجير الذي كان يحيط به في مدخل القلعة شرائط النذور المختلفة الألوان ، ويشعلون عليه الشموع ، ليلة كل جمعة ، للاستزادة من بركاته .

هل يجب أن نعتبر كل ذلك ، من العادات الشرقية التي لا بد من الحفاظ عليها ، أو من الأمور الاسلامية التي لا بدّ من احترامها ؟

ب) ومعلوم أيضاً ، أن كتب الفقه الاسلامي تتضمن ابحاثاً كثيرة تحوم حول « دية الأصابع » وتقول ، مثلاً : « ان دية الخنصر ، هذا القدر من الابل » و « دية البنصر ، هذا القدر من الأبل » ، وتتوسع في هذا البحث ، حتى تشمل كل ما يعود الى أصابع اليد وأصابع الرجل ، وأصابع الرجال وأصابع النساء. فاذا قام أحد الباحثين وقال : « هذه من الأمور التي مضى شأنها وانقضى زمانها » ، هل يحق للشبيبي أن يدخله في عداد المستخفين بالعلوم الاسلامية ؟ .

أعتقد ان الاسترسال في نقد الاحوال بالصيغ والأشكال المطلقة التي يقدمها الشبيبي في الفقرات الآنفة الذكر ، يخالف العقل والمنطق ، كما يخالف العديد من الحقائق والقواعد التي أقرتها الديانة الاسلامية ، مثل القاعدة الفقهية التي تصرح

بانه « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان » ومثل القول المأثور المشهور ، الذي يمكن ان يعتبر من أهم وأوجز مبادىء التربية المتبصرة :

« لا تقسروا أولادكم على ...

« لأنهم خلقوا لزمان غير زمانكم .

أعتقد ان هذه الأمثلة ، لا تترك لزوماً لاطالة الحديث ، لتفنيد الأقسام الأخرى من انتقادات الشيخ رضا الشبيبي الآنفة الذكر .

أختتم هذا الحديث بالملاحظة التالية :

ان الطريقة التي اتبعها الشبيبي في انتقاد الأحوال - دون درس ، وتأمل وتبصر - لا تفيد شيئاً ، لا في تشخيص الداء الحقيقي ، ولا في تقرير العلاج الشافي ، في أيّ قضية من القضايا . بل - بعكس ذلك - تضاعف مواطىء الضلال ، وتزيد عدد الضالين .

- ٢ -

تكلم الأستاذ الشبيبي عن لاينل سميث في مقالة أخرى أيضاً : فان مقالته المنشورة في جريدة الزمان البغدادية في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥ ، تحمل العنوان الخاص والمفصل التالي :

« لاينل سميث ، حكمة اليونان وحكمة العرب . الحضارة والاسراف في الملاذ . الأوروبيون من أبناء الغرب والشمال » تبدأ المقالة بالفقرات التالية :

« جمع ديوان وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ بين اثنين من ذوي الخبرة الفنية في شئون التربية والتعليم وتنظيم المدارس . أولهما المستر لاينل سميث مستشاراً للوزارة ثم جاء السيد الحصري مديراً لشئونها . وقد ارتبطت أهم المصالح الوزارية بهذا الأخير في ذلك الحين . لم يكن للوزارة نظام يعين واجبات موظفيها أو ينص على المصالح التابعة لكل منهم ، شأن وزارة المعارف من هذه الناحية شأن اكثر الوزارات ذلك الحين . وكان البت في هذه الأمور موكولاً بالرأي الذي يرتأيه رجال الحكم أو رئيس مجلس الوزراء في الحقيقة . فكان ، - أي

رئيس مجلس الوزراء – هو الحكم فيما يختلف رؤساء المصالح وتنازعوا في حدود صلاحياتهم مثلاً ، أو في حدود الاختصاص » .

« كان الحصري يتمتع بثقة القوم وعطفهم في أكثر الأحيان ، فخوّل سلطة ادارية واسعة ، أصبح معها المستر لاينل سميث بدون عمل على وجه التقريب ، مع ان سميث أقدم خدمة من الحصري في العراق . وظلت أعمال سميث تتضاءل ووظيفته تتقلص على التدريج . وكان الخلاف متوقعاً من يوم مجيء الحصري ، وذلك لاختلاف الاثنين في وجهة النظر في شئون التعليم وكيفية تنظيم المدارس .

« كان الأستاذ الحصري لا يشاطر سميث كثيراً من ارائه في أصول التربية وفي القواعد التي يبني عليها تهذيب الناشئة العراقية ، كما مرت الاشارة الى ذلك .

« وقد انشطر أقطاب التربية في ذلك العهد الى شطرين : شطر لا يثق بشيء ولا يعتقد به الا عن طريق العلم التجريبي وحده ، وشطر آخر يقول : لابناء بلا أساس ، ولا فروع بغير أصول » ..

* * *

هذه الفقرات – التي نقلتها بنصوصها الكاملة – تتضمن عدة أمور ، تستوقف الأنظار ، وتستوجب التصحيح والتعليق :

أ) يستمر الأستاذ الشبيبي في وصف لاينل سميث – هنا أيضاً – بـ « مستشار وزارة المعارف » ، مع ان عنوان وظيفته الرسمية كان « مفتش المعارف العام » .

ب) يكرر الشبيبي اكذوبة « الخلاف بين الحصري وسميث » ، مع ان لا أساس له ، على وجه الأطلاق ، كما شرحت ذلك آنفاً .

ج) ويقول الشبيبي عن لاينل سميث « انه من ذوي الخبرة الفنية في شئون التربية والتعليم وتنظيم المدارس » . في حين أنه كان – في حقيقة الأمور – اختصاصياً في التاريخ ، وأستاذ التاريخ .

د) يقول الشبيبي أنه « لم يكن للوزارة نظام يعين واجبات موظفيها أو ينص على المصالح التابعة لكل منهم » . ولكن قوله هذا لا يعبر عن الواقع تعبيراً صحيحاً ، لأن : كان هناك تعليمات وزارية – صدرت خلال سنتي ١٩٢٢

و ١٩٢٣ – تعين واجبات واختصاصات كل من: مدير المعارف العام، ومديري المناطق، ومفتشي المدارس. وعندما تولى الشبيبي وزارة المعـــارف، كانت الأمور تجري وفق احكام التعليمات المذكورة: فلم تحدث – طوال وزارته – أية اختلافات في أمر الاختصاصات.

هـ) يزعم الشبيبي: ان سميث جاء أولاً، ثم جاء الحصري، ولذلك يقرر أن سميث أقدم من الحصري في خدمة العراق. ولكن قوله هذا لا يعبر عـــن الوقائع تعبيراً صحيحاً، كما يتضح من التفاصيل التالية:

جاء لاينل سميث الى العراق في بداية سنة ١٩١٩، مع الجيش البريطاني، وتولى وظيفة «حاكم سياسي» في النجف. الا أنه لم يبقَ في الوظيفة المذكورة طويلاً، بل غادر العراق، بعد بضعة أشهر، وعاد الى عمله في اوكسفورد.

ثم جاء العراق مرة ثانية، في بدايـــة سنة ١٩٢٠، بصفة «مساعد» الى «الميجر بومن»، الذي كانت وظيفته تسمى بالانكليزيـــة «مدير المعارف»، وبالعربية «ناظر المعارف». وعندما غادر بومن العراق بصورة نهائيـة، تولى لاينل سميث هذه المديرية أو النظارة. غير أنه ابتلي بمرض شديد، بعد بضعة أشهر، وغادر العراق الى انجلترة، باجازة مرضية طويلة. وكان كل ذلــك، قبل تأسيس المملكة العراقية، في عهد الادارة البريطانية المباشرة، وعهـــد الحكومة المؤقتة.

وأنا، عندما جئت الى العراق، كان لاينل سميث قد غادر العراق.

وأنا توليت أولا وظيفة «معاون وزير المعارف»، ثم وظيفـــة «مدير المعارف العام».

وأما مجيء المستر لاينل سميث الى العراق في عهـــد الحكومة الوطنية بصفة «مفتش المعارف العام»، فكان في شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٢٣، وأنا لم أتعرف اليه، الا في ذلك التاريخ.

وغني عن البيان، اني – قبل ذلك – كنت أنجزت كثيراً من المشاريـــع

الاصلاحية والتنظيمية ، وخلصت العراق من النظم السيئة والضارة التي كان قررها البريطانيون ، خلال عهد ادارتهم لشئون معارفها .

ويلاحظ من كل ما تقدم ، أن قول الأستاذ رضا الشبيبي ، « ثم جاء الحصري مديراً لشؤونها .. » يخالف الواقع من وجوه عديدة .

وفضلا عن ذلك ، يتبين ان الوزير الشبيبي لم يميز بين ما يعود الى عهد الادارة البريطانية المباشرة ، وبين ما يعود الى عهد الحكومة العراقية الوطنية .

و) ما يقوله الوزير رضا الشبيبي عن « توسع سلطة الحصري الادارية ، وتقلص وظيفة لاينل سميث » يدل على انه كان غافلاً عن ماهية وظيفة كل من الحصري وسميث ، على الرغم من أهمية ذلك من الوجهتين السياسية والقومية . فان وظيفة سميث كانت من جملة « الوظائف المحفوظة للبريطانيين بموجب الاتفاقية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية . إنها كانت وظيفة هامشية ، غايتها « تقديم المشورة والمساعدة » ـ حسب تعبير المعاهدة المذكورة . وكانت مؤقتة ، تنتهي بانتهاء مدة المعاهدة . ولكن وظيفة الحصري ـ وظيفتي أنا ، وظيفة « مدير المعارف العام » كانت وظيفة أساسية ودائمة ، لا ترتبط بأي مادة من مواد المعاهدة .

والسياسة الوطنية الواعية ، كانت تستلزم تنظيم الأمور تنظيماً حكيماً ، لا يترك حاجة الى عمل الموظفين البريطانيين المذكورين في الاتفاقية الملحقة بالمعاهدة .

ولو كان الوزير الشبيبي فهم هذه الأمور الخطيرة حق الفهم ، لبادر الى تسجيل أمر « تقلص وظيفة سميث وتضاؤل عمله » بلسان الفخر والاعتزاز ، ولقال : عندما توليت الوزارة ، كان تدخل البريطانيين في شئون المعارف قد انتفى ، ولاينل سميث أصبح دون عمل ، على وجه التقريب » .

ولكن ، مما يدعو الى الاستغراب والتأسف ، ان الاستاذ الشبيبي ، ظل في غفلة تامة عن الامور والحقائق ، ولذلك ذكر أمر « تقلص وظيفة سميث وتضاؤل

عمله ، بلسان الانتقاد ، وأظهر اعتقاده بأن سميث كان يجب ان يتمتع بسلطات أوسع من سلطات الحصري ، لأنه كان – على زعم الأستاذ الشبيبي – أقدم من الحصري في خدمة العراق ...

ان وضع الموظف الوطني والموظف البريطاني في صف واحد ، ثم التكلم عمن كان أحق بتولي الامور – نظراً لقدمه – .. لا يدل على تفكير سياسي سليم ، ولا على شعور وطني قويم .

ز) ولكن بحث أمر « تقلص وظيفة سميث وتضاؤل عمله » ، كان يجب ان يدفع الى التساؤل : ماذا كان موقف سميث نفسه من هذا الأمر ؟ هل كان يشكو منه ، ويحتج عليه ؟ وماذا كان موقف « المعتمدية السامية » من ذلك ؟ هل تدخلت في الأمر ، وطلبت توسيع سلطات لاينل سميث ؟

ان الأستاذ الشبيبي لا يذكر شيئاً عن ذلك . ولكنني أعرف – وأستطيع ان أؤكد ذلك كل التأكيد ، ان لاينل سميث لم يعترض على هذا الأمر أبداً ، لأنه كان يراه أمراً طبيعياً . انه كان يقدر طبيعة وظيفته – أحسن بكثير مما قدرها الوزير رضا الشبيبي – ولذلك ترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي .

وكان كثيراً ما يقول : « أنا لا أرى لزوماً للبقاء هنا ، لأن ساطع بك يعرف الأمور أحسن مني ». لقد سمعت رأيه هذا عن لسانه هو ، عدة مرات . كما سمعته من بعض الوزراء الذين كانوا يجتمعون به ويكلمونه في شتى المناسبات..

أنا لا أريد ان أسأل الشبيبي : أما قال له أيضاً شيئاً مماثلاً لذلك بل سأكتفي بتوجيه السؤال التالي : هل يستطيع الأستاذ الشبيبي ان يقول ان لاينل سميث كان يشكو من تقلص وظيفته ؟

ح) أما ما يقوله الشبيبي عن « انشطار أقطاب التربية الى شطرين : شطر لا يعتمد الا على البحث العلمي ، وشطر آخر يقول « لابناء دون أساس ولا فروع دون أصول » فانه لا يستند الى أي أساس واقعي ، فضلاً عن أنه لا يدل على تفكير منطقي سليم :

لأن قليلاً من التأمل يكفي للتأكد من أنه ، لا يوجـد أي تناقض بين ما يذكره الشبيبي عن آراء كل واحد من الشطرين اللذين توهمها ، فان الاعتماد على على العلم التجريبي لا يستلزم عدم التسليم بأنه لا بناء دون أساس . ولا فروع دون أصول . بل لا مانع منطقي يمنع الجمع بين الرأيين المذكورين ، ولا مسوغ عقلي يسمح باعتبارهما نتيجة انشطار الى شطرين .

فمنطق ما يقوله الأستاذ الشبيبي في هـذا المضار ، لا يختلف عن منطق من يقول – مثلاً – « انشطرت الجماعة الى شطرين : شطر يقول : دقت الساعة الثالثة ، وشطر آخر يقول : لا خبز دون ملح » ...

* * *

يتبين من كل ما سبق : ان الأستاذ الشبيبي ، – في كل ما كتبه عن لاينل سميث – ظل غافلاً عن حقائق أمور وزارة المعارف ودقائقها ، ومتباعداً عن ميادين الصواب ، مجروفاً بالأوهام الغريبة والآراء المشوشة ..

وهنا ، لا بد من التساؤل : كيف كان يتفاهم الشبيبي مع سميث ، وكيف كان يتناقش معه ؟

انه قص على قراء جريدة الزمان – في نهاية المقالة المذكورة – قصة احدى المناقشات ، أنقلها – فيما يلي – بنصوصها الكاملة ، لأنها تتضمن جواباً غير مباشر على السؤال الآنف الذكر . يقول الأستاذ الشبيبي :

« .. وجرّنا الحديث يوماً الى الشرق والغرب ، فقال : هل يوجد في الشرق أمثال سقراط وأفلاطون ؟ !

« فقلت له : يا مستر سميث ، اذا كنت تعني هذه الملكات السامية التي تقبل بنا على الخير أو تصدف بنا عن الشر أو تأمرنا بالمعروف أو تنهانا عن المنكر ، اذا كنت تقصد الجوهر دون العرض ، أمكنك ان تجد في سيرة المسلم الصادق او العربي الصريح أحياناً ما لا تجده في سيرة معظم فلاسفة الغرب من الأولين والآخرين » .

وعاد سميث يقول : « اذا كان الامر كذلك فلماذا هذا التعصب وهذا الحقد

الدفين عندكم ؟ ولماذا هذا التطاحن وسفك الدماء البريئة » ؟ وكان يشير الى تطاحن بعض القبائل في البادية ، فقلت :

« يا مستر سميث ، هذا موضوع آخر ، يختلف عما كنا بصدده الآن !! »

هذه القصة تعطينا مثالاً واضحاً جداً ، على مبلغ تفهم الأستاذ « الشبيبي » للأمور التي يتناقش فيها ، وعلى الطريقة التي يتبعها خلال مناقشتها .

ومما تجدر الاشارة اليه : ان الاستاذ الشبيبي ينهي مقالته عن لاينل سميث بكلمة تملقية يقدمها الى بريطانيا العظمى ، حيث يقول ما نصه :

« ولنا ان نقول ان أمة تنجب أمثال هذا الرجل الممتاز في علمه وخلقه وخبرته ، لهي أمة على قسط غير قليل من العظمة » .

- ٣ -

لقد خصص الأستاذ محمد رضا الشبيبي احدى مقالاته للتكلم عني مباشرة .

فان مقالته المنشورة في جريدة الزمان البغدادية ، بتاريخ ١١ تشرين الأول سنة ١٩٤٥ تحمل العنوان الخاص التالي :

« مذهب الحصري في التربية » .

تبدأ المقالة المذكورة بالاشارة الى آراء « قادة الفكر العربي ، خلال الخمسين سنة الماضية » . ثم ينتقل الحديث الى عملي في سوريا والعراق ، فيقول ما نصه :

« للأستاذ الحصري مذهبه المعروف في التربية . وهو من حيث الأساس قائم على الفصل بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية في التربية . وهذه عنده قاعدة لا تقبل التغيير . فالمبادىء القومية بما يشوبها أحياناً من عنف أو غلو أو اغراق لا مسوغ له ، كانت مثل الأستاذ الأعلى في التربية . هذا هو خلاصة مذهبه »

ان ما يقوله الشيخ محمد رضا الشبيبي بهذه العبارات الصريحة يدل دلالة قاطعة على أنه لم يفهم « مذاهب التربية » بوجه عام ، و « مذهبي في التربية » بوجه خاص ، وعزا اليّ من الآراء ما لم أقل بها أبداً .

اني كنت ولا أزال من المعتقدين :بأن التربية عملية واسعة الشمول، ومتعددة الجوانب .انها تتناول حياةالانسان المادية والمعنوية بجميع مظاهرها المختلفة ، — من بدنية وفكرية وعاطفية ، وأخلاقية ودينية واجتماعية ... الخ .

ان حصر التربية في النطاق المحدود الذي يتصوره ويقوله الشيخ محمد رضا الشبيبي .. لهو من أبعد الامور عن أفكاري وأقوالي وأفعالي ..

فلا أدري على ماذا يستند الشبيبي عندما يزعم ان مذهبي في التربية يقوم على أساس الفصل والتمييز بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية ؟

هل يقول ذلك ، لأني انتقدت بشدة آراء القائلين بأن الديانة الأسلامية لا تقر الفكرة القومية ؟ ولكن ، أليس من الثابت المؤكد ان كثيرين من أعاظم رجال الدين أيضاً — من جمال الدين الأفغاني الى عبد الحميد الزهراوي — لم يقروا آراء هؤلاء ، بل قالوا بعكسه تماماً؟ فهل قال أحد عنهم ، بأنهم يهملون المبادىء الروحية ، أو يفصلون ويميزون المبادىء القومية عن المبادىء الروحية ؟

أم يقــول الشبيبي ما يقوله ، لأني عارضت بشدة شيخ الأزهر مصطفى المراغي ، عندما قال : « ليس لي رأي في الوحدة العربية ... لا أشتغل بها .. لست من أنصارها ولا من أعدائها » . ولكن ، أقوال الشيخ المراغي هذه ، ألا تعني — في حقيقة الأمر — فصل المبادىء القومية عن المبادىء الروحية ، فكيف يجوز إن يعزى الى من يعترض عليه فكرة هذا الفصل ؟

وأما زعم الأستاذ رضا الشبيبي ، بأن « المبادىء القومية ، بما يشوبها احياناً من عنف أو غلو أو إغراق لا مسوغ له كانت مثلي الأعلى في التربية » ، فانــه مخالف للواقع ، كما أنه يدل على شيء غير « سوء الفهم » وأخطر منه ، كما يتضح من عبارات الشبيبي التالية للفقرات التي نقلتها آنفاً .

يواصل الشبيبي بحثه عن مذهبي في التربية ، قائلاً :

« وقد نسج فيه على منوال بعض الغلاة من أساتذة التربية القومية في الغرب . وهي التي نجم عنها ما نجم من مظاهر الغرور والكبرياء الباطلة . رانت بسببها الأحقاد والضغائن على قلوب الناس . احتقر كل شعب جــاره القريب وبيّت له

الغدر والاعتداء ونحوه، مما جلب على أوروبا والعالم بأسره كثـيراً من المصائب والشرور ». هذا ما يقوله الأستاذ رضا الشبيبي ، حرفياً .

أنا أرى من العبث ان أسأله : من هم الغـلاة من اساتذة التربية القوميـة في الغرب الذين نسجت على منوالهم ؟ أو ان أسأله : أين ومتى قرأ لي - أو سمع عني - كلمة تثير الأحقاد والضغائن بين الشعوب ، وتدعو الى الغـدر والاعتداء ؟ وذلك لأني أعرف ان أمثال هذه الأسئلة ، تبقى دون جواب .

ولكني أرى من المفيد - بل من الضروري - ان ألفت الأنظار الى الحقيقة المؤلمة التالية : ان ما يقوله الشبيبي عن القومية - بهذه المناسبة - هو نسخة طبق الأصل لما اعتاد ان يقوله أعداء الفكرة القومية ، وخصوم مبدأ القوميات ، من ساسة « دول التسلط والاستعمار وكتابهم » . فان للأحقاد والضغائن والغـدر والاعتداء بين الشعوب أسباباً ودوافع متنوعة وكثيرة جداً ، غـير « الفكرة القومية » . لان تاريخ أوروبا يشهد شهادة قاطعة ، على ان : حوادث الحقـد والغدر والاعتداء بين الشعوب الأوروبية ، قبل « عصر القوميـات » ، كانت آلاف المرات أكثر وأعنف مما صارت بعده . ومن المؤكد ان تشكيل الدول الأوروبية وفقاً لما يقتضيه مبدأ القوميات قلل كثيراً من الأحقاد بين شعوبها ، وجعلها تكف عن الاعتداء على جاراتها .

وأما المصائب والشرور التي يشير اليها الشبيبي ، فلم تكن وليـدة المبادىء القومية ، بل كانت نتيجة « نوازع التسلط والتوسع » و « مطامـع السيطرة والاستعمار » . ودول الاستعمار - وعلى رأسها انجلترة وفرنسا - استنكرت « مبدأ القوميات » منذ البداية ، لأن انتصار هذا المبدأ عرّض مصالحها ومطامعها الى خسائر فادحة ، وكان من الطبيعي أن يعرضها - في المستقبل - الى خسائر أفدح فأفدح . ولذلك صار ساسة الدول المذكورة وكتابها يهاجمون المبـدأ المذكور بكل ما يخطر على البال من ضروب المغالطة والبهتان ، حتى انتهوا الى اتهامه بالمصائب والزور الناجمة - في حقيقـة الأمر - من « نوازع الاستعمار » وعن « التنازع والتنافس على المستعمرات » .

والأستاذ الشبيبي يتبنى – في الفقرات التي نقلتها آنفاً – آراء هـؤلاء، ويقتدي بهم في اتهام الحركات القومية بجلب «المصائب والشرور على أوروبا والعالم بأسره».

* * *

ان موقف الأستاذ الشبيبي في هذا الأمر، يدعو الى الاستغراب في الوهلة الأولى. ولكن هذا الاستغراب يتلاشى ويزول، عندما يتذكر المرء بأن الاستاذ المشار اليه تولى وزارة المعارف – للمرة الرابعة – في الوزارة التي تألفت سنة ١٩٤١، بأمر عبدالاله. بعد عودته الى «عرش الوصاية»، تحت حماية الدبابات البريطانية، وشروعه في ارجاع العراق الى السيطرة البريطانية.

معلوم ان أولى الأعمال التي قامت بها الوزارة المذكورة كانت: غلق نادي المثنى الذي كان يتولى أمر القاء محاضرات عامة في تاريخ الأمة العربية وفي القومية العربية، واعتقال المئات من الشبان المؤمنين بوحدة الأمة العربية.

كما هو معلوم ايضاً، ان السلطات البريطانية قالت: ان انتشار الفكرة القومية بين الناس – ولا سيما بين طلاب المدارس – كان من أهم الأسباب التي أدت الى حوادث ١٩٤١. تلك الحوادث التي يمكن أن تتلخص بـ «مقاومة المخططات البريطانية في العراق.»

فلا غرابة – والحالة هذه – في ان يقول الأستاذ الشبيبي ما قاله، ويكتب ما كتبه في هذا المضمار. انه لم يتجرأ على معارضة الفكرة القومية مباشرة. بل تهجم على «الشكل العنيف والمثير» الذي اكتسبته على زعمه – الفكرة القومية في العراق، مع ان هذا الشكل، لا وجود له الا في مخيلة الشبيبي.

* * *

ولكن في مقالة الشبيبي أمر غريب آخر، لا مجال لتخفيف غرابته بوجه من الوجوه:

انه يقدم لقرائه طريقة لمنع « المصائب والشرور » التي ذكرها . اذ يقول ما يلي ، عقب الفقرات التي نقلتها آنفاً :

« لا شك ان التربية القومية بهذا الشكل العنيف المثير لم تكن هدفاً من اهداف قادة الامة العربية ولم تخطر لهم على بال . لأن كل عربي صريح لا يرى مانعاً يمنع من الجمع بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية في تربية الناشئة العربية . ولعل هذا من جملة الفوارق الكبيرة بين مثل الحياة العليا عند الشرقيين وعند بعض الغلاة الغربيين » .

يلاحظ ان هذه العبارات القصيرة تتضمن ثلاثة مزاعم أساسية :

أولاً ، ان الفكرة القومية في العراق اخذت شكلاً عنيفاً ومثيراً .

ثانياً : ان الدافع الى ذلك كان : الفصل بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية .

ثالثاً : ان الجمع بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية ، يكفي لوقاية الفكرة القومية من هذا الشكل العنيف والمثير ، ولصيانة العالم من المصائب والشرور التي تنجم عن ذلك .

ان المجاثي السابقة الذكر أظهرت بطلان الزعمين الاول والثاني ، كما أنها تدل على بطلان الزعم الثالث المرتبط بهما ، والمستند عليهما .

ومع هذا ، ارى ان ألفت الأنظار الى الحقائق الخطيرة التالية ، للتأكيد على هذا البطلان ، وجعله أظهر الى العيان :

فان أطول وأشمل وأعنف الحروب الطاحنة التي سجلها تاريخ القرون الوسطى والأخيرة ، من الحروب الصليبية التي استمرت عدة قرون ، وشملت العديد من البلاد المسيحية والكثير من البلاد الاسلامية .. الى الحروب المذهبية ، التي استمرت عدة عقود من السنين ، وشملت معظم بلاد أوروبا الغربية — جميع تلك الحروب الشاملة والدامية ... كانت جرت تحت راية « المبادىء الروحية » . انها كانت تستهدف نشر المبادىء الروحية التي كان يؤمن بها كل واحد من الطرفين المتخاصمين ، او الدفاع عنها ..

انه يقدم لقرائه طريقة لمنع « المصائب والشرور » التي ذكرها . اذ يقول ما يلي ، عقب الفقرات التي نقلناها آنفاً :

« لا شك ان التربية القومية بهذا الشكل العنيف المثير لم تكن هدفاً من اهداف قادة الامة العربية ولم تخطر لهم على بال . لأن كل عربي صريح لا يرى مانعاً يمنع من الجمع بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية في تربية الناشئة العربية . ولعل هذا من جملة الفوارق الكبيرة بين مثل الحياة العليا عند الشرقيين وعند بعض الغلاة الغربيين » .

يلاحظ ان هذه العبارات القصيرة تتضمن ثلاثة مزاعم أساسية :

أولاً : ان الفكرة القومية في العراق اخذت شكلاً عنيفاً ومثيراً .

ثانياً : ان الدافع الى ذلك كان : الفصل بين المبادىء القومية والمبادىء الروحيــة .

ثالثاً : ان الجمع بين المبادىء القومية والمبادىء الروحية ، يكفي لوقاية الفكرة القومية من هذا الشكل العنيف والمثير ، ولصيانة العالم من المصائب والشرور التي تنجم عن ذلك .

ان ابحاثي السابقة الذكر أظهرت بطلان الزعمين الاول والثاني ، كما أنها تدل على بطلان الزعم الثالث المرتبط بهما ، والمستند عليهما .

ومع هذا ، ارى ان ألفت الأنظار الى الحقائق الخطيرة التالية ، للتأكيد على هذا البطلان ، وجعله أظهر الى العيان :

فان أطول وأشمل وأعنف الحروب الطاحنة التي سجلها تاريخ القرون الوسطى والأخيرة ، من الحروب الصليبية التي استمرت عدة قرون ، وشملت العديد من البلاد المسيحية والكثير من البلاد الاسلامية .. الى الحروب المذهبية ، التي استمرت عدة عقود من السنين ، وشملت معظم بلاد أوروبا الغربية — جميع تلك الحروب الشاملة والدامية... كانت جرت تحت راية « المبادىء الروحية » . انها كانت تستهدف نشر المبادىء الروحية التي كان يؤمن بها كل واحد من الطرفين المتخاصمين ، او الدفاع عنها ..

ولذلك كله ، يحق لي ان أقول ـ بكل تأكيد ـ ان قضايا التاريخ والسياسة والديانة والتربية والاجتماع .. لا يمكن ان تفهم ، ولا ان تعالج بأمثال هذه النظرات السطحية والعبارات البلاغية .

* * *

وبعد كل ما سبق ، يقول الأستاذ الشبيبي :

« كنا ولا نزال ممن يناهض هذه الطريقة في التربية والتعليم المتبعة في العراق » .

لقد قرأت هذه العبارة باستغراب شديد : انه لم يفهم طريقة التربية والتعليم المتبعة في العراق ، على وجهها الصحيح : فلا أدري متى وكيف ناهضها .. انه لم يصارحني بذلك ، ولو مرة واحدة ، عندما كنت مديراً عاماً للمعارف ، خلال وزارته الأولى . ولو صارحني بشيء من ذلك ، لشرحت له الحقيقة ، ولجنبته كثيراً من الاخطاء الخطيرة التي انجرف اليها في مقالاته المذكورة .

ربما كان يقول بها في قرارة نفسه ، وربما كان يجاهر بها أمام البعض من أصدقائه الأوفياء . ولكن ذلك لا يمكن ان يسمى « مناهضة » ، بوجه من الوجوه . ولا سيما ، أنه في اواخر أيام وزارته الثانية ، سنة ١٩٣٥ ، أرادني ان أعود الى تولي مديرية المعارف العامة ، ووسط بعض الأصدقاء لاقناعي بالموافقة على ذلك ، قائلاً : « خلال وزارتي كنا متفاهمين تماماً ، ولم يحدث بيني وبينه أي خلاف ... » .

ومعلوم أنه تولى وزارة المعارف ثلاث مرات ، بعد استقالتي من مديرية المعارف العامة ، فماذا عمل خلال وزاراته المذكورة ، لمناهضة الطريقة المتبعة في مدارس العراق ، حسب تعبيره هو ؟

ان الذي أعرفه ـ وأنا لم انقطع عن متابعة حركات التربية والتعليم التي تقوم في العراق وفي سائر البلاد العربية ـ أنه لم يعمل شيئاً يدل على المناهضة التي يتكلم عنها ، الا اذا اعتبرنا اشتراكه في حكومة « الاحتلال البريطاني الثاني » ، التي أخذت على عاتقها « تصفية الاتجاهات والحركات القومية » ، بمثابة مناهضة

فعلية . ولكني أستطيع ان اقول : ان هذه كانت المناهضة العلنية والفعلية الأولى والاخيرة ، التي عرفتها . كما أقول : لا أظن ان ذلك كان مما يشرف حياته الفكرية والسياسية .

* * *

قبل اختتام هذه الانتقادات والتعليقات ، لا بد لي من الاشارة الى « الكلمة التلطيفية » التي ألحقها بعبارات « المناهضة » التي نقلتها آنفاً ، قال الشبيبي :

« هذا مع اننا لا ننكر غيرة الأستاذ على العروبة ومابذله من جهد في الاشادة بعظمة الحضارة الأندلسية وتعريف شبابنا بالبقية الباقية من أطلال الحضارات ، الى هذا وغيره من آثار ووسائل في الثقافة واعماله في الترجمة والتأليف » .

اني أشكر الشبيبي على هذه الكلمة التلطيفية . ومع ذلك أقول : « ان الاعتراف بما اعترف به في هذه الكلمة ، كان يجب ان تحمله على التوسع والتعمق في بحث الأمور على وجوهها الصحيحة ، قبل تسويد ونشر اتهاماته الخطيرة ، التي أقل ما يمكن ان يقال عنها ، هي انها وليدة سوء الفهم وسوء الظن ، كما يتضح من مجموع انتقاداتي وتعليقاتي عليها .

قضيــة

كتابة اللغة الكردية

عندما قررت الحكومة العراقية مبدأ « جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في المدن والقرى الكردية » ، ترتب على وزارة المعارف ان تقوم بما يـلزم من اجراءات لتطبيق هذا المبدأ في ميدان التعليم .

وطبيعي ان الطريقة المثلى لذلك كانت : ترجمـة الكتب الدراسية المقررة للمدارس الابتدائية الى اللغة الكردية، مع اجراء بعض التحوير في جدول توزيع ساعات الدروس الاسبوعية ، لضمان تعليم قواعد اللغة الكردية ، دون اهمـال تعليم اللغة العربية اهمالاً كليا .

ولذلك ألفت الوزارة لجنة للاشراف على مهام الترجمة ، مكونة من أربعـة اشخاص من متنوّري الأكراد الموظفين ببغداد ، وهم :

توفيق وهبي ، وعبد الرحمن صالح ، وشكري الفضلي ، ونوري البرزنجي .

وعندما اجتمعت اللجنة المذكورة ؛ طلبت منها ان تنتخب الاشخاص الذين يمكن ان يعهد اليهم بترجمة الكتب المدرسية ، على ان يتولى اعضاء اللجنة مهمة الاشراف على الترجمات ، والتأكد من صحتها ، قبل اقرارها وطبعها وتوزيعها على المدارس الكردية .

وقد لاحظت ان البعض أخذ يتكلم عن ترجمة كتب الدراسة الثانوية – مثل

الفيزياء والكيمياء ، والجبر والهندسة - ولذلك رأيت ان أصرح ان العمل يجب ان يبدأ ، بترجمة الكتب المقررة للمدارس الابتدائية ، ولا سيما في صفوفها الأولية، فرجوت من الاعضاء ان يفكروا في الاشخاص الذين يجب ان نعهد اليهم بترجمة كل واحد من الكتب المذكورة .

وخلال هذه الاحاديث تكلم توفيق وهبي بصراحة تامـــة ، وأظهر نواياه الحقيقية ، ونوازعه الأساسية ، دون مواربة . اذ قال - باللغة التركية ، (لأن جميع الأعضاء كانوا يتقنون التركية ، ويرجحون التكلم بها) :

- لا تأخذوا الامور بهذه البساطة . يجب ان نعرف أن وراء هذا الأمر ، ما وراءه من امور هامة ... الانكليز قرروا ان يسيروا في هذا المضمار الى آخر الشوط ... وراء حدود العراق ملايين من الاكراد ، ولدى الانكليز خطـــة تشمل جميع الاكراد ..

ولكني اعترضت على ذلك ، وقلت : - ان هذه اللجنة لجنة عراقية ، تألفت بناء على طلب الحكومة العراقية ، فيجب عليها ان تحصر بحثها وعملها في مصلحة العراق ، ومصلحة أكراد العراق ، دون ان تعبأ بنوايا الانكليز وخططهم .

وكررت رجائي في انتخاب المترجين .

الا ان توفيق وهبي قال عندئذ :

- ولكن هناك أمر يجب ان نقرره قبل الترجمة ، وهو : كيفية كتابـــة اللغة الكردية ، ان الحروف العربية الموجودة في المطابع ، لا تضمن كتابة اللغة الكردية على وجهها الصحيح . أنا لست من انصار الحروف اللاتينية . غير اني أرى من الضروري ان يضاف الى الحروف العربية المألوفـــة بعض الاشارات ، لكتابة الكردية . وذلك يستلزم تزويد مطبعة الحكومة بطائفـة من الحروف والاشكال الجديدة . فلا يجوز لنا ان نقدم على طبع أي كتاب كردي ، قبل ان نستحضر الحروف المذكورة .

وأضاف الى قوله هذا ، ان لديه مشروع موضوع لهذا الغرض، سيعرضه على اللجنة ، في اجتماعها القادم .

ولذلك أنهينا الاجتماع الأول ، على ان نجتمع مرة أخرى ، للنظر في المشروع الذي سيتقدم به توفيق وهبي .

* * *

بعد الاجتماع الأول ، التقيت بـ « أمين زكي » الذي كان وزيراً للمواصلات والذي كان يعمل للقضية الكردية بنشاط كبير ، داخل مجلس الوزراء وخارجه ..

وقد قال لي : — ان التعليم بالكردية يجب ان يشمل جميع مراحل التعليم ، بما في ذلك «التعليم العالي» ويجب ان ينشأ في كلية الحقوق ، قسم خاص بالأكراد ، تلقى فيه المحاضرات باللغة الكردية ، وكذلك في الكلية الحربية .

ومع ذلك ، سلم بوجوب البدء من المدارس الابتدائية .

* * *

وأما المشروع الذي تقدم به توفيق وهبي ، في الاجتماع الثاني فكان يستلزم احداث خمسة عشر حرفاً جديـدة ، وذلك باضافة بعض النقط والاشارات على احد عشر من الحروف العربية المعلومة .

واذا لاحظنا ان معظم هذه الحروف الجديدة ، ستأخذ ثلاثة أشكال — نظراً لوقوعها في اول الكلمة ، أو وسطها أو آخرها — علمنا ان المشروع المقترح كان يستلزم زيادة الحروف في المطبعة نحو أربعين شكلاً من الحروف .

وكان في ذلك ما فيه من التعقيد الشديد ، الذي يجعل القراءة والكتابـة باللغة الكردية في منتهى الصعوبة ، وكان يحملني على الشك في وجـود مبررات معقولة لكل هذه الاحداثات والتعقيدات .

ومن المعلوم ان الكتابة باللغة الفارسية أضافت الى الحروف العربية المعلومة أربعة حروف فقط ، وذلك بتثليث النقط في حروف (ب) و (ز) و (ج) وبتثنية الخط المائل في حرف (ك) . وأما اقتراح توفيق وهبي فكان يرى ان يضاف الى هذه الحروف المستعملة في العربية والفارسية والتركيـة .. احـد عشر حرفاً أخرى .

وعندما أظهرت شكي في ضرورة كل هذه الاحداثات ، حاول توفيق وهبي ان يبرهن على ضرورة ذلك بذكر بعض الألفاظ الكردية وقال فيما قاله ـ مثلاً ـ ان في الكردية نوعين من الـ (لام) ، فلا بـد من وضع اشارة للتفريق بينهما ، ولفظ كلمتين كرديتين ، تضمان صوت اللام . ولكني لاحظت ان الفرق بينهما لا يزيد كثيراً على الفرق بين اللام في كلمتي (أل) و (آل) أو (بل) و (بال) التركيتين . وأمثال هذه الفروق اللفظية لا تستلزم احداث حروف خاصة بكل منها ، بل هي من الامور التي تترك لسليقة الناطقين بها .

ولكن توفيق وهبي أصر على رأيه ، وعبد الرحمن صالح أضاف صوته على صوته قائلاً « نحن أدرى بحاجات لغتنا » .

عندئذ قلت : ـ أنا لا أستطيع ان أبدي رأيا قاطعاً في هذه المسألة، ولكني أعتقد انها يجب ان تدرس وتقرر في لجنة أوسع من هذه اللجنة .

ولكن توفيق وهبي اعترض على قولي هذا ، متسائلاً :

ـ لماذا ؟ ألم تنتخبونا نحن ؟ ألم تدعونا أنتم ؟ فلماذا لا تعملوا برأينا ؟ .

قلت : ـ أننا انتخبناكم لترجمة الكتب المدرسية ، ودعوناكم لهذا الغرض . ولكنكم تقترحون علينا أموراً تتعدى حدود « الترجمة » بل ترمي الى تقرير « حروف الكتابة » و « قواعد الاملاء » . وفي هذه القضية ، نرى من الضروري ان نأخذ آراء لجنة أوسع من هذه اللجنة ، لجنة تضم العلماء المتنورين من مختلف المدن الكردية ، لتدرس القضية ملياً ، وتتخذ القرار اللازم في شأنها . .

وأما توفيق وهبي ، فقد ثار على رأيي هذا ، قائلاً :

ـ نحن (يقصد : زعماء الأكراد) نعرف بعضنا البعض : اذا اجتمعنا لانتناقش مناقشة هادئة ، بل نتكلم وفي أيدينا المسدسات . يشهرها بعضنا على البعض . .

ان قوله هذا زادني تمسكاً برأيي ، فقلت :

ـ اذا كان الأمر كذلك ، اذا كنتم تعتقدون ان هذه القضية قد تثير خلافاً

بين مفكري الأكراد وعلمائهم الى حد اشهار السلاح ... فكيف تريدون منا ان نقررها بناءً على اقتراحكم وحدكم ؟

قال : — ان هذه الأمور يجب أن تفرض على الناس ، كما يفعل آتاتورك ..

وأنا قلت : — ان أوضاعنا لا تشبه أوضاع آتاتورك . فأرى من الضروري ان يعرض اقتراحكم على لجنة كبيرة تضم أبرز مفكري الأكراد وعلمائهم المقيمين في مختلف المدن الكردية ..

ثم أضفت الى قولي هذا: — أنا لا أريد أن أفرض عليكم رأيي، ولكني أقول انه لا يحق لكم — أنتم أيضاً — لا يحق لكم ان تفرضوا رأيكم على الشعب الكردي ، دون ان تعرضوه على البحث والمناقشة .. في لجنة تضم طائفة من منوري الاكراد وعلمائهم المقيمين في سائر المدن الكردية ، كما قلت . وانفض الاجتماع ، دون ان تتوصل اللجنة الى أي قرار في هذا الشأن .

* * *

ولكن ، بطبيعة الحال ، توفيق وهبي — مع عبد الرحمن صالح — راجع الوزير امين زكي ، وامين زكي راجع رئيس الوزراء محسن السعدون ، ومحسن السعدون كلمني بالتليفون قائلاً : أنت لا تعرف الكردية ، فلماذا تثير مسائل تتعلق بكتابة الكردية ؟

وأجبته :— يظهر لي ان القضية لم تعرض عليكم على وجهها الصحيح،فشرحت له القضية بتفاصيل وافية ، وأكدت له بأني لم أفرض عليهم رأيي في الأمر ، انما قلت بوجوب عرض اقتراحهم على لجنة موسعة ...

كلمني — في نفس اليوم — الوزير صبيح نشأة ، وقال لي : أما يكفيك انك اكتسبت عداء الجعفريين ؟ ولماذا تريد أن تجعل الاكراد ايضاً أعداء لك ؟

وأنا أجبته : — أنا متأكد ان موقفي في هذه القضية ، يتماشى مع مصلحة الاكراد الحقيقية ، ولا يخالفها بوجه من الوجوه .

* * *

وبعد بضعة أيام ، تلقيت دعوة للحضور الى ديوان مجلس الوزراء ، مع اعضاء اللجنة لمذاكرة القضية .

وتمت مناقشة الأمر هناك ، بحضور محسن السعدون ، وامين زكي ، وصبيح نشأة ، و « أدموندز » الذي كان معاوناً لمستشار وزارة الداخلية ، وكان يعتبر متخصصاً في الشؤون الكردية .

أنا أوضحت الغرض الأصلي من تأليف اللجنة ، وشرحت الاسباب التي كانت دعتنا الى اختيار اعضائها المحدودين من بين الاكراد الموظفين في العاصمة . كما أوضحت تفاصيل قضية الحروف التي أثيرت في اللجنة ، وبينت الاسباب التي حملتني على الاعتقاد بعدم جواز تقرير شيء في هذا المضمار ، قبل درسها في لجنة موسعة ، وأما توفيق وهبي فقد سرد المشاكل التي قد تتولد من اجتماع منوري الأكراد لمناقشة هذه الامور .

وبعد بعض المذاكرات ، تقرر اتباع خطة متوسطة ، توفق بين هذين الرأيين : تؤخذ آراء جماعة من منوري الأكراد وعلمائهم ، دون دعوتهم الى الاجتماع . ترسل اليهم الاقتراحات تحريراً ، ويطلب اليهم ابداء الرأي فيها — كذلك — تحريراً .

وأنا حبذت هذه الخطة ، لانها كانت تكفي لاخراج القضية من نطاق اللجنة الضيقة ، وتساعد على اشراك جماعة من منوري الأكراد في القرار الذي سيتخذ في شأنها .

وكان أمام كل واحد ممن يعرض عليهم الاقتراحات المذكورة مجالاً لاختيار أحد الحلول الثلاثة التالية : الموافقة على جميع الحروف المقترحة ، الموافقة على قسم منها ، ورفض بقيتها ، الاكتفاء بالحروف التي أضيفت الى الحروف العربية في الكتابات الفارسية والتركية ..

ولذلك ، سارعت الى العمل وفق هذه الخطة :

توفيق وهبي كتب تقريراً مفصلاً باللغة الكردية ، شرح فيه اقتراحاته كما شاء .

واللجنة قررت أسمـــاء الاشخاص الذين يجب ان يرسل اليهم التقرير ، ليدرسوه ويبينوا رأيهم في الاقتراحات الواردة فيه .

وديوان الوزارة استنسخ العدد اللازم من التقرير .

وأنا كتبت مسودة الكتاب الذي سيرسل مع التقرير . أوضحت فيه الغرض من ذلك ، وأنهيت الكتاب بالعبارات التالية :

« ... فأرجو ان تكتبوا لنا رأيكم في الاقتراحات المدونة في التقرير ، مع ملاحظة كيفية التأليف بين قراءة القرآن الكريم ، وبـــين قراءة الكتابات الكردية » .

والديوان طبع العدد اللازم من هذا الكتاب ايضاً .

* * *

وفي اليوم الذي أخذ موظفو الديوان يضعون نسخة من التقرير ونسخة من الكتاب في مغلف ، تمهيداً لكتابة أسماء الاشخاص وعناوينهم على المغلفـات .. جـــاء توفيق وهبي ليطلع على سير الامور ، وعندما قرأ نسخة من كتابي ارتبك ارتباكاً شديداً ، واعترض عليّ ، غاضباً :

– لماذا كتبتم هذه العبارات ؟ ان اللجنة لم تقرر ذلك ..

ولكنني قلت له ، بكل هدوء : اني لم أكتب ذلك باسم اللجنة ، بل كتبته بصفتي مديراً عاماً للمعارف ، ان اقتراحاتكم ستصل الى أيدي الذوات الذين قررنا طلب رأيهم بكاملها ، وبنصوصها الأصلية ، كما كتبتموها أنتم . وامـــا العبارات التي تعترضون عليهـــا ، فاني كتبتها بصفتي مديراً عاماً للمعارف ، ومسؤولاً عن شؤون التربية والتعليم في البلاد .

ومع ذلك ، واصل توفيق وهبي التساؤل والاعتراض :

– لماذا تحشرون القرآن في هذه القضية ؟

وأما جوابي على هذا السؤال ، فكان قصيراً :

– لان تعليم القرآن داخل في مناهج التدريس المقررة للمسلمين ..

ولكني عندما رأيته لا ينقطع عن الاعتراض ، أضفت الى هـــذا الجواب الكلمة التالية :

- وأود ان تلاحظوا باني لم أقدم رأياً قاطعاً في هـــذا الامر ، انما طلبت منهم ان يلاحظوا ذلك ، دون ان أحاول تقييد حريتهم في ابداء الرأي الذي يتوصلون اليه .. بعد الدرس والتفكير ...

وأما توفيق وهبي ، فقد خرج من غرفتي ، غاضباً غضباً شديداً .

* * *

كنت أعرف انه سيذهب على الفور الى امين زكي ، وامين زكي سيتدخل في الأمر ، فسيراجع محسن السعدون . ولذلـــك قررت ان أضع الجميع تجاه الامر الواقع ، فقلت لرئيس الديوان « شكري الحماني » : اسرعوا في كتابة الاسماء والعناوين على المغلفات ، وسلموها الى دائرة البريد على الفور .. دون ان تنتظروا اتمام وتغليف سائر الأوراق . بل أجلوا كل المعـاملات الاخرى ، الى ان تنتهوا من مغلفات الاكراد ..

* * *

وبعد مدة وجيزة جاء ساعٍ من وزارة المواصلات ، وسلمني ورقة من الوزير امين زكي ، يطلب فيها نسخة من الاوراق .

(أدرج فيما يلي صورة زنكوغرافية من الورقة المذكورة)

صرفت الساعي ، قائلاً :- أنا سأرسل ما طلبه ، بعد نصف ساعة ...

وفعلاً أرسلت اليه مغلفاً يتضمن نسخة من التقرير والكتاب ، بعد أن تأكدت ان جميع المغلفات سلمت الى دائرة البريد .

* * *

طبعاً ، امين زكي لم يرتح الى الكتاب ، وذهب الى محسن السعدون ،وطلب

تدخله في الامر . وعندما كلمني محسن السعدون بالتليفون ، رأيت ان أذهب اليه على الفور ، لأشرح له القضية ، بتفاصيلها .

وقلت له : — اني أرسلت جميع اقتراحاتكم كما هي ، وكما كتبوها باللغة الكردية ، دون ان احذف منها كلمة واحدة . وأرسلتها الى جميع الأشخاص الذين اقترحوهم علي ، دون ان أستثنى منهم أحداً . وأما الفقرة التي يقولون أنها لم تكن داخلة في مقررات اللجنة ، فأني لم أكتبها باسم اللجنة ، بل كتبتها في الكتاب الذي يحمل توقيعي ، وذلك عملا بواجبي كمدير عام للمعارف ، وكأختصاصي في شئون التربية والتعليم ، فلا أفهم لماذا يغتاظون من تلك الفقرة ، ويحتجون عليها ؟ .

* * *

وقد علمت مؤخراً ، عندما تأكدوا من ان المغلفات قد أرسلت ، على الرغم من اعتراضاتهم ، قرروا ان يرسلوا بعض الأشخاص وبعض المكاتب الى جميع الذوات الذين سألنا رأيهم ، ليقولوا لهم : « ان ساطع الحصري لا يعبأ بالقرآن . انما كتب ما كتبه ليؤثر فيكم . فلا تنخدعوا به » .

وعلى الرغم من دعاياتهم هذه ، أتت معظم الأجوبة معارضة لاقتراحات توفيق وهبي .

وأنا كتبت مذكرة لخصت فيها الأجوبة الواردة ، ووجهتها الى الوزارة ، راجياً ارسالها الى رئاسة مجلس الوزراء .

أدرج فيما يلي ، المذكرة المذكورة بنصها الكامل ، لتثبت تفاصيل هذه القضية :

معالي الوزير المفخم

لا يخفى على معاليكم انه عندما اجتمعت اللجنة المؤلفة لترجمة الكتب المدرسية باللغة الكردية اقترح توفيق وهبي بك أحد أعضائها — اضافة اشارات

عديده الى عدد غير قليل من الحروف العربية وبين عدم جواز أي كتاب كان قبل قبول هذا الاقتراح واحضار الوسائل اللازمة لتنفيذه .

انني اشتبهت جداً في اصابة هذا الاقتراح ، اذ رأيت فيه مغالاة وتطرفاً بالنسبة لما أعرفه عن الخطوط المستعملة في الألسنة الشرقية والغربية فعرضت على معاليكم لزوم أخذ رأى منوري الأكراد في هذا الباب قبل البت في الامر بصورة نهائية . وبعد الاجتماع المنعقد في ديوان فخامة رئيس الوزراء تقرر اجراء ذلك بصورة تحريرية وقد أرسل صور الاقتراحات مع تحرير يحتوي على ثلاثة أسئلة الى نحو خمسمائة وثلاثين شخصاً من منوري الأكراد وعلمائها والى متصرفي أربيل والسليمانية لأخذ رأي مجالس المعارف فيها .

أخذنا الأجوبة من معظم المحلات الا ان جواب لواء السليمانيه لم يصلنا بعد . مع هذا بما ان الأمر تأخر كثيراً رأيت ان اقدم الى معاليكم خلاصتها وخلاصة الاقتراح الأصلي وملاحظاتي الذاتية فيه .

١ – خلاصة الاقتراح

ان اقتراح توفيق وهبي بك يتلخص فيما يلي :

أولاً: الاستفادة من الحروف الأربعة المستعملة بالتركية والفارسية (پ ژ چ گ) ومن الفاء ذات ثلاثة نقاط المستعملة في المطابع المصرية والعربية الحديثة (ڤ).

ثانياً : وضع اشارات متعددة فوق أو تحت الباء والواو وجعل كل منهما على أربعة أشكال : (ى ێ ي ې - و ۆ ۊ ۏ) مع استعمال واو مكرر (وو) للدلالة على الصوائت المختلفة .

٢ – ملاحظاتي في الاقتراح

سمعت من توفيق وهبي بك كيفية تلفظ الكلمات الكردية التي أوردها مثالاً ودليلاً على ضرورة استعمال هذه الحروف والاشارات . وعندما اطلعت على

عديده الى عدد غير قليل من الحروف العربية وبين عدم جواز أي كتاب كان قبل قبول هذا الاقتراح واحضار الوسائل اللازمة لتنفيذه .

اني اشتبهت جداً في اصابة هذا الاقتراح ، اذ رأيت فيه مغالاة وتطرفاً بالنسبة لما أعرفه عن الخطوط المستعملة في الألسنة الشرقية والغربية فعرضت على معاليكم لزوم أخذ رأي منوري الأكراد في هذا الباب قبل البت في الامر بصورة نهائية . وبعد الاجتماع المنعقد في ديوان فخامة رئيس الوزراء تقرر اجراء ذلك بصورة تحريرية وقد أرسل صور الاقترحات مع تحرير يحتوي على ثلاثة أسئلة الى نحو خمسمائة وثلاثين شخصاً من منوري الأكراد وعلمائها والى متصرفي أربيل والسليمانية لأخذ رأي مجالس المعارف فيها .

أخذنا الأجوبة من معظم المحلات الا ان جواب لواء السليمانيه لم يصلنا بعد . مع هذا بما ان الأمر تأخر كثيراً رأيت ان اقدم الى معاليكم خلاصتها وخلاصة الاقتراح الأصلي وملاحظاتي الذاتية فيه .

١ – خلاصة الاقتراح

ان اقتراح توفيق وهبي بك يتلخص فيما يلي :

أولاً : الاستفادة من الحروف الأربعة المستعملة بالتركية والفارسية (پ ژ چ گ) ومن الفاء ذات ثلاثة نقاط المستعملة في المطابع المصرية والعربية الحديثة (ڤ).

ثانياً : وضع اشارات متعددة فوق أو تحت الياء والواو وجعل كل منهما على أربعة أشكال : (ى ێ ي ې ـ و ۆ ۊ ۉ) مع استعمال واو مكرر (و و) للدلالة على الصوائت المختلفة .

٢ – ملاحظاتي في الاقتراح

سمعت من توفيق وهبي بك كيفية تلفظ الكلمات الكردية التي أوردها مثالاً ودليلاً على ضرورة استعمال هذه الحروف والاشارات . وعندما اطلعت على

المناقشات التي جرت بين أعضاء اللجنة أنفسهم في هذا الباب فهمت ان الاقتراح يستند على مبدأ متطرف في الكتابة وهو يرمي الى وضع اشارة خاصة لكل صوت من الأصوات حتى للتمييز بين الغليظ والخفيف منها وذلك لدفع الالتباس عند القراءة مهما كلف الأمر .

(١) ولكن لا حاجة الى البيان ان هذا المبدأ ليس من المبادىء المسلمة في أهم وأشهر الخطوط الغربية والشرقية . فاننا نرى في جميعها حروفاً كثيرة تلفظ أحياناً بصورة غليظة وأحياناً بصورة خفيفة بدون ان يوضع عليها أية اشارة كما أننا نرى فيها بعض حروف تلفظ على عدة صور بحسب الأحوال والظروف :

مثلاً في التركية نرى فرقاً عظيماً في تلفظ اللام والراء من حيث الغلظة والخفة كما في الكلمات الآتية : (أل) (كف) بال (عسل) قالاي (قصدير) كير (وسخ) قار (ثلج) قاري (زوجة) مع هذا لم نرى أحداً منهم حاول ان يضع اشارات على اللام والراء للتفريق بين أشكالها الغليظة والخفيفة .

وكذلك الواو . فانها تلفظ في التركية على خمسة أشكال مختلفة كما يتبين من من مقايسة الكلمات الآتية : — آو (صيد) — دون (أمس) — كور (أعمى) بولوط (سحاب) قول (ساعد) .

وكذلك في الفارسية فان الوار فيها تلفظ على صور مختلفة كما يتبين من مقارنة الكلمات الآتية : — كاو (بقر) — دو (اثنين) — دور (بعيد) — خويش (نفس) خواب (نوم) .

(٢) ومما يجدر بالانتباه ان هذه الحالة ليست منحصرة بالألسنة الشرقية التي تكتب بالحروف العربية بل موجودة حتى في الألسنة الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتينية أيضاً : مثلاً حرف الكا في الأفرنسية يلفظ أحياناً مثل الفتحة الخفيفة في العربية وأحياناً مثل الألف المحدودة وأحياناً مثل الفتحة المشبعة في حين أنه لا يلفظ بتاتاً في بعض الأحوال مع أنه يؤثر في لفظة الحرف الذي قبله .

ولا سيما في اللغة الانجليزية فان فيها حرفين صائتين (a , e) يلفظ كل منهما

على خمسة صور مختلفة وثلاثة صوائب (i,o,u) يلفظ كل منها على أربعة صور مختلفة ، وصائتاً آخر (y) يلفظ على ثلاثة صور مخالفة. ونرى فيهـــا الصوت الواحد يكتب بحروف مختلفة بحسب الأحوال والظروف والحرف الواحد يلفظ بأصوات مختلفة كذلك بحسب الأحوال والظروف .

(٣) ولقد حاول بعض مفكري الاتراك منذ ثلاثين سنة وضع بعض اشارات على الواو والياء للتفريق بين أصواتها المختلفة ولكنهم لم ينجحوا في مسعاهم. حتى ان أحد وزراء المعارف في عهد الاتحاديين حاول ان ينفذ هذه الفكرة بقـوة الحكومة وأمر بحفر الحروف اللازمة لذلك وحتى طبع كتاباً على هذه الصورة وأمر بتدريسه في المدارس ولكنه لم ينجح ايضاً .

(٤) والسبب في ذلك كله على مـــا أعتقد هو ان مسألة الحروف والاملاء بصورة عامة ليست من المسائل البسيطة التي يجوز ملاحظتها من وجهة واحدة فقط وحلهـــا على مبدأ واحـد فحسب ، بل انهـــا من الامور المعضلة التي يجب ان يلاحظ فيها اعتبارات عديدة ومتنوعة ، فأمر « عـدم الالتباس في القراءة » ليست الغاية الوحيدة التي يجب ان يرمي اليها في تعيين الاملاء والحروف ، بل هنالك بعض أمور أهم منها وهي سهولة الكتابة وسرعتها وعـدم التشويش فيها . ومن الامور التي لا تحتاج الى برهان ان كثرة النقاط والأشارات فوق الحروف وتحتهـا يصعب الكتابة ويشوشها ويعسر الطبع ويقـــوي مضرات السهو فيها .

(٥) ان كثرة النقاط هي من جملة نقائص الحروف العربية وان الحروف الفارسية – التي لا بد من استعمالها في الكردية أيضاً – قد زادت هذه النقاط . واذا عمل باقتراح توفيق وهبي بك فتزيد على ذلك كله جميع تلـــك النقاط والاشارات أصبح الالفباء الكردي مؤلفاً من حروف كثيرة – ثلاثة أرباعهـا ذات نقاط واشارات – وأصبحت الكتابة الكردية صعبة ومشوشة مثل الكتابة المشكلة العربية بل أزيد منها .

(٦) ومن الامور التي تستوقف الأنظار ان تلفظ الكلمات في جميع اللغات تختلف – قليلاً أو كثيراً – بحسب اللهجات المحلية ومن وجوه عديدة ولا سيما من حيث الخفة والغلظة والبسط والاشباع . فاذا حاولنا ان نثبت كل صوت من الأصوات الخفيفة والغليظة على حدة بإشارة خاصة واتبعنا قاعدة « الكتابة وفقاً للتلفظ » نرى املاء الكلمة تتحول من محل الى آخر وفقاً للهجات . ولا شك في ان ذلك سيضر بوحدة اللغة ، فمن الضروري اذن ان نثبت الاملاء وفقاً لاحدى اللهجات التي ستصبح اللهجة الادبية ومن المحتم عندئذ ان يحصل تباعد بين الكتابة والتلفظ المحلي وان يحدث ضرورة الرجوع الى المعنى والقرينة والتعلم للقراءة على كل حال .

(٧) فلذلك كله انني أرى الاقتراح المبحوث عنه خطأ ومتطرفاً من وجهتين مهمتـــين :

أولاً : عدم ملاحظة المحاذير العظيمة التي تنتج من تكثـــير الاشارات على الحروف وعدم حصرها بالضروريات .

ثانياً : عدم ملاحظة عمل السليقة والقرينة في القراءة وعدم الاعتماد عليهما بصورة من الصور . فلا شك في أنه من الضروري قبول الحروف الفارسية الدلالة على الأصوات الخاصة التي لا توجد في العربية وكذلك قبول اشارة خاصة الدلالة على الصائت الخاص بالكردية وهو الصائت المتوسط بين الفتحة والكسرة – على ما فهمت من بيانات شكري أفندي الفضلي – ولكن من الأفراط بمكان تكثير الاشارات الى الدرجة المذكورة في الاقتراح ومحالة وضع اشارة خاصـــة لكل صوت مهما كان متقارباً من بقية الأصوات .

(٨) هذا ومما يجب الانتباه اليه خاصة ان هنالـــك ضرورة أخرى وهي ضرورة التوفيق بين القراءة الكردية وقراءة القرآن الكريم .

فلا حاجة الى الايضاح ان الأكراد يهتمون في تعليم أولادهم القرآن الكريم اهتماماً شديداً، وبما ان الكردية تكتب بالحروف العربية وتستعمل عدداً غير قليل

من الكلمات العربية فمن الضروري ملاحظة هذه النقطة الهامة عند تقرير الاملاء فاذا كتبت الكلمة الواحدة في الكردية على غير شكلها الدارج في القرآن الكريم يحصل تشوش عظيم في أذهان الطلاب فلا شك ان هذا التشوش لا يمكن ان يزال أو يخفف الا بأحدى الطرق الآتية :

أ) – قبول اشارات قريبة من المستعملة في القرآن الكريم .

ب) – كتابة القرآن الكريم وفقاً للاملاء الذي يقرر للغة الكردية .

ج) – ابقاء الكلمات العربية المستعمله في الكردية على املائها الأصلي وحصر الاملاء الجديد بالكلمات الكردية البحتة .

فلذا رأيت من الضروري ان ألفت أنظار منوري الأكراد الى هذه الضرورة في التحرير الذي أرسلناه اليهم حول الاقتراح .

٣ – خلاصة الاجوبة :

ان الأجوبة تنقسم الى أربعة أقسام : (أ) احجام عن ابداء رأي قطعي في الأمر – (ب) تحبذ الاقتراح بدون قيد وشرط – (ج) تقبل الاقتراح من حيث الأساس ولكن ترى لزوماً لادخال تعديلات طفيفة أو كثيرة فيه – (د) ترفض الاقتراح رفضاً قطعياً – (ه) تزيد على ذلك اقتراحات خاصة . فأعرض فيما يلي خلاصة هذه الأجوبة :

ابراهيم الحيدري (من الأعيان). لم يبد رأيا في أصل المسألة ولكنه يقول: « ان مسألة ترتيب قواعد الاملاء في اللغة الكردية من الحقوق العامة للأكراد . ولذلك يرى البت في هذه المسألة يتوقف على عرضها على العلماء والمتخصصين من عموم الأكراد واستشارتهم فيها بواسطة المتصرفين والقائمقامين ليتناقشوا فيها ويقرروا ما يرونه موافقاً للمصلحة ولرغائب الشعب الكردي » .

داود الحيدري (من النواب)– يرتأى الاكتفاء بالحروف العربية مع تزويدها

بعض الحروف والحركات التي تحتاج اليها اللغة الكردية .أما الاقتراح فلم يتمكن من الاجابة عليه لعدم اختصاصه فيه .

معروف علي اصغر (حاكم جزاء في الموصل) - يشعر بوجوب ايجاد بعض اشارات اضافية لاضافتها الى بعض الحروف العربية ولكنه يرى أن الامر يحتاج الى بحث وتنقيب ولا سيما من جهة وجوب توحيد البون الموجود بين لغات كوران وصوران وبادينان، ويرتأى تشكيل لجنة قوامها من الذوات الذين لهم المام في اللغات الآنفة الذكر .

امين زكي (وزير الاشغال والمواصلات) - يوافق على الاقتراح ويرى أن ذلك لا يؤثر على قراءة القرآن الكريم . ولكنه لا يذكر شيئا يبرهن على ذلك ولا يعطي ايضاحات في هذا الباب .

ميرزا فرج (نائب السليمانية) - حازم (نائب الموصل) - اسماعيل (نائب اربيل) محمد صالح - (نائب السليمانية - الحاج سعيد آغا (من الاعيان) يحبذون الاقتراح بدون تفصيلات أو ايضاحات .

مصطفى شوقي(محرر بانك كردستان)- فائق كاكا كذلك يحبذان الاقتراح. حمدي عزيز : (معاون آمر الفوج السادس) - يكتب رأيه بناء على اطلاعه على الأسئلة المرسلة لاحد أصدقائه ويحبذ الاقتراح ، أما من جهة قراءة القرآن الكريم فيرى من الضروري « ترجمته الى اللغة الكردية » .

أحمد نوري (مفتش البرق والبريد) - يحبذ الاقتراح ويقول بوجوب اضافة حرف آخر وهو (ك) - ويزيد على ذلك قائلا « اذا نظرنا الى ماهية اللسان الكردي وتلفظ حروفه الموجودة يتجلى لدينا ضرورة قبول الحروف اللاتينية بتمامها بشرط ان يدرسوا القرآن الكريم وباقي الكتب الدينية في اللغة العربية نفسها .

مجلس معارف اربيل يحبذ الاقتراح بدون ايضاح .

الشيخ نوري (مدير الكلية الرحمانية) – يحبذ اقتراح اللجنة من حيث الاساس الا انه حذف احدى الاشارات المقترحة للصوائت وجميع الاشارات المقترحة للصوامت . ويقول ان « ستة من الاصوات غير عنصرية تابعة للهجات والسلائق. فيمكن الاعتماد على السماع في مثلها . وهذا جار في كل لسان وضبط اللهجات صعب جداً » وزيادة على ذلك يقترح « عـــدم التصرف في الكلمات العربية بحسب الاملاء الكردي بل كتابتها في الكردية بحسب تراكيبها العربية. لكي لا يؤدي ذلك الى اختلاط اللغتين ويستوجب التباعد عن لغة القرآن » .

عبد الرحمن شرف (مدير مدرسة كويسنجق) – يعترض على وضـــع الاشارات على الصوامت ويقول : « ان اللهجة الكردية نفسها تسوق الانسان الى نوع التلفظ » – مع ذلك يحبذ الاقتراحات المتعلقة بالصوائت مـــع بعض التبديلات – ويقول بلزوم المحافظة على امـــلاء الكلمات العربية الاصل كما فعل الاتراك والفرس والهنود – ويرى ان ذلك كاف للتوفيق بين القراءة الكردية وقراءة القرآن الكريم .

صالح زكي صاحبقران (صاحب دياريء كردستان) – يرى الحـــاجة ماسة الى وضع اشارات خـــاصة لبعض الاصوات ولكنه لا يبت في الامر في الحال الحاضرة . مع هذا يرى امكاناً للاستفادة من الحركات المستعملة في العربية للصوائت القصيرة ويقترح قبول اشارات وحركات قريبة من المستعملة في العربية بسبب تمسك الاكراد بالقرآن الكريم واللغة العربية .

مصطفى (مفتش مدارس ألوية اربيل وكركوك والسليمانية) – لا يعترض على وضع اشارات على بعض الحروف . ولكنه يرى من الواجب رعاية الحركات المستعملة في العربية محافظة لقراءة القرآن الكريم ويقول عندئذ لا حاجة الى تبديل اشكال الحركات المستعملة في العربية .

جميل الزهاوي (من الأعيان) – يعترض على اقتراح اللجنة لاشكال وضع الاشارات أثناء الكتابة ولوجوب تزييد حروف الطبع زيادة كبيرة ويقول :

اذا وضعنا اشارات جديدة على بعض الحروف طلباً لسلامة اللفظ الكردي بلغ عدد حروف الطبع اضرورة تركيبها مبلغـــاً كبيراً يكلف المرتبين تجشم المشقة اكثر مما هو في العربية على بلوغه فيها عـــدة مئات . – ويقترح قبول حروف خاصة ويقول ان لديه خطاً جديداً يكفل القراءة والكتابة في كل لغة بكل صحة وسهولة .

السيد طه (قائمقام راواندوز) يقول انه تذاكر مع مجلس المعارف ومنوري الاكراد الذين أتوا من المحلات البعيدة. فلا يرى لزوماً لقبول الاقتراحات ويعتقد بأنها تولد بعض الصعوبات ويقول ان الحروف المستعملة والموجودة في العربيـــة والتركية والفارسية كافية للكتابة الكردية . ويبرهن على رأيـــه بايضاحات طويلة ويقدم جدولا يلخص اقتراحاته المتعلقة بالكتابة الكردية .

ملا عبد القادر (مدير المدرسة العلمية وخطيب جامع امام قاسم ووكيل مدير الأوقاف في كركوك) يرى أن قبول الاقتراح يولد صعوبات جمة في قراءة القرآن الكريم والكتب الدينية المتداولة ويعتقد بوجوب الاكتفاء بالحروف المستعملة في العربية والفارسية بدون اشارات (يقول انه يبدي هذا الرأي بعد المداولة مع منوري الاكراد وعلمائهم) .

عبدالله مخلص (نائب اربيل) **ومحمد رفيق** (خادم السجادة) يريان الاكتفاء بالحروف الفارسية ورسم خطها – ويقولان أن اللسان الكردي غير مستغن عن العربي والفارسي. ومن قديم الزمان كتابة الاكراد جارية باللسان الكردي بعين رسم الخط الفارسي وليس فيه أشكال ولا التباس على من يعرف اللسان الكردي كما هو مشهور ومتداول الآن في بعض بلاد الاكراد » .

صديق باشا القادري– يقول أن الكردية يجب أن تكتب بالحروف المستعملة في اللغتين التركية والفارسية – فيعترض على وضع اشارات جديـــدة على بعض الحروف فيرى لزوم ترك أمر اللفظ الثقيل والخفيف الى السلائق والقواعـــد كما أنه يرى وجوب الاحتفاظ بالكلمات العربية على املائها الأصلي لكوننا مجبورين

على مراعاة القرآن الكريم ويذكر مثلا لذلك عمل الأتراك فانهم لم يبدلوا شيئا من أصل الكلمات العربية المستعملة في لغتهم من أجيال قديمـــة . واما الاقتراح د فيشوش أذهان الطلاب ويخل بالكلمات العربية اخلالا كلياً ويطرح الطلاب بمشاكل عديدة ويقول لو خير لاختار الحروف اللاتينية ولكن هيهات أن يقبل ذلك الاكراد .

الشيخ علي قره طاغي يعترض على الاقتراح ويقول ان المقترحين اما غير ممارسين واما بعيدي العهد في اللغة الكردية وان قراءة القرآن لا يجوز بغـــير حروفها العربية .

البلاغات العامـــة

لقد اصدرت – خلال قيامي باعباء مديريـــة المعارف العامة – سلسلة من البلاغات العامة،التي تضمنت توجيهات وارشادات هامة، تتعلق بمناهج الدراسة واصول التدريس وادارة الصفوف ، والتربية الوطنية والقومية . وكان لدي مجموعة كاملة من تلك البلاغات العامة ، غير اني اهديتها الى « متحف الثقافـــة العربية » التي كنت أسسته عندما كنت مستشاراً فنياً للادارة الثقافية بجامعة الدول العربية .

ومع الاسف ، هذه المجموعة ضاعت – عندمـــا تبعثرت معظم مقتنيات المتحف المذكور . ولم يبق لدي الا اربعة من البلاغات المذكورة ، ادرجها – فيما يلي – بنصوصها الكاملة ، لاعطاء فكرة عامة عن الخطة التي كنت اتبعتهـا في البلاغات العامة المذكورة :

– ١ –

بلاغ عام : نمره ١

فهمنا من المخابرات الجادية ان بعض المعلمين عندما يختلفون مـــع زملائهم يحاولون تحريك الوجوه والاهالي ضدهم ، ويجتهدون لتنظيم واستحصال مضابط وفق رغائبهم .

فرأينا ان نحذر جميع المعلمين من التوسل بوسائل كهذه ونلفت انظارهم الى ما يأتي : ان لكل موظف مرجعاً رسمياً يمكنه ان يراجعه ويبسط له شكواه ، ويطالبه بحقوقه كما انه فوق كل هذه المراجع مرجع اعلى يراقب اعمالها ، وينظر في الشكاوى التي ترفع اليها وعليها ، وعلى كل معلم ان يعلم علم اليقين ان الطلب والشكوى يروجان ويجاب عنهما اذا كان الطالب والمشتكي محقاً ولو كانا مرفوعين من قبل شخص واحد ولكنه لا يروجان ولا يمكن ترويجها بصورة من الصور اذا لم يكونا كما ذكرنا آنفاً ، ولو كانا مرفوعين بعشرات من المضابط ومئات من التواقيع .

فعلى كل معلم ان يراجع مراجعه الرسمية مباشرة عندما يكون له طلب ما وشكاية ما ، ويحترز كل الاحتراز من التوسل بتحريك الناس ضد زملائه ، أو يختم المضابط ترويجاً لطلباته ،

٧ شباط ١٩٢٤	مدير المعارف العام
ع.س.	ساطع الحصري

بلاغ عام رقم ١٠

بمناسبة قرب انتهاء السنة الدراسية رأينا ان نلفت أنظار جميع المديرين والمعلمين الى ما يأتي :

ان الاختبارات والتفتيشات الواقعة دلت دلالة قطعية على ان معظم المديرين والمعلمين ، يكتفون بما لديهم من المعلومات السابقة ولا يهتمون في توسيع معلوماتهم ولا في اصلاح تدريسهم ظنا منهم ان معلوماتهم كافية وطرقهم حسنة .

فقد تأكدنا ان اكثر المعلمين لم يقرأو باعتناء وانتباه الكتب والتعاليم المرسلة الى المدارس بصورة رسمية حتى لم يعنوا الفكر والنظر في التنبيهات العامة الواردة في منهج الدراسة ، فلذلك كثيراً ما تراهم يتبعون طرقاً قديمة أو سقيمة، وكثيراً ما يلقون على الطلاب معلومات مشوشة أو مغلوطة، بما ان هذه

الحالة تمنع الرقي المنشود في المدارس ، اننا نطلب من جميع المديرين والمعلمين ان يعتنوا الاعتناء اللازم في توسيع معلوماتهم وتجديدها وفي اصلاح طرق تدريسهم وترقيتها ، ونأمل منهم ان يستفيدوا من العطلة الصيفية في هذا الباب كما اننا نخبر الجميع من الآن باننا قررنا ان لا نتسامح مع المعلمين الذين لم يعتنوا في هذا الامر المهم وسنطلب في السنة القادمة من المفتشين ان يختبروا المعلمين اختباراً كافياً خلال جولاتهم التفتيشية في المناهج والتعليمات والكتب المرسلة حتى يعاقب كل معلم يتبين تهامله في مطالعتها بانتباه وتطبيقها باتقان . هذا ونرى ان نلفت انظار المعلمين الى ثلاثة امور مهمة في هذا الباب :

اولاً : ان كثيراً من المعلمين ينظرون الى منهج الدراسة كفهرست الدروس فيكتفون بقراءة مفرداته ولا يهتمون بما جاء فيه من التنبيهات المتعلقة بغاية الدروس وطرق تدريسها . فنود ان نصرح بأن روح المنهج هو التنبيهات لا المفردات فان كل مادة من مواد المفردات يجب ان تفسر وتوسع حسب الارشادات الواردة في التنبيهات الخاصة لكل درس من الدروس من جهة وفي التنبيهات العامة الشاملة جميع الدروس من جهة أخرى . فهذه التنبيهات يجب ان تكون رائد المعلم في كل خطوة من خطوات تدريسه وفي كل جزء من اجزاء دروسه فعلى كل معلم يود ان يؤدي واجبه حق الأداء ان يقرأ التنبيهات المذكورة بكمال الاتقان ويفكر في نتائجها بامعان .

ثانياً : ان معظم المعلمين لم يقرأوا من منهج الدراسة ومن أصول التدريس الا ما يتعلق بالدروس التي في عهدتهم ظناً منهم بأنهم سيبقون مختصين بتلك الدروس. ولكن يجب على كل معلم ان يعلم علم اليقين أنه لا مجال للتخصص في المدارس الابتدائية سيما الاولية فاذا كان من الجائز ان يتوغل المعلم ويتعمق في درس من الدروس أكثر من غيره ، فلا يجوز أبداً ان يهمل ويجهل ما بقي منها . فان غاية الكمال في المدارس الاولية هو ان يقوم كل معلم بجميع الدروس المتعلقة بصف من الصفوف لكي يتمكن من ربط بعضها ببعض ، على كل حال يجب على كل معلم ان

يكون مهيأ لتدريس جميع الدروس الداخلية في منهج الصفوف الاوليـــة ولا يستثنى من ذلك الا بعض الدروس الاختصاصية مثل الخط والرياضة البدنيـة ، فيجب عليه ان يدرس جميع أقسام المنهج درساً وافياً ويتأمل في طرق تدريس جميع الدروس الابتدائية تأملا كافياً .

ثالثاً : ان بعض متخرجي دار المعلمين يظنون أنهم مستغنون عن التتبع والتأمل ويهملون واجب التوسع والاصلاح اهمالاً كلياً .

كنا ننتظر من هؤلاء المعلمين ان يكونوا اكثر رغبة من غيرهم في حب الاطلاع المتمادي والسعي وراء الصلاح المستمر . فنود ان يعرف كل منهم ان دار المعلمين نفسها في تطور وتكامل مستمر وانها لا تزال تعطي الشهادات لا اعتقـاداً منها بأن المتخرجين أصبحوا معلمين قديرين بكل معنى الكلمة بل ظناً منها بأنهـم أصبحوا قادرين على التفكير في اصول التدريس وعلى التوسع في المعلومات اللازمة لرقي المدارس .

وبهذه المناسبة نقول لجميع المعلمين والمديرين بان المدارس الابتدائـية كلما ارتفعت سويتها تتطلب من معلميها علماً أوسع وأعمق وطرقاً أسلم وأكمـــل ، فلذلك سيصبح حتى المعلمين الذين يحملون شهادات دار المعلمين من أدوارهـــا المختلفة ، من المعلمين القدماء اذا لم يعتنوا في اكمال نواقصهم وتوسيع معلوماتهم واصلاح طرقهم اعتناء مستمراً سيما اذا بقوا متمسكين بنواقصهم وغلطاتهم .

فندعو الجميع الى الاعتناء في هذه المسائل المهمة والى الاهتمام في توسيـــع معلوماتهم واصلاح طرقهم .

مدير المعارف العام

١٥ حزيران ١٩٢٥ ساطع الحصري

بلاغ عام رقم (١٥)

فهمنا ان بعض المعلمين أعتادوا على اخراج التلميذ الذي يرتكب هفـوة من الصف جزاء ذلك وقد أفرط بعضهم بعدم قبول التلميذ في الصف الى مدد مختلفة

في درس واحد ولا يخفى ان مثل هذا الجزاء عدا أنه غير رادع قد يسبب ضرراً كبيراً للتلميذ الذي يخرج من الصف لأي سبب كان لأنه يحرم من الدرس الواحد أو الدروس العديدة فيبقى ناقصاً في بعض فروع العلوم المختلفة أو أبحاثها وزد على ذلك فان بعض التلاميذ قد يتعمدون الهفوة للتخلص من بعض الدروس التي لا يرغبون في الحضور فيها فيصبح اخراجهم من الصف موافقاً لرغائبهم .

فنحذر جميع المعلمين من التوسل بهذا العقاب الغريب في المدارس ، ونذكرهم بأن أنجع الوسائط لمنع الطلاب من الضوضاء في خلال الدرس هي اتباع طرق التدريس التكشيفية والفعالة التي تجبر أذهان جميع التلاميذ الى الاشتغال بمسائل الدرس نفسها . والاهتمام في جعل الدرس مشوقاً وجذاباً حيث يتوجه انتباه التلاميذ اليه بصورة طبيعية . ويقظة المعلم وانتباهه الكامل في خلال الدرس . مع هذا كله ، اذا أظهر بعض التلاميذ شططاً في الدرس بالرغم عن توسل المعلم بالوسائل الآنفة الذكر ، فعلى المعلم حينئذ أن يأمر التلميذ بالوقوف في جانب السبورة ، ليكون أقرب اليه واليها ، فلا يتمكن من الانشغال بشيء آخر ويضطر الى الانتباه الى الدرس ، فعلى كل حال ، على المعلم أن يفكر في جذب الطالب اليه وتقريبه اليه ، لا اخراجه من الصف وتبعيده منه .

مدير المعارف العام

البلاغ العـــام

من المعلوم ان عامة الناس قد اعتادوا استعمال كلمة « عرب » بمعنى « بدوي » و « فلاح » . فكثيراً ما يقولون مثلاً « ذهب الى العرب » او « كان عند العرب » بمعنى : « ذهب الى البادية » أو « كان بين البدو » ، كما أنهم يقولون مثلاً « بساط عرب » أو « بيوت عرب » بمعنى « بساط عادي » و « بيوت فلاحين » . كما أنهم كثيراً ما يلفظون هـــذه الكلمة بلهجة يمازجها شيء من الاستخفاف والازدراء .

وقد شاهدنا مع كل أسف ان هذه العادة السيئة منتشرة وسائـــدة حتى في

المدارس. فالطلاب كثيراً ما يستعملون كلمة عرب بالمعاني والصور الآنفة الذكر، مثل العامة . وأما المعلمون فانهم لا يعتنون في تصحيح هذا الخطأ ، بل أحياناً يشاركون العامة فيه .

لما كان هذا الاعتبار مخالفاً لما تقتضيه التربية الوطنية والقومية كل المخالفة ، ولما كان أسمى الغايات التي يجب ان يستهدفها المعلمون في دروسهم وأعمالهم هي بث الاخلاق الفاضلة بصورة عامة ، وتقوية الشعور الوطني والقومي بصورة خاصة ، رأينا ان نلفت أنظار جميع المديرين والمعلمين الى هذا الأمر المهم ، ونطلب اليهم :

« ان يجتهدوا في ازالة هذا الخطأ بكل ما لديهم من قوة ونشاط ، وان يفهموا التلاميذ بكل دقة واعتناء معنى « الفلاح » و « البدوي » و « العربي »..

ويوضحوا لهم ان كلمة العرب لا تدل على صنف من صنوف الخلق ، بل هي تدل على جميع افراد الأمة ، ويعودوهم على استعمالها بهذه الصورة ، ويجنبوا أنفسهم من الاشتراك في هذه الغلطة ، واستعمال اسم هذه الامة العظيمة التي يجب ان نفتخر في الانتساب اليها ، بهذا المعنى العامي ، سواء أكان في دروسهم أو في محادثاتهم .

مشكلتان
خلال أزمة المعاهدة

خلال الازمة التي اجتاحت البلاد ايام مذاكرة المعاهدة العراقية البريطانية في المجلس النيابي ، وجدنا امامنا مشكلتين اضطرتنا ان نبذل جهداً كبيراً ،لحلها، وفق ما تقتضيه مصلحة المعارف والبلاد :

المشكلة الأولى

كان المفتش البريطاني ، « رايلي » يكتب وينشر في جريدة بغداد تايمس الانكليزية سلسلة مقالات تدافع عن المعاهدة . وكان وديع اسعد مدرس الجغرافيا في المدرسة الثانوية يترجمها الى العربية ، لتنشرها الجريدة المذكورة في قسمها العربي .

وانا عندما علمت ذلك . وجهت الى وديع أسعد انذاراً رسمياً ، ابلغته وجوب حصر أعماله في تدريس الجغرافيا ، وعدم تدخله بالامور السياسية ، ولو بترجمة المقالات التي يكتبها غيره .

ومع ذلك ، وجد ابراهيم صالح شكر في هذه القضية فرصة سانحة للتهجم عليّ ، دون ان يعرف شيئاً عن حقائق الأمور .

ولذلك صارت القضية موضوع مقالتين في مجلة الكاتب المشار اليه . وحوار هام جرى بيني وبينه .

المشكلة الثانية :

كانت جماعة من الطلاب العراقيين الموفدين للدراسة في الجامعة الاميريكية ببيروت قد ارسلوا برقية تستنكر المعاهدة .

والحكومة قررت الغاء ايفاد هؤلاء بفصلهم من البعثة .

حدث هذا ، في الوقت الذي كنت انتظر بفارغ الصبر ان يكمل هؤلاء دراستهم ويأتوا الى العراق ويساهموا في رفع مستوى التعليم في المدارس الثانوية .

ولذلك بذلت جهداً كبيراً لحمل الحكومة على تغيير قرارها هذا .

في الصحائف التالية بعض التفاصيل عن المشكلتين المذكورتين :

ابراهيم صالح شكر

وديع اسعد كان يعلم الجغرافية في المدرسة الثانوية . وكان يقيم في دار المفتش المستر سمر فيل ، مع أخته التي كانت زوجة المستر سمر فيل .

وقد علمت بأنه صار يشتغل في جريدة بغداد تايمس ، يترجم المقالات الانجليزية الى العربية لنشرها في القسم العربي من الجريدة . وانه كان ترجم – بوجه خاص – المقالات التي كان يكتبها المستر رايلي ، ترويجاً للمعاهدة العراقية البريطانية .

وعندما اطلعت على ذلك ، وجهت اليه انذاراً ، قلت فيه : انه موظف في وزارة المعارف – عهد اليه التعليم في مواضيع معينة – فلا يجوز له أن يشتغل بالسياسة ، وينتسب الى جريدة سياسية .

* * *

ولكن بعد بضعة أيام من اصداري هذا الانذار ، قرأت في جريدة ابراهيم صالح شكر ، رسالة موجهة اليّ ، تقول : انك استقدمت جماعة من أصدقائك، ومن جملتهم وديع أسعد ، ولكنه يشتغل مترجماً في جريدة انجليزية ، ويترجم

المقالات التي تنشرها الجريدة - ترويجاً لمصلحة بريطانيا ، وذلــك على ضرر المصالح العراقية .

اني ما كنت تعرفت الى ابراهيم صالح شكر شخصياً الى ذلك الحين . ولكن شكري الحماني - الذي كان رئيساً الديوان ، والذي كنت اثق بطيبة أخلاقه ، وحسن نياته ، قال ، لي : « ان الرجل طيب ، لا شك أن جماعة من المشاغبين خدعوه » .

وبناء على ذلك ، طلبت من شكري الحماني ، أن يستدعيه لملاقاتي .

وعندما جاءني ، وجلس أمام مكتبي ، قلت له ، بكل هدوء :

- أنا لا أزعل من كتابات الجرائد ، حتى عندما تنتقد أعمالي . ولكني أرى أنه يترتب على أصحاب الجرائد ، أن يبحثوا القضايا ، ويحادثوني فيها ، قبل أن ينشروها ، لكي لا تأتي نشرياتهم مخالفة للحقائق الراهنة .

مثلاً : انك تقول عني بأني استقدمت وديع أسعد لأنه كان صديقــي . لو كلفت نفسك قليلاً من مؤونة البحث ، لعرفت أن وديع أسعد جاء الى هــذه البلاد قبلي أنا بعدة أعوام ، وأنا لم أتعرف اليه الا هنا ..

تأثر ابراهيم صالح شكر من كلامي هذا ، تأثراً بارزاً ، وصار يرفع يديه ، ويقول :

- العفو خدعوني .. العفو خدعوني ...

بعد ما رأيت منه هذه البادرة الحسنة ، قلت :

- وأريد أن أؤكد لك ، بأني قبل ما أنتم تكتبون عن الأمر بعدة أيام ، حين استخبرت اشتغال وديع أسعد بالجريدة ، وجهت اليــه انذاراً رسمياً . طلبت اليه أن يقطع علاقته بالجريدة. واذا أردت ، فان شكري الحماني يطلعك على الإنذار ، وترى تاريخه .

ابراهيم صالح شكر ، كرر اعتذاره ، وقال :

- أشكرك على المعلومات الــتي زودتني بها ، وأعتذر اليك ، لانهم خدعوني .

ودعت ابراهيم صالح شكر ، بعد هذه المقابلة ، وأنا أشعر بفرح عميق ، من نجاحي في اقناع الرجل ، وحمله على الاعتراف بالخطأ .

* * *

وديع أسعد – بناء على انذاري – قطع علاقته بالجريدة ، بصورة ظاهرية ولكنه استمر على مساعدتها بصورة خفية ، لانه كان يقيم في دار سمر قبل ، ويتصل هناك برايلي ، وطبعاً ما كان في امكاني أن أبرهن على استمراره في مساعدة الجريدة ، بهذه الصورة الملتوية .

وبما أنه كان من المتوقع أن يتخرج من دار المعلمين العالية ، في نهاية السنة معلمون يستطيعون أن يتولوا تدريس الجغرافية ، استخلصت قراراً من الوزارة، بالاستغناء عن خدمات وديع أسعد ، في نهاية السنة الدراسية ، لأن المدارس لم تعد في حاجة الى معلم لتدريس الجغرافية .

وبهذه الصورة ، تخلصنا من وديع أسعد .

* * *

ولكنني دهشت دهشة عظيمة، عندما قرأت في جريدة ابراهيم صالح شكر، كتابة هذا مآلها :

لقد علمنا ان وزارة المعارف قررت الاستغناء عن خدمات وديع اسعد في نهاية هذه السنة . ولا شك في ان الوزارة حسناً فعلت باتخاذها هذا القرار . الا انه ، أفلا يترتب عليها ، ان تسأل ساطع الحصري ، لماذا كان استقدمه ؟

قرأت هذه الفقرة ، وأنا لا أصدق عيني ، لاني لا أزال اتذكر حديثه السابق معي ، بكل تفاصيله . ولا أزال أسمع صوته يرن في أذني :

– العفو خدعوني .. العفو خدعوني ..

اذن ، فان الأمر كان بعيداً عن حسن النية ...

بعد هذه التجربه ، رأيت ان لا أعود أهتم بما تكتبه الجرائد . ولا أتعب

نفسي في الرد عليها .. ما دام ، ابراهيم صالح شكر ، يكتب هذه الكتابة ، متناسياً اعتذاره السابق وكلماته المتكررة – العفو خدعوني ..

* * *

نقل لي يوماً هاشم الآلوسي ، ما يرى بين جماعة من المعلمين ، وبين ابراهيم صالح شكر :

قالوا له ، تعال شوف المدرسة الثانوية ، شوف ترتيباتها ومختبراتها ..

ولكنه أجابهم بقوله :

– لا أريد أشوف ... لاني لا أريد ان أغير رأيي في ساطع الحصري ..

* * *

ومع ذلك ، فقد علمت بصورة أكيدة ، انه غير رأيه في ساطع الحصري.. ولكن ذلك كان بعد تركي ادارة المعــــارف ، ولا سيما بعد انتشار انتقاداتي لتقرير بول مونرو .

قضية الطلاب الذين
كانوا يدرسون في الجامعة الاميركية ببيروت

في الوقت الذي كنت أنتظر بفارغ الصبر ، عودة الطلاب المرسلين للدراسة في بيروت .

وفي الوقت الذي كنت أحسب حساباً لتاريخ عودة كل واحد منهم ، مـع ملاحظة الفرع الذي يتخصص فيه .

فوجئت باقدام الحكومة، على تقرير طرد جماعة منهم، ولا سيما الذين كان من المنتظر ان يأتوا تلك السنة .

والسبب في ذلك ، كان انهم – خلال مذاكرة المعاهدة في المجلس النيابي – ارسلوا برقية استنكار للمعاهدة .

ما العمل ؟ ان تنفيذ القرار ، كان من شأنه أن يقلب كل خططي المتعلقة

بتنظيم شؤون الدراسة الثانوية رأساً على عقب . ويؤخر التنظيم . ولذلك رأيت ان أتصل بالمسؤولين واحداً فواحداً . وأبيّن لهم الضرر الذي سيلحق بالتعليم الثانوي ، من طرد هؤلاء الطـــلاب ، وأضيف الى قولي هـــذا بعض الحجج والملاحظات :

ـ انا لا أعرفهم ، ولكني أعرف انهم شبان . فأرى ان الطرد يكون عقاباً صارماً ، فأرى من الأوفق ان يكتب اليهم انـــذاراً ، ويؤشر على سجلاتهم ، لأخذ عملهم هذا بنظر الاعتبار ، خلال أعمـــالهم المقبلة . فضلاً عن ان قضية المعاهدة قد انتهت بتصديق المجلس عليها . فأرى من الأوفق ان لا تخسر البلاد هؤلاء الشبان تماماً .

وكررت اقتراحي ، بالاكتفاء بتوجيه انذار خطي اليهم ، مع وضع صورة الانذار في سجلهم .

وفي الأخير ، استطعت ان أقنع المسؤولين على هذه الخطة ، وخلصت هؤلاء الشباب من عقاب الطرد من البعثة .

قضية الموصل

- ١ -

أهمية القضية

قضية الموصل كانت من أخطر وأعقد العقبات التي اجتازتها الدولة العراقية في بداية تكوينها :

الأتراك لم يعترفوا بانفصال ولايـــة الموصل عن دولتهم ، وظلوا يقولون بوجوب اعادتها اليهم .

وعندما اشتد ساعدهم ، « بالانتصار الحاسم » الذي أحرزوه على الجيوش اليونانية ، والذي أدى الى جلاء الجيوش المتحالفة من العاصمة استانبول ، اشتد تصميمهم على استعادة ولاية الموصل . وكل الجهود التي بذلها اللورد كورزون — رئيس الوفد البريطاني خلال مذاكرات الصلح في لوزان — لاقناع الوفد التركي على التنازل عن ولاية الموصل ، أسوة بما فعلوا مع سائر الولايات العربية ، باءت بالفشل ، لأنهم ظلوا يقولون : « ان ولاية الموصل ليست عربية ، انها داخلة في نطاق ميثاقنا القومي » ، فيجب أن تدخل في حدودنا السياسية » .

والنتيجة التي استطاع أن يصل اليها اللورد كورزون ، خلال مذاكرات لوزان الشاقة ، كانت : ترك قضية الحدود معلقة ، لكي تجري مفاوضات بين الدولتين حول هذه القضية ، بعد التوقيع على معاهدة الصلح ، واذا لم يـــتم

أربعمائة سنة ، لم يستطيعوا خلالها ان يقضوا على عروبتنا وعلى عروبة الموصل ... »

غير اني كنت أقول : « أرجو ان لا تنسوا ان الدولة التي كانت حكمت العراق وحكمت الموصل - في الماضي - لم تكن « دولة تركية » . بل كانت « دولة عثمانية اسلامية » ولكن الدولة التي قامت مقامها الآن ، هي « دولة تركية » بكل معنى الكلمة : انها تركية باسمها ، وبتكوينها ، وبسياستها .واذا استعادت الموصل الآن ، فلن تعاملها ، كما كانت تعاملها « الدولة العثمانية المنقرضة ... »

اني ناقشت هذه الأمور مع العديد من المثقفين في بغداد . وعندما علمت ان الفكرة المذكورة كانت منتشرة في النجف بوجه خاص ، سافرت الى هناك وناقشت الأمر مع حسين آل كال الدين ومع غيره من النجفيين .

* * *

اني خرجت في هذه القضية ، على الخطة التي كنت رسمتها لنفسي في عدم الاشتغال بالأمور السياسية ، وعدم مناقشة الأشخاص في آرائهم السياسية . لأني كنت أعتقد ان قضية الموصل كانت من القضايا القومية الكبرى ، فلا تشبه القضايا السياسية العادية . انها تتصل اتصالاً وثيقاً بشئون العروبة :

ان فصل الموصل عن العراق - وادخالها تحت حكم الجمهورية التركية - يؤدي حتماً الى اضعاف معالم العروبة فيها - كما ذكرت ذلك آنفاً - ، وقد يؤدي بمرور الزمن الى طمسها تماماً .

وفضلاً عن ذلك ، انه يضر القضية العربية العامة ، من وجوه أخرى أيضاً : لأن الموصل ، تكون واسطة الاتصال الطبيعي والعمراني بين وادي الرافدين وبين بلاد الشام . فاذا خرجت عن الحكم العربي ودخلت تحت الحكم التركي ، انحصر الاتصال بين البلاد المذكورة ببادية الشام ، في طريق الصحراء القاحل المحروم من العمران ومن وسائل العمران .وضرر ذلك على مستقبل القضية العربية لا يحتاج الى ايضاح .

الاتفاق عليها خلال هذه المفاوضات يرفع الأمر الى عصبة الأمم ، لكي تدرسها، وتتخذ ما يجب من القرار في شأنها ...

وبما أن المفاوضات التي جرت في استانبول بين تركيا وبين بريطانيا ـ بحضور الوفد العراقي ـ ، لم تستطع أن تحقق أي تقارب بين وجهات نظر الطرفين ، انتقلت القضية الى عصبة الأمم . ومجلس العصبة قرر ايفـاد لجنة الى العراق ، لتدرس الأحوال في ولاية الموصل نفسها ، وتقدم تقريراً يتضمن التوصيات التي تراها ، مستندة الى دراساتها .

وفي بداية سنة ١٩٣٥ ،أصبح من المنتظر أن تصل اللجنة الى العراق قريباً.

* * *

ان مدعيات الأتراك في شأن ولايـة الموصل ، كانت بعيدة عن الحق والحقيقة بعداً كبيراً وصريحاً : فإن الأتراك في ولايـة الموصل كانوا أقلية صغيرة ومبعثرة : مدينتين صغيرتين ، وسلسلة قرى صغيرة ومتباعدة ، تقع على الطريق الذي كان يصل الاناضول بايران .. وكل شيء يدل على أنها كانت من بقايا الحاميات العسكرية ، المقامة لمراقبة الطريق المذكور : في مفارق الطرق ، ومعابر الأنهار ، وعلى بعض التلول المطلة على الطريق . كلها بعيدة عن البلاد التركية ، ومحاطة بقرى وعشائر عربية وكردية .

والزعم بـ « تركية ولاية الموصل » ـ والحالة هذه ـ كان يخالف الحقائق الراهنة ، مخالفة صارخة .

ولا سيما ، فان مدينة الموصل الكبيرة ، كانت من أعرق وأشهر المدن العربية ، التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ الحضارة العربية ، فضلاً عن تاريخ وادي الرفدين .

ومع كل ذلك ، أخذ الاتراك يتوسلون بكل الوسائل لاستعادة ولايـة الموصل ، وفصلها عن العراق وعن العالم العربي ، فصلاً نهائياً .

وصاروا يقومون بدعايات واسعة النطـاق بين أهالي الولاية نفسها ،

ويستفيدون في هذا المضمار ، من خدمات طائفة من أبناء كركوك البـاقين في عاصمة الدولة التركية . وكان بينهم شاعر وصحافي مرموق، أخذ يوجه الرسائل الخاصة والمنشورات العامة الى «مواطنيه في ولاية الموصل » ..

الأتراك لم يكتفوا بالأعمال السياسية والدعائية ، بـل أخذوا يحشدون الجيوش على حدود ولاية الموصل ..

ومن الغريب أنه : في الوقت الذي كان الأتراك يتوسلون بكل هذه الوسائل المتنوعة لاستعادة الموصل ، كان البعض من الكتاب والمثقفين العراقيين ، لا يقدر أهمية قضيـة الموصل حق قدرها ، ويقول : « المهم هو الاستقلال ، قضية الموصل مسألة ثانوية » .

لقد سمعت هذا القول من غير واحد ، في بغداد وفي النجف ، وبذلت جهداً كبيراً لاظهار خطل هـذا الرأي ، وبعده عن المنطق وعن التفكير الوطني السليم .

كنت أقول : لماذا تربطون هاتين القضيتين بعضهما ببعض ، بهـذا الشكل الغريب ؟ هل بقاء الموصل في العراق ينافي الاستقلال؟ وهل انفصال الموصل عن العراق ، يضمن جلاء البريطانيين عن سائر اقسام العراق ؟ ان كل واحدة من هاتين القضيتين تستلزم بذل جهود خاصة . ولكن ، يجب أن نلاحظ أن قضية الموصل وصلت اليوم الى مرحلة حادة وحاسمة ، لا تترك أي مجال للتأجيل أو التسويف . انها ستحسم خلال بضعة أشهر : اما أن تبقى جزءاً متمماً للعراق ، وأما أن تبتر عن العراق بتراً ، وتلحق بالجمهورية التركية ، ولهـذا السبب ، يترتب على كل عراقي وطني ، أن يضع اليوم قضية الموصل في المرتبة الأولى من المسائل والمشاغل القومية .

وفضلاً عن ذلك كله ، كنت ألفت الأنظـار الى خطر « التتريك » التي ستتعرض اليه الموصل ، اذا عادت الى حكم الجمهورية التركية . ولكن البعض كان يرد على ذلك ، قائلاً : « ان الاتراك حكمونا ، وحكموا الموصل ، أكثر من

ولكن انفصال الموصل عن العراق ، يعرض القضية العربية الى خطر أعظم من ذلك أيضاً : فان الأتراك كانوا يطمعون في الاستيلاء على حلب أيضاً ، غير أنهم ، عندما قرروا سنة ١٩٢١ الاتفاق مع الفرنسيين ليتفرغوا الى محاربة اليونانيين – ومن ورائهم البريطانيين – ، تركوا حلب خارج حدودهم ، ومع ذلك ألحوا على الفرنسيين ان يجعلوا سنجق الاسكندرون ذات امتيازات خاصة ، لصيانة مصالح الأتراك القاطنين فيه ، فاذا استولوا على الموصل الآن ، لا بد ان يزدادوا طمعا في الاستيلاء على الاسكندرون . وبعد تحقيق أمنيتهم هذه ، لا يستبعد أن يمدوا أبصارهم – بعد مدة – الى حلب التي تقع بين الموصل وبين الاسكندرون . وذلك يؤدي الى بسط حكمهم على القسم الشمالي من آسيا العربية .

* * *

ان ملاحظة هذه الأمور كلها ، هي التي حملتني على زيادة الاهتمام بقضية الموصل .

ولكن عملي في هذا السبيل لم يقتصر على مناقشة الآراء الخاطئة التي ذكرتها آنفاً ، بل تعدت ذلك الى أمور أخرى : من جهة ، جمع الوثائق اللازمة لتفنيد مزاعم الأتراك المتعلقة بالموصل ، ومن جهة أخرى القيام بما ترتب علي بصفتي « مدير المعارف العام » .

– ٢ –

تقرير عن التقدم في ميدان التعليم

لقد طلب رئيس الوزراء من جميع الوزارات أن تضع تقريراً يبين ما حصل من تقدم – في ميادين اختصاصاتها – ، في العراق بوجه عام ، وفي ولاية الموصل القديمة بوجه خاص ، وذلك لتقديمها الى لجنة عصبة الأمم التي ستصل بغداد قريباً .

وبناء على هذا الطلب ، سارعت الى كتابة تقرير يوضح الأوضاع ويقارنها بالأرقام ، مستنداً الى الاحصاءات الرسمية العائدة الى العهد التركي من ناحية والى الحالة الحاضرة (أي سنة ١٩٢٤) من ناحية أخرى .

ويتبين من الاحصاءات العائـــدة الى المدارس الابتدائية الرسمية ، في العراق ، أن :

عدد المدارس المذكورة كان	١٦٠	ولكنة أصبح الآن ٢١٢
عدد معلميها كان	٣٢١	» » » ٨٠٠
عدد طلابهـا كان	٦٤٧٠	» » » ١٩٢٤٠

هذا بالنسبة الى جميع المدارس من بنين وبنات ، ولكن بالنسبة الى مدارس البنات ، فان :

عدد المدارس المذكورة كان	١٢	ولكنه أصبح الآن ٣١
عدد معلماتها كان	٣٢	» » » ١٣٤
عدد طالباتها كان	٧٥٦	» » » ٣٨٦٤

وأما اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما يعود الى ولاية الموصل وحدها ، علمنا أن:

عدد المدارس فيها كان	٥١	ولكنه أصبح الآن ١٠٠
عـدد معلميهـــا كان	٨٤	» » ٣٤٢
عـدد طلابهـــا كان	١٩٤٩	» » ٧٩٤٤

هذا بالنسبة الى جميع المدارس من بنين وبنات . ولكن بالنسبة الى مدارس البنات وحدها ، فانه :

عدد المدارس فيها كان	٣	ولكنه أصبح الآن ٢١
عـدد معلماتهـــا كان	٦	» » ٧٧
عدد طالباتهـــا كان	١٨٥	» » ٢٣٠٦

ولقد بينت في التقرير النسب بين هذه الأرقام المختلفة ، كما بينت معدل مـا كان يخص كل مدرسة من معلمين ومن طلاب .

وفضلاً عن كل ذلك رسمت « دياغرامات » تظهر هذه المقارنات الى العيان بكل وضوح وجلاء .

* * *

ولكني لم اكتف بهذه المقارنات الكمية ، بل اضفت اليها في التقرير ملاحظات هامة أخرى :

أ) في المدارس التي كانت موجودة في العهد التركي ، لغة التعليم كانت اللغـة التركية . « ولذلك كانت فوائد هذه المدارس تقتصر – نوعـاً ما – على أولاد الموظفين والضباط ، وبعض الأعيان الذين كانوا مضطرين الى ان يكونوا كثيري الصلات بدوائر الحكومة . وأما استفادة أهل البلاد الأصليين منهـا فكانت محدودة جداً » .

ب) كانت المدارس الرسمية في عهد الأتراك مختصة – نوعاً ما – بالمسلمين . واستفادة غير المسلمين منها كادت تكون مفقودة . اذ لم يكن في المدارس الابتدائية الرسمية طالب واحد غير مسلم . وأما في الثانويات ، فكان عدد غير المسلمين لا يتجاوز الخمسين .

« وأما الآن ، فالحكومة أصبحت تهتم في تعليم أبناء جميع طبقات الشعب ، بدون تفريق بين المذاهب . ففائدة هذه المدارس أصبحت شاملة للعموم ، فإن في المدارس الابتدائية الرسمية يوجد الآن اكثر من خمسة آلاف طالب غير مسلم ، بينهم (٣٩١٧) مسيحياً ، و (٩١٢) اسرائيلياً ، و (١٧٧) صائبيـاً و (٣٥) يزيدياً .

« وأما في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين ، فيوجد (٩٥) من غـير المسلمين .

« هذا ، عدا المساعدات المالية التي تمنحها الحكومة لمدارس غير المسلمين .

فانها خصصت هذه السنة للمدارس الاهلية الخاصة بغير المسلمين (٢٤٣٠٠) روبية من المساعدات المالية للمدارس الاهلية ، التي لا يتجاوز مجموعها الـ (٤٣٠٠٠) روبية » .

* * *

بعد اتمام هذا التقرير ، وتقديمه الى الوزير رضا الشبيبي ليرسله الى ديوان رئاسة الوزراء ، انصرفت الى البحث في مكتبتي عن الوثائق التي تفند مزاعم الاتراك في شأن الموصل .

ولكن بعد مدة وصلنا كتاب تأكيد يطلب الاستعجال في ارسال التقرير عن تقدم المعارف ، وعلمت منه ان الوزير لم يرسل التقرير بعد . فذهبت اليه مشيراً الى كتاب التأكيد وراجياً الاسراع في ارساله . ولكنه قال لي : « بدأت اكتب » ، واخرج من درج مكتبه ما كان بدأ يكتبه ، وأخذ يقرأه علي ، وظهر لي من ذلك ، انه وجد ما كنت كتبته انا جافاً ، لكونه مؤلفاً من كلمات قليلة وأرقام كثيرة . فأراد ان يفرغ التقرير الى شكل مقالة أدبية ، كأنها معدة للنشر في جريدة بغدادية أو نجفية . وعندما اطلعت على ما كتبه اعتراني شيء من الوجوم ، ويظهر أنه لاحظ ذلك ، وأراد ان يبرر موقفه من التقرير ، قائلاً:

ـ انك تكلمت كثيراً عن الطلاب المسيحيين ، لماذا ؟ ما لزوم الخوض في هذه المسائل ؟

وأجبت على سؤاله هذا بقولي : ـ لأننا نخاطب لجنة مؤلفة من الاوروبيين . ومعلوم انهم يهتمون بهذه القضايا اهتماماً كبيراً . وفي جميع معاهدات الصلح التي أبرموها بعد انتهاء الحرب العالمية ، وضعوا أحكاماً عديدة حول الاقليات العنصرية والاقليات المذهبية . وفضلاً عن ذلك ، فان اعضاء اللجنة بأجمعهم مسيحيون ، فلا بد ان يهتموا بذلك اهتماماً خاصاً . .

الوزير لم يطل الحديث بعد ذلك ، بل قال : على كل حال ، أنا اكمل كتابة التقرير بعد يوم أو يومين .

خرجت من عند الوزير ، بعد هذه المقابلة ، بشيء كثير من القلق : هذه الكلمات البلاغية – التي يريد ان يقحمها الوزير في التقرير ، ماذا يبقى منها ، عند ترجمتها الى لغة أوروبية ؟ لا شك في ان ما سيكتبه الشبيبي سيضعف كثيراً ما كان في تقريري من « قوة الأقناع » . .

وبعد التأمل في الأمر ، قررت ان اراجع رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، مباشرة . فذهبت اليه ، وقصصت عليه قصة التقرير ، وأطلعته على ما قاله الشبيبي في بحث المسيحيين ، وقلت له : – أنا الآن مشغول في اعداد مذكرة في تفنيد مزاعم الأتراك عن الموصل . وقد جمعت بعض الوثائق ، ولا أشك في أني سأحصل قريباً على وثائق أخرى ، ولكني لا أدري ماذا سيفعل الوزير بما سأكتبه في هذا المضمار أيضاً .

ياسين الهاشمي ، بعد ما سمع ايضاحاتي هذه ، أصغى قليلاً ، ثم قال لي:

– جيب لي ما كتبته وما ستكتبه ، دون أن تخبر الوزير . أنا أعطيها للترجمة ، وأضمها الى مجموعة التقارير التي ستودع باللجنة . خللي الشبيبي يكتب ما يريد . ولكن أرجو أن لا تقل له شيئاً . .

بطبيعة الحال ، شعرت بارتياح كبير ، من هذا التدبير الحكيم . وعملت بموجبه ، دون أن أخبر الوزير رضا الشبيبي ، لا في ذلك التاريخ ، ولا بعد ذلك التاريخ .

– ٣ –

وضع المنهاج لزيارات اللجنة في بغداد

لقد وصلني – في تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٢٥ – كتاب من سكرتير مجلس الوزراء ، موجه الي مع ثلاثه أشخاص آخرين ، هذا نصه :

سري ومستعجل جداً

الى جناب الكولونيل كورنواليس مستشار وزارة الداخلية

الى جنـــاب الكولونيل جويس مستشار وزارة الدفـاع
الى جناب ساطع بك الحصري مدير المعارف العـــام
الى جناب ميجر ويلسون مدير الأشغال العمومية

بعد التحية ،

أمرني فخامة رئيس الوزراء أن أقدم اليكم نسخة من كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم س او / ٥ والمؤرخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ ، للاطلاع عليه . قد أمر فخامته أن تجتمعوا برئاسة مستشار وزارة الداخليـة وتهيئوا منهاجاً للعمل بموجب النقاط الواردة في كتاب المعتمد السامي المذكور . وبمـــا يخطر ببالكم اضافته على ذلك ثم تحضروا الى ديوان مجلس الوزراء يوم الأحد في ١١/١/ ٩٢٥ الساعة التاسعة والنصف زواليه صباحاً لعقد جلسة نهائية برياسة فخامـــة رئيس الوزراء واتخاذ قرار بما تم .

اقبلوا فائق الاحترام ،

سكرتير مجلس الوزراء

وأما كتاب « المعتمد السامي بالعراق » هنري دوبس ، الموجه الى « فخامة رئيس الوزراء» «ياسين باشا الهاشمي» ، فهذا ترجمته — حسب ما وردتني مرفقة بالنص الانكليزي — :

عزيزي رئيس الوزراء :

لقد علمت من المستر جاردين ، انه من المحتمل ان تؤثر أعمـــال ومشاريع الحكومة العراقية فيما يخص رفاه وراحة الشعب الذي هو تحت مراقبتها في بعض الأمور كالري والمستشفيات وعمران المدن والأمن الداخلي وعلى الأخص المعارف. كل ذلك من المحتمل ان يؤثر تأثيراً عظيماً على أعضاء لجنة الحدود عند وضـع قرارها بشأن الحدود . ومن المؤكد انهم سيعيرون هذه الأمور التفاتاً كبـيراً أكثر من اهتمامهم بالمضابط وبالمظاهرات السياسية . ومن أجل ذلك أقـترح على

فخامتكم ان تنظروا بسرعة بعد الاستشارة مع رؤساء الدوائر في أمر اعداد منهاج للجنة لأجل اقناعها بالفوائد التي تمنحها حكومـــة العراق الى الشعب وبثبات واستقرار الشعور الوطني .

ومن بعض هذه الأمور أقترح ما يأتي :

أولاً – تفتيش المدارس الثانويـة ومدرسة الحقوق وبعض أرقى المدارس الابتدائية .

ثانياً – مظاهرة طلبة الكشافة بصورة مجتمعة .

ثالثاً – الحضور في نموذج من الدروس المسائية للتلاميذ المتقدمين علماً .

رابعاً – زيارة جامعة آل البيت .

خامساً – تفتيش سجن بغداد وواحدة أو اثنتين من محطات الشرطـة أو مركز الشرطة ورسم أو ختم الأصابع .. الى آخره .

سادساً – زيارة سدة الهندية وجدول اليوسفية ومدرسة الزراعة .

سابعاً – تفتيش المدرسة الحربية وقطعات الجيش العراقي في بغداد .

ولا أشك في ان الأمور الاخرى ستخطر على بال فخامتكم .

ستبقى اللجنة في بغداد عشرة أيام تقريباً . ويمكن احضار المنهاج بقصـد اشغالهم في الأوقات التي هي بعد الظهر على فرض أنهم سيشتغلون في دائرتهم أو يسمعون الشهادات في الصباح .

المخلص

هـ . دويس

لقد اجتمعنا ووضعنا المنهاج ، على أن يعاد النظر فيه بعد عرضه على لجنـة الحدود ، عند وصولها .

وخلال مذاكرة المنهاج أبلغت المجتمعين – كما أعلمت رئيس الوزراء بـــأني كنت قد بدأت – منذ مدة – في تنظيم التمرينات اللازمة لحفلة الكشافة .

- ٤ -

حفلة الكشافة في بغداد

تقرر ان نقيم حفلة كشافية ، يحضرها رئيس واعضاء اللجنة التي ألفها مجلس عصبة الأمم ، لتدرس احوال العراق وتقدم تقريراً عنها .

وقد اعلمونا أسماء اعضاء اللجنة .

ولذلك أخذنا العدة للحفلة الكشافية بكل اهتمام .

تتألف اللجنة من رئيس سويدي ، وعضوين ، احدهما مجري والثاني بلجيكي .

وسيرافق اللجنة خبير تركي وخبير عراقي .

الرئيس « دوفيرس » كان ممن تعرفت اليهم وانا في استانبول . خلال سني الحرب . انه كان ملحقاً عسكرياً – (اتاشه ميليتير) – في السفارة السويدية في استانبول . وكان قد زار مدرستي « الحديثة » ، ليرى تجهيزاتنا المتعلقة بالرياضة البدنية ، ولا سيما التمارين السويدية . كما زارنا – مع زوجته – لمشاهدة « معرض وسائط التربية والتعليم » الذي كنا نظمناه في المدرسة .. ونظراً لما كنت أعرفه عنه ، حكمت بأنه سيكون حيادياً في ابحاثه السياسية ، كما أنه سينظر الى التمارين الرياضية التي سيقوم بها طلابنا ، نظرة خبير مدقق .

وأما العضو المجري – الـ « كونت تلكي » – ، فما كنت اعرفه شخصياً ، غير اني كنت اعرف انه كان « رئيس جمعية الصداقة التركية المجرية » – « تورك ماجاردو ستلفى جمعيتى » – . ومن المعلوم ان الأتراك والمجر ، بعد ان تحاربوا وتخاصموا كثيراً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أصبحوا أصدقاء في اواسط القرن التاسع عشر . وذلك عندما تغلبت الجيوش الامبراطورية على « الثورة المجرية » ، التجأ أهم زعماء الثورة الى الدولة العثمانية ، والدولة امتنعت عن تسليمهم الى الامبراطورية النمساوية . وهؤلاء بقوا في خدمة الدولة ، حتى ان بعضهم اعتنق الدين الاسلامي ، وترقى في مناصب الدولة ، حتى وصل الى أقصاها ، مثل « عمر باشا » المشهور . ومن جهة أخرى ، ان الأبحاث العلمية

اظهرت ان « المجر » – « الهنتجار » – كانوا من العشائر التي انتقلت الى أوروبا من وراء النهر ، ولهذا السبب كانت اللغــة المجرية شديدة القرابة من اللغة التركية .

ولهذه الأسباب ، تكونت جمعية الصداقة التركية – المجرية ، وأشتهرت بوجه خاص ، بعد الحروب البلقانية . والكونت تلكي كان رئيساً لهذه الجمعية . فكان من الطبيعي ان يكون ميالا لمصالح الأتراك في القضايا السياسية .

ولكن ، من جهة اخرى ، كنا نعلم – من مخابراتنا مع جمعيات الكشافــة العالمية – أنه كان رئيساً لكشافة بلاده . ولذلك رأيت من الموافق ان نهدي اليه « شارة الكشافة العراقية » ، مع ميدالية من صنع الصبيه ، على أن تعرف في الوقت نفسه ، بأنه سينظر الى الحفلة الكشافية بنظرات خبيرة ، فيجب علينا ان نعمل كل ما يجب عمله ، لتكون الحفلة جديرة بالتقدير .

* * *

حرصت على أن تكون الأعمال التي ستقوم بها الكشافة – خلال الحفلة – في منتهى النظام والكمال . وطلبت من نجيب الراوي الذي كان ينوب عن جميل الراوي ، بسبب غيابه في انجلتره – ونوري ثابت ان يعتنوا بالتمرينات . وقلت لهما ولمديري المدارس بـــأني سأحضر التمرينات في كل مدرسة ، لكي أنتخب الأحسن منها ، وأطلب العمل لاتقانها ، وسأستمر في هذا العمل عدة مرات ، لأقوم بغربلة دقيقة ، حتى تكون كل التمارين التي ستدخـــل منهاج الحفلة في منتهى النظام والكمال .

ولكني خلال هذه المراقبة ، اصطدمت برغبات مديري المدارس ، ونزعات معلمي الرياضة البدنية . عندما انتخب احد التمارين ، واطلب اتقانها ، واستبعد البقية ، هذا يقول لي : « والله الاستاذ ، كانت لا بأس بهــا . . » وانا اقول : « في الحفلة التي سنقيمها ، لا يجوز ان تكون التمارين لا بأس بها ، بل يجب أن تكون جيدة جداً » .

هذا التذمر والتململ زاد وتفاقم عندما استبعدت تمارين مدرسة بأجمعها ..

وصاروا يقولون : ان ذلك سيثبط عزائم الطلاب والمعلمين .. فضلا عن انهم – حتى المفتشين – صاروا يزعمون بأني اتشدد زيادة عن اللزوم .

فاضطررت ان اقول لهم : بان الحفلة ستقام أمام جماعـــة من الأوروبيين ، المهتمين بشئون الرياضة والكشافة ، فيجب علينا أن نأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار . أني أقدر جهود المعلمين والمديرين ، ولكني أريد أن يكون هـذا الاحتفال ، رائعاً ليس بالنسبة الى العراق ، بل بالنسبة الى أوروبا أيضاً. ولذلك أرى ضرورة التشدد . وحصر الاحتفال بالتمارين التي تكون في منتهى الجودة والاتقان . فضلا عن أنها ستكون حفلة « كشافة العراق » ، حفلة شهريـة .. مدتها معتدلة..ولا أود أن نذكر اسم مدرسة من المدارس..كل التجارب تجري باسم شبيبة العراق ، وكشافة العراق ، بعد أسبوع نظموا الحفلة التي تريدونها ، وخلوا المدارس تقوم بالتمارين التي تريدها .. ولكن هذه الحفلة ، ستكون حفلة قصيرة لغرض معين ، ولن يذكر خلالها اسم مدرسة من المدارس . فهموا ذلك الى الطلاب والى المعلمين .

الآن ، حفلة ممتازة .. ويوم الجمعة القادم ، حفلة عامة ، افعلوا خلالهـــا ما تشاؤون .

بهذه الصورة ، استطعت ان أتغلب على تذمر المديرين والمعلمين ، واستطعت ان احصر الحفلة ، بأنظم واتقن التمارين .

* * *

تمارين سويدية .. أعمال كشافية ، نصب خيم ، نصب جسر ، نصب برج.. اصطفاف الكشافة .

تكوين علم عراقي ، خلال التمارين .

تكوين خريطة العراق ، في الكشافة ، مع الحدود ، والرافدين ، ورفع العلم العراقي فوق محل مدينة الموصل .

جرت التمارين كلها بانتظام تام ، وكانت في منتهى الاتقان .

وجماهير المتفرجين ، أظهرت حماساً كبيراً ، عند مشاهدة خريطة العراق ، مع العلم العراقي في الموصل .

* * *

عند انتهاء الحفلة ، جواد باشا ، قال لي :

أهنئك على النظـام والاتقان الذي شاهدته في الحفلة ، ولم أستغرب ذلك ، ما دام أنت رئيس هذه الحركة ومديرها .

وعندما ودعت الرئيس دوفيرسيق ، وقف قليلاً ، وقال ، أظن أننا كنا التقينا ، في استانبول ، ألم تكن مدير المدرسة الحديثة .

وبناء على الحديث الذي جرى ، على هذا الأساس ، دعوته الى تناول الشاي في داري والالتقاء بزوجتي .. وهو لم يتردد في تلبية طلبي .

وخلال حفلة الشاي ، تكلمت كثيراً عن العراق ، دون ان أختص قضية الموصل ، ببحث خـــاص ، وهذا ساعدني ، على التحدث معه – بصراحة – عندما التقيت به ، في الموصل وفي كركوك . وهو أيضاً كلمني في بعض الامور بصورة خصوصية .

* * *

بمناسبة الحفلة الكشافية المذكورة ، لا بد لي من تسجيل واقعـــة تدل على المشاكل التي كنت اجابهها خلال أعمالي ، كما تدل على غرابة سلوك بعض المعلمين الوتورين :

كنا قد خصصنا محلا مرتفعاً قليلاً لعدد محدود من المدعوين – ولكن عاصم جلبي الذي كان مديراً للمعارف جاء وأخبرني بأن بعض الناس صاروا يجلسون على الكراسي الموضوعة هنـــاك ، وتوجهت الى تلك الناحية ، وقلت – موجهاً كلامي للجميع – « هذا المحل مخصص للجماعة ، أرجو أن تتركوه » .. والناس امتثلوا لطلبي هذا ، وانتقلوا الى أمكنة أخرى .

ولكن ، بعد مدة ، جاءني عاصم جلبي مرة ثانية ، يخبرني .. بأنه بعد ذلك جاء أحمد الراوي ، وجلس على أحد الكراسي الموضوعة على المنصة .. وصار عدة أشخاص أيضاً يجلسون هناك .

وما كان قد بقي على موعد وصول الجماعة الا نحو عشرة دقائق .

وذهبت الى المحل ، وقلت : هذا المحل مخصص للجماعة ، وهم على وشك الوصول ، أرجو أن تتركوا هذه المحلات .

ثم التفت الى عاصم جلبي ، وقلت : اقلبوا الكراسي لكي لا يجلس عليها أحد ..

وانصرفت الى أمري .

ولكن في الوقت الذي كنت أهم الى النزول من الدرج لأكون عند الباب ، عند وصول الجماعة ، رأيت ان هناك أحمد الراوي يصيح : « كيف تطردونا من الكراسي .. نحن عندنا شرف ، عندنا كرامة » .. وكان يحاول الخروج من محل الاحتفال .

وعاصم الجلبي ، يحاول التخفيف من ثورة غضبه ... ويدعوه الى البقاء .

ولكن هو كان يكرر « عندنا .. كرامة » ..

عندئذ وجهت اليه الكلام ، قائلاً : اذا كنت تعتبر ذلك مخلا بالشرف والكرامة ، كان عليك ان لا تجلس هناك .. من دعاك الى الجلوس هناك ؟

* * *

في اليوم التالي ، كلمني الوزير ، كان رضا الشبيبي ، قائلاً :

– ان السيد احمد الراوي متأثر جداً من الكلمات التي وجهتها اليه في حفلة الأمس ، أرجو ان تستلطفه ..

قلت له : – كل ما قلته اليه ينحصر في أن الذي يفكر في كرامته ، لا يجلس في محل لم يدع اليه . وهذا القول ، أكرره مرة أخرى اذا واجهني وكلمني في الموضوع .

رضا الشبيبي ، حاول أن يقنعني ، بقبول وساطته في مصالحة أحمد الراوي.
ولكني تمسكت بموقفي ، قائلا :

ـ كان على المعلمين ، أن يكونوا قـــدوة للنظام ، ولا يخلوا بالنظام . ثم يعتبروا دعوتهم الى مراعاة النظام من الأمور التي تخل بالكرامة .

وقلت للوزير : — من الأوفق أن لا تكلمه في الموضوع ، وهكذا كان .

* * *

مضى على هذا الحادث ، أشهر عديدة ، وأحمد الراوي مستمر في اعطـــاء دروسه المحدودة في المدرسة الثانوية — لانه كان طالباً في كلية الحقوق .

وفي آخر السنة ، تخرج من كلية الحقوق . ونحن طبقنا مبدأ عدم استخدام أساتذة غير متفرغين للتعليم ، في المدارس الثانوية .

ولذلك ، انتهت مهمته في التعليم .

عندئذ ، قـــدم شكوى للمحكمة ـ قائلا : ان فلان أهانني في اليوم الفلاني خلال حفلة الكشافة ، وطلب معاقبتي على الاهانة .

طبعاً رددنا على المحكمة ، بكتاب صادر من الوزارة ، جاء فيه :

- ان ما يدعيه المشتكي كان حدث خلال حفلة رسمية ، والمشتكى عليه ، كان موظفاً رسمياً ، مسؤولاً عن نظام الحفلة ، فما حدث خلال ذلك ، انمـا هي تتعلق بأداء الوظيفــة ، وجرت لأجل أداء الوظيفة . فالقضية قضية ادارية ، لا قضية مدنية ..

وطلبت توزيع الأوراق الى الوزارة ، لتنظر اليها .

وختمت القضية بهذه الصورة .

كنت استشرت ، قبل كتـــابة الجواب ، المحامي شفيق نوري السعيدي ، وبعد تأييد وجهة نظري ، في أن القضية تخرج عن صلاحية المحكمة ، قال :

- ولكني أرجوك أن تعينني محاميـــاً للدفاع ، لكي أفضح الرجل ، في المحكمة ... فأقول :

اذا كان أمين ، لماذا صبر هذه الأشهر الطوال ، دون أن يراجع المحكمة ؟ ..

ولكني-لم أوافق على اقتراحه هذا ، وتركت القضية تسير سيرها النظامي، فترفض المحكمة الدعوى بناء على عدم صلاحيتها ، وتترك المسألة في أيدي وزارة المعارف لتتصرف فيها ، وفق ما تقتضيه القوانين الادارية .

وهذا ما حدث فعلاً .

- ٥ -

وثائق تركية تفند مزاعمهم الجديدة

كان الأتراك يحاولون ان يبرهنوا على حقهم في طلب اعادة الموصل اليهم ، بالمزاعم التالية :

« ان ولايه الموصل ليست من أجزاء العراق ، فهي داخلة في نطاق الميثاق القومي الذي اقسموا على التمسك به ، وعدم التنازل عن أي شبر من الأراضي الداخلة فيه .

« ان الأكثرية العظمى من سكان ولايـــة الموصل اتراك ، لأن الأكراد من جنس تركي ، فانهم أتراك الجبال » .

اني كنت اعرف الكتب الجغرافية المؤلفة بمختلف اللغات حافلة بالحقائق التي تبرهن على ان هذه المزاعم لا تستند الى اي اساس علمي ، وقد وجدت في الكتب الافرنسية والايطالية الموجودة في مكتبتي ، كثيراً من هذه البراهين .

ولكن أبرز وأحسم هذه البراهين وجدتها في مؤلفـــات الأتراك انفسهم . فان الكتب الجغرافية المطبوعة باللغة التركية، – حتى الكتب المقررة للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية ، بصورة رسميـــة – ، كانت تقول – بأصرح العبارات – ان الموصل من أجزاء العراق ، وان الأكراد من جنس يختلف عن الجنس التركي .

فيما يلي بعض النماذج البارزة على هذه الحقائق ، استخرجتهـــا من الكتب التركية الموجودة لدى :

(أ) كتاب « الجغرافيا العثمانية » المقرر للتدريس في المدارس الأبتدائيـة تأليف « محمد صفوت » بك – الذي كان من اساتذة دار الفنون، ومديراً للمعارف في ولاية استانبول .

في الصفحة ٤٦ من الجزء الثالث من الكتاب المذكور ، يقسم المؤلف الولايات العثمانية الكائنة في القارة الآسيوية الى خمسة أقسام ، ويقول : « ان كل واحد من هذه الأقسام » من يختلف عن غيرها من حيث العوارض الأرضية والأحوال المناخية، كما أنه لا يحتاج الى غيرها من حيث المحصولات والمزروعات ، ويعتبر العراق أحدى هذه الأقسام [1] » .

ويصرح المؤلف – في الصفحة ١٩٢ من الكتاب « ان ولايـــة الموصل ومتصرفية الزور يعدان من العراق » .

ومما تجدر الاشارة اليه : ان الكتاب المذكور منشور بين « كليات التأليف والترجمـــة لوزارة المعارف العمومية » تحت الرقم ٨٧ ومطبوع سنة ١٩١٥ في « المطبعة العامرة » أي « في المطبعة الأميرية » ، ومقرر للتدريس في المدارس الابتدائية .

ولذلك ، يمكن ان يعتبر بمثـــابة « شاهد رسمي » على أن ولاية الموصل من أجزاء العراق ، وأن العراق – بما فيه الموصل – يختلف عن سائر أقسام آسيا العثمانية ، ولا يحتاج اليها » .

هـــذا ، والكتاب يشهد – في الوقت نفسه – على بطلان مزاعم الأتراك الجديدة المتعلقة بجنسية الأكراد ، لانه يعتبر الأكراد ذات جنسية خاصة –مثل العرب والأروام والأرمن – ، وقـــد جاء في الصفحة ٧٥ – عند البحث عن العناصر التي تؤلف الدولة العثمانية – .

« من هذه العناصر المختلفة ، العرب والأكراد يوجدون مجتمعين في محـــل واحد ، وأما العناصر الأخرى ، فانهم متبعثرون الى جميع أنحاء المملكة » .

---

١) – الأقسام الاخرى – في نظر المؤلف – هي : الاناضول، أو آسيا الصغرى–، الجزيرة العليا وهضبة أرضروم – سوريا وأرض فلسطين – عربستان .

(ب) كتاب الجغرافيا الخاص بالمدارس الابتدائية ، تأليف فائق صبري بك – أستاذ الجغرافيا في دار المعلمين العـــالية في استانبول – أيضاً يعتبر الأكراد ذات جنسية خاصة ، مختلفة عن جنسية الأتراك (ص ٣٢) كما يعتبر الموصل من أجزاء العراق ، حتى انه ، في نهاية الفصل المتعلق بولاية الموصل، عندما يلخص المعلومات الأساسية التي « يجب على التلاميذ أن يحفظوها ، يقول : ان ولايات موصل وبغداد في العراق » (ص ٨٤) .

(ج) كتاب « جغرافية آسيا وافريقيا » الخاص بالمدارس السلطانية ، تأليف فائق صبري بك المذكور آنفاً .

مؤلف هذا الكتاب أيضاً يعتبر العراق جزء جغرافي تام ، ويدخل الموصل في هذا الجزء ، كما أنه يعتبر الأكراد « من الفرع الأيراني من الجنس الأبيض » (ص ٣٣) ، في حين انه يعتبر الأتراك من الجنس الأصفر (ص ٣١) .

(د) ان الأطالس المستعملة في المدارس العثمانية أيضاً تعتبر الموصل من أجزاء العراق ، مثلا ، الاطلس المطبوع في مطبعة القناعة ، يدخـــل ولايات البصرة وبغداد والموصل ، مع متصرفية دير الزور ، في خريطة العراق ... كما ان « الدفاتر الجغرافية » المرتبـــة من قبل فائق صبري بـــك أيضاً ، تعتبر ولاية الموصل من أجزاء العراق .

(هـ) ان « قاموس الأعلام » المشهور ، تأليف شمس الدين سامـــي بك ، يبدأ بحثه في مادة « الموصل » بالتصريح بأن ولاية الموصل من اقسام العراق .

هـــذا القاموس ، وان كان من مؤلفات شخص واحد ، غير أنه يحمل على غلاف كل مجلد من مجلداته الستة العبارة التالية :

« طبع بتقدير نظارة المعارف وتحسينها » .

ولذلك يمكن ان يعتبر من الوثائق الـ « شبه رسمية » .

(هذه المعلومات أدرجتها في مذكرة ، وسلمتها الى ياسين الهاشمي ليضمهـا الى الوثائق) .

- ٦ -

في الموصل

جماعة من الوطنيين في الموصل أخذوا على عاتقهم مهمة تفهيم الناس الأخطار التي تجلبها الى البلاد ، عودة الحكم التركي اليها . وبهذه الصورة أخذوا يعملون لاعداد الرأي العام الى التصويت لصالح العراق ، عند وصول وفد عصبة الأمم ، ومباشرتها العمل لتحقيق الأحوال .

ولكنه كان هناك فئة من الأهالي تعمل باتجاه معكوس لذلك تماماً : انها كانت تركية العواطف ، تتحسر على العهد التركي ، وتدعو الى التصويت لصالح الأتراك .

كما كان هناك جماعات من الناس ، تقف مواقف الحيرة والتردد أمام هذه القضية . وتبدو مستعدة للتوجه نحو هذه الناحية أو تلك ، حسب ما تقتضيه سير الأحداث ، وتيارات الدعايات .

فكان لا بد من استمالة هؤلاء الى التيار الوطني ، بمختلف وسائل الدعاية والاقناع ، وعدم ترك المجال لانخداعهم بالدعايات التركية .

ابراهيم كمال ، ذهب الى الموصل ، لتنظيم الحركة الوطنية فيها ، خلال وجوده هناك ، احتدم الجدال بين الجماعتين ، ووصل الى حد الاصطدام ، وأدى الى جرح ابراهيم كمال ونقله الى المستشفى .

خلال سفرتي الى الموصل ، في تلك الأيام ، زرته في المستشفى ، وعلمت منه تفاصيل الأحداث والتيارات .

طبعاً ، حركات الدعايات اشتدت ، عند وصول اللجنة الى بغداد ، وتوقع قرب وصولها الى الموصل . اصبحت المدينة – من جراء ذلك – مسرحاً لبلبة فكرية شديدة ، جعلت من الصعب الحكم على ما سيحدث ، عند وصول اللجنة وبدئها لعمليات الاستقصاء والاستفتاء .

* * *

ان ما حدث يوم وصول اللجنة الى الموصل ، ونزولها في دار الضيافة هناك كشف الستار عن زاوية من الخطة السرية التي كان اختطها مريـــدو الأتراك وعملاءهم .

جواد باشا الذي كان يرافق اللجنة كخبير ومراقب تركي ، كان من مشاهير قواد الجيش العثماني . لأنه كان القائد العام لتحصينات « الدردنيل » عندما هجم عليها الأسطول البريطاني ، بغية المرور منها للوصول الى عاصمة الدولة الآستانة. من المعلوم ان الأسطول المذكور اضطر الى العدول عن محاولته ، بعد ان مني بخسائر فادحة بتأثير مدفعية الحصون .

عقب وصوله – مع اللجنة – الى الموصل ونزوله في دار الضيافة ، سارع الى تغيير ملابسه ، ولبس بزة التشريفات الرسمية المزركشة ، وزين صدره بالأوسمة والأنواط الكثيرة التي كان يحملها ، وخرج من باب الدار الخلفي ، برفقة العضو الجري ، الكونت تلـكي . وعقب خروجهما انضم اليهما جماعة من العمـــلاء والمريدين ، الذين كانوا ينتظرونهما ، مبعثرين ، مختفين في البساتين . واخذ هؤلاء ينشرون الأعلام التركية التي كانوا يخفونها تحت ملابسهم ، ويصيحون « تعيش تركيا » .

وصار عدد المتظاهرين يزداد ، كلما تقدم المذكور في الطريق،ولو وصل هذا الموكب – بحالته هذه – الى مدخل المدينة ، لانضمت اليه جماعات كبيرة من رواد المقاهي الكثيرة هناك ، ولا سيما فان عدداً من المريدين والعمـــلاء كانوا موزعين على القهاوي المذكورة ، ومنتظرين ظهور الموكب المزركش ، ليستثيروا حماس الجماهير ، ويحملونهم على التصفيق له والانضمام اليه .

ولكن ... من حسن الحظ ... ان المدرسة الثانوية كانت تقـــع بجانب الطريق التي تؤدي الى شوارع المدينة ومقاهيها . وطلاب المدرسة المذكـــورة عندما سمعوا أصوات المتظاهرين ، خرجـوا على الفور وهجموا على الموكب ، وصاروا ينتزعون الأعلام التركية من أيدي المتظاهرين ويضربونهم بها ، امام هذا الهجوم المباغت ، تشتت شمل القائمين بالمظاهرة التركية ، وجواد باشا اضطر الى

العودة الى دار الضيافة – وبجانبه الكونت تلكي – ، مهرولاً ومذعوراً .

ورئيس اللجنة – دوغيرسن السويدي – عندما اطلع على ما حدث استنكر عمل جواد باشا والكونت تلكي استنكاراً شديداً ، لخروجهما من دار الضيافـــة بمفردهما وبهذه الهيئة المثيرة ، دون ان يطلعوه على ما سيفعلون ، وقال لهما : انه لا يستطيع ان يفعل شيئاً من جراء الهجوم الذي عرضا أنفسهما اليه ..

* * *

ولكن طلاب المدرسة الثانوية لم يكتفوا بتشتيت شمل المتظاهرين للأتراك ، بل قاموا بدورهم بمظاهرة وطنية ، يحملون الأعلام العراقيـــة ، وينشدون الأناشيد الحماسية ، ويحملون رواد المقاهي على التصفيق لهم ..

* * *

بهذه الصورة فشلت الخطوة الأولى من الخطة التركية فشلاً ذريعاً .

ولكن هذا الحادث أثبت وجود ترتيبات تركية سرية واسعة النطـــاق . داخل المدينة نفسها . ولاحباط هذه الترتيبات السرية ، كان لا بد من اقامـــة مظاهرات كبيرة في جميع أحياء المدينة ، وتحميس الجماهير لمصلحة العراق ،ضد مطالب الأتراك .

ان طلاب المدارس قاموا بدور فعال جداً ، في هذا المضمار أيضاً ، في صباح اليوم التالي قام جميع طلاب المدارس ، – حتى الابتدائية منها ، الخاصة بالمسلمين والخاصة بالمسيحيين على حد سواء – ، بمظاهرات في مختلف أحياء المدينة وصاروا يطوفون بكل الشوارع ، ثم يجتمعون في الشارع الكبير ، يحمسون الجماهير ، بأعلامهم الخفاقة ، وأناشيدهم الوطنية .

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، في الأيام التالية أيضـــاً ، وصارت الجماهير تنضم الى صفوف الطلاب ، وتضخم هذه المظاهرات .

وأمام توالي المظاهرات ، أخذت اللجنة ترجو الحكومة ان تعمل لتوقيف

المظاهرات التي يقوم بها الطلاب ، لكي تستطيع اللجنة ان تقوم بواجباتها ، في جو يسوده الهدوء .

* * *

عندما بدأت اللجنة ، في استطلاع ميول الناس ، أخذت تسألهم : « حكم الأتراك ، أم حكم الانكليز ؟ »

ومن البديهي ان هذا النوع من السؤال ، كان نتيجة ايحاءات الأتراك الذين كانوا يعرفون كره الناس للانكليز .

ولكن الحكومة العراقية ،عندما أطلعت على ذلك ، أسرعت في الاحتجاج وقالت للجنة : ان السؤال يجب ان يكون على شكل : « العراق، أو تركيا ؟» واللجنة أضطرت الى تغيير أسئلتها ، وفقاً لطلب الحكومة العراقية المصيب ، في هذا المضمار .

عندما ذهبت الى الموصل - خلال وجود اللجنة هنـــاك - زرت رئيسها دوفيرسن ، زيارة خصوصية، تكلمنا عن أحوال العالم ، وعن التيارات السياسية السائدة فيه ، دون ان نتطرق الى أحوال العراق ،بوجه عام ، وأحوال الموصل بوجه خاص . ومع ذلك ، انه ذكر لي الانطباع الذي تركه في نفسه ، الشيخ عجيل الياور ، شيخ عشائر شمر ، بقامته المديدة ، وسيمائه المهيب .. قـــال : خيل الي بأني أمام أحد الـ Patriarches المذكورين في « العهد القديم » .

وظهر لي من بقية كلامه ، أنه كان مأخوذاً - ليس بهيئة الشيخ الماديـــة فحسب ، بل كان معجباً بوقار حديثه أيضاً ، أنـــه كان تأثر من أداء الحديث المذكور ، قبل ان يطلع على معانيه ، على لسان المترجم .

اذ قال الشيخ عجيل - : - عندما بدأ الانكليز يحتلون العراق ، حاربتهم - مع عشيرتي - بجانب الجيوش العثمانية،وأنسحبت الى الشمال بصورة تدريجية، مع الجيوش العثمانية . وعندما احتل الانجليز الموصل ، أنسحبت الى ديار بكر . ولكن بعد مرور مدة تزيد على السنتين،عندما علمت بأنه تكون في العراق،

حكومة وطنية ، تركت ديار بكر، وودعت الأتراك، ورجعت الى العراق...

وبهذه الكلمات الوجيزة والبليغة ، أعلن ارتباطه الشديد بالعراق ، وبالحكومة العراقية .

- ٧ -

خاتمة الأمور

عملت اللجنة في الموصل نحو ثلاثة أشهر ، ثم غادرت العراق الى أوروبا ، حيث وضعت تقريرها المفصل ، دونت فيه توصياتها النهائية ، وقدمت التقرير الى عصبة الأمم .

وأما زبدة التوصيات ، فكانت كما يلي :

« ان ولاية الموصل ، تعود الى العراق ، جغرافياً واقتصادياً ، غير انها تحتاج الى حكم دولة قوية ، تستطيع ان تضمن لجميع سكانها - ولا سيما للأكراد القاطنين فيها - الأمن والتقدم في جو من الاستقرار .

« تركيا دولة قوية ، تستطيع ان تضمن ذلك ، الا اذا بقيت تحت انتداب بريطانيا ، ونالت مساعدتها ، مدة خمسة وعشرين عاماً .

« ولهذه الأسباب ، يجب ان تترك الموصل تحت حكم العراق ، على ان تمدد مدة الانتداب البريطاني ، والا فتكون من الأوفق لمصلحة السكان ، ان تعاد الموصل الى حكم الأتراك .. » .

بعد نشر هذا التقرير ، جرت سلسلة طويلة من المخابرات والمفاوضات بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية من ناحية ، وبين الحكومة البريطانية وبين عصبة الأمم من ناحية أخرى ، انتهت الى تقرير ابقاء الموصل الى العراق ، بصورة نهائية .

تركيا نفسها اعترفت بارتباط الموصل بالعراق ، على ان تعطى لها عشرة في المائة من واردات النفط ، لمدة خمسة وعشرين عاماً .

عندما شاعت في العراق ، توصيات لجنة الحدود ، لاقاني عـــدة أشخاص – ممن كنت ناقشتهم في أهمية الموصل – كما سبق ان ذكرت ذلك في بداية هذا البحث ، ووجهوا الي هذا السؤال :

– هذه النتيجة ، هل انت مرتاح اليها ؟

ولكني قلت له : – أنا مرتاح منها ، ليس لأني أجدها « حسنة » في حـد ذاتها ، بل لأني أعتقد انها « أحسن من غيرها » انها « اهون الشرين » .

لا شك في ان تمديد مدة الانتداب البريطاني على العراق « شر » ،ولكن هذا الشر أخف مائة مرة من شر « اعادة الموصل الى حكم الدولة التركية » .

فان الانتداب البريطاني على العراق ، مهما طال أمـــده ، يبقى انتداباً ، موقوتاً بمدة معينة ، ضمن شروط محدودة ، وتحت مراقبة هيئة دولية ، فيكون في استطاعتنا ان نعمل الشيء الكثير لتخفيف تلك الشروط وتقصير تلك المدة.

غير ان اعادة الموصل الى الحكم التركي تؤدي الى نتائج تختلف عن ذلـــك اختلافاً كلياً : لأنها تجعل الموصل جزءاً متمماً لأراضي الدولة التركيـــة بصورة قانونية ، وتدخلها في نطاق سيادة الدولة المذكورة بصورة شرعية ، وتكسبها الحق في ان تحكمها كما تشاء ، دون ان يبقى لأي دولة – أو هيئة دولية – حق التدخل في شئونها . .

ولهذه الأسباب قلت وأقول : – ان النتيجة التي وصلت اليها قضية الموصل كانت أهون الشرين ، دون ريب .

* * *

وأعتقد ان الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، برهنت على أني كنت مصيباً في هذا الرأي ...

تهمة مخالفة الدستور

عندما ذهبت الى الأندلس سنة ١٩٢٦ ، تولى الادارة العامة – بالوكالة عني– المستر سميث .

وعندما عدت من رحلتي ، وزرت عبد المحسن السعدون ، الذي كان رئيساً للوزارة في ذلك الحين ، جوبهت بقضية غريبة :

استقبلني عبد المحسن السعدون بشيء من العصبية ، وقال لي :

ـ أرجوك ، في غيابك ، قاموا بعملية مخالفة للدستور . حرموا شخصاً من الحقوق المدنية . فأوجدوا لنا مشكلة قانونية . أرجوك حل المسألة ، بسرعة .

وعندما درست المسألة ، وجدت ان موقف رئاسة الوزراء منها كان موقفاً مضحكاً ، ومن الغريب ان عبد المحسن السعدون كان انجر الى هـذا الموقف ، بناء على الفتوى القانونية التي أصدرها المستشار الحقوقي لوزارة العدلية ، توفيق السويدي .

كان محمود نديم ، يشتغل بالصحافة ، ويقضي أوقاته وكتاباته بمشاغبـات غريبة . انه كان قد فصل من خدمة التعليم ، بناء على مشاغباته الكثيرة ، « على ان يعاد النظر في أمر استخدامه ، اذا تعهد بتحسين وتغيير سلوكه » .

بعد فصله ، أصبح متفرغاً للصحافة . وخلال غيابي ، زار مدرسة البنات ، وكتب عنها مقالة مليئة بالأكاذيب ، ومن شأنها اثارة الرأي العام ضد مدارس البنات ،

وتجاه ذلك ، رأى وكيل المدير العام ان يصدر بلاغاً للمدارس ، بعدم السماح له بالدخول في المدارس ، وعدم اعطائه أية معلومات عن التعليم فيها . .

وهو قدم شكوى الى رئيس الوزراء ، ورئيس الوزراء طلب رأي وزارة العدلية ، والمستشار الحقوقي توفيق السويدي ، قال : ان ذلك يعني الحرمان من الحقوق المدنية ، وذلك لا يجوز الا بقرار محكمة . فعمل وزارة المعارف في هذا الشأن يخالف الدستور مخالفة صريحة ، فلا بد من ابطال التعميم الصادر من مديرية المعارف العامة في هذا الشأن ، ورئيس الوزراء أبلغ ذلك الى وزارة المعارف .

ومستر سميث حار في أمره ، ومن اتهامه بمخالفة الدستور ، وتألم من هذا الاتجاه ، واستغربه ، ولكنه لم يجد لها مخرجاً قانونياً ، وهو أيضاً طلب مني حل القضية . .

عندما درست القضية واطلعت على المطالعة التي أبداها المستشار الحقوقي ، دهشت من خطل رأيه ، فرأيت ان اناقشه في الموضوع .

قال : — هذا حرمان من الحقوق المدنية .

قلت : — وهل المدارس من المحلات العامة ، التي يجوز لكل شخص أن يدخل فيها متى شاء ، حتى ان منعه من دخول المدارس يكون حرماناً من الحقوق المدنية ، وانت بصفتك مدير مدرسة الحقوق ، هل تسمح لاي كان ان يدخل فيها ، ويختلط بطلابها . افلا يحق لك ان تمنع اي شخص كان من دخولها .

تجاه ملاحظاتي هذه ، سلك مسلك المغالطة ، فقال :

— انا افعل ذلك بصفتي مديراً مسؤولا عنها .

— والشيء الذي يحق لمدير المدرسة ، افلا يحق للمدير العام ، ان يفعله

بصفته المسؤول عن جميع المدارس ، وهو بمثابة مدير المديرين .

واراد ان يستمر في طريق المغالطة ، فقال :

– ربما له اولاد ، يريد ان يدخلهم في المدرسة ، أو يراجع المدرسة في شأن من شئونهم .

قلت : – ان البلاغ الصادر مسبب .. ومن الواضح ان القصد هو منع دخوله كصحفي ، كشخص لا علاقة له .

قال : – ربما المدير يستند على البلاغ ، ويمنعه من دخول المدرسة لأجل تسجيل اولاده .

قلت : – ان الأمر واضح كل الوضوح ، ومع ذلك ، نستطيع ان نكتب للمدارس ، ونصرح بأنه اذا راجع بشأن تلميذ – بصفته ولياً للتلميذ ، من الطبيعي انه يحق له ذلك – .

قال : – في هذه الحالة ينحل الاشكال ..

قلت : – وكيف تسرعتم ، في اعتبار البلاغ ، مخالفاً للدستور .

بعد ذلك واجهت عبد محسن السعدون . وبينت له ان توفيق السويدي كان غلطان في الفتوى التي أصدرها . واني ناقشته في الموضوع ، واتفقت معه على اصدار بيان ، لا يترك مجالا لسوء تفسير الأمر .

وشكرني على ذلك الأمر .

* * *

بعد مدة طلبني عبد المحسن السعدون ، وعندما دخلت عليه في مكتبه ، اخذ يكلمني ، بوضع المعاتب ، قال :

– تعرف اني احبك واحترمك من زمان . ولكن الاحظ انك لا تلبي طلباً لي ، في الوقت الذي تلبي طلبات ياسين ...

قلت : - تأكدوا اني لم افرق طول حياتي طالبا عن طالب . ولم اقم بعمل ، لأجل خاطر فلان او فلان ..

قال : - وأنت عينت رجلا فاسد الأخلاق بناء على طلب ياسين ..

قلت ، باستغراب : - اؤكد لكم بأن ياسين لم يطلب مني تعيين أحد . وانا لم أعين أحداً بناء على طلبه . ومن هو الشخص الذي تتكلمون عنه .

- التفت الى الورقة التي أمامه ، وقرأ منها :

هو محمود نـــديم ، كان قد فصل بناء على سوء سلوكه .. والآن عينتموه مديراً ، بناء على طلب ياسين ..

لم أتمالك نفسي من الضحك ، عند سماع اسم محمود نديم ، فقلت :

- أؤكد لكم بأنه لم يسبق أي حديث كان ، في أي وقت من الأوقـــات ، بيني وبين ياسين ، حول محمود نديم .

ولكن ، اسمحوا لي أن أقول لكم ، ان محمود نديم هذا ، هو الشخص الذي كلمتموني عنه ، عقب عودتي من الأندلس ..

عندمــا سمع كلامي هذا ، بدا على وجهه علائم التأثر .. ولزيادة التأكيد قلت له :

- اننا عندما فصلنــاه ، كنا صرحنا في أمر فصله ، على أن يعاد النظر في أمر اعادته لخدمة التعليم اذا تعهد بتحسين سلوكه .

ومدير المعارف كتب ، انه قدم عريضة تحريرية ،

وبناء عليه ..

* * *

بعدئذ علمت مصدر هذه الدسيسة الغريبة :

انـــه كان السيد أحمد الراوي ، الذي عرف فيما بعد بلقب بطل الفتنة في المجلس النيابي .

انه كان يقدم الى رئاسة الوزراء ، شكاية وراء شكاية ، منذ انتهت خدماته في التعليم .

انه أراد ان [يستفز نخوة عبد المحسن السعدون ، ويستغل ما يعرفه الجميع عن الخلاف القائم بينه وبين ياسين الهاشمي ، وراح يختلق هذه القصة ، واستطاع بذلك أن يخدع عبد المحسن السعدون .

ولكن ، من حسن حظي ، أن محمود نـــديم ، كانـ موضوع طلب مني عبد المحسن السعدون نفسه ، ولذلك ، فهم عبد المحسن السعدون ، الخدعة التي حاول ايقاعه فيها بطل الفتنة أحمد الراوي .

المندوب السامي يعترض

المندوب السامي البريطاني « هنري دوبس » اعترض علينـــا في قضيتين ، بحجة مخالفتها لاحكام المعاهدة العراقية البريطانية .

القضية الاولى --

كنت وضعت مشروع نظـــام المدارس الاهلية والاجنبية ، وقدمته الى الوزارة . وبنـــاء على عدم اعتراض المستر سميث عليه ، ارسلته الوزارة الى الوزراء ورئيس الوزراء ارسله الى وزارة العدلية لتبدي رأيها فيه قبل عرضه الى مجلس الوزراء .

وظهر لنا ان مستشار وزارة العدلية اوصل المشروع الى المندوب السامي . والمندوب السامي وجد فيه ما يخالف احكام المعاهدة .

لقد واجهته وناقشته – بناء على اقتراح المستر سميث – ولكنه اختلف معي في تفسير مادة المعاهدة ، وقال هذه قضية مهمة ، يجب ان اعرضها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

القضية الثانية –

بعد تجربة الميس عبود وراحيل مسعود ، تيقنت ان ايصال دار المعلمات

الى درجة الكمال التي أنشدها، لا يمكن ان يتم الا باستقدام مديرة قديرة اجنبية، على ان تعين لها معاونة عربية .

طبيعي ان المديرة يجب ان تكون انكليزية اللغة على ان لا تكون انكليزية، لان الانكليزية لا بد ان تكون اشد ارتباطاً بالمحافل البريطانية ، اكثر من ارتباطها ، بمحافل المعارف العربية .

ولذلك ، قررت ان نستقدم مديرة اميركية ، غير مرتبطة بالهيئات الانجليزية وبعد البحث والمخابرة ، اتفقت مع « المس كير » التي كانت تولت ادارة عدة دور للايتام في البلاد الشرقية ، وتم تعيينها مديرة لدار المعلمات وفعلاً وصلت بغداد ، وباشرت العمل . ووجدت فيها خصال المديرة القديرة والهميمة .

مفتش المعارف العام ، المستر سميث ما كان اعترض على المعاملات التي تمت في شأن استقدامها واستخدامها . ولكنه ، بعد مدة ، جاء ليقول لي : ان المندوب السامي يسأل : لماذا لم نطلب موافقة الحكومة البريطانية ، قبل استقدامها ، عملاً بأحكام المعاهدة .

قلت : ان المادة الواردة في المعاهدة لا تشملها .

بعد المناقشة في تفسير المادة ، جرت معاملات عديدة الى ان تم معالجة القضية ، بطرائق ملتوية .

* * *

في الصحائف التالية بعض التفاصيل عما حدث حول المسألتين المذكورتين .

— ١ —

نظام المدارس الأهلية والأجنبية

لقد وضعت مشروع نظام المدارس الأهلية والأجنبية ، والوزارة ارسلته الى رئاسة مجلس الوزراء ، بعد موافقة المستر سميث عليه .

الانجليز كانوا يربطون بين مراقبة المدارس الغير حكومية ، وبين منحها

مساعدة مالية . وكانوا يعتبرون حق المراقبة منحصرة في المدارس التي تتلقى من الحكومة مساعدة مالية . ولكني وضعت المشروع على أساس حق المراقبة المطلقة ، وقلت ان عدم تلقي المساعدة ، لا يعفي المدرسة من مراقبة الحكومة ، بل ان مثل هذه المدارس قد تتلقى مساعدات مالية من دول اجنبية ، فتحتاج الى مراقبة اشد من مراقبة المدارس التي تتلقى مساعدة مالية من الحكومة العراقية نفسها .

لم يصعب علي اقناع المستر سميث على كل ما جاء في المشروع . ولذلك أرسلت الوزارة المشروع الى رئاسة الوزراء .

بعد مدة ، راجعني المستر سميث ، وكلمني عن بعض المواد الواردة في المشروع وطلب مني مزيداً من الايضاح ، وأظهر اقتناعاً بايضاحاتي .

ولكن بعد مدة أخرى ، جاءني يقول : سير هنري دوبس ، يبدي بعض الاعتراضات على المشروع . وأنا أرى ان تواجهه مباشرة ، وتقنعه بنفسك .

كنت تعرفت الى المندوب السامي ، المشار اليه مرات عديدة ، في حفلات ومناسبات رسمية . ولكني لم يسبق لي ان كلمته في موضوع من المواضيع .

فرأيت من الموافق ان أعمل باقتراح المستر سميث وذهبت الى دار المفوضية في الموعد الذي قرره المستر سميث بعد مخابرة المستر هولت .

استقبلني دوبس استقبالاً حسناً . ثم جلس على مكتبه بعد ان دعاني الى الجلوس على الكرسي الكائن أمام المكتب . وفتح ملفاً كبيراً ، وصار يقلب بعض الأوراق فيه . ولاح لي من بعد بأن أحد التقارير التي فيها ، كان من فان أسي ، مدير المدرسة الاميركية في البصرة .

كان فان أسي من المبشرين الذين جاءوا الى البصرة في العهد العثماني و وأسس مدرسة تعمل منذ مدة طويلة . انه ساعد الانجليز كثيراً ، منذ اليوم الأول لاحتلالهم البصرة ، فقلدوه ادارة مدارس البصرة . فبقي يعمل هناك كمدير للمعارف ، فضلاً عن ادارته لمدرسته الخاصة . كما انه درس الانجليزية

لكثيرين من الكتاب ، وأصحاب المصالح هناك ، حتى أنه صار يعطي شهادات تخول لحامليها التعليم في المدارس الابتدائية .

فكان من الطبيعي ان يستشير السير هنري دوبس المـــدير المذكور ويأخذ رأيه في الموضوع .

ان أهم الملاحظات التي ابداهـا لي المندوب السامي كانت تحوم – في بادىء الأمر – حول مراقبة المدارس بوجه عام ، قال لي :

– أنتم تطلبون أشياء كثيرة من المدارس ، نحن لم نفعل ذلك ، في بلادنا ، نترك المدارس حرة في أعمالها .

فرأيت ان أكلمه بصراحة ، مستفيداً من عدم وجود مدارس انكليزية في العراق ، فقلت له :

– لو كنا نحن مثلكم نعيش على جزيرة ، وأقوياء الى درجة لا تترك مجـالاً لتدخل الأجانب في شؤوننا .. لمـــا كنا نتردد في ترك المدارس غير الحكومية حرة ، ولكننا نعيش في الشرق ، ونعرف أن كثيراً من الدول تتخذ المدارس آلة لبسط نفوذهـــا في البلاد ، ولذلك نحن نرى من الضروري ان نراقب المدارس مراقبة جدية ، لكي نحول دون صيرورتها آلة لسياسة أجنبية ...

ولكن دوبس ، أراد ان يدعم ملاحظته بمثال ، فقال :

–مثلاً ،انكم تطلبون ان تعرض المدرسة عليكم مخططاً للبناية التي ستشيدها .. لماذا ؟ ما الفائدة من ذلك ؟

وأنا بدوري أردت ان أستفيد من هذا المثال ، وقلت له :

– أكرر ما قلته قبلاً بأننـــا نعيش في بلاد شرقية . وأنا أعرف أن في ماكدونيا ، حيث عملت مدة غير قليلة ، كانت انشئت مدارس ، لتكون ـ في الوقت نفسه ـ مركزاً للثورة ، وخلال الثورات التي قامت في ماكدونيا ، ثبت أن المدارس البلغارية ـ مثلاً ـ كانت تحتوي على أقبية تخزن فيهـــا الأسلحة ، لتصنع فيها المفرقعات . والأتراك شاهدوا أمثال ذلك كثيراً . ألا يمكن ان

يحاولوا ان يعملوا نفس الشيء في هذه البلاد ، في كركوك وأربيل مثلا ، أليس من مصلحتنا ان نحتاط لمثل هذه الاحتمالات ؟

طبعاً ، اني ذكرت الأتراك ، لعلمي بأن الانجليز كانوا لا يزالون يخافون من الأتراك .

ويظهر ان دوبس تأثر من كلامي هذا ، فقال لي :

– هل تعتقد ذلك ؟

قلت :– انا شاهدت أمثلة عديدة على ذلك في بلاد البلقان . ولذلك أرى من الضروري ان نحسب حساباً لمثل هذه الأمور .

دوبس ، قال عندئذ : – لا بأس .. وقلب الأوراق التي أمامه ، وانتقل الى بحث آخر ..

انه لم يطل الحديث في سائر النقاط ، الى ان وصل الى المادة التي قلت فيها: (لا يجوز للمدرسة ان تجبر التلاميذ على حضور دروس دين غير دين آبائهم).

هنا رفع صوته ، بأداء حاسم ، حيث قال :

– هذه المادة تخالف المعاهدة العراقية البريطانية ، لأن الحكومة العراقية تعهدت فيها بأن تترك التبشير حراً ، ونحن تعهدنا ذلك تجاه حلفائنا . فلا يمكننا ان نوافق على مثل هذه المادة .

ولكني اجبت قائلا :

– أرجو ان تسمح لي ان اقول : ان التبشير شيء ، وتعليم الصغار شيء آخر . ان التبشير لا يكون الا بين الكبار ، بين الراشدين . وكل قوانين العالم – على ما اعتقد – تعتبر الطفل في دين آبائه الى ان يبلغ سن الرشد . ولا تلتفت الى طلب يتقدم به شخص قاصر ، فلا تغير سجله مالم يبلغ سن الرشد ، وذلك يدل على ان التبشير لا يكون الا مع الكبار ..

ولكن ملاحظتي هذه لم تقنع السير هنري دوبس ، حيث قال لي ، بعد سماع هذه الملاحظات :

– هذه قضية مهمة ، لها علاقة بالمعاهدات ، فلا استطيع ان اوافق عليها ، قبل ان اعرضها على حكومتي ..

ثم كرر – الحكومة العراقية تعهدت نحونا ، ونحن تعهدنا نحو حلفائنا .

وأنا كررت : – ارجو ان تلاحظوا ما قلته عن السن الذي يجوز فيه تغيير الدين والمذهب .. ذلك يدل دلالة صريحة، على ان المادة التي وضعناها لا تخالف مبدأ ما يسمى حرية التبشير ، ولكنه ، كرر بدوره قوله :

– هذه قضية مهمة ... يجب ان اعرضها على حكومة صاحب الجـــلالة البريطانية ... بعد هـــذه المحادثات والمناقشات ، ودعت المندوب السامي ، وخرجت من دار المفوضية ، وقد تيقنت ان النظام لن يصدر في وقت قريب .

* * *

ما العمل ، إذن ؟

كان يترتب علي ان انتخب احد الشقين التاليين :

(أ) – مواصلة العمل لاستصدار القانون ، بعـــد ان احذف المواد التي يعترض عليها المقر السامي .

(ب) – العدول عن اصدار القانون بهذا الشكل المبتسر ، ومواصلة العمل وراء الحصول الى نفس النتيجة بالعراق التي كنت اتبعها الى الآن .

اني رجحت الشق الثـــاني : الوصول الى الهدف مداورة . فاني باستصدار كتاب وزارة المعارف الرابع – كنت جعلت الاحكام الاساسية من القانون العثماني نافذة مرعية . ثم بالاعتناء بالامتحان ، وتقرير عدم اعتبار اي شهادة ما لم تصدر نتيجة للامتحانات العامة حصلت على سلاح معنوي يمكنني ان احمل المدارس على مراعاة مناهجنا ، دون ان تستند الى مادة قانونية تزودنا بالقوة .

ما كان لدي قانون يخولني حق اجبـــار المدارس الاهلية ، على تدريس جغرافية البلاد العربية وتاريخ الامة العربية ، ولكن الاسئلة التي اضعهـــا في

الامتحانات العامة ، كانت تجبر المدارس الاهلية على تدريس تلك المادة .

وواصلت بهذه الطرق الغير مباشرة ، الى ان امكن استصدار قانون ينص على ذلك ، دون عرضه الى الاستشارة البريطانية .

قانون المعارف العامة الذي اشتركت في وضع مشروعه سنة ١٩٢٩ ، حقق هذا الغرض .

- ٢ -

قضية المس كر

ان اصلاح مدرسة البنات ودار المعلمات اصلاحاً جدياً ، كان يتطلب الحصول على مديرة قديرة ، ولا سيا بعد أحداث القسم الداخلي في دار المعلمات .

ان تجربة مس عبود ، وراحيل مسعود ، برهنت لي على ضرورة البحث عن مديرة أوروبية . ولم أشأ ان أستقدم مديرة انكليزية ، لعلمي أنها ستكون كثيرة الاتصال بجماعة الانكليز . وسلوك مس عبود ـ مع أنها لم تكن انكليزية ـ جعلني أتحاشى أمر جلب مديرة انكليزية ، وصرت أفكر في مديرة أميركية .

فكرت في بادىء الامر ـ أن أستقدم المس فيشر ، التي كانت تولت دار اليتيمات في الشام بجدارة . انها ، كانت قد جمعت الاشغال اليدوية من القرى ، واستطاعت ان تجعلها مصدراً لأشغال يدوية مبتكرة ، تتفق مع الحاجات العصرية والذوق العصري .

ولكن ياسين الهاشمي ، الذي رأيت أن أستشيره في الموضوع ، قال لي : — أظن أنك لم تطلع على العلاقات التي قامت بينها وبين نوري . بجيئها يحدث لك مشاكل كبيرة . ولذلك تركت فكرة المس فيشر ، وأخذت أتخابر مع عدة جهات ، للحصول على مديرة أمريكية تحسن الادارة .

وبعد البحث والمخابرة ، قر رأيي على استقدام المس كر : كانت أدارت عدة

دور للايتام ، في جهات صور وصيدا ، وقبلا في الأناضول .

وبعد الحصول على موافقة الوزارة ، استقدمناها وعهدنا اليها أمر ادارة دار المعلمات ، مع الوسائل المادية التي استكملناها ، والمعلمات التي استقدمناهن (أمت السعيد ، آليس قندلفت ، جريديني) .. وفعلا نجحت المس كر نجاحاً عظيماً ، في خلق الجو النسائي والتربوي الذي كانت تحتاج اليه دار المعلمات .

ولكن ..

* * *

بعد مرور مدة وجيزة من وصولها واستلامها العمل .. اخبرنا المستر سميث ، ان دائرة المندوب السامي ، تعترض على ذلك ، وتسأل : كيف تم استقدامها ؟ لأن ذلك يخالف المعاهدة العراقية البريطانية .. ، والمعاهدة تنص على عدم استخدام غير عراقيين ، دون موافقة الحكومة البريطانية . ولكني أجبت على هذا السؤال : — ان المعاهدة نصت ذلك بالنسبة الى « الوظائف الرئيسية التي تحتاج الى ارادة ملكية » ومديرية دار المعلمات ليست من الوظائف الرئيسية التي تتطلب ارادة ملكية . ومما يؤيد ذلك ، أن مدير دار المعلمين عين وبدل ، دون ارادة ملكية .

جوابنا هذا ، قوبل ، في باديء الأمر بالسكوت . ولكن بعد بضعة أسابيع ، اطلعت على قرار اتخذه مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح كورنواليس: كتب مذكرة في وجوب تحديد الوظائف التي تحتاج الى ارادة ملكية ، واقترح ان يحدد ذلك بالرواتب التي تكون أربعمائة روبية فما فوق . ومجلس الوزراء ، وافق على هذا الاقتراح .

عندما اطلعت على هذا القرار ، تواجهت مع الوزراء ، وعلمت أنه لم يخطر ببالهم أن ذلك يمس الامور التي تتصل بالمعاهدة .

* * *

ومن جهة أخرى ، بعد مدة ، وصلنا تبليغ يقول : « وافقت حكومة صاحب الجلالة على استخدام المس كر الأمريكية الجنسية مديرة لدار المعلمات».

اننا ما كنا طلبنا الموافقة ، وكنا استقدمناها، دون أن نطلب موافقة الحكومة البريطانية على ذلك . وظهر أنهم استسلموا للأمر الواقع ، ولكنهم أرادوا أن يثبتوا حقهم في المستقبل ، ولذلك أبلغونا موافقة الحكومة البريطانية على استخدام المس كر .

ابحاث احصائيـة

من حالة التعليم الابتدائي في الالوية

اني كنت اهتم بالاحصاءات التعليمية اهتماماً كبيراً، وادرسها بكل تفاصيلها، من وجوه مختلفة واستند اليهـا، في كثير من المقررات والمكاتبات. وقمت بأبحاث احصائية لمقارنة الالوية حسب مقدار حظها من التعليم الابتدائي الرسمي ونظمت سلسلة من الجداول، يرتب كل واحد منها الالوية حسب امر من الامور التي تتعلق بالتعليم الابتدائي.

اولاً : – جداول ترتب الالوية حسب الارقام المطلقة التالية :

١ – جدول يرتب الالوية حسب مجموع عـــدد المدارس الابتدائيـة الموجودة فيها.

٢ – جدول يرتب الالوية حسب مجموع الصفوف في المدارس المذكورة.

٣ – جدول يرتب الالوية حسب مجموع تلاميذ مدارسها الابتدائيـة الرسمية.

ثانياً : – جداول ترتب الالوية حسب نسب الأرقام المذكورة :

١ – جدول يرتب الألوية حسب النسبة بين عدد المدارس وعدد التلاميذ (لاظهار متوسط ما يصيب المدرسة الواحدة من التلاميذ).

٢ – جدول يرتب الالوية حسب النسبة بين عدد معلميها وعدد تلاميذها
(لاظهار متوسط ما يصيب كل معلم من تلاميذ)

ثالثا : – جداول تأخذ بنظر الاعتبار مجموع نفوس كل لواء ، وترتب الالوية :

١ – حسب النسبة بين مجموع النفوس وبين عدد المدارس .

٢ – حسب النسبة بين مجموع النفوس وعدد التلاميذ

٣ – حسب النسبة بين مجموع النفوس وعدد المعلمين .

ولتوضيح الامور أكثر من ذلك ، يجب أن نحسب النسبة بين ما حصل من تزايد في عدد التلاميذ وبين ما حصل من تزايد في عدد المدارس . وهذا الحساب يبين لنـــا ان زيادة مدرسة واحدة تقابلها زيادة في عدد التلاميذ في كل لواء بالمقادير التالية :

في لواء بغداد	٣١٠
» » كربلا	١٦٦
» » الحلة	١٦٦
» » المنتفك	٨٨
» » البصرة	٨٠
» » ديالى	٧٥
» » العمارة	٥٧
» » الديوانية	٥٦
» » أربيل	٥٠
» » الدليم	٤١
» » كركوك	١٨
» » الموصل	١٣
» » الكوت	لم يزد عدد المدارس .

رابعاً : — جداول تأخذ بنظر الاعتبار الامور المالية ايضاً وترتب الالوية :

١ — مجموع الرواتب المخصصة لمعلمي المدارس الابتدائية في اللواء .

٢ — النسبة بين مجموع واردات المالية وبين ما ينفق منهـــا للمدارس الابتدائية الرسمية الموجودة في اللواء .

(وغني عن البيان اني اخذت المعلومات المتعلقة بعدد نفوس الالوية من

الجدول (رقم ٩)

الألوية مرتبة حسب عداد المدارس الابتدائية الرسمية	
لواء الموصل	٧٧
« بغداد	٢٤
« البصرة	٢٠
« كركوك	١٨
« ديالى	١٨
« العمارة	١١
« المنتفك	١١
« الديوانية	٩
« الدليم	٩
« أربيل	٧
« الحلة	٧
« كربلا	٥
« الكوت	٥

الجدول (رقم ١٠)

الألويه مرتبة حسب مجموع تلاميذها في المدارس الابتدائية الرسمية	
لواء الموصل	٦٦٣٧
« بغداد	٣٧٨٨
« البصرة	٢٠٧٨
« ديالى	١٣٥٠
« كركوك	٩٩٨
« المنتفك	٩٠٩
« الدليم	٧٩٣
« العمارة	٧٣٠
« الديوانية	٦٨٠
« الحلة	٦٣١
« أربيل	٦١٤
« كربلا	٥١٤
« الكوت	٤٣٦

مديرية النفوس العامة . والمعلومات المتعلقة بواردات الالوية من مديرية المالية العامة) .

خامساً : — جدولاً يرتب الالوية حسب تلاميذ مدارسها الابتدائية الأهلية وجدولاً آخر يرتب الالوية حسب مجموع تلاميذها ، من رسمية واهلية. وقد نظمت رسوماً بيانية عن معظم الجداول المذكورة . وقد ادرجت

الجدول (رقم ١١)

الألوية مرتبة حسب عدد معلمي المدارس الابتدائية الرسمية	
لواء الموصل	٢٤٨
« بغداد	١٣٨
« البصرة	٧٩
« ديالي	٥٤
« العمارة	٤٧
« كركوك	٤٤
« المنتفك	٣٤
« الدليم	٣٠
« الديوانية	٢٩
« أربيل	٣٥
« الحلة	٢٥
« كربلا	٢٣
« الكوت	٢٢

الجدول (رقم ١٢)

الألوية مرتبة حسب متوسط عدد التلاميذ في مدارسها الابتدائية الرسمية	
لواء بغداد	١٥٨
« الحلة	١٠٦
« العمارة	١٠٥
« كربلا	١٠٣
« البصرة	١٠٢
« أربيل	٨٨
« الدليم	٨٨
« الكوت	٨٧
« الموصل	٨٦
« المنتفك	٨٢
« الديوانية	٧٦
« ديالى	٧٥
« كركوك	٥٥

فيما يلي بعض النماذج من الجداول المذكورة ومن الرسوم البيانية المتعلقة بها .

فقد رأيت ان ادرج هنا ثمانية نماذج من الجداول وثلاثة نماذج من الرسوم البيانية ، لاظهار اوضاع التعليم الابتدائي في الالوية .

[ملحوظة — ان الجداول لم تذكر لواء السليمانية لان الاحوال السياسية والحركات العسكريه في اللواء المذكور لم تسمح لنا ان نعمل شيئاً لمعارفه ، الا في وقت قريب . فيما كان يجوز ان نقيس احواله مع احوال سائر الالوية .]

الجدول (رقم ١٣)

ترتيب الألوية حسب النسبة بين عدد مدارسها الابتدائية الرسمية وبين مجموع نفوسها

لواء الموصل	مدرسة واحدة مقابل			٤ ٨٨٣	من النفوس
« كركوك	»	»	»	٨ ١١٧	»
« ديالى	»	»	»	٩ ١١٢	»
« كربلا	»	»	»	١٣ ٠٨٠	»
« العمارة	»	»	»	١٣ ٩٠٩	»
« البصرة	»	»	»	١٤ ٠٠٠	»
« بغداد	»	»	»	١٦ ١٧٩	»
« الدليم	»	»	»	١٩ ٨٨٨	»
« أربيل	»	»	»	٢٨ ٧١٣	»
« المنتفك	»	»	»	٢٩ ١٩٠	»
« الحلة	»	»	»	٣٠ ٦٦٤	»
« الكوت	»	»	»	٣٤ ٨١٩	»
« الديوانية	»	»	»	٤٢ ٢٥٩	»

ملاحظات ومقارنات

ان الجداول المذكورة تجمع كل العناصر اللازمة لدرس الامور وبحث الاوضاع، على وجوهها الصحيحة . انها تظهر الى العيان ان المقارنات التي تستند على عدد المدارس وحده ، او عدد التلاميذ وحده ، دون ان تلاحظ النسبة بين هـذين العددين من ناحية ، وبين كل واحد منهما وبين نفوس اللواء ، لا يمكن ان توصل الى نتائج صحيحة . مثلاً :

ــ لواء بغداد ، يشغل المرتبة الثانية في معظم هذه الجداول . لان لواء الموصل يفوقه من حيث عدد المدارس وعدد المعلمين وعدد التلاميذ . ولكنـه يتفوق على الموصل ويصعد الى المرتبة الاولى في متوسط عـدد التلاميذ في كل مدرسة (الجدول ١٢) وفي تلاميذ المدارس الاهلية (الجدول رقم ١٤) . غير انه ينزل الى المرتبة السابعة عندما يؤخذ بنظر الاعتبار النسبة بين عدد التلاميذ وعدد نفوس اللواء (الجدول رقم ١٣) لان الوية الموصل وكركوك وديالي وكربلاء والعمارة والبصرة تتفوق على بغداد في هذا المضمار .

الجدول (رقم ١٤)

عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ، مقابل كل عشرة الآف من النفوس

	في المدارس الاهلية	في جميع المدارس الرسمية والاهلية
لواء بغداد	٢٤٥	٣٤٢
» البصرة	٦٧	١٣٩
» كربلا	٥٥	١٣٣
» العمارة	٢٣	٩٨
» الموصل	١٧	١٩٣

ملاحظة : لا يوجد مدارس اهلية في الالوية الاخرى .

متوسط عدد التلاميذ في كل مدرسة

كركوك ٥٥
ديالى ٧٥
الديوانية ٧٦
المنتفك ٨٢
الموصل ٨٦
الكوت ٨٧
اربيل ٨٨
الدليم ٨٨
البصرة ١٠٢
كربلاء ١٠٢
العمارة ١٠٥
الحلة ١٠٦
بغداد ١٥٨

الرسم البياني (رقم ٢)

مجموع رواتب معلمي المدارس الابتدائية
بالنسبة الى الواردات العامة
في المائة

العمارة ٢٫٦
الحلة ٢٫٧
الديوانية ٢٫٩
الكوت ٣٫٥
اربيل ٣٫٩
ديالى ٥٫٣
البصرة ٥٫٥
المنتفك ٧٫١
كربلاء ٧٫٤
الدليم ٧٫٨
كركوك ٩٫٢
بغداد ١٣٫٢
الموصل ١٥٫٢

الرسم البياني (رقم ٣)

عـدد التلاميذ في المدارس الرسمية

بالنسبة الى النفوس العمومية

تلميذ لكل عشرة آلاف نسمة

الديوانية ١٨
الكوت ٢٥
المنتفك ٢٨
الحلة ٣٤
اربيل ٣٥
الدليم ٤٤
كركوك ٦٢
البصرة ٧٢
العمارة ٧٥
كربلا ٧٨
ديالى ٨٢
بغداد ٩٧
الموصل ١٧٧

الرسم البياني (رقم ٤)

– ولواء الموصل يحرز المرتبة الاولى في معظم هذه الجداول ، غير انه ينزل الى المرتبة التاسعة من حيث النسبة بين عدد المدارس وعدد التلاميذ (الجدول رقم ١٢) كما انه ينزل الى المرتبة الاخيرة ، من الالوية التي فيها مدارس اهلية (الجدول رقم ١٤) .

– ولواء كركوك فيشغل المرتبة الرابعة في (الجدول رقم ٩) والمرتبة

الجدول (رقم ١٥)

الألوية حسب ترتيب الحروف الهجائية	عدد المدارس		عدد التلاميذ	
	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٢٢	١٩٢٥
لواء أربيل	٥	٧	٥١٤	٦١٤
« البصرة	١٠	٢٠	١٢٣٢	٢٠٣٨
« بغداد	١٨	٢٤	١٩٢٥	٣٧٨٨
« الحلة	٥	٦	٤٧٢	٦٣٥
« الدليم	٥	٩	٥٤٥	٧٦٣
« ديالى	٩	١٨	٦٧٥	١٣٥٠
« الديوانية	٤	٩	٤٠١	٦٨١
« العمارة	٧	١١	٧٣٣	١١٤٩
« كربلا	٤	٥	٣٤٨	٥١٤
« كركوك	١١	١٨	٨٧١	٩٩٨
« الكوت	٥	٥	٤٣٠	٤٣٦
« المنتفك	٥	١٣	٥٥٣	٩٠٩
« الموصل	٦٣	٦٨	٦٥٧٦	٦٦٣٧

الخامسة في (الجدول رقم ١٠) والمرتبة السادسة في الجدول (رقم ١١)ولكنه يصعد الى المرتبة الثانية في الجدول (رقم ١٣) وينزل الى المرتبة الثالثة عشرة اي الاخيرة من الجدول (رقم ١٣) وفي الرسم البياني (رقم ٢)

— ولواء كربلاء يشغل المرتبة الثانية عشرة في الجداول (رقم ٩ و١٠و١١)

الجدول (رقم ١٦)

ترتيب الألوية حسب زيادة تلاميذها من ١٩٢٢ الى ١٩٢٥	
	نسبة الزيادة في عدد التلاميذ
في لواء ديالى	١٠٠ في المائة
« « بغداد	٩٦ « «
« « الديوانية	٨٥,٧٥ « «
« « البصرة	٦٥,٧٥ « «
« « المنتفك	٦٤,٣٧ « «
« « كربلاء	٤٧,٧١ « «
« « الدليم	٤٦,٦٦ « «
« « العمارة	٤٦,٠٠ « «
« « الحلة	٣٣,٧٨ « «
« « أربيل	١٩,٤٥ « «
« « كركوك	١٤,٠٣ « «
« « الكوت	١,٨٧ « «
« « الموصل	٠,٩٠ « «

ولكنه يصعد الى المرتبة الرابعة في الجدولين (رقم ١٢ و ١٣) ويرتفع الى الثالثة في الجدول (رقم ١٤) .

مقارنة بارقام ١٩٢٢

عندما نقارن بين الالوية مع كل الامور الذي ذكرناها آنفاً نجد انه يوجد بين الالوية تفاوت كبير يتعدى حدود المعقول ولكن مصدر هـذا التفاوت الشاذ الشاذ يعود الى السياسة التي اتبعتها الادارة البريطانية في فتح المدارس في الالوية ولا سيما في لواء الموصل .

فان التفاوت كان اكبر من ذلك عند بدء الحكومة الوطنية . كان علينا ان نسعى الى تقليل هذا التفاوت وارجاعه الى الحد الطبيعي . وطبيعي ان ذلك ما كان يجوز ان يتم عن طريق الغاء المدارس في الالوية المتفوقة بل عن طريق فتح مزيد من المدارس في الالوية المتأخرة .

وبذلنا جهوداً كبيرة للعمل في هذا الاتجاه ، والجدول (رقم ١٥) يوضح النتيجة التي توصلنا اليها حتى سنة ١٩٢٥ ، فالجدول المذكور يبين عدد المدارس وعدد التلاميذ في كل الالوية عن سنة ١٩٢٢ من ناحية وعن ١٩٢٥ من ناحية آخرى ويلاحظ منها ان عدد المدارس تضاعفت في بعض الالوية المتأخرة اكثر من غيرها . مثلاً ، عدد مدارس لواء البصرة صعد من عشرة الى عشرين ومدارس لواء المنتفك صعـد من ٥ الى ١٣ ، ومدارس لواء ديالي صعد من ٩ الى ١٨ ، ومدارس لواء كركوك من ١١ الى ١٨ . وهلم جرى ولكن يجب ان يلاحظ ان هذه الارقام لا تدل على التقدم الحقيقي لان تزايد عدد التلاميذ لم يكن متناسباً مع تزايد عدد المدارس .

وطبيعي ان هذا كان ينتج عن اختلاف رغبة الناس في ارسال اولادهم الى المدارس .

فمثلاً ، عدد تلاميذ مدارس لواء بغداد زاد ١٨٦٣ مقابل زيادة ستة في عدد

المدارس في حين ان عدد تلاميذ لواء البصرة لم تزد الا ٨٠٤ مع ان عدد مدارسها زاد عشرة .

وتلاميذ لواء المنتفك زاد ٣٥٦ فقط مع ان عدد مدارسها زاد ثمانية .

ولاظهار هذه الفروق بوضوح اكبر نظمنا الجدول (رقم ١٦) تبين الزيادة بالنسبة الى المئة . فنرى منها مثلاً ان لواء ديالي فاق جميع الالوية في هذا المضمار لان التزايد في عدد تلاميذها كان مئة في المئة .

وعدد تلاميذ لواء الديوانية زاد بنسبة ٧٦ في المئة ، في حين ان الزيادة في لواء كركوك كانت بنسبة ١٤ ٪ واما زيادة عدد تلاميذ لواء الموصل فكان اقل من ١ ٪ ... ان هذه الاحصاءات صارت اساساً بنينا عليه عدة مشاريع ومخابرات .

بيـــان
في مسائل توزيـع المدارس على الألويـة

(كتبت هذا البيان لارساله الى مجلس النواب باسم وزارة المعارف)

بما ان مسألة توزيع المدارس والمعارف على الألوية أصبحت موضوعاً لكثير من المناقشات رأت وزارة المعارف أن تقدم بياناً مفصلا عن أساس هـذه المسألة وأسبابها ، وان توضح الخطة التي انتهجتها في حل هذه المسألة الى الآن ، وتبين الأساسات التي ترى من الضروري اتباعها في حلها فيما بعد .

١ ـ الأساسات الواجب اتباعها في المقارنات :

نود أن نلفت الانظار قبل كل شيء الى بعض الأساسات الواجب اتباعها في المقارنات :

أولاً : يجب حصر المقارنات بالمدارس الأولية والابتدائية وترك المدارس الثانوية ومدارس المعلمين والمدارس العالية خارجة عن الحساب والمقايسة . اذ أن دار المعلمين ودار المعلمات ليست من المعاهد الخاصة بالمدن الكائنة فيها بل هي معاهد يأوي اليها الطلاب من جميع أقطار العراق . كما ان متخرجيها يخدمون في جميع أقسام البلاد مهما كانت بلدتهم الأصلية . في الواقع أن مدرسة المعلمات في بغداد تكاد أن تكون في الحال الحاضرة منحصرة

فعلا ببنات العاصمة ولكن الوزارة تعد المدة اللازمة لجعلها في السنة القادمة مدرسة داخلية كدار المعلمين حتى تعم فائدتها جميع البلاد .
وكذلك المدارس الثانوية فانها ليست من المدارس التي تنحصر فائدتها بالمدينة التي هي فيها بل من المعاهد التي تعم فائدتها قسماً كبيراً من القطر ان لم نقل كل القطر . فعلينا ان نسعى لجعلها داخلية لتعميم فائدتها من جهة وللحصول على الفوائد العظيمة التي تتولد من الحياة الليلية المشتركة من جهة توحيد الشعور وتأليف القلوب وتوثيق عرى الوحدة في البلاد من جهة أخرى .

أما المدارس العالية فلا حاجة الى البيان أنها أيضاً من المعاهد التي لا يجوز اعتبارها خاصة بالمدينة التي تؤسس فيها . فلهذا كله يجب أن نحصر المقارنات بين الألوية بالمدارس الأولية والابتدائية .

نياً : لا يجوز المقارنة بين عدد المدارس بصورة مجردة بل يجب النظر في عدد الصفوف والتلاميذ التي فيها ايضاً . اذ ان هناك بعض مدارس مؤلفة من عشرة صفوف فأكثر يتعلم فيها من التلاميذ ثلاثمائة طالب فأزيد في حين أن بعض المدارس عبارة عن صف واحد يتعلم فيه من التلاميذ ما يتراوح عددهم بين العشرين والثلاثين . فمن الطبيعي ادخال كل من هذه المدارس في الحسابات كوحدة متساوية مما يؤدي الى نتائج مخالفة للحقيقة كل المخالفة .

هذا وكثيراً ما ترى الأدارة من الموافق توحيد مدرستين او ثلاثة في في بناية واحدة أو تقسيم مدرسة واحدة في بنايتين مختلفتين وكثيراً ما تقوم بهذا التوحيد أو التقسيم اضطراراً وفقاً لمقتضيات المباني التي لديها . ولا شك في أن تناقص عدد المدارس في الحالة الأولى أو تزايده في الحالة الثانية – لا يدلان في حد ذاتها – على أي تحول كان في وضع المدارس والمعارف الحقيقي .

ثالثاً : يجب أن ينظر في نفوس اللواء ويقارن بين عدد هذه النفوس وعـــدد المدارس والمعلمين لا سيما عدد التلاميذ الذين فيها . اذ ان هنـــاك بعض ألوية كبيرة وبعض ألوية صغيرة . فلواء الموصل مثلا هو أكثر نفوسا من مجموع لوائي كركوك وأربيل أو لوائي الدليم وديالي كما ان لواء البصرة لا ينقص كثيراً من ضعف لواء العمارة ولا سيما لواء بغداد يكاد ان يساوي ستة أضعاف لواء كربلاء من حيث النفوس . فـلا حاجة الى البيان انه ليس من المعقول اعتبار كل من هذه الألوية متشابهة وادخالها في المقارنات كوحدات متساوية .

فلنضرب مثلاً لاظهار خطورة هذه الملاحظات في المقارنة . ان لواء كربلاء يظهر في مؤخرة الالوية من وجهة عدد المدارس حيث لا يوجد فيه الا خمسة مدارس وهذا العدد هو الحد الأصغر لعدد المدارس في سائر الالوية . ولكن اذا لاحظنا ان اثنين من هذه المدارس الخمسة ابتدائيات كاملات ذات ستة صفوف وواحدة أوليه كاملة ذات أربعـــة صفوف وواحدة أولية ذات ثلاثة صفوف واذا عرفنا أن في مجموعها ٥١٣ طالباً مع أن اللواء أصغر ألوية العراق نفوساً حيث تقدر نفوسه العامـــة (٦٥٠٠٠ نسمة) فقط نرى أن كربلاء يجب أن تعد في مقدمـة الألوية اذ أنه لا يتقدمها الا ثلاثة ألوية (اي الوية الموصل وبغداد وديالي) من وجهة نسبة التلاميذ الى النفوس كما أنه لا يتقدمها الا لواءان (أي لوائي الموصل وبغداد) فقط من وجهتي نسبة عدد الصفوف الى النفوس ونسبة رواتب المعلمين الى النفوس .

ولنورد مثلاً آخر من المعلوم أن لوائي الموصل وبغداد متقاربان من حيث النفوس واذا قارنا بين مدارس هذين اللوائين نرى أن عدد المدارس يزيد في الأول (في الموصل) على الثاني (بغداد) بنسبة زيادة الـ ٢٢٢ على ١٠٠ وأما عدد الصفوف فلا يزيد في الأول على ما في الثاني الا بنسبة ٧٥ في المائة كما أن عدد المعلمين لا يزيد الا بنسبة ٧٦ في المائة وزيادة عدد

التلاميذ لا يتجاور الـ ٧٩ في المائة . فلا يسوغ لنا أن نقول والحالة هذه ان مدارس الموصل هي اكثر من ثلاثة أضعاف مدارس بغداد « كما يظهر لنا من مقايسة عدد المدارس في اول وهلة بل يجب علينا أن نقول أن « مدارس الموصل أقل — من ضعف مدارس بغداد » كما يتبين لنا من مقارنة عدد الصفوف والمعلمين والتلاميذ .

هذا ونرى أن نصرح بأننا لن نقصد من الملاحظات الآنفة الذكر ان ننكر وجود عدم التناسب بين الألوية من وجهة المعارف والمدارس ، بل قصدنا ان نبين بذلك ان عدم التناسب الموجود ليس — في حقيقة الحال — في الدرجة التي يظهر بها في الوهلة الأولى أو في الشكل الذي يتراءى لنا به عند مقارنة بسيطة ، وان لا يظهر بشكله الحقيقي الا عند مقارنة دقيقة تشمل وجوها واعتبارات عديدة .

٢ — الاسباب التي ولدت عدم التناسب :

ان اصل الأسباب الداعية الى عدم التناسب الذي نحن بصدده يرجع الى تاريخ المعارف في هذه البلاد من عهد الادارة العثمانية الى حين تشكيل الحكومة العراقية . اذ ان وزارة المعارف لم توجد بناء المعارف من العدم بل وجدت أمامها بناء قديماً فرأت نفسها مضطرة الى صيانته — مهما كان بالياً — وتعميره واصلاحه — مهما كان ناقصاً — قبل ان تتمكن من توسيعه او تغييره — مهما كان ذلك واجباً .

واما العوامل التي ولدت عدم التناسب الذي تجابهت به وزارة المعارف من أول أيامها فيمكن أن تلخص — من حيث الأساس — بالنقاط الآتية :

أولاً : ان الحكومة العثمانية لم تعتن في جميع أقسام العراق في درجة متساوية .

ثانياً : ان الحرب لم تؤثر على المدارس في الألوية المختلفة في درجة متساوية . اذ انه استمر زمناً طويلاً في بعض الألوية ولم يستمر الا قليلاً في البعض

الآخر . فبعض المدارس تشتت تماماً من جراء ذلك ولم تفتح ثانية الا بعد سنين عديدة أما بعض المدارس فلم تشتت كثيراً ولم يمض زمن طويل بين انسدادها وافتتاحها .

ثالثاً : ان حكومة الاحتلال عندما أخـــذت تفتح المدارس بدأت – بطبيعة الحال – من المحلات التي وجدت فيها بنايات خاصة لها وفي المحلات التي رأت ان أولياء الطلاب يطلبون فتحها وينتظرونها .

رابعاً : ان في أواخر عهد حكومة الاحتلال أدخلت المدارس العائدة الى الطوائف غير المسلمة في الموصـــل وكركوك في عداد المدارس الرسمية وبهذه الصورة زاد عدد المدارس في ألوية الشمال ولا سيما في لواء الموصل زيادة فورية .

ولقد انضم الى هذه الأسباب الاصلية بعض العوامل الفرعية – محلية أو سياسية أو شخصية – ومجموع هذه العوامل الأصليـة والفرعية أدت الى عدم تناسب عظيم . فرأت وزارة المعارف العراقية نفسها أمام عـــدم تناسب كبير ليس بين الألوية المختلفة فحسب بل بين الجماعات المختلفة في لواء واحد ايضاً . وأخذت الوزارة تعالج هذه المسألة منذ أول تشكلها .

٣ – طرق معالجة المسألة :

لا حاجة الى البيـان أنه لا سبيل الى ازالة عدم التناسب الا باختيار احدى هاتين الخطتين :

أ – ابطال الحالة الراهنة وعدم الالتفات اليها وسد بعض المدارس في الألويـة التي تكاثر فيها وفتح غيرها في الألوية المحرومة منها .

ب – عدم التعرض الى الحالة الراهنة وابقاء المدارس الموجودة مع السعي وراء تزييد المدارس وتوسيع المعارف في الألوية التي لم تنل حصة متناسبة منها .

ان وزارة المعارف ارتأت أن الخطة الأولى بعيدة عن المنطق والسياسة معاً

واختارت الخطة الثانية وسارت في أعمالها بموجبها وسعت في اعادة التناسب بدرجة الوسائط التي تمكنت من الحصول عليها لفتح مدارس جديدة مع مراعاة ضرورة اصلاح المدارس الموجودة وتوسيعها .

ولا بد للوزارة من التصريح بأنها صادفت في هذا السبيل موانع ومشاكل عديدة فلم تتمكن من الحصول على المخصصات والوسائط الكافية لتأسيس مدارس جديدة كثيرة كما أنها لم تتمكن من فتح بعض المدارس في بعض المحلات التي كانت تهتم بها وترى لزوماً قوياً لتأسيس المدارس فيها ، حتى في بعض المحلات التي كانت هيأت المعلمين اللازمة لها . وزياد على ذلك فانها رأت تفاوتاً كبيراً بين الألوية من وجهة اقبال الاهلين على المعارف ومسارعتهم في احضار الوسائط اللازمة للمدرسة وارسال الأولاد اليها ، فاضطرت الى ملاحظة هذا الاقبال أيضاً وان لم تعمل بموجبه تماماً .

لا تود الوزارة أن تشرح المساعي التي بذلتها والمشاكل التي اقتحمتها والموانع التي صادفتها في هذا السبيل بل تكتفي بأن تؤكد لمجلس النواب المحترم أنها لم تهمل هذه النقطة المهمة بل أنها صرفت جميع ما في وسعها – بدرجة مساعدة الأحوال والظروف – لمعالجة المشكلة المبحوث عنها .

ان عدد المدارس زاد من سنة ١٩٢٢ الى آخر السنة الماضية ١٢٥ في المائة في لواء الديوانية و ١٢٠ في المائة في لواء المنتفك و ١٠٠ في المائة في كل من لوائي البصرة وديالي و ٨٠ في المائة في لواء الدليم و ٦٤ في المائة في لواء كركوك و ٥٧ في المائة في لواء العمارة و ٤٠ في المائة في لواء أربيل و ٣٣ في المائة في لواء بغداد و ٢٥٠ في المائة في لواء كربلا و ٢٢ في المائة في لواء الموصل و ٢٠ في المائة في لواء الحلة .

أما عدد التلاميذ فقد تزايد في هذه المدة ١٠٠ في المائة في لواء ديالي و ٩٧ في المائة في لواء بغداد و ٧١ في المائة في لواء الديوانية و ٦٥ في المائة في البصرة و ٦٤ في المائة في المنتفك و ٥٨ في المائة في العمارة و ٤٨ في المائة في لواء كربلا

و ٤٦ في المائة في لواء الدليم و ٣٥ في المائة في لواء الحلة و ٢٠ في المائة في أربيل و ١٥ في المائة في كركوك و ١٢ في المائة في الكوت و ١ في المائة في الموصل .

ان هذه الأرقام تدل دلالة قطعية على أمرين :

أولاً : على أن الوزارة اعتنت اعتناء خاصاً بألوية الديوانية والمنتفك والبصرة وديالي ، تلك الألوية التي كانت متأخرة أكثر من غيرها بالرغم من خطورة أحوالها .

ثانياً : على أن تزايد التلاميذ لم يكن متناسباً مع تزايد المدارس في جميع الألوية لتفاوت اقبال الاهلين عليها مثلاً في لواء الديوانية لم يزد عدد التلاميذ الا ٧١ في المائة مع أن عدد المدارس قد زاد ١٢٥ في المائة وكذلك في لواء المنتفك لم يزد عدد التلاميذ الا ٦٤ في المائة مع أن عدد المدارس قد زاد ١٢٠ في المائة – ولكن لواء بغداد قد زاد عدد التلاميذ ٩٧ في المائة في حين أن عدد المدارس لم يزد الا ٣٣ في المائة .

فيمكننا أن نقول ان ازدياد التلاميذ أصبح متناسباً مع ازدياد المدارس في لواء ديالي والعمارة فقط – في حين أن هذا الازدياد صار أشد من ازدياد المدارس في ألوية بغداد والحلة وكربلا وأقل من ازدياد المدارس في بقية الألوية .

مع هذه كله تود الوزارة أن تصرح بانها تبذل جهدها بكل الوسائل الممكنة لتزييد رغبة الاهلين في المدارس في المحلات التي لم ترَ فيها رغبة كافية وتؤكد بانه قد حصل تطور عظيم في هذا الباب في السنين الاخيرة وتتباهى بان ترى ان هذا التطور آخذ في الازدياد يوماً فيوماً ، بسرعة محسوسة في جميع الألوية . ولهذا كله تعتقد الوزارة بانها تتمكن من تنظيم أمر توزيع المدارس في القطر بصورة متناسبة ومعقولة في بضع سنين اذا حصلت على الوسائط اللازمة لفتح ثلاثين مدرسة جديدة كل سنة .

٤ – معنى التناسب وحدوده :

مع هذا ترى الوزارة من واجبها ان تصرح بانها لا تعني في كلمة « التناسب » التناسب العددي المطلق ، اذ انها تعتقد بأن المساواة العـددية متعسرة بل مستحيلة في هذا الباب بناء على الفروق الموجودة بين الألوية المختلفة من وجهتي كثافة النفوس والاحوال الاجتماعية .

اذا أمعنا النظر في تاريخ المعارف في البلاد المتمدينة نرى ان في جميعها لم تتمشّ المدارس بسرعة متساوية ولا بصورة متوازية في المـدن والقرى وفي المراكز الصناعية والمناطق الزراعية . وان سيرها وانكشافها في المناطق المختلفة تأثراً في جميع البلاد وفي عموم الادوار تأثراً كبيراً من الأحوال الاجتماعية عامة ومن أساليب المعيشة خاصة .

وهذا الأمر من الأمور الطبيعية التي لا بد ان تعمل عملهـا بالرغم من كل الوسائل التي يمكن أن يتوسل بها . فلنتصور مائة ألف من النفوس ولنفرضهم على احدى هذه الحالات الثلاث :

أ – انهم يجتمعون في مدينة واحدة بصورة متكاثفة .

ب – انهم مشتتون في قرى متعددة بعضها كبيرة وبعضها صغيرة .

ج – انهم منقسمون الى قبائل صغيرة ومبعثرون في أراضي واسعة .

لا شك في ان عدد المدارس الكافية لتعليم أولاد هؤلاء النـاس يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة الى كل من الحالات المعروضة آنفاً كما ان سهولة تأسيس هذه المدارس وتعليم هؤلاء الطلاب أيضاً يختلف اختلافاً عظيماً ، زد على ذلك ان امكان اجتماع الطلاب في تلك المدارس وقابلية استمرارها على الدراسة فيها أيضاً يتفاوت تفاوتاً كبيراً في كل من تلك الحالات .

واذا لاحظنا الفروق الكبيرة الموجودة بين الألوية المختلفة من وجهة كثافة

نفوسها وعدد المدن والقرى والعشائر التي فيهـــا والأحوال الاجتماعية الخاصة بكل منها فلا بد لنا من التسليم بأن سير المعارف لا يمكن ان يكون في جميعهـا متساوي السرعة كما ان التناسب المتوخى بين مدارس هذه الألوية لا يمكن ان يكون متناسباً عددياً بصورة رياضية .

ان وزارة المعارف لا تنكر عدم التناسب بين الألوية وتقـــدر لزوم تقديم الأهم على المهم في التشكيلات الجديدة مع هـذا تعتقد بان الأهم والمهم لا يتعينان بالنسبة الى الألوية ولا بالنظر الى عدد النفوس وعدد المدارس التي فيهـــا ، بل يتعينان بملاحظة المحلات في حد ذاتها بقطع النظر عن اللواء الذي تنتسب اليها .

حول

التعليم في ألوية الشمال

تلقينا من وزارة الداخلية – في أوائل سنة ١٩٢٤ – كتابا يزعم باننا أهملنا ألوية الشمال ويطلب منا زيادة الاهتمام بالألوية المذكورة .

وكتبت رداً على ذلك، نفيت فيه تهمة الاهمال ، وبينت فيه أوضاع الألوية، وأرفقت بالكتاب الجوابي سلسلة من الجداول الاحصائية والرسوم البيانية .

ووزير الداخلية حكمت سليمان ، اقتنع بالجواب الذي أرسلناه ، واعترف لي بأنه كان أرسل الكتاب بناء على طلب أدموندز – الذي كان مساعداً لمستشار وزارة الداخلية ومختصاً بالقضايا الكردية – ، دون أن يدرس الامور بنفسه .

ولكن – سنة ١٩٢٦ – عـــادت وزارة الداخلية الى طلب زيادة الاهتمام بلوائي السليمانية وأربيـــل ، لملاحظات سياسية . وكتبت مذكرة بينت فيها الحدود التي يجب أن تقف عندها الملاحظات السياسية ، فلا تطغى على مقتضيات التربية والتعليم .

فيما يلي نص المذكرة التي قدمتها الى وزير المعارف حول هذه القضايا :

معالي الوزير المفخم

ان وزارة الداخلية تشتكي من حـــالة التعليم في لوائي السليمانية وأربيل وتطلب من هذه الوزارة أن تفتح اول صف في المدارس الثـــانوية في أربيل

والسليمانية حالما يوجد بعض الفتيان مهيأين لذلك بغض النظر الى عددهم القليل ، وتعزز هذا الطلب بعض ملاحظات سياسية .

فهنالك مسألتان يجب أن تفصل الواحدة عن الأخرى وتلاحظ كلا منها على حدة . أولاً مسألة المدارس الابتدائية . ثانياً مسألة المدارس الثانوية .

ان كلا من هاتين المسألتين يجب ان تلاحظ من ثلاثة وجوه : سياسية ، واقتصادية ، وعلمية . ولا حاجة الى البيان ان الملاحظات السياسية يمكن ان تتغلب على الملاحظات الاقتصادية ولكن لا يجوز أن تتغلب على الملاحظات العلمية .

مسألة الثانويات

ان الملاحظات السياسية يمكن أن تعتبر سبباً كافياً لفتح مدارس ثانوية في المنطقة الكردية لعدد من الطلاب أقل من العدد الذي يعتبر مبرراً لفتح مدارس ثانوية في الالوية السائرة . ولكن هذه الملاحظات لا يجوز ان تنسينا أو تستر عن أنظارنا سائر الاعتبارات العلمية والتعليمية .

لا شك في أن المدارس والصفوف الثانوية التي ستفتح يجب ان تكون ثانوية حقيقية لا اسمية اذ ان عكس ذلك يولد مشاكل سياسية أكبر من التي يراد اجتنابها بتعجيل فتح هذه المدارس. والثانويات لا يمكن ان تصبح حقيقية ما لم يتخرج من الابتدائيات عدد كاف لفتح صف من الوجهتين الكمية والكيفية .

ان الاطوار التي مرت عليها المدرسة الثانوية في البصرة لدليل قاطع على المحاذير العلمية التي تنشأ من الاستعجال قبل الاستحضار . فمن الأمور الطبيعية انه عندما يفتح صف ثانوي مع عدد قليل من الطلاب يسود الملل والتساهل في ذلك الصف فينساق المعلمون بطبيعة الحال الى التساهل في الدروس والامتحانات خشية انسداد الصف . فلذا اعتقد انه يجوز لنا ان نقدم على فتح المدارس المطلوبة قبل ان يبلغ عدد الطلاب المستعدين للدخول فيها عشر ولكن لا يجوز لنا ان نقدم على ذلك قبل ان يبلغ العدد المستعد العشرة على الأقل وقبل تأكدنا من الاستمرار في هذا الباب .

هذا ومما يجب ملاحظته في هذا الشأن ان المدرسة الابتدائية الحالية في السليمانية أسست في أحوال وظروف فوق العادة – بسبب الحوادث المعلومة – ولم يتم تنسيقها بعد . فعندما أخذت هذه الوزارة على عاتقها ادارة المدرسة المذكورة لم تقدم على تنسيقها تنسيقاً علمياً للملاحظات السياسية التي ابديت لموظفيها عندئذ . فان المدرسة ستقدم طلاباً للامتحانات العامة في هذه السنة لأول مرة ولا حاجة الى الايضاح ما لهذه الامتحانات من التأثير المهم في اظهار سوية المدارس وضمان تنسيقها .

أما مدرسة أربيل فانها من المدارس المنسقة من حيث الاساس الا أنها في هذه السنة في دور الانتقال من حال الى حال اذ ان التدريسات فيها كانت جارية منذ القديم باللغة التركية فأبدلت بالكردية في هذا العام . فلم يمض على هذا الابدال حتى ولا سنة دراسية كاملة ولا حاجة الى الاطناب ان مدرسة كهذه في حالة الانتقال لا تصلح ان تكون أساساً لمدرسة ثانوية فوراً .

هذا ومما يستوقف النظر ان وزارة الداخلية تستند في طلبها هذا – في الدرجة الاولى – الى ضرورة تخريج موظفين أكراد مثقفين تثقيفاً صحيحاً . فأرى من واجبنا ان نلفت نظرها الى النقطة التالية : ان المدارس الثانوية لاتخرج موظفين بل تهيء الطلاب للدخول في المدارس العالية . فمدارس تخرج الموظفين هي المدارس الاختصاصية أو العالية مثل دار المعلمين ومدرسة الهندسة والمدرسة الحربية وكلية الحقوق . فاذا كان القصد الأصلي تخريج الموظفين يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتزييد الطلاب الأكراد في هذه المدارس لا الاستعجال في تأسيس مدارس ثانوية فيها .

مسألة الابتدائيات .

أما مسألة الابتدائيات فانها مسألة مالية فحسب اذ لا مانع علمي وتعليمي يستوجب التأني في هذا الباب . فاننا نسعى لتزييد عدد المدارس الابتدائية في

المناطق الكردية بدرجة مساعدة الميزانية ونأسف كل الأسف لعدم تمكننا من تحقيق هذه الأمنية لضيق الميزانية .

فتحنا قبل بضعة أشهر مدرسة للبنات في السليمانية وسنفتح ثلاثة مدارس في لواء أربيل ونكون بهذه الصورة خصصنا ثلث المدارس التي فتحت أو ستفتح في خلال سنة ٩٢٦ لهذين اللوائين .

أما ما جـــاء في تحرير وزارة الداخلية في شأن لواء السليمانية فيحتاج الى تدقيق وتحليل . لا يخفى على معاليكم ان ادارة معارف السليمانية لم تنقل الى هذه الوزارة الا منذ سنة ونصف ومن ذلك الحين عملت الوزارة كل ما يمكن عمله في ذلك اللواء نظراً الى أحواله المعلومة . وقد أعيد فتح مدرسة جم جمـال الذي كان تابعاً لذلك اللواء حالما استتب الامر فيه وفتحت مدرسة ابتدائية ومدرسة أولية ومدرسة للبنات في نفس السليمانية ومدرسة أولية في البجـــة وتقرر فتح مدرسة في قره طـــاغ وحتى تم تعيين المعلم الذي سيقوم بتأسيسها وفعلاً ذهب المعلم الى السليمانية ولكنه لم يتمكن من السفر الى قره طاغ فبقي في السليمانية بناء على طلب الحكومة المحلية . فنحن لا نعرف أن في لواء السليمانية محلاً صالحـــاً لتأسيس مدرسة جديدة في الاحوال الحـاضرة . فلا يحق والحالة هذه لوزارة الداخلية ان تعاتبنا على قلة المدارس في لواء السليمانية .

هـــذا واني أرى من الموافق أن نكرر على وزارة الداخلية خلاصة التحرير السابق وهي أن الوزارة مهتمة كل الاهتمام في أمر المدارس في المنطقة الكردية بدرجة مساعدة ميزانيتها من جهـــة وبدرجة أهمية المدارس الموجودة فيها من جهة أخرى . ولكنها معتقدة اعتقاداً جازماً أنه لا سبيل الى معالجة هذه المسألة معالجة جدية ما لم يفسح أمامها مجال لتزييد عدد المدارس في جميع الألويـــة المتأخرة زيادة جدية ومستمرة .

هذا ولمعاليكم خالص التكريم .

(ساطع الحصري)

مدير المعارف العام

قضية النصولي

ان كتاب « الدولة الأموية في الشام » الذي نشره الاستاذ انيس النصولي ، في بداية سنة ١٩٢٧ ، أثار ضجة كبيرة ، اقترنت باشاعات كاذبة عديدة ، وتعقدت بسلسلة من الملابسات الخطيرة ، وصارت تعرف على ألسنة الناس ، وفي صفحات الصحف والمجلات باسم « قضية النصولي ».

فيما يلي بعض التفاصيل عن أوليات هذه القضية وحقائقها ، وعن صفاتها المختلفة وملابساتها العديدة .

– ١ –

كنا استقدمنا ، سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥ ، – بعد بحث طويل ودقيق – أربعة شبان ، من ألمع خريجي الجامعة الاميركية ببيروت ، لتدريس التاريخ ، والتربية ، والعلوم الرياضية في المدارس الثانوية ودار المعلمين ببغداد : انيس النصولي ، وعبدالله المشنوق ، من بيروت ، درويش المقدادي ، من طولكوم ، وجلال زريق ، من اللاذقية .

انهم كانوا مثالاً للهمة والنشاط والاخلاص ، قاموا بواجباتهم خير قيام .

انيس النصولي كان يدرس التاريخ في المدرسة الثانوية . وقرر سنة ١٩٢٦ أن يطبع ابحاثه ودروسه المتعلقة بالدولة الأموية في الشام ، وفعلا أخذ بطبعها وتوزيعها على الطلاب ملزمة بعد ملزمة . وقد تم طبع الملازم في أواخر السنة

المذكورة ، وبلغ عدد صحائفها ٣٦٠ . عندئذ ، رأى الاستاذ ان يضيف الى اولها ملزمة خاصة ، رقم صحائفها بالحروف الأبجدية . تضمنت الملزمة المذكورة الغلاف الداخلي والمقدمـــة ، وبينهما « كلمة الاهداء » وتم ذلك ، في بدايـة سنة ١٩٢٧ .

الغلاف كان يتضمن الكلمات التالية :

الدولة الأموية

في الشام

تأليف

انيس زكريا النصولي

مؤلف الدولة الأموية في قرطبة الخ .

الطبعة الأولى

مطبعة دار السلام ببغداد

١٩٢٧

« والمقدمة » كانت تنتهي بالعبارات التالية :

« ... ولم نجعل لعلاقاتنا الدينية والطائفية والسياسية والاجتماعية تأثيراً في تدويننا التاريخ . ولم نكتب هذه الصفحات والصبغة التقديسية للسلف هدفنا . والحق أننا أردنا ان نثبت الحقائق ونفسرها حسب اجتهادنا ، ونحن بعيدون جد البعد عن التعصب . فان وفقنا في هذا العمل الصغير فحسبنا هذا التوفيق في خدمة تاريخ العرب » .

مدينة السـلام – في أول كانون الثاني سنة ١٩٢٧ .

أنيس

وأما كلمة الأهداء ، فكانت تتألف من العبارات الثلاث التالية :

« من أحق بتاريخ أمية ، من أبناء أمية !
ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من أبناء معاوية والوليد !
فاقبلوا يا أبناء سوريا الباسلة المتحدة المستقلة ، هذه الثمرة الصغيرة » .

أنيس

هذه العبارات صارت الباعث الأول للضجة التي قامت حول الكتاب : ان بعض الجعفريين احتجوا عليها قائلين أنها تنم عن استحقار للعراقيين واستفزاز للجعفريين .

لا شك في ان تصدير الكتاب بهذه العبارات كانت غلطة كبيرة لا يمكن غض النظر عنها ، حتى عندما ينظر اليها بنظرات علمية بحتة . فان اعتبار السوريين أبناء الأمويين — أو أبناء معاوية والوليد — لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، لا بالمعنى الأصلي والمادي المفهوم من كلمة « الأبناء » ، ولا بالمعنى المجازي والمعنوي المعروف لهذه الكلمة . لأن الدولة الأموية كانت دولة عربية ، بكل معنى الكلمة . انها نشرت ألوية العروبة والاسلام ، حتى سواحل المحيط غرباً وأسوار الصين شرقاً ، وكونت — بذلك — في مدة وجيزة أوسع الامبراطوريات التي عرفها التاريخ القديم والوسيط . فلا يجوز — اعتبارها والحالة هذه — مفخرة للسوريين وحدهم ، بل لا بد من اعتبارها من مفاخر العرب أجمعين .

ولذلك لا يمكن اقرار المؤلف على كلماته هذه ، لا من وجهة الحقائق العلمية ، ولا من وجهة الاعتبارات القومية .

* * *

هذا بالنسبة الى كلمة الأهداء ، التي تصدرت الكتاب في الملزمة الجديدة .
وأما متون الكتاب ، في الملزمات الأصلية ، فانها خالية من أمثال هذه العيوب والمآخذ .

عندما قرأتها بكل اهتمام ، لم أجد فيها ما يمس عواطف طائفة من الطوائف الدينية . في الواقع أن بعض الفقرات التي وجدتها في الصفحة ٥٩ من الكتاب ، استوقفت نظري في بادىء الأمر . اذ يقول المؤلف فيها :

« ... يبكي المسلمون الحسين ، ولا يزالون يتألمون لفاجعته ، وتعقد الشيعة في العاشر من محرم (ذكرى مقتله الواقـع في ١٠ محرم سنة ٦١ هـ و ٦٨٠ م) الاجتماعات المؤثرة . فنراهم يضربون صدورهم بأيديهم ويشجون رؤوسهم بالحديد ، ويهلك بعضهم . لعل العلم يبعدهم في المستقبل عن هذه العادة . فيحولون مجرى أحزانهم الى فعل الخير والاحسـان وبث الفضيلة بين أبنائهم وبناتهم » .

يلاحظ ان المؤلف ينتقد هنا عادة « لطم الصدور بالأيدي ، وشج الرؤوس بالحديد » ، ولكنه يحترم احزان الشيعة في اليوم العاشر من محرم ، ولا يتعرض الى مذهبهم ، بوجه من الوجوه .

فيمكن أن يؤاخذ المؤلف على ذلك بعض المؤاخذة ، فيقال — مثلاً — « كان الأجدر به أن لا يدخل ملاحظته هذه بين أبحاثه التاريخية » ، غير أنه لا يجوز المبالغة في هذه المؤاخذة ، واتهام المؤلف بالتعرض الى مذهب الجعفريين .

فان الحقائق التالية — التي تظهر من ثنايا الفقرات الآنفة الذكر بكل وضوح وجلاء — تنفي عنه هذه التهمة ، نفياً باتاً :

اولا : — انــــه يصرح بأن البكاء على فاجعة الحسين والتألم منه ، ليس من خصائص الشيعة وحدهم ، بل انمـا هو من الامور التي عمت — ولا تزال تعم — جميع المسلمين .

ثانياً : — انه ينتقد عادة « لطم الصدور بالأيدي وشج الرؤوس بالحديد » ، ولكنه لا يتعرض الى مأتم العاشر من محرم ، انما يتمنى أن يتحول مجرى الاحزان الى « عمل الخير والاحسان » .

هذا ، ومما تجدر ملاحظته في هذا المضمار ، ان عادة لطم الصدور بالأيدي وشج الرؤوس بالحديد ، ليست من مقتضيات المذهب الجعفري الأصلية ، بدليل

أن هذه العادة لا تشمل جميع بيئات الشيعة ، بـــل تنحصر في طائفة من المدن الكبيرة .

* * *

بناء على كل ما سبق : استطيع ان أقول : ان أغلاط الكتاب العلميـــة ومحاذيره السياسية — تنحصر في عبارات الاهداء التي تصدرت الملزمة المضافة الى الكتاب أخيراً . ولذلك ، رأيت ان أحسن الطرق لمعالجة القضية ، هي ان يطلب الى المؤلف ان يعيد طبع الملزمة المذكورة ، على اساس تجريدها من جميع كلمات الاهداء .

واعتقدت ان هذا التدبير يزيل المحاذير ، ويهدىء الخواطر ، ولكن ، كان هناك جماعات من رجال الجعفرية لا ترغب في تهدئـة الخواطر ، بل تسعى الى تهييجها اكثر فأكثر . وكان هناك جماعة أخرى ، وجدت في هذه القضية فرصة سانحة يجب اغتنامها ، لإثارة الرأي العام ضدي ، ولزلزلة ثقة الملك بي ، واعتماد الحكومة علي . وأخذ جميع هؤلاء يهولون الامور تهويلا شديداً ، ويشيعون بين الناس ان دروس النصولي كلها تطعن في المذهب الجعفري ، وتحقر ابناء الشيعة ، وتهين أمير المؤمنين .. والبيئات الجعفرية صارت تصدق الشائعات — دون ان تعرف شيئاً عن حقيقة كتاب النصولي ، وتطالب بطرد النصولي من البلاد ..

وأمام هذه الأحوال ، قررت الحكومة انهاء خدمات الأستاذ أنيس النصولي وأمرت بتسوية حساباته ، تمهيداً لعودته « الى بلاده » .. وذلك بغية تهدئـــة الخواطر الهائجة ..

- ٢ -

غير ان شيوع قرار فصل النصولي ، أوجد استياء شديداً ، بـــين المعلمين وبين الطلاب .

والأساتذة عبدالله المشنوق ، ودرويش المقدادي ، وجـلال زريق أرسلوا

الى الوزير – السيد عبد المهدي – احتجاجاً شديد اللهجة ، كما أرسلوا نسخ منها الى كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، والى مدير المعارف العام ، والى مدراء الصحف المحلية والأجنبية ، والجرائد نشرت الاحتجاج المذكور ، في اليوم التالي . وهذا نص احتجاج المدرسين ، كما نشرته الجرائد ، في اليوم التالي : (٣٢ كانون الثاني ١٩٢٧) .

(صورة من كتاب مرسل الى معالي وزير المعارف)

نحن الموقعين أدناه المدرسين بالثانوية ودار المعلمين ، نتشرف بابلاغ معاليكم ان عملكم الأخير القاضي بفصل زميلنا الأستاذ النصولي من خدمة التعليم بدون عذر معقول أو مشروع ، قد أساءنا الى الدرجة القصوى . ونرى أنفسنا يا معالي الوزير الأفخم مضطرين لابلاغكم ما نشعر به ازاء عملكم هذا فنقول :

انكم يا فخامة الوزير ، طعنتم الحرية الفكرية في صميمها في القرن العشرين ، فرجعتم بالبلاد القهقرى حتى خلنا أنفسنا عائشين في العصور الوسطى المظلمة ، معرضين في كل وقت الى محاكم التفتيش والاضطهاد . فلذلك نحتج احتجاجاً شديداً على عملكم هذا الضار بمصلحة الأمة والمشين بسمعتها والداعي الى التفرقة في عصر نحن أحوج فيه الى الاتحاد . فنتأمل ان تعدلوا عن هذه الفكرة وتسحبوا قراركم .

وتقبلوا يا معالي الوزير الاحترام اللائق لمنصبكم .

وطلاب المدرسة الثانوية ودار المعلمين أيضاً كتبوا ورقة «احتجاج واحترام» نشرتها الجرائد في اليوم التالي ، هذا نصها :

« نحن الموقعين ادناه ،طلاب مدرستي الثانوية ودار المعلمين ، نحتج احتجاجاً شديداً لفصلكم الأستاذ النصولي . ونسترحم اعادة النظر في مسألة صيانة الحرية الفكرية . »

ولكن طلاب المدرسة الثانوية لم يكتفوا بكتابة هذا « الاحتجاج

والاسترحام ، بل قرروا ان يقوموا بمظاهرة أمـــام وزارة المعارف . وفي ٣٠/١/١٩٢٧ ، خرج الطلاب من المدرسة مجتمعين ، - سنيين وجعفريـين - ، وساروا الى مبنى وزارة المعارف ، الذى كان قريباً من رأس جسر الكرخ ، والذي أصبح بعد مدة مقراً لمديرية الآثار القديمة . وكانوا قد انتخبوا من بينهم وفداً صغيراً ، ليدخل الوزارة ، ويعرض مطالبهم الى وزير المعارف ، والى مدير المعارف العام .

لا أعرف ماذا جرى من حديث بين الوفد وبين الوزير السيد عبد المهدي . ولكنني لاحظت ، عندما دخل الوفد الى غرفتي ، أنه كان على رأسهم « محمـــد حسن السلمان » ، الذي كنت أعرفه جيداً ، لانه كان قد برع في دور عطيل ، عند تمثيل الرواية ، في قاعة الثانوية بحضور الملك فيصل . انه كان من أبنـــاء الجعفرية ، وتكلم باسم زملائه ، وقال ما يلي .

« جئنا لنبين ان كل ما شاع عن الاستاذ النصولي عار عن الصحة ، ونؤكد انه لم يقل لنا شيئاً يمس مذهب من المذاهب ، ونسترحم من الوزارة ان تعيـــد النظر في قرارها المتعلق بفصل الأستاذ النصولي » .

وأنا ، مع علمي بان ذلك أصبح مستحيلا ، قلت لهم :

« الحكومة تدرس مطلبكم ، وتقرر ما تراه . وأنصحكم ان تعودوا الآن الى المدرسة ، بعد ان قدمتم استرحامكم الى الوزارة » .

لم أحضر ، مقابلة الوفد للوزير ، ولكني لا أشك في أنـه قال الوزير أيضاً شيئاً مماثلا لما قاله لي .

ويظهر ان الطلاب كانوا ينتظرون صدور وعد من الوزير . ولذلـــك ظلوا أمام مبنى الوزارة ، مدة طويلة . وذلك كان يعرقل السير في طريق جسر الكرخ عرقلة شديدة ، فجاءت ثلة من الشرطة لتقوية الشرطة الذين كانوا تولوا مهمة حفظ النظام والأمن ، خلال المظاهرة . وطلب ضابط الشرطة اليهم ان ينصرفوا ، لكي ينتظم السير في ذلك الشارع الهـــام . ولكن الطلاب لم يلبوا هذا الطلب ، عندئذ دخل أحد الضباط الوزارة ليسأل : هل نضربهم بالعصي

حتى نضطرهم الى التفرق ؟ جاءني نوري ثابت ، ليسأل : رأيي في الأمر . قلت له : لا .. ان الضرب يزيدهم تهوراً . من الأوفق ان يستعينوا بمضخة الاطفاء ليرشوا عليهم المياه ، ويضطروهم الى التفرق والانصراف . وطلبت منه – في الوقت نفسه – ان يتصل بالطلاب ، وان يقنعهم بالانصراف .

ولكن ، عندما وصلت مضخة الاطفائية ، استطاع بعض الطلاب ان يقفزوا على عربة المضخة ، ليحولوا دون تشغيلها ، كما ان طلاب آخرون استولوا على خرطوم الرش . ولهذا السبب ، حدث اشتباك بالأيدي بينهم وبين رجال الشرطة والأطفاء .. ولكن في الاخير ، استطاعت الشرطة ان تتغلب عليهم وتفرق شملهم .

* * *

ولكن ، في اليوم نفسه حدث حادث آخر ، كان يمكن ان يؤدي الى عواقب وخيمة :

السيد جعفر الشبيبي – شقيق الشيخ رضا الشبيبي – ظهر فجأة أمام باب الوزارة ، وأخذ يصرخ بأعلى الأصوات : «ما هذا ، أمير المؤمنين يهان ، وطائفة الجعفرية تحقر .. هذا لا يطاق .. » .

عندما سمعت هذه الصيحات من غرفتي ، لم أستغرب سلوك الرجل هذا ، لأني كنت أعرف ان رضا الشبيبي كان أول المثيرين للضجة حول كتاب النصولي . ولكني تخوفت من النتائج الخطيرة التي تنجم من استمرار هذا الصراخ . كانت وزارة المعارف في المبنى الذي أصبح فيما بعد مقراً لمديرية الآثار القديمة ، والمبنى المذكور يقع بالقرب من رأس جسر الكرخ ومن مداخل السوقين ، التي تكتظ بالمارين والعابرين من جهة ، والجالسين في المقاهي من جهة أخرى . وكان بينهم – بطبيعة الحال – عدد كبير من الجعفريين . فلو سمع هؤلاء هذا الصراخ ، لصدقوا ما يسمعون ، واقاموا بحركات لا تحمد عقباها . لقد مرت هذه الاحتمالات في ذهني بسرعة البرق ، وقلت على الفور ، الى مدير المنطقة عاصم

الجلبي ، والمفتش نوري ثابت : اسرعوا الى ملاقاته واستدراجه الى الداخل ، وادخلوه الى أبعد الغرب من الطريق ، لكي لا يسمع الناس صراخه الخطير ..

وفعلاً ذهبا ، وفهمت من اتجاهات الأصوات وتحولاتها ، انهما استطاعا ان يستدرجانه الى الداخل ، وهو لا ينقطع عن الصراخ والعويل .

بعد ان تأكدت من تباعده عن الطريق ، فكرت ان اذهب اليه لأكلمه في الموضوع . ولكني عندما دخلت غرفة المحاسبة التي كان تم استدراجه اليها ، رأيته في حالة تهور شديد ، ومستسلماً لأقصى درجات العصبية ، فضلاً عن اني سمعت بين الكلمات التي ترصع صيحاته ، قوله : « .. وأنتم تسكتون ، بل تحبذون » ، وفهمت من ذلك انه يقصدني أنا بالذات . ولذلك رجعت ان أعود الى غرفتي ، دون ان أعمل شيئاً لتهدئة أعصابه الثائرة .

بعد مدة ، خف الصراخ ، ثم أنقطع .. وجاءني نوري ثابت ليقول : كلنا هلكنا في تسكين صيحاته ، الى ان خرج الوزير السيد عبد المهدي من غرفته – بناء على سماعه الصراخ المستمر – وجاء الى غرفة المحاسبة ، وأمسك بيد جعفر الشبيبي ، وأخذه الى غرفته .

وحكى لي نوري ثابت الكلمات التي كان يطلقها في صرخاته . عندئذ طلبت منه ان يكتب تلك الكلمات كلها على ورقة ، ففعل ذلك ، وقال ان كل واحدة من هذه الكلمات ، كان يكررها ، عدة مرات ، ثم يعود اليها ليكررها تارة بنفس التعبيرات وتارة بتعبيرات مختلفة . وأنا أنقل فيما يلي ، أهم تلك الكلمات كما كان دونها المفتش نوري ثابت ، بخط يده :

« – ما هذا ؟ ما هذه الفوضى ؟ ما هذه الرذائل ؟

– كفانا السكوت على كل هذه الفظائع .. أناس أجانب ، مأجورين يأتون الى البلاد ، فيحقرون أبنائها ، ويحقرون طائفة هي الأكثرية الساحقة في البلاد !

– أنا لا أرضى ولن أرضى بتحقير طائفتي .. كفانا السكوت . ! يأتون أناس مأجورين يلعبون بعقول أبنائها .. فيتركوهم يهجمون على الوزارة .

– كفى يا نوري .. دعني أتكلم يا نوري .. هذا عار علينا .. كل ذلك ونحن نسكت ... أبداً أبداً لا أسكت ولن أسكت ..

– هل تحقر طائفة الشيعة وأنتم تسكتون ، أم تحبذون ..

– هل يحقر علي ابن أبي طالب ونحن لا نرضى بالأستغناء عن وظيفة من يحقره ؟ ! »

عندما تأملت في الاتهامات الباطلة والمضللة التي تضمنتها هذه الكلمات ، قدرت بوضوح أتم ، عظم الأخطار التي استطعنا ان نتجنبها ، باستدارج الرجل الى داخل الوزارة ، للحيلولة دون وصول صرخاته المثيرة الى اسماع رواد المقاهي ، ودهماء الشوارع والاسواق .

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، بطبيعة الحال . كان من الطبيعي ان يكرر جعفر الشبيبي أقواله واتهاماته هذه العديد من المحافل والمجالس الجعفرية . ولا شك في أنه لم يكن وحيد نوعه في هذا المضمار ، بل كان له أمثال كثيرون ، بين الطائفيين الضالين . ويظهر ان جميع هؤلاء كانوا اغتاظوا – بوجه خاص – من اشتراك الطلاب الجعفريين في المظاهرات المعلومة .

ان قليلاً من التفكير المنطقي كان يكفي للتأكد من ان هذا الاشتراك يدل على عدم صحة الشائعات . ولكن هؤلاء الطائفيين كانوا بعيدين عن كل تفكير منطقي . ولذلك اعتبروا هذا الاشتراك دليلاً على خبث الأساتذة الذين « لعبوا بعقولهم ، وسمموا أفكارهم ، وجعلوهم لا يشعرون بالأهانة التي توجه الى طائفتهم » .

ولذلك قام جماعة منهم ، يتولون مهمة « ايقاظ هؤلاء الطلاب من غفلتهم » على ما يزعمون . وصاروا يطوفون ببيوت الطلاب الجعفريين واحداً فواحداً ، يؤنبونهم على اشتراكهم في المظاهرة ، ويطلبون من آبائهم ان يسهروا على تحسين سلوك أولادهم ، صيانة لكرامة طائفتهم .

* * *

ان منظمي المظاهرة ، في المدرسة الثانوية وفي دار المعلمين ، عندما اطلعوا على هذه الأحوال ، قرروا اصدار بيان ينفي عن المظاهرة كل صبغة طائفية ، ويعلن انتهاء الأضراب وعودة الجميع الى الدروس . وفعلا أصدروا البيان في ١٩٢٧/٢/١ على شكل منشور مطبوع في مطبعة العراق . ووزعوه على الناس وعلى الجرائد . وفيما يلي نص البيان المذكور :

بيان حقيقة
من طلبة دار المعلمين والثانوية
الى اخوانهم أبناء الشعب العراقي كافة

نعلن للملأ أنا ما قمنا بمظاهراتنا الا دفاعاً عن المبدأ المقدس الذي نجله ونحترمه الا وهو مناصرة الحرية الفكرية في التدريس والنشر والتأليف تلك الحرية التي نتمتع بها بموجب دستورنا المحبوب المقدس ، ولم تكن مظاهرتنا نتيجة تحريض مطلقاً وانما هي نتيجة روح سامية كامنة في صدورنا دفعتنا الى هذه المظاهرة السلمية المنظمة وأنا لنغتنم الفرصة ونذيع لأبناء أمتنا بأننا لم نقصد التفرقة في عملنا هذا فنحن أبعد الناس عن هذه الفكرة المنكرة ونتبرأ منها أمام الناس ونحن اخوان متعاضدون كالبنيان المرصوص لا نفرق بين مذهب أو عقيدة دينية. بيد ان بعض الذين يحبون الصيد في الماء العكر حاول صبغ قضيتنا بصبغة طائفية ذميمة ، فدرءا للتخاذل الذي قد ينجم عن هذه الفكرة عدنا الى دروسنا معتمدين على وعد رئيس حكومتنا المحبوب فخامة العسكري الذي اخذ على عاتقه صيانة حقوقنا المشروعة .

فليحي جلالة مليكنا المعظم فيصل الأول حامل لواء الحرية الفكرية وحامي دستورنا المقدس وليحي فخامة رئيس حكومتنا المحبوب .

ولتحي الحرية الفكرية وليحي الاتحاد العربي .

بغداد في ١ شباط سنة ١٩٢٧ طلبة دار المعلمين والثانوية

* * *

وأما الأساتذة الثلاثة – الذين أعلنوا تضامنهم مع النصولي ، فاحتجوا على قرار الوزارة – فقد أراد السيد عبد المهدي ان يفصلهم ، وينهي خدماتهم على الفور .

ولكن رئيس الوزراء جعفر العسكري ، رجح التريث في هذا الأمر ، وأرسل لي كتاباً بخط يده ، هذا نصه :

مستعجل للغاية
١٩٢٧/٢/١

عزيزي ساطع بك المحترم ،

أرجو ان تؤخروا تبليغ الانفصال للمعلمين الثلاثة الذين احتجوا على الوزير في مسئلة النصولي الى بعد ظهر يوم غد . فلربما نتمكن من ازالة سوء الفهم وتعود المياه الى مجاريها .

مخلصكم
جعفر العسكري

وفي اليوم التالي استدعاني الى مكتبه ، وطلب مني – بحضور وزير المعارف السيد عبد المهدي – ان استعمل نفوذي لدى الأساتذة الثلاثة ، لكي يسحبوا استقالاتهم ويعتذروا للوزارة ، حتى يصفح عنهم معالي الوزير .

ولكني ، قلت له : أنا قررت ، منذ اليوم الأول – وبناء على عدة أسباب – ان لا اتدخل في الأمور والمعاملات التي تتصل بقضية النصولي . وبينت قراري هذا الى معالي الوزير . ولذلك أرجو ان تعذروني ..

رد على كلامي هذا ، قائلا : ولكن هذه قضية هامة ، ونحن لا نرى من الموافق ان يذهب هؤلاء الثلاثة مع النصولي .

ولكني قلت : ومن جهة أخرى ، أود ان أصرح بأني لا أعتقد بأن بقاءهم يوافق المصلحة ، بعد ما حدث الآن . لأن الجو أصبح الآن مشبعاً بشتى الاشاعات والأراجيف ، وأنواع من سوء الظن وسوء الفهم . وذلك لن

يترك لهم مجالا للقيام بواجباتهم كما يرام ، بل سيحدث كل يوم مشاكل جديدة ، لهم وللبلاد .

قال : أنا معك ، أنهم لا يمكن ان يبقوا مدة طويلة . غير أني أريد ان يبقوا مدة ، حتى يصفو الجو .

قلت : أفعلوا ما تشاؤون . ولكن أنا لا أود ان اتدخل في هذه القضية أيضاً .. فأرجو ان تقدروا عذري في هذا المضمار .

بعد هذه المحاورة ، ترك رئيس الوزراء الأمر الى الوزير .. وسافر الأساتذة الأربعة في يوم واحد ، بعد ان وجهوا الى البلاد والى الطلاب « كلمة شكر ووداع » نشروها في الجرائد . وفيما يلي نص هذه الكلمة :

كلمة شكر ووداع

الى اخواننا العرب أبناء الرافدين

نغادر هذه الربوع العربية المحبوبة وفي قلوبنا أجمل الذكريات لما لاقيناه من حسن وفادة أبنائها وعواطفهم السامية التي تجلت لنا بأجلى المظاهر أثناء قيامنا بواجبنا المقدس في خدمة شباب الأمة الناهض . ونشكر من صميم افئدتنا الأمة العراقية المجيدة ونرجو من ابنائها ان يثقوا كل الثقة أننا من الخدمة المخلصين للمبادىء الحرة التي نود انتشارها في كل صقع عربي .

وان ننسى لا ننسى الروح الصادقة التي انبعثت من تلك النفوس الطاهرة نفوس اخواننا الطلبة فخر العراق وطلائع مجده الجديدة .

فنحن نودع هذا القطر الشقيق ونودع اخواننا العرب فيه حبنا واخلاصنا نغادره وكلنا آمال بنجاحه وسعادته .

عبدالله المشنوق أنيس النصولي درويش المقدادي جلال زريق

- ٣ -

بعد انتهاء اضراب الطلاب وبعد سفر المعلمين الأربعة ، بدأ التفكير والعمل

لمعاقبة « المذنبين » في أحداث المظاهرة . كان هناك ثلاثة انواع من الذنوب .

النوع الأول والأهم : « جريمة ضرب رجال الشرطة أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية » التي ارتكبها جماعة من الطلاب .

النوع الثاني : أعمال « التحريض على الاحتجاج والمظاهرة » ، قام بهـا بعض المعلمين .

النوع الثالث : أعمال « مخالفة النظام والاخلال بالأمن العام » التي قام بهـا بعض الطلاب .

النوع الأول : الجريمة ــ من الأمور التي تقع تحت طائـلة قانون العقوبات ، وتدخل في اختصاصات السلطات القضائية .

النوع الثاني : يرتبط بأعمـال الموظفين ، ويدخل في اختصاصات السلطات الادارية ، وربما بمجلس انضباط موظفي الدولة .

النوع الثالث : يعتبر من جملة « المخالفات الانضباطية »التي تقع في المدارس، وتدخل في اختصاصات الهيئات المدرسية ووزارة المعارف .

هذا ، وقد رأت الحكومة ان تسليم الطلاب الى السلطات القضائيـة ، ومحاكمتهم وفق أحكام القوانين العامة من جراء « الجريمة » المذكورة آنفاً ، لا يخلو من محاذير . ولذلك تركت مهمة « اجراء التحقيق واتخاذ القرار » في شأنها أيضاً الى وزارة المعارف . ولهذه الأسباب ألفت الوزارة لجنة خاصة « لاجراء التحقيقات بين المعلمين وبين الطلاب » « وتقديم الاقتراحات » استناداً الى نتائج تلك التحقيقات وأمرت اللجنة المذكورة « ان تتصل بسلطات الأمن العـام ، للاطلاع على التحقيقات التي قامت بها في حينها ، والتي ستقوم بهـا خارج المدرسة » .

وأنا لم أشترك في أعمال هذه اللجنة أيضاً .

* * *

جاءني يوماً ، لاينل سميث ــ مفتش المعارف العام ــ ليستشيرني في قضيـة

تتصل بهذه الأحداث ، ومع هذا رأى ان يعرف رأيي في « قضية انضباطية » ـ بوجه عام ، بقطع النظر من ارتباطها بأحداث « مظاهرات الاحتجاج » .

وقد علمت من كلامه ان المستشارين البريطانيين اهتموا بوجه خاص في قضية « ضرب رجال الشرطة » . لا خلاف في ان القضية – من الوجهة القانونية – تدخل في نطاق اختصاصات الهيئات القضائية . ولكن المعتمد السامي يرى ان سوق الطلاب المتهمين بها الى المحاكم لمحاكمتهم وفق أحكام القوانين العامة ، واصدار الحكم عليهم وفق مواد قانون العقوبات ، يولد محاذير كبيرة جداً ، ولذلك ينصح بمعالجة هذا الأمر ، دون تدخل المحاكم فيها .

ولكن ما العمل ، كيف يعاقب مرتكبو جريمة « ضرب رجال الشرطة » من دون الرجوع الى قانون العقوبات .

كورنواليس – مستشار وزارة الداخلية تذكر وذكر حادثة مماثلة ، وقعت ايام دراسته في بلاده . كانت الكلية عاقبت الطلاب بضربهم .

فاتجهت آراء البعض بمبدأ « العقاب بالضرب » ولكن ، هو ـ أي لاينل سميث – بقي متردداً في الأمر ، ولذلك ، أراد ان يعرف رأيي في هذا المبدأ .

قلت له ما مآله : انا لا احبذ مبدأ « العقاب بالضرب » في المدارس الثانوية ، بوجه من الوجوه . لأني اعتقد ان ضرب الطلاب لا يؤثر في افكارهم ، ولا يعمل عمل التدبير الزاجر في نفوسهم . ولكنه يولد ردود فعل قوية . ولا أشك في ان الضرب بناء على قرار رسمي ، يجرح كرامة الشبان ، ويولد في نفوسهم حقداً عميقاً .

* * *

لم أعرف شيئاً عما جرى بعد ذلك من أبحاث ومذاكرات ، بين المستشارين البريطانيين ، وبين هؤلاء وبين الوزراء . ولكن الوقائع الجارية تدل دلالة قاطعة على ان مبدأ « معاقبة الطلاب بالضرب » لم تتعد حدود البحث والنقاش ، خلال الأزمة التي نشأت عن قضية النصولي .

ولكن المبـــدأ المذكور ، سينعش ويتقوى – بعد مرور سنة على ذلك التاريخ ، بمناسبة المظاهرات التي قامت ضد الفرد دموند . عندئذ سيدخل المبدأ المذكور الى ميدان العمـــل والتنفيذ ، سيحمل الحكومة على اصدار مرسوم تشريعي ، مع « مفعول رجعي » ، ولكن المرسوم التشريعي المذكور سيقابل باعتراضات وانتقادات شديدة في المجلس النيابي ، كما سيأتي تفصيل ذلك ، عنـد بحثي عن قضية المظاهرات التي قامت ضد الفرد دموند .

* * *

أعمال لجنة التحقيقات استغرقت نحو عشرة ايام ، بعدها قدمت اللجنة الى الوزارة تقريرين : أحدهما عن الطلاب ، والثاني عن المعلمين والمديرين .

التقرير المتعلق بالطلاب ، ليس لدي نسخة منه . غـــير اني احتفظت بين اوراقي بنسخة من « الأمر الوزاري » الذي صـــدر بهذا الشأن ، مستنداً الى التقرير المذكور . انه يقرر العقوبات التالية :

طرد (٤) طلاب ، طرداً نهائياً . وطرد (٧) طلاب لمدة شهر واحد ، و (١١) طالباً لمدة اسبوعين ، على ان يطردوا طرداً نهائياً اذا عادوا الى مثل هذه الأعمال ، وتوجيه انذار مسجل الى ثلاثة طلاب .

أدرج فيما يلي ، الأمر الوزاري المذكور بنصه الكامل :

وزارة معارف العراق

بغداد شباط ١٩٢٧

قرار وزاري

بما أن أمر عقاب الطلاب الذين قاموا بالمظاهرة أمام وزارة المعارف بتاريخ ١٩٢٧/١/٣٠ وتجاسروا على ضرب أفراد الشرطة وموظفيها اثناء تأدية وظيفتهم لرسمية أودع الى وزارة المعارف .

وبعد الاطلاع على نتائج تحقيقات اللجنة المؤلفة في هذه الوزارة من جهـة

والتحقيقات التي قامت بها دائرة الشرطة من جهة أخرى فقد تقرر ما يأتي :

١ – ان الطلاب الذين تجاسروا على ضرب أفراد الشرطة زيادة على تحريضهم رفاقهم أثناء المظاهرة يطردون طرداً نهائياً وهم : (١) عبد اللطيف عجبي و (٢) فائق السامرائي و (٣) حسين جميـــل و (٤) انور نجيب ، من طلاب المدرسة الثانوية .

٢ – ان الطلاب الذين تجاسروا على الضرب خلال المظاهرة يطردون لمدة شهر واحد على ان يطردوا نهائياً فيما اذا ظهرت منهم أية حركة تخل بنظام المدرسة العام وهم : (١) محمــد خالد ابراهيم و (٢) عبد الستار عبد الجبـــار و (٣) عبد الرحمن ابراهيم و (٤) عبـــد اللطيف عطا و (٥) كامل ابراهيم و (٦) فؤاد درويش و (٧) عبد القادر اسماعيل ، من طلاب المدرسة الثانوية .

٣ – ان الطلاب الذين حرضوا رفاقهم يطردون لمدة اسبوعين فقط على ان يطردوا نهائياً فيما اذا ظهرت منهم أية حركة تخل بنظام المدرسة العـام وهم : (١) أدهم مشتاق و (٢) عزيز علي و (٣) انيس وزير و (٤) محمود عبد الكريم من طلاب المدرسة الثانوية . و (١) جـــلال عبد الرزاق و (٢) صبيح كمال و (٣) عبدالله شريف و (٤) أحمد فوزي و (٥) محمد الحاج علي و (٦) خليل جميل و (٧) حسام الدين العميدي من طلاب دار المعلمين .

٤ – ان الطلاب الذين ساعدوا المحرضين بحماسهم ينذرون انـــذاراً مسجلاً وهم : (١) جواد حسين و (٢) عبـــد الرزاق الطاهر و (٣) قاسم حسين من طلاب المدرسة الثانوية . و (١) يوسف عبود و (٢) شاكر محمود و (٣) ظافر صالح من طلاب دار المعلمين .

وزير المعارف

التقرير المتعلق بالمعلمين والمديرين : ليس لدي نسخة منه ، ولا من الأوامر والقرارات الوزارية التي صدرت بالاستنـاد اليه . غير أن بين أوراقي صورة من

الملاحظات التي كنت كتبتها اعتراضاً على ذلك . يتبين منها : أن التقرير كان يقترح فصل المعلم يوسف زينل من خدمة المعارف . وأنا اعترضت على ذلك واقترحت الاكتفاء بتحويل مقر عمله الى الموصل .

وأما ما جاء في مذكرتي عن سائر المعلمين ، فلا يبين الاقتراحات بوضوح كاف – لعدم وجود التقرير الأصلي ، من قولي بأن أعمالهم لا تتجاوز حدود المناقشة والانتقاد ، فلا تستوجب العقاب .

أدرج فيما يلي ، صورة مذكرتي المتعلقة بهذا الأمر ، على الرغم من عدم وضوح فقرتها الثانية والثالثة ، لعدم وجود التقرير المفصل الذي نشير اليها :

معالي الوزير الأفخم

بالاشارة الى تقرير لجنة التحقيق والحاقاً بمعروضاتي الشفهية ، أعرض الملاحظات الآتية في شأن المعلمين .

١ – انني لا أرى من الموافق اخراج يوسف زينل من خدمة المعارف . لأن مدارسنا حرمت في المدة الأخيرة من خدمات خمسة معلمين من درجة بكالوريوس علوم علاوة على حرمانها من خمسة معلمين من درجة عالية بسبب ذهابهم الى انكلترا وأمريكا لأجل اكمال التحصيل . فاخراج معلم آخر من هذه الدرجة يجعل الضرر أشد وأعظم فأرى أن نكتفي بتحويله الى ثانوية الموصل عوضاً عن توفيق فشوع معلم الطبيعيات فيها لهذه المرة . وبما ان يوسف زينل شاب أكمل تحصيله هذه السنة ودخل الخدمة حديثاً نأمل أملاً قوياً ان هذا التحويل يكون مصلحاً كافياً لأعماله فيما بعد . مع هذا لا بأس من تغريمه أيضاً – مدة شهر كامل وفقاً لاقتراح مستر سميث – على أن تقسم هذه الغرامة على سنة ويقطع من راتبه ثلاثين روبية كل شهر .

٢ – ان عمل بقية المعلمين لم يتجاوز حد المناقشة والانتقاد . فلذلك لا أرى مجالاً لاتخاذ أي عقاب كان تجاه هذا العمل . مع هذا يمكننا أن نحفظ التقرير في السجل ، لكي نسترشد منه في آخر السنة الدراسية ، عندما نحاول اصلاح جماعة معلمي المدرستين وجعلهم أكثر تجانساً مما هم فيه الآن .

٣ – ان التقرير لا يظهر وقوع تقصير من قبل مدير دار المعلمين ولكنه يظهر وقوع تقصير واضح من قبل مدير الثانوية . مع هذا أرى من الضروري ان نكتفي في الحالة الحاضرة بارسال اخطار تحريري الى المدير المومى اليه .

اني أعرض هذه الملاحظات ، راجياً الأمر بما يجب عمله في هذه النقاط . هذا ولمعاليكم الاحترام .

١٩٢٧/٢/١٣ (ساطع الحصري)
مدير المعارف العام

* * *

لاحقة

اني لم أبدِ أي ملاحظة على الأمر الوزاري المتعلق بمعاقبة الطلاب ، تمشياً مع القرار الذي كنت اتخذته ، واطلعت الوزير ورئيس الوزراء عليه ، في عدم التدخل في الأمور المتعلقة بقضية النصولي .

ولكني تألمت كثيراً من عقوبة الطرد النهائي ، التي تقررت على أربعة من الطلاب ، لأنها تهدم مستقبلهم . وقررت ان انتظر بضعة أشهر ، حتى تهدأ الخواطر الثائرة وتنقطع الرياح العاصفة ، ثم أسعى الى تقرير اعـــادة النظر في هذه القضية ، على أساس الغاء قرار الطرد النهائي .

وفعلاً ، بعد مرور المدة المناسبة ، كلمت الملك فيصل في هذا الموضوع . وحصلت على موافقته لاجراء المعاملات الـــلازمة لاعتبار الأشهر التي مضت عقوبة كافية ، والغاء قرار الطرد النهائي الذي كان قد صدر بحق هؤلاء الشبان .

لجنة الاصطلاحات العلمية

- ١ -

لقد كثر الكلام ، في محافل الأدب والسياسة ببغداد حول تأسيس « مجمع علمي عراقي » ، على غرار « المجمع العلمي العربي » المؤسس في دمشق . حتى أن هذا الموضوع دخل بين توصيات مجلس النواب .

اني فكرت في هذا الأمر ملياً ، ورأيت أن التفكير في تأسيس « مجمع علمي » في العراق ، سنة ١٩٢٦ ، يكون سابقاً لأوانه ، للسببين الأساسيين التاليين :

أولاً : لا يوجد في البلاد العناصر الكافية لتكوين « مجمع » يستحق التسمية باسم « المجمع العلمي » .

ثانياً : ان الضيق المالي المستحوذ على البلاد كان يحول دون الحصول على الاعتمادات الكبيرة التي يحتاج اليها تكوين المجمع العلمي .

ولذلك ، رأيت من الأوفق لمصلحة البلاد – في تلك الظروف – ان نكوّن هيئة أكثر تواضعاً وأقل كلفة من « المجمع العلمي » : لجنة تتولى بحث وتقرير المصطلحات العلمية التي تحتاج اليها المدارس والجرائد والمجلات ، لجنة تتألف من رئيس وثمانية أعضاء ، يخصص لرئيسها راتبٌ قدره (٦٠٠) روبية ، ويعين لها كاتب براتب (٢٥٠) روبية ، ويعطى لأعضائها خمس عشرة روبية عن كل اجتماع . كما يخصص لها نحو (٤٠٠٠) روبية لشراء كتب واصدار نشرات .

وعلى هذا الأساس ، يكتفى باعتماد (٢٠٠٠٠) روبية في السنة . وقد وضعت مشروع الميزانية اللازمة للجنة ، على ضوء هذه التقديرات . غير اني اطلت التفكير اكثر من ذلك ، لتقرير كيفية انتخاب الأعضاء . كنت أعرف ان ادعياء العلم والادب في البلاد كثيرين ، كما انهم متنافسون ومتحاسدون . ولذلك فكرت في طريقة تقلل مسئولية الوزارة وصلاحياتها في أمر انتخاب الأعضاء : انها تكتفي بانتخاب عضوين فقط ، وتترك لهما مهمة انتخاب العضو الثالث ، على ان ينتخب الثلاثة العضو الرابع ، ويجتمع الأربعة لانتخاب الخامس ، وهكذا ، الى ان يتم انتخاب الأعضاء الثمانية . وبعد الحصول على الاعتمادات اللازمة ، بدأنا في تنفيذ هذه الخطة .

في ٢٨ أيلول وقع وزير المعارف عبد الحسين الجلبي على التعليمات التي تضمنت الأسس التي ذكرتها آنفاً ، كما وقع على كتاب موجه الى الاستاذ معروف الرصافي والأب أنسطاس الكرملي ، يبلغهما انتخابهما عضوين باللجنة ، ويرجوهما ان يتوليا أمر انتخاب بقية الأعضاء وفقاً لأحكام المادة الخامسة من التعليمات ، ويتمنى لهما وللجميع النجاح .

وفي اليوم التالي اجتمع الاثنان وانتخبا الأستاذ طه الراوي الذي كان مديراً للمطبوعات . ثم اجتمع الثلاثة وانتخبوا عز الدين علم الدين ، الذي كان أستاذاً للعلوم الطبيعية والأدب العربي في دار المعلمين . وبعد يومين اجتمع الأربعة ، وانتخبوا الدكتور أمين المعلوف ، الذي كان مدير الامور الطبية في الجيش العراقي . ثم اجتمع الخمسة وانتخبوا الاستاذ توفيق السويدي الذي كان مديراً للادارة العدلية ، وعندما اجتمع الستة انتخبوا الاستاذ عبد اللطيف الفلاحي الذي كان نائب الحلة في المجلس النيابي . وعندما اجتمع السبعة انتخبوا رستم حيدر الذي كان « سكرتير صاحب الجلالة الملك ورئيس الديوان الملكي » .

وبذلك تم انتخاب الأعضاء الثمانية ، وقررت وزارة المعارف ان يتولى معروف الرصافي رياسة اللجنة .

وعندما اجتمعت اللجنة بكامل هيأتها ، قررت ان يكون رفائيل بطي – مدير ديوان الرسائل في وزارة الداخلية – سكرتير شرف لها . ثم وضعت « التعليمات » اللازمة لتنظيم أعمالها ، كما أنها قررت « الخطة العلمية » التي ستسير عليها في تقرير الاصطلاحات العلمية . وبعد ذلك شرعت في درس الاصطلاحات العلمية ، وفقاً للجدول الذي قدمناه اليها ، بناء على الاقتراحات التي تلقيناها من هيئات التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية . وأصدرت اللجنة ، خلال سنة ١٩٢٦ نفسها ، نشرتها الأولى . تقع النشرة المذكورة ، في ثلاثين صفحة ، وتتضمن أسماء الأعضاء وكيفية انتخابهم ، والتعليمات التي قررتها ، والاصطلاحات التي وضعتها في الحساب والهندسة والفيزياء .

ننقل فيما يلي ، المواد الخمسة الأولى من التعليمات التي توضح أعمال اللجنة وأغراضها :

المادة (١) – تنظر اللجنة في الاصطلاحات العلمية والأدبية وكل ما يجد ويحدث من الكلمات في اللغة ، وخاصة في الاصطلاحات التي تستعمل في المدارس والكتب المدرسية وبالجملة تسعى الى كل ما يؤدي الى اصلاح اللغة وتوسيعها وانهاضها الى مستوى العلم والأدب في العصر الحاضر .

المادة (٢) – تنظر اللجنة في الكتب المدرسية وغيرها مما يعرض عليها وتبدي رأيها فيه من وجهة اللغة والمصطلحات العلمية .

المادة (٣) – تنشر اللجنة عند الحاجة رسائل غير موقوتة تذكر فيها اعمالها وخاصة ما تقرر قبوله من الآراء والكلم والمصطلحات العلمية .

المادة (٤) – لكل عضو من اعضاء اللجنة وغيرهم ان يعرض عليها كل ما عنّ له أو عثر عليه من الآراء والكلمات المستجدة في اللغة والمصطلحات الحديثة وغير ذلك مما يدخل في أعمال اللجنة .

المادة (٥) – تقبل اللجنة ان تنظر في كل ما يعرض عليها من غير أعضائها من الامور التي تدخل في أعمالها .

كما ننقل فيما يلي « الخطة العلمية » التي قررتها اللجنة ، لأهميتها الخاصة : تعتبر اللجنة المواد الآتية قواعد ودساتير تتبعها فيما تضعـه وتقرره من المصطلحات العلمية والكلمات اللغوية .

(١) — ان الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في أسماء المعـاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها ، ومقيد بمسيس الحاجة في الجوامد .

(٢) — ان وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري اما على طريقة الاشتقاق ، واما على طريقة التعريب ، ولا مانع من الجمع بينهما كما في « مسرة » و «تلفون»، ويرجح النحت عند الحاجة .

(٣) — لا يذهب الى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة الا اذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها ، بخلاف التعريب ، فانه يجوز تعريب كلمة أعجمية مـع وجود اسم لها في العربية كما هو الشأن في كثير من المعربات الموجودة في اللغة .

(٤) يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عما حدث وتجدد ان تكون مأنوسة غير نافرة والا وجب تركها والذهاب الى طريقـة الاشتقاق أو التعريب .

(٥) — يرجح الشائـع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة .

(٦) — لا يشترط في المعرب رده الى وزن من أوزان الكلمات العربية ولكن يستحسن ذلك ان أمكن كما يستحسن تغييره بما يجعله قريباً من اللهجة العربيـة كما في شهنشاه المغيرة من شاهان شاه .

(٧) — اللغة انما تتقرر باستعمال العامة اكثر من وضع الخاصة ، لكن هـذا فيما عدا المصطلحات العلمية ، أما في المصطلحات العلمية فالأمر بالعكس .

ـ وتنتهي النشرة بهذا التنبيه الموجه الى رجال العلم (ترحب اللجنة بالملاحظات والآراء التي يعرضها عليها رجال العلم بشأن اوضاعها من الاصطلاحات كما أنهـا

تنظر في ما يقترح عليها — على يد وزارة المعارف — من هذا القبيل) .

ولكن من المؤسف جداً ، ان هذه « النشرة الاولى » أصبحت — في الوقت نفسه — « النشرة الأخيرة » للجنة الاصطلاحات العلمية ، لأن ظروفاً غريبة أدت الى انحلالها ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

— ٣ —

عندما انتخبت وزارة المعارف الاستاذ معروف الرصافي ، والأب أنسطاس الكرملي ، نال انتخابها هذا الاستحسان من جميع الجهات . ولكن ، عندما تقدمت عمليات الانتخاب — دون تدخل الوزارة — وأخذت تتضاءل آمال الكثيرين الذين كانوا يتمنون انتخابهم لعضويتها ، بدأت التذمرات ، والانتقادات ، والاعتراضات ، واشتدت بوجه خاص ، عندما تم انتخاب العضو الثامن ، وانسدت أبواب الانتخاب . ومن الغريب ان أشد المعارضين للجنة ،بعد تكوينها ، كان الشيخ باقر الشبيبي ، مع انه كان من أنشط الداعين اليها ، والمتحمسين لها ، قبل تكوينها .

وقال لي — عندما لاقاني ، بعد انتهاء عمليات الانتخاب : — لماذا حصرتم عدد الأعضاء بثمانية ، ولم تجعلوه أربعين أو ثلاثين ، أو — على الأقل — عشرين ؟

قلت له : أربعين ثلاثين عشرين ، هذه كلمات يسهل تلفظها ، ولكن كل واحدة منها تستلزم زيادة في ميزانية المعارف عشرات الالوف من الروبيات . ونحن نهلك الى ان نحصل على أقل الزيادات ، لأجل أشد الحاجات . .

ومع ذلك ، انه ظل حانقاً على اللجنة — التي لم تنتخبه . وعندما تولى السيد عبد المهدي وزارة المعارف ، استطاع ان يقنعه على وجوب تصفية اللجنة ، فأصدر الوزير أمراً بتوقيف دفع الاكراميات للاعضاء ، قائلاً : « فليعملوا دون ان يتقاضوا أي أجر » .

وذلك أدى الى تبادل الرسائل بين رئيس اللجنة وبين وزير المعارف .

واللجنة أجلت اجتماعها ، الى حين حل القضية .

عندئذ رأيت من الضروري ان أتدخل في الأمر ، ووجهت الى الوزير السيد عبد المهدي ، الكتاب التالي :

كانون الثاني ١٩٢٧

معالي الوزير المفخم

ان لجنة الاصطلاحات العلمية عطلت اجتماعاتها انتظاراً الى جواب معاليكم على تقريرها المتعلق بالاكراميات . وانني أعتقد بضرورة انهاء هـذه المسألة المعلقة واعادة الامور الى مجاريها وذلك للاسباب الآتية :

أولاً — اننا كنا أودعنا الى اللجنة قائمة الاصطلاحات المتعلقة بالعلوم الرياضية والطبيعية وطلبنا منها تدقيقها واختيار الأوفق منها ، بما ان عدداً غير قليل من المعلمين مشغولون في تأليف الكتب وترجمتها يهمهم جداً كما يهمنا أيضاً ان تنجز اللجنة مذاكراتها في هذا الشأن بدون تأخير وابطاء .

ثانياً — ان اللجنة كانت تألفت بناء على توصية المجلس النيابي وقرار اللجنـة الوزارية المؤلفة للنظر في تلك التوصيات، فتعطيلها في بدء أعمالها لا يتفق مـع حكمة الحكومة .

ثالثاً — ان وظائف اللجنة المشار اليها من الامور التي تهم جميع البلاد العربية، وقد شاع تأليفها في تلك البلاد وبحث عنها عدد غير قليل من الجرائد والمجلات . فتعطيل اللجنة قبل ان يتاح لها الوقت الكافي للعمل يسيء لسمعة العراق .

رابعاً — ان معاليكم وافقتم على قبول الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر عربي يجتمع فيه ممثلون من البلاد العربية المختلفة للمداولة في أمر المعارف ولا شك في أن مسألة توحيد الاصطلاحات العلمية ستكون من أول المسائل التي يجب ان ينظر فيها في المؤتمر المذكور . فيكون من الموافق جداً ان يتقدم العراق الى هـذا المؤتمر

باقتراحات صريحة بعد دراسة وافية في هذا الباب . فتعطيل اعمال اللجنـــة يحرمنا الاستفادة من هذه الفرصة السانحة .

هذا وأرى من واجبي أيضاً ان أعرض لمعاليكم انأمر هذه اللجنةواكراميات اعضائها كانت عرضت في حينها على اللجنة الماليـة من المجلس النيابي وقبلت من قبل اللجنة المشار اليها ، كما لا يخفى على معاليكم حيث كنتم عندئذ أحد أعضائها .

هذا ولمعاليكم الاحترام .

ساطع الحصري
مدير المعارف العام

وعلى الرغم من ذلك ، لم يغير الوزير موقفه من اللجنة .

« ولجنة الاصطلاحات العلمية » انحلت – من جراء ذلـــك – وزالت من من الوجود ، بعد ان عاشت وعملت مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فقط .

المدرسون الايرانيون
الذين احدثوا لنا مشاكل كبيرة

كان في العراق زمرة من الناس لا تفرق بين الجعفري العراقي وبين الجعفري الايراني . ومعظم وزراء المعارف ، كانوا من هذه الزمرة : فوزير المعارف هبة الدين الشهرستاني ، ادخل بين افراد البعثة الاولى التي اوفدت الى الدراسة في الجامعة الاميركية في بيروت ، شاباً ايرانياً متحمساً لايرانيته ، وصار يقوم بدعاية لايران قائلاً : ان الانتداب على العراق يجب ان يعهد الى ايران . والوزير عبد الحسين الجلبي ، عيّن سكرتيراً له معلماً ايرانياً ، واتاح له فرصة الاطلاع على جميع اسرار مجلس الوزراء في العراق ، فضلاً على انه كان رعى شاباً ايرانياً آخر ، وانفق على دراسته بسخاء . والشاب المذكور ، بعد ان وصل الى مرتبة مدير معارف منطقة الفرات اظهر نعرته الايرانية ، وذهب الى خدمة ايران . وبعد بضع سنوات ، عاد الى بغداد ، وعلى رأسه البهلوية ، بصفته مفتشاً للمدارس الايرانية في العراق ، موفداً من قبل الحكومة الايرانية . واما الوزير السيد عبد المهدي ، فقد فات الجميع في هذا المضمار .

وفيما يلي بعض التفاصيل عن المدرسين الايرانيين الذين اظهروا نعرتهم الايرانية بكل وضوح وجلاء :

محمد الدشتي

بين طلاب الدفعة الاولى من الذين أرسلوا للدراسة في الجامعة الاميركيـــة ببيروت ، كان طالب اسمه « محمد الدشتي » .

انه كان يدرس على حساب الحكومة العراقية ، ولكنه كان يتردد بين جمعية الطلاب العراقيين وجمعية الطلاب الايرانيين في الجامعة المذكورة . وقد بلغني من من مصادر عديدة بأنه كان يصرح بأنه ايراني . وكان يقول : ان الانتداب على العراق يجب ان يكون للحكومة الايرانية .

ما العمل ؟ التساهل مع الايرانيين ، ولا سيا عدم التمييز بين الجعفريـــين العراقيين والجعفريين الايرانيين ، كان من الامور الشائكة ، فكان من الصعب ان أثير هذه القضية ، وأضمن النجاح فيها .

وقد علمت انه يدرس الكيمياء . وقلت في نفسي : لا مجال للاضرار بالعراق في دروس الكيمياء .

* * *

عندما أتم دراسته وعاد الى بغـــداد ، وتولى التدريس في دار المعلمين وفي المدرسة الثانوية ، لاحظت منه أطواراً غريبة عزوتها على حب الظهور : عندمـــا أذهب — مع الوزير — الى زيارة المدرسة ، يسارع في اجراء تجارب كيماوية التي تخطف أنظار الوزير ، وفي الوقت نفسه يتخذ التدابير ليصوروه ، وهو يجري التجربة .. والوزير ، الذي يرى أمثال هذه التجارب لأول مرة في حياتـــه ، يندهش منها بطبيعة الحال ، ويقول : « خوش معلم ، قدير جداً » . وقد علمت أنه يأتي بالمصورين ليصوروه ، خلال اجراء التجارب أمام الطلاب . وظننت ان الدافع لكل ذلـــك ، هو حب الظهور . وطلبت من المدير ، ان يقول له : لا يجوز ان يقضي قسماً من أوقات الدرس ، بالترتيبات التي يقضيها التصوير .

ولكني علمت — في الأخير — انه كان يقصد من ذلك أمراً آخر : انه كان يجمع تلك الصور ، ليرسلها الى وزارة المعارف في ايران — مع صورة شهادته من

الجامعة الاميركية – بغية التوظف لديها .

وفي يوم من الأيام ، غاب عن الدروس ، وأرسل لنـــا ورقة باستقالته – من ايران .

وعلمنا أنه كان تلقى أمر تعيينه في ايران ، فذهب الى مقر عمـله ، متناسياً كل المبالغ التي كانت أنفقتها على دراسته – الحكومة العراقية .

وكان هربه من العراق مع أحمد أمين .

ولكنه قبل ان يهرب ، كان لعب دوراً هاماً ، في الفتنة التي حدثت بمناسبة كتاب أنيس النصولي .

احمد امين

عندما كنا نبحث عن المعلمين الذين سنحتاج اليهم للتعليم في المدارس الثانوية في السنة القادمة ، قال لي الوزير عبد الحسين الجلبي :

– أكو شاب كاظماوي ، يدرس في دار الفنون في استانبـول سيتم دراسته هذه السنة . أنا أعرفه ، هو منسوب الينا . ولا أكتم عنك بأني أنا الذي أنفقت عليه وعلى دراسته .

وقد علمت بانه في قسم الرياضيات، ولذلك سررت جداً من وجود معلم عراقي متخرج في دار الفنون . فلم أتردد في ادخاله في عــداد الذين سيعينون في السنة التالية .

أتى الطالب ، ومعه شهادة دار الفنون . فوجدت درجاته جيدة. ثم حضرت البعض من دروسه ، بعد تعيينه . وزاد تقديري له عندما لاحظت الطريقـة التي يتبعها في التدريس .

وعندما زاد الالحاح في تعيين مفتش للمعارف في الفرات – ورأيت عــدم جدارة محمد عبد الحسين للتفتيش – رأيت ان نعينه للوظيفة المذكورة ، لـكي لا يقال بأننا أبعدنا محمد عبد الحسين لكونه جعفرياً .

وثم عيناه مديراً للمعارف لمنطقة الفرات . واذا به يتغيب يوماً عن الحلة وعن

بغداد ، ثم يرسل لي ورقة من ايران ، يقول فيها : انه دخل في خدمة الحكومة الايرانية . ويشكرني على المساعدات التي بذلتها نحوه خلال عمله في العراق !

طالب كاظماوي ، درس في دار الفنون ، على نفقة عبدالحسين الجلبي ، وتقدم في خدمة وزارة المعارف بقفزات سريعة ... يترك العراق ، ويذهب الى خدمة الحكومة الايرانية ... لانه كان كاظماوياً ، ولكنه ايرانياً ...

وبعد ان تركت ادارة المعارف ، بثلاثة أو أربـــع سنوات ، صادفت في شارع الرشيد أحمد أمين ، وعلى رأسه البهلوية .. وعلمت بأنه جاء بصفته مفتشاً المدارس الايرانية في العراق .. ووزارة المعارف لم تنتبه ولم تعترض على ذلك .

هذه الحادثة كان يجب ان تفتح عيون العراقيين الذين لا يميزون بين الجعفري الايراني والجعفري العراقي .. ولكن .. أعقبت هذه الحادثة ، بمدة وجـيزة ، حادثة مهدي الجواهري .

مهدي الجواهري

قال لي وزير المعارف السيد عبد المهدي : — في النجف أكو أديب وشاعر مهدي الجواهري . عينه معلماً للغة العربية في احدى مدارس بغداد .

قلت له : اني ذاهب الى تفتيش مدارس الفرات بعد ثلاثـة أيام ، اتصل به في النجف .

وفعلاً ، عندما ذهبت الى النجف، سألت عنه أولا من عبد المحسن الشلاشي: الذي كنت أنزل في داره في كل سفرة أقوم بها الى النجف . قال لي ، عبدالمحسن الشلاشي ، على الفور :

— انه ايراني .

ومساء أتاني الجواهري ، وقـــدم نفسه قائلاً : ان معالي الوزير أمرني أن ألتقي بك .

قلت له : أولا ، أريد أن أعرف ما هي جنسيتك ؟

قال ، دون تردد : أنا ايراني الجنسية .

قلت : في هذه الحالة لا يمكن تعيينك .

قال : لماذا ؟ ألا يوجد معلمون سوريون ولبنانيون ؟

قلت : ولكن هؤلاء من حملة الشهادات العالية ، في المواضيع التي لا يوجد بين العراقيين من يقوم بها . وأما أنت فستكون معلماً للغة العربية ، في احدى المدارس الابتدائية ، ويوجد عدد كبير من العراقيين ، يستطيعون تولي تعليم العربية في المدارس الابتدائية .

قال : ألا يوجد في المدارس الابتدائية ، معلمون غير عراقيين ؟

قلت : ولا واحد .

وأصر مدة من الزمن ، في تعيينه ، وهو في جنسيته الايرانية .. ، وعندما رأى أني اكرر عدم امكان ذلك ، قال :

– خوش ، أنا مستعد آخذ الجنسية العراقية .. ولكن تعرفون هذه قضية خطيرة ، لي علاقات ، لي أقارب هناك .. قبل أن أترك الجنسية الايرانية ، يجب أن أعرف ، ما هو الراتب الذي ستعطونه لي ، اذا تجنست بالجنسية العراقية ..

كدت أنفجر أمام هذه المساومة الغريبة ، ولكني تمالكت نفسي ، لما كنت لاحظته في السيد عبد المهدي ، من رغبة في خلق المشاكل فذكرت له الراتب الذي يعطى لأمثاله . والرجل فارقني بعد هذا الحديث .

عندما عدت الى بغداد ، وواجهت السيد عبد المهدي ، قلت له :

– اني تواجهت مع الجواهري ، ولكني عرفت أنه ايراني الجنسية .

وكنت لا أزال أتوقع ان ذلك سيؤثر في الوزير ، وسيتخلى عن طلب تعيينه . ولكني دهشت ، عندما رأيته يقول ، دون تردد : – خوش نخليه يتجنس بالجنسية العراقية ..

وبعد بضعة أيام ، قال لي : انتهت المسألة ، وزير الداخلية قرر منحه الجنسية العراقية ..

وبما انه لم يبقَ لدي حجة قانونية للامتناع عن تعيين الجواهري ... أجريت المعاملات اللازمة للتعيين .

ولكنه قبل أن يمضي أسبوع واحد على بدئه العمل ، نشر في جريدة ... قصيدة ، يمدح فيها فارس ، ويذم العراق ، بقوله :

لي في العراق عصابة ، لولاهم	ما كان محبوبا اليّ عراق
لا دجلة لولاهم ، وهي التي	عذبت ولا الفرات بذاق
هي فارس،وهواؤها روح الصبا	وسماؤها الاغصان والاوراق

جاءني المفتش نوري ثابت ، ليطلعني على القصيدة ، ووضع امامي نسخة « الفيحاء » التي نشرتها ، وقال بعصبية شديدة : — المعلمون الذين لاقيتهم كانوا متألمين جداً ...

وعندما قرأت القصيدة المطبوعة ، قلت في نفسي «يظهر انه نظمها ونشرها، ليطمن اقاربه الذين يعيشون في ايران » . ولكن ، قبل ان اتخذ قراراً نهائياً في الامر ، رأيت ان استطلع رأي معروف الرصافي فيها . والرصافي عندما اطلع عليها ، قال على الفور ، وبغضب شديد : — هذه شعوبية بكل معنى الكلمة ... وبعد المداولة مع مدير معارف بغداد ، قررت فصل الجواهري عن عن وظيفة التعليم وصدر الامر الاداري اللازم لتنفيذ هذا القرار .

واما الوزير السيد عبد المهدي ، عندما اطلع ما تم في امر الجواهري غضب غضبة شديدة ، وطلب مني الغاء القرار واعادته الى وظيفة التعليم .

وطلبه هذا ، صار سبباً لسلسلة من المكاتبات ، جرت بيني وبينه بصورة رسمية وبما ان هذه المكاتبات لم تبق منحصرة بقضية الجواهري ، بل تمدت ذلك الى صلاحيات المديرية العامة ، واظهرت سريرة السيد عبد المهدي في أمور الجنسية والوطنية والقومية بوجه عام ، رأيت ان انقل في الصحائف التالية سلسلة هذه المكاتبات بنصوصها الكاملة .

المكاتبات التي جرت بيني وبين السيد عبد المهدي بمناسبة قضية الجواهري

ان القرار الذي اتخذته ونفذته في حق مهدي الجواهري، صار سبباً لسلسلتين من المكاتبات والمناقشات التي جرت بيني وبين الوزير السيد عبد المهدي.

وقد حامت احداهما حول صلاحيات المديرية، والاخرى حول الجواهري نفسه.

١ – قضية الصلاحيات

لقد زعم السيد عبد المهدي ان القرار غير قانوني لانه لم يقترن بموافقة الوزارة وتوهم ان في الأمر تصرفاً شاذاً، فأرسل لي الكتاب التالي:

حضرة المدير العام

ان الأمر الاداري الصادر في ٢ نيسان ١٩٢٧ القاضي بفصل المعلم محمد مهدي الجواهري يؤسفني عندما أرى به تحدياً على حقوق مقام الوزارة التي يجب أن يكون صدورها كذا أوامر بعد أخذ موافقتها لا لكون الوزير هو المرجع النهائي في وزارته فقط بل لكونه هو المسئول عن أعمالها وهو المحاسب امام مجلس الامة وغيره. فلكي يتمكن من القيام باعباء هذه المسئولية وليتسنى له تأدية الحساب تماماً فانه بطبيعة الحال يجب ان يكون على علم تام بما يصدر من

هذا القبيل قبل صدوره . ولما كان الامر الآنف الذكر وقع وبلغ الى المرجع ولم يستمزج به رأينا فضلاً عن طلب موافقتنا التي هي شرط لازم لصحة هذا الامر وبما ان المتعارف هو ان التعيين والفصل والتثبيت جميعها لا تكسب الصفة القطعية الا بعد أخذ الموافقة عليها اراني راغباً جد الرغبة في ان أعلم ما هي الدواعي التي حدت الى ابتكار هذه الطريقة التي اراها جديدة في أيامي وشاذة عن القواعد التي يجب اتباعها .

عبد المهدي　　　　　　　　　　　　٦/٤/١٩٢٧

وزير المعارف

ولكن التعليمات الوزارية المقررة منذ سنة ١٩٢٢ كانت تركت هذه الامور الى مديريات المعارف . ولذلك قدمت الى الوزير المذكرة التاليـة ، للبرهنة على قانونية المعاملة :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ٦/٤/١٩٢٧ الذي تقولون فيه :

« . . ان المتعارف هو ان التعيين والفصل والتثبيت جميعها لا تكسب الصفة القطعية الا بعد أخذ الموافقة عليها أراني راغباً جد الرغبة في أن أعلم ما هي الدواعي التي حدت الى ابتكار هذه الطريقة التي أراها جديدة في أيامي وشاذة عن القواعد التي يجب اتباعها » .

اعرض ان الطريقة المبحوث عنها لم تكن جديدة ولا شاذة فانها نفس الطريقة المتبعة في هذه الوزارة منذ تشكيل المديريات سواء ذلك في أيام معاليكم أو في الايام التي سبقتها .

فلم يكن هناك أي تعارف كان يحتم على المديرية أن تعرض أمر تعيين أو فصل معلمي المدارس الابتدائية الى مقام الوزارة لاستحصال موافقتها بل بعكس ذلك المتعارف في هذه الوزارة منذ سنين عديدة يلخص في القواعد الآتية :

أ) معلمو المدارس الابتدائية يعينون ويفصلون من قبل مديري المناطق .

ب) مديرو المدارس الابتدائية ينتخبون من قبل مديري المناطق ويعينون ويفصلون بتصديق المديرية العامة .

ج) معلمو ومديرو المدارس الثانوية ودار المعلمين ومدارس الصناعة ينتخبون من قبل المديرية العامة ويعينون ويفصلون بتصديق الوزارة .

فجميع المعاملات جرت ولا تزال تجري وفقاً للقواعد المسرودة . فاننا لا نذكر قط بأننا طلبنا مصادقة معاليكم على تعيين أو فصل احد من معلمي المدارس الابتدائية .

ترون معاليكم من ذلك ان الطريقة التي سلكناها في أمر فصل محمد مهدي الجواهري لم تكن طريقة جديدة ولا شاذة .

أما مبدأ مسئولية الوزير امام مجلس الأمة فلا أود ان أبحث عنها الا أنني أرى من واجبي ان أقول ان هذه المسئولية لا تتنافى بصورة من الصور مع مبدأ تقسيم الأعمال وتوزيع المسئوليات على الموظفين كما هو معلوم ومسلم في الحقوق الادارية والدستورية . هذا ولمعاليكم الاحترام .

١٩٢٧/٤/٦ مدير المعارف العام

ومع هذا ، لم يقتنع الوزير بذلك ، وأرسل لي الكتاب التالي :

الى حضرة مدير المعارف العام

جواباً لكتابكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ ، أنا لا أعرف بان لهذه الوزارة نظاماً خاصاً دون بقية الوزارات التي فيها التعيين قسمان . قسم لا يتم الا بعد موافقة الوزير وقسم وهو الخاص بالموظفين الصغار تستمزج عنه اراء الوزاره من قبل المديريات . ثم ان تعيين الجواهري كما لا يخفاكم كان بترشيح منا وبناء على طلبنا فكان من اللازم استمزاج رأينا قبل الفصل . واذا كان في الايام التي سبقتنا جار غير هذا التعامل فأود ان لا يجري في أيامي لاني لا أريد الا ان أعلم كل شيء عن شؤون الوزارة التي أنا متوليها .

عبد المهدي

ولكن العمل بتلك التعليمات ، لم يجر في الأيام السابقة لوزارة السيد عبد المهدي فحسب ، بل طول مدة وزارته هو أيضاً. ولذلك ارسلت اليه الجواب التالي :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ ، انني لا أرى لزوماً لاطالة الكلام بالبحث عن الاصول المتبعة في بقية الوزارات . ولكنني اعود فأقول ان وزارة المعارف تركت أمر تعيين وتبديل معلمي الابتدائية الى المديرين مباشرة – بنص صريح – حتى قبل تشكيل المديرية العامة . فالمعاملات جرت ولا تزال تجري على هذا الاساس والاساسات التي عرضتها في كتابي السابق ليس في الايام التي سبقت أيام معاليكم فقط بل في ايام معاليكم نفسها ايضاً . فقد جرى تعيين وتحويل وفصل عدد غير قليل من معلمي المدارس الابتدائية بدون ان يطلب مصادقة معاليكم في أمرهم أو ان يستمزج رأي معاليكم فيهم .

أما وجود معرفة شخصية سابقة بين معاليكم وبين مهدي الجواهري فلا حاجة للبيان انه ليس من الامور التي تحتم على الادارة انتهاج خطة خاصة شاذة عن القاعدة العامة في حقه .

لا شك في ان لمعاليكم الحق في ان تطلبوا ان تعلموا كل شيء عن شئون الوزارة ولذلك نحن اعلمنا معاليكم الاسباب التي دعتنا الى فصل الجواهري بتحرير خاص حتى قبل ان تطلبوها منا . ولكن لا حاجة للبيان ان « طلب العلم عما يجري » و « طلب عدم الاجراء قبل العلم » شيء آخر .

فالطلب الاول من الامور الطبيعية اما الطلب الثاني فمن الامور المنافية لمبدأ تقسيم الاعمال بين الموظفين وتوزيع المسئوليات عليهم بالتسلسل حسب درجاتهم ذلك المبدأ الذي يعد حجر الزاوية في بناية الادارة والحكومة .

هذا ولمعاليكم الاحترام

١٩٢٧/٤/٧

مدير المعارف العام

٢ – امر الجواهري نفسه

في نفس اليوم الذي أصدر فيه السيد عبد المهدي كتابه المتعلق بصلاحيات المديرية أرسل لي كتاباً آخر ، يدافع فيه عن الجواهري ، ويطلب سحب أمر فصله واعادته الى وظيفته :

حضرة المدير العام

كنت طلبت من مدير المنطقة يوم السبت ٢ نيسان ١٩٢٧ تأجيل البت في فصل الجواهري الذي استخبرته « ويا للاسف » في طريقة غير اعتيادية .

قد طالعت القصيدة المدرجة بالفيحاء فما رأيت بها ما يكون جرماً يعاقب عليه عراقي بفصله من وظيفته بل كل ما هنالك وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة واقوال تشابهها قد قيلت أمثالها من شعراء متقدمين ومعاصرين . فعليه يجب سحب امر الفصل وابقاء المعلم المذكور بوظيفته كما كان ودمتم .

١٩٢٧/٤/٦ عبد المهدي

وزير المعارف

فرأيت ان ارسل اليه مذكرة تفصيلية ، اوضح فيها النزعة التي تنم عليها القصيدة ، مع تذكير الوزير بكيفية تجنسه بالجنسية العراقية :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ الذي تطلبون فيه سحب أمر الفصل المتعلق بمهدي الجواهري .

تقولون معاليكم « قد طالعت القصيدة المدرجة بالفيحاء فما رأيت بها ما يكون جرماً يعاقب عليه عراقي بفصله من وظيفته بل كل ما هنالك وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة » .

فأرى من واجبي ان أستلفت نظر معاليكم الى النقاط الآتية :

أولاً – ارجو ان تلاحظوا البيت الآتي بكل تدبر وامعان :

لي في العراق عصابــة لولاهم
ما كان محبوبـاً اليّ عراق

هل في هذا البيت شيء يمكن ان يقال عنه بانــه « وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة » افلم يعلن الشاعر في هذا البيت – بكل صراحة ووقاحة – انه لا يحب العراق لولا وجود « عصابته » الخاصة فيه .

ثم ارجو ان تنظروا في البيت الذي يليه :

لا دجــلة لولاهم وهي السـقي
عذبت تروق ولا الفرات يذاق !

أفيمكن ان تقولوا عن هذا البيت أيضاً انه « وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة »، أفلم يكرر الشاعر فيه ما قاله في البيت الاول بصراحة ما وراءهـا صراحة وبوقاحة ليس من بعدها وقاحة ، أفلم يؤكد علاقته بتلك « العصابة » وعدم مبالاته بالعراق وبكل ما يتعلق به العراق من دجلة والفرات .

هذا فاني ألفت نظر معاليكم بوجه خاص الى البيت الذي يلي هذين البيتين :

هي فارس وهواؤها روح الصبا
وسماؤها الاغصان والأوراق

نعم اننا نرى في هذا البيت بحثاً عن الطبيعة،عن الهواء والسماء وعن الاغصان والاوراق، ولكننا نرى ان ذلك لا يعود – في نظر الشاعر – الى منظر من مناظر الطبيعة بل الى بلاد « فارس » باجمعها كأن جميع « هواء فارس » من روح الصبا وكأن جميع « سماء فارس » من الاغصان والاوراق، ثم أفلا يجب علينا ان ننتبه الى مجيء هذا البيت عقب البيتين السابقين والى ذكر فارس على هذه الصورة – بعد ذكر العراق على الصورة الآنفة – أفلا يحمل ذلك القارىء يتساءل في نفسه عن ماهية « العصابة » التي لولاها لما أحب الشاعر العراق ولما ذاق الفرات .

ومهما أمعنا النظر في هذه الابيات ومهما حسنا الظن في نيات قائلها لا يمكننا الا ان نسلم بانها تنم عن نزعة فارسية شديدة .

انني لا أنكر ان أقوالاً مشابهة لهذه الأقوال قد قيلت من شعراء متقدمين او معاصرين كما تفضلتم معاليكم ولكنني أقول : ان مؤرخي العرب وادباء العرب إتفقوا على تسمية هذه الاقوال واولئك القائلين باسم معلوم هو « الشعوبية والشعوبيون » .

ثانياً – تصفون معاليكم الشيخ مهدي الجواهري بوصف « العراقي » فاسمحوا لي ان اذكر معاليكم بانه لم يتجنس بالجنسية العراقية الا قبل بضعة أسابيع وبعد تردد طويل وتوسط معاليكم في الامر .

فعندما طلبتم معاليكم منا تعيينه معلماً للمدرسة الثانوية كان المومأ اليه فارسي الجنسية بصورة رسمية . وعندما تواجهنا معه في النجف وبينا له عدم امكان توظيفه قبل تجنسه بالجنسية العراقية اظهر تردداً كبيراً في الأمر وحاول ان يذكر لنا شواهد عديدة للتعيين دون تجنس وطلب منا في الاخير ان نمهله أسبوعاً لكي يفكر ملياً في الامر ، كما انه قال لنا بكل صراحة « انه يود ان يعرف المنافع التي سينالها مقابل التضحية التي سيقوم بها » .

فأنني عندما أذكر كل ما سبق واقرأ الابيات الآنفة الذكر التي نشرها أخيراً في الفيحاء أراني محقاً في القول بان المومأ اليه لم يتجنس بالجنسية العراقية بصورة رسمية الا بقصد الانتفاع ، فانه لا يزال متمسكاً بجنسيته الاصلية ونزوعه اليها.

ثالثاً – ان معارف العراق تكبدت اضراراً جمة من أعمال الفرس المولودين في العراق ومن جراء سياسة التسامح والتغافل التي جرت عليها الحكومة مدة من الزمن في أمر هؤلاء . فان معاليكم قد رأيتم رأي العين الاضرار المعنوية والمادية التي تولدت اخيراً من ارسال الدشتي على نفقة الحكومة العراقية قبل خمس سنين فاذا بحثتم معاليكم عما حدث من جراء استخدام السيد علي وأحمد امين – بحجة ولادتهم في الكاظمية وعراقيتهم الظاهرية – لا أشك في أنكم تعذرونني في تشددي في هذا الباب .

رابعاً – انني كنت أشعر بنفسي متفقاً في الرأي مع معاليكم عندما كنتم تقولون «ان الاخلاق والشعور في المدارس يجب ان تعتبر فوق كل شيء» ولكنني كنت أعتقد ان معاليكم ايضاً تضعون الشعور القومي فوق كل المشاعر الاخلاقية .

ولهذه الاسباب كلها أراني معذوراً في عدم اعادة المهدي الجواهري الى وظيفة التعليم .

هذا ولمعاليكم الاحترام ،

٧ نيسان ١٩٢٧ مدير المعارف العام

ولكن السيد عبد المهدي أصر في طلبه . وفضلاً عن ذلك أبدى رأياً خاصاً في معنى الجنسية ، قائلاً انه يعتبر الجواهري عراقياً ، ليس لانه تجنس أخيراً بالجنسية العراقية ، بل لأنه وأجداده مولودين في العراق :

حضرة المدير العام

جواباً لكتابيكم المؤرخين ١٩٢٧/٤/٧ ، مع الاسف حيث ارى بكتابيكم المذكورين أمراً لا أستطيع تفسيره الا بشيء واحد وهو انكم تريدوننا ان ننقاد لرغبتكم ونتزل على ارادتكم سواء أكنتم بها محقين أم غير محقين ، على أني أود ان لا يغرب عن ذهنكم في ان ذلك لا يوافقنا أبداً ولا هو من شأننا فاني أعرف حدود صلاحيتي تماماً كما اني اعرف الحد الذي تنتهي اليه وظيفتكم جداً .

ما كنت أود ان أرى الاصرار على الخطأ بالغاً هذا المبلغ ولو انني كنت في موضع محاججة ومخاصمة لقلت بان اتخاذكم البيت الاول الذي أوردتموه في كتابكم كدليل على تبرير عملكم تجاه الجواهري لولا رؤياكم للمسألة بغير عين السخط لرأيتموه لا يصلح ان يتخذ كدليل منكم على حرمان عراقي من وظيفته . أكرر قولي وأقول عراقي لا لكونه تجنس منذ شهر أو أقل فان الجنسية صبغة اسمية لا قيمة لها في نظري بل لكونه قطن اباؤه واجداده العراق منذ قرن ونصف فكانوا يشتركون بخيره وضيره وكابدوا منه مصائب ما يكابده كل عراقي صميم .

ان البيت طبيعي ولا يحتاج الى أمثال هذه التأويلات والتفسيرات التي تولدها مع الاسف بواعث لا أدركها . فأنت وأنا وكل واحد تعلقنا بالوطن انما هو بالاسرة والاصحاب وبكل ما تربطنا معه الروابط الاجتماعية لا بالماء ولا بالتراب، فبطبيعة الحال لو ان اسرتك واصحابك بقفقاسية لتعلقت بها أكثر من تعلقك بسورية أو بالعراق بل ولا كان يخطر لك العراق ولا سورية ببال فاذا كان ذلك وهو المعروف بالبداهة كتقرير حقيقة فما معنى هذه الضجة التي بغير محلها ؟ واما البيت الثاني فظاهر بمعناه ومبناه اذ ما هو الا كتفسير لسابقه . أما البيت الثالث فيمكنك ان ترى أمثاله كما ترى أمثال سابقيه الكثيرة عندما تطالع دواوين الشعر المعاصرين ممن لهم في أوطانهم منزلة وطنية سامية ولم يوصموا بوصمة الشعوبية أو الشعوبيين .

هذه الابيات الثلاث التي دعمت بها حجتك انما هي في نظر الحقيقة لا شيء . وما جاء غيرها فاني لا أراه الا من قبيل الحشو الذي لا أريد ان أقتل وقتي بالرد عليه خاصة ونحن كما قلت لسنا في ميدان محاججة ولا مخاصمة .

وبما أني صارحتك برأيي بعد ان اعتقدت بصحته وأحقيته فلا يسعني ان أحوره أو أغيره نزولاً على رأي آخر وهو :

أ) لزوم اعادة الجواهري لأنني معتقد بانه لم يفصل بسبب مشروع .

ب) لا بد من ان يكون الجري بالتعيين والفصل على القاعدة التي تكون أدعى للنظام واحفظ لحقوق المعلمين وأبعد عن الاحكام الكيفية .

فهذا رأيي وهذه ارادتي فاذا هي تضاربت مع ارادتكم فليس لنا ولكم الا اجراء ما هو محتم اجراؤه في أمثال هذه المسائل بدون اضاعة وقت او اطالة حديث .

١٩٢٨/٤/٧ عبد المهدي
وزير المعارف

فكان لا بد لي من ان افند هذه النظرية ، مستنداً الى وقائع لا تزال ماثلة في الأذهان . فأرسلت المذكرة الجوابية التالية :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٧ ،

اولا – تصارحوننا معاليكم بنظريتكم المتعلقة بالجنسية والوطنية . انني لا اود ان أناقش معاليكم على هذه النظرية ولكنني أقول ان ارسال الدشتي لاكمال التحصيل على نفقة العراق ضمن طـــلاب البعثة العراقية كان مستنداً على نظرية مماثلة، وان استخدام السيد علي وأحمد امين ايضاً كان من جراء تطبيق تلك النظرية . ولما كانت قيمة النظريات تقاس وتقدر بصحة نتائجها فأعـــال هؤلاء المعلمين الثلاثة واشتغالاتهم الحالية كافية لاظهار درجة صحة النظرية المبحوث عنها – بكل وضوح وجلاء .

ثانياً – انني عرضت الابيات المبحوث عنهـــا الى أنظار كثير من الادباء والمفكرين قبل اصدار امر الفصل وبعده . فلم أرَ احداً لم يندهش من قراءتها ولم يعتبرها دليلاً صريحاً على نزعة فارسية . فنحن لم نصر على الخطأ بل نستند على قضية حقة وبديهية ونصر على وضع المصلحة العامة والمنافع الوطنية فوق كل المصالح والمنافع ليس الا .

وفي الأخير أرى من واجبي ان ألخص نقطة نظري كما يأتي :

أ) ان معلمي المدارس الابتدائية ليسوا من الموظفين الذين يجب أن نستحصل مصادقة الوزارة في أمرهم نظراً الى التعليمات الموضوعة والاصول المرعيـة منذ اربع سنين . فالمعاملة الواقعة ليست خارجة عن الصلاحية بل هي ضمن صلاحية المديرية .

ب) ان الأبيات المنتشرة في الفيحاء تدل دلالة قطعية على نزعة فارسية فلا تسوغ توديع تربية أولاد العراق الى يد قائلها . فالمعاملة الواقعة ليست مخالفة للعدل بل هي ضمن مقتضيات المصلحة العامة وسيما مصلحة المدارس .

فانني اتحمل جميع مسؤوليات هذا العمل كما انني مستعد الدفاع عنه أمام اي هيئة كانت .

ولهذا كله لا يمكنني ان ارجع الجواهري الى التعليم طالما أبقى تحت أعباء وظيفة مديرية المعارف العامة وتحت مسؤولياتها المادية والمعنوية .

هذا ولمعاليكم الاحترام .

٩ نيسان ١٩٢٧ مدير المعارف العام

الصفحة الاخيرة من القضية

بعد الرسالتين الاخيرتين ، انتقلت القضية – بطبيعة الحال – الى رئيس الوزراء .

لم اطلع على ما دار بين الوزير السيد عبد المهدي وبين رئيس الوزراء جعفر العسكري . ولكني علمت النتيجة التي توصلا اليها عندما استدعاني رئيس الوزراء وكلمني في الموضوع ، وقال لي بحضور رشيد عالي الذي كان وزيراً للداخلية :

– انا معك ، ونرى ان ناظم هذه القصيدة لا يجوز ان يتولى وظيفة التعليم في مدارس العراق . ولكن الوزير السيد عبد المهدي اعتبر القضية ماسة بكرامته ، وصار يهددنا بالاستقالة . ونحن لا نريد ان تحدث ازمة وزارية في ظروفنا الحالية . ولذلك رأينا ان نعالج القضية بالصورة التي تحفظ للوزير كرامته . ونرجوك ان توافق على هذا الحل : انت تلغي الأمر الاداري ، وتعيد الجواهري الى عمله ، والوزير بعد ذلك يخرجه من الوظيفة المذكورة أو يحمله على الاستقالة .

استغربت جداً الطريقة التي يقترحونها علي ، ولكن لم أشأ ان ابادر رئيس الوزراء برفضها على الفور ، بل رجحت ان اوجه اليه السؤال التالي :

– واذا لم يفعل ذلك السيد عبد المهدي؟واذا أراد ابقاءه في خدمة التعليم ؟.

ورشيد عالي الذي كان حاضراً طوال هذا الحديث ، اجاب على الفور :

– عندئذ نحن نستقيل ..

وبعد قليل من التأمل ، قلت :

– ارجو ان تعذروني .. انا لا استطيع ان اعمل باقتراحكم هذا ولكني ، لا

اود ان اصير سبباً لأزمة وزارية . لذلك آخذ اجازة اعتيادية لمدة اسبوعين ، واستريح في داري . فالوزير يجري كل ما اقترحتموه عليّ ، خلال ايام اجازتي . وانا اعود الى العمل ، بعد اتمام الامور ، واخراج الجواهري من سلك المعلمين .

وبعد هذه الحادثات اخذت الاجازة وتركت العمل . والوزير أصدر امراً باعادة الجواهري . ولكن بعد ذلك ، اخذ يستنفر كل أعوانــه للتوسل بكل الوسائل ، لاثارة الرأي العام ضدي . ولكن ، عندما قرب موعد انهاء الاجازة كلمت رئيس الوزراء وقلت له ان السيد عبد المهدي لم يبرّ بوعده اليكم الى الآن . واذا لم يتم الامر ، حسب الاتفاق السابق ، سأقدم استقالــتي من المديريــة العامة .

وبعد يومين من هذه المكالمة التلفونية . علمت ان الجواهري قدم استقالته من وظيفة التعليم ، بناء على ايعاز السيد عبد المهدي . وانتهت القضية ، بتبعيد الجواهري عن سلك التعليم .

أمام المشاكل المالية

لقد عملت – خلال قيامي بأعباء مديرية المعارف العامة تحت ظروف مالية سيئة وقاسية – بسبب الضيق المالي الشديد الذي استحوذ على البلاد قبل بداية موارد النفط . وبذلت جهوداً كبيرة جداً ، لتوسيع نطاق التعليم ، على الرغم من تلك المشاكل المالية .

ولاعطاء فكرة اجمالية عن ذلك ، أدرج فيما يلي : فقرة من تقرير كتبته سنة ١٩٢٦ ، وصورة من مذكرة كتبتها سنة ١٩٢٧ .

– ١ –

فقرة من تقرير

لقد قلت في تقريري السنوي – عن العام الدراسي ١٩٢٥ / ١٩٢٦ – بعد استعراض ما حققناه في ميدان توسيع نطاق التعليم ، ما نصه :

ان اسباب هذه النتائج تعود الى الجهود العظيمة التي بذلت لاجل استثمار المخصصات المدفوعة في الميزانية الى اقصى درجات الامكان في العمل والاقتصاد.

ان هذه الجهود تجلت خاصة في استقامتين جوهريتين :

أولاً : تنقيص نفقات الادارة .

ثانياً : تنسيق عدد المعلمين .

ان هذه التنسيقات هي التي مكنت المعارف من تزييد عدد المدارس وطلابها زيادة كبيرة ، بدون ان تحصل على زيادة مهمة في مخصصاتها .

ولكن من الضروري ان نلفت الانظار الى نقطة مهمة وهي ان وزارة المعارف قد وصلت الى اقصى حد الامكان من هذا الباب . فانها عملت كل ما يمكن عمله بالمخصصات التي لديها ، فلم يبقَ امامها مجال لعمل شيء ، بدون زيادة مهمة في مخصصاتها .

– ٢ –

نص مذكرة

قدمت الى وزير المعارف في ١٩٢٧/١/١٨ المذكرة التالية ، لخصت فيها المشاكل التي تعرضت عليها وزارة المعارف

معالي الوزير الأفخم

لقد اطلعت على قرار مجلس الوزراء الموقر بخصوص الغاء العلاوات التي منحت قبل بضعة أشهر ، فرأيت أن أعرض لمعاليكم الملاحظات الآتية حول شمول هذا القرار وتأثيره على المعلمين :

(١) ان رواتب المعلمين أصيبت بضربات متوالية منذ ٥ او ٦ سنين :

أ – كان يعطى لكل معلم يخدم خارج بلدته الاصلية اكرامية خاصة قدرها ٣٠ روبية ، وبما ان معظم المعلمين كانوا يخدمون خارج بلدتهم كانوا يستفيدون من هذه الاكرامية ، ثم ألغيت هذه الاكرامية وحصرت في بعض المحلات المحدودة فقط مع تنزيلها حتى في تلك المحلات الى العشرين أو العشرة .

ب – كان يعطى لكل معلم زيادة سنوية مطردة فأوقفت هذه الزيادة .

جـ – أحدث أصول التوقيفات التقاعدية في النسبة المعلومة .

د – أجريت التخفيضات الاولى التي كانت تعتبر وقتية .
هـ – أجريت التخفيضات الثانية التي أصبحت دائمية وقطعية .

(٢) لا حاجة للبيان ان النقص المذكور في فقرة –أ– كان مخصوصاً للمعلمين لأن لم تكن أمثـــال تلك الاكراميات موجودة في سائر الوزارات . أما بقية التنقيصات فكانت شاملة لجميع الموظفين مع هـــذا فانها صارت مجحفة بحقوق المعلمين اكثر من سائر الموظفين وذلك للأسباب الآتية :

أ – ان مقياس رواتب المعلمين كان في أساسه أضيق وأبخل من مقيـــاس رواتب بقية الموظفين .

ب – ان وظيفة المعـــلم وظيفة متعبة في حد ذاتها أكثر من وظائف معظم المأمورين . لأن المعلم مجبور على التفكير والكتـــابة والكلام والمراقبة معاً .

جـ – ان المعلم مجبور على البقاء في المدرسة أكثر من ساعات اشتغال سائر الموظفين كما انه مجبور على الاشتغال خارج اوقات المدرسة ايضاً وذلك لتحضير الدروس من جهة ولتصحيح واجبات الطلاب من جهة أخرى.

د – ان مجال الترقي أمام المعلم أضيق في حد ذاته بالنسبة الى سائر الوظائف. فان في الوزارات الاخرى وظـــائف وخدمات متنوعة ، وكثيرة . فبامكان الموظف ان يترقى ضمن دائرة وزارته بالانتقال من وظيفة الى أخرى اكبر منها . أما في التعليم فلا مجال الى ذلك فاذا بقيت الامور على هذه الحالة فلم يؤمن ترقي المعلمين وزيادة رواتبهم بصورة مطردة ضمن مسلكهم لا يجد المعلم سبيلاً للترقي الا بتغيير المسلك والخروج من سلك التعليم والانتساب الى وزارة أخرى .

(٣) لهذه الأسباب نرى ان أصول تزييد رواتب المعلمين بصورة منتظمـــة ومطردة موضوعة وجارية حتى في البلاد التي لم تجعلها من الأساسات العامة التي تشمل جميع الموظفين .

ولذلك كنت أنتظر ان تعود الحكومة الى تلك الاصول التي كانت موضوعة

قبلا – ولو ببعض التعديل – وفوجئت جداً بالقرار القاضي بالغـاء الزيادات المحدودة التي اعطيت هذه السنة – بعد توقف مديد – عوضاً عن جعل أصول زيادة الرواتب مطردة ومستمرة .

(٤) هذا وانني اعتقد بامكان استثناء المعلمين من ذلك بناء على التفصيلات المعروضة آنفاً من جهة وبناء على الامور السابقة الآتية من جهة اخرى :

أولا – ان مجلس الوزراء الموقر عندما قرر توقيف الزيادات للمرة الاولى لاحظ خصوصيات المعلمين فاستثنى رواتبهم من التوقيف تلك السنة .

ثانياً – ان المجلس النيابي الموقر عندما أوصى الحكومـة بتخفيض الرواتب أوصى استثناء المعلمين من ذلك التخفيض وان هذين المثالين يحمـلاني اعتقد بامكان استثناء المعلمين من القرار الاخير فأرجو من معاليـكم التفضل بالاهتمام في هذا الأمر .

هذا ولمعاليكم وافر الاحترام ،

١٩٢٧/١/١٨ مدير المعارف العام

مخابرات ومعاملات
مع ادارة المعارف في امارة البحرين

راجعتنا ادارة المعارف في البحرين، وطلبت منا أن نزودها بمديرين ومعلمين لرفع مستوى التعليم في المدارس الموجودة من ناحية ، وفتح مدارس جديدة من ناحية اخرى . ثم وسعت نطاق طلباتها ، وطلبت منا أن نزودها بمعلمة لتأسيس مدرسة للبنات ، وبكاتب يحسن المحررات والمحاسبات .

ما كان في استطاعتنا أن نرسل اليها معلمين من العراق – نظراً لأزمة المعلمين التي كنا نجتازها – ولذلك خابرت بعض الهيئات والاشخاص الذين أعرفهم في سوريا ، وحصلت على موافقة طائفة من المعلمين السوريين ليذهبوا الى البحرين ، عن طريق بغداد . حتى اني وجدت معلمة توافق على العمل في البحرين ، مع زوجها المعلم .

غير ان الكاتب الحاسب انتخبته من أهالي البصرة ، بناء على اقتراح عبد الرزاق ابراهيم .

ولهذا جرت بيني وبين ادارة معارف البحرين ، سلسلة من المخابرات أدرج هنا صورة زينكوغرافية لكتابين من تلك السلسلة :

الإدارة الخيرية
لمدرسة الهداية الخليفية
في البحرين — خليج فارس

عـــدد
٢٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم البحرين في ٤ محرم سنة ١٣٤٦

لمعالي سعادة مدير المعارف العام في العراق الأستاذ ساطع بك الحصري دام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد فنشكر سعادتكم على ما سبق من مساعدتكم إيانا بإرسالكم بعض

المعلمين ونرجو دوام مساعدتكم لمدرستنا بتوظيف أربعة معلمين آخرين فيها للسنة الدراسية المقبلة وإرسالهم إلينا

في أوائل شهر ربيع الأول من السنة الحالية على أن يكونوا من حملة الشهادات والكفاءة

الأول ـ مدير لمدرستنا المذكورة حائز على شهادة إدارة مدرسة ثانوية كالذي أرسلتموه سابقاً .

الثاني ـ معلم للغة الإنكليزية قدير .

الثالث ـ معلم خريج مدرسة ثانوية أو دار المعلمين يجيد تدريس الرياضة البدنية والأناشيد والرسم والأشغال .

الرابع ـ معلم قدير على تدريس الطبيعيات والرياضيات .

وحامل لهذا الكتاب المعلم السيد محمد فريد يقصد السفر إلى دمشق وهو مستعد للقيام بالمراجعة لكم

برأيكم ، ولأخذ كتاب من سعادتكم لمدير [illegible] في العاصمة المذكورة إذا استحسنتم ذلك . وعلى كل حال فسعادتكم

أعلم بالصواب فإن وفقتم لنا فيها نشكر لطفكم [illegible] وفي الختام نرجو أن تتقبلوا فائق

تشكراتنا القلبية واحتراماتنا الخالصة .

رئيس مدرسة الهداية الخليفية



الى العلامة الفاضل الأستاذ ابي خلدون ساطع بك الحصري المحترم

نهديكم شوقاً واحتراماً : [illegible]

وبعد [illegible]

مما كان له اثر كبير في تقدم المعارف في هذا القطر العربي الذي يعرف ما لأياديكم البيضاء عليه، كما ان [illegible]

التي [illegible] حفظ لكم هذا الجميل . ان المدرسين الذين وقع اختياركم عليهم منذ تم على ايديكم [illegible]

في [illegible] قد قاموا بواجباتهم على قدر طاقتهم ولذلك كررنا معهم عقد الاتفاق للسنة القادمة .

وقد تم عزمنا ايضاً على ارسال بعثة [illegible] الى الجامعة الأمريكية في بيروت ليتموا تحصيلهم

[illegible] المدارس الثانوية

[illegible] التجارية [illegible] تستطيع القيام بالتعليم [illegible]

على ان يكون راتب كل منهما ما بين ١٥٠ [illegible] شهرياً [illegible]

[illegible]

١٢٦ محرم ١٣٤٧

[illegible] البحرين . هذا وتفضلوا بقبول فائق تحياتي واحترامي

رئيس ادارة المعارف [illegible]

استقالتي

من مديرية المعارف العامة

ان الانتقادات والدعايات المغرضة التي اخذت تسلط عليّ ، منذ بداية عملي في العراق قد اشتدت – بوجه خاص – في عهد وزارة السيد عبد المهدي ، وحملتني على اطالة النظر في « فكرة » كانت تجول في خاطري من وقت الى آخر : فكرة الاستقالة من مديرية المعارف العامة ، والانصراف الى التعليم في دار المعلمين العالية .

اني كنت أعرف أسباب تلك الانتقادات والدعايات واغراضها الاساسية . فانها كانت ناجمة عن « المبادىء والخطط » التي قررتها لنفسي ، والتي لم انقطع عن التزامها في يوم من الايام ، لاعتقادي بضرورتها لضمان تقدم المعارف تقدماً حقيقياً ، فان تلك الخطط والمبادىء كانت تحتم عليّ : أن احرص حرصاً شديداً على اقامة صرح المعارف على اسس متينة ، دون الالتفات الى المظاهر الخداعة ، وان اعمل عملاً متواصلاً لرفع مستوى التعليم ، وزيادة كفاءة المعلمين ، وان اتخذ كل ما يمكن من التدابير لقطع دابر التساهل والمحاباة في امور التربية والتعليم . وكل ذلك ، كان ينافي مصالح الطامعين ومطالب الجاهلين ، فكان من الطبيعي ان يتوسل هؤلاء بشتى وسائل الدعاية والافتراء ، صيانة لمصالحهم وتحقيقاً لمطالبهم . ومع الاسف الشديد ، ان عدد هؤلاء واولئك كان كثيراً جداً ، في بداية تكوين الحكومة العراقية .

ففضلاً عن ذلك ، انهم كانوا يجدون في « عدم كوني مولوداً في احدى المدن التي تألف منها العراق » وسيلة ثمينة للتشكيك في نواياي ، وصاروا يستغلون النوازع الاقليمية ، التي كانت بدأت تظهر ، منذ بداية تكوين الدولة العراقية ، فيقولون :

ان ساطع الحصري ليس عراقياً ، فلا يمكن ان يحب العراق ويعمل لخير العراقيين .

انه سوري ، يسعى الى تنفيع اصدقائه السوريين .

انه لبناني يعتز بلبنانيته ، وبكل ما يتصل بلبنان .

انه صديق لمبشري الجامعة الاميركية في بيروت ، انه يعمل لصالح هؤلاء المبشرين ..

انهم اخذوا ينشرون هذه المزاعم الباطلة والمغرضة ، بأحاديث شفهية ، ومقالات صحفية ، ومنشورات سرية ، وعرائض رسمية ...

وقد اشترك في اشاعة هذه المزاعم عدد غير قليل من المعلمين والكتاب : من عبد المجيد زيدان ومحمد عبد الحسين الى فهمي المدرس وسليم حسون .

* * *

ومن الغريب ان هذه الدعايات وجدت اكثر الآذان الصاغية والاصداء الصارخة ، بين جماعات الجعفرية ، لان هذه الجماعات ، اضافت الى المزاعم المذكورة آنفاً ، زعماً باطلاً ومغرضاً آخر ، بقولهم « ساطع الحصري عدو الجعفرية » .

واما الباعث الاصلي لانتشار هذا الزعم الاخير ، فكان سوء تعليل الجهود التي كنت ابذلها ، لمكافحة « التأثير الايراني على المدارس العراقية » . فان المدارس الايرانية القائمة في بعض المدن العراقية الكبيرة كانت تجذب كثيراً من اطفال العراقيين ، كما ان عشرات المسلمين الايرانيين الموظفين في مدارس العراق الرسمية كانوا يقومون بتلقينات تنافي الوطنية العراقية والقومية العربية . وعندما لاحظت

ذلك ، اتخذت تدابير مختلفة ، لتخليص اطفال العراقيين من تأثير المدارس الايرانية والمعلمين الايرانيين . ومع الاسف الشديد ، ان كل عمل قمت به لهذه الغاية ، صار اصحاب الاغراض ودعاة الطائفية يعتبرونه موجهاً ضد الجعفرية ، ويذيعونه على الناس ، كدليل على « عداوة ساطع الحصري على الجعفريين . »

وكان هناك أمر آخر ، انضم الى هذا العامل الاول وقوّى هذا الزعم الباطل : ان جميع الذين تولوا وزارة المعارف — حتى ذلك التاريخ — كانوا جعفريين ، باستثناء حكمت سليمان ، الذي عيّن وزيراً للمعارف ، غير انه لم يلبث ان انتقل الى وزارة اخرى ، قبل ان يباشر العمل في وزارة المعارف بصورة فعلية : فان اول من حمل اسم « وزير المعارف » في العراق كان « بحر العلوم السيد محمد الطباطبائي » . واعقبه في الوزارة المذكورة ، على التوالي : هبة الدين الشهرستاني ، وعبد الحسين الجلبي ، والشيخ حسن ابو المحاسن ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، والسيد عبد المهدي ، وجميعهم كانوا جعفريين . وكانوا من ذوي الثقافة الأدبية والدينية التقليدية ، لا يعرفون شيئاً عن امور الادارة ، فضلاً عن اساليب التربية والتعليم . فكان من الطبيعي ان يحدث بيني وبينهم العديد من الخلافات ، وكان دعاة الطائفية يستغلون هذه الخلافات ، ويعتبرونها دليلاً على « عداوة ساطع الحصري للجعفريين » ، مع ان مواضيع تلك الخلافات ما كانت تمت الى الامور الدينية والمذهبية ، بأي صلة كانت .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المضمار : ان حتى الوزراء الذين لم يختلفوا معي علناً وصراحة كانوا كثيراً ما يعارضونني وينتقدونني سراً ، ويقربون ويشجعون المشاغبين ، الطائفيين منهم ، وغير الطائفيين .

* * *

اني واصلت العمل مدة تزيد على خمس سنوات، تحت هذه الظروف القاسية، وبين تلك الدعايات المغرضة . ونجحت في تحقيق وانجاز العديد من الاصلاحات والتنظيمات الاساسية . خلصت معارف البلاد من النظم السيئة التي كان قررها

البريطانيون ، في عهد ادارتهم المباشرة للبلاد : وقد نجحت في توحيد برامج السنوات الاربع الاولى من المدارس الابتدائية مع برامج المدارس الاولية ، وقضيت بذلك على « ثنائية التعليم » التي كانت اخـذت تنشر جذورها في كل الجهات . كما اني استطعت ان الغي الاتفاقيات التي كان تم عقدها بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف المسيحية في الموصل في عهد الادارة البريطانية ، وقضيت بذلك على كل ما كانوا يسمونه باسم الكونكورداتو ، ويتمسكون به . فضلاً عن ذلك ، وجهت التعليم اتجاهاً وطنياً وقومياً صريحاً .

كان يحق لي ان افتخر بهذه الاجراآت الاساسية التي قمت بها – على الرغم من وجود المراقبة البريطانية . ومع هذا انا اعرف ان الامور لا تزال في حاجة الى الكثير من الاجراآت والاصلاحات ، ولا سيما في ميدان التعليم الثانوي .

اني كنت مرتاحاً من الاسس التي يقوم عليها التعليم الابتدائي : واعتقد ان الاسس المذكورة كفيلة بترقية التعليم المذكور وتوسيعه سنة بعد سنة ، غير ان التعليم الثانوي لا يزال بعيداً عن مرحلة التنظيمات الاساسية . انه في حاجة الى اجراءات واصلاحات وتوجيهات كثيرة . ولكن هـذه الأمور كلها كانت في حاجة الى الاستعانة باساتذة من ذوي الدراسات والكفاءات العالية وكان لا بد من استقدامهم من خارج العراق لتنظيم هذا التعليم من ناحية وتوسيعه – وفق ما تقتضيه حاجة البلاد – من ناحية أخرى .

وانا كلما أقدمت على استدعاء معلم غير عراقي يتخذ المشاغبون ذلك ذريعة للتهجم عليّ ، واتهامي بـ « احتقار العراقيين وتنفيع السوريين واللبنانيين » .

أفليس من الأوفق ، والحالة هذه – في هذه المرحلة من التنظيمات – ان اتنحى عن المديرية العامة ، ليتولاها رجـل عراقي المولد ، صائب الملاحظة وحسن النية ، ليقدر بنفسه حاجة البلاد ويستقدم ما تحتاج اليه من المدرسين ، دون ان يعرض نفسه الى تهمة « خدمة الدخلاء » ؟

هـذه الملاحظة كانت الخميرة الأولى لفكرة الاستقالة ، وأعقبت ذلك ملاحظات اخرى ، قوّت هذه الفكرة ودفعتني الى اتخاذ قرار قطعي في أمرها :

اني كنت اعرف ان نجاحي في تلك الاصلاحات الأساسية ، ما كان يمكن ان يتم لولا اعتماد الملك فيصل عليّ وثقته بي ، واشتراك أبرز رجال السياسة العراقية مع الملك في هذا الاعتماد وهذه الثقة .

ولكن ، هذا الاعتماد ، وهذه الثقة هل يمكن الاستناد اليهما على الدوام ؟ افلا يمكن ان يأتي يوم ، تشتد فيها المؤامرات ، في ظروف تضطر الحكومة الى التخلي عن مساندتي ، ترى من « حكمة الحكومة » و « ضرورات السياسة الداخلية » ان تقصيني عن مديرية المعارف العامة ؟ واذا تم اقصائي عنها ، في ظروف حرجة ، وتحت تأثير مناورات ومشاغبات ، من الطبيعي ان يخلفني رجل من المعارضين ، او ممن يرون ضرورة العمل مع المعارضين ، ولذلك تسير الامور في اتجاه معاكس للاتجاه العلمي والقومي الذي سرت عليه ، ويشرع المدير الجديد ، في تخريب ما بنيته ، عوضاً عن اتمامه .

أفليس من الأوفق الى المصلحة العامة ان أتنحى من المديرية العامة من تلقاء نفسي ، لكي يتسنى للحكومة ان تنتخب خلفي من اصحاب النيات الحسنة ؟ الذين يستطيعون ان يواصلوا العمل في الاتجاهات الاساسية التي سارت عليها الى الآن ؟

وقد انضم الى هذه الملاحظات الاساسية ، ملاحظتان فرعيتان ، ان انصرافي الى التعليم في دار المعلمين العالية ، يساعد كثيراً على رفع مستوى التعليم فيها . وفي الواقع اني كنت شديد الصلة بدار المعلمين المذكورة ، وكنت اعطي فيها بعض المحاضرات . ولكن من الطبيعي ان ذلك كان يجري في نطاق ضيق . فتخلصي من اعباء مديرية المعارف العامة ، وانصرافي الى التعليم في دار المعلمين العالية ، كان من شأنه ان يرفع مستوى التدريس فيها ، ويزيد كفاءة متخرجيها .

وفي الاخير ، ان ذلك كان يفيدني شخصياً ايضاً ، لانه يسمح لي بالتوسع والتعمق في ابحاثي العلمية والاجتماعية .

في الواقع اني ما كنت انقطعت عن تتبع الحركات العلمية والتربوية . اني

كنت مشتركاً في عدة مجلات تربوية هامة . اقرأها ، على الرغم من كثرة اعمال المديرية . ولكن ذلك كان يتم في نطاق محدود . واما اذا تخليت عن مديرية المعارف العامة ، فيكون في امكاني ان اتتبع الحركات العلمية والتربوية ، بما اتوق اليه من التوسع والتعمق والمثابرة ...

* * *

وبعد التفكير في هذه الامور كلها ملياً ، اتخذت قراراً نهائياً ، في الاستقالة من مديرية المعارف العامة . وارسلت الى الوزارة كتاباً رسمياً بذلك ، قلت فيه :

ان اشتغالي بأعباء مديرية المعارف العامة ، منذ خمس سنوات ، لم يترك لي مجالاً لتتبع الحركات العلمية والتربوية بما يجب من التوسع والعمق. ولذلك قررت الاستقالة من المديرية المذكورة لأتولى التعليم في دار المعلمين العالية . فأرجو ان توافقوا على ذلك . وارى ان يتم ذلك في اول شهر آب . حيث تكون قد انتهت اعمال الامتحانات العامة واعلنت نتائجها ، كما يتم استكمال مسائل السنة الدراسية القادمة .

* * *

انا اتخذت هذا القرار وأرسلت هذا الكتاب بعد تردد طويل . ويظهر ان الحكومة ايضاً بقيت مترددة في هذا الأمر مدة من الزمن :

عند ما قرب الموعد الذي كنت حددته في كتاب الاستقالة رأيت ان أذكر الوزارة بكتاب الاستقالة ، وارجو منها ان تعجل في تعيين من سيخلفني في المديرية العامة .

فأتى يوماً ياسين الهاشمي الى الوزارة – وكان تولى وزارة المعارف بالوكالة عندما استقال منها السيد عبد المهدي – واعطاني مسودة كتاب موجه الى رياسة الوزارة .

كانت المسودة تتضمن اقتراحاً باحداث وظيفة مراقب التعليم العام ،

وتعييني انا اليها ، وتعيين طه الهاشمي — الذي كان مديراً عاماً للنفوس — مديراً عاماً للمعارف .

وعندما قرأت المسودة ، قلت الى ياسين : ولكني انا عندما كتبت استقالتي طلبت تعييني استاذاً في دار المعلمين العالية . ولا أقبل تعييني مراقباً للتعليم العام ...

وخلال الحديث الذي جرى بيني وبينه اوضحت اليه الاسباب التي تحملني على اتخاذ هذا الموقف قلت : انا أريد ان تنقطع علاقتي بأصحاب المصالح ، بكل انواعها ، مراقبية التعليم العامة ، لا تؤمن هذا الغرض ...

عندئذ قال ياسين : اذن ، نعينك مديراً لدار المعلمين العالية .

ولكني اعترضت على ذلك ايضاً ، وقلت انا اريد ان أخصص كل اوقاتي الى الدرس والتدريس والتأليف . ولا اريد ان اضيّع أي وقت من اوقاتي بالأمور الادارية ، مهما كان نوعها .

قال : ولكن في هذه الحالة مرتبك ينقص ...

قلت : انت تعرف اني في ضيق مالي شديد . ومع هذا ، ارضى ان يزيد هذا الضيق ، على ان تتوفر لي اسباب الدرس والتدريس والتأليف .

وبعد هذه المحاورة ، وافق ياسين على طلبي ، وأرسل الى رئاسة الوزراء كتاباً يقترح نقلي الى استاذية دار المعلمين العالية ، وتعيين طه الهاشمي ، مديراً عاماً للمعارف عوضاً عني . ووافق مجلس الوزراء وصدرت الارادة الملكية بذلك . وبعد تبليغي الارادة الملكية المذكورة ، أرسل لي رئيس الوزراء جعفر العسكري الكتاب التالي :

رقم ٣٠٤٥

في ٨ آب سنة ١٩٢٧

عزيزي ساطع بك الحصري المحترم

بينما ابدي اسفي لحرمان مديرية المعارف العامة من مقدرتكم المعروفة في

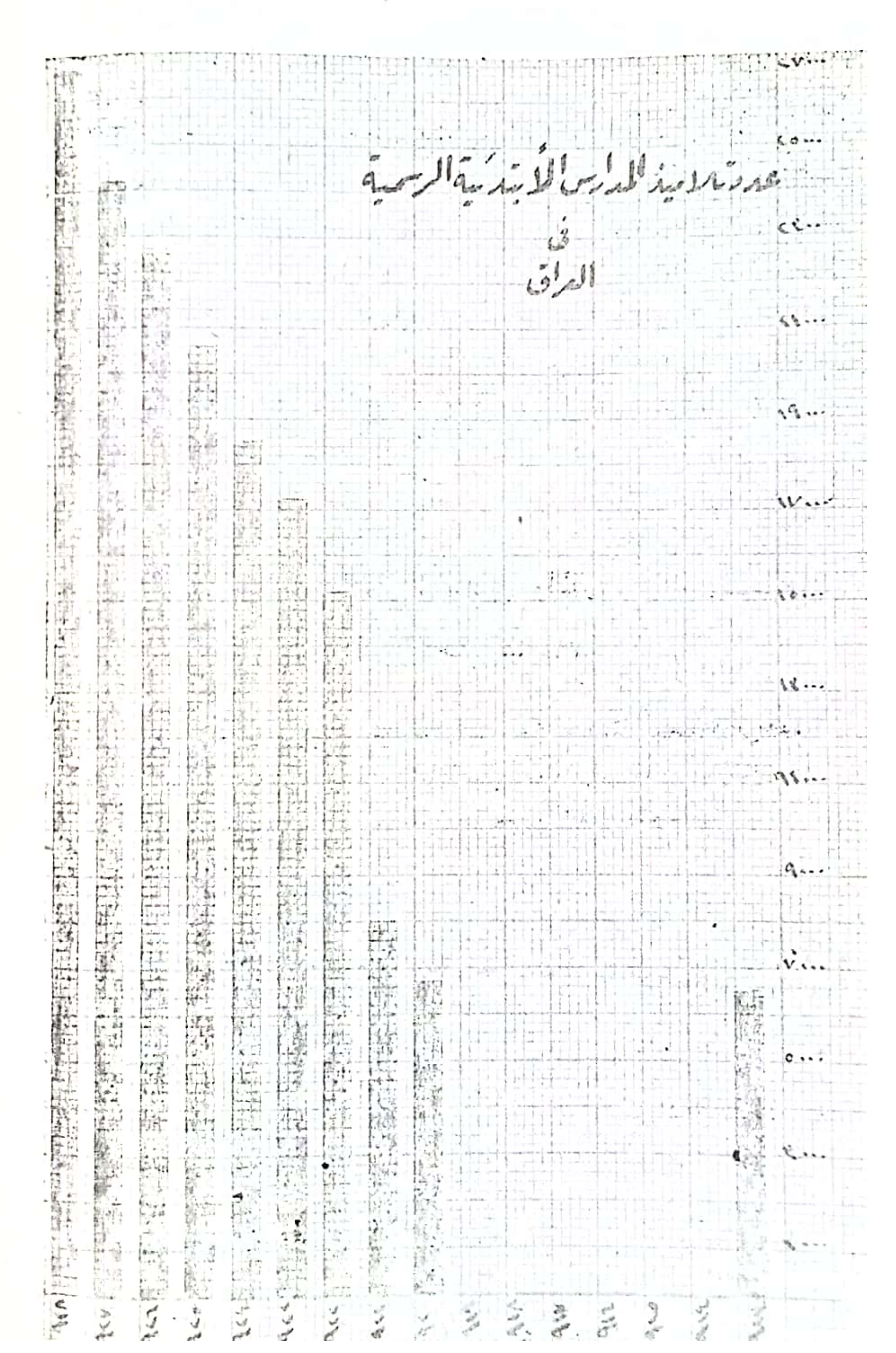
تثبيت قواعد النهضة العلمية في العراق اذ يسرني في الوقت نفسه ان ابلغكم ان مجلس الوزراء اعرب في احد قرارات جلسته المنعقدة في ٢٨ تموز سنة ١٩٢٧ عن تقديره للاعمال الكبيرة التي قمتم بها في سبيل معارف البلاد ، ولما اطلع صاحب الجلالة على القرار المذكور تكرم فاعرب في كتاب بعث به رئيس الديوان الملكي عن اشتراك جلالته السامي في اطراء الجهود العظيمة التي بذلتموها خلال اداء مهمتكم والتي كان من نتائجها ان خطت المعارف في المملكة رغم ما كان يحيط بها من المشاكل المختلفة خطوات سريعة وسديدة في طريق التقدم والارتقاء ، فانا اهنئكم كذلك بهذا الالتفات الملكي العالي الذي احرزتموه عن جدارة واستحقاق .

اقبلوا فائق الاحترام

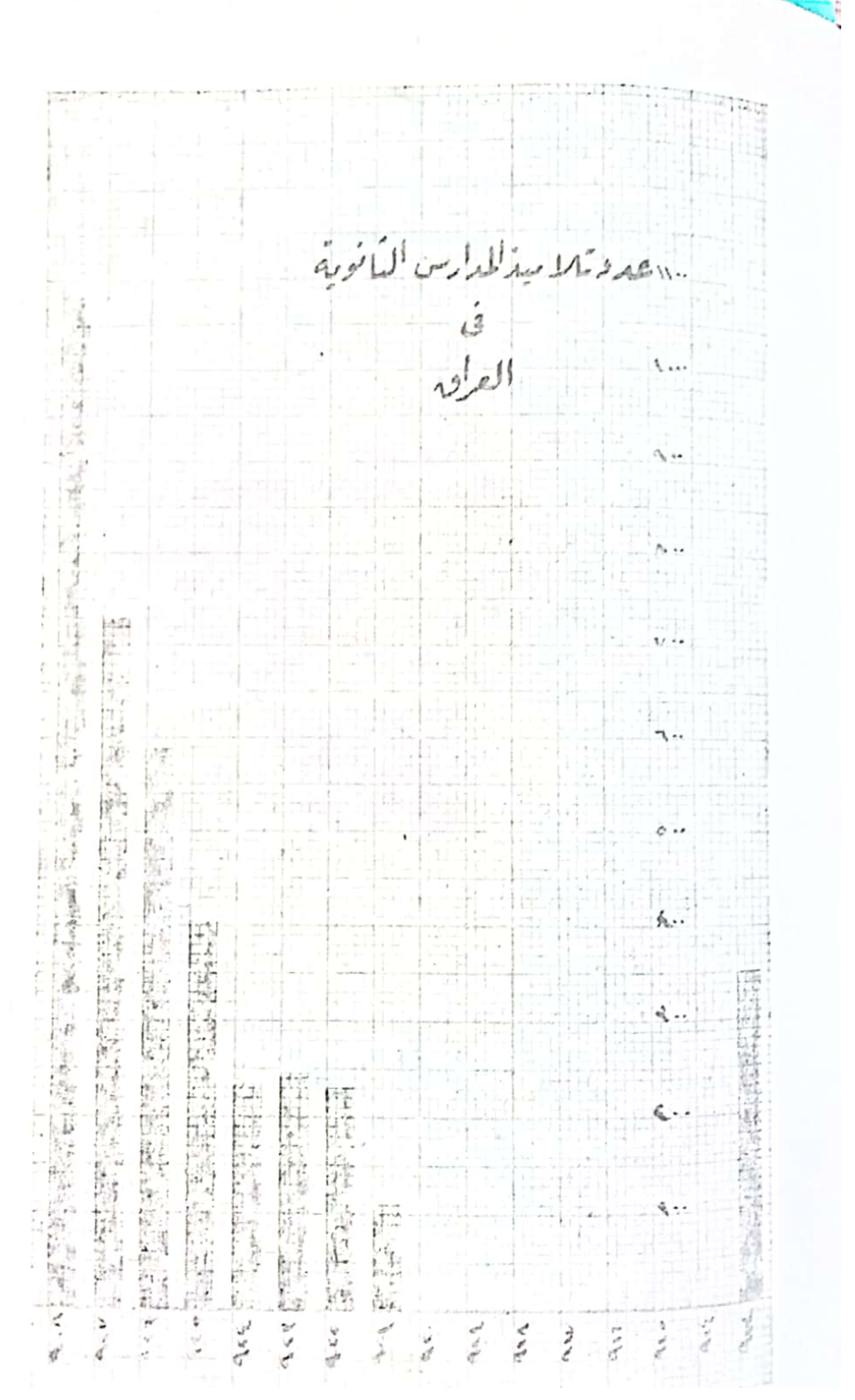
جعفر العسكري
رئيس الوزراء

نمو التعليم الابتدائي والثانوي في العراق حتى سنة ١٩٢٩

في الصفحتين التـــاليتين صورتان زينكوغرافيتان مصغرتان لرسمين بيانيين كنت نظمتها عن نمو التعليم الابتدائي والثانوي في العراق ، حتى سنة ١٩٢٧ ، حيث تخليت عن مديرية المعارف العامة .



عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية
في
العراق
٢٧٠٠٠
٢٥٠٠٠
٢٣٠٠٠
٢١٠٠٠
١٩٠٠٠
١٧٠٠٠
١٥٠٠٠
١٣٠٠٠
٩٠٠٠
٧٠٠٠
٥٠٠٠
٣٠٠٠
١٠٠٠


عدد تلاميذ المدارس الثانوية
في
العراق
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠

فهرس الجزء الأول

صفحة

صفحة

صفحة